

التنمية في دول مجلس التعاون:
دروس السبعينات وآفاق المستقبل

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

التنمية في دول مجلس التعاون :
دروس السبعينات وآفاق المستقبل

تأليف : د. محمد توفيق صادق

١٠٣ - شوال ١٤٠٦ هـ - يوليو (تموز) ١٩٨٦م

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب ٢٣٩٩٦ ـ الكويت

التنمية في دول مجلس التعاون :
دروس السبعينات وآفـــاق المستقبل

تمهيد

تأتي هذه الدراسة في اطار استمرار اهتمامي بقضايا ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة ، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة .

في دراسة حول « المشروعات العامة والتنمية في البحرين وقطر والإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية » قدمت إلى ندوة « المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي » التي انعقدت في الكويت خلال ٢٢ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٦ ، تبين لنا أن متطلبات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ووفرة الموارد المالية ، من جهة أخرى ، أدت إلى تعاظم وتوسع أدوار دول هذه البلدان في توجيه وقيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . إذ لم تقتصر أدوار هذه الدول على المجالات التقليدية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين انطلاق مسيرات التنمية في هذه البلدان ، بل تعدتها إلى ارتيادها المجالات الاقتصادية بشكل مباشر ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

كما بينت هذه الدراسة أن مسألة كفاءة المشروعات العامة التي أقامتها هذه الدول في ظل وفرة مواردها المالية النسبية ، لم تحظ بالاهتمام بالقدر الكافي ، من جهة ، وأكدت على أهمية التنسيق بين هذه المشروعات بسبب تماثل مجالاتها ، من جهة أخرى .

وبينت دراسة (بعنوان التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية قدمت إلى « الاجتماع السنوي الثاني » والذي انعقد في البحرين خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) ، ضعف مواكبة التنمية التي تحققت بالنسبة للتنمية الممكنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مواردها المالية ، وذلك بسبب ضعف اتساق كفاءة ادارة التنمية المتاحة مع متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأكدت على أهمية تطوير السياسات والمؤسسات والأفراد لرفع كفاءة إدارة التنمية وبالتالي تعزيز فرص استفادة هذه البلدان من كامل مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

وقد توصلت دراسة (بعنوان البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة) قدمت إلى ندوة « البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي » التي عقدت في أبوظبي خلال الفترة من ١١ ـ ١٦ يناير ١٩٨١ إلى أن الآثار غير المحسوبة لسياسات واستراتيجيات التنمية في هذه البلدان حدت من العوائد الحقيقية لمواردها المتاحة . كما أشارت هذه الدراسة إلى أهمية النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تترتب على استمرار تحرك الايرادات العامة والانفاق العام باتجاهين متعاكسين : الأول بانخفاض ، والثاني بازدياد .

لقد قمت بالدراسات الثلاث المشار إليها سابقا قبل قيام مجلس

التعاون لدول الخليج العربية . وبالرغم من أن هذه الدراسة قد تمت بعد قيام مجلس التعاون ، إلا أنها تحاول الإلمام بقضايا ومشاكل التنمية في هذه الدول قبل قيام المجلس وخاصة منذ أوائل السبعينات .

مما لا شك فيه أن القارىء سيلاحظ أن هذه الدراسة تشير إلى جداول إحصائية ومعادلات رياضية قد يثير البعض التساؤل حول جدواها . إنني متفق مع القارىء الذى يرى أن الجداول الاحصائية والمعادلات الرياضية صماء ، من جهة ، وتحوم حول دقتها الشبهات ، من جهة أخرى . إلا أن أملي في أن يتفق القارىء معي على أن التحليل الكمي يساعد على تعميق التحليل النوعي ، وأن القدرة على القياس تعزز القدرة على التعرف على حجم المشكلة من جهة ، وعلى طبيعتها من جهة أخرى . فالجداول الاحصائية والمعدلات الرياضية ، قد تخفي أكثر مما تظهر ، وإذا ما عولجت بإمعان ، فقد تبوح بمعلومات هامة تفيد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية .

وفي النهاية أتقدم بأصدق الشكر والامتنان إلى جميع الذين قدموا لي العون أثناء جميع مراحل إعداد هذه الدراسة . ويطيب لي أن أخص بالشكر والتقدير الدكتور محمد الرميحي والدكتور فهد محمد الراشد والدكتور عبد الله فهد سالم غانم والدكتور فرحان جاسم والدكتور محمد العوض جلال الدين والدكتور محمود محجوب والدكتور عبد الوهاب رشيد والدكتور عبد المعطي ارشيد والدكتور مجيد مسعود والدكتور حربي عريقات والدكتور عبد الكريم صادق والدكتور علي

صادق والدكتور يوسف ابراهيم لتحملهم عناء قراءة مسودة الدراسة وابداء ملاحظات قيمة عليها كان لها أبلغ الأثر على محتواها وأسلوبها النهائي ، أما سلبياتها فأنا أتحمل وزرها وحدي . كما أشكر سكرتارية الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت لتحملها أعباء الطباعة في جميع مراحل إعداد الدراسة .

وأشكر للمجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت لنشره هذه الدراسة في سلسلة « عالم المعرفة » .

الكويت في : ١٩٨٥/١١/٥ .

محمد توفيق صادق

مقدمة

يمكن اعتبار اكتوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ بداية ونهاية فترة مميزة في تاريخ الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولعل تنامي فرص وتحديات حكومات وشعوب هذه الدول على السواء ، محليا وعربيا وعالميا ، من أبرز سمات هذه الفترة .

١ ـ تطور الطلب على النفط وأسعاره

باستثناء انخفاض النفط من ٥٨,٢١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٤ إلى ٥٥,٢٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ ، استمر الانتاج العالمي من النفط في الارتفاع من ٥٨,١١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له ، ٦٤,٩٨ مليون برميل يوميا ، في عام ١٩٧٩ .

وشهد انتاج أوبك من النفط اتجاهات غير منتظمة . إذ انخفض في سنتين متتاليتين ، ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، ثم ارتفع في السنتين التاليتين ، ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، وعاود الانخفاض عام ١٩٧٨ ثم الارتفاع عام ١٩٧٩ . بينما وصل الانتاج العالمي إلى أعلى مستوى له عام ١٩٧٩ ، إلا أن انتاج أوبك ، والذي وصل إلى أعلى مستوى له ، ٣١,٢٧ مليون برميل-يوميا ، عام ١٩٧٧ ، انخفض من ٣١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٩٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ .

وباستثناء عام ١٩٧٤ ، حيث طرأ انخفاض على انتاج أوبك بينما ارتفع انتاج دول المجلس ، فقد شهد انتاج دول مجلس التعاون نفس اتجاه انتاج أوبك ، حيث شهد ارتفاعا في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وانخفاضا في عام ١٩٧٨ ثم ارتفاعا في عام ١٩٧٩ . إلا أن انتاج دول مجلس التعاون ارتفع من ١٣,٠٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ووصل إلى أعلى مستوى له ، ١٤,٦٧ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٩ بينما انخفض مستوى انتاج أوبك من ٣١,٠٠ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٣ الى ٣٠ر٩٣ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٩ [1] .

وبالرغم من أن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) تأسست عام ١٩٦٠ ، إلا أن السعر المعلن لبرميل النفط بقي أقل من دولارين حتى عام ١٩٧١ ، عندما تم زيادة السعر المعلن ٣٣ سنتا بموجب اتفاقية طهران في ١٤ فبراير ١٩٧١ .

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ بدأ سعر النفط بالاتجاه نحو الارتفاع . فقد تضاعف أربع مرات عام ١٩٧٤ حيث وصل متوسط سعر تصدير النفط الخام في دول أوبك ١١,٢٥ دولار للبرميل الواحد ، ثم تضاعف مرتين عندما ارتفع سعره إلى ٢٥,٥ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٧٩ .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مستويات الانتاج العالمي ، وانتاج أوبك ، وانتاج دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم ١ ص ١٧٥ .

ورافق الكساد العالمي انخفاض مستمر في انتاج النفط منذ عام ١٩٨٠ . فالانتاج العالمي انخفض باستمرار من ٦٤,٩٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٦٢,٣٥ و ٥٨,٢٦ و٥٥,١٧ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي .

وكما حدث للانتاج العالمي ، انخفض انتاج أوبك باستمرار من ٣٠,٩٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٢٦,٩٥ و٢٢,٤٩ و١٨,٥ و١٧,٤٧ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي .

وتأثر انتاج دول مجلس التعاون بالعوامل التي أدت إلى الانخفاض المستمر في الانتاج العالمي وانتاج أوبك ، وانخفض باستمرار من أعلى مستوى وصل إليه ، ١٤,٦٧ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ١٤,٠٦ و١٣,١٧ و٩,٢١ و٧,٩٤ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي .

وبالرغم من اتجاه انخفاض الانتاج الذي بدأ مع بداية الكساد العالمي عام ١٩٨٠ ، إلا أن اتجاه السعر استمر في الارتفاع . فبعد أن تضاعف مرتين عام ١٩٧٩ ، توالت عليه زيادات حتى وصل إلى ٣٤ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨١ .

وباستمرار انخفاض الطلب على النفط ، ابتدأ سوق النفط بالتحول من سوق بائعين إلى سوق مشترين ، وفي مارس ١٩٨٣ تم الاتفاق بين دول أوبك على سقف للانتاج ومقداره ١٧,٥ مليون

برميل يـوميا وتخفيض سعـره من ٣٤ دولار إلى ٢٩ دولار للبرميـل الواحد . وفي اجتمـاع أوبك في أكتـوبر ١٩٨٤ تـم تخفيض سقف الانتاج من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا وتـم تحديد الحصص الجديدة لكل دولة .

وبمـوجب السقف الجديـد للانتـاج ، انخفض مجمـوع حصص الكويت والسعودية والامارات وقطر من ٧,٤٥ إلى ٦,٤٨٣ مليون برميل يوميا ، أي ٠,٩٦٧ مليون برميل يوميا .

٢ ـ عقد من الفرص والتحديات

واكب اتجاه إزدياد الطلب على النفط في السبعينيات واتجاه ارتفاع أسعـاره في السبعينات وأوائـل الثمانينـات ، نمو بـارز في ايـرادات حكومات دول مجلس التعاون .

وكما هو معلوم ، فدول مجلس التعاون كانت ، ولازالت ، تسعى إلى تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والفرص التي اتاحها النمو السريع لايرادات هذه الحكومات لاتحتاج إلى كثير من البيان . فمن المعلوم أن الاستثمارات ضرورية ، وإن لم تكن لوحدها كافية لتحقيق النمو الاقتصادي . ولعل شحة الموارد المالية من بين أهم العقبات التي واجهت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، بصفة عامة . فبسبب شحة مواردها المالية ، تواجه الدول النامية خيارات صعبة وقاسية . اذ عليها أن تفاضل لا بين زيادة الادخـار وكبت الاستهلاك فحسب ، بـل ايضا بـين العـديـد من

مشروعات التنمية الاقتصادية وبين العديد من مشـروعات التنميـة الاجتمـاعيـة من جهـة ، وبـين مشـروعـات التنميـة الاقتصـاديـة ومشروعات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى .

وبصفة عامة ، ماكان الأمر كذلك بالنسبة لدول مجلس التعاون . فقد اتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصاً متنامية لزيادة الاستهـلاك والادخار في آن واحد ، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معانـاة من الخيارات الصعبـة والقاسية . وخلافاً للمعادلة المألوفـة في الدول النـامية عـامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها ، كان المال في دول مجلس التعاون يبحث عن مشروعات ليمولها .

وتتمثل التحديات في قدرة حكومات وشعوب هذه الـدول على اغتنام فرصها في التنمية ، التي اتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها ، على أفضل وجه ممكن .

إن تحسين مستوى معيشة الإنسان هو محط رحال التنمية في دول مجلس التعاون كما هو في الدول النامية عامة .

ومن السهل لمس مدى التقدم نحو تحسين مستوى المعيشة في جميع دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية . فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً بارزاً ، وبـدرجات متفـاوتة ، في جميـع دول مجلس التعاون ، ووصل في أي منها إلى مستوى أعلى منه في الدول النامية ، كما وصل في

بعض منها إلى مستويات أعلى منها في دول السوق الصناعية [1] . وقد رافق الارتفاع في مستوى الدخل ارتفاع في معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسب القيد في المدارس الابتدائية والثانوية ، والتعليم العالي ، وزيادة في عدد الأطباء ، وانخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة ، وكذلك ارتفاع في مستويات العديد من مؤشرات مظاهر ارتفاع مستويات المعيشة الأخرى ، وأصبحت مستويات هذه المؤشرات ، إما تضاهي وإما تقترب من مستوياتها في الدول المتقدمة .

ومع الاعتراف بوجاهة هذه الانجازات إلا أنها لاتعني بالضرورة أن هذه الدول قد اغتنمت فرصها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

٣ ـ ارتفاع مستوى المعيشة : ارتفاع انتاج وانتاجية المجتمع أم ارتفاع استهلاكه لثروته النفطية ؟

يمكن مقارنة المجتمع بالفرد ، فالفرد يمكن أن يرفع من مستوى معيشته برفع مستوى قدرته الشرائية مما يتيح له الحصول على مزيد من

---

(١) دول السوق الصناعية تشمل اسبانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، نيوزيلاندا ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، النمسا ، هولندا ، اليابان ، فرنسا ، فنلندا ، المانيا الاتحادية ، استراليا ، الدانمارك كندا ، السويد ، النرويج ، الولايات المتحدة ، سويسرا ، ايسلندا ولوكسمبورغ .

تراوح نصيب الفرد من الناتج القومي في دول السوق الصناعية بين ٤٧٨٠دولارا في اسبانيا و ١٦٢٩٠ دولارا في سويسرا بينما كان ٦٢٥٠ دولارا في عمان و ١٠٥١٠ دولار في البحرين و ١٢٢٣٠ دولارا في السعودية و ١٧٨٨٠ دولارا في الكويت و ٢١٢١٠ دولار في قطر و ٢٢٨٧٠ دولارا في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٣ انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٢٣٢ .

السلع والخدمات المتاحة .

ويمكن لقدرة الفرد على شراء السلع والخدمات أن ترتفع بزيادة الموارد المالية المتاحة له . ويمكن زيادة الموارد المتاحة له بواحد او اكثر من البدائل التالية :
(١) زيـادة دخله من عمله ، (٢) استعمال بعض من اصولـه السائلة او تحويل بعض من الأصول الثابتة التي قد يملكها إلى نقـد (٣) مزيج من البديلين ١ و ٢ .

إن زيادة قدرة الفرد الشرائية بالبديل الثاني تتيح له رفع مستوى معيشتـه ، خلال فتـرة معينة ، إلا أنها لاتضمن لـه استمرار هـذا المستوى بعد نفاذ الأصول السائلة والثابتة ، لأن قدرته الشرائية تهبط إلى المستوى الذي يتيحه له دخله من عمله .

وكمستوى معيشة الفرد ، يمكن لمستوى معيشة المجتمع ان يرتفع بارتفاع انتاجه وانتاجيته ، كما يمكن ان يرتفع بصفة مؤقتـة ، دون ارتفاع حقيقي في الانتاج والانتاجية . إذ يمكن للمجتمع أن يحول بعضاً من أصوله الثابتة إلى أصول سائلة لتمويل استهلاكه .

فهل اعتمد ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون عـلى تثمير ايرادات النفط في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج قطاع النفط كي يكون لها مصادر دخل بديله اذا مانضب النفط أو انخفض انتاجه وتصديره لأي سبب من الأسباب ، أم على استنزاف الثروة النفـطية الـوطنية ؟ مـامدى قـدرة هذه الـدول على المحـافظة عـلى

مستويات المعيشة التي وصلت إليها ؟

واكب اتجاه ارتفاع انتاج النفط وتصديره وزيادات أسعاره نمو مواز في الايرادات العامة ، والانفاق العام ، بشقيه الجاري والرأسمالي في دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٣ . فقد أدت سهولة نمو الايرادات العامة إلى سهولة نمو الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الاعانات والتحويلات والدفاع وعلى اقامة البنى الأساسية والمشروعات الانتاجية على السواء .

ولم يقتصر نمو الايرادات النفطية على زيادة انفاق هذه الحكومات وتعزيز قدراتها في الداخل فحسب ، بل ساهم أيضا في تعزيز توجهاتها الخارجية . فعدد منها ، أقام صناديق للتنمية قدمت قروضاً سهلة إلى دول عربية وغير عربية ، بالاضافة إلى الدعم العربي . وقد بلغ مجموع مساعدات التنمية الرسمية التي قدمتها دول منظمة التعاون والتنمية ودول أوبك ١٩٦٠٧١ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ . قدمت دول منظمة التعاون والتنمية ٧٦,٩٪ ودول اوبك [١] ٢٣,١٪ من هذه المساعدات وبلغ مجموع ما قدمته السعودية والكويت والامارات وقطر ٢٠,٨٪ من مجموع هذه المساعدات و ٩٠٪ من مجموع المساعدات التي قدمتها دول اوبك[٢] .

(١) تشمل مساعدات نيجيريا ، الجزائر ، فنزويلا ، إيران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة وقطر .

(٢) انظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم ٣ ص ١٧٦

وفي الآونة الأخيرة ، أدى اتجاه انخفاض انتاج النفط وتصديره وانخفاض سعره إلى اتجاه انخفاض الايرادات العامة . ولم تعد هذه الدول ، كما في الماضي ، تنعم بفوائض متزايده بل تعاني من عجز في ميزانياتها العامة .

ففي الكويت ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٢٥٨ مليون دينار إلى ٦٧٣ مليون دينار وإلى ٧٧٩ مليون دينار في السنوات ١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٨٤/١٩٨٥ على التوالي . كما أن العجز في الميزانية العامة في السعودية ارتفع من ٣٥ بليون ريال عام ١٩٨٣/١٩٨٤ إلى ٤٥ بليون ريال عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ . كما أن بقية دول المجلس أيضا عانت من عجز في ميزانياتها العامة خلال الفترة الماضية .

لايمكن لحكومات هذه الدول أن تستمر بالسماح بالعجز في ميزانياتها العامة . فنظراً لضيق القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط ، فإن العجز في ميزانيات هذه الدول يؤدي إلى عجز في موازين مدفوعاتها ، ولا يمكن لهذه الدول السماح بذلك .

وقد تزامن انخفاض انتاج النفط وتصديره ، وكذلك انخفاض سعره مع عدد من التطورات على الساحة الخليجية مما جعل اثر هذا الانخفاض أكبر بكثير مما يستوجب .

فقد تزامن الكساد العالمي وانخفاض انتاج النفط وتصديره مع الحرب بين العراق وايران منذ أواخر ١٩٨٠ ، وغزو إسرائيل للبنان

عام ١٩٨٢ ، مما دفع حكومات هذه الدول لزيادة الاهتمام بقضايا الأمن والدفاع ، وبالتالي إلى زيادات في الانفاق العام لم تكن متوقعة . كما أن أزمة سوق المناخ في الكويت والتي انفجرت في أواخر عام ١٩٨٢ هي الأخرى أثرت في مجمل الاوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون .

وأدت هذه الأوضاع المستجدة إلى صحوة الأفراد والحكومات على السواء . وابتدأت الحكومات التفكير بأصوات مرتفعة في كيفية التكيف مع الأوضاع المستجدة . إن البدائل المتاحة لهذه الحكومات هي :

(١) تخفيض النفقات العامة لتحقيق توازن في الميزانية .

(٢) السماح بعجز في الميزانية .

(٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

ونظراً لأدوار هذه الحكومات المألوفة ، يصعب تخفيض النفقات العامة . فتخفيض النفقات العامة الجارية ، قد يؤدي إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية المألوفة ، كما أن تخفيض النفقات العامة الرأسمالية قد يؤدي إلى وقف بعض المشروعات الإنمائية ، وفي كلتا الحالتين ، فإن التخفيض المطلوب ليس دائما بالمهمة السهلة ، إذ من الممكن أن يكون التخفيض على حساب الثقة ، والتأييد للحكومة ، وقد يكون له محاذير اقتصادية واجتماعية ، وثمن سياسي إن لم تكن السياسات والقرارات التي يتم بموجبها التخفيض واضحة ومحسوبة بدقة بالنسبة لأهدافها المنشودة وآثارها غير المحسوبة .

وكما كانت الفترة بين اكتوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ ، فرصة وتحدياً في آن واحد ، فقد تكون المرحلة الحالية ، مرحلة التكيف مع الأوضاع المستجدة ، واعادة توجيه وقيادة التنمية في هذه الدول ، ايضا فرصة وتحدياً في آن واحد . فالعبر المستقاة من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية يمكن أن تشكل رصيداً قوياً لانارة الطريق نحو المستقبل .

فالمناخ الذي ساد في الفترة الماضية ، مناخ الرخاء والاسترخاء ، قلل من الاهتمام بتخصيص واستغلال عائدات النفط بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها ، وشجع على الاسراف . فإذا ماأرادت هذه الحكومات أن ترفع من كفاءتها في التكيف مع الأوضاع المستجدة ، وقيادة وتوجيه التنمية نحو أهدافها ، ينبغي أن تعي نقاط الضعف والقوة في مسيراتها خلال الفترة الماضية ، وتثمير هذا الوعي في التكيف مع الاوضاع المستجدة والتطلع إلى المستقبل . فإذا ما تمكنت من ذلك ، تكون بذلك قد حولت مايمكن أن يبدو لنا الآن « نقمة » ، انخفاض انتاج النفط وتصديره ، إلى « نعمة » . وفيما بعد قد يقال لحسن الحظ أن حصل ما حصل .

لذا نحاول في هذه الدراسة أن نستخلص بعض العبر والدروس من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية ، وبيان ماينبغي عمله لتثمير هذه العبر في انارة الطريق إلى مستقبل أفضل .

ففي الفصل الأول ، مدخل إلى مفهوم التنمية ، نقدم محاولة لتوضيح التنمية كمفهوم والتنمية كعملية .

وفي الفصل الثاني ، نمومظاهر التنمية ، نستعرض ونحلل انجازات هذه الدول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الفصل الثالث ، نمو بدون تنمية ، نستعرض ونحلل مصادر توليد الدخل لمعرفة ما إذا كانت أسباب نموه ، وبالتالي أسباب ارتفاع مستوى المعيشة ، نابعة من تغييرات ذات شأن ، وتنم عن نمو ذاتي وحقيقي في قدرة هذه المجتمعات على الانتاج والانتاجية أم انها نابعة من استنزاف الثروة النفطية الوطنية .

وفي الفصل الرابع ، نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات ، نبين أسباب ونتائج تعاظم أدوار هذه الحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما نبين أن كفاءة تثمير العوائد النفطية اعتمدت في المقام الأول على كفاءة أدوار هذه الحكومات ، وأن هذه الكفاءة توقفت في المقام الأول ، على كفاءة سياسات التنمية وادارتها .

وفي الفصل الخامس ، كفاءة أدوار الدولة : السياسات ، نعرض ونحلل السياسات التي سادت في هذه الدول وأثرها على كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة .

وفي الفصل السادس ، كفاءة أدوار الدولة بين القدرة الإدارية المطلوبة ، والمتاحة ، تعرض وتحلل أسباب ضعف مواكبة القدرة الإدارية لمتطلبات تعاظم دور الدولة ، وأثر ذلك في خفض كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

والفصل السابع ، نحو رفـع كفاءة سيـاسات وادارة التنميـة ، عرض ومناقشة ماينبغي عمله لرفع كفـاءة سياسـات وادارة التنمية لتمكين هذه الـدول من التكيف مع الأوضـاع المستجدة ، وقيـادة التنمية نحو المستقبل المنشود بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

وفي الفصل الأخير ، التعـاون الإقليمي وآفاق التنميـة في دول مجلس التعاون ، عرض ومناقشة امكانات التعاون بين دول المجلس ووسائل وسبل تعزيز فرص نجاح التعاون في تحقيقه أهدافه .



الفصــل الاول

مَدخل الى مفهوم التنمية كعملية مجتمعية

من المتعارف عليه اعتبار بعض بلدان العالم ناميا والبعض الآخر متقدما . وفي تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، قسم البنك الدولي ١٢٦ بلدا ، من بلدان العالم التي يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة ، حسب مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٨٣ ، إلى مجموعات رئيسة ، كما في الجدول ١ ـ ١ .

ويتضح من هذا الجدول أن مجموع عدد البلدان النامية (بما في ذلك البلدان ذوات الدخل المرتفع المصدرة للبترول)[1] يفوق كثيرا مجموع عدد البلدان المتقدمة ، ٧٨٫٦ ٪ مقابل ٢١٫٤ ٪ ، كما أن مجموع عدد سكان البلدان المتقدمة يساوي ٣١٫٧ ٪ من مجموع عدد سكان البلدان النامية ، ٢٤٫١ ٪ من اجمالي سكان البلدان النامية والمتقدمة فقط .

ولا يقتصر التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على عدد بلدان ومجموع عدد سكان كل منها ، بل يتعداه إلى فروقات بينها في

---

(١) تشمل هذه المجموعة عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، والامارات العربية المتحدة . وتعتبر بلدان هذه المجموعة من البلدان النامية بالرغم من ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها ، بصورة مطلقة او قياسا على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في اقتصاديات السوق الصناعية واقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق على السواء .

الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة التي تؤثـر في مستـوى معيشـة الانسان .

إذ يتطلع سكان البلدان النامية الى التنمية ، ويحدوهم الأمل في أن تتيح لهم فرصا لتحسين مستويات معيشتهم ، بـأسرع مـا يمكن . فالتنمية كانت ولا زالت التحدي الكبير الذي يواجه هذه البلدان ، ولن تكون مواجهة هذا التحدي بالمهمه اليسيرة .

وبالرغم من ازدياد المهتمين بقضـايا ومشـاكل التنميـة ، أفرادا ومؤسسات في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، إلا أن قليلا من الوضوح يلف ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية .[٢]

---

(٢) للوقوف على ابرز التطورات التي شهدتها مفاهيم التنمية منذ ظهورها انظر :

Diana Conyers and Peter Hills , An Introduction to Development Planning In The Third World (New York : John Wiley & Sons , 1984) , Chapter 2, Concepts of Development, pp. 21-37.

جدول رقم ١ ـ ١
مجموعات بلدان العالم حسب
مؤشرات التنمية في العالم ١٩٨٣*

المجمـــوعة	بلدان المجموعة		سكان المجموعة	
	العدد	كنسبة مئوية من اجمالي عدد البلدان	مليون نسمة	كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان
١ ـ البلدان النامية	٩٤	٧٤ر٦	٣٥٠٠ر٦	٧٥ر٥
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٣٥	٢٧ر٨	٢٣٣٥ر٤	٥٠ر٤
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٥٩	٤٦ر٨	١١٦٥ر٢	٢٥ر١
١ ـ متوسط منخفض	٣٧	٢٩ر٤	٦٦٥ر١	١٤ر٣
٢ ـ متوسط مرتفع	٢٢	١٧ر٤	٥٠٠ر١	١٠ر٨
٢ ـ ذات دخل مرتفع (مصدرة للنفط)**	٥	٤ر٠	١٧ر٩	٠ر٤
٣ ـ اقتصاديات السوق الصناعية	١٩	١٥ر١	٧٢٨ر٩	١٥ر٧
٤ ـ اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٨	٦ر٣	٣٨٦ر١	٨ر٣
المجمـــوع	١٢٦	١٠٠	٤٦٣٣ر٥	١٠٠

* لا تشمل هذه المجموعات البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن مليون نسمة (كان عددها ٣٥ بلدا ومجموع عدد سكانها ١٢ر٨ مليون نسمة عام ١٩٨٣) ، لمعرفة هذه البلدان انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، الجدول ص ٢٣٢ .

** تشمل : عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت والامارات العربية المتحدة .

المصدر : تم اعداد الجدول على اساس بيانات البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١ ص ١٧٤ ـ ١٧٥ .

إن توضيح ما تعنيه ، أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية يمس حاضر ومستقبل حياة البشر في جميع أنحاء العالم . فأي عمل تسبقه فكرة ، وكلما وضحت الفكرة كلما سهل العمل . لذا فإن تعزيز الإدراك بما تعنيه أو بما ينبغي أن تعنيه التنمية ، وتوسيع الإتفاق على ذلك بين المهتمين بقضاياها ومشاكلها ، أفرادا ومؤسسات ، يسهل تحديد أهدافها ووسائل وسبل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في ضوء الخيارات المتاحة . فهل يمكن الغوص في أعماق مفهوم التنمية لاكتشاف بعض مكنوناتها دون أن نضل الطريق ؟

١ . مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

لعل معرفة بعض السمات الأساسية للبلدان النامية والمتقدمة يعيننا في استشراف معالم الطريق الى مفهوم التنمية .

أ. السمات الاقتصادية :

١ . مستوى دخل الفرد :

يبين الجدول ١ ـ ٢ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في مجموعات البلدان النامية والبلدان المتقدمة في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

يتضح لنا من هذا الجدول أن مستوى دخل الفرد في البلدان النامية كان منخفضا جدا قياسا على ما كان عليه في بلدان السوق الصناعية ، أو بلدان اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ على السواء . وبما أن قدرة الفرد على الحصول على بعض من السلع والخدمات المتاحة تعتمد على مستوى دخله ، فالخيارات المتاحة للفرد في البلدان المتقدمة أفضل منها في البلدان النامية

الجدول ١ ـ ٢

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

(دولار امريكي)

	١٩٦٠	١٩٨٢
١ . البلدان النامية		
أ. ذات الدخل المنخفض	١٤٦	٢٨٠
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٦٩٨	١٥٢٠
١ . المنخفض	٤٢٠	٨٤٠
٢ . المرتفع	١٠٢٩	٢٤٩٠
٢ . بلدان السوق الصناعية	٥٤١٩	١١٠٧٠
٣ . بلدان اوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٢٠٣٨	٤٦٤٠*

* عام ١٩٨٠ ٠

المصدر : نصيب الفرد في الدول النامية ودول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول رقم ١ ص ٢١٨ ـ٢١٩ .

أما نصيب الفرد في هذه الدول لعام ١٩٦٠ فتم احتسابه من قبل الباحث على أساس نصيب الفرد فيها عام ١٩٨٢ ومعدل نموه السنوي ، بالأسعار الثابتة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢ (معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في هذه الدول من نفس مصدر نصيب الفرد لعام ١٩٨٢)

نصيب الفرد في بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا لعام ١٩٨٠ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، جدول رقم (١) ص ١١٠ ـ ١١١ ، وتم احتساب نصيب الفرد فيها لعام ١٩٦٠ من قبل الباحث على أساس معدل نمو نصيب الفرد بالأسعار الثابتة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . (معدل نمو نصيب الفرد من نفس مصدر نصيب الفرد لعام ١٩٨٠ .

وكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ٣ فقد ازدادت فجوة مستوى الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بين ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

فقد انخفض مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية من ٧ر٢ ٪ و٨ر٧ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٥ر٢ ٪ و٦ر٧ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٢ ، كما انخفض مستوى دخل الفرد في نفس المجموعة بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق من ٢ر٧ ٪ ، و٦ر٢٠ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٨ر٦ ٪ و١ر١٨ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

الجدول رقم ١ ـ ٣

تطور فجوة الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

البيان / السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول النامية ذات الدخل					
	المنخفض		المتوسط المنخفض		المتوسط المرتفع	
	كنسبة مئوية من نصيب الفرد في		كنسبة مئوية من نصيب الفرد في		كنسبة مئوية من نصيب الفرد في	
	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق
١٩٦٠	٧ر٢	٢ر٧	٨ر٧	٦ر٢٠	١ر١٩	٥ر٥٠
١٩٨٢	٥ر٢	٨ر٦	٦ر٧	١ر١٨	٥ر٢٢	٧ر٥٣

المصدر : تم حساب هذه النسب على أساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٢

أما مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع فقد تحسن قليلا بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية ، التي لا تأخذ بنظام السوق ، حيث ارتفع من ١ر١٩ ٪ و٥ر٥٠ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٥ر٢٢ ٪ و٧ر٥٣ ٪ على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

ولم تتسع فجوة الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فحسب ، بل أيضا اتسعت بين مجموعات البلدان النامية نفسها خلال نفس الفترة . فكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ، فقد هبط مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط المرتفع من ٨ر٣٤ ٪ و٢ر١٤ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٣ر٣٣ ٪ و٢ر١١ على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

الجدول رقم ١ ـ ٤

فجوة الدخل بين مجموعات البلدان النامية

البيان / السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض كنسبة مئوية من نصيب الفرد في	
	الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض	الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع
١٩٦٠	٣٤٫٨	١٤٫٢
١٩٨٢	٣٣٫٣	١١٫٢

المصدر : تم حساب هذه النسب على اساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٢

إن اتساع فجوة مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة اخرى ، مؤشر على عدم احراز تقدم نحو قضية مركزية من قضايا التنمية وهي تحسين توزيع ثمار التنمية لا بين البلدان فحسب بل وبين الافراد والفئات والجهات داخل البلد الواحد .

٢ . هيكلا العمالة والناتج المحلي الاجمالي :

إن الفجوة الهائلة بين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة أخرى ، لا تعكس ، بالضرورة ، فروقات بينها في الموارد الطبيعية ، بل تعكس ، في المقام الأول ، فروقات بينها في مستوى كفاءة حشد وتثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن . فاذا أمعنا النظر في الجدول ١ ـ ٥ يتبين لنا أن تخصيص الموارد المتاحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة يتيح عائدا أفضل مما يتيحه تخصيصها في البلدان النامية .

إن الهوة الواسعة بين نسبة العمالة في الزراعة ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي ، من جهة ، وبين نسب العمالة في بقية القطاعات ، ومساهماتها في الناتج المحلي من جهة اخرى ، مؤشر على خلل هيكلي سببه التباين في الانتاجية القطاعية النسبية .

فكما يتضح من الجدول ١ ـ ٦ بينما تدهور معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (ارتفع من ٧١ ٪ إلى ٨٩ ٪) ، وتحسن قليلا في الدول النامية ذات الدخل

المتوسط (انخفض من ٩٨ ٪ إلى ٩٤ ٪) ، فقد شهد تحسنا بارزا في دول السوق الصناعية (انخفض من ٧٧ ٪ الى ٢٦ ٪) ودول أوروبا الشرقية (انخفض من ٥٨ ٪ الى ٤٦ ٪) بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ .

إن ارتفاع معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية مؤشر على زيادة الخلل بين هيكلي العمالة والناتج المحلي القطاعي . وبالتالي مؤشر على زياد ضعف كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة بينما انخفاض هذا المعامل دليل على تحسين التوازن بين هيكلي العمالة والناتج المحلي . وبالتالي مؤشر على تحسين كفاءة تخصيص واستعمال الموارد .

من المعروف ، وكما يؤكد ذلك الجدول ١ ـ ٦ ، أن انتاجية قطاع الزراعة أقل من انتاجية بقية القطاعات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الانتاجية الاجمالية في البلدان المتقدمة من جهة ، وارتفاع الانتاجية النسبية للزراعة فيها من جهة أخرى ، تصبح الانتاجية المنخفضة للزراعة ، سواء بصفة مطلقة أو قياسا على بقية القطاعات ، قضية ذات مدلولات عميقة فيما له علاقة بامكانات رفع الانتاجية الاجمالية ، وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية .

فكما يتضح من معامل الارتباط بين العمالة في الزراعة ومستوى دخل الفرد ، فإن نسبة العمالة في الزراعة تفسر ، إلى حد كبير ، التباين في مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها ، من جهة اخرى .

جدول رقم ١ ـ ٥
هيكلا العمالة والناتج المحلي
(نسب مئوية)

مجموع الدول / الهيكل	الدول النامية				الدول الصناعية			
	ذات الدخل المنخفض		ذات الدخل المتوسط		دول السوق		اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
هيكل العمالة								
الزراعة	٧٧	٧١	٦١	٤٤	١٨	٦	٤١	١٦
الصناعة	١٠	١٥	١٥	٢٢	٣٨	٣٨	٣١	٤٥
الخدمات	١٤	١٥	٢٤	٣٤	٤٤	٥٦	٢٨	٣٩
هيكل الناتج المحلي								
الزراعة	٥٠	٣٦	٢٤	١٥	٦	٤	٢١	١٥
الصناعة	١٨	٣٥	٣٠	٤٠	٤٠	٣٧	٦٢	٦٣
الخدمات	٣٢	٢٩	٤٦	٤٥	٥٤	٥٩	١٧	٢٢

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢
جدول٢ ص ١١٤ ـ ١١٥ ، وجدول ١٩ ص ١٤٦ ـ ١٤٧

جدول رقم ١ ـ ٦

الانتاجية القطاعية النسبية

مجموعة الدول / الانتاجية القطاعية النسبية	الدول النامية				الدول الصناعية			
	ذات الدخل المنخفض		ذات الدخل المتوسط		دول السوق		دول أوروبا الشرقية	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الزراعة	١,٥٤	١,٩٧	٢,٥٤	٢,٩٣	٣,٠٠	١,٥٠	٢,٠٥	١,٠٧
الصناعة	٠,٥٦	٠,٤٣	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٩٥	١,٠٣	٠,٥٠	٠,٧١
الخدمات	٠,٤٤	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٧٦	٠,٨١	٠,٩٥	١,٥٦	
المتوسط	٠,٨٥	٠,٩٧	١,١٩	١,٤١	١,٥٩	١,١٦	١,٣٧	١,٩٨
معامل الانحراف المعياري	,٦٠	,٨٦٠	١,١٧٠	١,٣٢	١,٢٣	٠,٣٠	٠,٧٩	,٥٤
معامل التباين	٧١٪	٨٩٪	٩٨٪	٩٤٪	٧٧٪	٢٦٪	٥٨٪	٤٦٪

الانتاجية القطاعية : $\frac{\text{العمالة في القطاع كنسبة مئوية من اجمالي العمالة}}{\text{نسبة مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي}}$

معامل التباين : $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}} \times ١٠٠$

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٥

معامل الارتباط بين نسبة العمالة
في الزراعة ومستوى دخل الفرد في مجموعات بلدان العالم

مجموعات البلدان	معامل الارتباط ١٩٦٠	١٩٨٠
البلدان النامية	ـ ١	ـ ١
بلدان العالم	ـ٠,٩٦٣	ـ ٠,٨٩٠

المصدر : تم احتساب معامل الارتباط علىأساس نسبة العمالة في الزراعة من الجدول ١ ـ ٥ ومستوى الدخل من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، جدول ١ ص ١١٠ ـ ١١١ .

٣ ـ الصادرات والواردات

إن ضعف انتاجية الزراعة بصفة مطلقة ، أو بالنسبة لانتاجية لبقية القطاعات في البلدان النامية ، وتدنيها بالنسبة لما هي عليه في البلدان المتقدمة ، يعود لأسباب متداخلة تتعلق بمدى الاهتمام بالزراعة والمزارعين ووسائل وأساليب الزراعة وسياساتها . كما أن ضعف انتاجية الزراعة من جهة وضعف قاعدة الصناعة التحويلية من جهة أخرى ، ينعكس على موقف التجارة الخارجية في البلدان النامية .

فكما يتضح من الجدول ١ ـ ٧ ، فبينما تشكل السلع الأولية أكبر نسبة من صادرات البلدان النامية ، تشكل المعدات والآلات والسلع المصنعة أكبر نسبة من صادرات بلدان السوق الصناعية . وإن كانت

نسبـة السلع الأولية من صـادرات البلدان الناميـة قد انخفضت ، وبدرجات متفاوتة ، بين ١٩٦٠ و١٩٨١ إلا أنها لازالت تشكل أكبر نسبة من صادراتها .

الجدول ١ ـ ٧
هيكل الصادرات

	نسبة الوقود والمعادن والسلع الأولية الأخرى من الصادرات .	
	١٩٦٠	١٩٨١
١ ـ البلدان النامية		
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٧٩	٥٠
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٨٩	٥٧
١ ـ المتوسط المنخفض	٩٦	٨٢
٢ ـ المتوسط المرتفع	٨٤	٤٧
٢ ـ البلدان المتقدمة		
أ ـ بلدان السوق الصناعية	٣٤	٢٧
ب ـ بلدان أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	٥١	..

.. بيانات غير متوفرة

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ١٠ ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

وكما يتضح من الجدول ١ ـ ٨ ، بينما بلغت قيمة صادرات البلدان النامية ٣٧٢١٧٧ مليون دولار كانت قيمة وارداتها ٤٣٦٤١٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ ، وهذا يعني أن قيمة صادراتها غطت ٨٥,٣٪ من قيمة وارداتها . ومن جهة أخرى ، فإن قيمة صادرات وواردات البلدان النامية بلغت ٢٠,٥٪ و٢٣,٣٪ على التوالي ، من قيمة مجموع صادرات وواردات العالم ، بينما كان عدد سكانها ٧٥,٣٪ من سكان العالم عام ١٩٨٢ .

إن الهوة الواسعة بين نسب صادرات وواردات البلدان النامية من مجموع صادرات وواردات العالم ، ونسبة عدد سكانها من مجموع سكان العالم مؤشر على ضعف قواعد النشاط الاقتصادي ، وبالتالي قلة وضيق نطاق فرص العمل المجزي فيها .

جدول رقم ١ ـ ٨

الصادرات والواردات والسكان ١٩٨٢

	الصادرات		الواردات		السكان	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
١ ـ الدول النامية	٣٧٢١٧٧	٢٠،٥	٤٣٦٤١٤	٢٣,٣	٣٤٢٤.٨	٧٥,٣
٢ ـ دول السوق الصناعية	١١٤٨٨٠٨	٦٣,٣	١٢١٢٩٧٥	٦٤,٧	٧٢٢,٩	١٥,٩
٣ ـ دول أوروبا الشرقية ذات النظم الاقتصادية المركزية	١٦٠٢٥٨	٨,٨	١٥٠٠٠٤	٨,٠٠	٣٨٣,٣	٨,٤
٤ ـ الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	١٣٣٣٧٩	٧,٤	٧٦٢١١	٤,١	١٧,٠	٠,٤
	١٨١٤٦٢٢	١٠٠	١٨٧٥٦٠٤	١٠٠	٤٥٤٨	١٠٠

* المجموع : قد يزيد عن ١٠٠ بسبب التقريب .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ٩ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥

ب ـ السمات الاجتماعية

يبين الجدول ١ ـ ٩ بعض المؤشرات الاجتماعيـة في مجموعـات الدول النامية والدول المتقدمة . وكما في السمات الاقتصـادية فـإن مستويات هذه المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية أقل منهـا في الدول المتقدمة .ـ

١ ـ عدد السكان لكل طبيب ، معدل وفيات الرضع ، معدل وفيات الأطفال والعمر المرتقب عند الولادة .

خلافا لبقية المؤشرات الاجتماعية في الجدول ١ ـ ٩ والتي تعتبر مؤشرات مخرجات ، فإن عدد السكان لكل طبيب مؤشر مدخلات ، ويدل على مدى توفر بعض جوانب الرعاية الصحية الأولية ، والتي تؤثر ، بالتفاعل مع عوامل أخرى على معدلات وفيـات الرضـع ، والأطفال وبالتالي على مستوى العمر المتوقع عند الولادة .

يستدل من هذا الجدول أنه بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذا المؤشر في جميع مجموعات البلدان النامية إلا أنه مازال في أي منها منخفضا جدا بالنسبة لمستواه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء .

فقد تراوح عدد السكان لكل طبيب واحد بـين ٣٧٠٩٢ نسمة و٢٥٣٢ نسمة في البلدان النامية وتراوح بين ٨١٦ نسمة و٦٨٣ نسمة في بلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية على التوالي ، عـام ١٩٦٠ ، بينما تـراوح بين ١٥٩٣١ نسمـة و٢٠٢١ نسمـة في

البلدان النـامية وبـين ٥٥٤ نسمة و٣٤٩ نسمـة في بلدان السـوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، على التوالي ، عام ١٩٨٠ .

وقد انعكس التباين في مستوى هذا المؤشر على معدلات وفيات الرضع والأطفال والعمر المرتقب عند الولادة . فبالرغم من التقدم الملموس الذي طرأ على مستويات هذه المؤشرات الثـلاثة في جميـع مجموعات الدول النامية إلا أنه مازال أمامها شوط طويل لتقترب من مستويات هذه المؤشرات في الدول المتقدمة .

فمعدلات وفيات الرضع والأطفال في أي من مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ كانت أكبر بكثير منها في أي من مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ . كما أن العمر المرتقب عند الولادة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع حيث وصل إلى أعلى مستوى (٦٥ سنة) بين مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ ، يقل ثلاث سنوات على أقل مستوى له بين مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ .

جدول ١ ـ ٩

مؤشرات تنمية مختارة في مجموعات دول العالم

المؤشر / المجموعة	عدد السكان لكل طبيب واحد		معدل وفيات الرضع (أقل من سنة)		معدل وفيات الأطفال (١ـ٤ سنوات)		العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنوات)		معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار		نسب القيد في المدارس الابتدائية		نسب القيد في المدارس الثانوية		نسب القيد في التعليم العالي (سن ٢٠ـ٢٤)		سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان		معدل النمو السنوي	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٨١		١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨٣	١٩٦٠ـ٧٠	١٩٧٠ـ١٩٨٣
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	١٢٠٨٨أ ٣٧٠٩٢ـب	١٥٧٧٣أ ١٥٩٣١ـب	١٦٥	٨٧	٢٧	١١	٤١	٥٩	٣٤	٥٢	٨٠	٩٤	١٨	٣٤	٢	٤	١٧	٣١	٤.١	٤.٤
ذات الدخل المتوسط	١٧٣٥٧	٥٤١٤	١٣٦	٧٦	٢٣	١٠	٥٠	٦٠	٤٨	٦٥	٧٥	*١٠٢	١٤	٤١	٣	١١	٣٣	٤٦	٤.٤	٤.٣
ذات الدخل المنخفض	٢٨٤٧٨	٧٧٦٥	١٤٤	٨٩	٢٩	١٣	٤٦	٥٦	٣٩	٥٩	٦٦	*١٠١	١٠	٣٤	٣	٩	٣٤	٣٤	٤.٤	٤.٤
ذات الدخل المرتفع	٣٥٣٣	٢٠٣١	١٠١	٥٨	١٥	٦	٥٧	٦٥	٦١	٧٦	٨٨	*١٠٤	٢٠	٥١	٤	١٤	٤٥	٦٣	٤.٤	٣.٩
الدول المتقدمة اقتصاديات السوق الصناعية	٨١٦	٥٥٤	٣٩	١٠	٣	(٠)	٧٠	٧٥	٩٦	٩٩	*١١٤	*١٠١	٦٤	٩٠	١٦	٣٧	٦٨	٧٨	١.٩	١.٣
اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ نظام السوق	٦٨٣	٣٤٩	٣٨	٣١	٣	١	٦٨	٧٠	٩٧	٩٩	*١٠١	*١٠٥	٤٥	٨٨	١١	٢٠	٤٨	٦٢	٣.٦	١.٨

أ ـ جميع بلدان المجموعة

ب ـ جميع بلدان المجموعة باستثناء الصين والهند

* النسبة تزيد عن ١٠٠ لأنه بالرغم من أن سن الدراسة في المرحلة الابتدائية بين ٦ ـ ١١ سنة إلا أن التباين بين البلدان النامية بالنسبة لسن الدراسة الابتدائية ومراحل الدراسة ، يؤثر على هذه النسبة .

(٠) أقل من نصف الوحدة المستعملة .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية ، في العالم ١٩٨٣ و١٩٨٤ .

٢ ـ معرفة القراءة والكتابة عند الكبار

بينما تمكنت الدول المتقدمة من الوقوف على أبواب محو الأمية منذ عام ١٩٦٠ فما زالت الدول النامية بعيدة عن هذه الغاية . ففي عام ١٩٨١ وصل معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ٧٦٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، وهو أعلى مستوى بين مجموعات الدول النامية ، بينما كان أقل مستوى له بين مستويات مجموعات الدول المتقدمة ٩٦٪ عام ١٩٦٠ .

٣ ـ التعليم

تمكنت البلدان المتقدمة من تعميم التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٦٠ . بينما لم تتمكن الدول النامية ذات الدخل المنخفض من تحقيق ذلك حتى عام ١٩٨١ ، حيث كانت نسبة القيد فيها ٩٤٪ .

وفي مجال التعليم الثانوي ارتفعت نسبة القيد في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع من ١٠٪ إلى ٣٤٪ ومن ٢٠٪ إلى ٥١٪ ، على التوالي بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذه النسبة إلا أنها مازالت أقل بكثير مما هي عليه في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، حيث كانت ٩٠٪ و٨٨٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨١ .

كما أحرزت البلدان النامية تقدماً ملموساً في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي . إذ ارتفعت من ٢٪ و ٤٪ إلى ٤٪ و ١٤٪ في الدول

النامية ذات الدخل المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع ، على التوالي ، بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بالرغم من هذا التقدم ، إلا أن أعلى نسبة قيد وصلت إليها عام ١٩٨١ تقل كثيراً عن نسبة القيد في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية على السواء عام ١٩٨١ .

٤ ـ سكان الحضر

تراوحت نسبة سكان الحضر بين ١٧٪ و ٤٥٪ في مجموعات البلدان النامية ، وبين ٤٨٪ و٦٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة عام ١٩٦٠ ، وبين ٢١٪ و ٦٣٪ في مجموعات البلدان النامية ، وبين ٦٢٪ و٧٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة ١٩٨٢ .

وكما يتضح من الجدول ١ ـ ٩ فقد كانت معدلات النمو السنوية لسكان الحضر في مجموعات الدول النامية أعلى منها في مجموعات الدول ا المتقدمة في الستينات والسبعينات على السواء .

إن سرعة نمو سكان الحضر في الدول النامية أدى إلى زيادة الضغط لتوسيع الخدمات في المدن مما أدى إلى تخصيص مبالغ متزايدة كان من الممكن أن تكون ذات عائد أفضل لو تم تخصيصها للنهوض بالريف ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، والمزارعين مما يتيح مزيداً من الموارد لتحسين أحوال الريف والمدن على السواء .

٥ ـ نسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة)

تقع النسبة الكبرى من السكان في سن خارج العمل في الدول

النامية بينما تقع النسبة الكبرى من السكان في الدول المتقدمة في سن العمل . فكما يتضح من الجدول ١ ـ ١٠ فإن نسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤) في أي من مجموعات الدول النامية أقل منها في اي من مجموعات الدول المتقدمة في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ على السواء .

إن التباين في نسبة السكان في سن العمل يعني أن نسبة الإعالة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

٦ ـ القيم الاجتماعية

ولايقتصر التباين في السمات الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة على المؤشرات الاجتماعية التي يمكن قياسها ، والتي أجرينا عليها الكشف بل وبتعداها إلى بعض السمات التي تتعلق بالقيم والمؤسسات والاتجاهات .

ففي الدول المتقدمة تسود قيم المؤسسات والأداء ، بينما تكون الشرفية ، للأشخاص في الدول النامية ، كما تتباين قيم العائلة ودوافع وحوافز العمل ، والحراك الاجتماعي ، والدين وقوة الصفوة التقليدية ، وكذلك قوة وحجم الطبقى الوسطى .

الجدول ١ ـ ١٠

نسبة السكان في سن العمل

(١٥ ـ ٦٤ سنة)

	١٩٦٠	١٩٨٢
١ . الدول النامية		
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٥٥	٥٩
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٥٥	٥٦
١ـ ذات الدخل المنخفض	٥٤	٥٥
٢ـ ذات الدخل المرتفع	٥٥	٥٧
٢ـ دول السوق الصناعية	٦٣	٦٦
٣ـ دول اللاسوق الصناعية[1]	٦٣	٦٦

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

ج ـ السمات السياسية والإدارية

لاتقتصر الفروقات بين الدول النامية والدول المتقدمة على السمات الاقتصادية والاجتماعية بل تتعداها إلى بعض السمات السياسية والإدارية ، والتي كما سيتبين لنا فيما بعد تؤثر في امكانات قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١) دول أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق الأوروبية المشتركة .

فالدول النامية ، بصفة عامة ، تعاني من تراث الاستعمار وحداثة العهد بالاستقلال السياسي ، ومن ضعف الاستقرار السياسي ، وضعف المشاركة والفجوة بين الصفوة الحاكمة والشعب . ونظرا لقصر الأفق الزمني لاستقلالها السياسي من جهة ، وجهودها في ارساء قواعد الاستقلال السياسي ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد ، من جهة أخرى ، تعاني المؤسسات السياسية والادارية في الدول النامية من فجوة بين محتوياتها وهياكلها ، مما جعل مستوى كفاءتها ضعيفا وأقل من المطلوب بكثير .

٢ ـ الترابط بين مستويات مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاجتماعية

يذكر أن العلاقة بين مستوى دخل الفرد ، وبعض المؤشرات الاقتصادية كانت قوية ومهمة بين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين مجموعات الدول النامية ومجموعات الدول المتقدمة من جهة أخرى ، وقد اتضح لنا ، من الجدول ١ ـ ٩ أن مستويات المؤشرات الاجتماعية تباينت بين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين مجموعات الدول النامية والدول المتقدمة من جهة أخرى .

فهل توجد علاقة بين مستويات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وماهي درجة أهمية هذه العلاقة إن وجدت ؟ يبين الجدول ١ ـ ١١ مصفوفة معاملات الارتباط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي وعدد من المؤشرات .

جدول (١ ـ ١١) مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات تنمية مختارة على مستوى مجموعات دول العالم

		نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي		العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنين)		معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار		نسبة القيد في المدارس الابتدائية		نسبة القيد في المدارس الثانوية		نسبة القيد في التعليم العالي		عدد السكان لكل طبيب واحد		سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان	
		١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٢
نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي	١٩٦٠	١	٠ر٩٩٨	٠ر٨٢٥	٠ر٩٠١	ر٨١١	٠ر٨١٩	٠ر٨٨٧	٠ر٣٤٤	٠ر٩٤٣	٠ر٨٤٩	ر٩٥٥	٠ر٩٨٧	-٠ر٦٠٣	-٠ر٧١٩	٠ر٩٣١	٠ر٨١٨
	١٩٨٢	٠ر٩٩٨	١	٠ر٨٦٣	٠ر٩٣١	٠ر٨٤٠	٠ر٨٤٨	٠ر٩٠٥	٠ر٣٨٤	٠ر٩٥٣	٠ر٨٧٣	٠ر٩٦٤	٠ر٩٩٣	-٠ر٦٣٥	-٠ر٧٥٤	٠ر٩٣٣	٠ر٨٤٣
العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنين)	١٩٦٠	٠ر٨٢٥	٠ر٨٦٣	١	٠ر٩٤٩	٠ر٩٧٨	٠ر٩٩٧	٠ر٨٩٦	٠ر٦٥٩	٠ر٨٨٦	٠ر٩٧١	٠ر٩١٦	٠ر٨٩٩	-٠ر٧٦٦	-٠ر٩٢١	٠ر٩٥٠	٠ر٩٤٣
	١٩٨٢	٠ر٩٠١	٠ر٩٣١	٠ر٩٤٩	١	٠ر٩٦٦	٠ر٩٤٦	٠ر٩٨٨	٠ر٤١٣	٠ر٩٥٣	٠ر٩٥٩	٠ر٩٣٩	٠ر٩٣١	-٠ر٦٦٦	-٠ر٩٤٨	٠ر٩٤٦	٠ر٨٩٥
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار	١٩٦٠	٠ر٨١١	٠ر٨٤٠	٠ر٩٧٨	٠ر٩٦٦	١	٠ر٩٨٦	٠ر٩٣٧	٠ر٥١٧	٠ر٩١٤	٠ر٩٨٧	٠ر٩١٣	٠ر٨٥٩	-٠ر٨٣٩	-٠ر٩٥٤	٠ر٩٠٦	٠ر٨٨١
	١٩٨٠	٠ر٨١٩	ر٨٤٨	٠ر٩٩٧	٠ر٩٤٦	٠ر٩٨٦	١	٠ر٩٠٤	٠ر٦٤٠	٠ر٨٩٤	٠ر٩٨٣	٠ر٩٢٠	٠ر٨٨١	-٠ر٧٦٩	-٠ر٩٢٢	ر٩٢٥	ر٩١٣
نسبة القيد في المدارس الابتدائية	١٩٦٠	٠ر٨٨٧	٠ر٩٠٥	٠ر٨٩٦	٠ر٩٨٨	٠ر٩٣٧	٠ر٩٠٤	١	٠ر٣٨٠	٠ر٩٦٦	٠ر٩٣٧	٠ر٩٢٥	٠ر٨٨٧	-٠ر٨٨٨	-٠ر٩٣١	٠ر٨٩٣	٠ر٨٢١
	١٩٨١	٠ر٣٤٤	٠ر٣٨٤	٠ر٦٥٩	٠ر٤١٣	٠ر٥١٧	٠ر٦٤٠	٠ر٣٨٠	١	٠ر٣٤٣	٠ر٤٩٩	٠ر٣٥٠	٠ر٣٩٦	-٠ر٣١١	-٠ر٥٢٢	٠ر٥٦٥	٠ر٧٠٣
نسبة القيد في المدارس الثانوية	١٩٦٠	٠ر٩٤٣	٠ر٩٥٣	٠ر٨٨٦	٠ر٩٥٣	٠ر٩١٤	٠ر٨٩٤	٠ر٩٦٦	٠ر٣٤٣	١	٠ر٩٤٩	٠ر٩٨٤	٠ر٩٣٣	-٠ر٧٤٤	-٠ر٨٣٥	٠ر٨٧٧	٠ر٧٧٨
	١٩٨١	٠ر٨٤٩	٠ر٨٧٣	٠ر٩٧١	٠ر٩٥٩	٠ر٩٨٧	٠ر٩٨٣	٠ر٩٣٧	٠ر٤٩٩	٠ر٩٤٩	١	٠ر٩٥٦	٠ر٨٨٦	-٠ر٧٧٩	-٠ر٩١٠	٠ر٨٩٣	٠ر٨٤٧
نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ـ (سن ٢٠ ـ ٢٤)	١٩٦٠	٠ر٩٥٥	٠ر٩٦٤	٠ر٩١٦	٠ر٩٣٩	٠ر٩١٣	٠ر٩٢٠	٠ر٩٢٥	٠ر٣٥٠	٠ر٩٨٤	٠ر٩٥٦	١	٠ر٩٦٣	-٠ر٦٦١	-٠ر٨٠١	٠ر٩٠٣	٠ر٨١٧
	١٩٨١	٠ر٩٨٧	٠ر٩٩٣	٠ر٨٩٩	٠ر٩٣١	٠ر٨٥٩	٠ر٨٨١	٠ر٨٨٧	٠ر٣٩٦	٠ر٩٣٣	٠ر٨٨٦	٠ر٩٦٢	١	-٠ر٦٢٣	-٠ر٧٦٧	٠ر٩٦٠	٠ر٨٩١
عدد السكان لكل طبيب واحد	١٩٦٠	-٠ر٦٠٣	-٠ر٦٣٥	-٠ر٧٦٦	-٠ر٦٦٦	-٠ر٨٣٩	-٠ر٧٦٩	-٠ر٨٨٨	-٠ر٣١١	-٠ر٧٤٤	-٠ر٧٧٩	-٠ر٦٦١	-٠ر٦٢٣	١	٠ر٩٥٤	-٠ر٧٢٩	-٠ر٧٢٦
	١٩٨٠	-٠ر٧١٩	-٠ر٧٥٤	-٠ر٩٣١	-٠ر٩٤٨	-٠ر٩٥٤	-٠ر٩٢٢	-٠ر٩٣١	-٠ر٥٢٢	-٠ر٨٣٥	-٠ر٩١٠	-٠ر٨٠١	-٠ر٧٦٧	٠ر٩٥٤	١	-٠ر٨٧١	-٠ر٨٦٩
سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان	١٩٦٠	٠ر٩٣١	٠ر٩٣٣	٠ر٩٥٠	٠ر٩٤٦	٠ر٩٠٦	٠ر٩٢٥	٠ر٨٩٣	٠ر٥٦٥	٠ر٨٧٧	٠ر٨٩٣	٠ر٩٠٣	٠ر٩٦٠	-٠ر٧٢٩	-٠ر٨٧١	١	٠ر٩٨٠
	١٩٨٢	٠ر٨١٨	٠ر٨٤٣	٠ر٩٤٢	٠ر٨٩٥	٠ر٨٨١	٠ر٩١٣	٠ر٨٢١	٠ر٧٠٣	٠ر٧٧٨	٠ر٨٤٧	٠ر٨١٧	٠ر٨٩١	-٠ر٧٢٦	-٠ر٨٦٩	٠ر٩٨٠	١

العلاقة مهمة احصائيا على درجة ثقة ٩٥٪ اذا كان معامل الارتباط لا يقل عن ٠ر٨١ (حيث تكون قيمة ت = ٣ر٧٦)

تم حساب معاملات الارتباط على اساس جدول ١ـ٢ و ١ـ٨

ويتضح لنا من هذه المصفوفة مايلي : ـ

١ ـ كانت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء مؤشر عدد السكان لكل طبيب واحد عام ١٩٦٠ .

٢ ـ كانت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتدائية وعدد السكان لكل طبيب واحد ، عام ١٩٨٢ .

٣ ـ ارتفع معامل الارتباط وزادت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد والعمر المرتقب عند الولادة (من ٨٣٥, . إلى ٩٢١, .) ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار (من ٨١١, . إلى ٨٤٨, .) والتعليم العالي (من ٩٥٥, . إلى ٩٩٢, .) ، بينما انخفض معامل الارتباط وانخفضت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد ونسب القيد في المدارس الابتدائية (من ٨٨٧, . الى ٢٨٤, .) ، والثانوية (من ٩٤٣, . الى ٨٧٣, .) ، ونسبة سكان الحضر (من ٩٢١, . الى ٨٤٣, .) بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

٤ ـ كانت العلاقة بين مستويات جميع المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوى دخل الفرد عام ١٩٨٢ قوية ومهمة احصائيا (العمر المرتقب عند الولادة ٨٦٣, معدل معرفة القراءة والكتابة

عند الكبار ٨٤٠, . نسبة القيد في المدارس الابتدائية ٩٠٥,٠ ، نسبة القيد في المدارس الثانوية ٩٥٢, . ، نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ٩٦٤, . ونسبة سكان الحضر ٩٣٣, .) باستثناء عدد السكان لكل طبيب واحد حيث كانت العلاقة غير مهمة احصائيا ـ ٦٣٥, .

٥ ـ كانت العلاقة بين مستويات جميع المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوياتها عام ١٩٨٢ قوية ومهمة احصائيا (العمر المرتقب عند الولادة ، ٩٤٩, ، معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ٩٨٦, . نسبة القيد في المدارس الثانوية ٩٤٩, .) نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ، ٩٦٢, ، عدد السكان لكل طبيب واحد ، ٩٥٤, . ونسبة سكان الحضر ، ٩٨٠, ، باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتدائية حيث كانت العلاقة غير مهمة احصائيا ، ٢٨٠, . فكيف يمكن تفسير التباين في درجات الارتباط بين هذه المؤشرات في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ من جهة ، وبين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ من جهة أخرى ؟ وكيف يمكن تفسير العلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوى دخل الفرد عام ١٩٨٢ ، من جهة ، والعلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ، من جهة أخرى ؟

يتضح لنا من الجدول ١ ـ ١١ ، أن درجة ارتباط مستوى الدخل بنسبة القيد في المدارس الابتدائية قد انخفضت من ٨٨٧, . عام

١٩٦٠ إلى ٠,٢٨٤ عام ١٩٨٢ . إن درجة الارتباط لم تضعف فحسب ، بل أصبحت غير مهمة احصائيا . إذا ما عدنا إلى الجدول ١ ـ ٩ ، يتبين لنا أن جميع مجموعات الدول النامية قطعت أشواطاً بارزة نحو الوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي ، وبعضها وصل الى الحدود التي لايمكن تجاوزها ، والبعض الآخر اقترب منها كثيراً عام ١٩٨١ . لهذا ضعفت درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستوى هذا المؤشر بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ .

يبدو أن درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في الحدود الدنيا والعليا للدخل ، بينما تكون قوية في الحدود الوسطى للدخل . وكلما اقتربت مستويات المؤشرات الاجتماعية من الحدود أو المعايير المستهدفة كلما ضعفت هذه العلاقة .

فما هي الحدود الدنيا والعليا للدخل حيث تكون العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية قوية ؟

إن العمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءةوالكتابة من بين أهم المؤشرات الاجتماعية ، إن لم يكن أهمها جميعا .

يبين الجدول ١ ـ ١٢ العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في بلدان مجموعات الدول النامية ومجموعة دول السوق الصناعية عام ١٩٨١ .

الجدول ١ ـ ١٢

العلاقة بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القـراءة والكتابـة عند الكبار عام ١٩٨١

المجموعة	عدد بلدان المجموعة	معامل الارتباط: العمر المرتقب عند الولادة	معامل الارتباط: معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار	حدود متوسط دخل الفرد (دولار)
١ ـ الدول النامية				
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٣٠	٠,٢٤٦	٠,٠٢٥	٤٠٠-٨٠
		(١,٣٤)	(٠,١٣٠)	
ب ـ ذات الدخل المتوسط المنخفض	٣٥	٠,٦٨٢	٠,٥٥٨	١٦٣٠-٤٢٠
		(٥,٣٦)	(٣,٨٦)	
ج ـ ذات الدخل المتوسط المرتفع	١٨	٠,٥٩٨	٠,٣٥٣	٥٦٧٠-١٧٠٠
		(٢,٩٨)	(١,٥١)	
٢ ـ دول السوق الصناعية	١٩	٠,٥١٣	٠,٣٩٦	١٧٤٣٠-٥٢٣٠
		(٢,٤٦)	(١,٧٨)	

المصدر : تم احتساب معاملات الارتباط على أساس البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ الجداول ١ ، ٢٣ ، ٢٥ .

* الرقم بين قوسين قيمة t

يستدل من هذا الجدول أن العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات هذين المؤشرين ضعيفة وغير مهمة احصائيا ، على أي مستوى ، في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تراوح مستوى دخل الفرد فيها بين ٨٠ و ٤٠٠ دولار عام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب بين ٣٧ سنة في أفغانستان و٦٩ سنة في سيرلانكا ، بينما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٥٪ في فولتا العليا و٨٥٪ في سيرلانكا .

كما نلحظ من الجدول أن درجة ارتباط مستوى الدخل بمستويات المؤشرين قد ارتفعت وأصبحت مهمة احصائيا (درجة الثقة ٩٥٪) في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ٤٢٠ دولارا و١٦٣٠ دولارا عام ١٩٨١ . وقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٤٣ سنة في اليمن الشمالي و٧٣ سنة في كوستاريكا ، بينما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ١٠٪ في السنغال و٩٥٪ في كوبا ,

وبينما ارتفعت درجة ارتباط مستوى الدخل بالعمر المرتقب انخفضت درجة ارتباط مستوى الدخل بمعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ١٧٠٠ دولار و٥٦٧٠ دولارا عام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٥٦ سنة في الجزائر و٧٥ سنة في هونغ كونغ ، كما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٣٥٪ في الجزائر و٩٥٪ في ترينداد .

وفي دول السوق الصناعية ، والتي تراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ٥٢٣٠ دولارا و١٧٤٣٠ دولارا، فدرجة الارتباط بين مستوى الدخل والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ضعيفة وغير مهمة احصائيا .

فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٧٣ و٧٧ سنة بينما تراوح فيها معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٩٨٪ و١٠٠٪ .

ان التحليل السابق يتيح لنا القول : إن العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في حدود الدخل الدنيا (مستوى الدخل في الدول ذات الدخل المخفض) والحدود العليا (مستوى الدخل في دول السوق الصناعية) ، بينما تكون قوية في حدود الدخل الوسطى (مستوى الدخل في الدول النامية ذات الدخل المتوسط عامة) .

وبين الحدود الدنيا والعليا للدخل تضعف العلاقة كلما اقتربت مستويات المؤشرات الاجتماعية من مناطق حدود المعايير التي لا يمكن تجاوزها .

إن وجود علاقة قوية ومهمة احصائيا بين مستوى الدخل ومستويات بعض المؤشرات الاجتماعية لا يعني بالضرورة أن أي ارتفاع في مستوى الدخل يؤدي إلى تحسين مستويات المؤشرات الاجتماعية أو العكس . فهل تحدد مستويات المؤشرات الاقتصادية مستويات المؤشرات الاجتماعية أم العكس ، أم هناك تفاعل متبادل

بين المؤشرات الاقتصادية وبين المؤشرات الاجتماعية ، من جهة ، وبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى ؟

إن مستوى دخل الفرد يمثل حصيلة النشاط الاقتصادي ، ويعكس مستوى انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي بوجه عام . ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار مؤشر اجتماعي هام يعكس ، إلى حد كبير ، نوعية الموارد البشرية المتاحة ، والمستوى العام لانتاجية المجتمع ، ويؤثر بالتالي ، في النشاط الاقتصادي كما يتأثر به . إذ من غير الممكن وضع وتنفيذ برامج لمحو الأمية دون توفير الموارد اللازمة لها . والعمر المرتقب عند الولادة ، هو المؤشر الوحيد الذي يمثل حصيلة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فمستواه يعكس ، وإلى حد كبير ، مستوى اشباع حاجات الفرد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وكلما تحسن مستوى اشباع هذه الحاجات كلما زادت فرص زيادة الانتاج والانتاجية .

فكما اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، كان الترابط وثيقا بين المؤشرات الثلاثة ، مستوى دخل الفرد ، والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ على السواء .

ومن زاوية أخرى ، يتضح لنا أن مستويات هذه المؤشرات في سنة ١٩٦٠ حددت ، وإلى درجة كبيرة ، مستوياتها فيما بعد . فكما اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، فإن العلاقة بين مستويات المؤشرات الثلاثة عام ١٩٦٠ وما آلت إليه فيما بعد ، قوية ومهمة احصائيا على مستوى

عال من الثقة (٩٥ ٪) .

إن الترابط الذي يظهره الجدول ١ ـ ١١ يسمح لنا بالقول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن كلا من التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يشكل معينا وظيفيا للآخر . فما هي طبيعة وأسباب التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية ؟

٣ . التنمية كعملية مجتمعية :

يذكر أن آلاف الملايين من البشر في مختلف أنحاء المعمورة يتطلعون إلى التنمية لتحسين مستويات معيشتهم . وقد تبين لنا من الكشف على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتيح تحسين مستوى حياة البشر كما يطيل أعمارهم . لهذا نعتبر أن تحسين مستوى حياة البشر هي قضية التنمية المركزية .

ونبين في الشكل ١ ـ ١ ، تصورا مبسطا لنسيج روابط عملية تحسين مستوى حياة البشر .

يتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن تحسين حياة البشر يعتمد على تحسين مستوى إشباع حاجات البشر الأساسية والثانوية . إن ما يعتبر حاجات أساسية أو ثانوية قد يختلف من مكان لآخر ، ومن زمان إلى زمان . ولكن بالرغم من ذلك فإن توفير الغذاء والكساء والمسكن والماء والكهرباء والتعليم والصحة بالمعايير المناسبة ، والتي تتسق مع كرامة الإنسان جديرة بأن تتصدر قائمة الحاجات الأساسية للإنسان

التي تتطلع الدول النامية إلى التنمية لتحقيقها[1] . أما الحاجات الثانوية ، والتي هي الأخرى قد تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر ، فإنها تتعلق بجوانب المعيشة غير المادية التي تتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية ، وخلق الإنسان الجديد بالبحث عن السعادة . وتتصدر العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حاجات الإنسان الثانوية .

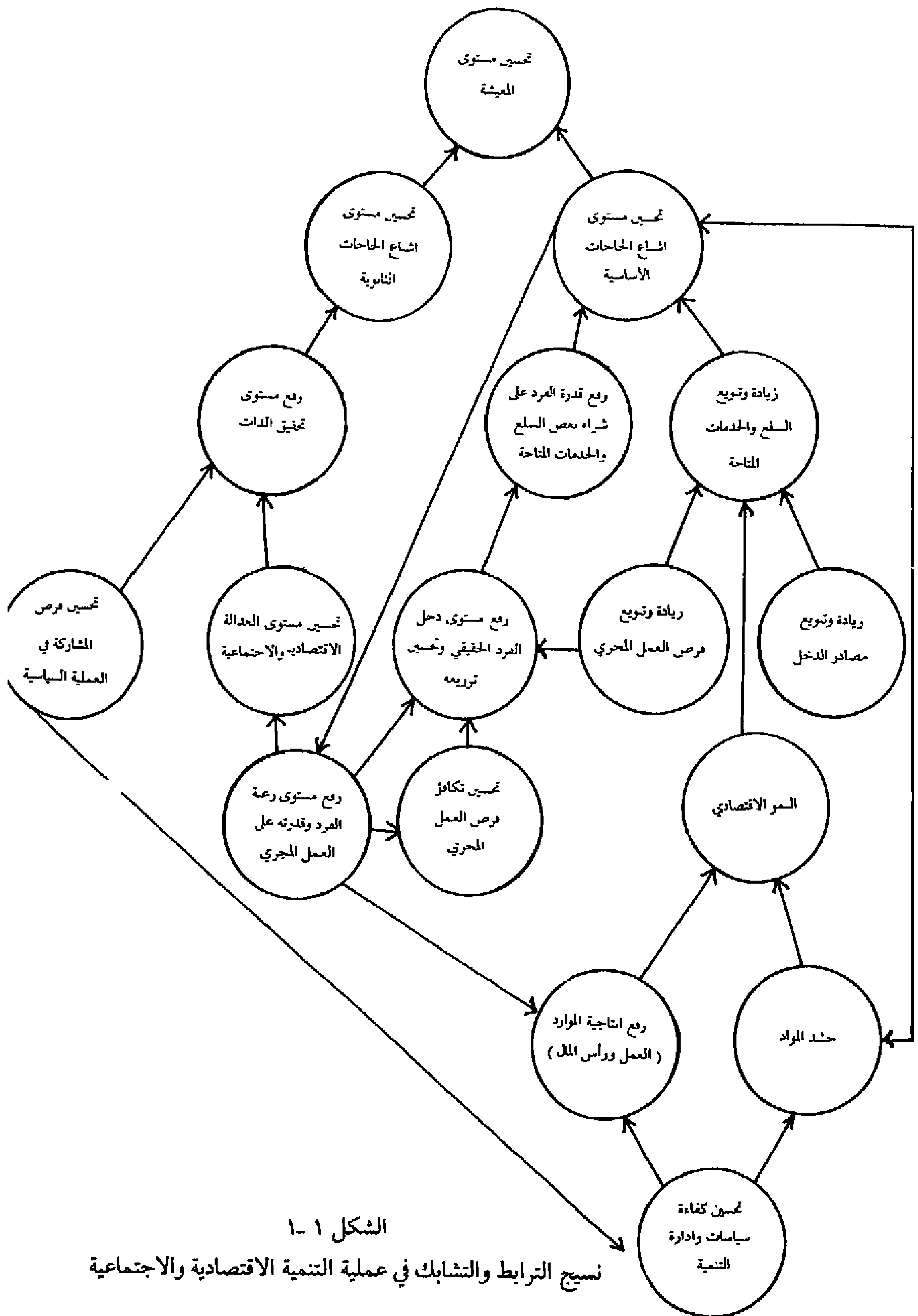
يعتمد تحسين مستوى اشباع الحاجات الأساسية على تضافر عاملين : الأول زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، والآخر رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة . فما الذي يؤدي إلى رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة ، من جهة ، وعلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة من جهة أخرى ،

يتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه يؤديان إلى رفع قدرته على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة فيما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، وزيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، وتنويع مصادر الدخل في آن واحد .

إن زيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، من جهة ، وتحسين تكافؤ

---

(١) للوقوف على دور اشباع الحاجات الأساسية في تحقيق أهداف التنمية والحوار الدولي حول مفهوم الحاجات الأساسية انظر محبوب الحق : منظور عالمي للحاجات الأساسية ، التمويل والتنمية ، المجلد ١٧ / العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٤ .



الشكل ١ ـ١

نسيج الترابط والتشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فرص العمل المجزي ، ورفع مستوى رغبة الفرد وقدرته على العمل المجزي ، من جهة أخرى ، تتيح فرص رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي ؟ يعتمد النمو الاقتصادي على حشد الموارد المتاحة ، وعلى زيادة انتاجيتها . ويعتمد حشد الموارد ورفع انتاجيتها ، في المقام الأول على تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية . كما أن تحسين مستوى اشباع الحاجات الأساسية (الغذاء والمسكن والتعليم والصحة . . . إلخ) يتيح مزيدا من الموارد ، ويرفع مستوى رغبة الفرد وقدرته على العمل المجزي ، ويرفع بالتالي انتاجية الموارد البشرية المتاحة .

إن رفع مستوى اشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى اشباع حاجاته الثانوية . وبصفة عامة يتعزز مناخ تحقيق الذات الإنسانية بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ويتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن تحسين تكافؤ فرص العمل المجزي من جهة ، ورفع مستوى رغبة الفرد في قدرته على العمل من جهة أخرى يسهمان في تحسين العدالة الإقتصادية والإجتماعية . ويبقى المناخ العام الذي يتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية مبتورا ما لم يتكامل مع تحسين فرص المشاركة في العملية السياسية . وإذا أمعنا النظر في نسيج تشابك روابط التنمية ، يتبين لنا أن تحسين كفاءة سياسات وادارة التنمية يلعب دورا بارزا في التقدم نحو تحسين المعيشة . وأن تحسين فرص المشاركة في العملية السياسية ضروري ،

وان لم يكن كافيا ، لتحسين مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية ، وبالتالي لدفع عمليات التنمية نحو أهدافها المنشودة .

بعد الاستعراض السريع لنسيج التفاعل المتبادل بين العوامل التي تؤدي إلى التقدم نحو القضية المركزية للتنمية، تحسين مستوى معيشة البشر ، من الممكن أن نستخلص ما ينبغي أن تعنيه التنمية.

التنمية عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط ، بالغ التعقيد ، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة . والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها ، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد . وتتوقف درجة أثر وتأثر وبالتالي أهمية كل من جوانب هذه العملية المجتمعية ، على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية ، من جهة ، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية ، من جهة أخرى .

ولا بد من ابراز بعض أمور هامة فيما له علاقة بأسباب ونتائج عملية التنمية . إن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات ، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة ، ويتيح بالتالي فرص تحسين مستوى معيشة البشر . أما التقدم في المجالات الإدارية

فيستهدف لا كغاية في حد ذاته ، بل وسيلة لدفع عجلات التقدم في المجالات الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والتقدم في هذا المجال ، كما يؤثر في التقدم في المجالات الاخرى ، يتأثر بنفس الوقت بمدى التقدم فيها ، وهو أيضا عـاملا مستقـلا وتابـع في آن واحد . ومن هنا تنبع أهمية تكامل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار الممكنة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع .

مما سبق كله ، يمكن القول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن حصيلة التفاعل المتبادل بين نوعية السياسات والمؤسسات والأفراد في البلدان النامية ، تفسر في المقام الأول ، ثمار جهودها الإنمائية .



الفصـــل الثــاني
نمو مظاهر التنمية

حظيت دول مجلس التعاون ، بدرجات متفاوتة ، بنمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبـار ، ونسب القيد في المدارس الابتـدائية ، والمـدارس الثانـوية والتعليم العالي ، ونسبة سكـان الحضر . وكـما تمكنت من خفض معدلات وفيـات الرضـع والأطفال بشكـل بارز ، وبـالتالي حققت ارتفـاعا ملموسا في العمر المرتقب عند الولادة ، خلال فترة قصيرة نسبيا . إن كل هذه الانجازات تعتبر من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها دول مجلس التعاون ، حالها في ذلك حال الدول النامية عامة .

١ ـ مستوى دخل الفرد :

يستدل من الجدول ٢ ـ ١ أن مستوى دخل الفرد شهد نموا بارزا ، وبدرجات متفاوتة ، في جميـع دول المجلس خلال الفتـرة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ . فقد تراوح متوسط النمو السنوي بين ١ر٢٦ ٪ في الكويت و ٨ر٤٠ ٪ في السعودية خلال هذه الفترة .

ويلاحظ من الجدول أن مستوى دخل الفرد في أي من دول مجلس التعاون كان أعلى منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ . كما أن مستوى دخل الفرد في ثلاث منها ،

قطر والامارات والكويت ، كان أعلى منه في دول السوق الصناعية . وقد تناوبت هذه الدول الثلاث ، المراتب الأولى والثانية والثالثة لأعلى متوسط دخل للفرد في العالم خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ . ولم يكن مستوى دخل الفرد في أي من هذه الدول الثلاث أعلى من مستوى دخل الفرد في دول السوق الصناعيـة فحسب ، بل وأعـلى منه في سويسرا ، التي احتل مستوى دخل الفرد فيها المرتبة الأولى بين دول السوق الصناعية خلال نفس الفترة .(١)

إن الارتفاع الهائل في مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٣ لايعني بالضرورة ارتفاع مستوى كفاءة هذه الدول في تثمير مواردها المتاحة ، بل يخفي أمورا هامة فيما له علاقة بمدى تقدمها على طريق تحقيق تنمية اقتصادية جوهرية .

١) كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ١٦٢٩٠ دولارا أمريكيا عام ١٩٨٣ ، أنظر البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام ١٩٨٥ جدول ١ ص ١٧٥ .

الجدول ٢ ـ ١

تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في دول مجلس التعاون والدول النامية ودول السوق الصناعية

	البحرين		قطر		الامارات		عمان		الكويت		السعودية		الدول النامية*		دول السوق الصناعية	
	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪
١٩٧٢	٦٧٠		٢٥٣٠		٣٣٣٠		٥٣٠		٤٠٩٠		٥٥٠		..		..	
١٩٧٣	٩٠٠	٣٤ر٣	٦٠٤٠	١٣٨ر٧	١١٦٣٠	٢٦١ر٢	٨٤٠	٥٨ر٥	١٢٠٠٠	١٩٤ر٦	١٦١٠	١٩٢ر٧	..		..	
١٩٧٤	٢٣٥٠	١٦١ر١	٧٢٤٠	١٩ر٩	١١٠٦٠	(٤ر٩)	١٦٦٠	٩٧ر٦	١٠٠٣٠	(١٦ر٨)	٢٨٣٠	٧٥ر٨	..		..	
١٩٧٥	٢٢١٠	(٦ر٠)	١٠٠٩٧٠	٥١ر٥	١٣٦٠٠	٢٣ر٠	٢٣٠٠	٣٨ر٦	١٠٥١٠	٥١ر٤	٤٠١٠	٤١ر٧				
١٩٧٦	٢١٤٠	(٣ر٢)	١١٤٠٠	٣ر١	١٣٤٩٠	٢ر٩	٢٦٨٠	١٦ر٥	١٠٤٨٠	١ر٩	٤٤٨٠	١١ر٧	..		٦٢٠٠	
١٩٧٧	٣٧٩٠	٧٧ر١	١١٦٧٠	٢ر٤	١٤٤٣٠	٣ر١	٢٥٤٠	(٥ر٢)	١٣٣٧٠	(٢٠ر٧)	٦٠٤٠	٣٤ر٨	١١٤٠		٦٩٨٠	١٢ر٦
١٩٧٨	٤١٠٠	٨ر٥	١٢٧٤٠	٩ر٢	١٤٢٣٠	(١ر٣)	٢٥٧٠	١ر٢	١٤٨٩٠	٢١ر٤	٧٦١٠	٢٧ر٣	١٢٥٠	٩ر٦	٨٠٧٠	١٥ر٦
١٩٧٩	٥٢٧٠	٢٨ر٥	١٦٦٧٠	٣٠ر٨	١٥٥٩٠	٩ر٦	٢٩٧٠	١٥ر٦	١٧١٠٠	١٤ر٨	٧٣٨٠	(٥ر٣)	١٤٣٠	١٣ر٦	٩٤٤٠	١٧ر٠
١٩٨٠	٥٥٦٠	٥ر٥	٢٦٠٨٠	٥٦ر٤	٢٦٨٠٠	٧٢ر٢	٤٣٨٠	٤٧ر٥	١٩٨٣٠	١٦ر٠	١١٢٦٠	٥٤ر٧	١٤٠٠	(١ر٤)	١٠٣٣٠	٩ر٣
١٩٨١	٨٩٦٠	٦١ر٢	٢٧٧٢٠	٦ر٣	٢٤٦٦٠	(٨ر٢)	٥٩٢٠	٣٥ر٢	٢٠٩٠٠	٥ر٤	١٢٦٠٠	١١ر٩	١٥٠٠	٧ر١	١١١٢٠	٧ر٨
١٩٨٢	٩٢٨٠	٣ر٦	٢١٨٨٠	(٢١ر١)	٢٣٧٧٠	(٣ر٦)	٦٠٩٠	٢ر٩	١٩٨٧٠	(٤ر٩)	١٦٠٠٠	٢٧ر٠	١٥٢٠	١ر٣	١١٠٧٠	(٠)
١٩٨٣	١٠٥١٠	١٣ر٣	٢١٢١٠	(٣ر١)	٢٢٨٧٠	٤ر٠	٦٢٥٠	٢ر٦	١٧٨٨٠	(١٠ر٠)	١٢٢٣٠	(٢٣ر٦)	١٣١٠	(١٣ر٨)	١١٠٦٠	(٠)
متوسط النمو السنوي للفترة		٢٤ر٩		٢٦ر٨		٣٢ر٢		٢٨ر٣		٢٦ر١		٤٠ر٨		٢ر٧		٨ر٩

( ) = نمو سالب (٠) نمو سالب مقداره اقل من نصف الوحدة المستعملة

x = ذات الدخل المتوسط

المصدر : قيمة نصيب الفرد للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ من World Bank Atlas, 1974-1977

وللسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ ، النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث .

فإذا أمعنا النظر في الجدول ٢ - ١ تبين لنا أن تطور مستوى دخل الفرد تعرض لتقلبات حادة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٣ . إن التقلبات الحادة التي شهدها مستوى دخل الفرد في كل من دول مجلس التعاون من سنة لأخرى ، من جهة ، وبين هذه الدول من جهة أخرى، توحي بأن تطوره كان مستقلا عن نطاق قيادة وتوجيه هذه الدول للنشاط الاقتصادي فيها .

فقد تراوح النمو السنوي بين - ٠ر٦ ٪ و١ر١٦١ ٪ في البحرين ، وبين - ١ر٢١ ٪ و٧ر١٣٨ ٪ في قطر ، وبين - ٢ر٨ ٪ و٢ر٢٦١ ٪ في الإمارات ، وبين - ٢ر٥ ٪ و٦ر٩٧ ٪ في عمان و- ٧ر٢٠ ٪ و٦ر١٩٤ ٪ في الكويت و- ٦ر٢٣ ٪ و٧ر١٩٢ ٪ في السعودية خلال هذه الفترة .

إن هذه التقلبات الحادة غير مألوفة من جهة ، ولا يمكن أن تكون مستهدفة ، من جهة أخرى ، ولم تشهد مثلها الدول النامية والمتقدمة على السواء .

وكما هو معروف ، فالنمو الاقتصادي يعتمد على زيادة حجم أو انتاجية الأصول المنتجة . إن معدلات النمو السنوية التي شهدها مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ، والتقلبات الحادة التي تعرض لها تنفي احتمال نمو دخل الفرد فيها بسبب نمو مواز في حجم الأصول المنتجة أو انتاجيتها . وكما سنبين في الفصل القادم ، فإن تطور سوق النفط العالمي يفسر ، في المقام الأول ، تطور دخل الفرد في دول مجلس التعاون خلال هذه الفترة .

٢ . مؤشرات التنمية الاجتماعية :

يبين الجدول ٢ ـ ٢ تطور بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

أ. عدد السكان لكل طبيب واحد :

إن عدد السكان لكل طبيب واحد مؤشر على مدى توفر بعض خدمات الرعاية الصحية الأولية . وبصفة عامة ، كلما قل عدد السكان لكل طبيب واحد ، كلما زادت فرص تحسين الصحة العامة .

كما يتضح من الجدول ٢ ـ ٣ ، أحرزت دول المجلس تقدما ملحوظا نحو خفض عدد السكان لكل طبيب واحد . ففي قطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية كان عدد السكان لكل طبيب واحد أقل بكثير منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، كما أن مستوى هذا المؤشر في الكويت اقترب كثيرا من مستواه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ . ولكن بالرغم من التقدم البارز الذي أحرزته هذه الدول ، فمازال امامها شوط طويل ، خاصة عمان والسعودية ، لتصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة عام ١٩٨٢

الجدول ٢ ـ ٢

مؤشرات تنمية اجتماعية في دول مجلس التعاون

الدولة	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار		نسبة القيد في: المدارس الابتدائية		المدارس الثانوية		التعليم العالي		سكان الحضر: كنسبة مئوية من مجموع السكان		معدل النمو السنوي		معدل وفيات الرضع (أقل من سنة)		معدل وفيات الأطفال (١ ـ ٤ سنوات)		عدد السكان لكل طبيب		العمر المرتقب عند الولادة	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨٢	٦٠ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢
١. دول المجلس																				
البحرين	(١)٢٩	٧٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	(٢)١٢٢٢٠	..	..	٦٨
قطر	..	٦٤	..	٨٨	..	٦٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٥٠	٧٩٦	..	٧١
الامارات	(٢)٣١	٥٦	..	١٣٧	..	٦١	(٠)	٤	٤٠	٧٩	١٤٫٩	١٤٫٤	١٣٥	٥٠	٣٦	٣	(٢)٣٣١٤	١٠٠	٥٣	٧١
عمان	..	..	..	٧٤	..	٢٢	..	..	٤	٢٠	٦٫٣	١٥٫٦	١٩٣	١٣٣	٥٢	٢١	٣١١٨٠	١٩٠٠	٣٩	٥٢
الكويت	٤٧	٦٠	١١٧	٩٤	٢٧	٧٦	..	١٤	٧٢	٩١	١٠٫١	٧٫٤	٨٩	٢٢	١٠	١	١٣١٠	٥٧٠	٦٠	٧١
السعودية	٣	٢٥	١٢	٦٤	٢	٣٠	(٠)	٨	٣٠	٦٩٠	٨٫٤	٧٫٦	١٨٥	١٠٨	٤٨	١٦	١٦٣٧٠	١٦٤٠	٤٣	٥٦
٢. الدول النامية ذات الدخل المتوسط	٤٨	٦٥	٧٥	١٠٢	١٤	٤١	٣	١١	٣٣	٤٦	٤٫٤	٤٫٢	١٢٦	٧٦	٢٣	١٠	١٧٢٥٧	٥٤١٤	٥٠	٦٠
٣. الدول المتقدمة																				
أ. دول السوق الصناعية	٩٦	٩٩	١١٤	١٠١	٦٤	٩٠	١٦	٢٧	٦٨	٧٨	١٫٩	١٫٣	٢٩	١٠	٢	(٠)	٨١٦	٥٥٤	٧٠	٧٥
ب. دول اوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٩٧	٩٩	١٠١	١٠٥	٤٥	٨٨	١١	٢٠	٤٨	٦٢	٢٫٦	١٫٨	٣٨	٢١	٣	١	٦٨٣	٣٥٦	٦٨	٧٠

.. بيانات غير متوفرة

(٠) أقل من نصف الوحدة المستعملة

(١) عام ١٩٦٨

(٢) عام ١٩٧٠

المصدر : البحرين : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨١

قطر : مؤشرات معدل القراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في التعليم احتسبت على اساس المجموعةالاحصائية ١٩٨٢ ، الجداول ٨ ص ١٢ ، ٥ ص ١٠ ، ٤٣ ص ٦٢ .

الامارات : معدل القراءة والكتابة وعدد السكان لكل طبيب عام ١٩٦٨ و١٩٧٠ من
M. T. Sadik & William Snavely, Bahrain, Qatar and The United Arab Emirates. D. C. Heath & Co., Lexington, Mass 1972.

بقية مؤشرات الامارات وجميع مؤشرات عمان والكويت والسعودية من البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام ١٩٨٤ .

ب ـ معدل وفيات الرضع والأطفال

هبط معدل وفيات الرضع من ١٣٥ إلى ٥٠ ومن ١٩٣ إلى ١٢٣ ومن ٨٩ إلى ٣٢ ومن ١٨٥ إلى ١٠٨ في الإمارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما هبط هذا المعدل من ١٢٦ إلى ٧٦ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

وبالرغم من أن هذا المعدل أصبح في الكويت والإمارات أقل منه في الدول النامية عام ١٩٨٢ ، إلا أنه كان في أي منهما أعلى بكثير منه في دول السوق الصناعية ، أو دول أوروبا الشرقية في نفس العام . وبالرغم من التقدم الهام الذي حققته كل من عمان والسعودية إلا أن هذا المعدل في أي منهما كان أعلى بكثير منه في الدول النامية ، ناهيك عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية .

وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال ، تمكنت الكويت والإمارات من خفضه إلى مستويات تقل كثيرا عن مستواه في الدول النامية ، وتقترب من أو تماثل مستوياته في الدول المتقدمه . وأما في عمان والسعودية ، فبالرغم من الخفض الملموس الذي طرأ على هذا المعدل في كل منهما ، إلا أن مستواه في أي منهما ما زال أعلى منه في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

ج ـ العمر المرتقب عند الولادة

إن العمر المرتقب عند الولادة يمثل حصيلة التفاعلات المتبادلة بين العديد من العوامل التي تحدد مستوى اشباع حاجات البشر وبالتالي

مستوى معيشتهم .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٢ ـ ٢ ، نرى قدرا من الترابط بين مستويات مؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد ، ومعدل وفيات الرضع ، ومعدل وفيات الأطفال ، والعمر المرتقب عند الولادة .

فعدد السكان لكل طبيب واحد يحدد مستوى توفر الرعاية الصحية الأولية والتي بدورها تؤثر ، وبالتضافر مع عوامل أخرى ، على معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وبالتالي على العمر المرتقب عند الولادة .
فالكويت التي تقدمت دول المجلس بالنسبة لمؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد وخفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال أيضا ، تقدمت دول المجلس في العمر المرتقب في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ . فالعمر المرتقب في الكويت ، كما في الإمارات وقطر كان يزيد إحدى عشرة سنة عنه في الدول النامية ، وسنة واحدة عنه في دول أوروبا الشرقية ، ويقل أربع سنوات عنه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ .

وفي البحرين زاد العمر المرتقب فيها ثماني سنوات عنه في الدول النامية ، وقل سبع سنوات وسنتين عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على التوالي عام ١٩٨٢ .

وأما في عُمان والسعودية فقل العمر المرتقب فيهما ثماني سنوات وأربع سنوات على التوالي على العمر المرتقب في الدول النامية ، وقل

كثيرا عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء .

د ـ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في مختلف مراحل التعليم

بفضل وفرة مواردها المالية تمكنت دول المجلس من أن تحقق تقدما ملموسا في زيادة عدد الأطباء ، وتحسين الرعاية الصحية الأولية وبالتالي خفض معدلات وفيات الأطفال والرضع ، وبالتالي زيادة العمر المرتقب عند الولادة ، والتقدم بخطى واسعة نحو الأمية وتوسيع فرص التعليم .

وبالرغم من وجاهة التقدم الذي أحرزته دول المجلس في رفع معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، إلا أن بعضها لم يلحق بركب الدول النامية بعد ، ناهيك عن ركب الدول المتقدمة ، كما يستدل من الجدول ٢ ـ ٢ . فقد كان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في أي من دول المجلس أقل منه في الدول النامية عام ١٩٦٠ . وكان هذا المعدل في البحرين أكبر مما كان في بقية دول المجلس وأقل منه في الدول النامية ، وكان في جميعها بعيدا عن التعميم الذي حققته الدول المتقدمة في عام ١٩٨٠ .

وفي مجال التعليم الابتدائي ، فبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته هذه الدول في رفع نسب القيد ، إلا أنها ، باستثناء الإمارات ، لم تصل إلى تعميمه . فقد وصلت نسب القيد إلى ٨٨٪ و٧٤٪ و٩٤٪ و٦٤٪ في قطر وعُمان والكويت والسعودية ، على

التوالي ، عام ١٩٨١ .

وفي مجال التعليم الثانوي ، كانت نسب القيد في قطر والإمارات والكويت أعلى . بينما كانت في عُمان والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . وكانت هذه النسب في جميعها أقل منها في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء ، في نفس العام .

وتشير المعلومات المتاحة عن نسب الالتحاق بالتعليم العالي إلى أن الكويت كانت الوحيدة من بين دول المجلس التي كانت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فيها أعلى منها في الدول النامية . بينما كانت في الامارات والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . ومازال أمام جميع دول المجلس شوط طويل لتصل إلى نسب الالتحاق بالتعليم العالي الذي وصلت إليه دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية في نفس العام .

هـ ـ سكان الحضر

يستدل من الجدول ٢ ـ ٢ أن معدل النمو السنوي لسكان الحضر في عمان والإمارات والكويت والسعودية كان من أعلى المعدلات في العالم ، خلال الستينات والسبعينات على السواء .

فبسبب قيام حكومات هذه البلدان بانفاق ايرادات النفط لتوفير الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الاعتماد على النفط ، كان الطلب على العمالة يزداد أكبر بكثير من زيادة العرض المحلي منها ، مما اضطر هذه الدول إلى استيراد العمالة

اللازمة لها من دول عربية وغير عربية . وأدى التوسع في الطلب إلى ذوبان العمالة المحلية في العمالة الوافدة ، في معظم هذه الدول . وبما أن العمالة الوافدة كانت مصحوبة ، في أكثر الأحيان ، بأفراد من أسرها ، فإن معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في هذه الدول فاق معدلات النمو السنوي للسكان في العالم .

وقد رافق نمو اجمالي السكان ، زيادة في نسبة سكان الحضر في جميع دول المجلس . إلا أنه تجدر الاشارة ، إلى أن زيادة نسبة سكان الحضر في البحرين وقطر والكويت لم تكن بسبب الظاهرة المعروفة ، وهي النزوح من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية ، بل بسبب استيراد العمالة من الخارج ، من جهة ، ولأن هذه الدول عبارة عن دولة ـ مدينة ، حيث يعيش معظم السكان في مدينة واحدة . وفي السعودية كان نمو نسبة سكان الحضر ، بسبب زيادة العمالة الوافدة من جهة ، ونزوح العديد من الأطراف النائية إلى المدن ، من جهة أخرى ، ويعيش معظم سكان الإمارات في عواصم الإمارات الست التي تكون الإمارات العربية المتحدة .

إن الكشف الذي أجريناه لمعرفة انجازات دول المجلس في التنمية على أساس بعض المؤشرات ، يشير إلى أن هذه الدول قد أحرزت تقدما ملحوظا ليس في رفع مستوى متوسط دخل الفرد فحسب ، بل وفي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام ، بسبب توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية . ولم يكن من الممكن تحسين مستوى المعيشة بدون زيادة

الدخل في هذه الدول . كما أنه يتعذر على هذه الدول المحافظة على مستويات المعيشة فيها بدون استمرار تدفق الدخل اللازم .

لذا لابد من الوقوف على مدى قدراتها في المحافظة على تأمين استمرار تدفق الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها أو تحسينها . وهذا ما سنحاوله في الفصل القادم .



الفصــل الثالث

نمو بدون تنمية

تبين لنا في الفصل السابق أن ارتفاع مستوى الدخل في دول مجلس التعاون أتاح لها رفع مستويات المعيشة فيها . لذا فإن معرفة أسباب ارتفاع الدخل تكتسب أهمية خاصة للوقوف على مدى امكانات هذه الدول في تأمين الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها ناهيك عن تحسينها .

١ ـ مصادر توليد الدخل :

يبين الجدول ٣ ـ ١ توزيع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

أ ـ النشاط الاقتصادي في قطاع النفط وخارجه :

ويتضح من هذا الجدول أن الناتج المحلي من النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ساهم بالجزء الأكبر من اجمالي الناتج المحلي في جميع دول المجلس عدا في البحرين . فقد كان متوسط مساهمة النشاط الاقتصادي في قطاع النفط : ٦٢,٨٪ ، ٥٩,٢٪ ، ٦١,٦٪ ، ٦٣,٨٪ و ٥٩,٨٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما كان في البحرين ٢٦,٣٪ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

الجدول ٣ ـ ١

توزيع الناتج المحلي ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

	البحرين			قطر			الامارات		
	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
١٩٧١	٧٥,٠	٢٦١,٥	١٨٦,٥	٢٥٤,٦	٤٠٠,٦	١٤٦,٠	٧١٨,٢	١١٢٩,٩	٤١١,٧
١٩٧٢	٨٦,٠	٣٠٣,٥	٢١٧,٥	٣٩٨,١	٦٦٠,٧	٢٦٢,٦	٩٣٤,٦	١٤٧٠,٥	٥٣٥,٩
١٩٧٣	١١٠,٠	٣٦٨,٧	٢٥٨,٧	٦١٣,٥	٩٨١,٠	٣٦٧,٥	١٩٦٠,٩	٢٨٥٢,٩	٨٨٢,٠
١٩٧٤	٣٦٢,٣	٧٩٢,٩	٤٣٠,٦	٢٢٥٢,٩	٢٧٥١,٧	٤٩٨,٨	٦٣٣٢,٢	٧٨٦١,١	١٥٢٨,٩
١٩٧٥	٣٢٩,٧	١١٨٥,٧	٨٥٦,٠	١٧١٣,١	٢٥١٢,٧	٧٩٩,٦	٦٦٨٠,١	٩٩٦١,٣	٣٢٨١,٢
١٩٧٦	٤٢٢,١	١٦١٢,٢	١١٩٠,١	٢٠٨٨,٦	٣٢٨٥,٧	١١٩٧,١	٨١٩٨,١	١٢٩٠٩,٦	٤٧١١,٥
١٩٧٧	٤٩٠,٣	٢١٠٧,١	١٦١٦,٨	١٩٩٣,٠	٣٦١٧,٦	١٦٢٤,٦	٩١٦٢,٠	١٦٢٤٧,٦	٧٠٨٥,٦
١٩٧٨	٥٤٥,١	٢٤٦٤,٦	١٩١٩,٥	٢٢٣٤,٣	٤٠٥٢,٩	١٨١٨,٦	٨٤٧٩,٣	١٥٦٧١,٨	٧١٩٢,٥
١٩٧٩	٦٣٦,٧	٢٧٥٢,١	٢١١٥,٤	٣٦٢٢,٣	٥٧٧٤,٦	٢١٥٢,٣	١٢٦٠٦,٩	٢٠٩٥٨,٧	٨٣٥١,٨
١٩٨٠	١١٥٢,٥	٣٩١٢,٦	٢٧٦٠,١	٥٢٦٣,٥	٧٩٠٣,٩	٢٦٤٠,٤	١٩٠٨٨,٠	٢٩٦٢٥,٢	١٠٥٣٧,٢
١٩٨١	١١٥٣,٥	٤٥١٦,٣	٣٣٦٢,٨	٥٥٤٢,١	٨٧٤٥,٦	٣٢٠٣,٥	١٨٩٣٥,٢	٣٢٢٨٦,٢	١٣٣٥١,٠
١٩٨٢	١٠٩٣,٦	٤٢٩٠,٦	٣١٩٧,٠	٤١٨٥,١	٧٩٢٢,٢	٣٧٣٧,١	١٥٢٤١,٩	٣٠٢٣٩,٧	١٤٩٩٧,٨
متوسط الفترة	٥٣٨,٠٧	٢٠٤٧,٣٢	١٥٠٩,٢٥	٢٥١٣,٤	٤٠٥٠,٧	١٥٣٧,٣	٩٠٢٨,٩٥	١٥١٠١,٢١	٦٠٧٢,٢٦
النسبة المئوية لمتوسط الفترة	٢٦,٣	١٠٠	٧٣,٧	٦٢,٠	١٠٠	٣٨,٠	٥٩,٨	١٠٠	٤٠,٢
معدل النمو السنوي ٨٢-٧١	٢٧,٦	٢٩,٠	٢٩,٥	٢٩,٠	٣١,٢	٣٤,٣	٣٢,٠	٣٤,٨	٣٨,٢

عمان			الكويت			السعودية		
١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
١٩٢,٥	٣٢٦,٠	١٣٣,٥	٢٥٤٩,٦	٣٨٨٠,٨	١٣٣١,٢	٢٨١٥,٣	٥١٠٨,٥	٢٢٩٣,٢
١٩٩,١	٣٦٦,٩	١٦٧,٨	٢٧٨٠,١	٤٤٥٠,٥	١٦٧٠,٤	٤٠٩٩,٢	٦٨١٧,٦	٢٧١٨,٤
٢٧٢,٥	٤٨٨,٥	٢١٦,٠	٣٣٧٨,٣	٥٤٣٧,٩	٢٠٥٩,٦	٧١٢٥,٦	١٠٩٥٥,٦	٣٨٣٠,٠
١١٢٦,٢	١٦٤٥,٨	٥١٩,٦	١٠٣٠٨,٣	١٣٠٠٣,٨	٢٦٩٥,٥	٢٢١١٠,٣	٢٧٩٧٦,١	٥٨٦٥,٨
١٤٠٩,٢	٢٠٩٦,٧	٦٨٧,٥	٨٤٧٩,٤	١٢٠٢٤,٣	٣٥٤٤,٩	٢٩٨٣٨,٥	٣٩٦٨٦,١	٩٨٤٧,٦
١٥٣٥,٦	٢٣٩٤,٤	٨٥٨,٨	٨٦٣٣,٢	١٣١٣٢,٦	٤٤٩٩,٤	٣١١٨٨,٥	٤٦٦٠٨,١	١٥٤١٩,٦
١٥٤٨,٣	٢٥٤٢,٠	٩٩٩,٧	٨٦٦٩,٨	١٤١٥٨,٢	٥٤٨٨,٤	٣٦٦٧٦,٧	٥٨١٧٠,٣	٢١٤٩٣,٦
١٤٤٣,٠	٢٥٨٤,٩	١١٤١,٩	٩١٩٣,٨	١٥٤٥٧,٠	٦٢٦٣,٢	٣٧٤١٠,٦	٦٦٣٠١,٩	٢٨٨٩١,٣
٢٠٨٧,٤	٣٣٩٤,٥	١٣٠٧,١	١٦٠٠٣,٢	٢٤٤١٣,٣	٨٤١٠,١	٣٩٣٤١,٢	٧٤٢٤٩,٩	٣٤٩٠٨,٧
١٠٥٣٧,٥	٥٥٦٢,٣	٢٠١٤,٨	١٨٧٢٧,٠	٢٧٥٦٤,٢	٨٨٣٧,٢	٧١٧١٦,٤	١١٥٧٢,٧	٤٤٢٥٦,٣
٤٢٥١,٩	٦٧٦٩,٤	٢٥١٧,٥	١٤٨٠٠,٠	٢٤٢٩٧,٣	٩٤٩٧,٣	٩٦١٦٧,٥	١٥٥١٢٢,٧	٢٨٩٥٥,٢
٤٠٤٦,٠	٧٢٠٣,٢	٣١٥٧,٢	٩٦٧٧,٧	٢٠٠٦٤,٤	١٠٣٨٦,٧	٥٦٦٥٠,٣	١٢١٢٧٩,١	٦٤٦٢٨,٨
١٨٠٤,٩٣	٢٩٤٨,٣٨	١١٤٣,٤٥	٩٤٣٣,٣٧	١٤٨٢٣,٦٩	٥٣٩٠,٣٢	٣٦٢٦١,٦٧٥	٦٠٦٨٧,٣٨٣	٢٤٤٢٥,٧٠٨
٦١,٢	١٠٠	٣٨,٨	٦٣,٦	١٠٠	٣٦,٤	٥٩,٨	١٠٠	٤٠,٢
٣١,٩	٣٢,٥	٣٣,٣	١٢,٩	١٦,١	٢٠,٥	٣١,٤	٣٣,٤	٣٥,٥

وفي مجموع دول المجلس ، كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي ٥٩,٨٪ ، خلال هذه الفترة .

إن قطاع النفط قد ساهم بنسب معينة في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون لايعني أن الناتج المحلي الذي يتولد من النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط من الممكن أن يحافظ على مستواه في حالة توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب . ويعود السبب في ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط يساهم في إجمالي الناتج المحلي بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة .

فما هو مجمل أثر النشاط الاقتصادي في قطاع النفط على النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ؟

تم احتساب العلاقة بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومستوى الناتج المحلي غير النفطي ، والعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول المجلس خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ على أساس البيانات الواردة في الجدول ٣ ـ ١ ، وتبين المعادلتان التاليتان هذه العلاقة

ن م غ ن = ٨٤,٧١٨ + ٠,٦٦٤ (ن م ن) ر٢ = ٠,٩٩٥ ....(١)

(٢٦.٩٦)

م ن ن م غ ن = ٩,٤٥ + ٠,٨١٦ (م ن ن م ن) ر٢ = ٠,٨٨٩ ....(٢)

(٥,٦٥٧)

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي بملايين الدولارات .

ن م ن = الناتج المحلي النفطي بملايين الدولارات

م ن ن م غ ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي

م ن ن م ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي النفطي

, ٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين = قيمة t

يتضح من معامل التحديد وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلتين ١ , ٢ أن العلاقة بين مستوى الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي النفطي من جهة ، وبين معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي من جهة أخرى ، كانت قوية إحصائياً وعلى درجة عالية من الثقة ، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ . وتسمح لنا هذه العلاقة بالقول ، وبقدر كاف من الثقة ، بأن مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه السنوي حددا ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي ومعدل نموه السنوي خلال هذه الفترة . فإذا ماتوقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو هبط مستواه بشكل ملحوظ ، لأي سبب من الأسباب ، يهبط مستوى الدخل وبالتالي مستوى المعيشة في دول المجلس .

وقد يتبادر إلى الذهن ، من العلاقة القوية بين مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ومستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع

النفط ، أن روابط القطاع النفطي قوية ، ويمكن الركون إليها في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج القطاع النفطي . لكن ليس الأمـر كذلك . فالعلاقة القوية بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه ، ومستوى النـاتج المحـلي غير النفـطي ، ومعدل نمـوه لاتعني بالضرورة أن قوة العلاقة بينهما تنبع من قوة الروابط المباشرة لقطاع النفط . فإذا لم تكن الروابط المباشرة لقطاع النفط قوية ، فكيف يمكن تفسير هذه العلاقة القوية ؟ .

ب . الانفـاق العـام والنشـاط الاقتصـادي خـارج قـطاع النفط :

يبين الجدول ٣ ـ ٢ الناتج المحلي غير النفطي والانفاق العام في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

وكما يتضح من الجدول ، فقد شكلت النفقـات العامـة العمود الفقري للناتج المحلي غير النفطي في جميـع دول المجلس ، ماعـدا البحرين ، عام ١٩٧٢ و ١٩٨٢ عـلى السواء . ففي عـام ١٩٧٢ كانت هذه النسبة ٨٣,٣٪ ، ٦٢,٧٪ ، ١١١,٢٪ ، ٤٧,١٪ و ٥٦,٨٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، أما في البحرين فكانت ٣٧,٦٪ .

الجدول ٣ ـ ٢
الناتج المحلي غير النفطي
والنفقات العامة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢

	الناتج المحلي غير النفطي (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)			النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي		
		الاستهلاك العام	الاستثمار العام	المجموع	الاستهلاك العام	الاستثمار العام	المجموع
أ ـ البحرين							
١٩٧٢	٢١٧,٥	٦٤,٨	١٦,٩	٨١,٧	٢٩,٨	٧,٨	٣٧,٦
١٩٨٢	٣١٩٧,٠	٧٩٢,٨	٤٦٤,٤	١٢٥٧,٢	٢٤,٨	١٤,٥	٣٩,٣
معدل النمو السنوي	٣٠,٨			٣١,٤			
٢ ـ قطر							
١٩٧٢	٢٦٢,٦	١٦٦,٧	٥٢,٠	٢١٨,٧	٦٣,٥	١٩,٨	٨٣,٣
١٩٨٢	٣٧٣٧,١	٢٠٧٤,٥	١٣٩١,٩	٣٤٦٦,٤	٥٥,٥	٣٧,٢	٩٢,٧
معدل النمو السنوي	٣٠,٤			٣١,٨			
٣ـ الامارات							
١٩٧٢	٥٣٥,٩	١٩٥,٩	١٣٩,٨	٣٣٥,٧	٣٦,٦	٢٦,١	٦٢,٧
١٩٨٢	١٤٩٩٧,٨	٥١٨١,١	٣٥٨٤,٩	٨٧٦٦,٠	٣٤,٥	٢٣,٩	٥٨,٤
معدل النمو السنوي	٣٩,٥			٣٨,٦			

٤ـ عمان							
١٩٧٢	١٦٧,٨	١٠٨,٧	٧٧,٩	١٨٦,٦	٦٤,٨	٦٤,٤	١١١,٢
١٩٨٢	٣١٥٧,٢	٢٤٨٤,٤	١٤٥١,٧	٣٩٣٦,١	٧٨,٧	٤٦,٠	١٢٤,٧
معدل النمو السنوي	٣٤,١			٣٥,٦			
٥ـ الكويت							
١٩٧٢	١٦٧٠,٤	٦٠٤,٠	١٨٢,٧	٧٨٦,٧	٣٦,٢	١٠,٩	٤٧,١
١٩٨٢	١٠٣٨٦,٧	٤٠٧٥,٣	٢٢٨٧,١	٦٣٦٢,٤	٣٩,٢	٢٢,٠	٦١,٢
معدل النمو السنوي	٢٠,١			٢٣,٢			
٦ـ السعودية							
١٩٧٢	٢٧١٨,٤	١٠٣٣,٨	١٥٤٣,٦	٣٨,٠	١٨,٨	٥٦,٨	
١٩٨٢	٦٤٦٢٨,٨	٢٧٤٩٨,١	٢٣٠٧٢,٤	٥٠٥٧٠,٥	٤٢,٥	٣٥,٧	٧٨,٢
معدل النمو السنوي	٣٧,٣			٤١,٨			
المجموع							
١٩٧٢	٥٥٧٢,٦	٢١٧٣,٩	٩٧٩,١	٣١٥٣,٠	٣٩,٠	١٧,٦	٥٦,٦
١٩٨٢	١٠٠١٠٤,٥	٤٢١٠٦,٢	٣٢٢٥٢,٤	٧٤٣٥٨,٦	٤٢,١	٣٢,٢	٧٤,٣

المصدر : تم اعداد الجدول على اساس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجداول ١ ـ ٦ ، ١ ـ ٧ ، ١ ـ ٨ و ١ ـ ٩ .

وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩,٣٪ ، ٩٢,٧٪ ، ١٢٤,٧٪ ، ٦١,٢٪ و ٧٨,٢٪ في البحرين وقطر وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما انخفضت قليلا إلى ٥٨,٤٪ في الإمارات عام ١٩٨٢ .

وعلى مستوى دول المجلس الست ككل ، ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي غير النفطي من ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٤,٣٪ عام ١٩٨٢ .

إن الانفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي مؤشر هام ، لكنه لايبين أثر الانفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي . وفي محاولة لمعرفة مدى هذا الأثر ، تم احتساب العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وكذلك العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وتبين المعادلات ٣ و ٤ و ٥ هذه العلاقة :

ن م غ ن ، ١٩٧٢ = ـ ٤٥,٧٢٤ + ١,٨٥٤ (أ ع) ٢, = ٠,٩٧٨ .... (٣)
(١٣,٣٣٨)

ن م غ ن ، ١٩٨٢ = ١٠٠٦,٠٧٤ + ١,٢٦٥ (أ ع) ٢, = ٠,٩٩٣ .... (٤)
(٢٣,٠١)

م ن ن م غ ن ١٩٧٢ - ١٩٨٢ = ـ ٢,٠٢٤ + ٢, = ,٩٢٤ .... (٥)
١,٠٠٩٦ (م ن أ ع) (٦,٩٥٩)

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي لملايين الدولارات .

أ ع = الانفاق العام بملايين الدولارات .

م ن ن م غ ن = معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (٪)

م ن أ ع = معدل نمو الانفاق العام (٪)

ر٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين = قيمة t

يستدل من معامل التحديد (ر٢) وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلات ٣ و ٤ و ٥ أن العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، من جهة وبين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، من جهة أخرى ، كانت قوية احصائياً وعلى درجة عالية من الثقة . وهذا يعني أن مستوى الانفاق العام ومعدل نموه السنوي حددا ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ومعدل نموه بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ . فإذا ما انخفض مستوى الانفاق العام ، لأي سبب من الأسباب ، ينخفض مستوى الناتج المحلي غير النفطي .

٢ ـ معضلة الإنفاق العام

يذكر أن نسبة مجموع الإنفاق العام إلى مجموع الناتج غير النفطي في دول المجلس كانت ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٢ وارتفعت إلى ٧٤,٣٪ عام ١٩٨٢ . وقد تزداد / أو تنقص نسبة الإنفاق العام إلى الناتج

المحلي من دولة لأخرى وفقا لمستوى دور الدولة في المجتمع المعني . ولكن يتوقف مستوى الإنفاق العام على مستوى الايراد العام . ففي الحالة العادية ، تعتمد الايرادات العامة على النشاط الاقتصادي والسياسة المالية ، أي يكون النشاط الاقتصادي مصدراً للايرادات العامة . ولكن في حالة دول مجلس التعاون ، فالايرادات العامة مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط وتعتمد على الايرادات النفطية . وبدلا من أن يحدد مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط مستوى الايرادات العامة ، بافتراض السياسة المالية ، يتحدد بمستوى الانفاق العام الذي تموله عوائد النفط . فكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٣ ، تشكل ايرادات النفط مصدراً شبه وحيد للايراد العام في دول مجلس التعاون ، ماعدا البحرين .

إن اعتماد حكومات دول مجلس التعاون على الايرادات النفطية سنة بعد سنة لتمويل انفاقها العام ، يعني أن نمو الأنفاق العام فيها ماكان ممكناً لولا نمو الايرادات النفطية . فلم يكن نمو الايرادات العامة بسبب ارتفاع كفاءة السياسة المالية وادارتها بل كان نموها مستقلا واعتمد ، في المقام الاول ، على نمو الايرادات النفطية .

٣ ـ معضلة النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط

يذكر أنه يتبين لنا وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي من جهة ، وبين الإنفاق العام والناتج المحلي غير النفطي من جهة أخرى . وتبين لنا أيضا أن الإنفاق العام يعتمد على ايرادات مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٣

ايرادات النفط كنسبة مئوية من اجمالي الايرادات العامة

البيان / السنة	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين
٧٠/١٩٦٩	٨٩	٠٠	٠٠		٠٠
٧١/١٩٧٠	٩٠	٨٤	٠٠	٩٦	٠٠
٧٢/١٩٧١	٨٧	٨٧	٠٠	٩٤	٠٠
٧٣/١٩٧٢	٨٨	٨٥	٠٠	٩٠	٠٠
٧٤/١٩٧٣	٩٧	٨٢	٠٠	٩٦	٠٠
٧٥/١٩٧٤	٩٤	٩٢	٩٣	٩٦	٤٨
٧٦/١٩٧٥	٩٠	٨٩	٩٠	٩٣	٤٩
٧٧/١٩٧٦	٨٩	٨٦	٩١	٩٣	٦٧
٧٨/١٩٧٧	٨٦	٨٣	٩٠	٧٧	٦٨
٧٩/١٩٧٨	٨٨	٨٢	٩٣	٧٤	٦٦
٨٠/١٩٧٩	٩٠	٨٥	٩٢	٩٥	٦٦
٨١/١٩٨٠	٩٠	٦٩	٨٩	٨٩	٥٤
٨٢/١٩٨١	٨٨	٦٤	٨٥	٩٠	٨١
٨٣/١٩٨٢	٧٦	٩٣	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤/١٩٨٣	٠٠	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠
متوسط الفترة	٨٩	٨٤	٩٠	٩٠	٦٢

النفط . فالنشاط الاقتصادي في قطاع النفط يؤثر في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط بشكل مباشر ، وغير مباشر من خلال الانفاق العام . لذا يتوقف الأثر النهائي لقطاع النفط ، في المقام الأول، على كفاءة سياسات الانفاق العام ونجاعة ادارته في خلق وتطوير انشطة اقتصادية خارج قطاع النفط .

وقد اتضح لنا من العلاقة السائدة بين الانفاق العام والناتج المحلي

بيانات غير متوفرة

المصدر : السعودية : وزارة التخطيط ، حقائق وارقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ ، جدول رقم ٤ ص ٧٢ وارقام ٨٢/٨٣ من

ETU, Quarterly Economic Review, Saudi Arabia, No. 4, 1983, P. 2.

الكويت : أرقام ٧٠/٧١ ـ ٧٤/٧٥ من بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ ، جدول ١١ ص ٣٧ .

أرقام ٧٥/٧٦ ـ ٨١/٨٢ من بنك الكويت المركزي النشرة الاحصائية الفصلية ، يناير ـ مارس ١٩٨٣ جدول ١٦ ص ١٦

١٩٨٢/٨٣ ـ ٨٣/٨٤ من ETU, QER of Quwait, Annual Supplement 1983, P. 10.

قطر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ـ يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ١٦٥ ص ٢٤٠ .

عمان : النسب للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ احتسبت من الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، ١٩٨٢ الجدول ١٠٣ ص ١٦٣ .

البحرين : للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ من

IMF, Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, 419.

غير النفطي خلال الفترة الماضية ، أن النشـاط الاقتصادي خـارج قطاع النفط مازال مرهوناً بالإنفاق العام . وهذا يعني أن هذه الدول لم تتمكن إلى الآن . من خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية خارج قطاع النفط تمكنها من تخفيض اعتمادها عن مصدر يكاد يكون وحيداً لتوليد الدخل فيها .

لذا يمكن القول ، وبدرجة مقبولة من الثقة ، إن ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية لايعكس ارتفاع الانتاج والانتاجية الذاتية فيها .

٤ ـ مؤشرات اضافية لضعف القاعـدة الاقتصاديـة خارج قطاع النفط .

سعت دول مجلس التعاون إلى تنويع مصادر الدخل فيها لتخفيف اعتمادها على النفط . وقد ركزت جهودها على الصناعة التحويلية بصفة خاصـة ، لتحقيق هذه الغـاية . يبـين الجدول ٣ ـ ٤ نسبـة الصناعة التحويلية في دول المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي والناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٢ وكذلك متوسط الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ . ويستـدل من هـذا الجـدول ضعف الصنـاعـة التحويلية فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية في دول المجلس تشمل تكرير البترول والصناعات المرتبطة بالنفط. فإذا ماأخذنا ذلك بعين الاعتبار يقل أكثر شأن الصناعة التحويلية في هذه الدول .

يبين الجدول ٣ ـ ٥ صادرات البترول كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ في دول المجلس كما يبين الجدول ٣ ـ ٦ معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات في الكويت والسعودية والامارات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .

فكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٥ ، فقد تراوحت نسبة البترول في الصادرات بين ٧٠٪ و ٨٩٪ في البحرين وبين ٩٣٪ و ٩٩٪ في قطر وبين ٩٩٪ و ١٠٠ في عمان وبين ٩٢٪ و ٩٩٪ في الامارات وبين ٨٠٪ و ٩٥ ٪ في الكويت وبين ٩٣٪ و ١٠٠٪ في السعودية خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .

ونلحظ من الجدول ٣ ـ ٦ أن معدلات النمو السنوية للواردات فاقت معدلات النمو السنوية للصادرات في الكويت والسعودية والامارات خلال نفس الفترة .

إن درجة اعتماد هذه الدول على صادرات البترول من جهة ، وزيادة معدلات النمو السنوية لوارداتها عن معدلات النمو السنوية لصادراتها من جهة أخرى ، يتضمن معاني عميقة لاتحتاج الى كثير من البيان . فإذا ما طرأ انخفاض ملحوظ على مستوى صادراتها النفطية ، تواجه هذه البلدان مشاكل في تمويل وارداتها ، والتي قد يصعب خفضها بسرعة بدون تعرضها لمخاطر سياسية واجتماعية .

٥ ـ معضلة ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة في دول المجلس

تبين لنا مما سبق غياب قاعدة قوية للنشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٤

نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي

كنسبة مئوية من

	اجمالي الناتج المحلي			الناتج المحلي غير النفطي		
	١٩٧١	١٩٨٢	متوسط ١٩٨٢-٧١	١٩٧١	١٩٨٢	متوسط ١٩٨٢-١٩٧١
١ـ البحرين	٤٥,٥	٢١,١	١٩,٧	٦٣,٨	٢٨,٣	٢٦,٨
٢ـ قطر	٢,٧	٥,٥	٣,٩	٧,٥	١١,٦	١٠,٢
٣ـ الامارت	٢,٧	٨,١	٤,٤	٧,٥	١٦,٤	١٠,٩
٤ـ عُمان	٠,٠٠٢	١,٤	١,٠	٠,٠٠٤	٣,٣	٢,٧
٥ـالكويت	٣,٩	٧,٣	٦,٢	١١,٤	١٤,٢	١٧,٠
٦ـالسعودية	٨,٥	٦,٢	٥,٠٠	١٩,ـ	١١,٦	١٢,٥

تم إعداد الجدول على أساس :
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجدول ١ ـ ٢ ص ٢ ، الجدول ٣ ـ ٣ ص١٧ .

النفط . إن الدخل في قطاع النفط لايمكن اعتباره دخلا بالمعنى المتعارف عليه . لهذا فمستوى دخل الفرد في هذه الدول لا يعتبر مؤشرا موثوقا لا للنمو ولا للتنمية . إذ لم يتحقق بسبب حشد مواردها المتاحة ورفع انتاجية الأصول المنتجة والموارد الطبيعية للبلاد ، بل بسبب نمو عملية تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . فالدخل الذي ابتدأ

جدول ٣ ـ ٥

صادرات البترول (البترول الخام والمكرر)

كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات

السنة	البحرين	قطر	عُمان	الامارات	الكويت	السعودية
١٩٧٠	٧٦	٩٦	١٠٠*	٩٥	٩٤	٩٣
١٩٧١	٧٧	٩٦	٩٩	٩٦	٩٤	١٠٠*
١٩٧٢	٧٠	٩٦	١٠٠*	٩٦	٩٣	١٠٠*
١٩٧٣	٦٩	٩٧	١٠٠*	٩٧	٩٢	١٠٠*
١٩٧٤	٨٦	٩٨	٩٩	٩٩	٩٥	١٠٠*
١٩٧٥	٨٢	٩٧	١٠٠*	٩٨	٩٢	١٠٠*
١٩٧٦	٧٧	٩٧	١٠٠*	٩٦	٩١	١٠٠*
١٩٧٧	٧٨	٩٩	١٠٠*	٩٥	٩٠	١٠٠
١٩٧٨	٨٠	٩٩	٩٩	٩٥	٩٠	١٠٠
١٩٧٩	٨١	٩٦	٩٩	٩٥	٩١	١٠٠
١٩٨٠	٨٩	٩٥	١٠٠*	٩٤	٩٠	١٠٠
١٩٨١	٨٩	٩٣	١٠٠*	٩٣	٨٦	١٠٠
١٩٨٢	٨٣	٩٣	٩٩	٩٢	٨٠	١٠٠

* الرقم مقرب .

المصدر : تم احتساب هذه النسب على أساس البيانات الواردة في .IMF, IFS, 1983

جدول ٣ ـ ٦

نمو التجارة الخارجية

معدلات النمو السنوي (٪)

١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

	الصادرات	الواردات
الكويت	-١١,٢	١٥,٢
السعودية	٢,٣	٣٢,٣
الامارات	٢,٤	٢٣,٣

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

في الارتفاع بصورة ملحوظة في عام ١٩٧٣ ، لا يعدو أن يكون وهما احصائيا . ففي حالة توقف النشاط في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب ينخفض مستوى الدخل على مستوى دول المجلس إلى أقل من مستواه في الدول النامية .

فكما يتضح من الشكل ٣ ـ ١ ، يحدد مستوى الإنفاق العام ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي . وبما أن مستوى الإنفاق العام يعتمد على الإيرادات النفطية ، فإن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط يعتمد في المقام الأول ، على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط . بمعنى آخر ، تحدد الروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط ، مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٧ فإن مستوى دخل الفرد خارج قطاع النفط والانفاق العام لم يتجاوز ١٣,٥٪ من مستواه الفعلي عام ١٩٨٢ . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار الاضافية للنشاط الاقتصادي في قطاع النفط وللانفاق العام على توليد مجمل النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ينخفض مستوى دخل الفرد إلى أقل من ذلك بكثير ويصبح أقل من مستوى دخل الفرد في أي مجموعة من مجموعات الدول النامية .

تبرز هذه الحقائق أهمية خلق قواعد متينة لتوليد الدخل خارج قطاع النفط ، كما تبرز أيضا أهمية روابط المالية العامة في تحويل عوائد النفط ، إلى انشطة اقتصادية جوهرية خارج قطاع النفط .[1] وفي ذلك فرصة وتحد في آن واحد .

لذا نجرى في الفصل القادم ، بشىء من التفصيل ، كشفا على الإنفاق العام لمعرفة مدى أثره ليس في توليد الدخل خارج قطاع النفط بل في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية لتوليد الدخل خارج قطاع النفط خلال الفترة الماضية .

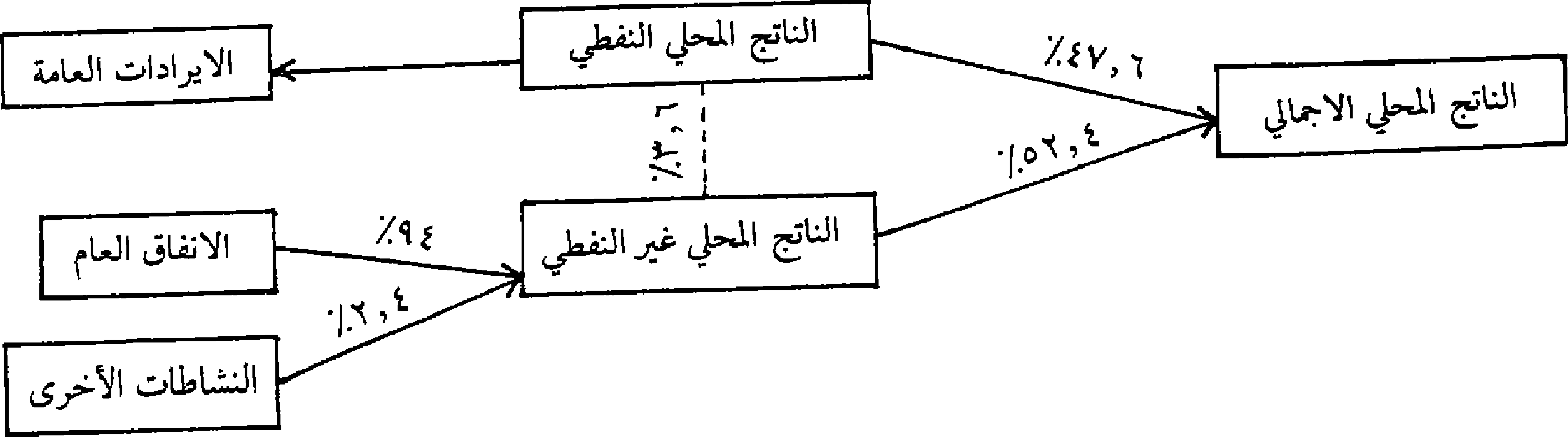
---

(١) للوقوف على بعض من المناقشات حول قضايا ومشاكل خلق وتطوير قواعد اقتصادية خارج قطاع النفط ودور روابط المالية العامة في تحقيق ذلك ، انظر :

أ ـ رودلف هابليتزل، قضايا التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط ؛ التمويل والتنمية ، المجلد ١٨/ العدد رقم ٢ ، يونيو ١٩٨١ ص ١٠ ـ ١٣ .

ب ـ جاها نجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٩ ـ ٢٢ .

الشكل ٣ ـ ١
مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : تم اعداد هذا الشكل على أساس الجدول ٣ ـ ١ والجدول ٣ ـ ٢ والمعادلة رقم ٤ .

الجدول ٣ ـ ٧

مصادر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى دول المجلس لعام ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي	دولار	نسبة مئوية
١ ـ قطاع النفط		
أ ـ الأثر المباشر	٧٧١٢	٤٧,٦٠
ب ـ الآثار الاضافية	٣٠٦	١,٨٩
الإنفاق العام		
أ ـ الأثر المباشر	٦٣٠٢	٣٨,٩٠
ب ـ الآثار الاضافية	١٦٧٧	١٠,٣٥
٣ ـ النشاط الاقتصادي المستقل عن قطاع النفط ودور الإنفاق العام	٢٠٤	١,٢٦
	١٦٢٠١	١٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس الشكل ٣ ـ ١



الفصل الرابع

نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات

يمكن قياس دور الدولة بأكثر من مؤشر : نسبة الايراد العام ونسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي ، ونسبة العمالة في الحكومة إلى إجمالي العمالة .

سبق أن استعرضنا الايراد العام في الفصل الثالث . ونتناول نسبة الإنفاق العام في هذا الفصل . أما نسبة العمالة الحكومية فسنتناولها في الفصل السادس .

يبين الجدول ٤ ـ ١ نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

الجدول ٤ ـ ١

الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢

	الاستهلاك العام		الاستثمار		المجموع	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
البحرين	٢٩,٨	٢٤,٨	٧,٨	١٤,٥	٣٧,٦	٣٩,٣
قطر	٦٣,٥	٥٥,٥	١٩,٨	٣٧,٢	٨٣,٣	٩٢,٧
الامارات	٣٦,٦	٣٤,٥	٢٦,١	٢٣,٩	٦٢,٧	٥٨,٤
عُمان	٦٤,٨	٧٨,٧	٤٦,٤	٤٦,٠	١١١,٢	١٢٤,٧
الكويت	٣٦,٢	٣٩,٢	١٠,٩	٢٢,٠	٤٧,١	٦١,٢
السعودية	٣٨,٠	٤٢,٥	١٨,٨	٣٥,٧	٥٦,٨	٧٨,٢
المجموع	٣٩,٠	٤٢,١	١٧,٦	٣٢,٢	٥٦,	٧٤,٣

المصدر : الجدول ٣ ـ ٢

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الاستهلاك العام زائداً الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفـطي ، ارتفعت في جميع دول المجلس ، باستثناء الإمارات حيث طرأ انخفاض بسيط عليها ، بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

يذكر أن الناتج المحلي غير النفطي ، كالناتج المحـلي النفطي ، شهد نمواً هائلاً في هذه الدول خلال هذه الفترة . إن ارتفاع نسبة الاستهلاك والاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، تعني أن معدل نمو الإنفاق على الاستهلاك العام والاستثمار ، فاق معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي ، كما تعني ازدياد أهمية دور الدولة في هذه البلدان .

وكما يستدل من الجدول ٤ ـ ٢ ، فقد شهد الإنفاق العام ، بشقيه

الجدول رقم ٤ ـ ٢
معدل نمو الانفاق العام

الدولة	الفترة	الانفاق الجاري	الانفاق الرأسمالي	المجموع
١ . البحرين	١٩٧٤ ـ ٨١	٢٩,٣	٢٦,٣	٢٨,١
٢ . قطر	١٩٧٥-٨٢	١٢,٩	٢٢,٧	١٦,١
٣ . الامارات	١٩٧٣-٨١	٦٤,١	٤٢,٦	٦١,٥
٤ . عُمان	١٩٧٣-٧٩	٣٧,٥	٢٧,٨	٣٤,٧
٥ . الكويت	١٩٧٢-٨١	٢١,١	٣١,٣	٢٣,٧
٦ . السعودية	١٩٧٠-٨٢	٣٢,٤	٤٣,٩	٣٧,٨
المجموع		٣٢,٩	٣٢ , ٤	٣٣,٧

المصدر : جدول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي

الجاري والاستثماري ، نمواً ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع هذه الدول .

تلعب الحكومة أكثر من دور من خلال الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري . يشمل الإنفاق الجاري الإنفاق على الخدمات العامة ، والاعانات والتحويلات ومدفوعات الفائدة . ويشمل الإنفاق على الخدمات العامة جميع الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور والسلع والخدمات بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمور العسكرية . وتشمل الاعانات والتحويلات مايعرف بمدفوعات الرفاهية والاعانات ، ويخصص الجزء الأكبر من هذا النوع من الإنفاق العام في بعض الدول إلى الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتعويضات البطالة ، بينما يشكل الإنفاق على الدعم أهم بنود هذا الإنفاق في بعض الدول ، خاصة الدول النامية .

ويشمل الإنفاق العام الاستثماري ، إنفاق الحكومة على مشروعات شبكات الطرق ، والمدارس والمستشفيات والمطارات والموانىء . . . الخ ، كما يشمل استثمارات الحكومة في المشروعات العامة و/ أو المشتركة .

١ ـ أسباب نمو الإنفاق الجاري :

يمكن تفسير نمو الإنفاق العام الجاري في دول المجلس ، بسبب تعاظم أدوار حكوماتها في المجالات الحكومية التقليدية ، الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة

في مجالات التعليم والصحة العامة ، وكذلك بسبب تعاظم أدوارها في الاعانات والتحويلات في ظل سياسات الرفاه الاجتماعي وظل توزيع الدخل .

ويتضح من الجدول ٤ ـ ٣ أن نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب والسلع والخدمات قد انخفضت من ٩١,٤٪ إلى ٨٩,٦٪ في البحرين بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ ، ومن ٦٢,٧٪ إلى ٥٧,٦٪ في الكويت بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨١ ، ومن ٩٣,٦٪ إلى ٨٨,١٪ في الإمارات بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ ، ومن ٥٧,٠٪ إلى ٥١,٥٪ في السعودية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٢ ، بينما ارتفعت في عُمان من ٨٥,١٪ إلى ٩٠,٠٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ . وقد رافق الانخفاض في نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ارتفاع في نسبة الإنفاق على الاعانات والتحويلات . فقد ارتفعت من ٨,٤٪ إلى ٩,٣٪ في البحرين ، ومن ٣٧,٣٪ إلى ٤٢,٤٪ في الكويت ، ومن ٦,٤٪ إلى ١١,٩٪ في الإمارات ، ومن ٤٣,٠٪ إلى ٤٨,٥٪ في السعودية ، بينما هبطت من ٨,٧٪ إلى ٥,٣٪ في عُمان .

الجدول ٤ ـ ٣

مكونات الإنفاق الجاري (نسب مئوية)

	الأجور والرواتب	السلع والخدمات الأخرى	المجموع	الاعانات والتحويلات	الفائدة	المجموع
البحرين						
١٩٧٤	٤٥,٣	٤٦,١	٩١,٤	٨,٤	٠,٢	١٠٠
١٩٨١	٥٤,٩	٣٤,٧	٨٩,٦	٩,٣	١,١	١٠٠
الكويت						
١٩٧٢	٤١,٦	٢١,١	٦٢,٧	٣٧,٣	-	١٠٠
١٩٨١	٢٧,٥	٣٠,١	٥٧,٦	٤٢,٤	-	١٠٠
عمان						
١٩٧٣	٢٥,٦	٥٩,٥	٨٥,١	٨,٧	٦,٣	١٠٠
١٩٧٩	..	..	٩٠,٠	٥,٣	٤,٧	١٠٠
الامارات						
١٩٧٤	..	..	٩٣,٦	٦,٤	-	١٠٠
١٩٨١	..	..	٨٨,١	١١,٩	-	١٠٠
السعودية						
٧٠/٦٩	..	..	٥٧,٠	٤٣,٠	-	١٠٠
٨٢/٨١	..	..	٥١,٥	٤٨,٥	-	١٠٠

. . . معلومات غير متوفرة .

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982.

لكل من البحرين ، الامارات ، عمان والكويت والسعودية من وزارة التخطيط ، حقائق وأرقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٤ هـ

ويتضح من توزيع الإنفاق العام حسب القطاع ، الجدول ٤ ـ ٤ ، أن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم والصحة قد انخفضت ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع في البحرين والكويت . وأما في عمان فقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة والصحة ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع بشكل ملحوظ ، وطرأ ارتفاع بسيط على نسبة الإنفاق على التعليم . وقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ونسبة الإنفاق على التعليم ، وطرأ ارتفاع طفيف على نسبة الإنفاق على الصحة وارتفاع كبير على نسبة الانفاق على الدفاع في الإمارات .

وإذا ما نظرنا إلى الإنفاق العام حسب القطاعات يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة قد هبطت من ١٣,٠٪ إلى ٨,٨٪ في البحرين بين ١٩٧٢ و ١٩٨١ ، ومن ٢٩,٦٪ إلى ٢٣,٧٪ في الكويت بين ١٩٧٢ و ١٩٨١ ، ومن ١٣,٨٪ إلى ١٠,٨٪ في عمان بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩، ومن ٣٣,٠٪ إلى ٣٠,٩٪ في الإمارات بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع من ١٣,٩٪ إلى ٢١,٣٪ ، ومن ٨,٤٪ إلى ٩,٨٪ ، ومن ٣٩,٣٪ إلى ٤٩,٠٪ ، ومن ١٣,٢٪ الى ٤٧,٥٪ في البحرين والكويت وعمان والامارات على التوالي . وبينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من ١١,٠٪ إلى ٩,٧٪ ، ومن ١٥,٠٪ إلى ٩,٠٪ ، ومن ١٨,٨٪ الى ١١,٧٪ في البحرين والكويت والامارات على التوالي . أما في عمان فقد ارتفعت نسبة

الجدول ٤ ـ ٤
الانفاق العام حسب القطاع (نسبة مئوية)

	السنة	الخدمات العامة	الدفاع	التعليم	الصحة	أخرى	المجموع
البحرين	١٩٧٤	١٣,٠	١٣,٩	١١,٠	١٠,٣	٥١,٨	١٠٠
	١٩٨١	٨,٨	٢١,٣	٩,٧	٧,٦	٥٢,٦	١٠٠
الكويت	١٩٧٢	٢٩,٦	٨,٤	١٥,٠	٥,٥	٤١,٥	١٠٠
	١٩٨١	٢٣,٧	٩,٨	٩,٠	٤,٩	٥٢,٦	١٠٠
عمان	١٩٧٢	١٣,٨	٣٩,٣	٣,٧	٥,٩	٣٧,٣	١٠٠
	١٩٧٩	١٠,٨	٤٩,٠	٥,١	٣,٢	٣١,٩	١٠٠
الامارات	١٩٧٣	٣٣,٠	١٣,٢	١٨,٨	٦,٧	٢٨,٣	١٠٠
	١٩٨٠	٣٠,٩	٤٧,٥	١١,٧	٧,٩	١٢,٠	١٠٠

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982

الإنفاق على التعليم من ٧ , ٣٪ إلى ١ , ٥٪ . وأما نسبة الإنفاق على الصحة فقد انخفضت من ٣ , ١٠٪ الى ٦ , ٧٪ ، ومن ٥ , ٥٪ إلى ٩ , ٤٪ ، ومن ٩ , ٥٪ إلى ٢ , ٣٪ في البحرين والكويت وعمان على التوالي ، بينما ارتفعت في الامارات من ٧ , ٦٪ إلى ٩ , ٧٪ .

وإذا ما قارنا الإنفاق العام على الدفاع والخدمات الاجتماعية في بعض دول المجلس وفي الدول النامية والمتقدمة ، يتضح لنا بعض الفروقات الهامة التي تتضمن معاني عميقة فيما له علاقة بكفاءة الإنفاق العام .

الجدول ٤ ـ ٥
نفقات الدفاع والنفقات الاجتماعية

البيان / المجموعة أو الدولة	نفقات الدفاع كنسبة مئوية من اجمالي نفقات الحكومة		نصيب الفرد من نفقات الحكومة (دولارات ١٩٧٥)					
	١٩٧٢	١٩٨٠	دفاع		تعليم		صحة	
			٧٢	٨٠	٧٢	٨٠	٧٢	٨٠
١ ـ الدول النامية								
أ . ذات الدخل المنخفض	١٩,٥	١٦,٩	٥	٧	٣	٦	١	١
ب . ذات الدخل المتوسط	١٣,٩	١٤,٢	٢٦	٢٨	٢٠	٢٧	٨	١٠
٢ـ دول السوق الصناعية	٢١,٣	١٢,٢	٢٨١	٢٥٤	٧٧	١١١	١٤١	٢٤٠
٣ـ الكويت	٨,٤	١٢,٢	٣١٤	٣٦٦	٥٥٩	٢٧٦	٢٠٦	١٥٤
٤ـ الامارات	٢٤,٥	٤٧,٥	...	١١١٩	...	٢٩٦	..	٢٠٠

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ .

فكما يتضح من الجدول ٤ ـ ٥ ، فقد انخفضت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة من ٥, ١٩٪ الى ٩, ١٦٪ في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، ومن ٣, ٢١٪ إلى ٢, ١٢٪ في دول السوق الصناعية ، بينما ارتفعت من ٩, ١٣٪ إلى ٢, ١٤٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

أما في الكويت والإمارات فقد شهدت نفقات الدفاع ارتفاعاً ملموساً حيث ارتفعت من ٤, ٨٪ إلى ٢, ١٢٪ ، ومن ٥, ٢٤٪ الى

٤٧,٥٪ ، على التوالي ، بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

يذكر أن الإنفاق العام شهد نموا بارزا في جميع دول مجلس التعاون خلال السبعينات . لهذا يكتسب الارتفاع الملحوظ في حصة نفقات الدفاع في الكويت والإمارات أهمية خاصة .

فبينما ارتفع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع من ٥ إلى ٧ دولارات ومن ٢٦ إلى ٢٨ دولارا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المرتفع ، على التوالي ، وانخفض من ٢٨١ إلى ٢٥٤ دولارا في دول السوق الصناعية ، ارتفع من ٣١٤ إلى ٣٦٦ دولارا في الكويت ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

وكان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت أعلى منه في الدول النامية ، ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ . وبينما كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية يعادل ٣ر٨ ٪ و٥ر٨٩ ٪ ، على التوالي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت عام ١٩٧٢ ، انخفض إلى ٧ر٧ ٪ و٤ر٦٩ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٠ .

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية فقد كان فقط ٥ر٢ ٪ و٧ر٢٢ ٪ على التوالي من نصيب الفرد في الإمارات عام ١٩٨٠ .

ولم يقتصر التباين بين الدول النامية ودول السوق الصناعية من

جهة ، والكويت والإمارات من جهة أخرى ، على نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع ، بل تعداه إلى فروقات هامة في نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة .

فكما يستدل من الجدول ٤ ـ ٥ ، فقد كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت أعلى منه بكثير في الدول النامية ، ودول السـوق الصناعيـة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ عـلى السواء . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم ارتفع في الدول النامية ودول السوق الصناعية بينما انخفض في الكويت بين عامي ١٩٧٢ ، و ١٩٨٠ ، إلا أن نصيب الفرد في الكويت بقي أعلى منه بكثير في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عـام ١٩٨٠ . فنصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية كان يساوي ٢ر٢ ٪ و٨ر٩ ٪ و٢ز٤٠ ٪ ، على التوالي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت في عام ١٩٨٠ .

وكما يتضح من الجدول ٤ ـ ٥ ، كان نصيب الفـرد من نفقات الحكومة على التعليم في الإمارات أعلى منه في الكويت وبالتالي أعلى منه في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عام ١٩٨٠ .

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة فبقي ثابتا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وارتفع من ٨ دولارات إلى ١٠ دولارات في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، ومن ١٤١ دولارا ،

إلى ٢٤٠ دولارا في دول السوق الصناعية ، وانخفض من ٢٠٦ دولارات إلى ١٥٤ دولارا في الكويت ، بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة في الامارات كان أعلى منه في الكويت (٢٠٠ دولار مقابل ١٥٤ دولارا) ، إلا أنه كان أقل منه في دول السوق الصناعية (٢٠٠ دولار مقابل ٢٤٠ دولارا) عام ١٩٨٠ .

وتجدر الملاحظة أن انخفاض نسبة الإنفاق على أي من البنود ، أو القطاعات ، لا يعني بالضرورة انخفاض درجة الاهتمام بالإنفاق على البند أو القطاع المعين ، فالإنفاق على أي من البنود أو القطاعات ازداد بصفة مطلقة ، أما الانخفاض أو الارتفاع في نسبة الإنفاق على أي منها ، فيتعلقان بطبيعة الانفاق وفرص زياداته . إذ في حالة بعض البنود أو القطاعات لا يمكن الاستمرار في زيادة الانفاق عليها ، وكلما اقتربت من الحدود أو معايير الاكتفاء ، كلما انخفضت هذه النسبة .

يذكر أن دول المجلس حققت تقدما ملموسا نحو القضاء على الأمية وزيادة فرص التعليم في جميع مراحله ، وزيادة عدد الأطباء وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وزيادة العمر المرتقب .

وقد قامت حكومات هذه الدول بتوفير خدمات اجتماعية مجانية في مجالات التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب والمساعدة في توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين لقاء رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، كما قامت بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة ، وقد تم تقديم كل هذه الخدمات

الاجتماعية في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي ، وظل توزيع الدخل ، ووفرة مواردها المالية . وبسبب زيادة التوتر السياسي والعسكري في الآونة الاخيرة ، شهد الإنفاق على الدفاع ، كما تبين لنا ، نموا هائلا وما كان ممكنا دون توفر الموارد المالية لتمويل النفقات المتزايدة

٢ . أسباب نمو الإنفاق الرأسمالي :

تبين لنا من الجدول ٤ ـ ٢ أن الانفاق العام شهد نموا ملحوظا في جميع دول مجلس التعاون ، وأن معدلات نمو الإنفاق الاستثماري فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري في قطر والكويت والسعودية ، بينما فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري معدلات نمو الإنفاق الاستثماري في البحرين وعمان والإمارات .

وقد انعكس التباين في معدلات نمو الإنفاق الجاري والاستثماري بين هذه الدول على هياكل الإنفاق العام فيها ، كما يتضح من الجدول ٤ ـ ٦ . وبينما ارتفعت حصة الإنفاق على الاستثمارات في قطر والكويت والسعودية انخفضت في البحرين وعمان والإمارات .

بالرغم من انخفاض حصة الإنفاق على الاستثمارات في بعض هذه الدول ، إلا أنها كانت مهمة في أغلب هذه الدول خلال السبعينات ، كما يتضح ذلك من الجدول ٤ ـ ٧ .

بينا أن الإنفاق الجاري أخذ في النمو بسبب توسيع الخدمات الاجتماعية والإنفاق على الدفاع . فما الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي ؟

الجدول ٤ ـ ٦
توزيع الانفاق العام (نسب مئوية)

	السنة	الجاري	الاستثماري
١ . البحرين	١٩٧٤	٥٧ر٠	٤٣ر٠
	١٩٨١	٦١ر٠	٣٩ر٠
٢ . قطر	١٩٧٥	٧٢ر٧	٢٧ر٣
	١٩٨٢	٥٩ر٨	٤٠ر٢
٣ . الامارات	١٩٧٣	٨٢ر٠	١٨ر٠
	١٩٨١	٩٣ر٣	٦ر٧
٤ . عمان	١٩٧٣	٦٧ر٨	٣٢ر٢
	١٩٧٩	٧٦ر٦	٢٣ر٤
٥ . الكويت	١٩٧٢	٧٩ر٩	٢٠ر١
	١٩٨١	٦٥ر٨	٣٤ر٢
٦ . السعودية	١٩٧٠	٦٣ر٩	٣٦ر١
	١٩٨٢	٣٩ر٦	٦٠ر٤

المصدر : نفس جدول ٤ ـ ٢

يعود نمو الإنفاق الرأسمالي إلى الدور البارز الذي قامت به حكومات هذه الأقطار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فلم يقتصر الإنفاق العام الرأسمالي على الإنفاق بواسطة الحكومات نفسها على إقامة وتطوير شبكات الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات ، والموانىء والمطارات وغيرها من الهياكل الأساسية

الجدول ٤ ـ ٧

توزيع الانفاق العام (نسب مئوية)

لمتوسط الفترة الزمنية

الدولة	الفترة	الجاري	الاستثماري	المجموع
البحرين	٧٤ ـ ٨١	٥٣ر٨	٤٦ر٢	١٠٠
قطر	٧٥ ـ ٨٢	٦٧ر٢	٣٢ر٨	١٠٠
الامارات	٧٢ ـ ٨١	٩٠ر٣	٩ر٧	١٠٠
عمان	٧٣ ـ ٧٩	٧١ر٣	٢٨ر٧	١٠٠
الكويت	٧٢ ـ ٨١	٧٠ر٣	٢٩ر٧	١٠٠
السعودية	٧٠ ـ ٨٢	٣٩ر٦	٦٠ر٤	١٠٠
المجموع		٦٥ر٤	٣٤ر٦	١٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس الجدول ٤ ـ ١ .

الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين انطلاق مسيرة التنمية ، بل تعداها إلى ارتياد المجالات الاقتصادية بشكل مباشر ، ليس بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتوجه نحو الحد من نطاق نشاط القطاع الخاص ، بل بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات هذه الأقطار ومتطلبات التنمية فيها . فقد قامت حكومات هذه البلدان بإقامة العديد من المشروعات العامة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات ، والمال والتجارة والتأمين والخدمات ، وقد تم إقامة

معظم هذه المشروعات مؤخرا في السبعينات ، بسبب وفرة مواردها المالية ، وليس رغبة منها في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بـل لأن القطاع الخـاص لم يكن راغبا/ أو قـادرا على ارتيـاد هـذه المشروعات والتي اعتبرتها حكومات هذه الأقطار مهمة لتأمين انطلاقة قوية لمسيرة التنمية فيها في اطار سعيها لتنويع مصادر الدخل فيها .

إن نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمـالي ، وإن دل على زيادة مطلقة في مهام حكومات هذه الأقطار التقليدية والتنموية ، إلا أنه لا يدل على مدى أهمية أدوار هذه الحكومات بالنسبة لادوار القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية في هذه الأقـطار . وكما هـو معروف تشكل الاستثمارات عنصرا هاما من عناصر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل إن الاستثمارات ، وإن كانت وحـدها غـير كافيـة ، تشكـل العمـود الفقـري لعمليـات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة .

يبين الجدول رقم ٤ ـ ٨ مساهمة كل من الحكومة والقطاع الخاص في تكوين رأس المال في دول المجلس خلال فترات زمنية محددة . وكما هو واضح من الجدول فإن نسبة مساهمة الحكومة كانت أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص في جميع هذه الأقطار .إن مساهمة الحكومة بنسبة أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات مؤشر على أن الحكومة في هذه الأقطار ، كما هي الحال عمومـا في الدول النـامية ، تتحمـل العبء الأكبر في عمليـات التنمية الاقتصـاديـة والاجتماعية من جهة ، ومؤشر على ضخامة النتائج التي تترتب في

حالة عدم تمكن الادارة من استعمال كامل هذه المواد بشكل فعال وفقا للأهداف التي خصصت من أجلها ، من جهة أخرى .

مما سبق ، يمكن أن نخلص إلى القول : إنه بالاضافة إلى المهام التقليدية ، فإن الحكومات في هذه الأقطار تتحكم وتدير القسم الأعظم من قطاعات الانتاج الحديث . وعلى الرغم من رغبة هذه الحكومات في المحافظة على دور القطاع الخاص وعلى ألا تكون الدولة بديلا له ، فهناك اتفاق على ما يبدو حول ضرورة اهتمام الدولة وقيامها بهذه الأنشطة . وهناك اعتراف متزايد بأن تحقيق أهداف التنمية الوطنية مرهون ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى التزام هذه الحكومات وقدرتها على توجيه وقيادة عمليات التنمية الوطنية المنشودة .

الجدول رقم ٤ ـ ٨

توزيع الاستثمار بين القطاعين الخاص والعام (نسب مئوية)

الدولة	الفتـــــرة	النسب المئوية	
		القطاع العام	القطاع الخاص
البحرين	٧٥ ـ ١٩٨٠	٣٨	٦٢
عمان	٧٦ ـ ١٩٨٢	٧١	٢٩
السعودية*	٦٩/٧٠ ـ ٨٠/٨١	٥٧	٤٣
الكويت**	٧٢ ـ ١٩٨١	٦٧	٣٣
قطـر	٧٥ ـ ١٩٨١	٨٣	١٧
الامارات	٧٣ ـ ١٩٨١	٣	٩٧***

* استثمارات القطاع غير البترولي

** ماعدا استثمارات عامي ٧٥ و٧٦ .

*** استثمارات القطاع الخاص وحكومات الامارات .

٣ ـ سهولة نمو الايراد العام وتوسع الإنفاق العام :

إن النمو الهام لأدوار حكومات دول المجلس وما رافقه من نمو هائل في الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ، يثير التساؤل :

هل كان النمو الهام للإنفاق العام في هذه البلدان ، نموا موجها في إطار سياسات واضحة محددة المعالم بالنسبة لأدوار الحكومات ؟ أي هل تحدد نمو الإنفاق العام بمقتضيات سياسات توسيع أدوار حكومات

المصـدر :

١ ـ البحـرين ، وزارة العمل والشئـون الاجتمـاعيـة ، مؤشـرات اجتمـاعيـة عن البحـرين جدول ١ ـ ٩

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol.VI, 82.

٢ ـ عمان ، مجلس التنمية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، ١٩٨٢ ، الجدول ١١٠ ص ١٧٣ .

٣ ـ السعودية ، وزارة التخطيط حقائق وأرقام ، منجزات خـطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ جدول رقم ١٦ ص ٨٤ .

٤ ـ الكويت ، اجمالي الاستثمارات من المجموعة الاحصائية السنويـة ١٩٨٢ ، جدول ٢٠٠ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وأرقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, P. 443.

٥ ـ قطر ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العـربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ، وأرقام الاستثمار العام من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ١٦٥ ص ٢٤٠ .

٦ ـ الامارات ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ وأرقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, 1982, P. 466

هذه البلدان ، أم أن نمو الإنفاق العام ، كان نموا تلقائيا بسبب ظروف طارئة وفي غياب سياسات واضحة ومحددة المعالم ، جعلت أدوار الحكومة ردات فعل تلقائية لهذه الظروف الطارئة ؟

تبين لنا في الفصل السابق أن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط اعتمد ، في المقام الأول ، على مستوى الإنفاق العام ، كما تبين لنا أيضا أن معدل النمو السنوي للإنفاق العام فاق معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي . فبينما كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي في دول مجلس التعاون ككل ٣٣٫٥ ٪ كان معدل النمو السنوي للإنفاق العام ٣٧٫٢ ٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ .

إن نمو الإنفاق العام ، الذي فاق نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي في دول مجلس التعاون ، لايبدو فيه ما يسترعي الانتباه اذا علمنا أن الانفاق العام اتجه الى النمو على نطاق عالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء في الستينات كما في السبعينات .

ولكن زيادة الإنفاق العام ليست دائما عملية سهلة . فالتوسع المستمر في الإنفاق العام بحاجة إلى زيادات مستمرة في الايرادات العامة . وتحقيق الزيادات المطلوبة في حجم الايراد العام ليس دائما عملية ميسرة لأنه يحتاج إلى تغييرات في بعض السياسات والتدابير خاصة السياسة المالية وادارتها

لذا يكتسب نمو الانفاق في دول مجلس التعاون أهمية خاصة بسبب سرعة نموه من جهة ، وسهولة تمويله من جهة أخرى .

جدول رقم ٤ ـ ٩
الايراد والانفاق العام

الفترة / الدولة	اجمالي الايراد		الانفــاق العــام						الفائض / العجــز	
	متوسط الفترة (ملايين العملة المحلية	معدل النمو السنوي (٪)	متوسط الفترة (ملايين وحدات العملة المحلية)			معدل النمو السنوي(٪)			ملايين وحدات العملة المحلية)	كنسبة مئوية من اجمالي الايراد العام
			الجاري	الاستثماري	الاجمالي	الجاري	الاستثماري	الاجمالي		
البحرين ٧٤ ـ ٨١	٢٨٠ر٨	٢٤ر٢	١٢٤ر٣	١٠٦ر٦	٢٣٠ر٩	٣٩ر٣	٢٦ر٣	٢٨ر١	٤٩ر٩	١٧ر٨
قطر ٧٥ ـ ٨٢	١٢٠٥٦ر١	٩ر٧	٥٩٢٧	٢٨٩٨ر٥	٨٨٢٥ر٥	١٢ر٩	٢٢ر٧	١٦ر١	٣٢٣٠ر٦	٢٦ر٨
الامارات ٧٣ ـ ٨١	٧٥٥٦ر٠	٦٤ر٥	٥٦٧٧ر٨	٦٠٨ر٥	٦٢٨٦ر٣	٦٤ر١	٤٢ر٦	٦١ر٥	١٢٦٩ر٧	١٦ر٨
عمان ٧٣ ـ ٧٩	٤٢٣ر١	٤٥ر٦	٣٠٣ر٩	١٢٢ر٣	٤٢٦ر٢	٣٧ر٥	٢٧ر٨	٣٤ر٧	ـ ٣ر١	ـ ٠ر٧
الكويت ٧٢ ـ ٨١*	٣٣٧٥ر١	٢٩ر٨	٩٦٤ر٤	٤٠٧ر١	١٣٧١ر٥	٢١ر١	٣١ر٣	٢٣ر٧	٢٠٠٣ر٦	٥٩ر٤
السعودية ٦٩/٧٠ ـ ٨١/٨٢	١٢٣٩٤١ر٩	٤١ر٤	٤٤٣٦٨ر٢	٥٢٢١٠ر٨	٩٦٥٧٩	٣٢ر٤	٤٣ر٩	٣٧ر٨	٢٧٣٦٢ر٩	٢٢ر١

* لا تشمل العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

المصدر : جدول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي .

فما هي الأسباب التي تكمن وراء نموه السريع ، وماهي النتائج التي ترتبت على ذلك ؟ وهل تم هذا النمو بكفاءة أم ترتب عليه نتائج غير محسوبة تهدد بانتفاء غاياته الأساسية ؟

يبين الجدول ٤ ـ ٩ تطور الايرادات والنفقات العامة في دول مجلس التعاون خلال فترات زمنية محددة

يتضح من الجدول أن معدل نمو الإنفاق العام فاق معدل نمو الايراد العام . ١ر٢٨ ٪ مقابل ١ر٢٤ ٪ في البحرين ، و ١ر١٦ ٪ مقابل ٧ر٩ ٪ في قطر ، إلا أن متوسط حجم الايرادات فاق متوسط حجم النفقات فيهما ، ٨ر٢٨٠ مليون دينار مقابل ٩ر٢٣٠ مليون دينار في البحرين ، و ١ر٢٠٥٦ مليون ريال مقابل ٥ر٨٨٢٥ مليون ريال في قطر ، وتحقق بذلك فائض في الميزانية بلغ ٨ر١٧ ٪ و ٨ر٢٦ ٪ في البحرين وقطر على التوالي .

وفاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو الانفاق العام في الامارات ، ٥ر٦٤ ٪ مقابل ٥ر٦١ ٪ ، والكويت ٨ر٢٩ ٪ مقابل ٧ر٢٣ ٪ ، والسعودية ٤ر٤١ ٪ مقابل ٨ر٣٧ ٪ ، كما فاق متوسط حجم الايراد العام متوسط حجم الإنفاق العام ، ٧٥٥٦ مليون درهم مقابل ٣ر٦٢٨٦ مليون درهم في الامارات ، ١ر٣٣٧٥ مليون دينار مقابل ٥ر١٣٧١ دينار في الكويت ، و ٩ر١٢٣٩٤١ مليون ريال مقابل ٩٦٥٧٩ مليون ريال في السعودية ، وتحقق فائض في ميزانياتها بلغ ٨ر١٦ ٪ ، ٤ر٥٩ ٪ و ١ر٢٢ في الإمارات والكويت والسعودية على التوالي . أما في عمان فقد فاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو

الإنفاق العام ، ٤٥ر٦ ٪ مقابل ٣٤ر٧ ٪ ، إلا أن متوسط حجم الانفاق العام فاق متوسط حجم الايراد العام ٤٢٦ر٢ مليون ريال مقابل ٤٢٣ر١ مليون ريال ، ونتج عن ذلك عجز بسيط في الميزانية بلغ ٣ر١ مليون ريال .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٤ ـ ٩ يتبين لنا ، أن الانفاق العام ، بشقيه الجاري والاستثماري شهد نموا ملحوظا . وقد فاق معدل نمو الانفاق الاستثماري معدل نمو الإنفاق الجاري في قطر ، ٢٢ر٧ ٪ مقابل ١٢ر٩ ٪ والكويت ، ٣١ر٣ ٪ مقابل ٢١ر١ ٪ والسعودية ، ٤٣ر٩ ٪ مقابل ٣٢ر٤ ٪ . بينما فاق معدل نمو الانفاق الجاري معدل نمو الانفاق الاستثماري ، ٢٩ر٣ ٪ مقابل ٢٦ر٣ ٪ في البحرين ، ٦٤ر١ ٪ مقابل ٤٢ر٦ ٪ في الإمارات و ٣٧ر٥ ٪ مقابل ٢٧ر٨ ٪ في عمان .

إن النمو الملحوظ للإنفاق العام بشقيه ، الجاري والاستثماري ، من جهة وتحقيق فوائض في الميزانيات العامة من جهة أخرى ، دلالة عى أن التوسع في الإنفاق العام كان عملية ميسرة . إذ تمكنت هذه الدول من التوسع في إنفاقها الجاري والاستثماري على السواء دون مواجهة الخيارات الصعبة التي تواجهها الدول النامية عامة . فعلى مايبدو ، أن هذه الدول لم تواجه خيارات صعبة في المفاضلة بين مختلف برامج التنمية الاقتصادية ، وبرامج التنمية الاجتماعية في حدود مواردها المالية المتاحة ، وربما على العكس من الحالة المألوفة في الدول النامية حيث مهام ومشروعات الحكومة تبحث عن التمويل

اللازم لها ، فإن هذه الدول ، كانت تبحث عن أنشطة ومشروعات لتمويلها ، بسبب الوفرة المالية النسبية التي نعمت بها خلال الفترة الماضية .

ولمعرفة مدى أثر نمو الايرادات على نمو الإنفاق العام ، تم احتساب العلاقة بين نمو الإنفاق العام ، الإجمالي ، والجاري ، والاستثماري ، ونمو الايراد العام .

وتبين المعادلات التالية هذه العلاقة :

معدل نمو إجمالي الإنفاق = ٥ر٥ + ٧٨٥ر٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٩٠٢ر٠ . . . . . (١)
(٠٥٤ر٦)

معدل نمو الإنفاق الجاري = ٦٠٣ر١ + ٨٧٢ر١٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٨٨٦ر٠ . . . . (
(٥٧٦ر٥)

معدل نمو الإنفاق الاستثماري =
٦٥ر١٩ + ٣٥٦ر٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٥٨٧ر٠ . . . . (
(٣٨٥ر٢)

يتضح من المعدلات الثلاث أن العلاقة الاحصائية بين معدل نمو الايراد العام ومعدل نمو اجمالي الإنفاق العام وأي من شقيه ، الجاري والاستثماري ، مهمة احصائيا على درجة عالية من الثقة . (ر٢ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمة t) وهذا يعني أن نمو الايراد العام يفسر ، في المقام الأول ، نمو الإنفاق العام .

وكما هو متوقع ، فإن درجة استجابة نمو الإنفاق العام الجاري (معامل التحديد ر٢ = ٨٨٦ر٠) أعلى من درجة استجابة نمو الإنفاق العام الاستثماري (معامل التحديد ر٢ = ٥٨٧ر٠) . ويعود السبب

في ذلك إلى أن الزيادة في الايراد العام لا تأتي من تغيير في الضرائب والرسوم أو من فرض ضرائب ورسوم جديدة ، بل من زيادة عوائد النفط ، ولا يوجد جماعات ضغط تعارض زيادة الايراد العام والإنفاق العام من جهة ، والمجال يتسع دائما لتوسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية ، وبالتالي زيادة الإنفاق العام الجاري من جهة أخرى . وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري الذي يشمل الإنفاق على مشروعات الطرق والمدارس والمستشفيات والموانىء والمطارات وكذلك الاستثمار في مشروعات عامة . فبينما الخدمات العامة كانت دائما جاهزة لطلب المزيد من الإنفاق العام الجاري ، لم تكن المشروعات التي تتطلب الإنفاق العام الاستثماري دائما جاهزة .

فلم تكن هذه المشروعات ، كما هو مألوف في الدول النامية بصفة عامة ، تبحث عن مصادر لتمويلها ، بل كانت الموارد المالية في هذه الدول تبحث عن مشاريع لتمويلها .

يتضح لنا مما سبق ، أن قانون باركنسون الثاني كان يعمل بكفاءة عالية في هذه الدول . فالإنفاق العام كان يرتفع ليواكب ارتفاع الايراد العام في دول المجلس خلال الفترة الماضية .

فسهولة الايراد العام وسرعة نموه ، سهلت زيادة الإنفاق العام . وبدلا من أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى نمو الايراد العام ، فإن سهولة نمو الايراد العام ، الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، أو بتغيير في الضرائب والرسوم ، أو بفرض رسوم وضرائب جديدة ، جعل التوسع في الإنفاق العام عملية

سهلة . وقد أدت سهولة الإنفاق العام إلى زيادة تطلعات المجتمع ، وطلب المزيد من الإنفـاق العام ، وبـذلك ، وبـدون وعي منها ، وضعت حكومات هذه الدول أنفسها في دائرة ، يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة ، وإلا فالخروج الاعتباطي منها ، لا يؤدي فقط إلى التـوتر والقلق الاجتمـاعي ، بل وربمـا إلى الـدمـار السياسي .



الفصل الخامس

كفاءة أدوار الدولة : سياسات التنمية

يذكر أن سهولة نمو الايرادات العامة في دول مجلس التعاون أتاحت لها أن تلعب أدواراً هامة ومتنامية في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولم تقتصر أدوار هذه الدول على نشر وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة في مجالات التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرات التنمية فيها وتأمين استمرارها ، بل تعدتها إلى ارتياد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن توسع أدوار هذه الدول في المجالات التقليدية والانمائية وما رافقه من نمو سريع في انفاقها العام ، يطرح السؤال الهام حول مدى كفاءة الأدوار التي لعبتها هذه الدول خلال الفترة الماضية لاستخلاص عبر ودروس منها،علها تلقي بعض الضوء على طريق المستقبل وتنيره .

١ ـ كفاءة أدوار الدولة : ماهي ، وما الذي يحددها ؟

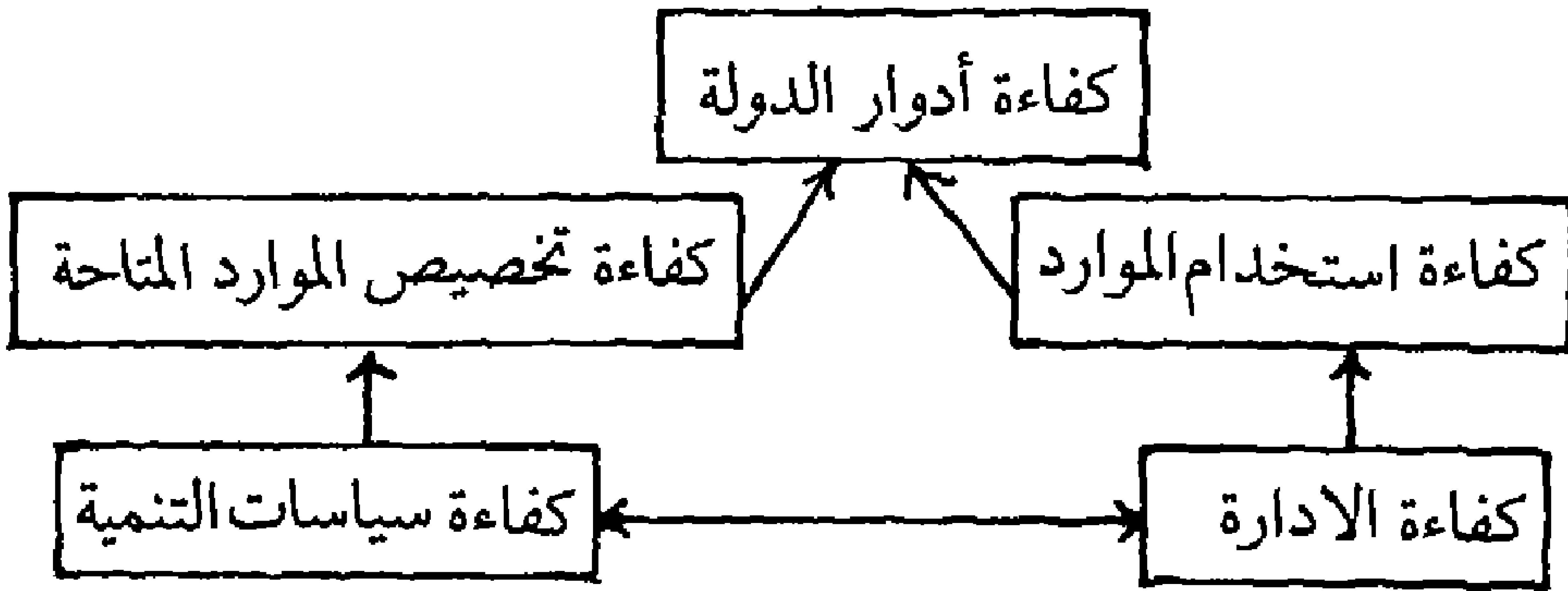
تعتبر الكفاءة ، بوجه عام ، عبارة عن العلاقة بين الموارد المستعملة لتوفير خدمة أو انتاج سلعة معينة والخدمة أو السلعة التي يتم توفيرها أو انتاجها . أي أن الكفاءة عبارة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، كما تعبر عنه المعادلة التالية :

الكفاءة : $\frac{\text{المدخلات}}{\text{المخرجات}}$

في اطار هذا المفهوم للكفاءة ، يمكن اعتبار كفاءة أدوار الـدولة ومحدداتها كما في الشكل رقم ٥ ـ ١

الشكل ٥ ـ ١

كفاءة أدوار الدولة ومحدداتها



ويتضح من هـذا الشكـل أن لكفـاءة أدوار الـدولـة جـانبـين مترابطين : يتعلق الجانب الأول بتخصيص الموارد المتاحة بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها في اطار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، بينما يتعلق الجانب الآخر بتحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد .

ويتضح من هذا الشكل أيضا أنه بينما تتأثر كفاءة تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة سياسـات التنمية ، تؤثـر كفاءة الادارة لا في كفـاءة استخدام الموارد فحسب ، بل وفي كفاءة سياسات التنمية . ومن هنا

تنبع أهمية سياسات التنمية وادارتها .

فعلى سبيل المثال ، وليس الحصر ، فإن كفاءة برنامج لمحو الأمية في دولة ما هي عبارة عن العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته . وتمثل مدخلات البرنامج مجموع تكاليف الموارد البشرية والمادية التي تم استخدامها لتنفيذ البرنامج ، بينما يمثل عدد المستفيدين من البرنامج مخرجاته . وتكون تكلفة البرنامج للفرد الواحد عبارة عن كفاءة تنفيذ البرنامج ، كما يمكن أن يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{كفاءة برنامج محو الأمية} : \frac{\text{مجموع تكاليف البرنامج}}{\text{عدد المستفيدين من البرنامج}}$$

ويتبين من هذه المعادلة أن من الممكن رفع مستوى كفاءة البرنامج إما بتخفيض مجموع تكاليف البرنامج ، أو بزيادة عدد المستفيدين منه مع المحافظة على نفس مستوى نوعية البرنامج . وإذا كان البرنامج يستهدف عدداً محدداً ، ولامجال لزيادته ، يصبح تخفيض مجموع تكاليفه ، أي استخدام الموارد اللازمة لتنفيذه على أفضل وجه ممكن ، الخيار الوحيد المتاح لرفع مستوى كفاءته .

وبصفة عامة ، يمكن القول : إن رفع مستوى كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم وفي جميع مراحله وتوفير خدمات الرعاية الصحية ، الوقائية والعلاجية ، يتعلق أكثر بخفض التكلفة (المدخلات) من زيادة المخرجات .

وأما في المجالات الاقتصادية ، فمفهوم الكفاءة يتخذ درجة من الدينامية ، حيث يقتضي التركيز على المدخلات والمخرجات في آن واحد . إذ يقتضي النظر في إمكانية تخفيض التكلفة (المدخلات) وتعظيم العائد (المخرجات) في آن واحد . ويتطلب ذلك احتساب التكلفة والعائد بشيء من الدقة والتفصيل على أساس تسعير الموارد المستعملة (العمل ورأس المال) وفقا لانتاجية كل منهما (تكاليف الفرص البديلة) وكذلك تسعير السلع التي يتم انتاجها .

لذا فإن سياسات تخصيص الموارد ، والقدرة على استخدام الموارد التي يتم تخصيصها بالصورة المثلى تؤثر على مستوى الكفاءة .

نحاول في هذا الفصل القاء بعض الضوء على بعض سياسات التنمية التي نما الانفاق العام في ظلها .

٢ ـ سياسات الرفاه الاجتماعي وظله ، توزيع الدخل

لعل توسع وتعاظم دور الدولة من أبرز التطورات التي شهدتها الدول النامية والمتقدمة على السواء ، خلال الفترة الماضية .

فكما يستدل من الجدول ٥ ـ ١ فقد شهدت مستويات الايرادات العامة الجارية ، والنفقات العامة ارتفاعا ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع مجموعات دول العالم باستثناء مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١ .

وقد تبين لنا في الفصل السابق أن توسع وتعاظم أدوار دول مجلس

جدول ٥ ـ ١

الايرادات الجارية والنفقات العامة كنسبة مئوية من اجمالي النـاتج القومي

	الايرادات		النفقات		الفائض أو العجز	
١ـ الدول النامية	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٨١
أ ـ ذات الدخل المنخفض	١٨,٤	١٤,٣	٢١,٠	١٥,٤	(٢,٦)	(١,١)
ب ـ ذات الدخل المتوسط	١٩,٦	٢٦,٣	١٩,٦	٢٤,٥	-	١,٨
١ ـ المنخفض	١٥,٩	٢١,٨	١٦,٦	٢٠,٨	(٠,٧)	١,٠
٢ ـ المرتفع	٢٠,٧	٢٧,٠	١٥,٠	٢٠,٦	٥,٧	٦,٤
٢ ـ دول السوق الصناعية	٢٤,٦	٣٠,١	٢١,٧	٢٨,٣	٢,٩	١,٨
٣ ـ دول مجلس التعاون						
١ . عمان	٤٧,٤	٥٤,٢	٦٢,١	٥١,٩	(١٤,٧)	٢,٣
٢ . الكويت	٥٥,٢	٧١,١	٣٤,٤	٢٨,٩	٢٠,٨	٤٢,٢
٣ . الامارات	-	٤٠,٥*	٣٦,٣*	٣٦,٣*	-	٤,٢*
٤ . البحرين	-	٣١,٦*	-	٢٢,٤*	-	٩,٢*
٥ . قطر	-	٥٩,٣*	-	٤٢,٦*	-	١٦,٧*
٦ . السعودية	-	٧٠,٢*	-	٥٥,٢*	-	١٥,٠*

ـ بيانات غير متوفرة . * نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

المصدر : بيانات الدول النامية ودول السوق الصناعية وعمان والكويت من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، الجدول رقم ٢٦ ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

بيانات البحرين والسعودية وقطر والامارات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣ ، الجداول ٧/١ ص ٢١٣ وجدول ٧/٢ ص ٢١٤ وجدول ٧/٣ ص ٢١٥ .

التعاون من بين أهم التطورات التي شهدتها هذه الدول خلال الفترة الماضية . ولعل مستويات توسع وتعاظم هذه الأدوار من جهة والظروف التي أدت إلى ذلك من جهة أخرى ، ما يميز حالة دول مجلس التعاون بالنسبة لحالات مجموعات دول العالم . فمستوى الايرادات العامة والنفقات العامة فيها على السواء أعلى بكثير منها في مجموعات دول العالم . وبينما كان على مجموعات دول العالم أن تزيد الضرائب والرسوم و/أو تفرض ضرائب أو رسوم جديدة لمواجهة النفقات المتزايدة ، كما كان عليها أن تواجه خيارات صعبة في المفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار من جهة ، وبين مختلف برامج الاستهلاك ومختلف برامج الاستثمار من جهة أخرى ، فلم تواجه دول مجلس التعاون مثل هذه الخيارات الصعبة حيث كانت ايراداتها تفوق كثيراً نفقات الاستهلاك والاستثمار معا .

ونظراً لأن زيادات مستويات الإنفاق العام في مجموعات دول العالم ماكانت ممكنة بدون زيادات في الضرائب ، أو فرض ضرائب جديدة ، كما أنها واجهت خيارات صعبة لتحقيق توازن في ميزانياتها العامة ، فالأرجح أن مسألة الحرص في إنفاقها لقيت قدراً من الاهتمام ، وبما أن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون لاتعتمد على الضرائب بل على الايرادات النفطية التي نمت بسرعة هائلة ، كما أن هذه الدول لم تواجه خيارات صعبة لتحقيق توازن في ميزانياتها العامة ، فعلى ما يبدو لم تستأثر مسألة الحرص في اتفاقها العام بالاهتمام الكافي .

وقد تبين لنا في السابق أن الإنفاق العام الجاري اخذ بالنمو في دول مجلس التعاون بسبب توسع أدوارها في الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والاعانات والتحويلات ، وكذلك بسبب زيادة الإنفاق على الدفاع .

فكما يمكن أن نلحظ من الجدول ٥ ـ ٢ فإن مستوى الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أعلى منه بكثير في أي مجموعة من مجموعات دول العالم .

وإذا ماأخذنا بعين الاعتبار مستوى الدخل المرتفع في دول مجلس التعاون ، تبين لنا أن نصيب الفرد من الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أكبر منه في الدول النامية والدول الصناعية على السواء .

فيذكر أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة والدفاع كان ٢٧ دولاراً و ١٠ دولارات و ٢٨ دولاراً على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط و ١١١ دولاراً ، ٢٤٠ دولاراً و ٢٥٤ دولاراً على التوالي في الدول الصناعية ، بينما كان ٢٧٦ دولاراً و ١٥٤ دولاراً و ٣٦٦ دولاراً على التوالي في الكويت و ٢٩٦ دولارا، ٢٠٠ دولار و ١١١٩ دولارا على التوالي في الامارات عام ١٩٨٠ .

من الطبيعي يمكن تبرير زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة للدول الصناعية الغربية على أنه كان بسبب ضعف قاعدة التعليم والصحة فيهما ، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من الموارد . إلا أن ذلك لايبرر الفارق الهائل بينهما . وعلى الأرجح

إن الفارق يعود من بين أمور أخرى ، إلى ضعف كفاءة توفير الخدمات في مجالات التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة لكفاءة توفير هذه الخدمات في الدول الصناعية . كما أن الفارق الهائل بين نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط والكويت والامارات ، لايمكن تبريره على أساس توفير خدمات أكثر في هذا المجال . إذ يذكر أن معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسبة القيد في المدارس الابتدائية كانت ٦٥ و ١٠٠ على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بينما كانت ٦٠ و ٩٦ على التوالي في الكويت عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة لارتفاع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع بالنسبة لنصيب الفرد في الدول النامية والدول الصناعية على السواء ، فذلك قضية اخرى ، ويستدعي الحكم فيها معلومات كثيرة ، والاحاطة بالعديد من القضايا ذات العلاقة ، لذا نفضل أن لا نصدر حكما بشأنها على أن يتسنى للمهتمين والمعنيين بقضايا ومشاكل التنمية في دول المجلس القيام بهذه المهمة في أقرب وقت ممكن .

لقد تم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب ، كما تم توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين نظير رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، وكذلك توفير سلع أساسية استهلاكية بأسعار مدعومة من الحكومات في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل .

ولم تقف سياسة الرفاه وظلها (توزيع الدخل) عند توفير الخدمات

جدول رقم ٥ ـ ٢

الاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

١ ـ الدول النامية	١٩٦٠	١٩٨٢
١ ـ الدول ذات الدخل المنخفض	٨	١١
٢ ـ الدول ذات الدخل المتوسط	١١	١٤
أ ـ المنخفض	١٠	١٣
ب ـ المرتفع	١٢	١٥
٢ ـ دول السوق الصناعية	١٥	١٨
٣ ـ دول اللاسوق الصناعية	ـ	ـ
٤ ـ دول مجلس التعاون	١٥,٥ *	٢٢,١

* عام ١٩٧٢ ـ بيانات غير متوفرة

المصدر : تم احتساب نسب دول مجلس التعاون على أساس بيانات الجدولين ٣ ـ ١ و ٣ ـ ٢ ـ في متن هذه الدراسة ومجموعات دول العالم من البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ـ ٥ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

الاجتماعية الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية بل تعداها إلى مجال العمل .

فقد تبنت ونفذت حكومات هذه الأقطار مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين دون ربط هذه الكفالة بالقدرة على العمل المجزي .

فقد تم توظيف المواطنين في كثير من الأحيان دون أن يتوفر لديهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من العمل المنتج ، وتم تقديم الولاء على الكفاية ، بل كادت (المواطنية) أن تعني الكفاءة ، وغدت الوظائف العامة من وسائل تعميم الفائدة من تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . إذ يكاد أن يصبح الدخل من الوظيفة العامة بمثابة نصيب الموظف من الدخل الذي ينساب من تحويل الثروة الوطنية ، وربما يتولد شعور لدى البعض من الموظفين أن نصيبهم ليس عادلا مقارنة بآخرين .

وأدت هذه السياسة التي نبتت وترعرعت في أحضان ما يسمى من البعض ، بالطفرة النفطية إلى سيادة مبدأ وظيفة لموظف بدلا من موظف لوظيفة مما أدى الى زيادة عدد الوظائف أكثر بكثير مما تتطلبه الأدوار التي تقوم بها هذه الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يقتصر مثل هذا المناخ على المؤسسات الوطنية في دول مجلس التعاون بل لفح ايضا العديد من المؤسسات العربية التي تتخذ من دول مجلس التعاون مقارا لها . اذ تأثرت سياسات التوظف في العديد منها بعوامل بعيدة كل البعد عن أهلية الأشخاص واحتياجات هذه المؤسسات في اطار المهام الموكولة اليها . وكما في المؤسسات الوطنية ، لم تتمكن المؤسسات العربية من الافلات من التضخم الوظيفي من جهة ، ومن اعتقال طاقات العديد من المؤهلين تأهيلا عاليا حيث تم توظيفهم للقيام بمهام لا ترقى الى مستويات تأهيلهم العالمي مما حال

دون استفادة المجتمع العربي ككل من كامل الطاقات الكامنة لدى هؤلاء .

لاجدال في أن واجب حكومات دول مجلس التعاون ، شأنها في ذلك شأن الدول النامية والمتقدمة على السواء ، يركز على توفير خدمات اجتماعية أساسية مجانية ، أو لقاء رسوم رمزية ، وتوفير سلع استهلاكية أساسية بأسعار مدعومة من الحكومة لتأمين مستوى مقبول من الرفاه لأفراد المجتمع يتفق وكرامة الإنسان . إلا أن التركيز المفرط على الرفاه والتوزيع دون الحرص على عائد مقبول من الموارد المستعملة يهدد انتفاء أهداف الرفاه والتوزيع المنشودين .

فبسبب ضعف العلاقة بين الكسب والعمل المنتج من جهة ، وبسبب النمو الملحوظ في الدخل نتيجة لنمو عوائد النفط وليس نتيجة لنمو قدرات المجتمع الذاتية ، وبالتالي ارتفاع انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، ازداد ميل الأفراد وقدراتهم إلى الاستهلاك ، وارتفع الطلب على السلع والخدمات أكثر بكثير من المعروض منها محليا ، مما أدى إلى ازدياد الواردات لسد الفجوة المحلية .

فكما يتضح من الجدول ٥ ـ ٣ فقد نمت الواردات أسرع بكثير من الصادرات في الإمارات والسعودية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ . وفي الكويت شهدت الواردات نموا سنويا بمعدل ١٥٫٢ ٪ بينما انخفضت الصادرات بمعدل ١١٫٢ ٪ سنويا خلال نفس الفترة . علما بأن الصادرات غير النفطية تشكل نسبة بسيطة من اجمالي صادرات

الجدول ٥ ـ ٣

معدل النمو السنوي للواردات والصادرات

(نسب مئوية)

١٩٧٠ - ١٩٨٢

	الواردات	الصادرات
الكويت	١٥ر٢	- ٢ر١١
الامارات	٢٣ر٣	٢ر٤
السعودية	٣٢ر٣	٢ر٣

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

هذه البلدان . ففي عام ١٩٨١ كانت الصادرات غير النفطية ١٦ ٪ من اجمالي صادرات الكويت وفقط ١ ٪ من إجمالي صادرات السعودية .

إن ضعف نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات ، مؤشر على سمة المجتمع الاستهلاكي الذي يحول الثروة الوطنية إلى دخل لتمويل استهلاكه لا الأساسي فقط بل والترفي أيضا .

لم تقتصر الآثار السلبية لسياسات الرفاه الاجتماعي على تلك الناتجة عن التركيز المفرط على الرفاه في توفير خدمات اجتماعية

أساسية مجانية ، وتوفير الماء والكهرباء لقاء رسوم رمزية ودعم أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية ، ودفع معونات اجتماعية ، بل أدت أيضا سياسات التوظيف التي تم رسمها في ظل سياسات الرفاه والتوزيع إلى آثار سلبية ، هي الأخرى تهدد بانتفاء الغاية الأساسية .

فكفالة التوظيف وتقديم الولاء على الكفاية أضعفا العلاقة بين الدخل والعمل المجزي ، وبالتالي تم اضعاف الحافز على العمل . كما أن التضخم الوظيفي الذي نتج عن ذلك أدى إلى خفض انتاجية الحكومة ، وبالتالي الانتاجية الاجمالية للمجتمع من جهة ، ومن جهة اخرى ، أدى التضخم إلى تدهور التوازن بين العرض المحلي من القوى العاملة والطلب عليها ، وأدى بالتالي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة غير المحلية ، ونتج عن ذلك نمو سريع لعدد السكان غير المحليين ، وأدى النمو السريع للسكان إلى الضغط على الخدمات مما أدى ألى زيادة الإنفاق العام لمنع تدهورها ، ناهيك عن تحسين مستوياتها . .

وهكذا تجد حكومات هذه البلدان أنفسها في دوائر ، يكاد يكون الخروج منها صعبا دون التعرض لمخاطر اجتماعية وسياسية .

وفي اطار كل ذلك ، فإن سهولة الواردات التي تمولها صادرات النفط من جهة ، وضعف العلاقة بين الدخل والعمل المجزي ، من جهة أخرى ، شجعت على زيادة الاستهلاك وغرست جذور أنماط استهلاكية وسلوكية نمت جذورها ، وقد يصبح من الصعب التحكم

فيها عندما يقتضي الأمر ذلك في الأيام الماطرة دون مواجهة توترات اجتماعية وسياسية .

٣ ـ كفاءة الاستثمار ـ البنى الأساسية :

يذكر أنه بسبب تعاظم أدوار حكومات هذه الدول ، فقد اتجه الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي إلى النمو بمعدلات عالية خلال الفترة الماضية ، وقد تم تفسير نمو الانفاق الجاري بسبب نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الاساسية خاصة التعليم والصحة والاعانات والتحويلات والانفاق على الدفاع ، أما نمو الإنفاق الرأسمالي فيعود إلى نمو الإنفاق على البنى الأساسية (شبكات الطرق والموانيء ، المطارات ، المدارس ، الجامعات ، العيادات ، المستشفيات . . . الخ) والاستثمارات في المشروعات المملوكة كليا أو جزئيا ، للحكومات .

يذكر أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات تحدد مستوى الكفاءة . ففي هذه الحالة ، فإن العائد على الاستثمار ، مؤشر على كفاءة الاستثمارات .

وفي حالة البنى الأساسية يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار فيها (١) تحديدا واضحا للهدف منها ، وبالتالي تحديدا واضحا ومفصلا للبنى المطلوبة لتلبية الاحتياجات الفعلية و (٢) إقامة هذه الهياكل الأساسية بأقل تكلفة ممكنة .

إن إقامة الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، ليست

غاية في حد ذاتها بل لاتاحة الفرصة الملائمة لانطلاقة مسيرة التنمية وتأمين استمرارها . فالهياكل الأساسية منتجة ولكن بشكل غير مباشر ، فهي تقام لخدمة الانتاج .

وبما أن الموارد في أي دولة ، محدودة بالقياس على الطلب عليها ، فإن تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار يتطلب توازنا بين الاستثمار في مشروعات الانتاج المباشر ، ومشروعات الانتاج غير المباشر (الهياكل الأساسية) . لذا فإن إقامة بنى أساسية دون حاجة فعلية لها ، أو أكثر بكثير مما يتطلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، يجعل هذه البنى في خدمة الاستهلاك لا في خدمة الانتاج ، وقد تهدر فيه أموال طائلة دون جني عائد مجزيء منها .

وفي دول المجلس ، نلحظ أن العديد من الهياكل الأساسية إما سبقت بكثير خلق وتطوير الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخدمها هذه الهياكل ، وإما أن ماتم اقامته منها أكثر بكثير مما يتطلبه مستوى النشاط الاقتصادي المجزيء . . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، من الصعب تبرير إقامة مطارات في دبي والشارقة ورأس الخيمة ، وأبو ظبي . . . على أساس الاحتياجات الفعلية لهذه الامارات . كما أن إقامة الكثير من شبكات الطرق والجسور المعلقة ، وما شابه ذلك في بعض دول المجلس ، لاترتبط كثيرا بمتطلبات الانتاج ، ولذلك فهذه البنى تصبح في خدمة الاستهلاك أكثر منها في خدمة الانتاج .

ومن زاوية أخرى ، فإن تكاليف إقامة هذه الهياكل ، هي الأخرى

تجعل الشبهات تحوم حول كفاءة الأموال التي تم إنفاقها عليها . والمعنى بالتكاليف في هذه الحالة هو ، بافتراض وجود حاجة فعلية لهذه الهياكل وأنها تخدم الانتاج ، فهل كان من الممكن إقامتها بتكاليف أقل لو تمت دراسات وافية على تكلفة إقامة هذه الهياكل في دول المجلس ؟ أغلب الظن أن هذه الدراسات ستكشف عن وجود فروقات بارزة بينها . وهذه الفروقات تعود في المقام الأول إلى مدى الحرص والقدرة على إقامة هذه الهياكل بأقل تكلفة ممكنة .

٤ ـ كفاءة الاستثمار من المشروعات المملوكة للدولة :

بما أن حكومات هذه الدول تحملت العبء الأكبر في توجيه وقيادة عمليات التنمية ، كما تبين لنا سابقا ، فقد ارتادت هذه الحكومات العديد من المجالات الاقتصادية بشكل مباشر لتعضيد عمليات التنمية في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات والمال والتجارة والتأمين وكذلك الخدمات ، ليس رغبة في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بل لأن القطاع الخاص لم يكن راغبا أو قادرا على ارتيادها .

يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمارات في هذه المشروعات ، دراسات تفصيلية لجانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات . وهذا يعني اختيار مشروعات على أساس تسعير سليم للموارد ، رأس المال والعمل ، حسب انتاجية كل منهما (حسب تكلفة الفرص البديلة) .

ولابد هنا من التذكير بأن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون

مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، وانسابت من قطاع النفط المملوك لهذه الحكومات . لهذا فإن تخصيص هذه الايرادات مهمة طبيعية لحكومات هذه الدول . إن سهولة الحصول على هذه الايرادات ، من جهة ، وسرعة نموها ، والرغبة في تحقيق التنمية بأسرع ما يمكن ، من جهة اخرى ، قللت من شأن الاهتمام بحساب جانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات ، واعتبارات العائد من الأموال .

لذا فإن هذه المشروعات والتي تمت إقامة معظمها إبان الطفرة النفطية ، استنزفت أموالا طائلة ، كان من الممكن أن تجني منها هذه البلدان عائدات أفضل بكثير .

٥ ـ محاولة لقياس كفاءة الاستثمارات :

بصفة عامة يمكن معرفة اتجاه كفاءة الاستثمار من خلال معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار وإجمالي الناتج المحلي . ولمعرفة اتجاه هذه العلاقة في دول مجلس التعاون تم احتسابها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين . ونظرا لعدم توفر بيانات مستقلة عن الاستثمار في القطاع النفطي ، والاستثمار في القطاع غير النفطي ، تم احتساب علاقة اجمالي الاستثمار باجمالي الناتج المحلي وبالناتج المحلي غير النفطي . وهذه العلاقة كما في المعادلات التالية : [1]

(١) الفرق بين فترة الزيادة في اجمالي الناتج المحلي وفترة مجموع الاستثمارات ، وكذلك الفرق بين فترة الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، وفترة مجموع الاستثمارات ، وهي سنة كما هو واضح من المعادلات ١ر٢ر٣ر٤ ، استعملت عن قصد باعتبار أن العائد من الاستثمار لا يحصل في نفس السنة التي يتم فيها الإنفاق بل في السنة التالية .

الزيادة في اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) :

١٩٧١ ـ ١٩٧٧ = - ٢٤٨ر٤٢٤٠ + ٦٣٢ر٢ (مجـمـوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٦٤ر٠ (١)
(٣٤٨ر١٠) ٧١ ـ ٧٦

١٩٧٦ - ١٩٨٢ = -ر٦٧٨ر١٤٤٣ + ٥٥٩٥ر٠ (مجـمـوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٩١ر٠ (٢)
(٩٩١ر٢٠) ٧٦ ـ ١٩٨١

الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي (مليون دولار) :

١٩٧١- ١٩٧٧ = - ١٤٩ر٩٨٧ + ٩٤٠٦ر٠ (مجـمـوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٧٦ر٠ (٣)
(١٢ر٧٠٤) ٧١ ـ ٧٦

١٩٧٦ - ١٩٨٢ = ٠٠٧ر١١٢٩ + ٣٦٩ر٠ (مجـمـوع الاسـتـثـمـارات) ر٢ = ٩٩١ر٠ (٤)
(٩٩١ر٢٠) ٧٦ ـ ٨١

ويستدل أن العلاقة الاحصائية مهمة وقوية على درجة عالية من الثقة بالنسبة للمعادلات الأربع (ر٢ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمةt) .

وإذا نظرنا إلى المعادلة الأولى والثانية ، العلاقة بين الزيادة في اجمالي الناتج المحلي ، والاستثمارات خلال الفترة الأولى والثانية ، يتبين لنا أن معامل التحديد مرتفع في المعادلتين ، إلا أن قيمة هذا المعامل قد ارتفعت بينما انخفضت قيمة معامل الاستثمار في الفترة الثانية .

إن الارتفاع في معامل التحديد يعني أن العلاقة بين زيادة حجم الاستثمارات وحجم الزيادة في اجمالي الناتج المحلي كانت أقوى في الفترة الثانية منها في الفترة الأولى . ومن المعلوم أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي تعتمد على زيادة حجم الأصول المنتجة و/ أو زيادة

كفاءة هذه الأصول . إن معامل التحديد ، مرتفع في الحالتين ، ولكنه ارتفع في الفترة الثانية ، مما يعني أن الزيادة في عنصر كفاءة استعمال هذه الاستثمارات قد انخفض في الفترة الثانية .

وإذا نظرنا إلى المعادلتين الثالثة والرابعة ـ العلاقة بين حجم الاستثمارات والزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، يتبين لنا نفس الاتجاه الذي ساد العلاقة بين الاستثمارات ، واجمالي الناتج المحلي خلال الفترتين ، فمعامل التحديد ارتفع بينما انخفض معامل الاستثمار في الفترة الثانية . وهاتان المعادلتان ، تدلان أيضا على أن مستوى كفاءة الاستثمارات اتجه إلى الانخفاض في الفترة الثانية .

مما سبق ، يتجمع لدينا أدلة تجعل كثيرا من الشبهات تحوم حول كفاءة الإنفاق الرأسمالي على الهياكل الأساسية والمشروعات العامة على السواء . ومن زاوية أخرى يبدو أن التمييز بين الانفاق الرأسمالي والإنفاق الإنمائي قضية تجدر العناية بها لانارة طريق تخصيص الموارد في المرحلة القادمة .



الفصـل السـادس

كفاءة أدوار الدولة : قدرة ادارة التنمية

بيّنا سابقا أن لكفاءة دور الدولة جانبين : يتعلق الأول بتخصيص الموارد المتاحة ، ويتعلق الآخر باستخدام هذه الموارد . كما بيّنا أن الادارة لا تؤثر فقط في استخدام الموارد بل وأيضا في تخصيصها . وقد أجرينا في الفصل السابق كشفا على بعض السياسات التي أثرت على تخصيص الموارد المتاحة ونتناول الآن جانب الادارة .

فكما يذكر فالنمو البارز لأدوار مجلس التعاون بسبب الزيادة والتوسع في المجالات التقليدية والانمائية على السواء أدى إلى زيادة وتنويع المسؤوليات ، والمهام الملقاة على عاتق الادارة باستمرار في هذه الدول .

هل تمكنت هذه الدول من بناء وتطوير إدارة ذات قدرة ذاتية تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ، ومواجهة متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدول خلال الفترة الماضية ؟

تتطلب الإجابة على هذا السؤال معرفة ما يعنيه مفهوم قدرة إدارة التنمية والعوامل التي تحدد هذه القدرة من جهة ، والتطورات التي شهدتها هذه العوامل في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية من جهة أخرى .

١ ـ مفهوم قدرة إدارة التنمية :

خلافا للدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص في التنمية في البلدان الصناعية الغربية ، تلعب الدولة دورا بارزا في مسيرة التنمية في البلدان النامية عموما .

فبعد أن تنال البلدان النامية استقلالها السياسي يلزم على حكوماتها أن تهتم بقضايا الاستقلال السياسي ، وبمعالجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت هذه البلدان منه طويلا في آن واحد . فبالاضافة إلى قيامها بدورها التقليدي في حفظ الأمن والنظام والدفاع وتقديم خدمات اجتماعية أساسية خاصة في التعليم والرعاية الصحية ، تتحمل حكومات هذه البلدان العبء الأكبر في الجهود الإنمائية .

إن تحمل دول هذه البلدان المهام التقليدية التي كانت تقوم بها حكومات الاستعمار سابقا، والعمل على تحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وقيامها بدور بارز ومتزايد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبنى التخطيط وسيلة لتعضيد جهودها التنموية ، أدى ذلك كله إلى تعاظم واتساع أدوارها .

إن الدور البارز لدول هذه البلدان في قيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يقتصر على توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرة التنمية وتأمين

استمرارها ، وتوفير المناخ الذي يشجع على اطلاق طاقات القطاع الخاص في المبادرة والمساهمة في الجهود التنموية المبذولة ، بل تعداها إلى ارتياد هذه الدول ، في كثير من الأحيان ، مجالات اقتصادية بشكل مباشر ، إما بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتحول نحو اتجاه اشتراكي وإما بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات البلدان المعنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمشروعات العامة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والمال والنقل والمواصلات ، وبالتالي شركات ومؤسسات القطاع العام والمشترك ظاهرة منتشرة وبدرجات متفاوتة ، في الأغلب ، إن لم يكن في جميع الدول النامية .

إن تعاظم واتساع دور الدولة بسبب الزيادة والتوسع في مهامها التقليدية ، وقيامها بمسؤوليات ومهام متزايدة تنموية باستمرار ، وتبني التخطيط وسبله لترشيد سياستها وجهودها الانمائية أدى إلى زيادة وتنوع المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الإدارة العامة ، الأداة التنفيذية للدولة ، باستمرار . ووجدت الإدارة العامة في هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات ومسؤوليات وأعباء تخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي مسؤوليات وأعباء جديدة لاعهد لها بمثلها من قبل .

ويتضح أن مفهوم إدارة التنمية يختلف في جوهره عن مفهوم الإدارة العامة . فكلا المفهومين مفهوم تكويني ثنائي يشترك مفهوم الإدارة في تركيبه . إلا أن التباين بين ما يتضمنه كل من المفهومين يكمن في الاختلاف بين المفهومين الآخرين : العام والتنمية ، والذي

يكـوّن كل منهـما مع المفهـوم المشترك ، الإدارة ، أحـد المفهومـين المعنيين .

لذا فالتباين بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية يعـود إلى اختلاف جوهري بين ما ينسب إلى الإدارة العامة من مسؤوليات ، ومهام تقليدية متفقة مع الأعراف السائدة انسجاما مع الدور التقليدي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى ما ينسب إليها من مسؤوليات ومهام اتساقا مع دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما بينا سابقا فإن التنمية عمليـة مجتمعية متكـاملة شاملة وديناميكية تلعب الدولة دورا بارزا فيها . لذا فإن ما ينسب إلى إدارة التنمية من مسؤوليات ومهام يختلف كماً ونوعاً عـما ينسب إلى الادارة العامة . فبينما يتضمن مفهوم الإدارة العامة أنها مهام محددة تتسم بدرجة عالية من الروتين والاستمرارية ، يتضمن مفهوم إدارة التنمية مسؤوليات ومهام تزداد وتتنوع باستمرار وبسرعة هائلة في أكثر الأحيان . ويتغاير مفهوم إدارة التنمية مع مفهوم الإدارة العامة فيما يتضمنه المفهوم الأول من تأكيد على أهمية بناء وتطوير قدرة إداريـة متفهمة ومرنة لمواجهة تحديات متطلبـات مسؤوليات ومهـام تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما سيتضح لنا بعد قليل ، فإن كنه مفهوم إدارة التنمية يكمن في التأكيد على أهمية تطوير قدرة الإدارة العامة لمواجهة تحديات دور الدولة في عمليـات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية المنشودة . فما هي قـدرة إدارة التنمية من جهـة ، وما الذي يحددها من جهة أخرى ؟

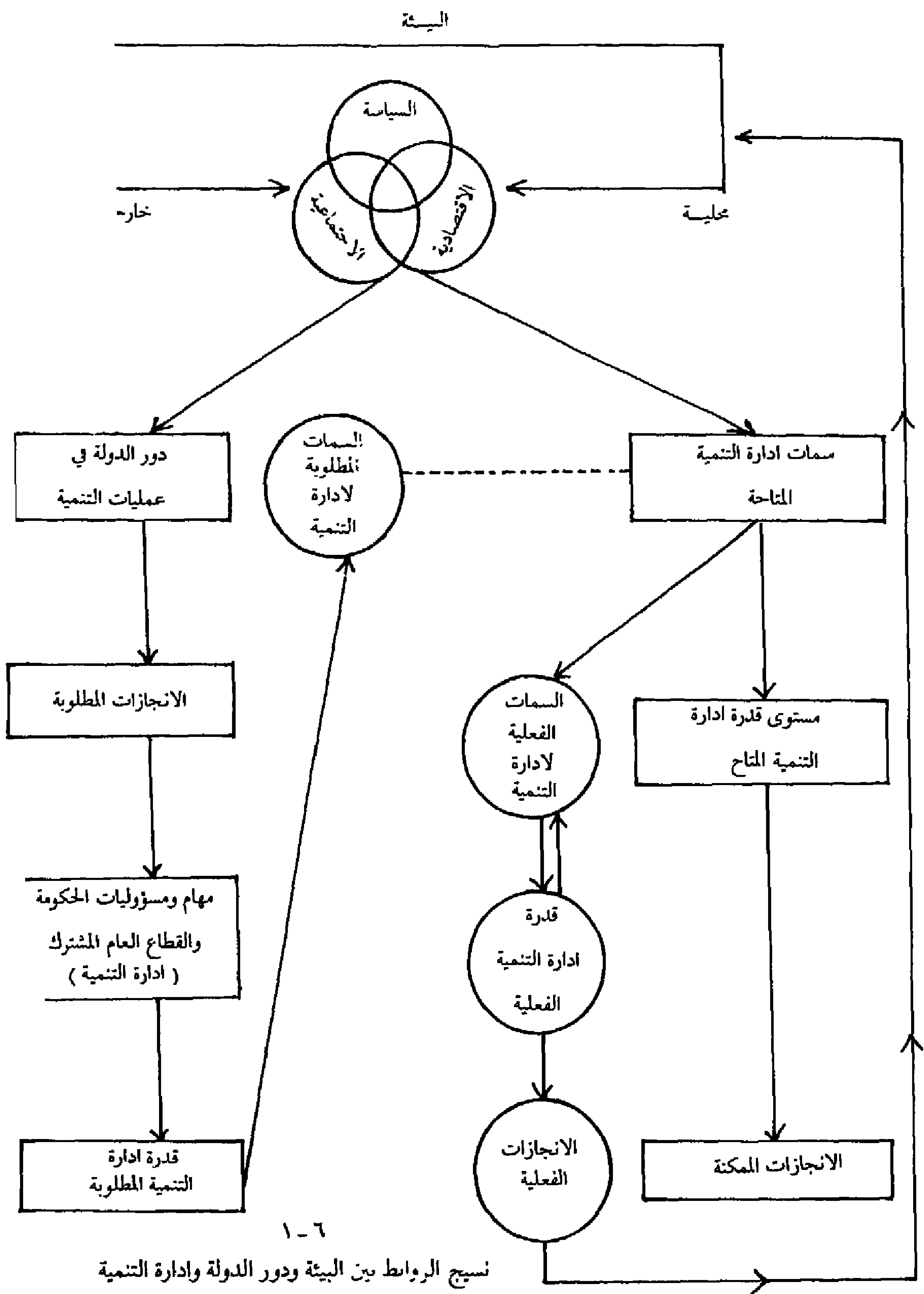
تبين لنا أن طرح مفهوم إدارة التنمية يقصد منه ابراز التباين الجوهري بين المسؤوليات والمهام التقليدية التي تضطلع بها الإدارة العامة في اطار الدور التقليدي للدولة ، والمسؤوليات والمهام التي تترتب عليها بسبب التبدل الحاصل في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بصفة عامة .

وسواء تتحمل الإدارة العامة مسؤوليات ومهاما تقليدية أو حديثة ، تكمن العبرة في قدرتها على تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام الموكولة إليها . ويتوقف تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام التي تتحملها الإدارة العامة على انجازاتها الفعلية ، أي على توفير الخدمات وانتاج السلع المطلوبة . لذا فإن انجازاتها الفعلية ، سواء كانت في المجالات التقليدية أو الحديثة ، هي المعيار النهائي للحكم على مدى قدرتها في الاستجابة لمتطلبات المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها . بمعنى آخر ، إن مستوى الانجاز (الأداء الفعلي فيما يتعلق بتوفير الخدمات أو انتاج السلع) هو مؤشر على مستوى القدرة الفعلية التي تتمتع بها الإدارة العامة . وبما أن مستوى الانجاز يتوقف على عوامل عديدة متداخلة ومتفاعلة ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، لذا فإن القدرة مفهوم تركيبي . وبما أن هناك ، وكما بينا سابقا ، اختلافا أساسيا بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية ، يختلف مفهوم قدرة إدارة التنمية عن مفهوم قدرة الإدارة العامة ، كما ونوعا ، اختلافا جوهريا ، ونظرا لأهمية قدرة إدارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، لابد من الوقوف على كنه هذا المفهوم .

يبين الشكل ٦ ـ ١ نسيج الروابط بين البيئة ودور الدولة وقدرة إدارة التنمية . ولابد من التنويه بأننا حاولنا تبسيط هذه الروابط بقدر الامكان لتسهيل التحليل .

ويتضح من هذا الشكل أن تفاعلات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار البيئة المحلية والخارجية تحدد دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد تلزم الدولة نفسها بزيادة وتحسين بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وبناء وصيانة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق التنمية ، وقد تجد الدولة لزاما عليها أن ترتاد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن الدور الذي تتعهده الدولة في عمليات التنمية يحدد الانجازات المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحدد بدورها المسؤوليات والمهام التي سيعهد بها إلى كل من الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام والمشترك ، وتحدد بالتالي مستوى القدرة المطلوب من كل من الأجهزة الحكومية العادية ومؤسسات وشركات القطاع العام والمشترك لتمكينها من تحمل المسؤوليات ، والمهام الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن . فإذا توافرت لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة تتمكن من القيام بالمسؤوليات والمهام الموكولة إليها وتحقق بالتالي الانجازات المطلوبة . وبما أن الانجازات المطلوبة هي الممكنة ، تكون الانجازات الفعلية مساوية للانجازات الممكنة ، وهذا يعني أن التنمية المتحققة فعلا مساوية للتنمية الممكنة ، بافتراض الاستعمال



٦ ـ ١

نسيج الروابط بين البيئة ودور الدولة وادارة التنمية

الأمثل للموارد المتاحة .

أما إذا لم تتوافر لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة ولم تتمكن من تطويرها إلى المستويات المطلوبة ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من المطلوبة ، وبما أن الانجازات المطلوبة تساوي الانجازات الممكنة ، بافتراض استعمال الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من الممكن وبالتالي تكون التنمية المتحققة أقل من الممكنة .

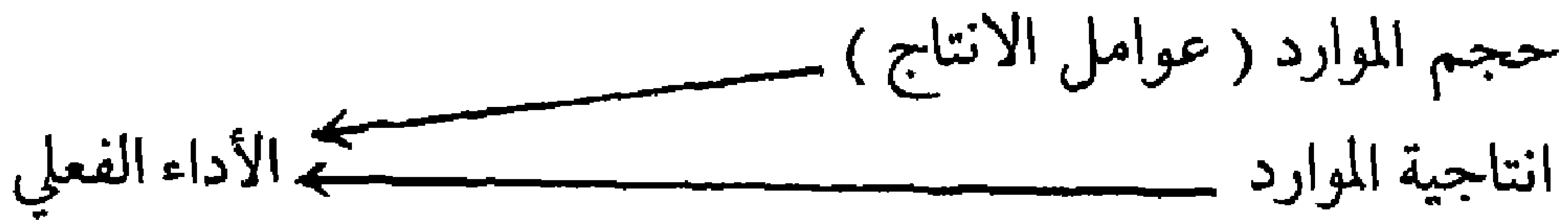
ويبرز العرض السابق أهمية تطوير مستوى قدرة إدارة التنمية باستمرار في موازاة مسؤوليات ومهام الانجازات المطلوبة منها من جهة ، وأن تطوير هذه القدرة عملية ديناميكية مستمرة ، من جهة أخرى ، ومالم تتمكن إدارة التنمية من تطوير قدرتها إلى المستويات المطلوبة باستمرار ، تنخفض مستويات التنمية المتحققة فعلا عن المستويات الممكنة ، بافتراض الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكما يتضح من الشكل ٦ ـ ١ فإن الانجازات الفعلية ، أي التنمية المتحققة في أي وقت من الأوقات ، تؤدي إلى تغييرات في البيئة وتؤثر هذه التغييرات في دور الدولة في الفترة التالية وبالتالي في مستوى القدرة المطلوبة خلال هذه الفترة . وهذا يعني أن مستوى قدرة إدارة التنمية الفعلي في فترة ما يحدد الانجازات الفعلية خلال تلك الفترة ويؤثر في مستوى قدرتها المطلوب خلال الفترة التالية في آن واحد . وهذا تأكيد على أن كنه إدارة التنمية هو بناء وتطوير قوة ذاتية تلقائية

قادرة على إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكيف وفقا لمتطلباته في آن واحد .

٢ ـ مصادر توليد قدرة ادارة التنمية :

نظرا لأهمية قدرة ادارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يثور السؤال حول كيفية تأمين تطوير هذه القدرة إلى المستويات المطلوبة بصفة مستمرة . تقتضي الإجابة على هذا السؤال الهام معرفة مصادر توليد هذه القدرة . فما هي هذه المصادر ؟ ذكرنا سابقا أن القدرة مفهوم تركيبي يستدل على مستواها من خلال الأداء الفعلي لإدارة التنمية . فما هي العوامل التي تحدد الأداء الفعلي لإدارة التنمية ؟



شكل رقم ٦ ـ ٢
مصادر الأداء الفعلي

كما يبين الشكل رقم ٦ ـ ٢ ، يتوقف الأداء الفعلي على عاملين : الأول حجم الموارد (عوامل الانتاج) المتاحة ، والآخر ، انتاجية هذه الموارد .

ويتضح من ذلك وجود ثلاث بدائل ممكنة لزيادة الأداء وهي :

١) زيادة حجم الموارد .
٢) زيادة انتاجية الموارد .

٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

وبما أن الأداء الفعلي مؤشر على مستوى القدرة الفعلية يمكن اعادة رسم الشكل رقم ٦ ـ ٢ كما في الشكل رقم ٦ ـ ٣ .

حجم الموارد ← مستوى القدرة الفعلية ← الأداء الفعلي
انتاجية الموارد ↖

شكل رقم ٦ ـ ٣
مصادر القدرة الفعلية

ويتضح من الشكل رقم ٦ ـ ٣ أن مستوى الأداء الفعلي يتوقف على مستوى القدرة الفعلية والتي تتوقف بدورها على حجم الموارد المتاحة من جهة وانتاجية هذه الموارد من جهة أخرى . لذا فالبدائل المتاحة لزيادة مستوى القدرة هي :

١) زيادة حجم الموارد .
٢) زيادة انتاجية الموارد .
٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

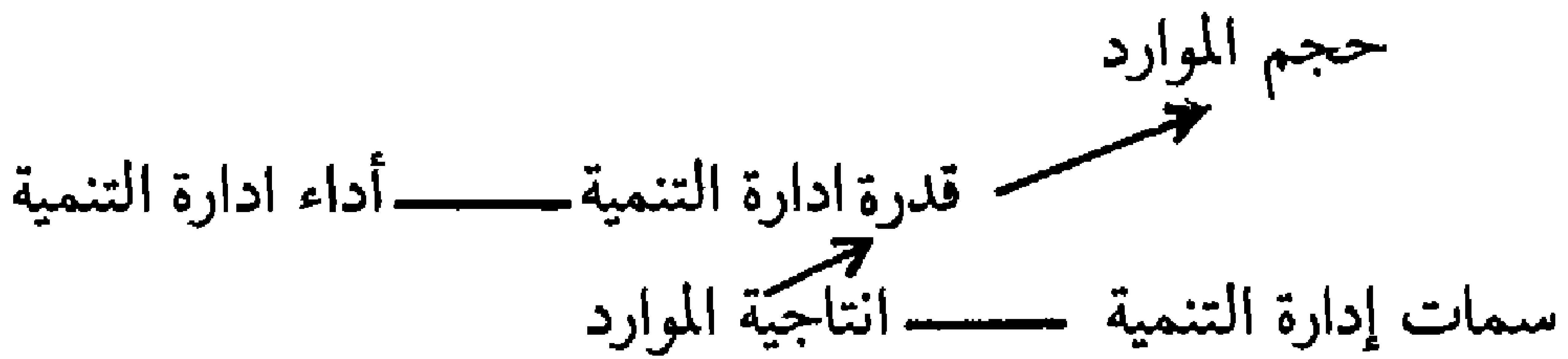
وإذا أمعنا النظر في البدائل المتاحة لتحسين قدرة إدارة التنمية يتضح لنا أن للقدرة مفهوما تكوينيا ، وأن تحسينها بزيادة عوامل الانتاج يختلف اختلافا جوهريا عن تحسينها بزيادة انتاجية هذه العوامل . فتحسينها بزيادة انتاجية عوامل الانتاج يعني استعمالا أفضل للموارد المتاحة وبالتالي تحسينا في درجة كفاءة استعمال هذه الموارد . وكما هو معروف فإن المهمة الأساسية للإدارة هي الاستعمال

الأمثل للموارد المتاحة . لذا فإن أهمية هذا البديل في تحسين قدرة إدارة التنمية لاتحتاج إلى توكيد . فضعف انتاجية عوامل الانتاج من بين أهم أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه البلدان النامية . والتنمية كعملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تهدف من بين أمور أخرى، إلى تحقيق تبدل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بنمو في الناتج وانتاجية عوامل الانتاج .

لذا يجدر التركيز على تحسين مستوى قدرة إدارة التنمية من أجل تحسين مستوى أدائها من خلال هذا البديل ، زيادة انتاجية عوامل الانتاج ، أي زيادة درجة كفاءة استعمال الموارد المتاحة . فكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

تتوقف انتاجية الموارد المتاحة على عدد من العوامل المتداخلة والمتفاعلة والتي تشكل في مجموعها متحدة ما يمكن أن يطلق عليه سمات ادارة التنمية .

ويقودنا التحليل السابق إلى المصادر الأساسية لتوليد قدرة إدارة التنمية .



شكل رقم ٦ ـ ٤

مصادر توليد قدرة إدارة التنمية

فكما يتضح من الشكل رقم ٦ ـ ٤ يمكن تحسين قدرة إدارة التنمية بزيادة الموارد المتاحة لها أو باجراء تغييرات أو تعديلات أو اضافات على سمات إدارة التنمية إذا كان ذلك ممكنا .

ونظرا لأن الأداء المطلوب من إدارة التنمية ، وكما تبين لنا سابقا ، يتغير باستمرار ، كماً أو نوعاً أو كليهما معاً ، تدعو الحاجة إلى تكييف قدرتها باستمرار استجابة للأداء المطلوب منها .

وإذا افترضنا أن ادارة التنمية تستعمل الموارد المتاحة لها على أفضل وجه ممكن عند الحاجة إلى تكييف قدرتها استجابة لتغيير في الأداء المطلوب منها ، أي أن انتاجية مواردها على أفضل وجه ممكن ، تكون زيادة الموارد المتاحة البديل الوحيد لزيادة مستوى قدرتها . وأما إذا لم يكن استعمالها لمواردها الاستعمال الأمثل وبالتالي لم تكن انتاجية هذه الموارد الانتاجية المثلى ، تكون زيادة انتاجية مواردها المتاحة بديلا آخر متاحا لها للمساهمة في رفع قدرتها إلى المستوى المطلوب . وبما أن انتاجية موارد ادارة التنمية تتوقف على سماتها ، فإن الاستعمال غير الأمثل لمواردها مؤشر على أن السمات السائدة لإدارة التنمية لا تنسجم مع متطلبات الاستعمال الأمثل لمواردها . لذا فإن زيادة انتاجية مواردها تتطلب اجراء تعديلات أو تغييرات أو اضافات على هذه السمات لتمكينها من استعمال مواردها على أفضل وجه ممكن .

وبافتراض الاستعمال الأمثل لمواردها المتاحة عند الحاجة إلى رفع مستوى قدرتها ، فغالبا ما تؤثر الزيادة في مواردها المتاحة في كل أو بعض العوامل العديدة المتداخلة والمتفاعلة ، والتي تشكل في مجموعها

متحدة ما أطلعنا عليه سمات إدارة التنمية ، وتؤثر بالتالي هذه الزيادة على انتاجية الموارد المتاحة في الفترة التالية .

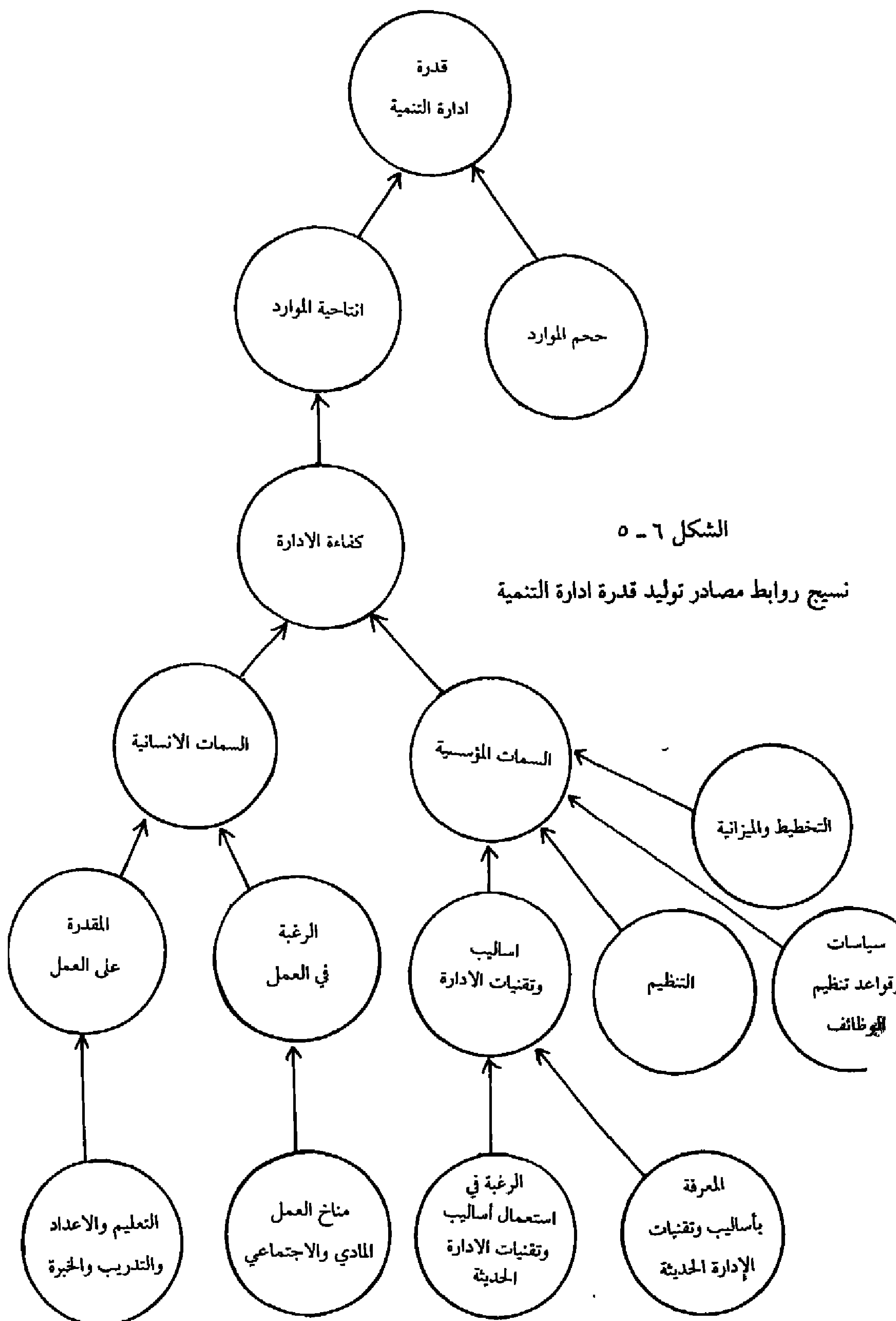
ويتضح من هذا التحليل أن تحسين قدرة إدارة التنمية سواء بزيادة مواردها المتاحة أو بزيادة انتاجية هذه الموارد أو بكلتيهما معاً يتطلب اجـراء تغييرات منـاسبة عـلى بعض أو كل عنـاصـر سمـات إدارة التنمية . فما هي هذه العناصر ؟

من أجـل التبسيط ، يمكن اعتبار التخـطيط والميزانيـة والتنظيم وقواعد تنظيم الوظائف العامة وأساليب وتقنيات الإدارة والمقدرة على العمل والرغبة فيه من بـين أهم العناصـر التي تحدد سمـات إدارة التنمية ، والتي تحدد بدورها كفاءة الادارة وبالتالي انتاجية عوامـل الانتاج ، كما في الشكل ٦ ـ ٥ .

ونظرا للتبدل المستمر في بيئة إدارة التنمية ، تدعو الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تغييرات على بعض أو كل عناصر سماتها الفنية و/ أو الانسـانية / لتـأمين استمـرار اتساق هـذه السمات مـع متطلبـات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . ولابد من التذكير بأنه لابد من الكشف على كل من عناصر سماتها الفنية والإنسانية ، وعلى جميعها كوحدة واحدة في آن واحد ، نظرا للترابط والتفاعل المتبادل بين هذه العناصر .

٣ ـ تـطور مصادر تـوليد القـدرة الإدارية في دول مجلس التعاون :

بينا في الشكل ٦ ـ ٥ أن القدرة الإدارية تتوقف على حجم الموارد



الشكل ٦ ـ ٥

نسيج روابط مصادر توليد قدرة ادارة التنمية

وانتاجيتها وأن الانتاجية تعتمد على سمات الادارة الانسانية والفنية .

نحاول الآن أن نجري كشفاً للتعرف على ماطرأ على حجم الموارد والسمات التي تؤثر في انتاجية هذه الموارد خلال الفترة الماضية .

أ ـ نمو حجم العمالة :

يبين الجدول ٦ ـ ١ معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في دول نامية ومتقدمة خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

ويتضح من هذا الجدول أن معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في الدول المتقدمة كانت أقل منهافي الدول النامية خلال هذه الفترة . فبينما تراوح معدل النمو السنوي في الدول المتقدمة بين ٠,٩ (في كندا) و٥٪ (في السويد) ، تراوح في الدول النامية مابين ٦,٨٪ (في تايلند) و ١٤,٥٪ (في زائير) خلال نفس الفترة .

ويبين الجدول ٦ ـ ٢ معدلات النمو السنوية للعمالة الحكومية في دول مجلس التعاون خلال فترات زمنية معينة . ويستدل من هذا الجدول أن معدلات النمو السنوية في بعض هذه الدول فاقت معدلات النمو السنوية في الدول النامية .

يمكن اعتبار زيادة عدد موظفي الحكومة مؤشراً على زيادة الخدمات التي توفرها الحكومة بصفة عامة . ومع ذلك فالتباين في سرعة نمو العمالة الحكومية بين الدول النامية والدول المتقدمة لايعود بالضرورة إلى فروقات في سرعة نمو الخدمات الحقيقية . وعلى هذا الاساس فإن نمو العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون ، لايعني بالضرورة ، نمواً موازياً في حجم و/أو نوعية الخدمات الفعلية . لذا فمن المستحسن

الجدول ٦ ـ ١

معدل النمو في العمالة الحكومية

(نسب مئوية)

(١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)

١ ـ دولة نامية	معدل النمو السنوي
١ ـ زائير	١٤,٥
٢ ـ المكسيك	١٢,٧
٣ ـ اكوادور	١٠,٩
٤ ـ هندوراس	١٠,٠
٥ ـ مصر	٧,١
٦ ـ تايلند	٦,٨
٢ ـ دولة متقدمة :	
١ ـ السويد	٥,٠
٢ ـ النرويج	٣,٠
٣ ـ فرنسا	٢,١
٤ ـ الولايات المتحدة الامريكية	١,٥
٥ ـ اليابان	٠,٩
٦ ـ الأرجنتين	صفر
٧ ـ كندا	٠,٩

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ص ١٠٢ .

الجدول ٦ ـ ٢

معدل النمو السنوي لعدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

	الفترة	معدل النمو السنوي (٪)		
		المواطنون	غير المواطنين	المجموع
١ ـ البحرين	١٩٦٨ ـ ١٩٨١	٨,٥	٩,٦	٨,٨
٢ ـ قطر	١٩٧٥-١٩٨٣	٨,١	٢١,٣	١٤,١
٣ ـ الامارات	١٩٧٥ -١٩٧٧	٠٠	٠٠	١٨,٤
أبو ظبي	١٩٧٦-١٩٨٠	٠٠	٠٠	١٨,٦
٤ ـ عُمان	١٩٦٦-١٩٨٢	٢٣,٨	٣٩,٥	٢٥,٩
	١٩٧٥-١٩٨٢	١١,٣	٢٠,١	١٤,٠
٥ ـ الكويت	١٩٦٦-١٩٧٠	٠,٠٠٣	١,٠	٠,٥
	١٩٧٠-١٩٨٠	٦,٤	٨,٠	٧,٤
	١٩٧٥-١٩٨٠	٢,٧	٩,٦	٦,٩
٦ ـ السعودية	١٩٧١-١٩٨٢	٠٠	٠٠	٩,٨
	١٩٧٥-١٩٨٢	٠٠	٠٠	٩,٨

المصدر : تم اعداد هذا الجدول على أساس جدول ٦ ، الملحق الاحصائي .

الاستعانة بمؤشرات أخرى ، أكثر دلالة على العلاقة بين حجم العمالة والخدمات التي يمكن توفيرها .

يبين الجدول ٦ ـ ٣ كثافة العمالة الحكومية ، المحلية والمركزية ، (عدد موظفي الحكومة لكل ألف نسمة) في دول مجلس التعاون خلال سنوات محددة ، والدول النامية والدول الصناعية خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

الجدول ٦ ـ ٣

كثافة العمالة الحكومية

(عدد موظفي الحكومة لكل ١٠٠٠ نسمة)

	السنة	عدد موظفي الحكومة		
		المحلية	المركزية	المجموع
دول مجلس التعاون:				
١ ـ البحرين	١٩٨١	..	..	١٠٨
٢ ـ قطر	١٩٨١	..	..	١٢٤
٣ ـ الامارات	١٩٧٧	..	..	٨٣
٤ ـ عمان	١٩٨١	..	..	٤٥
٥ ـ الكويت	١٩٨٠	..	..	١٠٧
٦ ـ السعودية	١٩٨١	..	..	٤٠
الدول النامية	١٩٧٦ـ١٩٨٠	٤	٢٥	٢٩
الدول الصناعية	١٩٧٦ـ١٩٨٠	٤٦	٣١	٧٧

.. بيانات غير متوفرة

المصدر :

١ ـ الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ .

٢ ـ دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات جدول (٦)من الملحق الاحصائي .

يتضح من هذا الجدول أن كثافة العمالة الحكومية ، المحلية والمركزية على السواء ، كانت في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في الدول النامية .

وتزيد كثيراً كثافة العمالة الحكومية الإجمالية في أربع من دول مجلس التعاون ، البحرين وقطر والإمارات والكويت ، عنها في الدول النامية والدول الصناعية على السواء . وأما في عمان والسعودية ، فبينما تقل هذه الكثافة عنها في الدول الصناعية إلا أنها أعلى منها في الدول النامية .

ومن زاوية أخرى ، فإن نسبة العمالية الحكومية في العمالة غير الزراعية مؤشر على مدى أهمية العمالية الحكومية ، ويبين الجدول ٦ ـ ٤ نصيب الحكومة من العمالة غير الزراعية في الدول النامية والدول الصناعية ، وفي بعض دول مجلس التعاون .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية من العمالة الإجمالية في الدول النامية تعمل في الزراعة ، كما يتضح من الجدول ٦ ـ ٥ ، وأن نسبة العاملين في الزراعة في دول مجلس التعاون بسيطة (ماعدا في السعودية) ، يبيّن لنا أيضا هذا المؤشر أهمية حجم العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون .

وبالرغم من أن عدد موظفي الحكومة يمكن أن يكون مؤشراً للخدمات التي توفرها الحكومة ، إلا أن زيادة نمو العمالة الحكومية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لاتعني بالضرورة نمواً أو تحسيناً في الخدمات الفعلية ، فزيادة العمالة الحكومية في الدول النامية ، بصفة

الجدول ٦ ـ ٤
نصيب الحكومة في العمالة غير الزراعية
(نسب مئوية)

		النسبة المئوية
١ ـ الدول النامية	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٢٧
٢ ـ الدول الصناعية	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٢١
٣ ـ دول مجلس التعاون	١٩٨٠	٢٨
البحرين	١٩٨٠	٢٨
الكويت	١٩٨٠	٤٠
السعودية	١٩٨٠	٢٩
عمان	١٩٨٠	١٨
قطر	١٩٨٠	٣٨

المصدر : الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ . دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات عدد موظفي الحكومة في الجدول ٦ من الملحق الاحصائي لهذه الدراسة والعمالة غير الزراعية من د . خالد حسين احمد ، التركيب الهيكلي للقوى العاملة في الدول العربية الخليجية ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة الدراسات الاحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية الكويت ٧ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤ ، جدول رقم ٢ ص ٢٢ .

عامة ، تنتج بسبب شحة فرص العمل ، والضغط على الحكومات لخلق فرص عمل أكثر منها بسبب زيادات فعلية في الخدمات التي توفرها هذه الحكومات . فمبدأ وظيفة لموظف لا موظف لوظيفة يسود في الدول النامية بسبب أوضاعها الاقتصادية ، والضغوط الاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها الحكومات لزيادة فرص العمل .

الجدول ٦ ـ ٥

العمالة في الزراعة كنسبة مئوية

من إجمالي العمالة ، ١٩٨٠

مجموعات الدول	النسبة المئوية
١ ـ الدول النامية	
أـ ذات الدخل المنخفض	٧٢
بـ ذات الدخل المتوسط	٤٦
١ ـ المنخفض	٧١
٢ ـ المرتفع	٣٠
٢ ـ الدول الصناعية	
أ ـ دول السوق الصناعية	٦
ب ـ دول اوروبا الشرقية	١٨

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

وفي دول مجلس التعاون لم يصاحب النمو البارز في حجم العمالة الحكومية نمواً موازياً في القدرة الادارية فيها بسبب عدد من العوامل المتداخلة . إن سياسة التوظيف التي ترعرعت في أحضان سياسات الـرفاه الاجتمـاعي ، والتي كفلت حق توظيف المـواطنين أدت إلى سيادة ظاهرة خلق وظائف لموظفين لاتوظيف موظفين لوظائف .

فسياسات وقوانين الوظائف العامة وإن كانت تقوم في نصوصها على مبدأ الجدارة والاستحقاق ، والشخص المناسب للعمل المناسب ، إلا أنها في حقيقتها تنظم وتنمي مفهوم الضمان الاجتماعي . وكادت الوظيفة العامة تصبح وسيلة من وسائل توزيع عائدات النفط في هذه الدول . فدخل الموظف في مثل هذه الظروف هو بمثابة نصيبه من عائدات النفط . وقد يتولد شعور لدَى بعضهم أن نصيبهم ليس عادلاً . وغدت الوظائف العامة ، في كثير من الأحيان ، الملاذ الوحيد لخلق فرص عمل جديدة ، بسبب التباطؤ في التوسع في فرص العمل المجزىء من جهة ، والتوسع في التعليم والضغوط لتوظيف الخريجين ، من جهةأخرى .

كما أن انخفاض نوعية العمالة المتاحة ومحاولة تعويض الضعف النوعي بزيادة العدد من جهة ، وغياب معايير موضوعية لمعرفة الاحتياجات الفعلية ، وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازنات الوظائف عدداً ومستوى ، من جهة أخرى ، كلها أدت إلى زيادة عدد الموظفين ، المواطنين والوافدين على السواء ، أكثر مما تستدعيه الاحتياجات الفعلية .

ب ـ سمات الإدارة :

تبين لنا في الشكل ٦ ـ ٥ أن الحصيلة النهائية لسمات الإدارة ، والتي تفسر في المقام الأول انتاجية الموارد ، تتكون من تفاعل متبادل بين سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

١ ـ السمات الإنسانية :

لعل نوعية العنصر البشري من بين أهم العوامل ، إن لم تكن أهمها جميعا ، التي تحدد انتاجية الموارد المتاحة .

تتوقف نوعية العنصر البشري على المقدرة على العمل والرغبة فيه . وتتولد المقدرة على العمل من تفاعل متبادل بين معارف ومهارات الفرد وقدرته على صوغ المواقف إزاء العمل والتغير ومواصلة التعليم . أما الرغبة في العمل فتتأثر بالمناخ المادي والاجتماعي السائد .

وكما هو معروف يكسب التعليم والإعداد والتدريب والخبرة العملية الفريدة معارف ومهارات وقيماً ومقدرة على صوغ المواقف ومواصلة التعليم .

توفرت لنا بيانات عن العمالة الحكومية حسب الحالة التعليمية في ثلاث من دول مجلس التعاون ، الكويت وقطر والإمارات ، كما في الجدول ٦ ـ ٦ ، ويتضح من هذا الجدول انخفاض مستويات التعليم في الدول الثلاث بوجه عام . فقد بلغت نسبة مادون الشهادة الابتدائية (أمي أو يقرأ ويكتب) ٥٥,٣٪ و ٤٣,٨٪ و ٥٦,٣٪ في الكويت عام ١٩٧٦ وفي قطر عام ١٩٨٣ وفي دولة الامارات عام ١٩٧٧ على التوالي . وبلغت نسبة من حصلوا على تعليم ابتدائي أومتوسط أو ثانوي ، ٢٧,٩٪ في الكويت و ٢١,٣٪ في قطر و ٢٣,٩٪ في دولة الامارات . وبلغت نسبة من حصلوا على درجة جامعية ١٣,٨٪ و ٢٠,٩٪ و ١١,٦٪ في الكويت وقطر ودولة الامارات على التوالي .

الجدول ٦ ـ ٦

العاملون في الحكومة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الكويت (١٩٧٦)	قطر (١٩٨٣)	الامارات (أبو ظبي) (١٩٧٧)	دولة الامارات ١٩٧٧
أمي	٢٥,٧	٤٣,٨ (١)		
يقرأ ويكتب	٢٩,٦		٧٥,٢ (١)	٥٦,٣ (١)
ابتدائية	٥,٥	٣,٣	٥,١ (٢)	٨,٠ (٢)
متوسط	٨,٢	٤,٥		
ثانوية	١٤,٢	١٣,٥	١٠,٤	١٥,٩
دون الجامعة	٣,٠	١١,٦	١,٩	٥,٥
درجة جامعية أولى	١٢,٩	١٧,٩	٤,٦	١٠,١
درجات جامعية عليا	٠,٩	٣,٠	٠,٨	١,٥
أخرى أو غير مبين	-	٢,٥	٢,٠	٢,٧
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) مجموع أمي أويقرأ ويكتب (٢) ابتدائية واعدادية

المصدر :

١ ـ الكويت : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، الجدول ١٠٧ ص ١١٩ .

٢ ـ قطر : المجموعة الاحصائية السنوية يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ٢٩ ص ٣٩ .

٣ ـ أبو ظبي : إمارة أبو ظبي ، وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٠ ، جدول ١٨ ص ٣٤ .

٤ ـ الإمارات : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ جدول ٢٥ ص ٥٦ .

ويتبين لنا من ذلك ، أن المستوى التعليمي للعاملين في حكومات هذه الدول منخفض ، إذ أن مستواه بالنسبة للسواد الأعظم منهم أقل من المطلوب بكثير . وقد ذكرنا سابقاً أن المستوى التعليمي للفرد من بين محددات مقدرته على العمل . فإذا أضفنا إلى انخفاض المستوى التعليمي أبعاداً أخرى ، كعنصر فترة الخبرة العملية ، وضعف فرص الإعداد والتدريب ، وسرعة النمو وحداثة التجارب ، تصبح نوعية العمالة الحكومية في هذه الدول قضية هامة وذات مدلول عميق فيما له علاقة بخلق وتطوير القدرة الإدارية اللازمة لمواكبة أدوار هذه الدول في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن توفير مستوى معين من التعليم والتدريب للفرد لايعني بالضرورة أنه مؤهل للقيام بمهام أي وظيفة توكل اليه . فما لم تتوفر في الشخص المعارف والمهارات المطلوبة للوظيفة التي يشغلها فإنه لاتتوفر فيه بالتالي المقدرة اللازمة لتمكينه من تحمل مسؤوليات وظيفية ، وأداء مهامها على أفضل وجه ممكن . ومن هنانتبع أهمية اتساق المعارف والمهارات التي اكتسبها الشخص من التعليم مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها ، أو تلك التي يمكن أن يشغلها . أي لابد من قدر مقبول من التوازن بين المعارف والمهارات التي تتطلبها الوظيفة والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من التعليم ، والإعداد والتدريب .

ويزداد الاعتراف بضعف اتساق المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم والإعداد والتدريب المتاحة مع متطلبات

إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه عام . وكالدول النامية عامة تعاني دول مجلس التعاون من خلل في التوازن بين سياسات ومناهج التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبدلاً من أن تحدد متطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سياسات ومناهج التعليم والتدريب ، يتم رسم وتصميم سياسات ومناهج التعليم والتدريب في معزل عن احتياجاتها الفعلية . وبافتراض قدر مقبول من التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب في مستهل مسيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، لم يتم تكييف سياسات ومناهج التعليم والتدريب فيها مع التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته فاختل التوازن فيما بعد .

إن نوعية العنصر البشري في كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات مهمة ، ومن العوامل الرئيسة التي تفسر ـ في المقام الأول ـ مستوى الانتاجية . إلا أن نوعية من يشغلون مختلف مستويات الوظائف القيادية ، تحدد وإلى درجة كبيرة ، القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحدد بالتالي مستوى كفاءة الإدارة .

وكالدول النامية عامة ، تعاني دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة ، من شحة في هذه الفئة ، فالمعروض منها أقل بكثير من المطلوب ، الأمر الذي أدى في أغلب الأحيان إلى أن يعهد إلى أشخاص وظائف قيادية دون أن يتوفر لديهم الحد الأدنى من المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية التي تؤهلهم لهذه الوظائف .

مما سبق ، يمكن القول ، إن دول مجلس التعاون عانت من فجوة بين نوعية العمالة الحكومية المتاحة لها والمطلوبة لتمكينها من لعب أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ب ـ السمات المؤسسية :

إن الاطار التنظيمي وأساليب الادارة وسياسات وقوانين الخدمة المدنية والتخطيط والميزانية من بين أهم محددات السمات المؤسسية .

١ ـ الإطار التنظيمي :

يمكن النظر إلى هيكل الجهاز الإداري ككل أو أجزاء منه على أنه إطار لتخصيص ومزج واستعمال الموارد المتاحة ، المادية وغير المادية ، لتحقيق أهداف محددة .

وقد تبين لنا أن أدوار حكومات دول مجلس التعاون كانت تتوسع وتتنوع باستمرار . وتبعا لذلك فقد توسعت وتنوعت مسؤوليات ومهام الجهاز الإداري ، كما ازدادت موارده المالية والبشرية خلال الفترة الماضية . لذا يبرز السؤال حول مدى استمرار سلامة الهيكل التنظيمي للجهاز ككل أو أجزاء منه ، بافتراض سلامته في مستهل السيرة .

إن تكييف الإطار التنظيمي مع المتغيرات المستجدة باستمرار ضرورة متواصلة استجابة لمتطلبات حالات عدم التوازن المستمرة التي تصاحب مسيرة التنمية الوطنية .

ونظرا لأهمية تكييف الهيكل التنظيمي باستمرار ، تدعو الحاجة إلى توفير المقدرة المستمرة لإجراء الكشف اللازم على التنظيم القائم ، واقتراح التعديلات و/ أو التبدلات اللازمة لتأمين استمرار اتساقه مع متطلبات دور الدولة في مختلف مراحل مسيرة التنمية الوطنية .

ان هذه المهمة تتطلب وجود جهة دائمة ومؤهلة للقيام بما يكفل تأمين استمرار سلامة الهيكل التنظيمي مع المتغيرات التي تحدث داخل وخارج أجهزة ومؤسسات الحكومات .

وقد أقام البعض من دول مجلس التعاون وحدات للتنظيم والادارة للقيام بهذه المهمة ، كما أن البعض من هذه الدول شكل لجان و/أو استعان بخبراء لإجراء الكشف اللازم على الهيكل التنظيمي وتقديم توصيات بشأن ما يظهره الكشف ، خلال الفترة الماضية(١) .

إن مجرد وجود وحدة للتنظيم والإدارة لايعني بالضرورة أن الوحدة تقوم أو قادرة على أن تقوم بالمهام التي قامت من أجلها على أفضل وجه ممكن .

---

(١) أقامت المملكة العربية السعودية الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة في وزارة المالية منذ منتصف الستينات ، وفي عام ١٩٧٧ استعانت الكويت بفريق من الخبراء لتطوير الجهاز الإداري ، وكان من بين التوصيات التي قدمها هذا الفريق إقامة وحدة مركزية للتنظيم والإدارة في وزارة الدولة للشؤون القانونية والادارية ، انظر : محمد توفيق صادق ، تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الادارة العامة ١٩٦٥ ص ١٩٣ ـ ٢٠٠ .

John E. Murphy, Improvement of Organisation And Management In Government of Kuwait, A restricted report submitted to the Minister of State for Legal and Administrative Affairs, November 1977 .

إن عددا من العوامل المتفاعلة تحدد قدرة مثل هذه الوحدات على القيام بالمهام الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن . ولعل شحة الكوادر المؤهلة علميا وعمليا تتصدر العوامل التي أعاقت جهود مثل هذه الوحدات ، ففاقد الشيء لا يعطيه . إذ قد تعاني هذه الوحدات نفسها من خلل في تنظيمها .

ومن زاوية أخرى ، وحيث كانت بعض هذه الوحدات قادرة على انجاز المهام المطلوبة ، لم تكن أصواتها مسموعة ، ولم يتم تنفيذ توصياتها كما يجب ، بسبب المقاومة التلقائية لإحداث تغييرات في التنظيم ، والتي غالبا ما تؤثر في وضع بعض الأشخاص من جهة ، وبسبب ضعف المساندة السياسية لهذه الوحدات من جهة أخرى .

ومن المحتمل أن تكون الظروف الداخلية التي سادت في هذه الوحدات والظروف الخارجية التي أحاطت بها ، أدت إلى احباطها لا لتحفيزها لخلق وتطوير ميزة نسبية لها في التصدي لقضايا التنظيم وحل مشاكله على مستوى الجهاز ككل أو وحدات منه .

٢ ـ أساليب الإدارة :

حاولنا أن نؤكد على أن نوعية العنصر البشري من أهم العوامل التي تحدد وتتحكم في الحصيلة النهائية لمستوى الكفاءة الانتاجية للإدارة ، بصفة عامة . فالسمات الفنية في أي جهاز تتأثر بنوعية العنصر البشري ، ومهما كانت سليمة ، لا تقوم بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الوحدة الإدارية المعنية .

إن نوعية جميع العاملين في جميع المستويات مهمة ، وتؤثر في الأداء النهائي سواء على مستوى وحدة بعينها أو على مستوى الجهاز ككل . ولعل نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات والقطاعات ، تحدد وبدرجات متفاوتة ، مستوى المقدرة على مزج الموارد المتاحة ـ المادية والبشرية ـ وبالتالي على توجيه أهم عناصر الانتاج ، العنصر البشري ، نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

إن ضعف نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وخاصة في المستويات العليا ، له أبلغ الأثر في الحد من فرص الاستفادة من الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ولعل المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها من بين أهم محددات نوعية القيادات الإدارية ، في جميع المستويات والقطاعات .

إن التمييز بين توفير المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها لدى القيادات الإدارية ، على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن امكانات اكساب القيادات الإدارية المعرفة المطلوبة أسهل بكثير من توفير المناخ اللازم لتحفيزهم على استعمالها ، إذ قد يتطلب توفير الرغبة في الاستفادة من تقنيات الإدارة الحديثة ادخال بعض التغييرات و/أو التعديلات في نظم السلطات السائدة وليس ذلك بالأمر الميسور في كثير من الأحوال .

إن تقارير الخبراء ودراسات الندوات والمؤتمرات كلها تظهر أن

المجال يتسع كثيرا لتحسين أساليب الادارة في دول مجلس التعاون . فالمركزية وحصر السلطات وضعف التفويض والمشاركة في اتخاذ القرارات ونقص المعلومات اللازمة ، كلها من ظواهر ضعف الاستفادة من فرص تقنيات وأساليب الإدارة العلمية .

٣ ـ سياسات وقوانين الخدمة المدنية :

تحتاج الحكومة إلى كوادر تتوفر فيها المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للقيام بأدوارها المختلفة . وتحدد قوانين الخدمة المدنية القواعد التي تحكم اختيار وتعيين الأفراد اللازمين ، وتنظيم حياتهم الوظيفية فيما بعد . إن قانون الخدمة المدنية ، كأي قانون ، مرآة تعكس أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معينة . ولكي تبقى هذه القوانين متسقة مع احتياجات المجتمع ، لابد من تعديلها و/أو استبدالها وفقا للظروف المستجدة .

وفي دول مجلس التعاون أجهزة مركزية من مهامها الأساسية الحرص على تطبيق قوانين ونظم الوظيفة العمومية واقتراح تعديلها أو استبدالها وفقا للحاجات المستجدة .

إن وجود جهاز مركزي وقانون للخدمة المدنية وأنظمة لوائح شيء وتنفيذ روح القانون شيء آخر . . إذ بافتراض سلامة قوانين الوظيفة العمومية ، فالهدف من القانون لا يتحقق في ظل جهاز مركزي عاجز عن القيام بدوره المطلوب . فما لم يتوفر للجهاز المركزي الكوادر اللازمة له من جهة ، والسلطات الفعلية والدعم السياسي المناسب

من جهة أخرى ، تبقى قوانين وأنظمة لوائح الوظائف العامة عائقا لا معينا على تطوير القدرة الإدارية .

وإن كانت قوانين وأنظمة ولوائح الوظائف العامة تقوم في نصوصها على مبادىء الجدارة والاستحقاق ، الشخص المناسب للوظيفة المناسبة ، إلا أن تطبيقها ينظم ويعزز مفهوم الضمان الاجتماعي في الوظائف العامة في جميع هذه الدول .

فقد تبين لنا أن نمو العمالة في الحكومة في هذه الدول لم يكن بسبب الحاجات الفعلية لها ، وأن مبدأ وظيفة لموظف لا مبدأ موظف لوظيفة ساد في هذه الدول في ظل سياسات الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل والتي كفلت حق الوظائف للمواطنين وغضت النظر عن أهليتهم للقيام بمهام ومسؤوليات الوظائف الموكولة إليهم حتى غدت المواطنة مرادفة للكفاءة .

كما تبين لنا أن غياب معايير موضوعية لتحديد عدد ومستويات الوظائف اللازمة من جهة ، وسهولة نمو الايرادات العامة وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازانات الوظائف العامة من جهة أخرى ، أدت إلى نمو عدد العاملين أكثر بكثير من الحاجة الفعلية ، مما أدى إلى ظاهرة ما يمكن أن نسميه بالتضخم البيروقراطي .

وكل هذه الظواهر مؤشرات على ضعف القدرة و/أو الرغبة في تطبيق قوانين وأنظمة ولوائح الخدمة المدنية ، بافتراض سلامة نصوصها أصلا .

ولا بد من التذكير بأنه مهما كانت نصوص القانون والأنظمة واللوائح سليمة عند تبنيها ، فإن أثرها النهائي يتوقف على سلامة تطبيقها والقدرة على تكييفها باستمرار لتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

إن تأمين تكييفها لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافها وتطبيقها يتطلبان أفرادا تتوفر لديهم المعارف والمهارات اللازمة للقيام بمهام ومسؤوليات التكييف والتطبيق . وبنفس الوقت ، فإن إجراء التكييف والتطبيق المطلوبين بحاجة إلى مساندة قوية من السلطات ذات العلاقة . فما لم يتوفر لهذه الأجهزة المركزية الكوادر المؤهلة علميا والمدربة عمليا من جهة ، والدعم السياسي الكافي لها من جهة أخرى ، تعجز عن القيام بالمهمة التي قامت من أجلها على الوجه المطلوب ، ففاقد الشيء لا يعطيه .

٤ ـ التخطيط والميزانية :

إن نسيج الترابط والتشابك ، البالغ التعقيد ، بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، في عمليات التنمية الوطنية ، يتطلب تبني واستعمال التخطيط وسيلة لترشيد رسم السياسات الإنمائية وتخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

إن منطلق العصر يتطلب اختراع التخطيط إن لم يكن موجودا .

ويتوقف مدى نجاح التخطيط على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها ، إن سلامة تنظيم التخطيط على المستوى القومي

والقطاعي والإقليمي من جهة ، وتوفر المخططين النابهين ، وتأمين أوسع مشاركة ممكنة في إعداد خطط التنمية ، من جهة أخرى ، تتصدر العوامل التي تعزز فرص نجاح التخطيط في تحقيق أهدافه .

إن التخطيط عملية فنية وإدارية وسياسية في آن واحد ، فالقرار النهائي في الموافقة على الخطة واعتمادها هو قرار سياسي . لذا فإن مدى الالتزام السياسي الحقيقي بالتخطيط كمنهج لتعضيد الجهود الانمائية يأتي على رأس العوامل التي تحدد مدى نجاح التخطيط في مساندة الجهود الإنمائية المبذولة في الدولة المعنية .

وكما بينا سابقا ، فالتنمية عملية مجتمعية تراكمية ديناميكية تكاملية ، تؤدي إلى إحداث تغييرات مستمرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، لذا فإن نمط التخطيط والخطط الذي من الممكن أن يكون قد نجح نسبيا في مرحلة معينة من مراحل التنمية الوطنية في دولة معينة ، لا يعني بالضرورة استمرار نجاحه في مراحل لاحقة .

وقد تبنت التخطيط ، وأعدت خطة أو أكثر ، بعض دول مجلس التعاون ، إذ بدأت الجهود التخطيطية في الكويت والسعودية في الستينات ، بينما بدأت في عمان منذ النصف الثاني للسبعينات .

وقامت في الدول الثلاث أجهزة مركزية للتخطيط ، فالكويت أقامت في أول الأمر مجلس التخطيط ثم حلت وزارة التخطيط محل المجلس ، والسعودية أقامت في أول الأمر ما عرف بالمجلس الأعلى

للتخطيط ، وفيما بعد تم الغاء المجلس الأعلى للتخطيط وحل محله الهيئة المركزية للتخطيط ، وقد تم ايضا الغاء الهيئة المركزية للتخطيط وحل محلها وزارة التخطيط . أما في عمان ، فيمارس مهام التخطيط فيها مجلس التنمية .

وفي الكويت تم إعداد ثلاث خطط : الأولى مايعرف بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٧١/١٩٧٢ ، والثانية عبارة عن مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/١٩٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١ ، والثالثة عبارة عن مشروع الخطة الخمسية ٨٥/٨٦ - ٨٩/٩٠ الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الامة في ابريل ١٩٨٥ .

ويتضح أن التخطيط في الكويت لم يكن عملية مستمرة إذ توقف بعد الخطة الأولى . كما أن مشروع خطة ١٩٧٦/٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١ بقى مشروعا ، وكما سماه البعض خرج ولم يعد .

وفي السعودية تم إعداد وتنفيذ ثلاث خطط والرابعة في مرحلة التنفيذ :

الأولى ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٤/١٩٧٥ ، الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، والثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، والرابعة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

وفي عمان تم إعداد وتنفيذ خطة واحدة ، خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وخطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ في مرحلة التنفيذ .

إن المعلومات التي أتيحت لنا عن التخطيط والخطط في الكويت

والسعودية تتيح لنا إبداء عدد من الملاحظات :

الخطة عبارة عن وثيقة لأهداف محددة ووسائل تحقيقها . وبقدر ما تكون الأهداف واضحة ومحددة ، يمكن اختيار أفضل الوسائل الممكنة لتحقيقها من بين البدائل المتاحة . ويتسع المجا ل لكثير من الغموض في أهداف الخطط التي تم إعدادها في بعض دول المجلس ، ويكاد توزيع الإنفاق العام الرأسمالي يشكل العمود الفقري لعملية التخطيط والخطط فيها .

ومن زاوية أخرى ، تشير التجربة إلى أن إعداد الخطط شيء وتنفيذها شيء آخر . ففي الكويت ذكرنا أنه تم إعداد خطتين ، أما التنفيذ فقضية أخرى ، وربما أفضل ماوصف به التخطيط في هذه الدول ما قاله البعض ،خرج ولم يعد .

وفي السعودية كما في الكويت ، تكاد تعتبر عملية التخطيط منتهية باعداد الخطة وأخذ الموافقة عليها ، وكأن الاعداد والتنفيذ مرحلتان منفصلتان .

ويعتبر التخطيط والميزانية وجهين لعملة واحدة . وبما أن الأفق الزمني للخطة يتعدى السنة ، بينما الميزانية سنوية ، تصبح الميزانية أداة هامة لتنفيذ الخطة السنوية . ومن هنا تنبع أهمية التنسيق بين التخطيط والميزانية لتخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة . ومـا لم تكن نظم الميزانية سليمة من جهة ، والكوادر المتاحة لها مؤهلة من جهة أخرى ، يتعذر على الميزانية أن

تشكل معينا وظيفيا لعملية التخطيط .

لذا فإن فرص تحسين أداء التخطيط ، في دول مجلس التعاون ، كما هو في الدول النامية عامة ، مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بتحسين نظم واجراءات الميزانية من جهة ورفع مستوى العاملين في الميزانية من جهة أخرى .

٥ ـ ضعف مواكبة القدرة الإدارية المتاحة والمطلوبة :

إن استعراضنا لما طرأ على مصادر توليد القدرة الإدارية يشير إلى :

أ ـ لم يؤد نمو حجم العمالة الحكومية إلى نمو مواز في القدرة الإدارية .

ب ـ لم تتطور العوامل التي تؤثر في سمات الإدارة ، الإنسانية والمؤسسية بشكل يتيح رفع كفاءة الإدارة وبالتالي استخداما أفضل للموارد المتاحة .

ومن الممكن تقديم بعض المؤشرات للدلالة على الفجوة بين القدرة الإدارية المتاحة والتي تطلبها تعاظم وتوسع أدوار دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية .

فالتأخير في انجاز العديد من المشروعات الإنمائية ، سواء مشروعات الانتاج المباشر أو مشروعات الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية وارتفاع تكاليفها الفعلية عن التقديرات ، ورداءة نوعية الأعمال المنتهية ، وعدم الاستفادة من كامل المبالغ المخصصة للاستثمارات ، كلها من مظاهر العجز الإداري بسبب

فجوة بين القدرة الإدارية المتاحة والمطلوبة لاعداد وتنفيذ خطط التنمية .

لذا فإن العجز الإداري بصفة عامة والعجز الإداري في الحكومة والقطاع العام والمشترك بصفة خاصة ، يشكل العقبة الرئيسة التي تواجه طموحات دول مجلس التعاون في تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

---

(١) للوقوف على بعض الافكار الدولية المطروحة حول أهمية دور الإدارة في التنمية والتنمية الإدارية ، انظر : - بيير لانديل - ميلز ، الإدارة : عامل مقيد للتنمية ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ص ١١ -١٤ .

- ارتورو اسرائيل ، التنمية الإدارية وتنمية المؤسسات ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ص ١٥ - ١٨ .

الفصل السابع

نحو رفع مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية

يتبين لنا من عرض لانجازات التنمية في دول مجلس التعاون في ظل مواردها المتاحة ، أن التنمية التي تحققت في هذه الدول كانت أقل من التنمية الممكنة ، لو تمكنت من تثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

بينا أن ضعف كفاءة سياسات التنمية وضعف نجاعة إدارتها تفسران في المقام الأول ضعف هذه الانجازات .

كما بينا أيضا العوامل التي من الممكن أن تكون قد أدت إلى ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية ، وبالتالي حدت من جني أفضل الثمار الممكنة من الجهود الإنمائية في ظل الموارد المتاحة خلال الفترة الماضية .

لذا لزام علينا أن نحاول استشراف معالم الطريق نحو رفع كفاءة سياسات وادارة التنمية ، حتى تتمكن هذه الدول من تثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن في المرحلة القادمة .

١ ـ نحو تحسين كفاءة سياسات التنمية

تبين لنا أن دول مجلس التعاون لعبت أدواراً متنامية ومتزايدة في كل ماتحقق فيها من تنمية اقتصادية واجتماعية ، وقد لاحظنا أن

مستويات وتوجهات الإنفـاق العام جـددت مستويـات وتوجهـات النشاطات الاقتصادية خارج قطاعات النفط في هذه الدول . وكماهو معروف ، تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد في أي دولة بوجه عام ، إلا أنه بسبب العلاقة القوية بين القطاعات النفطية وغير النفطية واعتماد الايرادات العامة لهذه الدول على الايـرادات النفطية ، بدرجة كبيرة ، تكتسب السياسة المالية أهمية خاصة في دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

ونظراً لصغر حجم سكان معظم هذه الدول وعجز القوى العاملة المحليـة عن تلبية جميـع احتياجـات عمليات التنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعية فيهـا ، ولماكـان الإنسان محط رحـال عمليات التنميـة ووسيلتها الرئيسة في آن واحد ، تكتسب السياسات السكانية أهمية خاصة في هذه الدول .

أ ـ السياسة السكانية

بسبب النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول ، نما الطلب على القوى العاملة أسرع بكثير من نمو العرض المحلي منها . وكانت ردة فعل هذه الدول،خاصة في بادىء الأمر تلقائية ، حيث لجأت إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسدالعجز بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها محلياً .

وأدى التوسع في الطلب على القوى العاملة وازدياد استيراد العمالة لمواجهة التوسع في الطلب إلى نمو سريع في العمالة وعدد السكان على

جدول ٧ ـ ١

نمو القوى العاملة وعدد السكان

	معدل النمو السنوي (٪)			
	عدد السكان		القوى العاملة	
	١٩٦٠ ـ ٧٠	١٩٧٠ ـ ٨٢	١٩٦٠ ـ ٧٠	١٩٧٠ ـ ٨٢
الدول النامية				
أ . ذات الدخل المنخفض	٢,٣	١,٩	١,٧	٢,ـ
ب . ذات الدخل المتوسط	٢,٦	٢,٤	٢,١	٢,٤
١ ـ المنخفض	٢,٥	٢,٥	١,٩	٢,٤
٢ ـ المرتفع	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٢ . دول السوق الصناعية	١,١	٠,٧	١,٢	١,٢
٣ . دول اوروبا الشرقية	١,١	٠,٨	٠,٨	١,١
٤ . دول مجلس التعاون				
١ . عمان	٢,٦	٤,٣	ـ	ـ
٢ . السعودية	٣,٥	٤,٨	٣,٣	٤,٧
٣ . الكويت	٩,٩	٦,٣	٧,ـ	٤,٨
٤ . الامارات	٩,٣	١٥,٥	ـ	ـ

« بيانات غيرمتوفرة »

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ١٩ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ وجدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

السواء . فكما يتضح من الجدول ٧ ـ ١ ، فإن معدلات نمو السكان والقوى العاملة في دول مجلس التعاون فاقت كثيراً معدلات نمو السكان والقوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم خلال ١٩٦٠ ـ ٧٠ و ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ على السواء .

وكما أدى نمو السكان إلى نمو القوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم ، أدى نمو العمالة الوافدة ، في المقام الأول ، إلى النمو السريع في إجمالي السكان وإجمالي القوى العاملة على السواء من جهة ، وإلى زيادة نسب العمالة الوافدة والسكان الوافدين على السواء في معظم دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

فكما يتضح من الجدول ٧ ـ ٢ ، ارتفعت نسب قوة العمل الوافدة من ٣٧,١٪ عام ١٩٧١ إلى ٥٧,ـ٪ عام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٨٢,٤٪ عـام ١٩٧٥ إلى ٨٤,٨٪ عـام ١٩٨١ في قـطر ، ومن ٨٤,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٨٩,١٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٦٩,٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٨٠ في الكـويت ، ومن ٣٣,٩٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٢,٩٪ عام ١٩٨٠ في السعودية .

وأما في عمان فقد انخفضت هذه النسبة من ٥٣,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤١,٥٪ عام ١٩٧٨ ، وكنسب قوة العمل الوافدة ،فقد ارتفعت نسب السكان الوافدين من ١٨,٣٪ عام ١٩٧١ إلى ,٣٢٪ عـام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٦٣,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧١,٨٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٥٢,٥٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٨,٣٪ عام ١٩٨٠ في الكويت .

الجدول ٧ ـ ٢
توزيع السكان وقوة العمل
(نسب مئوية)

		السكان		قوة العمل	
		مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون
١ـ البحرين	١٩٧١	٨١,٧	١٨,٣	٦٢,٩	٣٧,١
	١٩٨١	٦٨,-	٣٢,-	٤٣,-	٥٧,-
٢ـ قطر	١٩٧٥	٢٩,٤	٧٠,٦	١٧,٦	٨٢,٤
	١٩٨١	..	..	١٥,٢	٨٤,٨
٣ـ الامارات	١٩٧٥	٣٦,٣	٦٣,٧	١٥,٤	٨٤,٦
	١٩٨٠	٢٨,٢	٧١,٨	١٠,٩	٨٩,١
٤ـ عُمان	١٩٧٥	٨٣,٨	١٦,٢	٤٦,٤	٥٣,٦
	١٩٧٨	..	..	٥٨,٥	٤١,٥
٥ـ الكويت	١٩٧٥	٤٧,٥	٥٢,٥	٣٠,٢	٦٩,٨
	١٩٨٠	٤١,٧	٥٨,٣	٢١,٩	٧٨,١
٦ـ السعودية	١٩٧٥	..	..	٦٦,١	٣٣,٩
	١٩٨٠	..	..	٥٧,١	٤٢,٩

المصدر :

البحرين : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مؤشرات اجتماعية عن البحرين ، ١٩٨٠ ، جدول ١ ـ ٦ ص ٧٥ .

قطر : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ٦ ص ١١ وجدول ٥ ص ١٠ .

الامارات : المستقبل العربي ، العدد ١٩٨٣/٤٥٠، جـدول ١ ـ ص ١٨٨ . والجدول ص٧٧

عمان : أرقام السكان ١٩٧٥من المستقبل العربي ـ العدد ٥٠ ـ ١٩٨٣/٤ الجدول ١ ص ١٨٩ .
وأرقـام ١٩٧٨ من world Bank, Report No. 2528 current Economic Position and progress, Oct. 16, 1979, table 1, P. 4

الكويت : من المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٢ جدول ٧٨ ص ٩٥ .

السعودية : من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الجدول ٣ ـ ٤ .

إن ارتفاع نسب السكان الوافدين وما رافقها من تغييرات هامة في الوعاء السكاني كانت نتيجة لغياب سياسات سكانية ، أو نتيجة غير مقصودة لسياسات سكانية لاتتسم بقدر كاف من الوضوح والصواب .

فمن غير المعقول أن يكون واقع الوعاء السكاني الذي يزخر بما يسمى مجتمعات مغتربين حيث تبرز علاقات اجتماعية واقتصادية وتتبلور أنماط سلوكية وقيم ونظرات وعادات وتقاليد ، إن لم يتم التنبه لها والاهتمام بها وتوجيهها ، تهدد بخلق مناخ عام مشحون بتناقضات لاتتسق مع أهداف التنمية الحقيقية ، نتيجة مقصودة لسياسات سكانية واضحة وصائبة في هذه الدول .

فطالما أن هذه الدول لايمكن أن تستغنى عن العمالة الوافدة في المدى المنظور ، فإن حل قضية الوافدين في اطار سياسة سكانية واضحة وصائبة لالبس فيها لايحتاج إلى توكيد .

ولعل من المفيد الاشارة إلى أن تأمين قدر من الاستقرار النفسي والمادي للوافدين لايتيح فرصاً أفضل للوافدين فحسب بل وللدول المضيفة على السواء . ويتطلب تأمين ذلك ، من بين أمور أخرى ، سياسات سكانية واضحة وقوانين إقامة مرنة في اطار هذه السياسات من جهة ، وفي اطار الاحتياجات الفعلية لهذه البلدان من القوى العاملة غير المحلية من جهة اخرى . ومن المفيد أيضا تبني وتنفيذ سياسات وقوانين تتيح تجنيس بعض الوافدين وصهرهم في المجتمع

وذلك بصورة انتقائية تدريجية . وإن بدت تكاليف مثل هذه السياسة الجريئة مرتفعة ، في المدى القصير ، إلا أن عوائدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تفوق تكاليفها ، وتجعلها استثماراً مجزئاً ، في المدى الطويل[1] .

ب ـ السياسة المالية [2]

١ ـ الايرادات :

تبين لنا أن حكومات دول مجلس التعاون لم تواجه ، كما واجهت الدول النامية عموما ، صعوبات في تأمين الايرادات العامة لتمويل الزيادات المستمرة في انفاقها الجاري والرأسمالي على السواء . فقد شجعت سهولة الايرادات النفطية هذه الحكومات ليس على توسيع الخدمات الاجتماعية واقامة الهياكل الأساسية فحسب ، بل على ارتياد مجالات الإنتاج المباشر في ظل فائض متزايد في الميزانية العامة .

---

(١) للوقوف على بعض المناقشات والأفكار المطروحة حول اتجاهات السكان والعمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، انظر :

نعيم أ. الشربيني ، العمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، هل ستستمر اندفاعة التدفق ؟، التمويل والتنمية ،المجلد ٢١ /رقم ٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ص٣٤ ـ ٣٧ .

M. sadik. Manpower In The 1980s, A paper submitted to the International Conference on Industrial Development In The Gcc : The Expectations and Realities, Bahrain, 26 - 27 February 1985.

(٢) للوقوف على بعض المناقشات الدولية حول دور السياسة المالية والمفاهيم المختلفة لدى النقدي والكينزيين انظر :

شيتال تشاند ، دور السياسة المالية ، قياسها وتقييم آثارها ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١/ رقم ١ مارس ١٩٨٤ ص ٣٨ ـ ٤١ .

والبعض يوصف هذه الظاهرة بأنها تعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الدول .

وبسبب سهولة الايرادات لم تول هذه الحكومات الضرائب والرسوم الاهتمام الكافي . صحيح ان الضرائب والرسوم من مصادر الايراد العام ، إلا أن لها ايضا وظائف اقتصادية واجتماعية . وإن لم تكن هذه الدول بحاجة إلى مصادر لإيراداتها العامة بالاضافة إلى المصدر الرئيس ، قطاع النفط ، إلا أن الضرائب من أدوات السياسة المالية الفعالة . فالضرائب وخاصة الضرائب على الدخل الشخصي تعتبر من أبرز التطورات المالية في هذا القرن ، إذ أن الضرائب على الدخل الشخصي وعلى دخل المؤسسات تعطي نظم الايرادات العامة مرونة تحقق وظائف الميزانية العامة بالنسبة لتخصيص الموارد وتوزيعها ، وتعتبر من بين أهم أدوات السياسة المالية التلقائية لتحقيق التوازنات المطلوبة إذا ما جنح الاقتصاد إلى الركود أوالتضخم على السواء .

ولعل من المفيد التذكير بأن كيفية تمويل الإنفاق العام من بين العوامل الهامة التي تؤثر في تنمية روح المسؤولية لدى أفراد المجتمع والرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية .

يمكن القول بصفة عامة : إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في وقاية شرعية النظام وتأمين استقراره .

والشرعية هي حصيلة العلاقة السائدة بين النظام والمجتمع .

فكلما زاد الاعتقـاد بان النـظام القائم هـو أفضل الممكن ، يـرتفع مستوى الشرعية وتزداد فرص استقراره .

وبصفة عامة ، يتوقع المجتمع من نـظامه السيـاسي أن يتحمل مسؤولياته ويؤدي المهام المطلوبة منه . وبما أن قدرة النظام على ذلك تؤثر في نظرة المجتمع تجاهه ، فهناك تفاعلاً متبادلاً بين مستوى قدرته على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه ومستوى شرعيته .

ومما لاشك فيه أن تعاظم وتـوسع أدوار دول مجلس التعـاون في المجالات التقليدية والإنمائية ساهما في تدعيم الثقة بنظمها ، وشكلا بالتالي مظلات قوية واقية لشرعيتها ، وعززت فرص استقرارها .

وماكان لهذه النظم أن تتمكن من توسيع وتنويع أدوارهـا وتلبية إحتياجات المجتمع وحل قضاياه لولا مواردها المالية المتزايدة . ولابد من التذكير بأن الموارد المالية التي عـززت كفاءة هـذه النظم كـانت مستقلة عن قدرات النظم الذاتية اللازمة لتأمين الموارد المالية اللازمة وقدرات المجتمع الحقيقية على السواء . إذ لم تتزايد هذه الموارد بفضل نمو أنشطة اقتصـادية حقيقيـة خارج قـطاع النفط وفرض ضـرائب جديدة ، بل بسبب نمو العوائد النفطية . إذ تكاد تكون الايرادات النفطية مصدر شبه وحيد لايرادات هذه الحكومات سنة بعد سنة . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن سهولة نمو الايرادات العامة هي التي مكنت هذه الحكومات من تبني وتنفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي ، وأنها أسهمت بالتالي في تعزيز ثقة المواطنين بالنظم القائمة ، وبالتالي في شرعيتها واستقرارها . فإذا ما انخفض مستوى الايرادات النفطية

لأي سبب من الأسباب ، يصعب على هذه الحكومات المحافظة على أدوارها في المجالات التقليدية والانمائية ، وتواجه تطلعات وتوقعات المواطنين المتصاعدة حقائق متدنية ، وتنخفض درجة الثقة بكفاءة النظم و/أو/كفاءة القائمين عليها أو بكلتيهما معا ، وتتعرض لامتحان قد يصعب اجتيازه بدرجة مقبولة . إن امكانية حدوث ذلك ليست مجرد تحليق فكري ، فبعض هذه الدول واجه هذه المحنة في الماضي القريب .

لذا فإن درجة الاستقرار الداخلي في دول الرفاه النفطي ، دول مجلس التعاون ، تتناسب عكسياً مع نسبة مساهمة عائدات النفط في الايرادات العامة . وبما أن درجة اعتماد هذه الدول على الايرادات النفطية مازالت عالية جدا ، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحب ذلك من تطوير مصادر لتوليد الدخل خارج قطاع النفط يتيح لهذه الدول مصادر ذاتية لايراداتها يمكن التحكم فيها . وإن جعلت عائدات النفط دول مجلس التعاون في غنى عن الضرائب ، كمصدر رئيس لايراداتها السنوية في الفترة الماضية ، إلا أن العبر المستقاة من تجارب الماضي تشير إلى أهميتها كأداة من أدوات السياسة المالية الصائبة .

وعلاوة على أهمية الضرائب عامة كمصدر للايرادات العامة ، فإن للضريبة على دخل الفرد وظيفة اجتماعية وسياسية ، من المستحسن عدم اغفالها ، فالمساهمة في تمويل الإنفاق العام ينمي روح المسؤولية ، ويولد الرغبة في المعرفة والمشاركة ، وتشكل بذلك وسيلة هامة من

وسائل تحويل المواطنين اللامبالين بطبيعة البية والعملية السياسية السائدة إلى مواطنيين مشاركين .

٢ ـ الإنفاق العام :

لاحظنا أن نمو الإنفاق الجاري كان بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وزيادة الإنفاق على الدفاع والاعانات والتحويلات . ولم تكن هذه الزيادات مستقلة عن سهولة نمو الايرادات العامة . وأدى التركيز المفرط على الرفاه والتوزيع إلى تقليل أو إهمال الحرص على تقديم هذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وليس المطلوب الغاء مجانية الخدمات الاجتماعية ولا زيادة الرسوم ، أو الغاء توفير سلع استهلاكية اساسية بأسعار مدعومة ، بل المطلوب ترشيد توفيرها واستعمالها ، أي توفيرها بتكلفة أقل وترشيد استعمالها من قبل المنتفعين .

أما مسألة رفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي فقضية أخرى . فقد ازداد الإنفاق العام الرأسمالي بسبب زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية من جهة ، وزيادة ارتياد هذه الحكومات مجالات الانتاج المباشر ، سواء أكانت المشروعات مملوكة كليا أم جزئيا من قبل هذه الحكومات ، من جهة أخرى .

وفي خلال الفترة الماضية نظرا للمناخ الذي ساد « إما الآن وإما لن تتحقق أبدا » لم تحرص هذه الحكومات ، كما ينبغي ، على اختيار مشروعات الهياكل الأساسية حسب الأولويات واحتياجات الانتاج

المباشر من جهة ، كما لم تحرص على تقليل تكلفة هذه الهياكل من جهة أخرى .

وقد تم إقامة عدد من الهياكل الأساسية ، كالكورنيشات والجسور المعلقة دون روابط قوية لها بالنسبة لمتطلبات زيادة الانتاج ، بل أدوات إلى زيادة الاستهلاك . لذلك ينبغي على هذه الحكومات ان تهتم في البنى الأساسية من زاويتين : الأولى ، أن تكون لتنشيط الانتاج لا لزيادة الاستهلاك ، والأخرى اقامتها بأقل تكلفة ممكنة .

وفيما له علاقة بالاستثمار في مجالات الانتاج المباشر ، فقد أقامت هذه الحكومات العديد من المشروعات في مجالات اقتصادية مختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على مصدر ناضب وشبه وحيد ، النفط .

وفي اختيار هذه المشروعات ، لم تحظ حسابات التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي بموجب تسعير الموارد المستعملة حسب تكاليف الفرص البديلة لكل منها بالاهتمام الكافي ، بل في كثير من الأحيان دون الحرص على تحقيق عائد منها تحت ستار العائد الاجتماعي .

ففي المرحلة القادمة يقتضي الأمر زيادة الاهتمام بالعائد الحقيقي لهذه المشروعات . لذا فإن أدوات التحليل ومعايير الاختيار يجب استعمالها واحتساب التكلفة والعائد بدقة في اطار واضح للأولويات في ضوء الواقع والأهداف المنشودة . ويذكر أن الصادرات غير النفطية

لا تشكل سوى نسبة بسيطة من إجمالي صادرات هذه الدول ، ولا تكفي لتغطية وارداتها التي كانت تزداد أسرع من الصادرات . لذا فإن كفاءة الاستثمار في هذه المشروعات تتطلب تحويـل الايرادات النفطية ، والتي تتحقق عمليا من تحويل الثروة النفطية إلى دخل ، إلى أصول منتجة في الداخل أو الخارج حسب أولويات ومعايير واضحة ومحددة لا لبس فيها ، بحيث إما تؤدي إلى تخفيض الاستيراد (لتقليل الحاجة إلى النقد الأجنبي) وإما إلى زيادة الصادرات (لزيادة كسب النقد الأجنبي) في أنشطة تضمن تدفق أعلى عـائد ممكن من هـذه الاستثمارات .

لذا تكتسب مسألة اختيار المشـروعات أهميـة خاصـة في المرحلة القادمة .

٢ ـ نحو تطوير قدرة إدارة التنمية :

تبين لنا في الفصل السابق أن نمو العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون لم يصاحبها نمو مواز في القدرة الإدارية مما أدى إلى بروز فجوة بين مستوى القدرة الادارية المطلوبة لمواجهة متطلبات توسع وتعاظم أدوار هذه الدول ، ومستويات القدرة الإدارية المتوفرة فيها فعلا . وقد اتضح لنا أن السبب في ذلك يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف اتساق سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية ، مع متطلبات استخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

لذا يثور السؤال : كيف يمكن بناء وتطوير إدارة ذات قوة ذاتية

تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ومواجهة تحديات متطلبات دور الـدولـة في المجـالات التقليـديـة ومجـالات التنميــة الاقتصـاديــة والاجتماعية ؟

يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير العوامل التي تتحكم في سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

أ ـ السمات الإنسانية :

يزداد الاعتراف بين صانعي السياسات الإنمائية ومخططي التنمية والمهتمين بقضاياها الفكرية والعملية . إن نوعية العنصر البشـري تحـدد ، وإلى درجة كبيـرة ، مستوى الانتـاجية وتفسـر ، في المقام الأول ، الفـروقات بـين البلدان المتشابهـة في الـظروف السيـاسيـة والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمستويات التنميـة التي تمكنت من تحقيقها .

إن التوكيد على أهمية العنصر البشري ، لا يعني بالضرورة ان توفر نوعية معينة من العنصر البشري في الادارة ، يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية بشكل آلى . ان الحوصلة النهائية للسمات الانسانية التي تؤثر في مستوى الكفاءة الانتاجية للفرد تتحدد بتفاعل مستوى مقدرته على ورغبته في العمل المجزي . وبوجه عـام ، تتولـد المقدرة عـلى العمل من تفاعل المعارف والمهـارات والقيم والمقدرة عـلى مواصلة التعلم وصوغ المواقف ازاء العمل والتغيير التي يكتسبها الاشخاص من التعليم ، الـرسمي وغـير الـرسمي ، ومن التـدريب والخبـرة

العمليـة . وتتوقف الـرغبـة في العمـل عـلى منـاخ العمـل المـادي والاجتمـاعي . وتؤثر في هـذا المناخ السمـات المؤسسية (الفنيـة) المتعلقة بالهيكل التنظيمي وأساليب الادارة والسياسـات ، خاصـة المتعلقة بقواعد تنظيم الـوظائف بصفـة عامـة ، وبالحـوافز بصفـة خاصة .

وقد تبين لنا سابقا انخفاض مستوى التعليم وقصور التدريب في هذه الدول ، بما يعني أن المقدرة على العمل المتاحة أقل من متطلبات القيام بمهام ومسؤوليـات الوظـائف المسندة إلى العـاملين في أجهزة ومؤسسات هذه الحكومات . لذا يتطلب رفع مستوى المقـدرة على العمل وتحسين التعليم والتدريب بصفة عامة [1] .

إن تحسين التعليم والتدريب لا يعني بالضرورة مجـرد مزيـد من التعليم و/أو التدريب بغض النظر عن نوعه . فأي وظيفة تتطلب مهارات ومعارف وقدرات محددة ، مـا لم تتوفـر في الشخص الذي يشغلها يصعب عليه القيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها على أفضل وجه ممكن . فليس كل خريج من المدرسة الثانوية أو من الجامعة يكون بالضرورة مؤهلا للوظيفة التي يشغلها .

إن مستوى المقدرة على العمل مهم بالنسبة لجميع العاملين . إلا أن درجـة أهمية مستـوى المقدرة عـلى العمل تتبـاين حسب طبيعـة

---

(١) للوقوف على بعض الافكار الدولية المطروحة حول أهمية نوعية التعليم أنظر : ستيفن ب . هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢٠/.رقم ١ مارس ١٩٨٣ ـ ص ١٨ ـ ٢١ .

ومستوى الوظيفة . ولعل مستـوى المقدرة عـلى العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات ، جديرة باهتمام خاص . إذ ان مستوى المقدرة المتاح لهؤلاء يحدد ، وإلى درجة كبيرة ، مستوى الكفاءة المتاح لتخصيص واستعمال الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة ، فإذا كان ضعف مستوى المقدرة على العمـل لدى جميـع العاملين يكمن وراء تعثر الجهود الانمائية في دول المجلس ، كما في الدول النامية عامـة ، فإن ضعف مستـوى المقدرة عـلى العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية له أبلغ الأثر .

إذ تعاني جميع دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة من شحة نسبية في الأشخاص الذين يمكن أن يشغلوا الوظائف القيادية اللازمة لقيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمتوفر من هؤلاء أقل بكثير من المطلوب ، مما أدى ، في أغلب الأحيان ، إلى اسناد وظائف قيادية لمن لا تتوفر لديهم المؤهلات العلمية المطلوبـة لهـا . ومن المتوقـع أن يزداد الـطلب على هؤلاء الأفـراد في الفتـرة القادمة . وما لم تتمكن هذه الدول من التصدي لهذه المشكلة بشكل فعال ، فإن الهوة بين العرض والطلب ستتسع ويزداد العجز الإداري تبعا لذلك مما يضعف فرص تثمير هذه الدول لكامل مواردها المتاحة نحو تحقيق أهدافها في التنمية .

إن التعليم والتدريب من العوامل التي تحدد مقدرة الأشخاص على العمل المجزىء، إلا أن ذلك لا يعني أن مزيدا من التعليم يمكن أن يؤدي ، بشكل آلي ، إلى مزيد من المقدرة على العمل . فلا بد من

تحقيق حد أدنى من الاتساق بين المهارات والمعارف والقيم والقدرات على صوع المواقف ومواصلة التعليم التي يمكن ان يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة ومتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبافتراض الحد الأدنى من الاتساق بين سياسات ومناهج التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل مسيرة التنمية في هذه الدول ، فقد اختل هذا التوازن فيما بعد ولم تعد المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة مرتبطة بقدر كاف ، بمتطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ بقيت سياسات ومناهج التعليم في معزل ، تقريبا ، عن الاحتياجات الفعلية التي زادت وتنوعت فيما بعد .

لذا فإن تحقيق قدر مقبول من التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية جدير بمزيد من الاهتمام في المرحلة القادمة . ويتطلب تحقيق هذا الهدف معرفة أنواع ومستويات المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأنواع ومستويات مناهج وبرامج التعليم التي يمكن أن يكتسب الملتحقون بها المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة . إن حل طرفي هذه المعادلة الهامة والصعبة في آن واحد ، لا يتم بالتمني ولا بسياسات وقرارات مناسبات بل يحتاج إلى دراسات ميدانية جادة يتم في ضوئها رسم السياسات واتخاذ القرارات . ومما لا شك فيه أن القيام بهذه المهمة ليس بالأمر اليسير إلا

أن العائد منها ، على المدى الطويل ، يجعل الجهود والموارد التي يمكن أن تتطلبها هذه المهمة استثمارا مجزئا .

إن الدعوة إلى الاهتمام بنوعية العاملين لا تعني أنها لم تحظ بأي اهتمام بعد . فقد ازداد ادراك مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة ، بأهمية تحسين نوعية العاملين خلال الفترة الماضية . فقد انشأت معاهد للادارة العامة من مهامها توفير فرص التدريب لموظفي هذه الدول إلا أن المجال يتسع كثيرا لزيادة فاعلية هذه المؤسسات . فقد ركزت هذه المؤسسات جهودها على تدريب موظفين من المستوى الوسط فما دون ، بينما لا تحظى برامج تدريب القيادات الإدارية بالاهتمام الذي تستحقه .

إن قيام هذه المؤسسات بعقد برامج تدريب شيء . وأما تحقيق مثل هذه البرامج لأهدافها فمسألة أخرى . فهذه البرامج مازالت لا تخلو من الضعف . فالمجال يتسع كثيرا لتحسين تصميمها وتنفيذها .

إن توفر المقدرة لدى المؤسسات المعنية بالتدريب لمعرفة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وتصميم وتنفيذ البرامج القادرة على تلبية هذه الاحتياجات من جهة أخرى ، من شأنه أن يحسن مستوى إعداد وتنفيذ هذه البرامج ، ويؤدي بالتالي إلى زيادة العائد منها . ولعل شحة الأشخاص المؤهلين علميا وعمليا من بين أهم العوامل التي حدت من مقدرة هذه المؤسسات على القيام بالمسؤوليات ، والمهام الموكولة اليها على أفضل وجه ممكن .

ب ـ السمات المؤسسية :

ذكرنا سابقا أن المجـال يتسع كثيـرا لتحسين التنـظيم وأساليب الإدارة وسياسات وقوانين الوظائف العامة والتخطيط والميزانية في دول مجلس التعاون . ولا نضيف شيئا جديدا إذا أشرنا إلى أهمية تأمين اتساق هذه العوامل ، التي تؤثر في سمات الادارة المؤسسيـة ، مع متـطلبات أدوار هـذه الدول في المجـالات التقليديـة والإنمـائيـة ، باستمرار .

فأهمية هذه العوامل معترف بها ولا تحتاج إلى تـوكيد . والـدول المعنية ليست بحاجة إلى تذكيرها بأهمية معرفة مواطن الضعف فيها ، والعمل على علاجها لتمكين الادارة من استعادة نجاعتها ، بل إنها بحاجة إلى رسم معالم طريق واضح نحو تحقيق الهدف .

لا توجد اجابات جاهزة ، فثمت عـلى الدوام اختيـارات صعبة بسبب اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومع ذلك فمن الخطأ الفادح أن ننفي امكانات الاستفادة من التجـارب الدولية في التنمية الإدارية ، إذ وان كانت لا توجد قواعد جاهزة فإن التحدي الكبير الذي يواجه المهتمين بالتنمية الادارية يكمن في المقدرة عـلى تكييف وتطبيق المبـادىء العامـة على الـظروف الخاصـة . إن مواجهة هذا التحدي هي نقطة الانطلاق إلى العمل المثمر .

لقد ازداد مؤخرا الاهتمام بترشيد الإنفاق العـام في دول مجلس التعاون بسبب انخفاض العـائدات النفـطية . وقـد أدى إلى زيادة

اهتمام البعض منها بالإصلاح الاداري لاستخدام مواردها المتاحـة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

لـذا نوجـز بعض الدروس المستقـاة من التجـارب العـالميـة في الإصلاح الاداري علها تغير الطريق أمامها[1] .

١ ـ نسيج الترابط والتشابك بين النظام الإداري والنظام الاجتماعي السائد :

إن الاعتراف بالتفاعل المتبادل بين النظام الإداري ككل والنظام الأوسع ، النظام الاجتماعي السائد من جهة ، وبين أجزاء النظام الإداري من جهة اخرى ، يعزز قدرة القائمين على الاصلاح الاداري على تحديد نطاقه ومداه بالنسبة لإمكانات إحداث التغير المطلوب .

إن القناعة بأن النظام الإداري ليس جهازا مستقلا ، بل يتكون من أجـزاء مترابـطة ومتفاعلة ، وأن النـظام ككل جـزء من نـظام أشمل ، لا يعني بالضرورة أن الاصلاح غير ممكن إلا في اطار مجمل العلاقات الاجتماعية ولا ينفي إمكانية الاصلاح الجزئي .

إن التوكيد على التفاعل المتبادل بين أجزاء النظام الإداري وبين النظام الإداري والنظم الأخرى يهدف إلى لفت نظر القائمـين على

---

(١) طرحت هذه الدروس في ندوة حول الاصلاح الاداري في المغرب ، الرباط ٢٩/١١ ـ ١/١٢/١٩٨٢ . انظر محمد صادق ، « التجربة الدوليـة في الاصلاح الاداري وآفـاق التنمية الوطنية في المغرب » ، المملكة المغربية ، مجلة الشؤون الادارية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٣ ص ٤٧ ـ ٧٧ .

الاصلاح ، سواء كان جزئيا أو شاملا ، إلى أهمية آخذه في الحسبان في اختيار الاستراتيجية المناسبة .

وقد يفيد التنويه بأن الاصلاح الإداري ، شاملا كان أو جزئيا ، يجب أن يقوم على أساس دراسات تحليلية تبين مواطن الضعف والخلل وأسبابه في الوضع القائم . إذ بعد التعرف على مواطن الضعف والخلل في الوضع القائم يثور السؤال حول نطاق الاصلاح شاملا أو جزئيا . فالتغيير المطلوب لا يحدث بمجرد معرفة عيوب الأوضاع القائمة في الجهاز الإداري .

فلا بد من اكتساب عناصر من داخل الجهاز الإداري ومن خارجه تكون نواة للاصلاح وتلتزم بأهدافه ونتائجه .

٢ ـ الاصلاح الإداري كجهد واع من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الوطنية :

يرى البعض من المهتمين بقضايا الاصلاح الإداري أن ثمرات الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري تكون ضعيفة ، إن أثمرت أصلاً ، مالم تكن جزءاً من جهود ترمي إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية أشمل . كما يرى البعض الآخر امكانية إحداث الاصلاح الإداري بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فما لايدرك كله لايترك كله .

إلا أن إمكانية جني ثمار مقبولة بربط الاصلاح الإداري بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على وعي القيادات المسؤولة

عن رسم السياسات الإنمائية وإعـداد وتنفيذ مخـططاتها بـأهمية دور الإدارة فيها .

٣ ـ أهداف واضحة ومحددة ، معايير للكشف عن التقدم وترسيخ تقليد النهج العلمي :

إن غموض أهداف الاصلاح الإداري ، من جهة ، وعدم توفر معايير واضحة لمعرفة مدى التقدم على طريق الاصلاح الإداري ، من جهة أخرى ، يحدان من فرص نجاح هذه الجهود . لذا فإن توضيح الهدف وتطوير مؤشرات ، نوعية وكمية ، للدلالة على مدى التقدم ، يزيد من فرص نجاح الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري .

كما تتوقف ثمرات الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري على مدى صحة وكفاية المعلومات . إذ لايجوز أن يقوم الاصلاح الإداري على أساس ردات فعل ارتجالية قد تؤدي إلى مضاعفات أسوأ من المرض الذي استهدفه الاصلاح . لذا لابد من تبني واستعمـال الأسلوب العلمي في جميع مراحل الاصلاح الإداري . وهذا يتطلب ترسيخ تقليد النهج العلمي في الاصلاح الإداري .

٤ ـ القيادات العامـل الحاسم في فـرص نجاح الاصـلاح الإداري

لايتم الاصـلاح الإداري بشكل آلي بمجـرد اجراء الـدراسـات والتعرف على مواطن الضعف واقتراح الحلول لمعالجتها . إن الاقتناع بأهمية وضرورة الاصلاح أولا ومن ثم تحديد نطاقه والوقت المناسب له

واحتواء العقبات التي يمكن أن تحول دون وضعه موضع التنفيذ ، تتطلب قيادة ذات كفاءة عالية ونظرة مستقبلية مقتنعة بأهداف المجتمع والاصلاح الإداري . وقد تكون هذه القيادة من داخل الجهاز الإداري أو من القيادة السياسية .

إن نوعية القيادة التي توكل اليها مهمة الاصلاح الإداري ، تحدد وإلى درجة عالية ، فرص نجاح أوفشل الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري .

٥ ـ توجيه الجهود الرامية إلى التنمية الإدارية :

ان الهدف النهائي من الاصلاح الاداري هو رفع كفاءة الأجهزة المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ وبما أن مسؤوليات ومهام هذه الأجهزة تتوسع وتتنوع باستمرار بسبب عمليات التنمية الوطنية ، فإن الحاجة تدعو إلى تأمين اتساق كفاءتها مع متطلبات المسؤوليات والمهام الموكولة إليها بصفة مستمرة .

لذا يثور السؤال : هل من الأفضل توجيه جهود الاصلاح الإداري إلى الأجهزة التنفيذية ، أو إلى إقامة وتطوير أجهزة قادرة على تحقيق الاصلاح الإداري بصفة مستمرة ؟

بما أن الاصلاح الاداري عملية مستمرة ، فمن الواضح أن الحاجة تدعو إلى إقامة وتطوير أجهزة قادرة على إحداث التغيير المطلوب في الأجهزة التنفيذية . إلا أن ذلك يجب ألا يعني وقف

الجهود الرامية إلى اصلاح الأجهزة التنفيذية إلى أن تقوم الأجهزة القادرة على تولي مهمة الاصلاح .

وهذا يعني تحقيق نوع من التوازن بين الجهود الموجهة الى الادارات التنفيذية وتلك الموجهة الى الأجهزة المختصة بالتنمية الادارية .

٦ ـ العنصر البشري هو المفتاح الأساسي :

التنمية الوطنية عملية مجتمعية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة .

فتحديث الزراعة وإقامة وتطوير صناعات تحويلية وتحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية الأولية ، وما يصاحب ذلك من توسع وتنوع في فرص التعليم المجزىء ، وزيادة الكسب المادي وتبديل في هيكلي الانتاج واليد العاملة من جهة ، ومايرافق ذلك من تبديل من مفاهيم ونظرات وتقاليد وعادات ومواقف وتطلعات الأفراد من جهة أخرى ، تتطلب إدارة ذات قوة مرنة متفهمة لتوجيه قيادة مسيرة التنمية والتحكم في نظمها وسرعتها واحتواء الآثار غير المقصودة التي يمكن أن تصاحب مسيرتها .

بينا أن الكفاءة الانتاجية سواء على مستوى النظام الإداري ككل ، أو على مستوى أجزاء منه تتوقف على « السمات الفنية » و« السمات الإنسانية » . أن يرى العنصر البشري حاجة النظام إلى تحسين سماته الفنية لرفع كفاءته ، معقولة ومقبولة ، أما أن ترى السمات الفنية

للنظام حاجتها إلى تحسين نـوعية العنصـر البشري ، فغـير معقول ولامقبول ، وحتى الكمبيوتـر التي نعقد عليـه آمالاً كبيـرة لتحسين مستوى كفاءة الإدارة فإن سر قوته في انهاء « بالغة الغباء » وتحتاج إلى إنسان ذكي ليستثمر غباءها في خدمة الإدارة .

إن نوعية العنصـر البشري المتـاح للاجهـزة العاديـة ولمؤسسات وشركات القطاع العام بمثابة البنية الأساسية لها . ومالم يتوفر العنصر البشري المطلوب ، كما ونوعاً ، تضعف البنية الأساسية . لذا فإن تـوفير البنيـة الأساسيـة يستحق أن يتصدر أولـويـات استـراتيجيـة الاصلاح الاداري .

وإن كـان العنصر البشـري ، بصفة عـامة ، ينبغي أن يتصـدر أولويات استراتيجية الاصلاح الإداري ، فإن توفير القيادات النابهة لمواجهة تحديات مسؤوليات ومهام عمليات التنمية الوطنية ينبغي أن تحظى بأولوية خاصة في استراتيجية الاصلاح الإداري .

٧ ـ الالتزام السياسي الحقيقي :

مهما كانت سياسات واستراتيجيات الاصلاح الإداري سليمة ، فإن ثمار الجهود المبذولة مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى الالتزام السياسي الحقيقي بها .

إن الالتزام السياسي الحقيقي لايعني مجرد الالتزام اللفظي ، أو الموافقة على البرنامج وتوفير الموارد اللازمة له ، بل قبول التغيـيرات التي يمكن ان يتطلبها الاصلاح بما في ذلك التغييرات في سلوك القيادة

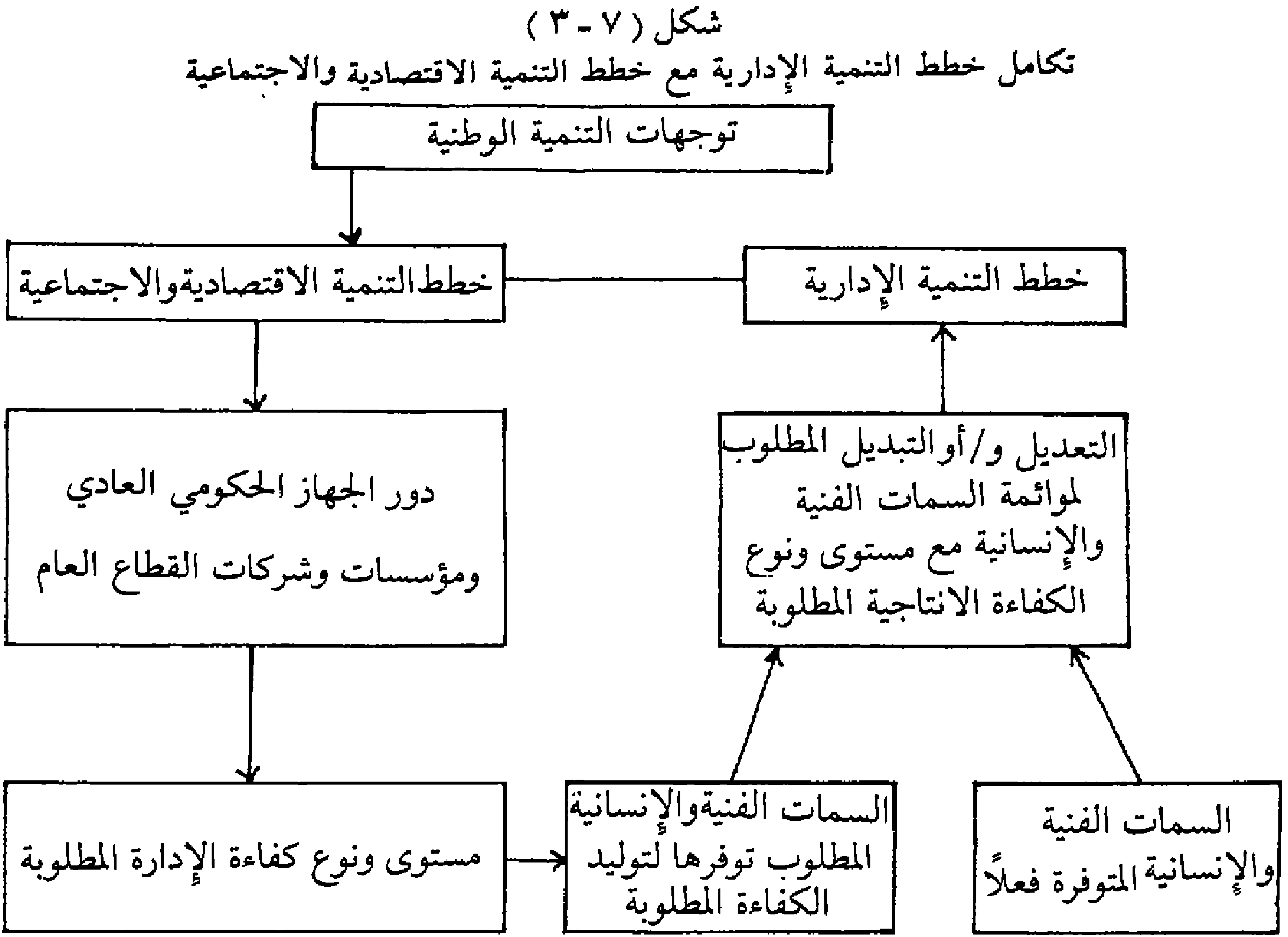
السياسية ذاتها . فمالم يتمتع الاصلاح الإداري والقيادات القائمة عليه بالالتزام السياسي الحقيقي ، فإن فرص النجاح تبقى ضئيلة إن وجدت .

يذكر أننا ملنا إلى الاعتقاد بامكانية إحداث الاصلاح الإداري دون الانتظار إلى اصلاح أشمل يتناول مجمل العلاقات الاجتماعية بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما يستدل من الشكل (٧ ـ ٣) فإن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تصميمها في إطار توجهات التنمية الوطنية تحدد مسؤوليات ومهام الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام . وبمقارنة مصادر توليد كفاءة الجهاز (عناصر السمات الفنية والإنسانية) المتوفرة فعلاً مع اللازمة لرفع كفاءة الإدارة إلى المستوى المطلوب ، يتم التعرف على التعديلات و/أو التغييرات اللازم إحداثها . وفي ضوء هذه المعرفة يجري وضع خطة للاصلاح الإداري تكون جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد حرصنا على التوكيد على أهمية وعي والتزام القيادات بالاصلاح الإداري كشرط ضروري من شروط نجاحه . إذ أن توفر درجة عالية من الالتزام السياسي الحقيقي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد لايعني بالضرورة نفس درجة الالتزام ـ إن وجد اصلاً ـ بالاصلاح الإداري . وهنا يكمن تناقض ، قد يبدو غريباً لأول وهلة . ويمكن توظيف مثل هذا التناقض لصالح الاصلاح الإداري وبالتالي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

شكل (٧ - ٣)

تكامل خطط التنمية الإدارية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية



فقـد بينا سـابقاً أن كفـاءة دور الحكومـة في الحياة الاقتصـاديـة والاجتماعية تسهم في رفع درجة الثقـة بالنـظام السياسي وقيـاداته وتعزز شرعيته .

فإذا تكونت قناعة كافية ، لدى القيادات السيـاسية بـأهمية دور الاصلاح الإداري في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في تعزيز الثقة بالنظام السياسي السائد ، ففي الغالب ، أنها ستكون أكثر التزاماً بالاصلاح المطلوب .



الفصل الثامن

مجلس التعاون والطريق الى تعزيز مسيرة التنمية

كانت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست ـ البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية ـ في مايو ١٩٨١ تجسيداً لتقليد التعاون بين هذه الدول وتزايد ادراكها باهمية وفوائد التعاون والعمل المشترك بينها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة ، وفي تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع وقت ممكن ، من جهة أخرى .

وقد انطلقت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول من المجال الاقتصادي . ففي الشهر التالي لولادة المجلس ، وضعت الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في الرياض في ٨ يونيو ١٩٨١ وتمت موافقة المجلس الأعلى عليها في ١١ نوفمبر ١٩٨١ . وقد تم البدء في تطبيق هذه الاتفاقية في مجالات تحرير التجارة والنقل البري والبحري وممارسة النشاط الاقتصادي اعتباراً من ١ مارس ١٩٨٣ ، كما تم إقامة مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال (٢١٠٠) مليون دولار ومقرها الكويت ، في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣ .

إن قصر الأفق الزمني لقيام مجلس التعاون من جهة ، وحداثة تجربة التعاون والعمل المشترك في المجال الاقتصادي من جهة

أخرى ، لايسمحان بتقويم مدى تقدم المجلس نحو تحقيق الأهداف التي قام من أجلها بصفة عامة ، كما لايسمحان بالحكم على أثر تطبيق الاتفاقية الاقتصادية في بعض المجالات في هذا الوقت المبكر .

لهذا ، لعل محاولة استشراف بعض معالم الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة من التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، أفضل مما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة .

من الناحية المؤسسية ، إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نوع من التجمع الإقليمي . لذا من المفيد التعرف على بعض أهم العوامل الأساسية التي يمكن ان تعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي عامة ومدى توفرها و/أو امكانات توفيرها في اطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١ ـ مفهوم الإقليم

بصفة عامة ، يمكن النظر إلى الإقليم من منظارين : الأول في اطار الدولة الواحدة والآخر في اطار تجمع بين دولتين أو أكثر .

ففي اطار الدولة الواحدة ، يتعلق مفهوم الإقليم بوحدة جغرافية أصغر من الرقعة الجغرافية للدولة . لذا يتولد مفهوم الإقليم في اطار الدولة الواحدة من خلال عملية تجزيئية للرقعة الجغرافية للدولة . ويتوقف عدد الأقاليم التي يمكن أن تقيمها أي دولة على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة الأقاليم من جهة وعلى عدد من العوامل المتشابكة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ،

من جهة أخرى . وأما مفهوم الإقليم في إطار دولتين أو أكثر ، فيتولد من خلال عملية تجميعية للرقعة الجغرافية لدولتين أو أكثر .

وكما سيتبين لنا فيما بعد ، لابد من توظيف كلا المفهومين ، في اطار تكاملي ، فيما له علاقة بمحاولة التعرف على بعض معالم الطريق إلى تعزيز فرص نجاح التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ ـ مدى توفر شروط نجاح التعاون بين دول المجلس

هل يكفي توفر العامل الجغرافي، قرب أو جوار دولتين من دول منطقة جغرافية واحدة ، لارساء قواعد تعاون إقليمي حقيقي بينها ؟

وإن كان العامل الجغرافي من العوامل الأساسية لقيام تعاون بين دولتين أوأكثر ، إلا أنه شرط غير كاف . فالواقع حافل ليس فقط بانعدام التعاون ، بل وفي العداوة والخصومة بين دول متجاورة في منطقة جغرافية واحدة .

تتعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي بتوفر عاملين آخرين بالاضافة إلى توفر العامل الجغرافي ، يتعلق العامل الأول بتوفر سمات مشتركة بين دول التجمع الإقليمي ، ويتعلق العامل الآخر بأهداف مشتركة بينها تسعى إلى تحقيقها .

ولعل العامل السياسي من بين أهم الأسس المشتركة التي تحدد ، وإلى درجة كبيرة ، فرص نجاح تعاون إقليمي حقيقي ، فالعبر التي يمكن أن تستخلص من تجارب مختلف نماذج التعاون الإقليمي في

مختلف مناطق العالم تشير بوضوح إلى أن العوامل السياسية تتصدر المعوقات الرئيسة التي تحد من مدى نجاح التعاون الإقليمي الحقيقي . إن توفر تماسك سياسي حقيقي لاظاهري ، شرط أساسي لدفع عمليةالتعاون الإقليمي وتأمين استمرار انطلاقها في الاتجاه الصحيح .

إن التوكيد على أهمية العامل السياسي في دفع عملية التعاون الإقليمي وتطويرها لاينفي بالضرورة إمكانات أي تعاون مثمر في ظل غياب الحد الأدنى من تجانس القواعد السياسية بين دول التجمع الإقليمي ، كمالايعني أن تقوية التماسك السياسي من خلال شكل من أشكال التكامل أو الاندماج السياسي يجب أن تسبق عملية التعاون في المجالات الأخرى .

فمن الممكن أن تنطلق عملية التعاون الإقليمي من المجال الاقتصادي ، وتعبد الطريق إلى مراحل التماسك السياسي . ولكن لابد من الاشارة إلى أنه قد يصعب الاستمرار في توسيع وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية ، ومختلف المجالات الأخرى دون عمل مواز نحو إرساء وتطوير قواعد التماسك السياسي .

إن وحدة اللغة والدين وتشابه التراث والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية بالاضافة للموقع الجغرافي تشكل رصيداً قوياً لقيام وتطوير تعاون مثمر بين دول مجلس التعاون . كماأن التشابه في الهيكل الاقتصادي وفي عوامل الوفرة والندرة للموارد الطبيعية والبشرية والتقارب في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وصغر الحجم النسبي وحداثة الاستقلال السياسي لمعظم دول المجلس من جهة ، والتطلع إلى ارساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع مايمكن ، من جهة أخرى ، تشكل حوافز قوية لإقامة وتطوير تعاون مثمر بينها .

٣ ـ الثمار المرجوة من التعاون بين دول المجلس

يذكر أن هذه الدراسة توصلت إلى أن التنمية التي تحققت في كل من دول مجلس التعاون كانت أقل من التنمية الممكن تحقيقها لو تمكنت هذه الدول من الاستفادة من مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة خلال الفترةالماضية . ويذكر أيضا أن هذه الدراسة خلصت إلى أهمية اعادة توجيه مسيرة التنمية في هذه الدول بشكل يتيح لها تحقيق ، أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة في المرحلة القادمة .

من المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول المجلس إلى رفع كفاءةمواردها المتاحة مما يتيح جني ثمار أفضل لكل منها على حدة ولمجموعها كوحدة واحدة . فكيف يمكن تحقيق هذا الأمل ؟

إن حجم السكان من جهة ، ومستوى دخل الفرد من جهة أخرى ، يحددان حجم القوة الشرائية وبالتالي حجم السوق المتوفر في الدولة .

فحجم السكان من العوامل التي تحدد حجم الطلب على السلع

والخدمات من جهة ، كما تحدد حجم القوة العاملة اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، وكلما زاد الطلب زاد حجم الوحدات التي تنتج السلع وتوفر الخدمات ، وكلما زادت بالتالي فرص خفض تكاليف انتاج السلع وتوفير الخدمات ، أي كلما زادت فرص تحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة . ومن هنا تنبع أهمية عدد السكان كمعيار للحجم .

وباستثناء السعودية ، وكما يستدل من الجدول ٨ ـ ١ تعتبر دول مجلس التعاون صغيرة الحجم نسبياً ، على أساس معيار حجم السكان أو المساحة على السواء .

فقد بلغ مجموع سكان دول المجلس ١٥,٠٧٢ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨٣ : منها ١٠,٤ مليون نسمة في السعودية ، و ٤,٦٧٢ مليون نسمة في بقية الدول الخمس والتي تراوح عدد السكان في كل منها بين ٠,٢٨١ مليون نسمة في قطر ، و ١,٧ مليون نسمة في الكويت .

ولا يقتصر الفرق بين السعودية وبقية دول المجلس على حجم السكان بل يتعداه إلى المساحة أيضا . فبينما مجموع سكان خمس من دول المجلس (البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت) يساوي ٤٥٪ من سكان السعودية ، فإن مساحة هذه الدول الخمس تساوي فقط ١٩,٣٪ من مساحة السعودية .

ويتضح لنا من الجدول ٨ ـ ١ عدم اتساق الخارطة السكانية مع

الخارطة الجغرافية ، حيث تراوحت كثافة السكان بين ٤ نسمة في عمان و ٣٩١ نسمة في البحرين و ٦ نسمة على مستوى الدول الست ككل عام ١٩٨٣ .

جدول (٨ ـ ١)

السكان والمساحة

الدولة	عدد السكان (مليون ، منتصف ١٩٨٣)	المساحة (الف كم ^{2})	الكثافة عدد السكان / ١ كم ^{2}
البحرين	٠,٣٩١	١	٣٩١
قطر	٠,٢٨١	١١	٢٦
الامارات	١,٢	٨٤	٤
عمان	١,١	٣٠٠	٤
الكويت	١,٧	١٨	٩٤
السعودية	١٠,٤	٢١٥٠	٥
المجموع	١٥,٠٧٢	٢٥٦٤	٦

المصدر : عدد السكان والمساحة من ، البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ . جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٢٣٢ .

الكثافة تم احتسابها من قبل الباحث (الأرقام مقربة إلى أقرب واحد صحيح) .

وكما يستدل من الجدول (٨ ـ ٢) يتمتع الفرد في كل من دول المجلس بقوة شرائية مرتفعة نسبياً ، إلا أنه بالرغم من ارتفاع القوةالشرائية للفرد في هذه الدول ، فإن حجم القوة الشرائية المتوفرة في كل منها ، وبالتالي حجم السوق ، يعتبر صغيراً نسبياً ، باستثناء السعودية ، فيما له علاقة بإقامة بعض الصناعات والاستفادة من مزايا الحجم الكبير . فبينما بلغ مجموع اجمالي الناتج القومي في دول المجلس الست ٢٠١٩٧٦ مليون دولار كان اجمالي الناتج القومي للسعودية وحدها ١٢٧١٩٢ مليون دولار ، أي أن حجم القوة الشرائية للسعودية يساوي ٦٣٪ من اجمالي حجم القوة الشرائية لدول المجلس الست ، و ١٧٠٪ من اجمالي القوة الشرائية لبقية دول المجلس .

يتضح لنا من العرض السابق صغر حجم دول المجلس ، باستثناء السعودية ، من جهة ، وضعف اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية من جهة أخرى . وهذا الواقع يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . أما الفرصة فمن السهل بيانها ، وأما مواجهة التحدي فتكمن في مقدرة مجلس التعاون على الاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون المثمر بين دول المجلس ، وجني أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة .

إن ضم الأسواق المحلية الست في سوق إقليمية واحدة يوسع نطاق السوق المتاحة ويولد سوقاً ذات قوة شرائية كبيرة لاتتيح فقط إقامة صناعات ذات حجم كبير بل وتعزز فرص منع التكرار والتنافس

بين الأسواق المحلية . فكما هو معلوم ، فقد انتهجت هـذه الدول سياسات مماثلة لتنويع مصادر الدخل فيها ، واقامت مجمعات صناعية ضخمة خاصة في مجال الصناعات البتروكيماويـة . فالتعـاون يتيح فرصاً أفضل للتنسيق والتكامل وتغليب التعاون عـلى التنافس بـين الصنـاعات القـائمة حـاليـاً ، أو الصنـاعـات التي يمكن أن تقـوم مستقبلاً .

جدول (٨ ـ ٢)

الناتج القومي الاجمالي ١٩٨٣

الدولة	اجمالي الناتج القومي (مليون دولار) ١٩٨٣	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي (دولار)
البحرين	٤١٠٩,٤١	١٠٥١٠
قطر	٥٩٦٠,٠١	٢١٢١٠
الامارات	٢٧٤٤٤,٠٠	٢٢٨٧٠
عمان	٦٨٧٥,٠٠	٦٢٥٠
الكويت	٣٠٣٩٦,٠٠	١٧٨٨٠
السعودية	١٢٧١٩٢,٠٠	١٢٢٣٠
المجموع	٢٠١٩٧٦,٤٢	١٣٤٠١

المصدر : تم احتساب اجمالي الناتج القومي على أساس عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي حسب البيانات الواردة في البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، ملحق مؤشرات التنمية في العالم ، الجدول ١ ص ١٧٥ والجدول ص ٢٣٢ .

ومن زاوية أخرى ، فإن التشابه في الاستيراد والتصدير من جهة ، وضيق الأسواق المحلية من جهة أخرى ، يضعفان القوة التفاوضية لهذه الدول مع العالم الخارجي . لهذا فالسوق الإقليمي يتيح فرصا أفضل لهذه الدول لتقوية مراكزها في التجارة الخارجية ، التصدير والاستيراد على السواء ، والحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري مع العالم الخارجي . ولا تقتصر فوائد التعاون على فرص التكامل بين مشروعات الانتاج المباشر ، في مجالات الصناعة وغيرها ، ومشروعات الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مشروعات الخدمات ، بل تتعداها إلى مجالات الابتكارات والتكنولوجيا . فكما هو معروف تتجه الابتكارات والتطورات التكنولوجية نحو الوحدات الكبيرة . لذا فإن امكانات التقدم على طريق الابتكارات وتطوير التكنولوجيا تتعزز بالتعاون الإقليمي .

ومن المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول مجلس التعاون ، ومن خلال ما يترتب من علاقات سياسية واقتصادية مع بقية الدول العربية ودول العالم ، إلى حشد أفضل للموارد المتاحة لدول المجلس ، وتحسين كفاءة تخصيصها واستخدامها في اطار الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها . ومن شأن ذلك أن يحول الانجاز الممكن في اطار الموارد المتاحة إلى انجاز فعلي ، ويتيح مزيدا من اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية ، ويدفع إلى توسيع وتعميق التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، ويؤدي إلى مزيد من التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث تلقائيا . فالنتائج النهائية لمشروع التعاون تتوقف على مدى سلامة إعداد وتنفيذ هذا المشروع .

٤ ـ نحو الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة : سياسات ووسائل وسبل التعاون :

أشرنا سابقا إلى النظر إلى مفهوم الإقليم من منظارين : الأول تجزيئي في اطار الدولة الواحدة ، والآخر تجميعي في اطار تجميع دولتين أو أكثر .

وكما هو معلوم فالتنمية المتوازنة لاتعني فقط بالتوازن بين القطاعات بل بتحسين توزيع ثمار التنمية ليس فقط بين الافراد والفئات بل وبين الجهات أيضا . وكما هو معروف ، يوجد تباين بين أقاليم العديد من الدول بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت فيها ، حيث يوجد في داخل الدولة الواحدة أقاليم متقدمة وأخرى متأخرة نسبيا . ولا يعود السبب في هذه الفروقات إلى تباين مهم في عوامل الوفرة ، أو الندرة النسبية في الموارد الطبيعية بين هذه الأقاليم ، بل إلى عوامل عديدة متفاعلة ، ولعل سياسات وخطط التنمية التي اتبعتها مثل هذه الدول ، من بين أهم العوامل ، إن لم تكن أهمها جميعا .

ففي أغلب الأحيان لا يحظى البعد المكاني بالاهتمام الكافي في سياسات وخطط التنمية في الدول النامية بصفة عامة . وبسبب إهمال البعد المكاني أو ضعف الاهتمام به يتم توطين العديد من مشروعات

التنمية في بعض الأقاليم ، بينما لا يتم توطين مشروعات ذات شأن كبير ، إن تم أصلا ، في بقية الأقاليم . ومن الطبيعي أن تتقدم الأقاليم التي تحظى بنصيب وافر من الاستثمارات العامة أكثر من بقية الأقاليم الأقل حظوة ، وتصبح أكثر جاذبية لمزيد من استثمارات القطاع الخاص ، مما يتيح مزيدا من التقدم وارتفاع مستويات المعيشة في الأقاليم المحظية ، وتتسع الفجوة التنموية بين هذه الأقاليم وبقية أقاليم الدولة الواحدة .

إن الفروق في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة والتي لا تعود ، في المقام الأول ، إلى فروق مهمة بين الأقاليم في الهبات الطبيعية ، بل بسبب اهمال البعد المكاني في سياسات التنمية وخططها ، وإن كانت تؤدي إلى يادة النمو في المدى القصير ، إلا أنها تعيق فرص استغلال كامل الموارد المتاحة وتحول دون تحويل التنمية الممكنة إلى انجازات فعلية ، في المدى الطويل .

وقد تنامى مؤخرا ادراك المهتمين بقضايا التنمية بأهمية تحقيق قدر من التوازن بين مختلف الأقاليم لتعزيز فرص تحقيق أفضل عائد ممكن من الموارد المتاحة وفي إطار هذا الادراك ازداد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي كوسيلة لتقليل التباين بين مختلف الأقاليم وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بينها » .

تبين لنا وجود فروق بين دول المجلس بالنسبة لمعايير حجم السكان والمساحة والقوة الشرائية والشوط الذي قطعته كل منها على طريق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتوقف احتمالات تقليص أو توسيع الفوارق بين هذه الدول ، في المقام الأول ، على الخيارات التي يختارها مجلس التعاون لتوجيه التنمية في دوله .

إن خيار عدم التخطيط على مستوى دول مجلس التعاون ككل ، والاعتماد على آليات السوق لتخصيص الموارد المتاحة هو أحد الخيارات التي يمكن للمجلس أن يختارها . فما الذي يمكن أن يؤدي إليه هذا الخيار بالنسبة لتذويب ، أو تركيز بعض الفروق القائمة حاليا ؟

إن الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لرأس المال و/أو العمالة ، يؤدي بصفة عامة ، إلى توجه عوامل انتاج السلع وتوفير الخدمات من الأماكن حيث الانتاجية الحدية لهذه العوامل منخفضة إلى تلك الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية معينة وانتاجية حدية مرتفعة . ونظرا للفوارق الحالية بين دول المجلس من المحتمل أن تؤدي الحرية المطلقة لانتقال رأس المال و/أو العمالة إلى زيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية على حساب الاماكن الأخرى . وإن كان هذا الخيار قد يتيح عائدا أفضل للعمالة أو لرأس المال في المدى القصير ، إلا أنه لا يؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين المدى القصير والطويل من جهة ، كما يعمق الفوارق بين هذه الدول ، بدلا من تقليصها ، من جهة أخرى . إذ أن توطين المشروعات في مثل هذه الحالة لا يتم على أساس التكلفة والعائد من الموارد في اطار دول المجلس ككل من جهة ، وفي اطار

التكاليف والعوائد في المدى القصير والطويل من جهة أخرى .

وبما أن مجلس التعاون يصبو إلى تحقيق تنمية متوازنة ، قطاعيا ومكانيا ، تتيح تحسين توزيع ثمارها بين الأفراد والفئات والجهات على السواء ، فخيار الاعتماد كليا على آليات السوق لا يتسق والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . فما الخيار الأكثر موائمة لتمكين المجلس من التوجه نحو الطريق إلى تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا ومكانيا ؟

إن القول : إن خيار الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لانتقال العمالة ورأس المال من مكان لآخر داخل دول المجلس قد يؤدي إلى زيادة الميزة النسبية لبعض من دول المجلس ، وتوسيع الفروق بينها لا يعني بالضرورة شطب هذا الخيار نهائيا ، بل التبصر في كيفية استخدامه بشكل يتيح الاستفادة من ايجابياته ، وتجنب سلبياته وآثاره غير المقصودة .

فإذا كان البعض من دول المجلس يتمتع حاليا بميزات نسبية قد تجذب مزيدا من العمالة ورأس المال ، فالمطلوب خيار لا يتيح فقط تعزيز الميزات النسبية الموجودة حاليا في بعض دول المجلس بل وأيضا خلق ميزات نسبية في الدول الأخرى .

لذا ينطوي هذا الخيار على تنظيم وتوجيه انتقال رأس المال والعمالة في اطار سياسة واضحة تأخذ بعين الاعتبار البعدين المحلي والإقليمي من جهة ،والتكلفة والعائد في المدى القصير والمدى الطويل من جهة اخرى .

الشكل (٨ ـ ١)
العلاقة بين البعد المكاني والقطاعي في اطار خطة لدولة الإمارات العربية المتحدة

الاقليم (الدولة)	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القوين	رأس الخيمة	الفجيرة	خطة القطاع على مستوى دولة الامارات
الزراعة						مشروع ١		
الصناعة	مشروع ٢							
الصحة								
التعليم								
الخطة المحلية								الخطة العامة على مستوى دولة الامارات

ويمكن الاستفادة من نهج التخطيط الإقليمي على مستوى كل من دول المجلس وعلى مستوى دول المجلس ككل لجني أفضل الثمار الممكنة من مثل هذه السياسة .

يبين الشكل (٨ ـ ١) كيف يمكن للتخطيط الإقليمي أن يحقق الربط المطلوب بين البعدين المكاني والقطاعي في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال لا الحصر .

يتضح من الشكل (٨ ـ ١) أن إعداد الخطط القطاعية يمكن أن يتم في اطارين :

الأول : ترابط وتشابك أي قطاع مع بقية القطاعات على مستوى كل إمارة .

والآخر : تشابك وترابط القطاعات على مستوى الدولة ككل .

فالمشروع الجديد (١) في مجال الزراعة في إمارة رأس الخيمة ، وإن كان جديدا ، لا يعتبر مشروعا منفصلا بل كجزء من خطة القطاع الزراعي في دولة الإمارات من جهة ، وكجزء من خطة الإمارة من جهة أخرى .

كما أن المشروع الجديد (٢) في مجال الصناعة في إمارة أبو ظبي ، وإن كان جديدا ، فهو ليس مشروعا منفصلا عن خطة القطاع الصناعي في دولة الإمارات من جهة وخطة الإمارة من جهة أخرى .

وبنفس المنطق يمكن أن ينظر إلى إقامة أي مشروع جديد أو

إحداث أي تغير على أي مشروع قائم في أي مجال من المجالات .

وكما في حالة الدولة الواحدة يتم إعداد الخطط القطاعية في كل من دول المجلس في اطارين : الأول تنسيق القطاعات في خطة محلية ، والآخر تنسيقها في خطة عامة على مستوى دول المجلس ككل الشكل (٨ ـ ٢) .

وكما في حالة إعداد الخطط المحلية ، فتوطين أي مشروع جديد ، أو إحداث أي تغيير على مشروع قائم في أي مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، لا يتم بمعزل عن خطة القطاع في الدولة المعنية من جهة ، وخطة القطاع على مستوى دول المجلس ككل من جهة أخرى .

ويتضح من ذلك أن الخطط المحلية على مستوى كل دولة من دول المجلس يجب أن تتم في اطار الخطة العامة .

ولابد من التذكير بأن مجرد تبني وإعداد الخطة العامة والخطط المحلية في اطار نهج التخطيط الإقليمي لا تؤدي تلقائيا إلى تحقيق أهدافها المنشودة . فالنتائج النهائية لمثل هذه الخطط مرهونة بمدى سلامة إعدادها وتنفيذها . ولكي يأتي التخطيط الإقليمي بثماره المرجوة يحتاج إلى قدر كاف من المعلومات عن واقع وأولويات التنمية والموارد الطبيعية والمالية والبشرية في كل من دول المجلس ومقدرتها على تحليل استخدام هذه المعلومات في الخطة العامة والخطط المحلية على السواء .

الشكل (٨ ـ ٢)

العلاقة بين البعد المكاني والقطاعي في اطار خطة عامة لدول المجلس

القطاع / الاقليم (الدولة)	البحرين	قطر	الامارات	عمان	الكويت	السعودية	مستوى دول المجلس
الزراعة							
الصناعة							
التعليم							
الصحة							
الخطة المحلية							الخطة العامة

ويذكر أن ضعف حصاد التنمية في كل من دول مجلس التعاون يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة وأن ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية من بين أهم العوامل التي حدت من كفاءة تخصيص واستخدام هذه الموارد خلال الفترة الماضية ، كما أن فرص نجاح هذه الدول في تخصيص واستخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة في ضوء مواردها المتاحة وواقع وأولويات التنمية فيها في المرحلة القادمة ، مرهونة في المقام الأول ، على فرص نجاح هذه الدول في تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية فيها .

ويذكر أيضا أن كفاءة سياسات وإدارة التنمية تتوقف على التفاعل المتبادل بين الأفراد والمؤسسات والسياسات .

لذا فإن مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون ، بما في ذلك تبني نهج التخطيط الإقليمي ، ستتعزز بالاهتمام بالأفراد والمؤسسات والسياسات على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى المجلس على السواء .

الملحق الاحصائي

محتويات الملحق

جدول رقم

١ ـ تطور انتاج النفط العالمي .

٢ ـ تطور انتاج النفط في دول مجلس التعاون .

٣ ـ مساعدات التنمية الرسمية ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .

٤ ـ تطور الايراد والانفاق العام في دول مجلس التعاون .

٥ ـ الاستثمار والتغير في الناتج المحلي .

٦ ـ تطور عدد موظفي حكومات دول مجلس التعاون .

جدول رقم (١) / تطور انتاج النفط العالمي

السنة	الانتاج العالمي		انتاج اوبك			انتاج دول مجلس التعاون			
	مليون برميل يوميا	التغير السنوي ٪	مليون برميل يوميا	التغير السنوي ٪	نسبة من الانتاج العالمي	مليون برميل يوميا	التغير السنوي ٪	نسبة من الانتاج العالمي	نسبة من انتاج اوبك
١٩٧٣	٥٨،١١	٠٠	٣١،٠٠	٠٠٠	٥٣،٣٣	١٣،٠٣	٠٠	٢٢،٤٢	٤٢،٠٣
١٩٧٤	٥٨،٢١	٠،١٧	٣٠،٧٣	(٠،٨٧)	٥٢،٧٩	١٣،٥١	٣،٦٨	٢٣،٢١	٤٣،٩٦
١٩٧٥	٥٥،٢٤	(٥،١٠)	٢٧،١٩	(١١،٥٢)	٤٩،٢٢	١١،٦٣	(١٣،٩٢)	٢١،٠٥	٤٢،٧٧
١٩٧٦	٥٩،٨٧	٨،٣٨	٣٠،٨٣	١٣،٣٩	٥١،٤٩	١٣،٥٧	١٦،٦٨	٢٢،٦٧	٤٤،٠٢
١٩٧٧	٦١،٩٤	٣،٤٦	٣١،٢٧	١،٤٣	٥٠،٤٨	١٣،٩٧	٢،٩٥	٢٢،٥٥	٤٤،٦٨
١٩٧٨	٦٢،٦٦	١،١٦	٢٩،٨١	(٤،٦٧)	٤٧،٥٧	١٣،٠٧	(٦،٤٤)	٢٠،٨٦	٤٣،٨٤
١٩٧٩	٦٤،٩٨	٣،٧٠	٣٠،٩٣	٣،٧٦	٤٧،٦٠	١٤،٦٧	١٢،٢٤	٢٢،٥٨	٤٧،٤٣
١٩٨٠	٦٢،٣٥	(٤،٠٥)	٢٦،٩٥	(١٢،٨٧)	٤٣،٢٢	١٤،٠٦	(٤،١٦)	٢٢،٥٥	٥٢،١٥
١٩٨١	٥٨،٢٦	(٦،٥٦)	٢٢،٤٩	(١٦،٥٥)	٣٨،٦٠	١٣،١٧	(٦،٣٣)	٢٢،٦١	٥٨،٥٦
١٩٨٢	٥٥،١٧	(٥،٣٠)	١٨،٥٠	(١٧،٧٤)	٣٣،٥٣	٩،٢١	(٣٠،٠٧)	١٦،٦٩	٤٩،٧٨
١٩٨٣	٠٠٠	٠٠	١٧،٤٧	(٥،٥٧)	٠٠	٧،٩٤	(١٣،٧٩)	٠٠	٤٥،٤٥

( ) تغير سالب / المصدر : تم اعداد هذا الجدول على اساس البيانات الواردة في petroleum Economist , March 1984, table p.120

جدول رقم (٢) / تطورانتاج النفط في دول مجلس التعاون
(مليون برميل يوميا)

السنة	السعودية	الكويت	الامارات	قطر	عمان	البحرين	المجموع
١٩٧٣	٧,٥٩٦١٧٨	٣,٠٢٠٤	١,٥٤٨٣٥٦١	٠,٥٧٠	٠,٢٩٢٩	٠٠٠	١٣,٠٢٨
١٩٧٤	٨,٤٧٦٩٣١	٢,٥٤٦١٣٩٧	١,٦٧٨٧٧٥٣	٠,٥١٨٤	,٢٩٠٥	٠٠٠	١٣,٥١٤
١٩٧٥	٧,٠٧٥٤٣٨٣	٢,٠٨٤٢	١,٦٩٥٠٩٤١	٠,٤٣٧٦	٠,٣٤٠٢٦	٠٠٠	١١١,٦٣٣
١٩٧٦	٨,٦٦٠٠٧٤٥٢	٢,١٥١٢٧٦٧	١,٩٤٧٤٣٥٦	٠,٤٩٨٦٦٣٠١	٠,٣٦٦٥٦	٠٠٠	١٣,٥٦٥
١٩٧٧	٩,١٩٩٨٩٠٤	١,٩٦٩	٢,٠١٤٥٤٧	٠,٤٤٤٦	٠,٣٤١٨٠٨	٠٠٠	١٣,٩٦٩
١٩٧٨	٨,٣٠١١٠٩٥	٢,١٣١٤	١,٨٣١٥٨٦٣	٠.٤٨٦٧٠	٠,٣١٤٢٩٥٨٩	٠٠٠	١٣,٠٦٥
١٩٧٩	٩,٥٣٢٤٣٢٨	٢,٥٠٠٣٠١٣	١,٨٣١٠٩٥٨	٠,٥٠٨١٣	٠,٢٩٥٤٦٥	٠٠٠	١٤,٦٦٧
١٩٨٠	٩,٩٢٧٦٢٤٦	١,٦٦٨٢٥٧٥	١,٧٠٨٦٤٩٣	٠,٤٧٢٧١٥	٠,٢٨٣٦٣٨	٠٠٠	١٤,٠٦١
١٩٨١	٩,٨٠٨٠٠٠	١,١٢٩٧٠١٣	١,٥٠٢٠٩٥٨	٠,٤١٥٢٠٢٧	٠,٣١٩	٠٠٠	١٣,١٧٤
١٩٨٢	٦,٤٨٣٠٠٠	٠,٨٢٤٣٠١٣٦	١,٢٤٩٠٧٦٢	٠,٣٣٢	٠,٣٢٤٥	٠٠٠	٩,٢١٣
١٩٨٣	٥,٠٦٣٦٤٣٨	١,٠٧٥٥٤٧٩	١,١١٩٨٩٥٨	٠,٣٠٠٤٠٨	٠,٣٧٦٥٨	٠٠٠	٧,٩٣٦

٠٠ معلومات غيرمتوفرة

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)

جدول رقم ٣

مساعدات التنمية الرسمية (مليون دولار امريكي)

المجموعة / السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣*	المجموع
١ ـ دول مجلس التعاون							
السعودية	٥٤٦٤	٤٢٣٨	٥٩٤٣	٥٦٦٤	٤٠٢٨	٣١٩٦	٢٩٢٥٣
الكويت	٩٧٨	٩٧١	١١٤٠	١١٥٤	١١٦٨	٩٩٥	٦٤٠٦
الامارات	٨٨٥	٩٧٠	٩٠٩	٨١١	٤٠٢	١٠٠	٤٠٧٧
قطر	١٠٥	٢٩١	٢٧٠	٢٥٠	٥٠	٢٢	٩٨٨
مجموع دول مجلس التعاون	٧٤٣٢	٦٤٧٠	٨٢٦٢	٧٨٧٩	٥٢٤٨	٥٠٣٣	٤٠٧٢٤
٢ ـ مجموع دول أوبك**	٨١٣١	٧٦٥٢	٩٥٩٠	٨٥٢٤	٥٨٩١	٥٤٧٤	٤٥٢٦٢
٣ ـ مجموع دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)	١٩٩٩٢	٢٢٨٢٠	٢٧٢٦٧	٢٥٥٤٢	٢٧٧٣٠	٢٧٤٥٨	١٥٠٨٠٩
اجمالي اوبك ومنظمة التعاون والتنمية	٢٨١٢٣	٣٠٤٧٢	٣٦٨٥٧	٣٤٠٦٦	٣٣٦٢١	٣٢٩٣٢	١٩٦٠٧١

* تقديرات اوليه ** تشمل نيجيريا ، الجزائر ، فنزويلا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة وقطر .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١٨ ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

جدول رقم (٤)　　الايراد العام والأنفاق العام

(ملايين وحدات العملة المحلية ، السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر)

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض العجز
	الجاري	المنح	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١ ـ البحرين								
١٩٧٤	١١٥,٣	٢,٢		١١٧,٥	٣٨,٢	٢٨,٨	٦٧,-	٥٠,٥
١٩٧٥	١٢٩,-	—		١٢٩,-	٦١,٦	٥٠,٧	١١٢,٣	١٦,٧
١٩٧٦	١٨٦,٤	٠,٣		١٨٦,٧	٧٨,٤	١١٢,٥	١٩٠,٩	٤,٢-
١٩٧٧	٢٢٧,٤	٢٧,٧		٢٥٥,١	١٠٠,٢	١٤٢,٣	٢٤٢,٥	١٢,٦
١٩٧٨	٢٤٧,٥	٢٦,٤		٢٧٣,٩	١٣٧,-	١٤٨,٣	٢٨٥,٣	١١,٤-
١٩٧٩	٢٧٧,٩	٢٦,٤		٣٠٤,٣	١٥٦,٨	٩٧,٧	٢٥٤,٥	٤٩,٨
١٩٨٠	٣٨٨,٥	٥٦,٨		٤٤٥,٣	١٩١,٦	١٢٥,٢	٣١٦,٨	١٢٨,٥
١٩٨١	٤٧٦,٦	٥٨,٣		٥٣٤,٩	٢٣٠,٩	١٤٧,٦	٣٧٨,٥	١٥٦,٤
متوسط الفترة	٢٥٦,١	٢٤,٧		٢٨٠,٨	١٢٤,٣	١٠٦,٦	٢٣٠,٩	٤٩,٩
معدل النمو السنوي				٢٤,٢	٢٩,٣	٢٦,٣	٢٨,١	

٢ ـ قطر

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض العجز
	الجاري	المنح	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١٩٧٥				٧١٣٥	٣٢٢٤	١٢٠٩	٤٤٣٣	٢٧٠٢
١٩٧٦				٨٩٢٧	٣٧٧٥	٢٠٣٤	٥٨٠٩	٣١١٨
١٩٧٧				٨١٥٤	٤٢٩٦	٣٠٢٢	٧٣١٨	٨٣٦
١٩٧٨				٨٢٢٥	٣٩٣٦	٢٥٣٦	٦٤٧٢	١٧٥٣
١٩٧٩				١٢٠٩٠	٥٨٤٣	٢٤٣٠	٨٢٧٣	٣٨١٧
١٩٨٠				١٩٠٠٤	٧٦٧٧	٣٢٦٠	١٠٩٣٧	٨٠٦٧
١٩٨١				١٩٢٤٣	١١١١٣	٣٦٣٠	١٤٧٤٣	٤٥٠٠
١٩٨٢				١٣٦٧١	٧٥٥٢	٥٠٦٧	١٢٦١٩	١٠٥٢
متوسط الفترة				١٢٠٥٦,١	٥٩٢٧	٢٨٩٨,٥	٨٨٢٥,٥	٣٢٣٠,٦
معدل النمو السنوي				٩,٧	١٢,٩	٢٢,٧	١٦,١	

٣ ـ الامارات

١٩٧٣	١٧,١	٤٠٢,٧	—	٤١٩,٨	٣٣٠,٦	٧٢,٨	٤٠٣,٤	١٦,٤
١٩٧٤	٢٠,٥	٧٧٩,٥	٠,١	٨٠٠,١	٥٦٩,٠	١٦٩,٧	٧٣٨,٧	٦١,٤
١٩٧٥	٥١,٠	١٧٢٢,٤	٠,٢	١٧٧٣,٦	٨٨٦,٧	٢٨٩,٦	١١٧٦,٣	٥٩٧,٣
١٩٧٦	٩٥,٤	٣٠٠٥,٩	٠,١	٣١٠١,٤	١٤٥٥,٢	٧٢٥,٠	٢١٨٠,٢	٩٢١,٢
١٩٧٧	٢٥٨,٨	٥٧٣٦,٦	—	٥٩٩٥,٤	٤٣٦٣,٤	٧٧٧,١	٥١٤٠,٥	٨٥٤,٩
١٩٧٨	٢٠٣,٥	٦٧٨٠,٣	—	٦٩٨٣,٨	٦٢٦٨,١	٥٣٩,٢	٦٨٠٧,٣	١٧٦,٥
١٩٧٩	٢٥٢,٥	٨٦١٠,٠	—	٨٨٦٢,٥	٧٤٩٨,٠	٦٣٤,٣	٨١٣٢,٣	٧٣٠,٢
١٩٨٠	٢٦٩,١	١٧٣٣٩,١	—	١٧٦٠٨,٢	١٢٣١١,٢	١٠٢١,٢	١٣٣٣٢,٥	٤٢٧٥,٧
١٩٨١	٢٠١,١	٢٢٢٥٩,٠	—	٢٢٤٦٠,١	١٧٤١٨,٠	١٢٤٨,٠	١٨٦٦٦,٠	٣٧٩٤,١
متوسط الفترة	١٥٢,١	٧٤٠٣,٩	—	٧٥٥٦,٠	٥٦٧٧,٨	٦٠٨,٥	٦٢٨٦,٣	١٢٦٩,٧
معدل النمو السنوي				٦٤,٥	٦٤,١	٤٢,٦	٦١,٥	

٤ عمان

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض/ العجز
	الجاري	الرأسمالي	المنح	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١٩٧٣	٦٥,٠	—	٣,٥	٦٨,٥	٦٢,٢	٢٩,٥	٩١,٧	٢٣,٢-
١٩٧٤	٣٠٣,٢	—	٨,٣	٣١١,٥	١٨٦,٥	١٤٢,٨	٣٢٩,٣	١٧,٨-
١٩٧٥	٣٥٧,٩	٠,٨	٧١,٦	٤٣٠,٣	٣٠٩,٩	١٥٦,٦	٤٦٦,٥	٣٦,٢-
١٩٧٦	٤٥٥,٥	١,٨	١٨,٠	٤٧٥,٣	٣٦٩,٩	١٨١,١	٥٥١,٠	٧٥,٧-
١٩٧٧	٤٨٢,٣	١,١	٩٢,٧	٥٧٦,١	٣٦٧,٧	١٣٠,٠	٤٩٧,٧	٧٨,٤
١٩٧٨	٤٣٩,٦	١,٣	٦,٧	٤٤٧,٦	٤١٠,٨	٨٧,٩	٤٩٨,٧	٥١,١-
١٩٧٩	٥٨٨,٨	١,٨	٦١,٩	٦٥٢,٥	٤٢٠,٥	١٢٨,٣	٥٤٨,٨	١٠٣,٧
متوسط الفترة ٧٣-٧٩	٣٨٤,٦١	٠,٩٧	٣٧,٥٣	٤٢٣,١	٣٠٣,٩	١٢٢,٣	٤٢٦,٢	٣,١-
معدل النمو السنوي				٤٥,٦	٣٧,٥	٢٧,٨	٣٤,٧	

٥ الكويت

السنة	الايراد العام			الانفاق العام			الفائض / العجز
	الجاري	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١٩٧٢	٦٠٨	١	٦٠٩	٣٠٣	٧٦	٣٧٩	٢٣٠
١٩٧٣	٦٩٤	٢	٦٩٦	٣٦٨	٩٠	٤٥٨	٢٣٨
١٩٧٤	٢٧٢٤	٥	٢٧٢٩	٧٣٧	١٥٨	٨٩٥	١٨٣٤
١٩٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٧٧	٢٩٨٩	٧	٢٩٩٦	٩٨٩	٢٨٣	١٢٧٢	١٧٢٤
١٩٧٨	٣٠٤٥	٥	٣٠٥٠	١٠٤٥	٥٦٧	١٦١٢	١٤٣٨
١٩٧٩	٣٦٤٣	٤	٣٦٤٧	١١١٧	٥١٥	١٦٣٢	٢٠١٥
١٩٨٠	٦٩١٦	٧	٦٩٢٣	١٤٦٠	٦٨٧	٢١٤٧	٤٧٧٦
١٩٨١	٦٣٣٨	١٣	٦٣٥١	١٦٩٦	٨٨١	٢٥٧٧	٣٧٧٤
متوسط الفترة	٣٣٦٩,٦	٥,٥	٣٣٧٥,١	٩٦٤,٤	٤٠٧,١	١٣٧١,٥	٢٠٠٣,٦
معدل النمو السنوي	٢٩,٨	٣٣,٠	٢٩,٨	٢١,١	٣١,٣	٢٣,٧	

٦ ـ السعودية

السنـــة		اجمالي الايراد	الانفـاق العـــام			الفائض / العجـز
			الجاري	الرأسمالي	الاجمالي	
٩٠/٨٩	٧٠/٦٩	٥٧٤١	٣٨٥٣	٢١٧٥	٦٠٢٨	- ٢٨٧
٩١/٩٠	٧١/٧٠	٧٩٥٤	٣٩٨٩	٢٣٠٤	٦٢٩٣	١٦٦١
٩٢/٩١	٧٢/٧١	١١١١٦	٤٧٥٦	٣٣٧٤	٨١٣٠	٢٩٨٦
٩٣/٩٢	٧٣/٧٢	١٥٣٢٦	٥٦٥٥	٤٥٠٣	١٠١٥٨	٥١٦٨
٩٤/٩٣	٧٤/٧٣	٤٠٥٩٧	٨٤٧٠	١٠١٢٥	١٨٥٩٥	٢٢٠٠٢
٩٥/٩٤	٧٥/٧٤	١٠٠١٠٣	١٥٢٠٧	١٩٨٣٢	٣٥٠٣٩	٦٥٠٦٤
٩٦/٩٥	٧٦/٧٥	١٠٣٣٨٤	٣٨٤٨٠	٤٣٣٠٤	٨١٧٨٤	٢١٦٠٠
٩٧/٩٦	٧٧/٧٦	١٣٥٩٥٧	٥٢٠٨٥	٥٤٦٥٢	١٠٦٧٣٧	٢٩٢٢٠
٩٨/٩٧	٧٨/٧٧	١٣٢٢٤١	٧٠٤٧٩	٦٦٦٣١	١٣٧١١٠	- ٤٨٦٩
٩٩/٩٨	٧٩/٧٨	١٣١٥٠٥	٨١٧٧١	٦٤٤٨٤	١٤٦٢٥٥	- ١٤٧٥٠
٤٠٠/٣٩٩	٨٠/٧٩	٢١١١٩٦	٩٦٢٢٧	٨٩٤٩٧	١٨٥٧٢٤	٢٥٤٧٢
٤٠١/٤٠٠	٨١/٨٠	٣٤٨١١٩	٨٣٥٧٠	١٤٦٨٤٦	٢٣٠٤١٦	١١٧٧٠٣
٤٠٢/٤٠١	٨٢/٨١	٣٦٨٠٠٦	١١٢٢٤٤	١٧١٠١٤	٢٨٣٢٥٨	٨٤٧٤٨
متوسط الفترة		١٢٣٩٤١ر٩٣	٤٤٣٦٨ر٢	٥٢٢١٠ر٨	٩٦٥٧٩	٢٧٣٦٢ر٩
معدل النموالسنوي		٤١ر٤	٣٢ر٤	٤٣ر٩	٣٧ر٨	

• بيانات غير متوفرة

المصدر : البحرين ، الامارات ، عمان والكويت من :

IMF. Govt. Finance Sfatistics Yearbook, vol. v1, 1982.

وقطر من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ١٦٥ ، والسعودية من وزارة التخطيط حقائق وارقام منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ .

جدول رقم (٥)

مجموع الاستثمار والزيادة في الناتج المحلي

الدولة	مجموع الاستثمار (مليون دولار)		الزيادة في الناتج المحلي (مليون دولار) الاجمالي		غير النفطي	
	٧١ - ٧٦	٧٦ - ٨١	٧١ - ٧٧	٧٦ - ٨٢	٧١ - ٧٧	٧٦ - ٨٢
البحرين	١٢٨٦ر٢	٦١٣٨ر٢	١٨٤٥ر٦	٢٦٧٨ر٤	١٤٣٠ر٣	٢٠٠٦ر٩
قطر	٣٠٦١ر٦	٧٥١٤ر٦	٣٢١٧-	٤٦٣٦ر٥	١٤٧٨ر٦	٢٥٤٠ر-
الامارات	٩٩٧٣ر٢	٤٠٤١٨ر٩	١٥١١٧ر٧	١٧٣٣٠ر١	٦٦٧٣ر٩	١٠٢٨٦ر٣
عمان	٢٥١١ر١	٦٥٣٧ر١	٢٢٢٢ر-	٤٨٠٨ر٨	٨٦٦ر٢	٢٢٩٩ر٤
الكويت	٥٨٧٨ر٩	١٩٦٠٤ر٢	١٠٢٧٧ر٤	٦٩٣١ر٨	٤١٥٧ر٢	٥٨٨٧ر٣
السعودية	٢٠٥٢٧-	١٣٣٧٥١ر٤	٥٣٠٦١ر٨	٧٤٦٧١ر-	١٩٢٠٠ر٤	٤٩٢٠٩ر٢

المصدر : تم اعداد هـذا الجدول على أساس البيـانات الـواردة في الصندوق العـربي للانمـاء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ .

جدول رقم (٦)
تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		
	مواطنون	وافدون	المجموع
		١ ـ البحرين	
١٩٦٨	٨٧٣٨	٣٨٣٢	١٢٥٧٠
١٩٨١	٢٥١٣٠	١٢٦٢٨	٣٧٧٥٨
معدل النمو السنوي	٥ر٨	٦ر٩	٨ر٨
		٢ ـ قطر	
١٩٧٥	٦٧٣٥	٣٧٦١	١٠٤٩٦
١٩٧٦	٧٧١١	٤٨١٦	١٢٥٢٧
١٩٧٧	٩١٨٤	٧٠٨٠	١٢٢٦٤
١٩٧٨	٩٥٣٤	٨٤٧٢	١٨٠٠٦
١٩٧٩	١٠٣٤١	٩٨٠٠	٢٠١٤١
١٩٨٠	١٠٨١٨	١٠٦٤٥	٢١٤٦٣
١٩٨١	١١١٥٢	١٢٧٢٧	٢٣٨٧٩
١٩٨٢	١١٩١٨	١٥٦٦٩	٢٧٥١٧
١٩٨٣	١٢٥٥٢	١٧٦٦٨	٣٠٢٢٠
معدل النمو السنوي	١ر٨	٣ر٢١	١ر١٤

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٣ ـ الامارات		
١٩٧٥	..	..	١٨٦٥٤
١٩٧٦	..	..	٢٣٥٤٥
١٩٧٧	..	..	٢٦١٤٨
معدل النمو السنوي			١٨ر٤
	٤ ـ امارة أبو ظبي		
١٩٧٦	..	..	١٠٧٤٤
١٩٧٧	..	..	١٣٠٥٥
١٩٧٨	..	..	١٦١٢٢
١٩٧٩	..	..	١٨٦٣٥
١٩٨٠	..	..	٢١٢٨٦
	٥ ـ عمان		
١٩٦٦	١٠١٨	٨٢	١١٠٠
١٩٦٧	١١١٥	٨٥	١٢٠٠
١٩٦٨	١١٥٨	٩٢	١٢٥٠
١٩٦٩	١٢٥٣	٩٧	١٣٥٠
١٩٧٠	١٦٣٠	١٢٠	١٧٥٠

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٥ ـ عمان		
١٩٧١	٢٨٥٧	٢٥٥	٣١١٢
١٩٧٢	٤٧٦٥	٥٥٣	٥٣١٨
١٩٧٣	٧٤٠٣	١٦٧٠	٩٠٧٣
١٩٧٤	..	..	١٢٠٣٥
١٩٧٥	١٢٩٠٠	٤٦٦٥	١٧٥٦٥
١٩٧٦	١٥٦٦٨	٦٦٤٣	٢٢٣١١
١٩٧٧	١٦٢٥٩	٧٧٨٢	٢٤٠٤١
١٩٧٨	١٦٠٥٤	٩١٩٢	٢٥٢٤٦
١٩٧٩	١٨٠٠٢	١٠٦٩٢	٢٨٦٩٤
١٩٨٠	٢١٦٢٥	١٣٠٢٧	٣٤٦٥٢
١٩٨١	٢٥٠٩٦	١٥٠٠٢	٤٠٠٩٨
١٩٨٢	٢٧٢٤٩	١٦٨٣٨	٤٤٠٨٧
معدل النمو السنوي	٢٢ر٨	٣٥ر٥	٢٥ر٩
	٦ ـ الكويت		
١٩٦٥/ ١٩٦٦	٢٦٨٨١	٤٢٦٣٥	٦٩٥٢٠
٦٦/٦٧	٣٢٦٣٧	٤٣٨٤٢	٧٦٤٧٩
٦٧/ ٦٨	٣٤٩٧٤	٤٤٦٩٥	٧٩٦٦٩

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين: مواطنون	عدد الموظفين: وافدون	المجموع
	٦ ـ الكويت		
٦٩/٦٨	٢٥١٨٧	٤٥١٣٨	٧٠٣٢٥
٧٠/٦٩	٢٦٥٣١	٤٤٣٩١	٧٠٩٢٢
٧١/٧٠	٢٨٨٨٨	٤٨٢٨٢	٧٧١٧٠
٧٢/٧١	٣٥٠٥٥	٥١٩٧٧	٨٧٠٣٢
٧٣/٧٢	٣٩٢٩٩	٥٤١١٨	٩٣٤١٧
٧٤/٧٣	٤٠٢٤٤	٥٤٨٥٥	٩٥٠٩٩
٧٥/٧٤	٤٣٣٤٠	٦٠٧١١	١٠٤٠٥١
٧٦/٧٥	٤٥٤٢٢	٦٧٨٥٢	١١٣٢٧٤
٧٧/٧٦	٤٨١٢١	٨٠٣٨٧	١٢٨٥٠٨
٧٨/٧٧	٤٨٣٢٨	٨٥٣٢٥	١٣٣٦٥٣
٧٩/٧٨	٤٨٤٠٢	٨٧٧٠٩	١٣٦١٢٩
٨٠/٧٩	٤٩٤٠١	٩٦٠٥٠	١٤٥٤٥١
٨١/٨٠	٤٦٦٨٧	٩٠٤٣٤	١٣٧١٢١
معدل النمو السنوي	٧ر٣	١ر٥	٦ر٤
	٧ ـ السعودية		
٧١/١٩٧٠	..	..	١٣٢٦٠٢
٧٢/٧١	..	..	١٤١٣٢٠
٧٣/٧٢	..	..	١٦٢٤٣٩
٧٤/٧٣	..	..	١٧٧١٨٤

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عـدد الموظفيـن		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٧ ـ السعـــودية		
٧٤/ ٧٥	..	..	١٩٢٨٠٨
٧٥/ ٧٦	..	..	٢١٧٧٠٤
٧٦/ ٧٧	..	..	٢٤٢٤٧٨
٧٧/ ٧٨	..	..	٢٤٤١١٣
٧٨/ ٧٩	..	..	٢٧٢٥٨٤
٧٩/ ٨٠	..	..	٣٢٦٠٦٢
٨٠/ ٨١	..	..	٣٠٧٥٣٦
٨١/ ٨٢	..	..	٣٧١٨١٦
معدل النمو السنوي	..	..	٩ر٨

المصدر : ١ ـ البحرين : ارقام عام ١٩٦٨ من المجموعة الاحصائية ١٩٦٨ جدول ٤٨ .

ارقام عام ١٩٨١ من المجموعة الاحصائية ١٩٨٢ ، جدول ١٢

٢ ـ قطر : ارقام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ من ادارة شئون الموظفين ، قسم الاحصاء ، التقرير السنوي ١٤٠١ هـ ارقام ١٩٨٣ ، من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ٣٢ ص ٤٤ .

٣ ـ الامارات : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨ جدول ٢٧٥ ص ٤٢٥ .

٤ ـ عمان من : Statistical Your Book, Eleventh Issue 1982,

٥ ـ الكويت : من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ١١٢ .

٦ ـ السعودية : منن الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٣ ، جدول ١٠ ـ ٨

المـراجـع

١ ـ باللغة العربية :

١ ـ أسامة أمين الخولي ، نظرة في امكانات تكامل دول مجلس التعاون في المجال التكنولوجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ ـ أسعد الراس ، التكامل الاقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية . ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٣ ـ ارتورو اسرائيل ، التنمية الادارية وتنمية المؤسسات ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥ ـ ١٨ .

٤ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة حول تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي ، الكويت ، ديسمبر ١٩٧٨ .

٥ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣ .

٦ ـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

٧ ـ أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، ٢٧ دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٨ ـ أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي بيروت ١٩٨٠ .

٩ ـ برهان الدجاني ، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون في المجالين العربي

والدولي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٠ ـ بيتر هيلر وألان تيت ، العمالة والأجور الحكومية : بعض المقارنات الدولية ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٤٤ ـ ٤٦ .

١١ ـ بيير لانديل ـ ميلز ، الإدارة : عامل مقيد للتنمية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١١ ـ ١٤ .

١٢ ـ بول ستريتن ، كل حل يطرح مشكلة : لم تفشل اقتصاديات التنمية ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢٢ /رقم ٢ ، حزيران ١٩٨٥ ص ١٤ ـ ١٦ .

١٣ ـ جاهانجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٩ ـ ٢٢ .

١٤ ـ حازم البيلاوي ، امكانات التكامل الاقتصادي لدول الخليج في المجال النقدي والاستثماري ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٥ ـ حمدي أمين عبد الهادي ، الإدارة العامة في الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٠ .

١٦ ـ حسين عمر منصور ، تطوير القوى العاملة واختيار التقنية المناسبة كأساس للتنمية والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٧ ـ خليل النقيب ، الإدارة التنموية للوطن العربي (مدخل عام) ، معهد الانماء العربي ، الدراسات الادارية رقم (٢) بيروت ١٩٧٨ .

١٨ ـ خالد تحسين علي ، التكامل الزراعي بين دول المجلس وبين مناطق الوطن العربي الأخرى ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
١٩ ـ ديباك لال ، المفاهيم الخاطئة لاقتصاديات التنمية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٢ / رقم ٢ ، حزيران ١٩٨٥ ص ١٠ ـ ١٣ .
٢٠ ـ رودلف هابلتزل ، قضايا التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط ، **التمويل والتنمية** ،المجلد ١٨ / العدد رقم ٢ ،يونيو ١٩٨١ ص ١٠-١٣.
٢١ ـ زبير إقبال ، المساعدات العربية الميسرة ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٢ ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٣١ ـ ٣٣ .
٢٢ ـ سعيد سعد مرطان ، حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التكنولوجيا الملائمة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٢٣ ـ ستيفن ب هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٠/ رقم ١ ، مارس ١٩٨٣ ص ١٨ ـ ٢٠ .
٢٤ ـ شيتال تشاند ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار . . . قياسها وتقييم آثارها ،**التمويل والتنمية**،المجلد ٢١ / رقم ١،مارس ١٩٨٤ص ٣٨ـ ٤١.
٢٥ ـ ضياء كمال عبده ، المخزون الاستراتيجي الإقليمي للحبوب في ظل التكامل الاقتصادي الزراعي لدول الخليج الغربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٢٦ ـ عبد النبي إسماعيل الطوخي ، أهمية التكامل الخليجي في تطوير سياسات البحوث والتطور التقني ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض،١٧ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢٧ ـ إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
٢٨ ـ علي أحمد سليمان ، نظرية الاتحادات الجمركية في اطار التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٢٩ ـ عبد الوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٠ ـ علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت ١٩٨١ .
٣١ ـ عادل زكي محمد بلبل ، التكامل التجاري بين الدول الأعضاء ، مجلس التعاون الخليجي (مدخل كمي) . ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٢ ـ فايز إبراهيم الحبيب ، الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٣ ـ محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٣٤ ـ محمد العوض جلال الدين ، استراتيجية التكامل الخليجي في اطار التعاون العربي في تنمية الموارد البشرية، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ١٧-٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٥ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .
٣٦ ـ محمد سلطان ابو علي ، بعض مستتبعات صغر حجم الدول على التكامل الاقتصادي بالاشارة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٧ ـ محمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان ١٩٨٠ .
٣٨ ـ التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية ، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثاني ، البحرين ، ٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠ .
٣٩ ـ البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة ، دراسة قدمت إلى ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي ١١ ـ ١٦ يناير ١٩٨١ .
٤٠ ـ سلطة الأجهزة المركزية في مراجعة الموازنات فيما يتعلق بالوظائف عدداً ودرجة ، دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول العربية ، الرياض ١٥ ـ ٢٤ فبراير ١٩٧٥ .
٤١ ـ التنمية في سوريا بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .

٤٢ ـ محمد صادق ، التنمية في الأردن بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .

٤٣ ـ التجربة الدولية في الاصلاح الإداري وآفاق التنمية في المغرب ، المملكة المغربية ، مجلة الشئون الإدارية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٣ ، ص ٤٧ ـ ٧٧ .

٤٤ ـ حول مواجهة النقص في بعض فئات القوى العاملة اللازمة للتنمية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنميةوالتخطيط ، لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

٤٥ ـ تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض معهد الإدارة العامة ، ١٩٦٥ .

٤٦ ـ محبوب الحق ، منظور عالمي للحاجات الأساسية ، التمويل والتنمية ، المجلد ١٧/ العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٤ .

٤٧ ـ محمد علي النقي ، امكانيات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في المجال الصناعي ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٤٨ ـ محمود عبد المولى ، العالم الثالث ونمو التخلف ، ليبيا ـ تونس ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٠ .

٤٩ ـ محمد فرج الخطراوي ، التعاون الصناعي الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٥٠ ـ محمد هشام خواجكية ، آفاق التكامل الاقتصادي على ضوء اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٥١ ـ نعيم ا . الشربيني ، العمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، **التمويل والتنمية** ،المجلد ٢١/رقم ٤ ،ديسمبر ١٩٨٤ص ٣٤ ـ ٣٧ .

٥٢ ـ نانسي بيردسال ، النمو السكاني ، حجمه وآثاره على التنمية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢١/رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠ ـ ١٥ .

٥٣ ـ نورمان هيكز وآن كوبيش ، تخفيض المصروفات الحكومية في أقل البلدان نمواً : أين تقتطع الحكومات في أيام الشدة ؟ بعض الاجابات الأولية ، **التمويل والتنمية** المجلدرقم ٢١/رقم ٣ سبتمبر ١٩٨٤، ص ٣٧-٣٩.

٥٤ ـ هوليس ب تشينري ، الفقر والتقدم ، الخيارات أمام العالم النامي ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ١٧/رقم ٢ ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ١٢ ـ ١٦ .

٥٥ ـ وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، دولة الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة الدراسات الاحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية ، الكويت ٧ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤ .

٥٦ ـ يوسف صايغ ، الاندماج الاقتصادي وذريعة السيادة الوطنية ، **المستقبل العربي** ١٩٧٩/٣ ص ٣ ـ ٢١ .

باللغة الانجليزية

1. Al-Kuwari, Ali Khalifa, Oil Revenues in the Gulf Emirates Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, Bowkar Publishing Company Limited, Essex, 1978.
2. Axline, W. Andrew, "Under Development, Dependency, and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World", **International Organization Journal**, Vol. 31, No. 1, 1977.
3. Arikat, Harby M. Mousa, Regional Economic Cooperation

and Integration: The Case of Arab Gulf States, (Unpublished Ph.D. Thesis), University of Shieffield, 1984.

4. Alderfer, F. Harlod, Public Administration in Newer Nations, Frederick A. Praeger, Publishers, New York, Washington, London, 1967.
5. Almond, Gabriel A. and Powell, G. Bingham, Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Co. 1967.
6. Almond, G. and Coleman, J., The Politics of Developing Areas, Princeton University Press 1960.
7. Adelman, I. and C. Morris, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries Stanford, Stanford University Press, 1973.
8. Becker, Abraham S., Hansen, Bent and Kerr, Malcom, H., The Economics and Politics of the Middle East, New York, American Elsevier Publishing Company, Inc. 1975.
9. Black, C.E. The Dynamics of modernization, New York: Harper and Row, 1966.
10. Banefielid, E. and L., The Moral basis of a Backward Society, Illinois Free Press, University of Chicago, 1958.
11. Bhagwati, Jagdish, The Economics of Under Developed Countries, London, World University Library, 1966.
12. Braibanti and Spengler (eds.), Traditions, Values and Socio-Economic Development, Duke University Press 1961.
13. Conyers, D. and Hills, Peter, An Introduction to Development Planning in the Third World, New York, John Wiley and Sons, 1984.
14. Damachi, Ukandi Galwin, Theories of Management and the executive in development world, London, MacMillan Press, 1978.

15. Gilder, George, Wealth and Poverty, New York, Basic Books Inc., 1981.

16. Galbraith, John, The Affluent Society, Boston, Houghton Mifflin, 1958.

17. Ghai, D.P. et al. (eds.) The Basic Needs Approach to Development Geneva, International Labour Organization, 1977 .

18. Hagen, Everett, On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins, Homewood, Illinois, Doresey Press, 1962.

19. Hayter, T., The Creation of World Poverty London, Pluto Press, 1981 .

20. Jones, Hywel, An Introduction to Modern Theories of Economic Growth, London, Thomas Nelson and Sons, Ltd., 1975.

21. Jameson, K.P. and C.K. Wilber (eds.), Directions in Economic Development North Dame, University of North Notre Dame Press, 1979 .

22. Khuri, Fuad (ed.), Leadership and Development in Arab Society, American University of Beirut, 1981.

23. Kriesberg, Martin, Public Administration in Developing Countries, The Brookings Institution, Washington, 1971.

24. Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modernization in the Middle East, Glencoes Illinois, Free Press 1958.

25. Lewis, W. Arthur, Theory of Economic Growth, Homewood, Illinois, R.D. Irwin 1961.

26. McClelland, David C., The Achieving Society, New York, The Free Press, 1961.

27. Marini, Frank, Toward a New Public Administration: The

Minnowbrook Perspective. Scranton/London/Toronto: Chandler Publishing Company, 1971.

28. Myrdal, Gunner, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, 3 volumes. New York, Twentieth Century Fund, 1968.

29. Mead, Margaret, Cultural Patterns Change, UNESCO, Paris 1953.

30. Marshall Wolf, "Between the Idea and the Reality: Notes on Plan Implementation". International Social Development Review, No. 3, 1971, PP. 32-40.

31. Packard, Philip C., Critical Path Analysis for Development Administration. The Hague — Paris, Mouton, 1972.

32. Pye, W. and Verba S., Political Culture and Political Development, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1965.

33. Rothwell J. Kenneth, Administrative Issues in Developing Countries, Lexington· Mass, Lexington Books, 1972.

34. Riggs, W. Fred, Administration in Developing Countries, Houghton Mifflin Co., Boston, 1964.

35. Riggs, W. Fred Barnett & Doak A. Frontiers of Development Administration, Durham, N.C. Duke University Press 1970-1971.

36. Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth, Cambridge, Cambridge University Press, 1960.

37. Sadik, Muhammad T., "Past Performance and Future Prospects of Arab Development: An Overall View", in the Arab Planning Institute, Seminar on New Development concepts and Strategies and their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-22 May 1979.

38. Sadik, Muhammad T., Manpower in the 1980's, A Paper submitted to the International Conference on Industrial Development in the GCC: The Expectations and Realities, Bahrain, 26-27 Feb. 1985.

39. Sadik, Muhammad T. and Snavely, William P., Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past,Present Problems, and Future Prospects. Lexington, Mass: D.C. Heath and Co. 1972.

40. Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealths of Nations, New York: The Modern Library, 1937.

41. Swerdlow, Irving, Development Administration, Concepts and Problems, Syracuse University Press, Syracuse, New York, 1963.

42. Schumpeter, Joseph A., The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1961.

43. Sadik, Muhammad T., "Public Enterprises and Development in Bahrain, Kuwait, Qatar, The United Arab Emirates and Saudi Arabia", International Center for Law in Development, Public Enterprises and Development in the Arab Countries, New York, 1977, PP. 9-62.

44. Scott, Wolf, Concepts and Measurement of Poverty, UN Research Institute for Social Development, Geneva, 1981.

45. Sayigh, Yusuf, A., "Problems and Prospects of Development in the Arabian Penninsula, in International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1971, PP. 40-58.

46. ——., The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press 1982.

47. Thompson, Victor, Bureaucracy and Innovation, University of Albama Press, 1969.

48. United Nations, Appraising Administrative Capability for Development, New York, United Nations, 1969.

49. —., Strengthening Public Administration and Finance for Development in the 1980s: Issues and Approaches, New York, 1978.

50. —., Handbook on the Improvement of Administrative Management in Public Administration, New York, 1979.

51. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Management in the Developing Countries, Geneva, 1972.

52. United Nations, Administration of Development Programmes and Projects: Some Major Issues, Part I and II, New York, 1971.

53. United Nations, Interregional Seminar on Administration of Management Improvement Services, Vol. I and II, Copenhagen Denmark, 28 Sept.-6 Oct. 1970, New York, 1971.

54. United Nations, Interregional Seminar on the Use of Modren Management Techniques in the Public Administration of Developing Countries, Washington, D.C. 27 Oct. — 6 Nov. 1970 Vol. I and II, New York, 1971.

55. United Nations, Measures for Improving Performance of Public Enterprise in Developing Countries. New York, 1973.

56. United Nations, Organization, Measurement and Supervision of Public Enterprises in Developing Countries, New York, 1974.

57. United Nations, Interregional Seminar on Major Administrative Reforms in Developing Countries, New York, 1973.

58. United Nations, Organization and Administration of Public Enterprises, Selected Papers, New York, 1968.

59. United Nations, Public Administration in the Second United Nations Development Decade, New York, 1971.

60. United Nations, Seminar on Organization and Administration of Public Enterprises, held at Geneva, Switzerland, 26 Sept. — 4 Oct. 1966. New York, 1967.

61. United Nations, Interregional Seminar on the Development of Senior Administrators in the Public Service of Developing Countries, Vol. 1, Geneva 19-29 August 1968. New York, 1969 and Vol. II 1970.

62. UN, Priority Areas for action in Public Administration and Finance in the 1980s, New York, UN 1981.

63. UN, Survey of Changes and Trends in Public Administration and Finance for Development, 1975-1977, New York, UN, 1978.

64. UN, Elements of Institution-Building for Institutes of Public Administration and Management, New York, UN 1982.

65. UN, Public Administration Institutions and Practices in Integrated Rural Development Programmes, New York, UN, 1980.

66. "Administrative Improvement for National Development: Some Major Issues and Approaches". International Social Development Review, No.2, 1970, PP. 34-43.

67. Waterston, Albert, Development Planning: Lessons of Experience. Baltimore, John Hopkins, 1965.

68. World Bank, World Bank and the World's Poorest, Washington, D.C., World Bank, 1980 .

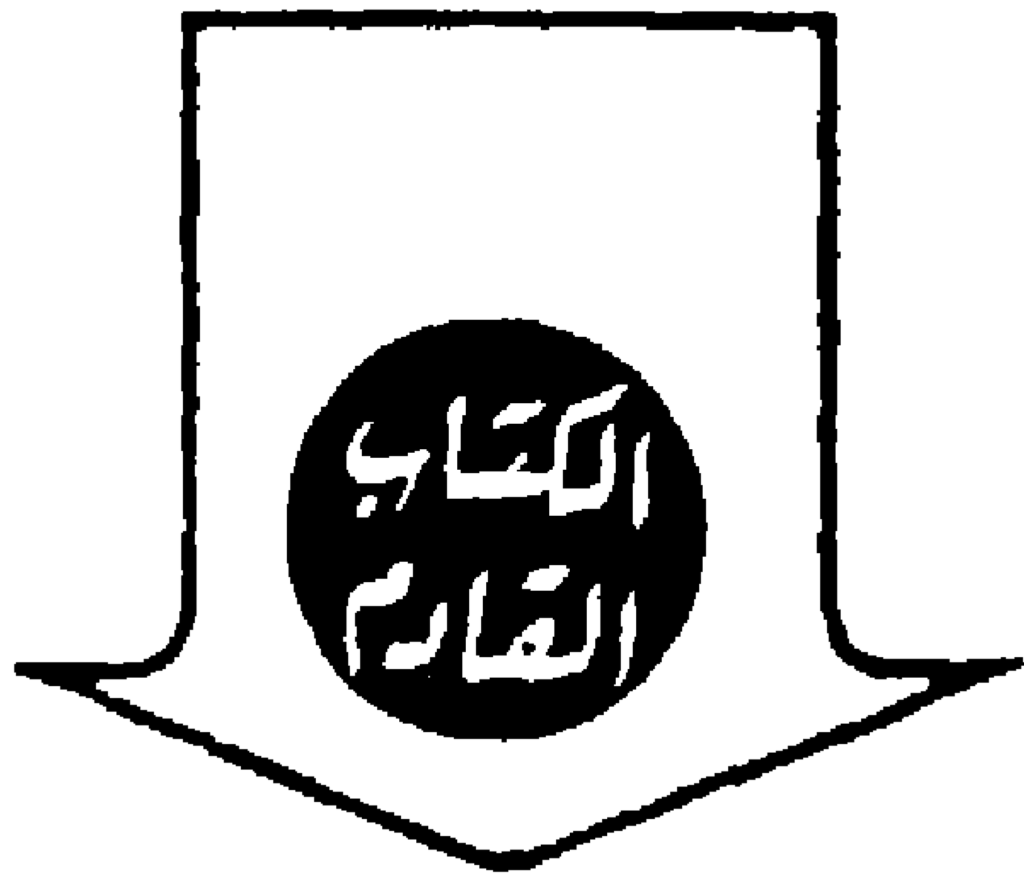
69. World Bank, The McNamara Years at the World Bank Baltimore, Johns Hopkins Press, 1981 .

70. Weiner, M., Modernization, New York, Basic Books 1966.

المحـــتوى

المؤلف في سطور

ـ د. محمد توفيق صادق .
ـ ولد في فلسطين عام ١٩٣١ .
ـ حصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الادارة العامة من الجامعة الامريكية في بيروت ، والماجستير في ادارة التنمية من جامعة هارفارد ودكتوراه في التنمية من جامعة وسكنس عام ١٩٧٤م .
ـ شغل عددا من الوظائف الادارية والاستشارية .
ـ يعمل منذ سبتمبر ١٩٨٣ مستشارا في المعهد العربي للتخطيط في الكويت .
ـ له عدة مؤلفات منها :
١ ـ تطور الحكم والادارة في المملكة العربية السعودية .
٢ ـ ادارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠ .



العالم الثالث وتحديات البقاء

تاليف : جاك لوب
ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

صدر عن هذه السلسلة

١ ـ الحضـــارة	تأليف : د/ حسين مؤنس
٢ ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس
٣ ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا
٤ ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦ ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف د/ عزت حجازي
٧ ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د/ محمد عزيز شكري
٨ ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما
١٠ ـ جحـا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
١١ ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٢ ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبد العليم
١٤ ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي
١٥ ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبد المحسن صالح
١٦ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبد الفضيل
١٧ ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨ ـ الكوميديا والتراجيديـا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : د/ شوقي السكري د/ علي الراعي

١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر — تأليف : د/ سعد أردش

٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج — ترجمة : حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صدقي حطاب

٢١ ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي — تأليف : د/ محمد علي الفرا

٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها — تأليف : رشيد الحمد
محمد سعيد صباريني

٢٣ ـ السرق — تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني

٢٤ ـ الإبداع في الفن والعلم — تأليف : د/ حسن أحمد عيسى

٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي — تأليف : د/ علي الراعي

٢٦ ـ مصر وفلسطين — تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن

٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث — تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم

٢٨ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي — ترجمة : شوقي جلال

٢٩ ـ العرب والتحدي — تأليف : د/ محمد عماره

٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة — تأليف : د/ عزت قرني

٣١ ـ الموشحات الأندلسية — تأليف : د/ محمد زكريا عناني

٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني — ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف
مراجعة : د/ رجا الدريني

٣٣ ـ الإنسان والثروات المعدنية — تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله

٣٤ ـ قضايا أفريقية — تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي

٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠) — تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري

٣٦ ـ الحب في التراث العربي — تأليف : د/ محمد حسن عبدالله

٣٧ ـ المساجد — تأليف : د/ حسين مؤنس .

٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة — تأليف : د/ سعود يوسف عياش

٣٩ ـ ارتقاء الإنسان — ترجمة : د/ موفق شخاشيرو
مراجعة : زهير الكرمي

٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر — تأليف : د/ مكارم الغمري

٤١ ـ الشعر في السودان — تأليف : د/ عبده بدوي

٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإسلام في الصين تأليف : فهمي هويدي
٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعوة إلى الموسيقا تأليف : يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون ترجمة : سليم الصويص
مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي تأليف : جان الكسان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائية ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمان تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ ـ الوجودية ترجمة : د/ إمام عبد الفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا تأليف : د/ انطونيوس كرم
٦٠ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الأول) تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦١ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني) تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الأول) ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ ـ الإسلام والاقتصاد تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
٦٥ ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية تأليف : د/ عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ ـ الإسلام والشعر تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ ـ بنو الإنسان ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية تأليف : د/ محمد موفاكو
٦٩ ـ ظاهرة العلم الحديث تأليف : د/ عبدالله العمر

٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) — ترجمة : د/ علي حسين حجاج
مراجعة : د/ عطيه محمود هنا

٧١ ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي — تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي

٧٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني) — ترجمة : د/ فؤاد زكريا

٧٣ ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي — تأليف : د/ مجيد مسعود

٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي — تأليف : د/ أمين عبدالله محمود

٧٥ ـ التصوير والحياة — تأليف : د/ محمد نبهان سويلم

٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي — ترجمة : كامل يوسف حسين
مراجعة : د/ إمام عبد الفتاح

٧٧ ـ الشعر الإغريقي تراثاً إنسانياً وعالمياً — تأليف : د/ أحمد عتمان

٧٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية — تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن

٧٩ ـ مفاهيم قرآنية — تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله

٨٠ ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام) — تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني

٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر — تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد

٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث — ترجمة : شوقي جلال
مراجعة : صدقي حطاب

٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان — تأليف : د/ سعيد الحفار

٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية — تأليف : د/ رمزي زكي

٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية — تأليف : د/ بدرية العوضي

٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس — تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم

٨٧ ـ في تراثنا العربي الاسلامي — تأليف : د/ توفيق الطويل

٨٨ ـ الميكروبات والإنسان — ترجمة : د/ عزت شعلان
مراجعة : د/ عبد الرزاق العدواني
د/ سمير رضوان

٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان — تأليف : د/ محمد عماره

٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول) — تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري
د/ هدى حجازي
مراجعة : د/ فؤاد زكريا

٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت اسلام
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي
٩٥ ـ تغيير العالم	تأليف : د/ أنور عبدالملك
٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز
٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبد الوهاب المسيري د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩٨ ـ قصة الانثروبولوجيا	تأليف د. حسين فهيم
٩٩ ـ الاطفال مرآة المجتمع	تأليف : د. محمد عماد الدين اسماعيل
١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف د. محمد علي الربيعي
١٠١ ـ الادب في البرازيل	تاليف د. شاكر مصطفى
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية	تاليف د. رشاد الشامي

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠ دنانير
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢ ديناراً
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠ دولاراً امريكياً
● الأفراد خارج الوطن العربي	٤٠ دولاراً امريكياً

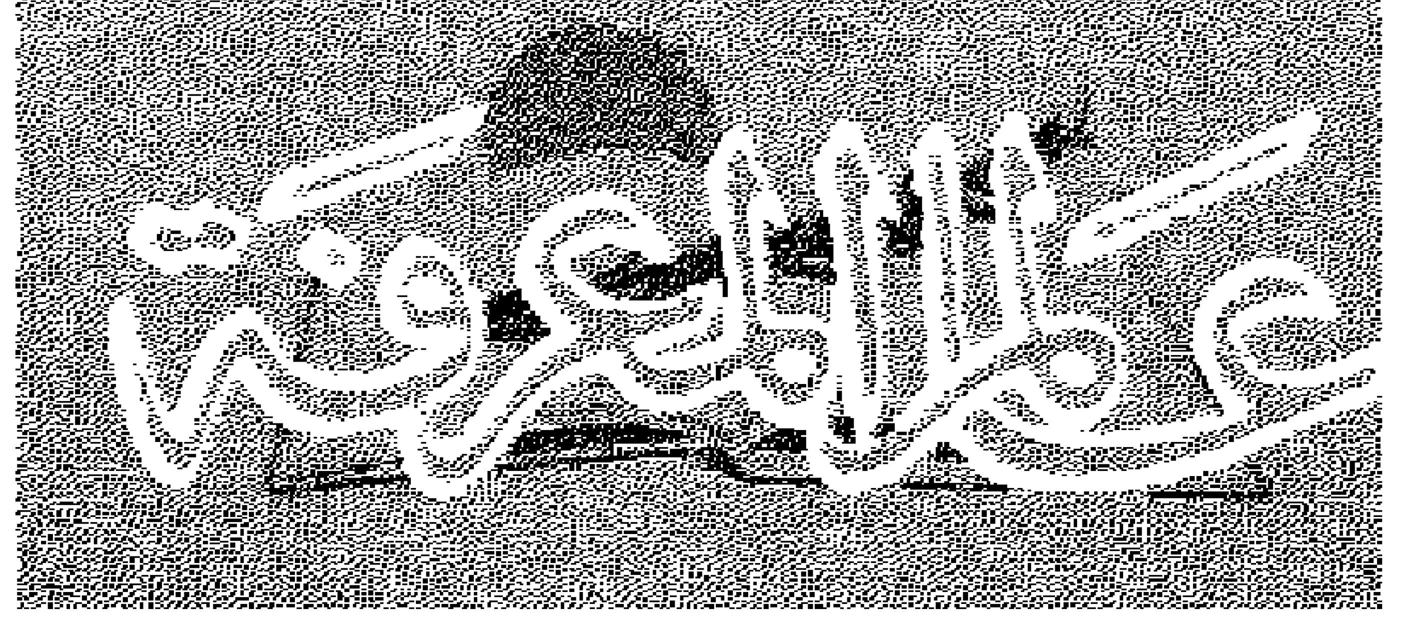
الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب ٢٣٩٩٦ الكويت ● برقياً ثقف ● تلكس ٤٤٥٥٤
TLX No 44554 NCCAL

سعر النسخة :

• الكويت	٥٠٠ فلس
• السعودية	١٠ ريالات
• العراق	٦٠٠ فلس
• الاردن	٥٠٠ فلس
• سوريا	٦ ليرات
• لبنان	٥ ليرات
• ليبيا	٥٠٠ قرش
• المغرب	١٠ دراهم
• تونس	دينار واحد
• الجزائر	١٠ دنانير
• مصر	٥٠٠ مليم
• السودان	٥٠٠ مليم
• عمان	ريال واحد
• اليمن الجنوبية	٨٠٠ فلس
• اليمن الشمالية	٩ ريالات
• البحرين	٨٠٠ فلس
• قطر	١٠ ريالات
• الامارات العربية	١٠ دراهم

مطابع الرسالة - الكويت



العالم الثالث وتحدّيات البقاء

تأليف : جاك لوب
ترجمة : احمد فؤاد بلبع

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

العالم الثالث وتحدّيات البقاء

تأليف : جاك لوب
ترجمة : احمد فؤاد بلبع

١٠٤ ـ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ ـ اغسطس (آب) ١٩٨٦ م

العالم الثالث وتحدّيات البقاء

مقـدمـة

في بداية الثمانينات تبرز تنمية العـالم الثالث مـرة ثانيـة بوصفهـا موضـوعا مستجدا . ففي الأعوام الأولى من العقد استرعت موجة من التجمعات الدولية أنظار العالم إلى محنة بلدان العالم الثالث . وفي عام ١٩٨٠ ، كان لدينا تقريـر أعدته اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية ، التي يـرأسها فيـلي برانـدت ، مستشار ألمانيا الاتحادية السابق ، وفي مرحلة لاحقة من العام نفسه استهلت دورة خاصة للامم المتحدة العقد الانمائي الثالث . وشهد العام التالي مؤتمرين دوليين يـرتبطان بـالتنمية ـ أحـدهما عن الـطاقات الجـديدة والمتجـددة ، والثـاني عن المشكلات النوعية التي تواجه « أقل البلدان نموا » البالغ عددها واحدا وثلاثين بلدا ـ كما شهد أول تجمع عالمي اجتمع فيه اثنان وعشرون من الوزراء ، ورؤساء الدول لمناقشة القضايا الرئيسـة للفقر والتنميـة . ونتيجة لهـذه القمة فـإن عام ١٩٨٣ ، يمكن أن يشهد بداية « مفاوضات عالمية » ، أي دورة تتعلق بصفقة شاملة على نطاق كوكبنا ، تغطي جميع جوانب العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

غير أنه قد يكون من المأمون ألا تساورنا أية أوهام حـول مدة هـذا التفجر المفاجيء الجديد للاهتمام ، وحول جدواه . فربمـا لم تكن الاثارة الـراهنة إلا المشهد الأخير في ظاهرة دورية تتكرر كل عشرة أعوام أو نحو ذلـك ، وترغم المجتمع الدولي على إبداء قلق مفاجيء بشأن الأوضاع في العالم الثالث ـ قبل أن يستدير سريعا إلى أمور أكثر أهمية ـ مثال ذلك أن تقرير بيرسون ، الذي نشر في نهاية الستينات ، سرعان ما طواه النسيـان ، وأن الاستراتيجيـة الانمائيـة التي اعتمدت للعقد السابق قد أغفلت بعد بضعة أعوام ، أما المؤتمرات الدولية ، ومؤتمرات القمة المتعلقة بالحوار بين الشمال والجنوب فلم تسفر حتى الآن إلا عن

نتائج ملموسة محدودة للغاية يمكن أن تكون مبررا لشكوكنا في أن يدوم طويلا الاهتمام الذي تلقاه .

بيد أن الظروف قد تغيرت كثيرا منذ عام ١٩٧٠ ، ففي المجال الاقتصادي شهدت الأعوام العشرة الأخيرة انتفاضات غير متوقعة ، وأصبح كثير من طرق الفكر التقليدية موضعا للتساؤل . فالصدمات التي حدثت بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ دفعت بالاقتصاديين إلى أن تكون لهم نظرة أخرى إلى مستقبل النمو ، وفي الوقت نفسه وضع مضمون هذا النمو موضع التحدي ونوعيته في العالم الثالث. ويبدو أنه يسود الآن بين كثير من الاقتصاديين ، والقادة السياسيين إحساس بالخيبة والقلق : وكثيرا ما يقال إن ثلاثة عقود من النمو لم تسفر إلا عن نتائج مخيبة لآمال البلدان النامية ، بل إنه يسود اعتقاد عام بأن الأعوام القادمة ستكون أكثر صعوبة .

وبدرجة ما قد تبدو تلك الحالة متناقضة . فبالنسبة للبلدان النامية شهدت الأعوام الثلاثين الأخيرة نموا اقتصاديا لم يكن له من قبل نظير . ومنذ الحرب العالمية الثانية وصل متوسط دخل الفرد في هذه البلدان إلى أكثر من الضعف ، وتضاعف انتاجها من الأغذية مرتين ونصف مرة ، ومن البرازيل إلى كوريا الجنوبية نجد الصناعات الجديدة تتحدى الآن منشآت العالم المتقدم . وفضلا عن ذلك لم يقتصر التقدم الذي أحرزته على القطاع الاقتصادي : ففي مجالات الصحة والتعليم والإسكان تحققت أيضا نتائج استثنائية .

كذلك فإن خيبة الأمل هذه لا يمكن تفسيرها بتباطؤ في النمو . والحقيقة أن هذا النمو كان ذا سرعة استثنائية خلال العقد الانمائي الثاني ـ عقد السبعينات ـ بقدر ما كان خلال العقد السابق . ومع ذلك فبينما يعتبر العقد الأول بوجه عام نجاحا ، فإن العقد الثاني كثيرا ما كان يعتبر فشلا .

وأغلب الظن أن المشاعر الحالية الحافلة بالاحباط ونفاد الصبر لا ترجع إلى معدل النمو بقدر ما ترجع إلى المشاكل التي لم يتمكن هذا النمو من حلها . وفي

هذا الصدد يزودنا العقد الماضي بأدلة متزايدة على كثير من حالات الفشل . فعند بداية الثمانينات ظل هناك أكثر من ٤٠٠ مليون شخص يعانون سوء التغذية ، أما من يعانون الفقر « المطلق » ، أي الذين يعيش الفرد منهم بدخل يقل عن خمسة وسبعين دولارا ، فربما كانوا أكثر من ضعف هذا العدد . ويوجد اليوم في العالم الثالث حوالي ٦٠٠ مليون من الأميين البالغين ، وخلال هذا العام نفسه يحتمل أن يواجه الموت جوعا قرابة ١٥ مليون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة . وفضلا عن ذلك كانت درجات النمو الاقتصادي في البلدان النامية تفتقر بدرجة كبيرة جدا إلى المساواة ، فبالنسبة لبليون شخص يعيشون في أفقر هذه البلدان حققت الأعوام الثلاثون الماضية زيادة في الدخل الحقيقي لاتتجاوز دولارين أو ثلاثة دولارات (بقيمة عام ١٩٨٠ !) في السنة . ومما لا شك فيه أننا منذ عشرة أعوام لم نكن غافلين بالمرة عن هذه المشاكل ، ولكن كان لايزال باستطاعتنا أن نعتقد أن النمو الاقتصادي الجاري سيمكننا من إيجاد حل لها . ومما لا شك فيه أن الانهيار الشديد الذي طرأ على هذه الثقة في أيامنا هذه هو علامة قوية على التغيرات التي حدثت خلال العقد الماضي .

وبينما تتضح الآن حالات فشل معينة في النمو ، فإن إمكانية استمرار هذا النمو تبدو هي ذاتها مشكوكا فيها اليوم . فصدمات العقد الماضي هزت التفاؤل الذي ساد في أواخر الستينات ، كما أن آفاق العام ٢٠٠٠ أصبحت شديدة القتامة . ومن المرجح أن تكون فترة التوسع الاقتصادي السريع الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية قد ولت الآن ، وفضلا عن ذلك ثمت مايدعو إلى الخوف من أن تتفاقم المشكلات « التي كنا عاجزين عن حلها ، أو غير راغبين في حلها خلال العقود السابقة ـ مثل مشكلات الطاقة والبطالة والجوع ـ » في الأعوام القادمة .

إن هذه الشكوك والمشاغل جعلت من الأعوام الأخيرة الماضية حقبة للتساؤل واعادة النظر . فأنماط النمو التي اتبعتها البلدان النامية في الخمسينات والستينات أصبحت موضعا للارتياب ، كما أن معتقدات كثيرة قد طرحت جانبا . ويحاول

المستشار براندت أن يجمل روح هذا الصراع عندما يقول : « لم يتحقق الأمل في أن يكون الاسراع بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية مؤديا ، في حد ذاته ، أن يعود إلى تحقيق الفائدة للجماهير العريضة من الفقراء » ، ويمكن أن يتفق معه كثيرون على أن « استراتيجيات التنمية التي وضعت بهدف زيادة الانتاج ككل سيتعين تعديلها وإكمالها بغية تحقيق توزيع أكثر عدلا للدخول كي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاساسية لأفقر الفئات ، وضرورة توفير فرص العمل لها » .[1]

وبينما تبدو الحاجة واضحة اليوم إلى إجراء تغيير في استراتيجيات التنمية ، فإن البدائل الممكنة قد صيغت حتى الآن بقدر أقل من الدقة . ولم تكن المشكلة هي الافتقار إلى الأفكار والمقترحات ، وإنما كانت تكمن في أن هذه الأفكار والمقترحات نادرا ماكانت تتجاوز مستوى الأهداف العامة ، أو حتى الشعارات ، كالمطالبة بتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد الجماعي على الذات وغيرها من الصيحات القتالية الكثيرة التي ظلت حتى الآن مناشدات سياسية أو عاطفية أكثر منها مهمة تنفيذية ملموسة .

وهذا الكتاب لايدعي أنه يقترح بديلا من هذا القبيل ، بقدر ما لايدعي أنه يقدم مخططا للعمل . فما أسعى إليه أشد تواضعا من ذلك بكثير ، وغاية مرماي هي القاء بعض الضوء على المناقشة الجارية .

وهكذا ففي الجزء الأول سأحاول أن أقدم وصفا موجزا لثمار عقود ثلاثة من النمو في العالم الثالث . ذلك لأن التفكير في الاستراتيجيات الإنمائية البديلة لا يمكن أن يبدأ إلا بتقييم موضوعي لتجارب الاستراتيجيات الماضية ، فنحن لا نستطيع أن نصرف النظر عن التوجهات التي اتبعت في العقود الأخيرة دون أن

---

(١) انظر ، تقرير اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية ،

North-south : A programme for Survival Cambridge : Mit Press

١٩٨٠) ، الصفحة ٢٤ . وسيشار الى هذا التقرير فيما سيأتي من النص بتقرير براندت .

يكون لدينا فهم أكثر وضوحا ليس فقط لما تعرضت له من فشل ، ولكن أيضا لما حققته من نجاح . والأرجح في هذا الصدد ألا يكون من العسير أن « نثبت » ، عن طريق التركيز على جوانب معينة من هذه التجارب ، أن الأعوام الثلاثين الماضية كانت تشكل نجاحا غير مسبوق ، وأنه من خلال إبراز مشكلات معينة يمكن أن يكون يسيرا بالمثل أن نوضح أن هذه الأعوام قد شهدت في الحقيقة بعض حالات الإخفاق الشديد . فالموضوعية المطلقة في هذا المجال هي على الأرجح مجرد أوهام ، ومع ذلك فإنه لن يكون باستطاعتنا من الناحية الفعلية صياغة استراتيجيات بديلة إلا من خلال تقييم ، للخبرات والتجارب الماضية ، يجري بأكبر قدر ممكن من النزاهةوالتجرد .

ومن اليسير نسبيا إجراء تقدير لهذه النتائج فيما يتعلق بالتغييرات في بيانات اقتصادية معينة (الناتج المحلي الإجمالي ، دخل الفرد ، القيمة المضافة للقطاعات المختلفة ، الخ) . غير أن تقديرها يكون أكثر صعوبة إذا أردنا قياس مدى تأثير العقود الثلاثة الماضية على الأحوال المعيشية . وفي هذا المجال تسمح ندرة الاحصاءات ، وصعوبة الاعتماد عليها بأشد التفسيرات ذاتية . ولتلافي هذا التحيز قدر الإمكان لجأت المرة بعد الأخرى إلى تقديرات وتقويمات المنظمات الدولية ـ بما قد ينطوي عليه ذلك من ضجر وإرهاق للقارىء .

وفي الجزء الثاني من الكتاب سأحاول أن أعرض بعض المشكلات الرئيسة التي ستواجه البلدان النامية في العقود القادمة . وربما كان المبرر الوحيد لأن أتناول هنا مسائل على درجة كبيرة من التنوع ، مثل السكان والأغذية والفقر ، هو أني لست خبيرا في أي من هذه المجالات . ولكنها من الضروري بكل تأكيد تقويم ما هو أكثر أهمية بين هذه المشكلات بغية تحديد استراتيجيات التنمية التي ستمكننا من التصدي لها . ويفيد تحليل هذه القضايا أيضا في الكشف عن عناصر مشتركة معينة : ففي المجالات الثلاثة المشار إليها أعلاه ، على سبيل المثال ، تبدو ضرورة واحدة هي إعادة توجيه إجراءات التنمية نحو أفقر الفئات ونحو القطاع الريفي .

وكما سبق أن أوضحت فإني لا أعتزم أن أقدم هنا أي « استراتيجية بديلة » . فقد أصبح عدم تجانس العالم الثالث أشد وضوحا الآن من أي وقت مضى ، وسيكون من قبيل الوهم والخيال البحث عن استراتيجية واحدة يمكن أن تجيب على المشكلات المتنوعة لبنغلاديش ، وساحل العاج ، والمكسيك . وإذا كانت الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قد اتسعت في العقود الثلاثة الأخيرة ، فإن الفجوات داخل العالم الثالث نفسه قد زادت بدورها . والحقيقة أن الاحساس بالفشل الذي ينتشر الآن بعد هذه الأعوام الثلاثين من النمو الاستثنائي في البلدان النامية إنما يعزي بدرجة كبيرة إلى الركود في البلدان النامية الأشد فقرا .

فهذه البلدان ـ « حزام الفقر » في أفريقيا جنوبي الصحراء وشبه القارة الهندية ـ تمثل اليوم نصف سكان العالم الثالث . ومع اقتراب القرن من نهايته سيصبح مستقبل هذا البليون من البشر هو التحدي الحقيقي الذي يواجه التنمية .

أما ما أقترحه في الجزء الثالث من الكتاب من عناصر قليلة لاستراتيجية (للتنمية) فيتعلق أساسا بهذه البلدان المنخفضة الدخل . ومهما بلغت درجة الاختلاف بين هذه الأمم ـ الأشد فقرا بين الفقراء ـ فإنه تجمعها بالفعل سمات مشتركة معينة ، ، ربما كانت السمة الرئيسة بينها هي الأهمية القصوى ـ الطاغية لقطاع الزراعة في الانتاج والعمالة . ولكن على الرغم من أن التوجهات التي أقترحها تستهدف بتحديد أكثر الظروف الخاصة لهذه البلدان ، فإن بعضا منها ربما يكون قابلا للتطبيق أيضا في حالة كثير من البلدان الأكثر تطورا .

كما أني في هذا الجزء الأخير من الكتاب أركز بصورة جوهرية على التدابير أو السياسات التي ترمي إلى زيادة إنتاجية ، ودخول الأشد فقرا بين الفقراء ، وذلك في مقابل التدابير ذات الطابع « الاجتماعي » (إذا شئنا أن نستخدم تمييزا هو اليوم موضع جدال) . ولا يرجع هذا بطبيعة الحال إلى أني اعتبر التدابير الأخيرة عديمة الجدوى أو ضارة ، بل (إنني أعتقد ، على عكس ذلك) ، أن الجانب الأكثر ايجابية في نهج « الاحتياجات الأساسية » هو دعوته إلى إعادة توجيه الجهود

نحو الأشد فقرا ، في مجالات التعليم أو الصحة ، أو توفير سلع معينة مثل مياه الشرب والكهرباء . ولكن إعادة التوجيه الضرورية هذه لاينبغي أن تحملنا على إغفال ضرورة النمو : ولدينا مثالان هما تنزانيا وسري لانكا يثبتان أن (السعي إلى العدالة يؤدي إلى أخطار لو تجاهل الالتزام بزيادة الإنتاج) .

وفي اعتقادي أن هذه المشكلة نفسها توجد الآن في محور المناقشة الدائرة حول تنمية العالم الثالث . وقد علمتنا تجارب الخمسينات والستينات أن التنمية والنمو ليستا تعبيرين مترادفين ، فنحن نعرف اليوم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر الفقراء . والقليلون فقط هم الذين ينكرون الآن أن النمو ينبغي أن يعاد تحديده كي يأخذ في الاعتبار احتياجات أكثر الفئات عوزا . بيد أن اقتسام الفقر ليس حلا ، ولا بد من أن يتطلب تحسين أوضاع أفقر الفقراء ، بمضي الوقت ، ، زيادة في الانتاج . وقد يصبح التوفيق بين حتمية العدالة وضرورة النمو في الأعوام القادمة أعظم تحد للفقر في العالم .



الباب الأول

ثلاثة عقود من التنمية

الفصل الأول

النمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية

كانت الفترة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية فترة استثنائية في ميدان الاقتصادي، مثلماكانت في ميادين أخرى كثيرة مرتبطة به. فعندما يتذكر أحد الأوروبيين أو اليابانيين حالة الشلل التي كان عليها بلده بعد الحرب مباشرة، يتحتم عليه أن يعترف بأن تغييرات كثيرة قد حدثت منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أننا ندرك أن النمو في البلدان المتقدمة كان يتميز بسرعة بالغة، فإننا نادراً ما نتصور المدى الكامل للتحول الذي حدث خلال الفترة نفسها في بلدان العالم الثالث. نحن نعرف الكثير عن التقلبات السياسية فيها، بدءاً من حصولها على الاستقلال، ولكننا نادراً ما ندرك أنه بالنسبة لبلدان العالم الثالث بدورها، إن لم يكن بالنسبة لها في المقام الأول، كانت الأعوام الثلاثون الماضية تتميز بتغيرات شديدة الأهمية في الميادين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

الانفجار السكاني :

خلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف تقريبا سكان البلدان النامية (فيما عدا الصين)، إذ ارتفع عددهم من بليون نسمة في عام ١٩٥٠ الى أكثر من بليونين في عام ١٩٨٠. ومعدل النمو السكاني هذا (قرابة ٢,٤ في المائة سنوياً) معدل لم يسبق له نظير، ليس فقط في تاريخ هذه البلدان، وإنما في تاريخ العالم المتقدم أيضا. وهكذا تفيد التقديرات بأنه قبل الحرب العالمية الأولى كان سكان البلدان ، التي هي الآن البلدان النامية، يزدادون بمعدل يقل كثيراً عن ١ في المائة، وظل معدل النمو السكاني فيها أدنى من ٢ في المائة حتى عام ١٩٤٠[1]. أما

---

(١) بول بايروخ The Economic Development of the Third World since 1900 (لندن : دار النشر « ماثيون »، ١٩٧٥).

بالنسبة للبلدان التي هي متقدمة الآن ، فإن سكانها كانوا يزدادون ، عند بداية التصنيع ، بمعدل أدنى كثيراً ، حوالي ١ في المائة(٢) .

هذا الانفجار السكاني كان مباغتة للخبراء . فحتى في عام ١٩٥١ كانت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة للفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ لاتزال تتوقع زيادات سنوية تتراوح بين ٠,٧ و ١,٣ في المائة بالنسبة لأفريقيا وآسيا . ولم يعلم الخبراء والجمهور بوجود « انفجار » إلا خلال الستينات ، بعد أن نشرت التعدادات التي كانت قد أجريت عند بداية ذلك العقد ، وبعد أن كان هذا « الانفجار » قد أصبح أمراً واقعاً بالفعل طوال مايربو على عشرة أعوام .

وقد كان هذا النمو السكاني المعجل يرجع أساساً إلى الانخفاض السريع وغير المتوقع في معدل الوفيات في هذه البلدان جميعا . ففي بلدان العالم الثالث انخفضت الوفيات بسرعة تزيد قرابة خمس مرات على السرعة التي كانت تنخفض بها في البلدان المتقدمة عندما كانت هذه البلدان الأخيرة عند مرحلة مماثلة من التطور . وعلى سبيل المثال ، ففي ثمانية أعوام ، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣ ، كان الهبوط في معدل الوفيات في سري لانكا يعادل تقريبا الانخفاض في هذا المعدل في السويد في قرن بأكمله ، من عام ١٧٧١ حتى عام ١٨٧١ . وفي غالبية هذه البلدان كان الانخفاض في الوفيات من ثمار الحملات التي شنت في أعقاب الحرب لمكافحة الأمراض المعدية الرئيسة : الملاريا والجدري والكوليرا . وبفضل هذه الحملات وما أعقبها من تحسن في القطاع الصحي تمكن العالم الثالث من أن يصل إلى معدلات للوفيات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ لكل ١٠٠٠ من السكان ـ وهي معدلات لم تكن البلدان المتقدمة قد بلغتها حتى عام ١٩٠٠ ، وفي بعض الحالات حتى عام ١٩٢٥ .

---

(٢) سيمون كوزنتز ، Economic Growth of Nations (نيويورك ، دار النشر « و . و . نورتون » ، ١٩٦٥) .

الجدول ١ ـ ١

المؤشرات الديموغرافية الرئيسة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠

المنطقة	السكان (بالمليون) ١٩٥٠	السكان (بالمليون) ١٩٨٠	معدل المواليد الخام (لكل ألف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	معدل المواليد الخام (لكل ألف) ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	معدل الوفيات الخام (لكل ألف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	معدل الوفيات الخام (لكل ألف) ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	معدل الزيادة الطبيعية (لكل ألف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	معدل الزيادة الطبيعية (لكل ألف) ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠
العالم	٢٥١٣	٤٤١٥	٣٤,٥	٢٨,٩	١٤,٤	١١,٣	١٩,٦	١٧,٦
المناطق الأكثر تقدماً	٨٣٢	١١٣١	٢٠,٣	١٥,٦	٩,٠	٩,٤	١١,٣	٦,٢
المناطق الأقل تقدماً	١٦٨١	٣٢٨٤	٤٠,٠	٣٣,٦	١٦,٨	١٢,٠	٢٣,٢	٢٠,٤
أفريقيا	٢١٩	٤٦٩	٤٧,٦	٤٦,٠	٢٢,٤	١٧,١	٢٥,٢	٢٨,٩
أمريكا اللاتينية	١٦٤	٣٦٨	٣٩,٩	٣٥,٤	١١,٥	٨,٤	٢٨,٤	٢٧,٠
أمريكا الشمالية	١٦٦	٢٤٦	٢٢,٨	١٥,٣	٩,٢	٩,٠	١٣,٦	٦,٣
شرقي آسيا	٦٧٣	١١٣٦	٣٢,٢	٢١,٧	١٢,٨	٨,٦	١٩,٤	١٣,١
جنوبي آسيا	٧٠٦	١٤٢٢	٤٤,١	٣٨,٩	١٩,٨	١٤,١	٢٤,٣	٢٤,٨
أوروبا	٣٩٢	٤٨٤	١٨,٧	١٤,٥	١٠,٢	١٠,٦	٨,٣	٣,٩
أوقيانيا	١٣	٢٣	٢٦,٧	٢١,٦	١٠,٥	٩,٠	١٧,٣	١٢,٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	١٨٠	٢٦٧	٢٢,٣	١٨,٣	٧,٢	٨,٩	١٤,٤	٩,٤

المصدر : الأمم المتحدة ، The World Population Situation in 1979 (نيويورك ، ١٩٨٠)

وخلال الفترة نفسها تناقص المعدل الشامل للمواليد بدوره في العالم الثالث ، من متوسط مقداره حوالي ٤٣ لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٩٥٥ ، إلى ٣٤ لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٩٧٨ . ولكن هذا الانخفاض ، الذي كان في البداية أقل سرعة من الهبوط في معدل الوفيات ، تزايد فيما بعد: فبين الفترتين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ و١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، انخفض معدل المواليد في العالم الثالث من ٤٠ لكل ألف من السكان إلى ٣٤ لكل ألف ، على حين انخفض معدل الوفيات من ١٧ لكل ألف إلى ١٢ لكل ألف (أنظر الجدول ١ ـ ١) .

وقد كان من أكثر ما ترتب على الزيادة السكانية في العالم الثالث من نتائج لافتة للنظر ، الانفجار الأشد حدة في معدل التوسع الحضري . فمنذ ثلاثين عاما كان سكان الحضر في هذه البلدان حوالي ٢٥٠ مليوناً ، أما اليوم فقد وصلوا إلى قرابة ٨٠٠ مليون . وبسبب حركة نزوح من الريف ليس لها سابقة في التاريخ كان هذا النمو في سكان الحضر أسرع بكثير من النمو في مجموع السكان نفسه : ونتيجة لذلك زاد سكان الحضر كثيراً بالنسبة لمجموع السكان . ففي عام ١٩٥٠ كان شخص من كل خمسة أشخاص في العالم الثالث يعيش في المدن : أما اليوم فإن النسبة هي واحد إلى ثلاثة . وتلك السرعة غير العادية للتوسع العمراني تتجلى بأوضح صورة في انتشار المناطق السكنية الضخمة . فمنذ ثلاثين عاما كانت هناك ست مدن فقط في العالم بأسره ـ لم يكن من بينها إلا مدينة واحدة في العالم الثالث هي بوينس أيريس ـ يتجاوز عدد سكان كل منها خمسة ملايين نسمة ، أما في عام ١٩٧٥ فقد بلغت هذه المدن إحدى وعشرين مدينة ، من بينها عشر مدن في البلدان النامية .

وفي العقود الأخيرة كان نمو الحضر يمضي في البلدان النامية بضعف سرعته في البلدان المتقدمة خلال الفترة نفسها . وفضلاً عن ذلك كان المعدل أسرع مما كان في البلدان الأخيرة خلال مرحلة مماثلة من تطورها . فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كانت الزيادة السنوية في سكان الحضر في العالم الثالث تتجاوز ٤ في

المائة ، وهو معدل لم تكن البلدان المتقدمة تبلغه إلا في حالات قليلة وفي مرحلة لاحقة كثيراً من تطورها . وفي هذا الميدان بدوره نرى أن خبرات البلدان النامية فيما بعد الحرب لايمكن أن تقارن بخبرات البلدان المتقدمة خلال الأعوام المبكرة من تصنيعها .

نمو الناتج المحلي الإجمالي

بينما كان النمو السكاني في بلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية يتميز بالسرعة ، فإن نموها الاقتصادي بدوره كان استثنائياً ، بقدر ماكان غير متوقع .

وتحول ندرة الاحصاءات بالنسبة للفترة التي تسبق عام ١٩٥٠ دون اجراء أي تقويم دقيق للنمو الاقتصادي لهذه البلدان قبل منتصف القرن . ومع ذلك فإن تقديرات بول بايروخ ـ بالنسبة للفترة مابين عام ١٩٠٠ حتى الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ـ تفيد بأن متوسط المعدل السنوي للنمو كان قرابة ١,٢ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان (فيما عدا الصين) وقرابة ٠,٨ في المائة لناتجها المحلي الإجمالي للفرد . وثمت تغير متميز في السرعة بعد الحرب العالمية الثانية ، فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمعدل سنوي يقرب من ٥,٣ في المائة ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بحوالي ٣,٠ في المائة .

وتتجلى الطبيعة الاستثنائية لهذا النمو بوضوح أكثر إذا ماقورن بالمنجزات المحدودة للبلدان التي تعتبر متقدمة الآن في أوروبا والولايات المتحدة عند بداية التصنيع فيها ، أي خلال القرن التاسع عشر . ففي خلال هذه الفترة كان متوسط المعدلات السنوية لنمو نواتجها المحلية الإجمالية تتراوح بين ٢,٠ و ٢,٥ في المائة ، ولنواتجها المحلية الإجمالية للفرد بين ١,٢ و ١,٧ في المائة[٣] . وهذا

(٣) وتفيد تقديرات بايروخ ، كوزنتز ، Economic Development of Nations Economic Growth of Nations بأنه على المدى الطويل كانت معدلات النمو السنوية للبلدان التي تعتبر متقدمة اليوم ، منذ بداية تصنيعها ، حوالي ٣,٠ في المائة للناتج المحلي الاجمالي و ٢,٠ في المائة للناتج المحلي الاجمالي للفرد .

المتوسط لايتجاوز نصف ماحققته البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية . وحتى اليابان ، التي كان نموها ذا سرعة استثنائية كان معدل نموها على مدى طويل يقل عن المعدل الذي احتفظت به البلدان النامية طوال العقود الثلاثة . وفضلاً عن ذلك فانه ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية (فيما عدا الصين) ينمو بنفس السرعة تقريبا التي كان ينمو بها في البلدان المتقدمة (٣,٠ في المائة مقابل ٣,٢ في المائة) .

ومن ثم لايكون هناك مايثير الدهشة في أن هذا النمو السريع كان في بداية الخمسينات يتجاوز توقعات تلك القلة من الاقتصاديين المعنية بالتطور الاقتصادي المقبل (للمناطق المتخلفة) . بل إن التنبؤات التي أجريت في الستينات ـ في أعقاب عقد من النمو بمعدل عال بدرجة ملحوظة مقداره ٤,٤ في المائة ـ قد ثبت أنها منخفضة بصورة خادعة ، على الأقل بالنسبة لغالبية البلدان النامية .

وبالنسبة للاقتصاديين الذين يحاولون في الوقت الحالي التنبؤ بالنمو المقبل للبلدان النامية ، قد يكون من الممارسات المفيدة مقارنة تنبؤات معينة أجريت في الستينات بالنتائج الاقتصادية الفعلية . مثال ذلك أن روزنشتين ـ رودان تنبأ في عام ١٩٦١ بأنه ، إذا استبعدنا البلدان الأوروبية فسيحقق بلد واحد فقط معدلاً سنوياً متوسطاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقداره ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٦[٤] . ومع ذلك فإن الحقيقة هي أن ١٨ بلداً من البلدان الستة والستين التي تناولها روزنشتين ـ رودان قد وصلت إلى هذا الرقم أو تجاوزته . ولم

---

(٤) بول ن . روزنشتين ـ رودان International Aid for Undevoloped countries في مجلة ريفيوأوف ايكونوميكس آند استاتستكس ، عدد آيار/مايو ١٩٦١ . انظر أيضا ، هوليس تشيناري والان ستراوت ، Foreign Assistance and Economic Development في مجلة أمريكان ايكونوميك ريفيو ، عدد أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ ، وذلك للاطلاع على سلاسل أخرى من الاسقاطات التي تجاوزتها هي الأخرى ، بوجه عام ، النتائج الفعلية .

يكن هذا الكاتب أسعد حظاً في تحديده للفائزين في سباق النمو هذا . فقد توقع أن الهند هي التي ستحقق أعلى معدلات النمو : فهذا البلد كان بالفعل عند مرحلة الانطلاق . غير أن الحقيقة هي أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي للفرد في الهند لم يتجاوز قرابة ١,٣ في المائة خلال هذه الفترة . أما البلدان التي تأتي في مؤخرة السباق ، فقد اختار روزنشتين ـ رودان منها كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند ، متنبئاً بأن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها ستكون أدنى من ١,٥ في المائة . ولكن الحقيقة أن هذه البلدان حققت معدلات أعلى من هذا الرقم بأربع أو خمس مرات . وبوجه عام لم تكن التنبؤات التي أجريت خلال الستينات متفائلة بالقدر الكافي .

وفي عام ١٩٦١ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول (هكذا يسمى في وثائق الأمم المتحدة ـ المترجم) . وطلب الى كل بلد عضو تحديد هدفه الخاص ، « بغرض الوصول في نهاية العقد الى معدل سنوي أدنى لنمو الدخل القومي مقداره ٥ في المائة » .[٥] وقد اعتبر هذا الهدف في ذلك الحين طموحاً أكثر مما ينبغي ، إن لم يكن غير واقعي . ومع ذلك فإن المعدل الفعلي كان أعلى من ذلك ـ ٥,٤ في المائة ، فضلاً عن ازدياد معدل النمو خلال ذلك العقد ، إذ ارتفع من ٥,١ في المائة خلال النصف الأول منه إلى ٥,٨ في المائة خلال نصفه الثاني . وبفضل هذه النتائج المشجعة دشنت الجمعية العامة للأمم المتحدة « العقد الإنمائي الثاني » بعد ذلك بتسعة أعوام ، مع اقتراح بأن « يكون متوسط معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي للبلدان النامية خلال .... العقد ...... ٦ في المائة على الاقل » .[٦] غير أنه في هذه المرة لم يتحقق الهدف . إذ على الرغم من أنه تم

---

(٥) القرار رقم ١٧١٠ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ خلال دورتها السادسة عشرة .

(٦) القرار رقم ٢٦٢٦ الذي اتخذته الجمعية للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ خلال دورتها الخامسة والعشرين .

الوصول الى معدل مقداره ٩,٥ في المائة خلال النصف الأول من السبعينات ، فإن النمو الإجمالي لهذه البلدان تباطأ بعد كساد ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وتفيد التقديرات التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن متوسط معدل النمو السنوي للعقد بأكمله كان ٥,٥ في المائة .

الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

إن الوضع الذي تناولناه بالدراسة يبدو حتى الآن مرضياً تماماً . فعلى الرغم من الزيادات السكانية التي لم يسبق لهامثيل ، حققت البلدان النامية جميعا معدلات عالية للنمو الاقتصادي . والحقيقة أن هذه المعدلات أعلى من تلك التي حققتها البلدان المتقدمة في مرحلة مماثلة من التطور . غير أننا إذا درسنا هذه النتائج بدقة أكثر استطعنا أن نرى أن الوضع ليس في الحقيقة مشجعاً بالقدر الذي يبدو لأول وهلة .

ونظراً لأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية كان يزداد خلال العقود الأخيرة بسرعة تقل عن تلك التي كان يزداد بها في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، فإن الفجوة بين هاتين المجموعتين من البلدان قد اتسعت قليلاً نتيجة لذلك (انظر الجدول ١ - ٢) . وقد كانت هذه الفجوة إلى ١٢,٦ في عام ١٩٥٠ ، ووصلت من ١ الى ١٣,٢ في عام ١٩٧٥[٧] . ومهما يكن من ضخامة هذه الزيادة فإنها كانت استمراراً لاتجاه باستطاعتنا أن نرجعه إلى بداية التصنيع في البلدان المتقدمة ، وأصبح أكثر جلاء خلال النصف الأول من العقد الماضي : فبين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٠ تضاعفت هذه الفجوة .

والفجوة بين البلدان يمكن قياسها من زاوية فجوة نسبية (نسبة النواتج المحلية الإجمالية المتوسطة للفرد) أو فجوة مطلقة (الفرق بين النواتج المحلية الإجمالية

---

(٧) تم حسابها من الأرقام الواردة في ، دافيد مورافيتز Twenty - Five Years of Economic Development 1950 to 1975 (بلتيمور : مطبوعات جامعة جونز هوبكنز ، ١٩٧٧) .

المتوسطة للفرد مقاسة بالأسعار الثابتة ـ أي بتنحية التغيرات التي مرجعها التضخم ـ وتمكننا أوليات علم الجبر من أن نرى أن الفجوة النسبية لبلد ما (أو مجموعة من البلدان) ، ازاء بلد آخر أكثر تقدماً ، ستقل إذا كان معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي للفرد أعلى من سلفه . غير أن ذلك قد لايكفل انخفاضاً قصير الأجل في الفجوة المطلقة . وبطبيعة الحال إذا استطاعت البلدان الأقل تقدماً الاحتفاظ بمعدل نمو عال لناتجها المحلي الاجمالي للفرد على امتداد فترة طويلة بالقدر الكافي ، فإنها ستتمكن في نهاية الأمر من تقليص هذه الفجوة المطلقة واللحاق بالبلدان المتقدمة التي تنمو بسرعة أقل . ولكن هذه العملية قد تستغرق وقتاً طويلاً ، وفي هذه الأثناء من المرجح أن تتسع الفجوة المطلقة قبل أن تضيق(٨) .

ولذلك فمن المفهوم أن زيادة طفيفة في الفجوة النسبية بين البلدان الناميةوالبلدان المتقدمة كانت تمضي جنبا إلى جنب مع اتساع هام في الفجوة المطلقة . ففي الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ، ازدادت هذه الفجوة الأخيرة بأكثر من الضعف مقاسة بالدولار (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤) ، إذ ارتفعت من ٢٢٠٠ دولار إلى ٤٨٠٠ دولار . وفضلا عن ذلك فإنه لم يكن باستطاعة أي بلد نام (باستثناء ليبيا) تقليص فجوته المطلقة مع البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة : فقد تضاعفت هذه الفجوة فيما بين هذين التاريخين حتى بالنسبة لبلدين مثل كوريا الجنوبية وتايوان .

وهذه النتائج المخيبة للآمال بعض الشيء تشير بوضوح إلى أن تقليص الفجوة ليس هدفا مناسبا للتنمية . والحقيقة أن تقليص الفجوة المطلقة لا يبدو عمليا بالنسبة للعقود القليلة المقبلة . وحتى إذا استطاعت البلدان المتقدمة أن تحافظ

---

(٨) باستخدام أوليات علم الجبر يمكننا أن نوضح في يسر أن الفجوة المطلقة ستواصل الاتساع إلى أن تصبح نسبة الناتجين المحليين الإجماليين للفرد مساوية لمقلوب نسبة معدلي نمو كل منهما .

الجدول ١ ـ ٢

السكان ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦١ ـ ١٩٧٥

مجموعة البلدان	السكـان (١٩٧٠)		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)			معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد (بالنسبة المئوية)		
	العدد بالمليون	نسبة مئوية من المجموع العالمي	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١
البلدان النامية	١٦٣٨	٦٠ر١	٥ر١	٥ر٨	٥ر٩	٢ر٥	٣ر١	٣ر٢
البلدان المتقدمة ذات الاقتصادالسوقي	٧٣٩	٢٧ر١	٥ر٢	٤ر٥	٢ر٨	٣ر٩	٣ر٤	١ر٨
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٣٤٨	١٢ر٨	٦ر١	٧ر٤	٦ر٣	٤ر٨	٦ر٤	٥ر٥

المصدر : ' Development Trends since 1960 and Their Implications for a New International Development Strategy ' وردت في مجلة United Nations Journal of Development Planning (نيويورك) ، العدد ١٣ (١٩٧٩) .

لفترة طويلة على معدل نمو سنوي لناتجها المحلي الإجمالي للفرد يساوي المعـدل الذي حققته في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ (٣ر٢ في المائـة) ، وإذا ماحققت البلدان النامية معدلا متوسطا يبلغ ضعف ذلـك المعدل فـإن الفجوة المطلقة بين هاتين المجموعتين من البلدان ستواصل الاتساع نحو ستين عاما . وفي هذا الصدد قد يكون تقليص الفجوة النسبية هدفا عمليا أكثر ، غير أن المرء يمكن أن يتساءل عن دلالة هدف كهذا فيما يتعلق برفاهة السكان : ففي المقام

الأول ينبغي افتراضا أن تكون هذه الرفاهة هي الهدف النهائي للتنمية . وعلى أي حال فإن تاريخ العقود الثلاثة الماضية يشير إلى أنه حتى هذا الهدف قد لايكون بلوغه بالأمر اليسير .

وهكذا إذا ، ما رفض تقليص الفجوة (المطلقة أو النسبية) بوصفه هدفا لاستراتيجيات التنمية ، فهل توجد أي أهداف كمية أخرى يمكن أن تتخذ هدفا للمجتمع الدولي ؟ من البديهي أن فكرة تحديد هدف لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل النمو أو الحد الأدنى المرغوب فيه) تبدو أكثر مدعاة للرضا . ولكن « متوسطا » كهذا ، كما سنرى في الفصل الثاني ، يثير بدوره كثيرا من المشاكل .

الفجوة فيما بين البلدان النامية :

بينما كان المعدل الإجمالي لنمو البلدان النامية عاليا بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية ، فإن هذا الأداء المتوسط يخفي اختلافات هامة فيما بين البلدان أو مجموعات البلدان . ويبين الجدول ١ ـ ٣ معدلات النمو لفئات مختلفة من البلدان مصنفة طبقا لدخل الفرد فيها . وكما يمكن أن نرى من هذا الجدول ، فإن معدلات نمو هذه البلدان ترتبط ارتباطا مباشرا بدخل الفرد فيها : ففي الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كانت البلدان من فئة الدخل المتوسط تنمو بمعدل أسرع من مثيله لدى البلدان من فئة الدخل المنخفض . ومع ذلك فإن علاقة من هذا القبيل مفهومة تماما ، فعند نهاية فترة طويلة بالقدر الكافي ، ستكون البلدان الأكثر ثراء هي البلدان التي تنمو بأسرع معدل بصرف النظر عن المرتبة التي بدأت منها .

وعلى الرغم من ذلك فإننا لانلتزم بالدقة تماما إذا ما خلصنا إلى أن البلدان التي كانت أشد ثراء في عام ١٩٥٠ قد حققت أعلى معدل للنمو . مثال ذلك ، فيما يتعلق بالمناطق ، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٥٠ كان أعلى من مثيله في الشرق الأوسط ، ولكنه كان يزداد فيها بعد بنصف المعدل

الجدول ١ ـ ٣

الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠

مجموعة البلدان	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بدولارات عام ١٩٨٠)			متوسط معدل السنوي (بالنسبة المئوية)	
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠ـ٥٠	١٩٨٠ـ٦٠
البلدان المنخفضة الدخل	١٧٠	١٨٠	٢٥٠	٠,٦	١,٧
البلدان المتوسطة الدخل	٦٤٠	٨٢٠	١٥٨٠	٢,٥	٣,٣
البلدان الصناعية	٤١٣٠	٥٥٨٠	١٠٦٦٠	٣,١	٣,٣

المصدر : البنك الدولي ، World Development Report

(واشنطن العاصمة ، ١٩٨١)

ملحوظة : البيانات تستبعد البلدان التي لاتقوم على اقتصاد سوقي .

الذي احتفظ به الشرق الأوسط . وفي منتصف القرن كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في شرقي آسيا أدنى من مثيله في أفريقيا ، ولكنه كان يزداد منذ ذلك الحين بمعدل يتجاوز الضعف . ومع ذلك فإن تصنيف البلدان النامية طبقاً للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها لم يطرأ عليه تغير يذكر بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠[٩] . وفيما عدا استثناءات قليلة كانت البلدان الأولى في السباق في عام ١٩٨٠ هي تلك

(٩) توصل مورافيتز Twenty - Five Years of Development إلى أن معامل الارتباط بين مراتب سبعة وسبعين (٧٧) بلدا في عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥ كان ٠,٩١ .

التي كانت توجد بالفعل في المقدمة في عام ١٩٥٠ ، غير أنه بينها تعرض هـذا التصنيف لتغيير طفيف ، كانت المسافات تزداد كثيراً : فالفجوة المطلقة بين البلد الأول والبلد الأخير (بالدولارات الثابتة) ازدادت بأكثر من ثلاثة أمثال منذ عام ١٩٥٠ [١٠] .

ومنذ عام ١٩٥٠ كان نمو العالم النامي يتميز بإطار من « التنمية المتباعدة » .[١١] وليس ذلك بالأمر الجديد تماما : فالفجوات كانت توجد بين البلدان النامية في القرن التاسع عشر ، ومنذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٠ كانت تزداد اتساعاً بالفعل . ومع ذلك فإن السرعة المعجلة لهذه العملية في العقود الأخيرة تكتشف عن مجموعات متعددة من بلدان العالم الثالث تختلف فيها بينها اختلافا أساسيا من حيث مشاكلها وأدائها الاقتصادي . وإذا أخذنا المجموعة الموجودة عند أحد الطرفين ، وتلك الموجودة عند الطرف الآخر ـ حتى وإن يكن ذلك مبالغة في التبسيط ـ فإننا بذلك نستطيع أن نقابل بين مجموعة صغيرة من البلدان سريعة النمو ، التي توجد أساسا في أمريكا اللاتينية ، وشرقي آسيا ، والغالبية من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي جنوبي آسيا ، والتي تتميز بالدخل المنخفض والنمو البطيء . ويصبح واضحا الآن بصورة صارخة التباين بين البلدان المصنعة حديثا ، التي تعد بالفعل منافسا هائلا في التجارة الدولية ، والبلدان الأشد فقرا الحبيسة دائما في حلقة الفقر المفرغة .

---

(١٠) إذا تركنا جانبا حالتي الكويت وليبيا الخاصتين ، فإن الفجوة المطلقة (مقاسة بين عام ١٩٧٤) بين الصومال (٣٧ دولارا للفرد) وإسرائيل (١٠٩٠ دولارا) . انخفضت إلى حوالي ١٠٥٠ دولارا ، وفي عام ١٩٧٥ كانت الفجوة المطلقة (محسوبة أيضا بقيم عام ١٩٧٤) بين بواندا (٨١ دولارا للفرد) . وإسرائيل (٣٢٨٧ دولارا) ثلاثة أمثال الفجوة الأولى . انظر أيضا موارفيتز Tewenty - Five Years of Development .

(١١) من أجل الإلمام بتحليل لهذه العملية ، انظر أيضا ، ألين بارير : Le Dévelopment Divrgent : Essai Zur La rvcesse et La pa Verte des nations (باريس : دار النشر « يوكونوميكا » ، ١٩٧٨) .

الجدول ١ - ٤

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية بعد اجراء تعديلات بالنسبة للتغيرات النسبية في الأسعار
(بالنسبة المئوية)

مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي			معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد		
	١٩٦١ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٥	١٩٦١ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٥
جميع البلدان النامية	٤,٩	٥,٨	٩,٤	٢,٣	٣,١	٦,٥
البلدان النامية المصدرة للنفط	٤,٦	٧,٠	٢٤,٦	١,٩	٤,١	٢١,٢
البلدان النامية الأخرى	٤,٩	٥,٦	٥,٠	٢,٣	٢,٩	٢,٣

المصدر : أنظر ، الجدول ١ - ٢

ملاحظة : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، مكيفة بحيث تعكس التغيرات في معدلات التبادل التجاري .

وإذا تركنا جانبا في الوقت الحالي حالة البلدان القليلة المنتجة للنفط وذات الفوائض الرأسمالية ، فإننا نستطيع ترتيب البلدان النامية الأخرى بين البلدان الموجودة عند الطرفين المشار إليهما أعلاه ، دون تمييز أية فجوة ، أية قفزة كمية ، يمكن أن تؤدي إلى فصل مجموعة من البلدان عن مجموعة أخرى . والحقيقة أننا إذا رتبنا هذه البلدان وفقا للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها ، يمكننا أن نحصل على تدرج منتظم من بنغلاديش إلى أسبانيا دون أي انقطاع ظاهر . وبينما يكون من العسير تصور أين توجد الحدود بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (فسنغافورة ، على سبيل المثال ، لديها نفس الناتج المحلي الاجمالي للفرد الموجود لدى ايرلندا) . فإنه يكون من العسير بالمثل الاعتراف بأية بدايات يمكن أن تساعدنا على أن نميز صراحة أفقر البلدان أو البلدان المتوسطة الدخل ، إذ على الرغم من أنها لا تشكل كلا متجانسا ، فإنه لا يمكن بالمثل تقسيم البلدان النامية إلى فئات متعددة متميزة بوضوح ويسهل تحديدها .

ولايشمل التحليل السابق جانباً هاماً وهو عدم المساواة فيما بين البلدان المختلفة . فالاجماليات المأخوذة من الحسابات القومية التي تستخدم في قياس النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد) يجري حسابها بصورة مناسبة بالأسعار الثابتة ، بغية فصل النمو « الحقيقي » عن مجرد ارتفاع في الأسعار . وهذا الأسلوب يكون له مايبرره عندما لايكون التغير في معدلات التبادل التجاري عنيفاً للغاية ، أي عندما تظل نسب أسعار المنتجات المختلفة المسجلة في الحسابات القومية مستقرة نسبياً على الأقل على مر الأعوام . غير أنه يكون مرضياً بدرجة أقل كثيراً عندما تتعرض معدلات التبادل التجاري لتعديلات سريعة . وثمت مثال واضح لذلك هو ارتفاع أسعار النفط إلى أربعة أمثالها في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ : فإذا كان علينا ، لدى حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، أن نأخذ ١,٨٠ دولار بوصفه السعر لبرميل النفط (السعر الذي كان سائداً في عام ١٩٧٠) ، فإن المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي

التي يتم حسابها على هذا النحو بالنسبة لهذه البلدان لن تكون معبرة كما ينبغي عن التغير الأساسي الذي حدث . ولذلك ينبغي أن نغير حساباتنا لكي تؤخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في معدلات التبادل التجاري على حين نـواصل « تنحية » أثر التضخم المرتبط بالارتفاع العام في الأسعار . ويبين الجدول ١ ـ ٤ أثر الزيادة في أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في البلدان المنتجة للنفط .

وفي خلال الستينات كان الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان المصدرة للنفط يزداد بمعدل سنوي مقداره ٣ في المائة ، وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ كان المعدل المقابل قرابة ٢١ في المائـة . غير أنـه بالنسبـة للبلدان الناميـة الأخرى انخفض المعدل السنوي انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ بالمقارنة بالعقد السابق . أما بالنسبة للبلدان الأشد فقراً بين هذه البلدان فقد كان هذا الانخفاض كبيراً : إذ هبط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد فيها من ١,٧ في المائة خلال الستينات إلى ٠,٢ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥[١٢] . ومما لاريب فيه أن الارتفاع في أسعار النفط قد أدخل بعداً جديداً على نمو البلدان المصـدرة للنفط . وعلى الـرغم من أنه من المـرجح أن تستطيع معدلاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل مضاهاة بتلك التي تحققت في بداية السبعينات [١٣] ، فإن مواردها النفطية تضعها بوضوح في فئة خاصة اليوم .

---

(١٢) « البلدان الأشد فقراً » المشار إليها هنا هي تلك البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها يقل في عام ١٩٧٠ عن ٢٠٠ دولار .

(١٣) كان النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي للفرد في هذه البلدان في النصف الأول من العقد الماضي يرجع من الناحية الجوهرية إلى الزيادة في الأسعار النسبية للنفط ، وفي المستقبل من غير المرجح أن تحدث معدلات نمو من هذا القبيل للناتج المحلي الإجمالي للفرد بقدر ماهو من غير المرجح أن يحدث في غضون عام واحد ارتفاع جديدمقداره أربعة أمثال .

وهكذا فإن الاختلافات التي كانت واضحة بالفعل في الستينات داخل العالم النامي (البلدان الصناعية الجديدة في مقابل البلدان الأشد فقراً) قد استكملت في السبعينات بالتبـاين بين البلدان المنتجـة للنفط والبلدان المستوردة للنفط . واليوم ينبغي لنا ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نعترف بأنه لايوجد عـالم نام واحد ، بل عوالم نامية متعددة ، لكل منها مشكلاته الخاصة وإمكاناته .

تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة

باستطاعتنا أن نعزز تحليلنا للنمو في العقود الأخيرة بتتبع تطور القـطاعات الاقتصادية الرئيسة : الزراعة والصنـاعة والتجـارة . وينبغي هنا أن نميـز بين الفئات المختلفة من البلدان لأن النتائج الاقتصادية ، كما رأينا ، كانت تختلف اختلافاً كبيراً من مجموعة لأخرى .

الزراعة :

خلال العقد الانمائي الأول (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) كان الانتاج الزراعي للعالم الثالث (فيما عدا الصين) يزداد بمعدل سنوي مقداره ٢,٩ في المائة . وبالنسبة للعقد الانمائي الثاني حددت الأمم المتحدة هدفاً لنمو الانتاج الزراعي مقداره ٤ في المائة سنوياً ، حتى على الرغم من أنها كانت قد حددت للعقد الأول هدفاً مماثلاً . غير أن المعدل الـذي تحقق كان حـوالي ٢,٨ في المائـة فقط . وبما أن السكان كانوا يزدادون خـلال هذين العقـدين بمعدل سنـوي مقداره ٢,٤ في المائة ، يكون الانتاج الزراعي للفرد قد ظل راكداً من الناحية الفعلية على امتداد عشرين عاماً .

بل إن النتائج تبعث على مزيد من الاحباط عندما نحلل هذا التطور حسب فئة البلد ، وكما يبين الجدول ١ ـ ٥ فإن البلدان الأشد فقراً هي في الحقيقة البلدان التي تتقدم بأقل سرعة . وفي هذه الفئة التي تتضمن في المقام الأول ، كما رأينا ، البلدان الافريقية جنوبي الصحراء ، وبلدان جنوبي آسيا ، كان الانتاج الزراعي

الجدو ١ ـ ٥

نمو الانتاج الزراعي في البلدان النامية ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥

مجموعة البلدان	معدل النمو السنوي (في المائة) ١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٥	نسبة الانتاج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٥ (في المائة)
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ أقل من ٢٠٠ دولار	٢,٤	١,٤	٣٨,٦
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار	٢,٨	٣,٤	٢٢,٥
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ أعلى من ٤٠٠ دولار	٢,٩	٤,١	١٠,٨
جميع البلدان النامية	٢,٦	٢,٦ ،	٢٠,٩

المصدر : انظر ، الجدول ١ ـ٢ .

خلال الستينات يزداد بنفس السرعة تقريبا التي يزداد بها السكان ، مماترتب عليه ركود الانتاج للفرد . وفضلاً عن ذلك تناقص الانتاج للفرد خلال النصف الأول من العقد التالي . وسنتناول في الفصل السابع ما ترتب على هذه النتائج المخيبة للآمال من آثار بالنسبة للتغذية .

وفي داخل البلدان المتوسطة والعالية الدخل لم يكن التقدم الزراعي متماثلاً فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ . وبوجه عام كانت البلدان التي يزداد فيها الانتاج الزراعي بأسرع من غيرها هي البلدان التي كان فيها إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل أهمية نسبياً . ومن الناحية الأخرى كانت البلدان التي مازال يوجدفيها دور هام للقطاع الزراعي ، وبخاصة قطاع انتاج الأغذية التقليدية ، هي البلدان التي حققت أدنى معدلات النمو . وفي كثير من الحالات أسفر ذلك عن افقار نسبي لسكان الريف ، وبالتالي عن تصاعد سريع في النزوح إلى المدن .

وهكذا نشهد في القطاع الزراعي تطوراً مألوفاً بالفعل : تقدماً مشجعاً لدى أكثر البلدان تقدماً ، وركوداً متصلاً لدى أفقر البلدان . وبالنسبة لهذه البلدان الأخيرة يعد التقاعس المستمر للقطاع الزراعي أمراً مثيراً للفزع بوجه خاص ، إذ أنه قد أسفر عن تدهور مطلق في وضعها العام .

الصناعة :

كانت استراتيجيات التنمية في العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات تركز بدرجة كبيرة على الصناعة ، التي كانت تعتبر القطاع « البارز » في الاقتصاد . وفضلاً عن ذلك فإن المخاوف التي أعربت عنها بوضوح البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالمنافسة الصناعية من جانب العالم الثالث يمكن أن تحملنا على الاعتقاد بأنه ، في هذا المجال على الأقل ، كانت جهود البلدان النامية يحالفها التوفيق . فماذا كانت على وجه التحديد نتائج عقود متعددة من المساعي الصناعية ؟

قد كانت القيمة المضافة في القطاع الصناعي في العالم الثالث تزداد خلال

العقدين الماضيين بأسرع مما تزداد في القطاع الزراعي . والحقيقة ، كما يشير الجدول ١ ـ ٦ ، أنه منذ عام ١٩٦٥ كانت القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية تزداد بأسرع كثيراً مما تزداد به القيمة المضافة الصناعية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي . ونتيجة لهذا الأداء ارتفعت خلال الأعوام العشرين الماضية حصة البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم . غيرأن هذه الزيادة إنما هي زيادة نسبية : فقد قدمت هذه البلدان في عام ١٩٦٠ حوالي ٨,٢ في المائة من القيمة المضافة الصناعية في العالم ، ومازالت حصتها في عام ١٩٨٠ لاتتجاوز ١٠,٩ في المائة (الرسم البياني ١ ـ ١) . ونحن مازلنا نبعد كثيراً عن الهدف الذي حدده المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مدينة ليما (بيرو) في عام ١٩٧٥ ، وهوزيادة هذه النسبة المئوية إلى ٢٥ في المائة بحلول العام ٢٠٠٠ .

وعلى الرغم من أن التصنيع في العالم الثالث هو حقيقة واقعة ، فإننا ينبغي ألا نبالغ في سرعته ، التي ظلت ، على سبيل المثال ، أبطأ من سرعة النمو الصناعي

الجدول ١ ـ ٦

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصناعية في الأعوام ، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

الأعوام	البلدان النامية	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	٦,٧	٦,٧	٩,١
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٦,٠	٥,٣	٩,٤
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٨,٧	٣,٢	٩,٠

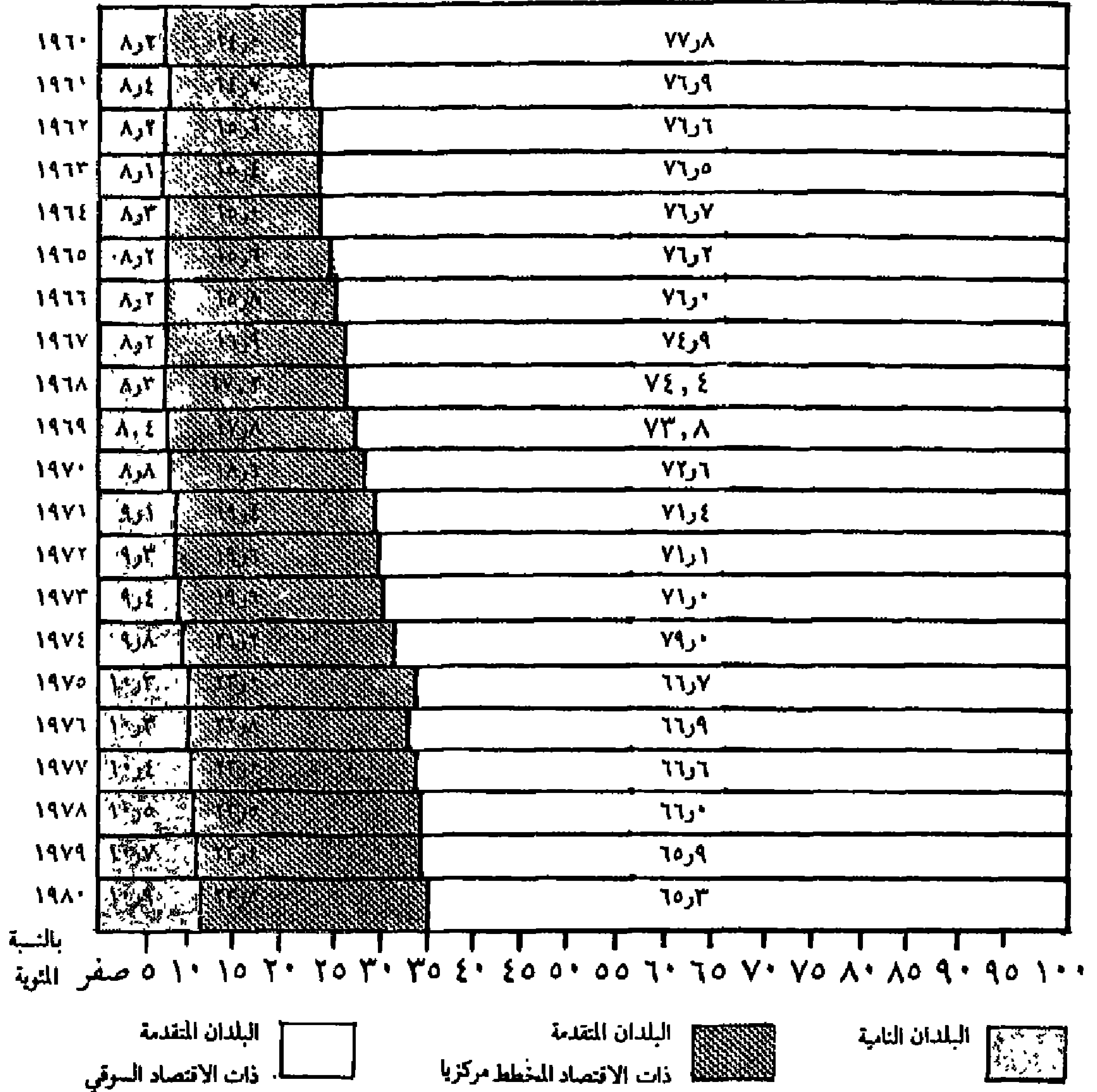
المصدر : منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ،

World Industry since 1960 : progress and prospects (New york 1979)

الرسم البياني ١ - ١

الحصة في القيمة المضافة الصناعية في العالم ، حسب التصنيف الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٨٠ من نشرة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

World Industry in 1980 (New York, 1981) ، الصفحة ٢٩



المصدر : قاعدة بيانات اليونيدو ، معلومات مقدمة من مكتب تحليل بحوث التنمية وسياساتها ومكتب الأمم المتحدة للاحصاءات ، Monthly Bulletin of Statistics ، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ، وتقديرات أمانة اليونيدو .

ملاحظة : البيانات الخاصة بعام ١٩٨٠ تقديرات أولية .

في البلدان الاشتراكية . وينبغي أن نلاحظ أيضا أن هذا التصنيع قد حدث حتى الآن بين عدد صغير نسبيا ، وأن يكن متزايدا ، من البلدان النامية . فبين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٥ أسهمت اربعة بلدان ، تمثل ١١ في المائة من سكان العالم النامي ، بأكثر من نصف الزيادة في القيمة المضافة الصناعية للبلدان النامية ، كما أن ثمانية بلدان ، يقطنها ١٧ في المائة من مجموع هؤلاء السكان ، أنتجت قرابة ثلثي هذه القيمة (انظر الجدول ١ ـ ٧) .

الجدول ١ ـ ٧

اسهام بلدان نامية مختارة في الزيادة في القيمة المضافة الصناعيـة في العالم الثالث ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥

البلد	الاسهام (بالنسبة المئوية)
البرازيل	٢٣ر٩
المكسيك	١٠ر٧
الأرجنتين	٩ر٤
جمهورية كوريا	٨ر٢
الهند	٥ر٩
تركيا	٥ر٠
ايران	٢ر٩
اندونيسيا	٢ر٥
هونغ كونغ	٢ر٤
تايلند	٢ر٣
جميع البلدان السابقة	٧٣ر٢

المصدر : انظر ، الجدول ١ ـ ٦ .

ملاحظة : محسوبة بأسعار عام ١٩٧٠ .

وأخيرا فإننا إذا أجرينا تحليلا لمعدلات نمو القيمة المضافة الصناعية ، يكون باستطاعتنا أن نرى أنه في هذه الحالة بدورها كان تقدم البلدان الأشد فقرا هو الأكثر تواضعا (انظر الجدول ١ - ٨) . وفي البلدان الأفريقية كان نمو إنتاج الصناعة التحويلية منخفضا بوجه خاص ، واليوم نجد هذه البلدان متخلفة كثيرا عن البلدان النامية الأخرى . ففي عام ١٩٧٥ كان انتاج الصناعة التحويلية يمثل حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الافريقية ، مقابل ١٦ في المائة للبلدان الآسيوية و ٢٥ في المائة لبلدان أمريكا اللاتينية وجزر الهند الغربية(١٤) .

وفي جميع فئات البلدان النامية ، بصرف النظر عن مستوى الدخل ، كان نمو الإنتاج الصناعي يتميز بالتوسع في الصناعات الثقيلة : المواد الكيميائية ، والحديد والصلب ، والآلات والمعدات . وكان معدل هذا التوسع أسرع من معدل نمو صناعة الأغذية أو صناعات المنسوجات والملابس والأحذية . وتلك نقطة ينبغي إبرازها ، لأن الأوروبي ، أو الأمريكي اللذين يدركان الزيادة الأخيرة في واردات الملابس ، والأحذية القادمة من بلدان العالم الثالث قد يكون هناك ما يحملهاعلى الاعتقاد بأن الصناعات الخفيفة هي التي كانت تنمو بسرعة شديدة في هذه البلدان .

والحقيقة أنه خلال العقدين الماضيين تعرضت برامج التصنيع في كثير من بلدان العالم الثالث لتغير هام في الاتجاه . فبعد الحرب العالمية الثانية كان التصنيع في غالبية هذه البلدان مركزا على إنشاء صناعات لاحلال الواردات . غير أنه منذ بداية الستينات أخذت امكانات الاحلال في الأفول ، وبالتالي فقد حدثت إعادة توجه رئيسة في بلدان معينة ، ولا سيما في شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية .

---

(١٤) 'Development Trends SINCE 1960 and Their Implications for a New International Development Strategy' ، نشرت في العدد رقم ١٣ (١٩٧٩) من مجلة الأمم المتحدة (نيويورك) United Nations Journal of Development Planning

وكانت مساعي هذه البلدان موجهة نحو تنمية صادراتها من السلع المصنعة ، وبخاصة إلى البلدان المتقدمة . وبتلك الوسيلة كانت صناعات التصدير في بلدان نامية عـديدة تسهم اسهـاما جـوهريـا في عملية التصنيـع فيها خـلال الأعوام الأخيرة .

الجدول ١ ـ ٨

نمو الانتاج الصناعي في البلدان النامية ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ (بالنسب المئوية)

مجموعة البلـــدان	معدل النمو السنـوي ١٩٦٦ ١٩٧٠	معدل النمو السنـوي ١٩٧١ ١٩٧٥	نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٥
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ يقل عن ٢٠٠ دولار	٥ر٠	٤ر٧	١٢ر٧
البلدان التي كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار	١٠ر١	١٠ر٥	١٦ر٧
البلدان التي كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ أعلى من ٤٠٠ دولار	٧ر٨	٨ر١	٢٣ر١
جميع البلدان الناميـــة	٧ر٤	٧ر٧	١٩ر٠

المصدر : انظر ، الجدول ١ ـ ٢ .

التجارة :

أثار الأداء التجاري للبلدان النامية اهتماما كبيرا في الفترة الأخيرة . فالبلدان المتقدمة ، التي كانت منذ عام ١٩٧٣ تعي في أسى اعتمادها على الواردات من البلدان الأعضاء في الأوبيك ، واجهت أيضا « موجة عدوانية » جديدة بين البلدان النامية فيما يتعلق بالصادرات الصناعية . وسعت جميع البلدان الغنية ، في مواجهة هذا التحدي المزدوج من جانب العالم الثالث ، إلى توسيع صادراتها بغية تخفيض العجز في موازينها التجارية . وذلك يفسر الاهتمام المتزايد الذي أولي لصادرات البلدان النامية بقدر ما أولي لوارداتها .

فكيف تطورت العلاقات التجارية للعالم الثالث في العقود الأخيرة ؟ كما سبق أن رأينا فقد كانت الفترة منذ الحرب العالمية الثانية تتميز بنمو اقتصادي سريع في جميع البلدان المتقدمة (رأسمالية كانت أم « اشتراكية ») والبلدان النامية . وكان هذا النمو مقترنا ومدعوما بتحرير مستمر للتجارة الدولية ، بما في ذلك بوجه خاص تخفيض عام في التعريفات الجمركية التي تحمي البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وأدى هذان العاملان ، النمو الاقتصادي السريع وتحرير التجارة ، إلى توسع استثنائي في التجارة الدولية ، ففي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ كان حجم الصادرات العالمية يتزايد بمعدل سنوي مقداره ١ر٧ في المائة . وكانت صادرات البلدان المتقدمة تزداد بمعدل لم يسبق له مثيل (٥ر٧ في المائة سنويا خلال الفترة المشار إليها) ، ولكن صادرات البلدان النامية بدورها كانت تزداد بسرعة (٩ر٥ في المائة سنويا) .

وعانت صادرات البلدان النامية ، شأن صادرات البلدان الصناعية ، آثار الكساد الذي ساد الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ . إذ بينما كان حجم هذه الصادرات يرتفع بمعدل سنوي يتجاوز ٦ في المائة خلال الستينات ، فقد انخفض المعدل إلى ٧ر٤ في المائة خلال السبعينات ، وهو هدف يقل كثيرا عن الهدف الأدنى الذي حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية للأمم المتحدة . ويبين الجدول ١ـ٩ أن

البلدان الأشد فقرا كانت تتخلف بسرعة متزايدة في المجال التجاري ، مثلما كانت تتخلف في القطاعات الأخرى التي تناولناها أعلاه ، وهذا التدهور يمس الصادرات بقدر ما يمس الواردات .

الجدول ١ ـ ٩

معدلات النمو السنوي للتجارة الدولية للبلدان النامية

١٩٦١ ـ ١٩٧٥ (بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان	الصادرات			الواردات		
	١٩٦١ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٥	١٩٦١ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٠	١٩٧١ ١٩٧٥
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ يقل عن ٢٠٠ دولار	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٠	٣ر٩	٤ر٥	٧ر٣
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ دولار	٤,٧	٦,٠	٦,٣	٢,٣	٨,٢	١٠,٦
البلدان التي كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها عام ١٩٧٠ أعلى من ٤٠٠ دولار	٧ر٩	٧ر٨	٤ر٤	٤ر٥	٩ر٨	١٥ر١
جميع البلدان النامية	٦ر٣	٦ر٧	٤ر٨	٣ر٨	٧ر٩	١٢ر٢
البلدان النامية المصدرة للنفط	٩ر٨	٨ر٦	٣ر٥	٣ر٥	٨ر٨	٢٦ر٣
البلدان النامية غير المصدرة للنفط	٥ر١	٥ر٩	٥ر٣	٣ر٨	٧ر٧	٦ر٧

المصدر : انظر ، الجدول ١ ـ ٢

وقد كان من السمات الملحوظة لصادرات البلدان النامية خلال الأعوام الأخيرة التنوع المتزايد فيها . فحصة المنتجات الأولية (بما في ذلك الوقود) تقلصت في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ ، على حين ارتفعت حصة المنتجات الصناعية في الفترة نفسها من ١١ في المائة الى ٣٧ في المائة ، ويمكن لهذه الحصة الأخيرة ، استنادا إلى البنك الدولي ، أن تتجاوز ٥٠ في المائة قبل نهاية العقد الحالي .

ويبين الجدول ١ ـ ١٠ السمات المميزة لتجارة الصادرات . وعلى الرغم من أن العالم الثالث لم يبدأ في تصدير السلع الصناعية إلا مؤخرا ، فإن صادراته كانت تزداد بمعدل ملحوظ . فقد ارتفعت ـ بالدولارات الجارية ـ من ٤ر٦ بليون دولار في عام ١٩٦٥ إلى حوالي ١٠١ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ، وهي زيادة تبلغ أكثر من عشرين مرة . وفي عام ١٩٦٥ كانت هناك ثلاثة بلدان نامية فقط تتجاوز صادراتها من المنتجات الصناعية بليون دولار ، مقاسة بالدولارات الثابتة لعام ١٩٧٥ ، وفي عام ١٩٧٨ زاد عدد هذه البلدان إلى أربعة عشر بلدا .

ومع ذلك يجدر بنا ألا نبالغ في الأهمية الراهنة التي يمثلها للعالم النامي هذا الاتجاه المزدوج ، اتجاه التصنيع والتوسع في الصادرات الصناعية . وقد رأينا بالفعل أن البلدان النامية مازالت تنتج مجرد حصة صغيرة (٩ر١٠ في المائة) من القيمة الصناعية المضافة للعالم ، وأن النمو الأخير في هذه الحصة أساسا إلى اسهام حفنة من البلدان . والوضع مماثل فيما يتعلق بالصادرات المصنعة . ففي عام ١٩٨٠ لم تسهم البلدان النامية إلا بـ ٩ في المائة من صادرات العالم من هذه السلع ، وفي الوقت نفسه كانت حصة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ٨٣ في المائة(١٥) . وفضلا عن ذلك فإن الجانب الأكبر من صادرات العالم الثالث

---

(١٥) انظر ، مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، International Trade 1980, 81 (جنيف ، ١٩٨١) . انظر أيضا ، البنك الدولي ، ' World Trade and Output of Manufactures ' ، ورقة عمل أعدها موظفو البنك ، واشنطن العاصمة ، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ ، وكذلك World Development Report (Washington, D.C. 1981)

الجدول ١ ـ ١٠

تطور صادرات البلدان النامية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥

(بالنسب المئوية)

نوع الصادرات	الصادرات		الزيادة في الصادرات	متوسط معدل النمو السنـــوي	
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠ ١٩٧٥	البلدان النامية	العالم
الوقود والطاقة	٣٩	٤٠	٤٢	٦ر٢	٦ر٣
المنتجات الزراعية	٤٣	٢٧	١٦	٢ر٦	٤ر٢
المعادن خلاف الوقود	٧	٧	٦	٤ر٨	٣ر٩
المصنوعات	١١	٢٦	٣٦	١٢ر٣	٨ر٩
جميع الصادرات ذات الطابع التجاري	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥ر٩	٧ر١

المصـدر : البنـك الـدولي ، The Changing composition, of Developing Countries Exoirts
ورقة عمل أعدها موظفو البنك ، كانون الأول/ يناير ١٩٧٩ .

المصنعة مازالت تقدمها قلة من البلدان التي يمضي فيها التصنيع بمعدل سريع ، حتى وان يكن عدد هذه البلدان ـ كما رأينا ـ في تزايد مستمر . من ذلك أن عشرة بلدان تمثل ٤٥ في المائة من سكان العالم الثالث قدمت في عام ١٩٧٨ أكثر من ٧٥ في المائة من صادراته المصنعة ، وأنه من بين هذه البلدان العشرة قدمت ثلاثة بلدان ، يقل عدد سكانها عن ٣ في المائة من مجموع السكان ، أكثر من ٤٠ في المائة . وعند الطرف الآخر كانت البلدان النامية الأشد فقرا (التي يقل الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها عن ٣٦٠ دولارا) ، والتي تمثل ٥٦ في المائة من سكان

العالم الثالث ، مسؤولة عن أقل من ٨ في المائة من هذه الصادرات .

وإذا انتقلنا الآن إلى واردات البلدان النامية فإننا نلاحظ النمو السريع هنا كذلك (الجدول ١ ـ ٩) . وقد كان هذا النمو عاليا بوجه خاص منذ الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بسبب الزيادة الكبيرة في حصيلة البلدان الأعضاء في الأوبيك من العملات الأجنبية . ونتيجة لذلك تم تجاوز المعدل الأقصى للنمو الذي حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات ، وهو ٧ في المائة .

وتزود البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي البلدان النامية بثلثي وارداتها . وتشكل هذه المبيعات من « الشمال » إلى « الجنوب » مابين ٢٢ و ٢٤ في المائة تقريبا من مجموع صادرات هذه البلدان المتقدمة . وهذه النسبة أعلى فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة (٢٦ في المائة) ، والحقيقة أن البلدان النامية أصبحت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أحد المنافذ الأكثر أهمية بالنسبة لصادرات البلدان الصناعية من المصنوعات . بل إن هذا الاتجاه تجلى بدرجة أكبر في الفترة الأخيرة بسبب الارتفاع في القوة الشرائية للبلدان المنتجة للنفط : ففي الفترة مابين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ضاعفت البلدان النامية حجم وارداتها من المصنوعات ، التي ارتفعت من ٣٩ بليون دولار الى ٧٨ بليونا (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠) .

فما النتائج التي نستطيع أن نخلص إليها في نهاية هذا المسح السريع لعقود ثلاثة من التنمية الاقتصادية ـ على الأقل من تنمية كتلك التي يمكن إدراكها عن طريق المؤشرات الاقتصادية الأساسية على المستوى الكلي ؟ أقل مايقال إن الانطباع الأول هو أن النتائج غير متساوية . فجنبا إلى جنب مع الانجازات التي تجاوزت أشد التوقعات تفاؤلاً توجد جوانب ضعف أو قصور تثير الفزع .

فالعالم الثالث مر بقرابة ثلث قرن من النمو الاستثنائي . وفي المتوسط زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ بأكثر من الضعف . كما أن هذه الزيادة السريعة في متوسط الدخل تكون ملحوظة للغاية إذا أخذنا في الاعتبار أن مجموع سكان هذه البلدان كان يرتفع في الوقت نفسه بمعدل لم يسبق

له مثيل . وكان قطاع الصناعة التحويلية يزداد سريعاً بوجه خاص ـ بأسرع في الحقيقة من الناتج المحلي الإجمالي نفسه ، وفي الوقت الراهن تسهم المصنوعات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم الثالث بقدر ما تسهم به الزراعة(١٦) .

ومع ذلك فإن هذه النتائج الإجمالية تخفي وضعاً قريباً من الركود في البلدان الأشد فقراً . فقرابة أربعين بلداً ، يقطنها أكثر من بليون نسمة ، لم تشهد إلا نمواً محدوداً للغاية للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها (حوالي ١,٣ في المائة سنوياً) ، وفي ثلاثين عاماً ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها من ١٧٠ دولاراً إلى ٢٥٠ دولاراً (بدولارات عام ١٩٨٠) . وتشكل منطقتان في العالم ، هما البلدان الافريقية جنوبي الصحراء وشبه القارة الهندية ، هذه النواة الرئيسة الصعبة للفقر ، وكانتا تتميزان ، على نقيض بقية العالم الثالث ، بتنمية بطيئة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي : الزراعة والصناعة والتجارة .

وفضلاً عن ذلك فإنه بينما أحرزت البلدان النامية تقدماً في جميع المجالات ، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال بالنسبة للقطاع الزراعي . فالإنتاج الزراعي للفرد في العالم الثالث ككل أحرز تقدماً ضئيلاً للغاية ، بل من المفترض أنه تناقص في البلدان الأشد فقراً . وهذا الوضع يبعث على الفزع بوجه خاص لأن غالبية شعوب العالم الثالث تعتمد على الزراعة بوصفها الوسيلة الرئيسة للبقاء .

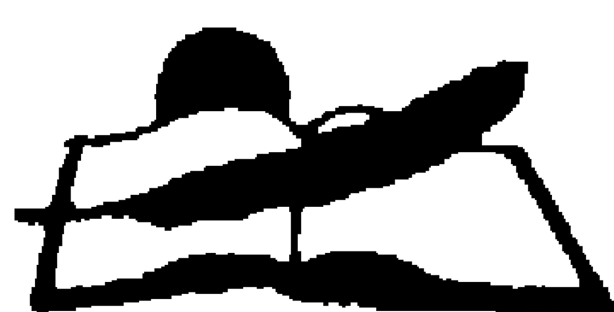
وثمت نتيجة هامة لتلك التنمية المتباعدة في بلدان العالم الثالث هي عدم التجانس المتزايد فيما بينها . فالفجوة النسبية ، مقاسة بدخل الفرد ، هي الآن أكبر ثلاث مرات بين بنغلاديش وسنغافورة (دعك من بلدان مثل العربية

---

(١٦) في عام ١٩٧٩ ، وصل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية إلى حوالي ٣٧٥ بليون دولار ، على حين كانت حصة الصناعة التحويلية تمثل قرابة ٣٧٠ بليون دولار . كماأسهم القطاع الصناعي بأكمله (الذي يشمل الصناعة التحويلية) بما يقرب من ٨٣٥ بليون دولار .

السعودية والكويت) منها بين العالم النامي والعالم المتقدم [١٧] . وفي الخمسينات كان باستطاعة اقتصاديي التنمية الأوائل أن يشرعوا في البحث عن نموذج واحد ، استراتيجية واحدة ، للعالم الثالث . ومن الواضح اليوم أنه لايوجد نموذج واحد ، فمشكلات مالي ، على سبيل المثال ، تتطلب تدابير تختلف عن تلك التي تكون مناسبة لكوريا الجنوبية أو العراق .

غير أن المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي ، مهما تكن جدواها ، لاترشدنا إلى كل شيء ، ونحن ندرك جيداً أن النمو والتنمية ليسا مترادفين دائما . والآن ينبغي أن ندع هذه المؤشرات جانباً ، وأن نترك نطاق الحسابات القومية الضيق لنرى كيف أثرت التغيرات الاقتصادية في الأحوال المعيشية لشعوب العالم الثالث .



(١٧) في عام ١٩٧٩ كانت الفجوة النسبية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سنغافورة ومثيله في بنغلاديش حوالي ٤٣ إلى ١ ، وكانت هذه الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بنغلاديش ومثيله في العربية السعودية ٨١ إلى ١ ، ومثيله في الكويت ١٩٠ إلى ١ . ومن قبيل التذكرة فإن الفجوة النسبية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كانت في ذلك الوقت قرابة ١٣ إلى ١ .

الفصل الثاني

التغيّرات في الأحوال المعيشيّة

في أية محاولة لوصف التغيرات التي حدثت في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية كنت ألجأ أساساً حتى الآن إلى المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي : الناتج المحلي الإجمالي ، القيمة المضافة القطاعية ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد . غير أن القوة التوضيحية لهذه المؤشرات محدودة . ولقد كان من بين الشعارات الكثيرة التي ظهرت على جدران جامعة السوربون في عام ١٩٦٨ : « ليس هناك من يقع في غرام معدل للنمو » . وكان ذلك تجسيداً لروح الاحتجاج التي أوقعت الذعر في البلدان المتقدمة طوال الستينات . فبعد عقدين من نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل ، كانت هذه البلدان تساورها الشكوك في الهدف النهائي للتقدم ، وتخلص إلى أن الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن دائماً مرادفة للتحسن في نوعية الحياة .

غير أن هذه الشكوك لم تظل داخل أسوار العالم المتقدم . ففي داخل العالم الثالث نفسه كانت استراتيجيات التنمية المتبعة منذ نهاية الحرب موضع تحد متزايد منذ نهاية الستينات حتى الآن . وكان النقاد يجادلون بأن عشرين عاماً من النمو الاقتصادي لم تسفر عن تحسن يذكر في قدر غالبية الناس وحظهم من الحياة ، ويقابلون بين فكرة النمو الاقتصادي كتطور مجرد لمؤشرات احصائية ، وفكرة تطور البشرية جمعاء ، وسأتناول هذا الجدل بمزيد من التفصيل في الفصلين الثامن والتاسع ، وفي هذه الاثناء سأحاول أن ألقي عليه بعض الضوء عن طريق دراسة التغيرات التي حدثت في الأحوال المعيشية لسكان العالم الثالث خلال العقود الأخيرة . وثمت سؤالان نوعيان لهما أهميتهما في هذا المجال . أولهما ، إلى أي مدى تم إشباع احتياجات الناس الأساسية (التغذية ، والإلمام بالقراءة

والكتابة ، والصحة ، وما إلى ذلك) ؟ وثانيهما كيف كانت ثمار النمو تقتسم ، وكيف كانت الدخول الإضافية توزع ؟

غير أني ، باديء ذي بدء ، ينبغي أن أعزف لحناً من ألحان النذير . ففي الغالبية الساحقة من البلدان النامية ليس باستطاعتنا قط أن نعول تماما على الاحصاءات المتعلقة بالدخل ، وبوجه عام على جميع المؤشرات « الاجتماعية » - وبطبيعة الحال لايعني هذا بالضرورة أن بيانات الحسابات القومية من النوع الذي استخدم في الفصل السابق هي مع ذلك فوق الشبهات تماما . وهكذا يبدو من الحكمة تناول هذه الاحصاءات بحذر ، والاحجام عن الإيمان الأعمى . ويترتب على ذلك أن الردود على السؤالين اللذين وجهناهما ستكون أقرب إلى الحدس منها إلى إجابات حازمة وقاطعة .

اشباع الاحتياجات الأساسية :

حتى على الرغم من أنه لاتوجد قائمة قاطعة بالاحتياجات الأساسية ، فإن هذه الاحتياجات يفترض أن تشمل الطعام والمأوى والصحة والتعليم . وسيكون مسعاي في أول الأمر هو تقييم المدى الذي تم به إشباع هذه الاحتياجات الأساسية في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة ، وذلك قبل أن ندرس ما إذا كانت هناك أية صلة مباشرة بين إشباع هذه الاحتياجات ومتوسط دخل الفرد في بلد معين .

الطعام والتغذية :

في حالة التغذية فإن المشكلات التي أثيرت في بداية هذا الفصل تفاقمها مشكلة أخرى : هي الافتقار إلى تعريف مقبول عالمياً للاحتياجات الغذائية الدنيا . ومازال علماء التغذية يتجادلون حول مدى خطورة النقص في كل من البروتينات والسعرات الحرارية (دعك من حالات النقص النوعي في الفيتامينات أو في المعادن) . وهكذا كان هناك زعم في الستينات بأن النقص في البروتين ذو أهمية خاصة . واليوم يعتقد معظم علماء التغذية أن كل فرد يختار تلقائياً نظاماً

غذائياً تمثل البروتينات فيه مابين ١٠ و ١٢ في المائة من مجموع الطاقة الغذائية ، ومن ثم فإنه إذا كان استهلاك الطاقة الغذائية يقل عن الاحتياجات ، فإن الفرد يكون معرضاً في وقت واحد لنقص في البروتين . ولذا فإن هذين النوعين من النقص يكونان متصلين اتصالاً وثيقاً ، ونتيجة لذلك يلقى النقص في السعرات الحالية مزيداً من الاهتمام الآن من جانب المتخصصين . غير أن ذلك لايوفر حلاً للمشكلة التي نحن بصددها ، إذ أن هؤلاء المتخصصين أنفسهم لايتفقون دائماً حول عدد السعرات التي تشكل الاحتياجات الدنيا من الطاقة .

وفي ظروف كهذه ألا يكون من الخير لنا أن نسلم بأمانة بأننا لانعرف كم يوجد في العالم اليوم من أناس يعانون سوء التغذية . فعلى سبيل المثال تفيد تقديرات الامم المتحدة أن عددهم كان ٤١٥ مليوناً في منتصف السبعينات . ومن الناحية الأخرى تفيد تقديرات تقرير البنك الدولي ، الذي يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على توزيع الدخل ، أن الرقم الحقيقي يتجاوز البليون ، في حين يقول بعض الكتاب إنهم بليونان(١) . وبينما لايوجد أي اتفاق فيما يتعلق بـالعدد الحقيقي للناس الذين يعانون سوء التغذية ، فإن جميع الدراسات الاستقصائية تتفق على أن العدد قد ازداد منذ الستينات(٢) .

بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ زاد متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية

---

(١) انظر ، على سبيل المثال ، منظمة الأغذية والزراعة ، **الزراعة نحو العام ٢٠٠٠** (روما ، ١٩٧٩) شلومو رويتلينجر ومارشيللو سيلوفسكي ، Malnutrition and poverty ، ورقة عارضة أعدها موظفو البنك الدولي (بلتيمور ، مطبوعات جامعة جون هوبكنز ، ١٩٧٦) ، جوزيف كلاتزمان ، Nourir dix milliards d'hommes ? (باريس : دار النشر presses Universitaires de France ١٩٧٥) .

(٢) يبدو أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء حول عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية ، فقد ازداد على امتداد الستينات ، غير أنه ليس من الواضح بالدرجة نفسها ما إذا كانت نسبتهم إلى مجموع سكان العالم الثالث قد ازدادت أيضا خلال الفترة نفسها .

في العالم الثالث ، وكانت هذه الزيادة مع ذلك أبطأ في أفقر البلدان[٣] ، فضلاً عن أن التقدم كان يتفاوت من إقليم لآخر . وبينما كان التقدم هاماً للغاية في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والصين ، فإن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية لم يتغير في البلدان الآسيوية الأخرى ، على حين تضاءل في أفريقيا جنوبي الصحراء .

وأيا كان التقدير الذي نستخدمه فيما يتعلق بعدد الناس الذين يعانون سوء التغذية ، فإن نسبتهم إلى مجموع سكان العالم الثالث نسبة كبيرة حقا ، فهي تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة . وذلك لايعني أن العجز الغذائي المقابل هو مع ذلك عال بوجه خاص . وقد حاولت دراسات عديدة تقدير كمية الحبوب الغذائية التي قد تلزم لسد هذا العجز . والأرقام تتفاوت بطبيعة الحال ـ بقدر ماتتفاوت بالتقديرات المتعلقة بعدد من يعانون سوء التغذية ـ وهي تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٠ مليون طناً . وعلى الرغم من ذلك فإن كميات كهذه توازي فقط مابين ٢ و ٤ في المائة من إنتاج العالم من الحبوب ، أو أقل من ١٠ في المائة من انتاج البلدان النامية ، ولذلك فإن الحجم الفعلي الذي يلزم يعد صغيراً نسبياً . ومن سوء الطالع أن ذلك لايعني أنه سيكون من اليسير تجنيب العالم ويلات الجوع . وكما سأحاول أن أوضح في الفصل السابع ، فإن حل مشكلة سوء التغذية يتطلب ماهو أكثر من مجرد زيادة في انتاج الحبوب الغذائية أو وارداتها .

الصحة :

إذا ما أخذنا في الاعتبار عدم مصداقية البيانات المتاحة ، فإنه يفترض أن

(٣) انظر، 'Development Trends since 1960 and Their Impecations for a New International Development Strategy' ، وردت في دورية الأمم المتحدة ، Nations Journal of Development planning العدد رقم ١٣ ، ١٩٧٩ ، وكذلك الزراعة نحو العام ٢٠٠٠ ، المرجع السابق .

يكون متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، ومعدل وفيات الرضع هما أفضل ما تحت أيدينا من مؤشرات تتعلق بالقطاع الصحي . وهما يوضحان أنه طرأ تحسن ملحوظ على الأحوال الصحية على نطاق العالم الثالث (انظر الجدول ٢ ـ ١) . وفضلاً عن ذلك كان معدل التحسن سريعاً بصورة استثنائية ، ففي عقدين أو ثلاثة عقود بلغت هذه البلدان مستوى لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد لم تبلغه البلدان المتقدمة إلا بعد قرن كامل . وفي بداية الستينات كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في العالم الثالث ٥٠ عاما ، وذلك رقم لم يكن الأوروبيون قد وصلوا إليه حتى بداية القرن العشرين .

الجدول ٢ ـ ١

تطور متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الرضع

مجموعة البلدان	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (عدد الأعوام)			معدل وفيات الرضع (لكل ألف)	
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٥
البلدان النامية المنخفضة الدخل	٣٧,٠	٤٢,٠	٥١,٠	١٤٢	١٢٢
البلدان النامية المتوسطة الدخل	٤٨,٦	٥٣,٠	٦١,٠	٧٢	٤٦
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	٦٦,٠	٧٠,٠	٧٤,٠	٢٥	١٥
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٦٢,٤	٦٩,٠	٧٢,٠	—	—

المصدر : البنك الدولي ، World Development Report ، ١٩٧٨ و١٩٨١ .

الجدول ٢ ـ ٢

نمو التعليم في البلدان النامية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥
(بالقيم المتوسطة)

مجموعة البلدان	النسبة المئوية للأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية بين من هم في سن الدراسة		النسبة المئوية للأطفال المقيدين في المدارس الثانوية بين من هم في سن الدراسة		النسبة المئوية للكبار الملمين بالقراءة والكتابة	
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
البلدان المنخفضة الدخل	٣٠	٥٢	٢	٨	٢٩	٣٨
البلدان المتوسطة الدخل	٧٩	٩٧	١٢	٣٥	٥٤	٧١

المصدر : البنك الدولي ، World Development Report ، ١٩٧٨ و١٩٨٠ .

والفتوحات التي تحققت في القطاع الصحي هي في الحقيقة خير ما نملكه من علامات على أن التحسن في الأحوال الصحية في العالم الثالث كان واسع الانتشار ، ولم يكن مقتصرا على أقلية صغيرة . كما أن هذه الفتوحات تحملنا على الاعتقاد بأنه حتى على الرغم من أن سوء التغذية قد ازداد خلال العقود الأخيرة ، فمن الأرجح أن زيادته لم تكن مثيرة للغاية ، إذ من المتعذر أن يتطابق ذلك مع التحسن العام في القطاع الصحي .

وهذا التحسن يرجع أساسا إلى التوسع في الخدمات الصحية المتاحة . فعدد الأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات لكل ألف من السكان زاد على نطاق العالم الثالث ، على الرغم من أنه كانت توجد الفجوة الوحيدة المألوفة للغاية فيما يتعلق بأفقر البلدان : ففي البلدان التي كان فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام

١٩٧٧ أقل من ٣٦٠ دولارا كان لا يزال يوجد طبيب واحد لكل ٩٩٠٠ من السكان مقابل ٤٣٠٠ في البلدان النامية الأخرى . وتزودنا النتائج الملحوظة التي أحرزت في الحرب ضد الأمراض الوبائية بالمثال الأكثر إثارة لهذا التحسن في الأحوال الصحية . فأوبئة الأمس قضى عليها من الناحية الفعلية . كما أن الملاريا والكوليرا ، على سبيل المثال ، تقتلان اليوم أعدادا من البشر أقل بما لا يقاس مما كانتا تقتلان منذ ثلاثين عاما ، على حين اختفى الطاعون والجدري من الناحية العملية .

التعليم :

حققت البلدان النامية أيضا فتوحات ملحوظة في ميدان التعليم (انظر الجدول ٢ ـ ٢) . فمنذ عام ١٩٦٠ زاد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية بمقدار ٢,٤ مرة ، وفي المدارس الثانوية ٤,٦ مرة ، وفي التعليم العالي ٦,٣ مرة . وبين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠ زادت نسبة الكبار الملمين بالقراءة والكتابة من الثلث إلى النصف .

غير أن النتائج تتفاوت كثيرا حسب المنطقة . ففي الأعوام العشرة ، من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ ، ازداد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٦٥ إلى ٧٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ، ومن ٤٥ إلى ٥٣ في المائة في آسيا ، ولكنه زاد فقط من ٢٠ إلى ٢٦ في المائة في أفريقيا . كما تظهر فروق مماثلة بين المجموعات المختلفة من البلدان .

ولا ينبغي للتقدم السريع في التعليم أن يجعلنا نغفل المشكلات المتعددة التي يبتلى بها هذا القطاع في العالم الثالث . فبعد أن واجهت هذه البلدان زيادة سريعة في عدد حجرات الدراسة وسعت بدرجة كبيرة أعداد هيئات التدريس فيها . وعلى الرغم من ذلك فإن عدد التلاميذ لكل معلم ظل عاليا حتى في الوقت الحاضر (أعلى بأكثر من مرة ونصف من مثيله في البلدان المتقدمة) ، كما لم يطرأ عليه في الحقيقة تغير يذكر منذ عام ١٩٦٠ . وتماثل ذلك في الأهمية معدلات

التسرب من المدارس ، وهي معدلات لم تكن تتحسن إلا ببطء شديد : فحتى عند نهاية الستينات كان حوالي نصف التلاميذ يتركون المدارس قبل أن يصلوا إلى الصف الرابع .

وعلى الرغم من أن تطويع التعليم للاحتياجات لايمكن التعبير عنه في صورة كمية ، فإنه يمثل مشكلة أشد خطورة بكثير . ولقد كانت تسمع لفترة طويلة (لأكثر من قرن في بعض الحالات) أصداء شكوى من أن التعليم يجري تشكيله وصياغته كلية تقريبا وفقا لما هو متبع في البلدان المتقدمة ، ومن ثم فانه لا يلائم الاحتياجات المحلية ، غير أن هذا النقد قد ازداد كثافة في الفترة الأخيرة(٤) . وقد وجهت إلى التعليم الابتدائي تهمة تشجيع النزوح من الريف بدلا من تعليم القرويين المعارف العملية التي قد يحتاجون إليها ، وكذلك وجهت إلى التعليم العالي تهمة افراز خريجين متعطلين ليس لتدريسهم صلة باحتياجات بلدانهم . وهذا النوع من الاتهام لايقتصر ، بطبيعة الحال ، على البلدان النامية ، فقد سمعناه يتردد في البلدان المتقدمة بدورها . ومع ذلك فإن نقدا كهذا إنما يشير بالفعل إلى أننا لانستطيع ، لدى تقييم تقدم التعليم في العالم الثالث ، أن نكتفي بالاشارة إلى الاحصاءات المتعلقة بالانتظام في المدارس وإلى عدد الخريجين .

الإسكـــان :

لايسمح لنا عدم كفاية البيانات عن الإسكان إلا بقدر محدود للغاية من التأمل في هذا الميدان . ويبدو على الرغم من ذلك أنه قد أحرز تقدم معين منذ عـام ١٩٦٠(٥) . ففي كثير من البلدان تناقص عدد الأفراد لكل غرفة ، على حين

---

(٤) يذكر دافيد مورافيتز ، Twenty - five Years of Economic Development, 1950 to 1975 (بلتيمور : مطبوعات جامعة جونزهوبكنز ، ١٩٧٧) أن هذه المسألة كان يشار إليها في جميع التقارير الهامة التي صدرت عن التعليم في غانا (ساحل الذهب في ذلك الوقت) في الفترة من عام ١٨٤٢ حتى عام ١٩٥٧ ـ عام الاستقلال .

(٥) انظر بوجه خاص المرجع نفسه ، وكذلك ' Development Trends Since 1960 '.

ازداد عدد المساكن المزودين بشبكات المياه ، أو الصرف الصحي أو الكهرباء . غير أن هذه التحسينات لم تمس بوجه عام إلا المناطق الحضرية وحدها . أما المسكن التقليدي في القطاع الريفي فكان التغير فيه ، على وجه الاجمال ، طفيفا للغاية .

دخل الفرد ومستوى المعيشة :

كما ذكرت عند بداية هذا الفصل كان نفس هدف النمو الاقتصادي موضع تساؤل خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية . ففي هذا الجدل كثيرا ما كانت تجرى المقابلة بين التقدم الاقتصادي والرفاهة ، وكثيرا ما كانت الزيادات في دخل الفرد توضع في مقابل التحسن في مستوى المعيشة . وثمت صعوبة متأصلة يتميز بها هذا النوع من المناقشة ، هي أننا بينما نستطيع تعريف وقياس النمو الاقتصادي أو دخل الفرد ، فليس لدينا حتى الآن تعريف مقبول عالميا للرفاهة أو مستوى المعيشة ـ يزيد بأي حال على ما لدينا من تعريف للسعادة .

ونحن نستطيع ، على الرغم من ذلك ، محاولة إثارة المشكلة من جديد بالتقصي عما إذا كانت توجد صلة بين دخل الفرد واشباع احتياجات أساسية معينة . وبعبارة أكثر تحديدا هل توجد في البلدان النامية علاقة مباشرة بين متوسط دخل الفرد ، ودرجة اشباع الاحتياجات في مجالات مثل الطعام والتعليم والإسكان ؟

لقد رأينا في الجدولين ٢ ـ ١ و٢ ـ ٢ أنه توجد بالفعل علاقة مباشرة فيما يتعلق بالصحة والتعليم ، على الأقل إذا درسنا الحالة على مستوى مجموعات البلدان : فمؤشرات الصحة والتعليم في البلدان المنخفضة الدخل هي بوجه عام أقل مدعاة للرضا . فهل يمكننا التعميم والقول بأن دخل الفرد في بلد ما يحدد المدى الذي يتم به إشباع احتياجات السكان ؟ هذا السؤال يبدو وثيق الصلة كثيرا ، لأنه إذا كانت الإجابة ـ في المقام الأول ـ بالايجاب ، فإننا يمكن أن نقول للمنادين بهذا الرأي إنهم يخطئون عندما يضعون النمو الاقتصادي موضع اختبار ، ما دام

الوصول إلى مستوى عال للناتج المحلي الإجمالي للفرد ، هو الشرط الضروري والكافي لاشباع احتياجات السكان .

وفي محاولة من مورافيتز للإجابة على هذا السؤال أرجع كل مؤشر من المؤشرات الستة عشر لاشباع الاحتياجات الأساسية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، وإلى معدل نمو هذا الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٦) . وبرهن بتلك الوسيلة على أنه توجد بالفعل علاقة هامة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، وجميع المؤشرات من الناحية الفعلية ، ولكن هذه العلاقة هي على وجه الإجمال علاقة ضعيفة . فضلا عن أنه لاتوجد بالنسبة لغالبية هذه المؤشرات أي علاقة هامة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة نفسها . ولنستشهد مرة أخرى باستنتاجات مورافيتز الخاصة ، عندئذ يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (أو نمو هذا الناتج) لايمكننا من قياس درجة إشباع الاحتياجات الأساسية (أو التحسن في درجة إشباعها) . وبعبارة أخرى فإن معرفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلد ما لا تؤدي في الواقع إلى تنويرنا فيما يتعلق بمدى إشباع احتياجات السكان .

وباستطاعتنا تناول المسألة بطريقة أخرى بأن نتفحص « المؤشر المادي لنوعية

---

(٦) مورافيتز ، Twenty-five Years of Economic Development.

وكانت المؤشرات الستة عشر المستخدمة هي : ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية (كنسبة مئوية من الاحتياجات) ، ما يحصل عليه الفرد من البروتين ، ما يحصل عليه الفرد من البروتين الحيواني أو النباتي ، معدل وفيات الرضع ، معدل الوفيات بين عام واحد و١٤ عاما ، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، عدد السكان لكل ممرضة ، عدد السكان لكل طبيب ، عدد السكان لكل سرير في المستشفيات ، متوسط عدد الأشخاص للحجرة ، النسبة المئوية للمساكن الخالية من شبكات المياه ، النسبة المئوية للمساكن المزودة بالكهرباء ، معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الكبار ، نسبة القيد بالمدارس الابتدائية ، نسبة القيد بالمدارس الثانوية ، القيد في المدارس المهنية كنسبة مئوية من القيد في المدارس الثانوية .

الجدول ٢ ـ ٣ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان مختارة

	الناتج المحلي الاجمالي للمرد، ١٩٧٦ (بالدولارات)	المؤشر المادي لنوعية الحياة	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالأعوام)	معدل الوفيات لكل ألف من المواليد	الالمام بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية)
بلدان ذات دخل منخفض	١٦٦	٤٠	٤٨	١٣٥	٣٤
بنغلاديش	١١٠	٣٢	٤٦	١٥٣	٢٢
الهند	١٥٠	٤١	٤٩	١٢٩	٣٤
كيرالا (الهند)	١١٠	٦٩	٦٠	٦٦	٦٩
مالي	١٠٠	١٤	٣٨	١٨٨	٥
سري لانكا	٢٠٠	٨٢	٦٨	٤٧	٨١
بلدان في المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط	٤٢٩	٦٧	٦٢	٧٦	٥٩
أنغولا	٣٣٠	١٦	٣٨	٢٠٣	١٠ـ١٥
جمهورية الصين الشعبية	٤١٠	٧١	٦٥	٦٥	٥٠ـ٧٠
جمهورية كوريا	٦٧٠	٨٢	٦٥	٤٧	٨٨
زامبيا	٤٤٠	٣٨	٤٤	١٥٩	٤٧
بلدان في المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط	١٢١٥	٦٨	٦٢	٨٥	٦٦
الجزائر	٩٩٠	٤١	٥٣	١٤٥	٢٦
كوبا	٨٦٠	٨٥	٧٠	٢٧	٧٨
ايران	١٩٣٠	٥٢	٥٧	١٠٤	٣٧
المكسيك	١٠٩٠	٧٥	٦٥	٦٦	٧٤
تايوان	١٠٧٠	٨٧	٧٠	٢٥	٨٥
بلدان ذات دخل مرتفع	٤٩٧٦	٩٣	٧١	٢٠	٩٧
تشيكوسلوفاكيا	٣٨٤٠	٩٣	٧٠	٢١	١٠٠
الكويت	١٥٤٨٠	٧٥	٦٩	٤٤	٥٥
هولندا	٦٢٠٠	٩٦	٧٤	١١	٩٨
الولايات المتحدة	٧٨٩٠	٩٥	٧٣	١٥	٩٩

المصدر : مجلس التنمية لما وراء البحار ، The United States and World Development : Agenda 1979 (نيويورك : برايغر ، ١٩٧٩) .

الحياة » . بالنسبة لبلدان مختلفة [٧] . فهذا المؤشر هو في الحقيقة متوسط حسابي بسيط لمؤشرات ثلاثة ـ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، معدل وفيات الرضع ، الإلمام بالقراءة والكتابة ـ ثم التعبير عنها بمقياس ١ إلى ١٠٠ . وعلى الرغم من أن هذا المؤشر يثير صعوبات نظرية معينة ، مثل ملاءمة وزن المؤشرات ، فإن له مع ذلك مزية التبسيط ، وسيمكننا من أن نجيب جزئيا على المسألة التي طرحناها .

وإذا رتبنا البلدان حسب فئات الدخل ، وقمنا بحساب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ومتوسط المؤشر المادي لنوعية الحياة لكل فئة ، فسنرى (الجدول ٢ ـ ٣) أن المؤشر المادي لنوعية الحياة يتغير على وتيرة واحدة مع تغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد . ويبدو أن ذلك يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد « يحدد » بالفعل نوعية الحياة . غير أننا إذا قارنا هذين المؤشرين بالنسبة لبلدان مختلفة فإننا ندرك اختلافات جوهرية . فبالنسبة لسري لانكا ، على سبيل المثال ، نجد أن المؤشر المادي لنوعية الحياة أعلى منه بالنسبة للمكسيك حتى على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد أعلى بمقدار خمس مرات في البلد الأخير . وبالنسبة للجزائر يعد المؤشر المادي لنوعية الحياة منخفضا بقدر انخفاضه بالنسبة للهند ، حتى على الرغم من أن الهند أشد فقرا بكثير ، وبالنسبة لولاية كيرالا الهندية ، التي يقل المؤشر المادي لنوعية الحياة فيها عن مثيله في بقية الهند ، نجد أن هذا المؤشر أعلى كثيرا ! .

ومجمل القول : إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد لبلد ما ليس مؤشراً يعول عليه للمدى الذي يتم به اشباع احتياجات سكانه ، وكل ما يستطيعه الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو الاشارة إلى مالدى البلد من امكانات لاشباع هذه الاحتياجات . ولذلك لاتوجد أي علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي ،

---

(٧) انظر ، مجلس التنمية لما وراء البحار ، The United States and World Development : Agenda 1977, (نيويورك : دار النشر « برايغر » ، ١٩٧٧) ، انظر أيضا ، المجلدين Agenda 1980, Agenda 1979 .

والتحسن في الأحوال المعيشية : والحقيقة أنه عند مستويات مقارنة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد يكون السبب الرئيس للفوارق في درجات إشباع الاحتياجات هو السياسات التي تتبعها الحكومات .

وليست المناقشة السابقة معالجة شاملة لموضوع العلاقة بين النمو والاحتياجات الأساسية ، بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أنها لم تتطرق الى المسألة موضع الجدل والخلاف ، وهي ما إذا كان من المتعذر انتهاج سياسة موجهة نحو اشباع الاحتياجات الأساسية إلا على حساب النمو . وسأتناول هذه المسألة في الفصل التاسع .

اقتسام الفطيرة :

كانت استراتيجيات التنمية في بلدان معينة من بلدان العالم الثالث عرضة للنقد والهجوم ، وكان مرجع ذلك ، استناداً إلى ناقديها ، أنها يمكن ألا تؤدي إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان . كما أنها كانت موضع جدل وتشكيك لما يزعم من أنها تخفل فئات إجتماعية معينة ، إن لم تكن تؤدي إلى إفقارها . وثمت نقدان متصلان ببعضهما بعضاً اتصالاً واضحاً ، وإن لم يكونا منطبقين تمام الانطباق . فالتحسن في متوسط الأحوال المعيشية يمكن في الحقيقة أن يكون مقترناً بتدهور ـ مطلق أو نسبي ـ في أوضاع فئات إجتماعية معينة من فئات الأقلية . ومن أجل دراسة هذا النقد الأخير على ضوء الحقائق ، ينبغي أن ندرس التغيرات التي طرأت على توزيع الدخل في هذه البلدان خلال العقود الأخيرة .

وقد كانت دراسة درجة إشباع الاحتياجات الأساسية محفوفة بقدر كاف من المخاطرة ، ولكن المسعى الحالي قد ينطوي حتى على مخاطر أكثر نظراً لندرة إحصاءات الدخل وصعوبة الاعتماد عليها . فضلاً عن أنه بينما تعد العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل من أقدم موضوعات النظرية الاقتصادية ، فإن التحليل الاحصائي لهذه العلاقة أحدث عهداً بكثير . وفي البلدان النامية لم يشرع القادة السياسيون ، ورجال الاقتصاد في إبداء عناية جدية بهذا الموضوع إلا خلال

السبعينات . كما أن بيانات الدخل ، فيما عدا استثناءات قليلة (تعد الهند في هذا المجال ملحوظة أكثر من غيرها) ، لم تكن تجمع لفترة طويلة كافية وبعناية كافية تسمح باجراء تحليل يعول عليه للتغيرات التي طرأت على التوزيع ، ولنقل منذ الخمسينات .

وبسبب عدم وجود سلاسل زمنية تتعلق ببلد محدد كان رجال الاحصاء يستخدمون سلاسل تتعلق ببلدان مختلفة عند مستويات مختلفة من التطور (سلاسل مشتركة فيما بين البلدان) في محاولة لاكتشاف مايحدث في بلد ما فيما يتعلق بتوزيع الدخل كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ، أو متوسط الدخل . وعلى الرغم من أن هذا المنهج الأخير قد يكون مفيداً كمعين للفكر ، فإنه ينطوي بلا ريب على عيوب نظرية معينة . ولذا سأرجيء استخدامه إلى الفصل الثامن ، وأحاول الآن دراسة التغيرات في الدخل باستخدام السلاسل الزمنية الموجودة .

والجدل الدائر حول تطور الدخل يتعلق بوجه عام بقدر أبناء أفقر الفئات وحظهم من الحياة ، ومن سوء الطالع أن هذا الجدل كثيراً ما يزداد تعقيداً نتيجة للخلط بين سؤالين متميزين من ناحية المفهوم ـ هل أصبح الفقراء (ولنقل الفئة التي تشكل مابين ٢٠ و ٤٠ في المائة من أفقر السكان المصنفين طبقاً للدخل) أغنى أم أفقر من الناحية النسبية بمرور الوقت (هل ازدادت حصتهم من الدخل القومي أم انخفضت) ؟

ـ هل أصبح الفقراء أغنى أم أفقر من الناحية المطلقة (هل ازداد متوسط دخلهم ، بالدولارات الثابتة ، أم انخفض) ؟

توخياً للوضوح ـ بقدر مايكون ذلك ممكناً ـ سأتناول هاتين المشكلتين كل منهما على حده .

أإفقار نسبي . . . . ؟

كيف كان التطور يمضي خلال العقود الأخيرة فيما يتعلق بتلك الحصة من الدخل التي تذهب إلى أفقر الفئات في البلدان النامية ؟ بالنسبة لعدد كبير من هذه

البلدان ، إن لم يكن بالنسبة لغالبيتها ، نحن لانعرف شيئا . وبالنسبة لبلدان كثيرة أخرى يبدو أن هذه الحصة قد ازدادت أو على الأقل ظلت ثابتة : ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال ، دون أي ترتيب خاص ، الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وساحل العاج واسرائيل وسنغافورة وكوستاريكا والسلفادور ، وربما كولومبيا وبورتوريكو[٨] . وتشمل هذه القائمة بلداناً كانت معنية صراحة بتوزيع الدخل ، وبلداناً أخرى كانت أقل انشغالاً به ، وبلداناً يمضي فيها النموبسرعة، وأخرى يمضي فيها ببطء ، وبلداناً ذات تطلع إلى الخارج وأخرى ذات تطلع إلى الداخل . .

وتعد كوريا الجنوبية وتايوان من أبرز الأمثلة بين البلدان سريعة النمو . ففي كوريا الجنوبية طر تحسن على الدخل منذ بداية الستينات ، وربما كان هذا البلد اليوم أقل بلدان العالم الثالث من حيث عدم المساواة [٩] . بل إن الوضع في تايوان ملحوظ بدرجة أكبر ، فالنمو السريع فيها منذ عام ١٩٥٠ كان مصحوباً بزيادة مستمرة في تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر السكان ، وذلك استثناء نادر من « قانون كورنتز » الذي يقول إنه في مجرى تطور ماينبغي أن تتناقص هذه الحصة في بادىء الأمر قبل أن تأخذ في الازدياد (انظر ، الفصل الثامن) . وقد اتبعت الصين الشيوعية نموذجاً يختلف اختلافاً شديداً عن النهج الذي اتبع في هذين البلدين ، ولكن مع نتائج تكاد أن تكون استثنائية . فالاصلاح الزراعي الذي اكتمل في عام ١٩٥٢ كان ينطوي بالفعل على قدر هام

---

(٨) انظر ، مورافيتز ، **Twenty -Five Years of Economic Development**
وكذلك ، البنك الدولي ، Two Studies of Development in Sub- Saharan Africa
ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ .

(٩) في عام ١٩٧٦ كان ٤٠ في المائة من أفقر السكان يحصلون على ١٦ في المائة من الدخل القومي . (في الولايات المتحدة كانت النسبة المئوية المقابلة ١٢ في المائة في عام ١٩٧٢) .
انظر ، هوليس تشينري وآخرين ، **Redistribution with Growth** (لندن مطبوعات جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٤) .

من اعادة توزيع الثروة ، والدخول في المناطق الريفية (التي يقطنها أكثر من أربعة أخماس السكان) ، كما أن تطبيق الجماعية في الزراعة ، والسياسة المتعمدة لتحقيق المساواة في الدخل بعد الثورة الثقافية ، قد أديا إلى مزيد من التحسن في توزيع الدخل . أما اليوم فإن حصة أفقر ٢٠ في المائة من سكان الريف ربما تبلغ على الأقل ضعف ماكانت عليه في الثلاثينات .(١٠)

وبالنسبة لمجموعة أخرى من البلدان تقلصت تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر السكان . وكانت هذه المجموعة تشمل بداناً من قارات العالم الثالث الثلاث : أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنما وبيرو) ، وآسيا (الهند وماليزيا والفلبين) ، وأفريقيا (كينيا وتنزانيا وغانا)(١١) . وفي هذه الحالة بدورها يكون من المستحيل ايجاد صلة مباشرة بين التدهور في توزيع الدخل والسياسات الاقتصادية الخارجية أو سرعة النمو .

والمكسيك والبرازيل هما بلاريب من أكثر الأمثلة التي يستشهد بها بين هذه البلدان ، ويفترض أن مرجع ذلك هو أن النمو السريع بوجه خاص فيهما يعمل أساساً وبوضوح على زيادة ثراء الطبقات الغنية . فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ارتفعت الحصة في مجموع الدخل التي يحصل عليها ٥ في المائة من أكثر السكان ثراء من ٢٣ الى ٢٧ في المائة في البرازيل ومن ٢٩ إلى ٣٦ في المائة في المكسيك .

---

(١٠) بينما لم يكن أفقر ٢٠ في المائة من السكان يحصلون على أكثر من ٥ أو ٦ في المائة من مجموع الدخل في الصين في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، فمن المفترض أن حصتهم تتجاوز الآن ١٠ في المائة . انظر ، The chinese Experience في العمل الجماعي **Poverty and Landlessness in Rural Asia** من اعداد كايت غريفن وعزيز الرحمن خان (جنيف : مكتب العمل الدولي ، ١٩٧٧) .

(١١) مورافيتز ، **Twenty-Five Years of Economic Development** البنك الدولي ، Two Studies of Developmentin Sub-saharan Africa ، غريفن وخان ، **Pover-ty and Landlessness in Rural Asia**

وقد كانت الهند هي صاحبة النصيب الأوفى من حيث الدراسات الشاملة التي أجريت للتغيرات في توزيع الدخل . بيد أن هذه الدراسات لم تكن دائماً حاسمة ، بل كانت في بعض الأحيان متناقضة ، وكان مرجع ذلك غالباً هو الفروق في السلاسل الزمنية التي تم تحليلها أو في عينات السكان التي استخدمت . وعلى أية حال فإننا نجد بوضوح في هذا البلد أن عملية افقار (نسبي أوحتى أفقار مطلق) في ولايات معينة (أسام وبنغال الغربية) تمضي جنباً إلى جنب مع تحسن في توزيع الدخل في ولايات أخرى (أوتار - براديش وتاميل نادو) . وفضلاً عن ذلك فإننا إذا أخذنا البلد ككل نجد أن توزيع الدخل قدتدهور على الأرجح خلال العقود الأخيرة(١٢) .

أم فقر مطلق ؟

إن الانخفاض الطفيف في تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر الفئات يمكن أن يتطابق مع ركود دخلها المطلق ، أو حتى مع نموه ، شريطة أن يزداد مجموع الدخل القومي بدرجة كافية . وهكذا فإنه على الرغم من الافقار النسبي لهذه الفئات فمن الأرجح ألا يكون دخل الفقراء في المكسيك قد انخفض ، بل إنه ربما يكون قد ازداد بعض الشيء على امتداد العقود الأخيرة . ولكن هل هناك بلدان عانى فيها الفقراء هبوطاً مطلقاً في الدخل ؟

فيما يتعلق بالبلدان الكبيرة ، فقط بالنسبة للصين والمكسيك ، يمكن القول بقدر معقول من اليقين إن أفقر الفئات لم تتعرض لأي هبوط في دخلها المطلق الحقيقي . ولنحاول أن نرى الآن ، كل منطقة على حدة ، ما يمكن أن نتعلمه من الدراسات التي أجريت في تطور الفقر . وفي هذه الدراسات ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لآسيا ، ولاسيما لسكان الريف فيها : فاستناداً إلى البنك الدولي

---

(١٢) مونتيك أهلوواليا ، ' Rura Poverty in India ' ورد في البنك الدولي ، 'India : Occa- sional Papers ' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آيار/مايو ١٩٧٨ .

الجدول ٢ ـ ٤

النسبة المئوية لسكان الريف الذين يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر في بلدان آسيوية مختارة

البلد أو الدولة	الأعـــوام	سكان الريف الفقراء
باكستان	١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	٧٢ر٠
	١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٧٤ر٠
البنجاب ، الهند	١٩٦٠ ـ ١٩٦١	١٨ر٤
	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٢٣ر٣
أوتاربراديش ، الهند	١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٤١ر٦
	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٦٣ر٦
بيهار ، الهند	١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٤١ر٠
	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٥٩ر٠
تاميل نادو ، الهند	١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	٧٤ر١
	١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٦٩ر٨
	١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	٧٤ر٠
بنغلاديش	١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	٤٠ر٢
	١٩٧٥	٦١ر٨
ماليزيا	١٩٥٧	٣٠ر٠
	١٩٧٠	٣٦ر٥
الفلبين	١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	١٠ر٤
	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٢ر٧

المصدر : بيانات مأخوذة من العمل الجماعي الذي أعده كايث غريفن وعزيز الرحمن خان ، Poverty and Landlessness in Rural Asia (جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٧٧) .

يقطن هذه المنطقة ثلاثةأرباع من يعانون « الفقر المطلق » في العالم . ولذلك فإن تقويمنا لنتائج الحرب ضد الفقر في العقود الأخيرة ستتوقف بصورة جوهرية على الاستنتاجات التي نخلص إليها فيما يتعلق بتطور الأحوال المعيشية لفقراء الريف في هذه القارة .

وقد أجرى مكتب العمل الدولي مؤخراً دراسة لتطور الفقر في الريف في ستة بلدان آسيوية (بنغلاديش واندونيسيا وماليزيا وباكستان والفلبين وسري لانكا) وأربع ولايات هندية (أوتار ـ براديش وبيهار وتاميل نادو والبنجاب)[١٣] . وكانت الاستنتاجات التي خلصت اليها هذه الدراسة ، والتي لاتعطي أي مبرر للتفاؤل كما يلي : أولا ، كانت هناك في جميع الحالات زيادة في تلك النسبة من السكان التي يقل دخل أفرادها عن خط الفقر (الجدول ٢ ـ ٤)[١٤] . ثانيا ، انخفض الدخل الحقيقي للشريحة الأشد فقراً بين سكان الريف ، وهي تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة من مجموع السكان . أخيراً ، كلما توافرت لدينا معلومات كافية يبدو لنا أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين قد أصابها الركود .

ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة تشير إلى تدهور عام في الأحوال المعيشية لسكان الريف في البلدان السالفة الذكر . وهذا الاستنتاج يثير قدرا من الرعب والفزع يحملنا على عدم قبوله دون أن نتفحص هذه النتائج بعناية ودقة ، كما ينبغي لنا أن نتجنب أي تعميمات متسرعة . مثال ذلك أن النتائج التي تم التوصل إليها من باكستان وسري لانكا تبدو متناقضة مع الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسات الاستقصائية الأخرى ، فضلا عن أننا لا نستطيع أن نعمم على مجموع الاتحاد الهندي التطور الذي شوهد في أربع ولايات فقط[١٥] .

---

(١٣) غريفن وخان ، Poverty and Landlessness in Rural Asia

(١٤) في بعض الأحيان يتم تعريف خط الفقر هذا بأنه الدخل اللازم لضمان حد أدنى معين من التغذية .

(١٥) بالنسبة لباكستان ، يخلص ستيفن غويزنجر ونورمان ل. هيكس (Long - Term Trends in Income Distribution in Pakistan ، وردت في World Development 6 (١٩٧٨) إلى أنه كان يوجد اتجاه نحو تحسن توزيع الدخل خلال الستينات (على الرغم =

ولكن هذه التحفظات المحدودة لا يمكن أن تفسر جميع النتائج السالفة الذكر ، ويبدو من العسير تفادي الاستنتاج القائل بأن أوضاع سكان الريف في بلدان متعددة قد تدهورت خلال العقود الأخيرة .

وتؤكد دراسات استقصائية على الطابع التشاؤمي العام الذي اتسمت به دراسة مكتب العمل ادولي . وتخلص دراسة شاملة للغاية أجراها بنك التنمية الإسلامي إلى أنه : « يوجد في الكتابات المختلفة توافق عام في الآراء على أن مشكلة الفقر في الريف قد تفاقمت كثيرا في منطقة (بنك التنمية الإسلامي) في العقد الماضي »(١٦) . ويؤيد التقرير هذا التأكيد بالاشارة إلى أنه خلال السبعينات زاد عدد المتعطلين بصورة جزئية أو كاملة في القطاع الريفي ، وانخفضت الأجور الحقيقية لعمال الزراعة في غالبية بلدان المنطقة . فضلا عن أنه في بلدان متعددة ازداد عدد العمال المعدمين (من لا يملكون أرضا) ، مثلما ازدادت نسبتهم إلى مجموع السكان الزراعيين : فقد ارتفعت هذه النسبة ، على سبيل المثال ، من ٢٢ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٧٣ في بنغلاديش ، ومن ٢٥ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٧١ في الهند .

وعلى وجه الإجمال فإن الدراسات الاستقصائية الرئيسة التي أجريت في السبعينات تصل أيلى نتائج متماثلة ، وحتى عندما كان يراعي كل الحذر الواجب

= من أن التوزيع ربما يكون قد ساء خلال السبعينات) . وبالنسبة لسري لانكا يخلص لال جايا واردينا (في تشينري وآخرين ، (Redistribution with Growth) إلى أن توزيع الدخل تحسن على امتداد العقدين السابقين .

وبالنسبة للهند تخلص دراسة أكثر شمولا أجراها أهلو واليا (Rural Poverty in India) إلى أنه بينما ازداد عدد من يعانون « الفقر المطلق » في الريف ، فان نسبة هؤلاء الفقراء إلى مجموع سكان لم تكن تتغير باستاق ، بمرور الوقت ، في أي اتجاه معترف به .

(١٦) بنك التنمية الآسيوي ، Rural Asia : Challenge and Opportunity (نيويورك : دار النشر « برايغر » ، ١٩٧٧) ، الصفحة ٦٣ .

كان يتعذر تلافي ما تخلص إليه من استنتاجات عامة . وهذا الحكم يرقى إلى درجة الكارثة . ففي خلال العقود الأخيرة كانت أوضاع جماهير الريف في آسيا غير الشيوعية ، في أفضل الأحوال ، في ركود كما كانت ، في أفضل الأحوال ، في تدهور مستمر . ومهما يكن الافتراض الذي نأخذ به ، فإنه يوجد تناقض صارخ بين الصورة الراهنة ، والانبهار الذي خلقته بدايات الثورة الخضراء منذ خمسة عشر عاما(١٧) .

وعلى شاكلة جنوبي آسيا فإن أفريقيا جنوبي الصحراء تعد إحدى مناطق السالم التي ينتشر فيها الفقر على أوسع نطاق . ففي هذه الحالة يترتب على الافتقار إلى احصاءات يعتمد عليها أن تزداد بالنسبة لنا صعوبة تكوين رأي فيما يتعلق بتطور الفقر . وقد رأينا أن أوضاع الفقراء قد تحسنت ، من الزاوية المطلقة ، في ساحل العاج . ومن الناحية الأخرى يبدو أنها قد تدهورت في كينيا وتنزانيا(١٨) . فضلا عن أنه في بلدان الساحل (جنوبي الصحراء) في أفريقيا ، وهي البلدان التي تضررت من الجفاف في السبعينات ، عانت أوضاع غالبية السكان بلا ريب تدهورا خطيرا . ولذلك فإنه في حالة هذه المنطقة بينما يكون من الحكمة الاحجام

---

(١٧) في هذا الصدد يكون من الحكمة والتدبر أن نقارن النغمة المتشائمة بعض الشيء التي تبدو من الدراسة الاستقصائية (المشار اليها في الحاشية ١٦ أعلاه) لبنك التنمية الآسيوي بالدراسة التي أجراها البنك في الموضوع نفسه منذ عشرة أعوام ـ عندما كانت البدايات الأولى للثورة الخضراء تبشر بمستقبل سخي . (بنك التنمية الآسيوي ، Asian Agriculturel Survey (طوكيو : مطبوعات جامعة طوكيو ، ١٩٦٩ ، سياتل : مطبوعات جامعة واشنطن ، ١٩٦٩) .

(١٨) البنك الدولي ، Accelarated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) ، وكذلك Two Studies of Development in Sub-Saharan Africa . انظر أيضا مكتب العمل الدولي ، Rural Poverty in The Third World (جنيف ، ١٩٧٩) ، وتزودنا هذه الوثيقة بمعلومات ـ وإن تكن متقطعة ـ تشير إلى أن الفقر قد ازداد في القطاعات الريفية في كثير من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

عن أية تعميمات متعجلة بسبب الافتقار إلى الاحصاءات فإن المؤشرات التي نملكها ليس فيها الكثير مما يبعث على التشجيع .

وأخيرا ففي أمريكا اللاتينية بينما يبدو أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر قد تناقصت ، فإن أعدادهم المطلقة مازالت هي نفسها بهذا القدر أو ذاك . وتفيد تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (التابعة للأمم المتحدة) أنه في عام ١٩٦٠ كان نصف سكان المنطقة يعيشون في فقر ، وربع هؤلاء السكان يعيشون في فقر مدقع . وفي عام ١٩٧٠ أصبحت هاتان النسبتان ٤٠ في المائة و ١٩ في المائة على التوالي ، ولكن الأرقام المطلقة (١١٠ ملايين شخص يعيشون في فقر و٥٥ مليونا في فقر مدقع) ظلت كما هي على وجه التقريب[١٩] .

بل إن تقديم صورة لتطور الأحوال المعيشية في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة يكون أكثر صعوبة من تقويم نموه الاقتصادي . ففي المؤلفات المكرسة لهذا الموضوع كثيرا ما تكون الاحصاءات غير الكاملة ، أو المتناقضة مقترنة بتفسيرات هي على أفضل الأحوال تفسيرات ذاتية وعلى أسوأ الأحوال تفسيرات متحيزة ، وإن كنت لا أدعي أن هذا الفصل يمكن استثناؤه من ذلك . والأوضاع هي نحو يتعين معه على القارىء أن يقرر بنفسه ما إذا كانت الكأس مملوءة إلى نصفها أو نصف فارغة .

ومما لا ريب فيه أنه قد حدث شيء من التقدم في إشباع الاحتياجات الأساسية لسكان العالم الثالث . مثال ذلك أن الأحوال الصحية قد تحسنت ، وأن التعليم

---

(١٩) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (التابعة للأمم المتحدة) ،
El Desarollo Economico y Social y Las relaciones externas de Las relaciones External de America Latina (E/GEPAL/1061) شباط/ فبراير ١٩٧٩ . ويجري تعريف « الفقر » هنا بأنه العجز عن شراء سلعة غير محددة من السلع والخدمات تضمن اشباع الاحتياجات الأساسية ويتطابق « الفقر المطلق » مع دخل لا يسمح بالحصول على الأغذية اللازمة لأدنى مستوى من المتطلبات الغذائية .

قد مضى قدما من الناحية الفعلية في جميع البلدان ، وأنه في هذين القطاعين تقلصت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (مقاسة على سبيل المثال بمتوسطات العمر المتوقع عند الميلاد ، أو معدلات الالمام بالقراءة والكتابة) . هذا فضلا عن أن أوضاع الطبقات الأشد فقرا (أوضاعها النسبية أو المطلقة) قد تحسنت في عدد كبير من البلدان النامية .

ومع ذلك ليس باستطاعتنا أن نختتم هذا الفصل بملاحظة متفائلة . فحتى إذا لم نكن نملك دليلا لا يدحض ، فإن مؤشرات كثيرة للغاية تقودنا إلى الاعتقاد بأن أوضاع أشد السكان فقرا لم يطرأ عليها تحسن يذكر خلال العقود الأخيرة . ويصدق ذلك حتى على مناطق أو بلدان معينة ـ مثل البرازيل ـ حققت تقدما اقتصاديا سريعا .

وهو يصدق في المقام الأول على أفقر البلدان . فالتقدم الذي أحرزته هذه البلدان في قطاعي الصحة والتعليم ، على سبيل المثال ، كان بطيئا . بيد أنه فيما يتعلق بالأحوال المعيشية لأشد سكانها بؤسا وتعاسة يكون لدينا ما يكفي للانزعاج . فالنسبة لمئات الملايين من البشر الذين يعيشون في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي جنوبي آسيا يبدو واضحا أن الحياة لم تتحسن منذ الحرب الماضية . والحقيقة أنه قد يكون حتى من قبيل التفاؤل أن نقول إن أوضاعهم لم تزدد سوءا . كما أن النتائج التي أسفرت عنها جهود المجتمع الدولي طيلة العقود الثلاثة لا تتيح لنا أية فرصة لتقديم التهاني .



الفصل الثالث

نقطة التحول في السبعينات

في مجالات كثيرة كانت السبعينات ـ وبدقة أكثر في الجزء الأول من هذا العقد ـ تشكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة مابعد الحرب . فبعد عقدين من النمو الاقتصادي السريع ، في بلدان « الشمال » بقدر ماهو في بلدان « الجنوب » ، وصلت علامات الاضطراب إلى ذروتها في سلسلة من الأزمات بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ . ومنذ ذلك الحين بذلت جهود متواصلة لاستعادة دينامية اقتصادية تلاشت بوضوح ، ولإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي الوقت نفسه كان يجري في بلدان العالم الثالث شن هجوم عام ضد النماذج الجارية للتنمية .

الاضطراب الاقتصادي

عندما يجري المتخصصون في التاريخ الاقتصادي تشريحاً للأزمات التي حدثت بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥ ، سيكون باستطاعتهم بلاجدال أن يتصوروا كيف كانت علامات الإنذار والتحذير تتضاعف ابتداء من الستينات فعندما نشرت نتائج الإحصاءات السكانية التي أجريت في بداية الستينات أصبح هناك منذ ذلك الحين تفهم أكثر وضوحاً لأهمية الانفجار السكاني في العالم الثالث . ويبدو أن التوقعات المتفرقة لعدد من الخبراء الذين أعلنوا الخطر المحدق بحدوث مجاعة في العالم الثالث قد تأكدت فجأة عندما اجتاح الهند في الفترتين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ إعصاران خطيران وصلا بها إلى شفا المجاعة ، ولم ينج ذلك البلد من كارثة محققة إلابفضل جهود دولية واسعة النطاق . وخلال هذه الفترة زاد اعتماد البلدان المتقدمة على مصادر الطاقة الخارجية ، مثال ذلك أن واردات الولايات المتحدة من الطاقة ارتفعت من ٧ في المائة من مجموع استهلاكها في عام

١٩٦٠ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٧٢ . كما أن التضخم الذي بدا أن البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تمكنت من التغلب عليه قد أخذ في الازدياد بسرعة معجلة عند نهاية الستينات ، وتلقت قاعدة الصرف بالذهب التي كانت لها السيادة منذ عام ١٩٤٥ ضربة أولى في عام ١٩٦٨ ، مع قيام السوق المزدوجة للذهب . وأخيراً ، وعند نهاية الستينات أيضا ، ظهرت العلامات الأولى لتباطؤ في نمو الانتاجية في أمريكا الشمالية .

غير أنه بصرف النظر عن قلة من المتخصصين ، لم تكن هذه العلاقات المتضاربة مبعث قلق إلا لأعداد قليلة من الناس . وفيما يتعلق بالعقود التالية كان الاقتصاديون يتنبأون باستمرار النمو السريع الذي عرف في الأعوام السابقة ، وذلك في البلدان المتقدمة مثلما هو في البلدان النامية[١] .

وقد تقوضت هذه الثقة خلال النصف الأول من السبعينات نتيجة لسلسلة سريعة من الأحداث . ففي الميدان المالي أسهم ازدياد الاحتياطيات الدولية إلى الضعف بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ في ازدياد التضخم بسرعة معجلة . وأدت الهجمات ضد الدولار إلى اضعاف قابليته للتحويل وإلى سلسلة من عمليات تخفيض قيم العملات في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ . ومن ثم فإن تغيير التوازنات الذي أعقبه تعويم عام للعملات كان اعلاناً عن التخلي الصريح عن نظام أسعار التعادل الثابتة الذي كان سائداًمنذ نهاية الحرب . كما أن التضخم الذي عززه الارتفاع المفاجىء الشديد في أسعار المواد الأولية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ قد وصل إلى معدلات مضاعفة قياسية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وعلى الرغم من

---

(١) انظر ، على سبيل المثال ، هيرمان كان وأنتوني ج . فاينر ، **TheYear2000** (نيويورك : ماكميلان ، ١٩٦٧) ، وكذلك ، بول ن . روزنشتين ـ رودان ، The Have's and Have-nots around theYear 2000 في العمل الجماعي الذي أعده جاديش باغواتي وآخرون ، **Economics and World Order : From the 1970s the 1990s** (نيويورك : دار النشر ماكميلان ، ١٩٧٢) .

أن هذا التضخم قد هبط فيها بعد هبوطاً محدوداً في البلدان الصناعية ، قبل أن يرتفع مرة أخرى عند نهاية العقد ، فإنه لم يظهر أي علامةعلى الانخفاض في البلدان النامية .

ويبدو أن الوضع الغذائي في العالم قد تحسن منذ أزمة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ، واقترن الأمل الذي خلقته الثورة الخضراء بإعادة تكوين احتياطيات العالم من الحبوب . غير أن القرار الذي اتخذته الحكومة السوفيتية في عام ١٩٧٢ بالتخلي عن سياسة « الاكتفاء الذاتي » ، وتكملة محاصيل الحبوب السيئة بمشتريات الحبوب من الخارج ، قد أحدث على الفور ثغرة هامة وغير متوقعة في السوق الدولية للحبوب . وفي الهند ترتب على سلسلة من الأعاصير المشؤومة انخفاض المحاصيل بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ إلى ما هو أدنى من المستويات القياسية التي تحققت في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وأدى ماترتب على ذلك من زيادات في واردات الحبوب إلى مزيد من الانخفاض في احتياطيات العالم من الحبوب . وفي عام ١٩٧٤ ، عندما افتتح مؤتمر الأغذية العالمي في روما ، كانت هذه الاحتياطيات لاتتجاوز كثيراً مايكفي استهلاك العالم من الحبوب لمدة شهر واحد ، على حين كانت عند نهاية الستينات تكفي استهلاك العالم أكثرمن ذلك بثلاث مرات . وفي هذه الأثناء ارتفعت أسعار الحبوب ، التي كانت قد انخفضت قليلاً منذ عام ١٩٥٠ ، إلى أكثر من ثلاثة أمثالها من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ .

وماحدث في ميدان الطاقة هو بلا شك معروف بصورة أفضل . فأسعار النفط التي ظلت من الناحية العملية ثابتة منذ بداية الخمسينات أخذت في الارتفاع عند بداية السبعينات حين شرع المنتجون في تنظيم أنفسهم . وفي أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ زادت هذه الأسعار إلى أربعة أمثالها ، وبعد ذلك أخذت ترتفع ببطء بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ (بل إنها انخفضت بمقدار ٩ في المائة بالقيمة الحقيقية) قبل أن تتضاعف مرة ثانية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ (مايعادل ارتفاعاً مقداره ٨٣ في المائة بالأسعار الحقيقية) . وعلى الرغم من أن

الزيادة في أسعار المنتجات الأولية الأخرى كانت أقل إثارة ، فقد كان لها بدورها دلالة هامة . فبين نهاية عام ١٩٧٢ ، عندما بـدأت أسعار هـذه المنتجات في الارتفاع الشديد ، وعام ١٩٧٤ ، عندما بلغت الذروة ، تضاعفت مابين مرتين وثلاث مرات . ولم يكن هذا الارتفاع في الأسعار مقتصراً على منتجات محددة ، إذ أن مؤشرات أسعار جميع الفئات (المعادن والمواد الأولية الزراعية والمنتجات الغذائية والمشروبات) قدوصلت إلى الضعف على الأقل خلال هذه الفترة .

وسرعان ماتعرضت اقتصادات البلدان المتقدمة ، وكذلك اقتصادات البلدان النامية ، لنتائج هذه السلسلة من الصدمات . ففي عامي ١٩٧٤ ، و١٩٧٥ عانت البلدان المتقدمة أخطر كساد عرفته منذ الحرب الأخيرة ، كما أن الانتعاش المتمهـل الذي أعقب هـذه الأزمة لم يمكنهـا من استعادة دينـامية الخمسينـات والستينات . وترتب على ذلك أن متوسط معدل النمو السنوي فيها ، الذي كان أكثر من ٤ في المائة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ وأكثر من ٥ في المائة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ ، انخفض إلى ٢, ٠ في المائة في عام ١٩٧٤ وإلى ٩, ٠ في المائة في عام ١٩٧٥ ، ولم يكد يتجاوز في المتوسط ٣ في المائة خلال السبعينات . وفي ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل كان كساد ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ مقترناً بتضخم عال استعصى على سبل العلاج الكينزية المعتادة ، واحتفظ بكامل قوته منـذ ذلك الحين . وكانت الصدمة الثانية لأسعار النفط ، عند نهاية العقد ، أقل حدة من الصدمة الأولى ، إذ كانت تعادل ارتفاعاً في الأسعار لم يتجاوز ، من حيث النسبة المئوية ، نصف الزيادة التي حدثت في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ . غير أنه بحلول عام ١٩٧٩ كان النفط يمثل حصة أكبر في مجموع الانفاق ، ومن ثم فقد وصلت « تحويلات النفط » ، المترتبة على الزيادة في فاتورة النفط ، إلى قرابة ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة في كلتا الحالتين . وعلى الرغم من ذلك فإن اقتصادات البلدان الصناعية يبدو أنها تحملت صدمة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بأفضل مما تحملت الصدمة الأولى . فقد هبط معدل النمو فيها ، ولكنه ظل إيجابياً (١,٢ في عـام ١٩٨٠ وفي عام ١٩٨١) ، ولم تنخفض استثمـاراتها بـالقدر

نفسه ، كما أن العجز في حساباتها الجارية لم يتسع بقدر ما اتسع في الحالة الأولى .

وقد كان الدمار الذي تعرضت لـه البلدان النامية نتيجة لهذه الصدمات الخارجية وللأزمة الاقتصادية الدولية أقل بعض الشيء مما كان متوقعاً في منتصف السبعينات . فقد انخفض متوسط معدل النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط ولكنه ظل عالياً نسبياً (٥,١ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ : انظر الجدول ٣ ـ ١) . وبطبيعة الحال كانت معاناة أكثر هذه البلدان فقراً أشد كثيراً من أفضلها حالاً : فقد هبط معدل نموها حوالي الثلث بين الستينات والسبعينات ، بل إنه حتى في هذه الحالة زاد دخل الفرد في المتوسط خلال العقد الماضي ، على حين عانت بلدان قليلة فقط تدهوراً أشد مما كان متوقعاً .

ومع ذلك فإن البلدان النامية المستوردة للنفط تضررت ضرراًمباشراً نتيجة للأزمات في بداية السبعينات . فالارتفاع في أسعار النفط والحبوب ، وكذلك في أسعار الأسمدة والسلع الانتاجية ، أدى إلى زيادة كبيرة في فاتورة الواردات . وفضلاً عن ذلك عانت صادراتهانتيجة للأزمة في البلدان المتقدمة (التي يذهب إليهاثلثا صادراتها) . وفي البلدان المتقدمة كان التباطؤ في النمو مصحوباً بنقص في الطلب على الواردات ، وبزيادة في اتجاهات الحماية الجمركية ، وهي زيادة لاتزال تنذر بمزيد من الخطر ، وذلك بالإضافة إلى أن النقص في الطلب على المواد الأولية التي يصدرها العالم الثالث أدى إلى انخفاض في أسعار تلك المواد . وبذا حوصرت البلدان النامية المستوردة للنفط بين الزيادة في الواردات ، والنقص في الصادرات ، وواجهت عجزاً استثنائياً في موازين حساباتها الجارية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وبعد تحسن مؤقت في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ أخذ ذلك العجز يزداد سوءاً مرة أخرى في عام ١٩٧٨ . وأدت صدمة أسعار النفط الثانية في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ إلى تفاقم هذاالتدهور الجديد . ففي عام ١٩٨١ وصل عجز الحسابات الجارية في هذه البلدان إلى ٦٨ بليون دولار (أكثر من خمسة أمثال رقم عام ١٩٧٧) ، ومن الأرجح أن يظل عند المستوى نفسه تقريباً في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (انظر الجدول ٣ ـ ٢) .

الجدول ٣ ـ ١

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية
(بالنسب المئوية)

	١٩٦٠ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٨٠
البلدان المستوردة للنفط	٥,٧	٥,١
البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل	٤,٢	٣,٠
أفريقيا جنوبي الصحراء	٤,٠	٢,٤
آسيا	٤,٣	٣,٢
البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل	٦,٢	٥,٦
أفريقيا جنوبي الصحراء[أ]	٤,١	٣,٥
شرقي آسيا والمحيط الهادىء	٧,٩	٨,٢
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	٥,٣	٦,٠
الشرق الأوسط ، شمال أفريقيا	٤,١	٤,٩
أوروبا الجنوبية	٧,٠	٤,٦
البلدان المصدرة للنفط	٦,٥	٥,٢
جميع البلدان النامية	٥,٩	٥,١

المصدر : البنك الدولي ، **World Development Report, 1981**

(أ) باستثناء جنوب أفريقيا .

الجدول ٣ ـ ٢

ميزان المدفوعات للبلدان النامية المستوردة للنفط

(بليون دولار)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الصادرات ، فوب[1]	٨٨	١٠٨	١٣٠	١٤٩	١٩٢	٢٤١	٢٤٨	٢٦٨	٩٧
الواردات ، فوب	١١٧	١٢٣	١٤٢	١٧٠	٢٢٥	٢٨٩	٣٠٣	٣٢٥	٣٤
الميزان التجاري	-٢٨	-١٥	-١٢	-٢١	-٣٣	-٤٨	-٥٤	-٥٧	-٥٧
الخدمات والتحويلات الخاصة ،	-٩	-٩	-٧	-٩	-١٥	-٢٣	-٢٦	-٢٨	-٢٨
صافي التحويلات الرسمية ، صافي (المساعدات) الانمائية الرسمية	٧	٧	٧	٧	١٠	١١	١٣	١٥	١٦
الميزان الجاري	-٣٠	-١٧	-١٢	-٢٣	-٣٨	-٦٠	-٦٨	-٧٠	-٦
الميزان الرأسمالي	٢٧ر٠	٢٧ر٠	٢٥ر٠	٣٨ر٧	٤٨ر٠	٥٧ر٥	٦٥ر٠	٦٦ر٠	٦,٠
صافي معاملات السلطات النقدية	-٢ر٩	٩ر٦	١٢ر٤	١٥ر٢	١٠ر٢	-٢ر٥	-٣	-٤	-٢
التمويل الرسمي الآخر	١ر٨	٢ر٠	-٤ر٠	-٢ر٠	١ر٤	٤ر٣	٥	٧	٧
التغيرات في الاحتياطيات الرسمية	-١ر١	١١ر٦	١٢ر٠	١٥ر٠	١١ر٦	١ر٨	٢	٣	٥

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، Economic Outlook ، باريس ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١

١) التسليم على ظهر السفينة .

واذ واجهت البلدان المعنية هذا التدهور في حساباتها الجارية لم يكن أمامها سوى بديلين فقط . أولهما أن تخفض بدرجة كبيرة وارداتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية ، مضحية بذلك برفاهة سكانها وبامكانات النمو فيها . وثانيهما أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي على نطاق واسع . والحقيقة أنه بفضل التدفقات الهامة من رأس المال الأجنبي العام أو الخاص كان باستطاعة هذه البلدان تفادي تخفيضات مأسوية في وارداتها . ونتيجة لذلك زادت بطبيعة الحال زيادة كبيرة حصة التمويل الخارجي في إجمالي الاستثمار في هذه البلدان : فقد ارتفعت هذه الحصة من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٧٥ . وكانت هذه الزيادة عالية بوجه خاص بالنسبة للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل ، حيث ارتفعت الحصة من ٢٠ إلى ٥٩ في المائة .

وكان نوع التمويل الذي تحصل عليه هذه البلدان يختلف طبقا للفئة التي تنتمي إليها . فالبلدان المنخفضة الدخل ، التي كانت أسواق رأس المال الخاص محظورة عليها من الناحية الفعلية بسبب فقرها المدقع ، كان عليها أن تعتمد بصورة جوهرية على المساعدات الانمائية الرسمية . واليوم مازالت هذه المساعدات تأتي أساسا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ففي عام ١٩٨٠ وصلت المساعدات الانمائية الرسمية من بلدان هذه المنظمة إلى ٢٦٫٨ بليون دولار ، على حين بلغت المساعدات من مجموعة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) ٧ بلايين دولار ، والمساعدات من البلدان الاشتراكية ١٫٨ بليون دولار .

وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، محسوبة بالدولارات الثابتة ، بحوالي ٤٤ في المائة منذ عام ١٩٧٠[٢] ،

---

(٢) ازداد مقدار هذه المساعدة المالية من ١٧٫٦ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٫٤ بليون دولار في عام ١٩٨١ (جميع القيم بالدولارات الثابتة لعام ١٩٨١) . انظر ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Resources for Developing Countries in 1981 and Recent Trends ، صورة مستنسخة (باريس ، ١٩٨٢) .

الجدول ٣ ـ ٣

المساعدات الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان النامية المستوردة للنفط

مجموعة البلدان	التدفق الصافي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		التدفق الصافي للفرد (بالدولارات)	
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥
البلدان التي يقل الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها عن ٢٠٠ دولار	٢ر٠٨	٢ر٩٨	٢ر٢٤	٤ر٧٥
البلدان التي يتراوح الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار .	٢ر٣٥	٢ر٠٠	٥ر٨٤	٩ر١٨
البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على ٤٠٠ دولار	٠ر٤١	٠ر٤٩	٢ر٥٦	٥ر٧٨
جميع البلدان النامية	١ر٣٥	١ر٥٤	٢ر٧٩	٥ر٥٣

المصـــدر : Development Trends since 1960 and Their Implications for a new International Development Strategy ، وردت في دورية الأمم المتحدة United Nations Journal of Development Planning (نيـويورك) ، العـدد رقم ١٣ (١٩٧٩) .

على حين أنه إذا ما حسبت هذه المساعدة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للدول المساهمة نجد أنها قد ركدت من الناحية الفعلية خلال هذا العقد ، فقد زادت من ٣٤ر٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣٦ر٠ في المائة في عام ١٩٧٥ ، إلى ٣٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨١ : وتلك نسبة مئوية تقصر كثيرا عن النسبة المئوية المستهدفة للاستراتيجية الانمائية الدولية (الأمم المتحدة) للسبعينات ، وهي ٧ر٠ في المائة . وعلى الرغم من الزيادة الهزيلة في مجموع حجم المعونة فإنه كان هناك ، مع ذلك اتجاه ، لإعادة توزيع تلك المعونة لصالح أفقر البلدان ، كما يتضح من الجدول ٣ ـ ٣ . مثال ذلك أن أقل البلدان نموا ـ وعددها ٣١ بلدا ـ التي حصلت على ٠ر٨ في المائة من المعونة الرسمية في عام ١٩٧٠ قد تلقت ٣ر١٩ في المائة من هذه المعونة في عام ١٩٨٠ . وكما يبين الجدول ٣ ـ ٣ فإن المعونة الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٧٥ كانت تمثل ٠ر٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل مقابل ٠ر٢ في المائة للبلدان المتوسطة الدخل و٥ر٠ في المائة لأغنى هذه البلدان . ومع ذلك فإن المعونة الرسمية بالنسبة للفرد من سكان أفقر البلدان (٧٥ر٤ دولار) مازالت أقل من مثيلتها للفئتين الأخريين (١٨ر٩ دولار و٧٨ر٥ دولار على التوالي) . وحتى في عام ١٩٨٠ كانت المساعدة ـ بالنسبة للفرد ـ التي تلقتها الدول المنخفضة الدخل من حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط أقل من نصف المساعدة المقابلة التي تلقتها البلدان المتوسطة الدخل . أي أن اعادة توزيع المعونة الرسمية لصالح أشد البلدان احتياجا لم تكن خطوة مثيرة بأي حال .

وكانت البلدان النامية المتوسطة والعالية الدخل ، من جانبها ، تلجأ بدرجة متزايدة ، إلى التمويل غير التيسيري وفق شروط السوق ، ففي السبعينات كان تدفق هذا النوع من التمويل يزداد بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي تزداد بها التحويلات المالية الرسمية وفق شروط تيسيرية . وفي الفترة بين عامي ١٩٧٠

و ١٩٨٠ ازدادت التحويلات بأسعار السوق إلى البلدان النامية إلى خمسة أمثالها (من ١١ بليون دولار الى ٥٥ بليون دولار) ، فارتفعت بذلك من ٥٧ في المائة إلى ٦٢ في المائة من مجموع التمويل الخارجي لهذه البلدان . وكانت الحصة الكبرى من هذه التدفقات غير التيسيرية للائتمان المصرفي الخاص : فقد ارتفع خلال هذه الفترة من ٣ر٠ بلايين دولار الى ١٨ بليون دولار . واليوم تشكل هذه القروض الخاصة حوالي خمس التدفقات المالية التي تتلقاها البلدان النامية ، على حين لم تكن حصتها في عام ١٩٦٠ تتجاوز ٢ في المائة . وبالمثل كانت ائتمانات التصدير العامة والخاصة تزداد بسرعة كبيرة للغاية ، فقد ارتفعت من ٢ر٧ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٤ر٧ بليون دولار في عام ١٩٨٠[٣] .

وكان الجانب الأكبر من التدفقات غير التيسيرية يذهب الى أفقر البلدان بين بلدان العالم الثالث . ففي عام ١٩٧٨ تلقت البلدان النامية المستوردة للنفط ، التي يتجاوز دخل الفرد فيها ٤٥٠ دولارا ، ٤١ في المائة من مجموع المعونة الانمائية ، ولكنها تلقت ٨٧ في المائة من جميع الأشكال الأخرى للتدفقات المالية . وبوجه خاص كانت الائتمانات المصرفية الخاصة تذهب في معظمها إلى البلدان التي تبدو الأوضاع الاقتصادية فيها أكثر ضمانا : ففي عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ تلقت عشرون بلدا (كان منها أحد عشر بلدا من البلدان الأعضاء في الأوبيك ذات الفوائض في ميزان المدفوعات) حوالي ٨٠ في المائة من الائتمانات الجديدة .

غير أن النمو الذي لم يسبق له مثيل خلال الأعوام الأخيرة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية قد ترتب عليه بعض القلق بسبب ما نشأ عنه من دين هذه البلدان ، إذ كان مستوى مجموع الديون في العالم الثالث يزداد حقا بسرعة كبيرة

---

(٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، Development Cooperation : 1981 Review (باريس ، ١٩٨١) . وفي لغة المنظمة تشتمل « التدفقات غير التيسيرية » على تدفقات رأس المال الخاص وتدفقات الأموال العامة التي يتم تحويلها بشروط تقرب من شروط السوق .

خلال العقد : فبين عامي ١٩٧١ و١٩٨١ زاد هذا المستوى بمقدار ست مرات ، إذ ارتفع من ٨٧ بليون دولار إلى ٥٢٥ بليون دولار . كما تصاعد تراكم الدين الاسمى بسرعة معجلة ملحوظة خلال الأزمة الأولى لأسعار النفط ، وظل عاليا في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ ، واقترن بزيادات كبيرة في احتياطيات الصرف الأجنبي (انظر ، الجدول ٣ ـ ٢) . وفي أكثر من نصف البلدان النامية المستوردة للنفط ازداد مجموع الدين فيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٨ بأسرع مما ازدادت حصيلة الصادرات بمقدار مرتين ونصف مرة . غير أنه في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ تباطأت سرعة الزيادة بعض الشيء ، وكاد التراكم في الاحتياطيات أن يتوقف في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ . وبصرف النظر عن المخاوف الناشئة عن ارتفاع مستوى دين البلدان النامية ، فقد أفصح الكثيرون مؤخرا عن شكوكهم في جدوى زيادة المصارف التجارية لقروضها لهذه البلدان ، بسبب اللوائح المتبعة في المصارف ، (مثل الحدود المفروضة حاليا على نسبة القروض إلى رأس المال) ، وبسبب إفراطها في إقراض بلدان معينة .

ومع ذلك لا ينبغي لنا أن نبالغ في خطورة هذه المشاكل . فخدمة الدين مازالت تمثل جزءا مقبولا من صادرات العالم الثالث (٩ر٨ في المائة في عام ١٩٧٠ و٦ر١٢ في المائة في عام ١٩٧٩) مما يشير إلى أن قدرة هذه البلدان على السداد لم تتعرض لخطر جدي . فضلا عن أن جانبا هاما من ديون البلدان النامية قد استخدم في تكوين احتياطيات من الصرف الأجنبي .

وعلى أي حال فإن الدين الخاص يتركز في عدد صغير من البلدان ، وهكذا فإن السداد بينما يمكن أن يثير صعوبات جدية في حالات معينة ، لاينبغي أن يؤدي إلى مشاكل واسعة النطاق . وبالمثل يبدو أن القيود التي مرجعها لوائح الائتمان أو الإفراط في الإقراض تقتصر على مصاريف قليلة يمكن الاستعاضة عنها بمؤسسات إقراض أخرى ، وقد استعيض عنها بالفعل في بعض الحالات . وعلى الرغم من ذلك فإن قدرة هذه البلدان على السداد ـ ومن ثم قدرتها على اكتساب ثقة المقرضين المحتملين ـ ستتوقف في نهاية الأمر على قدرتها على زيادة حصيلة

صادراتها بالسرعة اللازمة . وفي هذا الصدد يمكن أن يؤدي انخفاض الصادرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة إلى حالة حرجة لبعض البلدان السابقة .

وختاما يبدو أنه إذا كانت البلدان النامية قد تأثرت نتيجة لصدمات السبعينات تأثرا يقل حدة عما كان يخشى في بادىء الأمر ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى زيادة كبيرة في القروض الخاصة التي حصلت عليها البلدان المتوسطة الدخل ، وإلى اعادة توزيع المساعدات الانمائية الرسمية لصالح أفقر البلدان . وهذا الحل ، على الرغم من مزاياه المباشرة ، محفوف مع ذلك بالمخاطر بالنسبة للأعوام القادمة ، مادام استقرار النظام في المستقبل يتوقف على الاحتفاظ بكل من الطاقة التصديرية للبلدان المدينة ، وقدرة الوسطاء الماليين على المضي قدما في تحويلات رأس المال الضرورية . وستتفاقم المشكلة نتيجة للزيادة المتوقعة بالنسبة للستينات في عجز الحساب الجاري في بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط ـ وهو عجز ناشىء ، ضمن جملة أمور ، عن الزيادة في فواتير واردات الطاقة . وسيكون من الحمق والغفلة أن نتوقع ، في الميدان المالي ، أن يكون العقد القادم خلوا من المشاكل بقدر ماخلا العقد السابق[٤] .

البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد :

من زاوية سياسية واقتصادية ربما كان إنهاء الاستعمار في العالم الثالث في أعقاب الحرب العالمية الثانية أكثر الأحداث أهمية في التاريخ الحديث . ومن الزاوية الاقتصادية ، وهو الجانب الذي يهمنا في هذه الدراسة ، كان من ثمار هذه الانتفاضات السياسية تشتت مراكز صنع القرار في الاقتصاد الدولي : فالسياسات الاقتصادية المتعلقة بالهند أو السنغال لم تعد تحدد في لندن أو باريس ،

---

(٤) أكدت اللجنة التي يرأسها فيلي براندت ، مستشار ألمانيا الغربية السابق ، أهمية هذه المشكلة (انظر ، Brandt Report ، الصفحة ٢٤٠) . وتشاطرها قلقها هذا مصارف تجارية كثيرة ، كما يشاطرها هذا القلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وإنما تتحدد ـ من حيث المبدأ ـ في نيودلهي أو دكار ، كما أن المشاكل الدولية المتعلقة بالتجارة أو التمويل يعالجها أكثر من مائة مستقل ، ولم تعد تعالجها حفنة من الدول الواقعة شمال خط السرطان .

وفي الوقت الذي كان عدد متزايد من البلدان يحصل فيه على الاستقلال السياسي ، كان الترابط الاقتصادي في تزايد مستمر . فقد كانت التنمية الاقتصادية السريعة بعد الحرب مقترنة بتداخل متزايد بين الاقتصادات الوطنية على نطاق العالم . ومن الأرجح أنه لا يوجد اليوم بلد واحد ليس معتمدا من الناحية الاقتصادية على البلدان الأخرى . وربما نكون قد فهمنا ذلك بالفعل عندما رأينا كيف كانت الأزمة الاقتصادية في بداية السبعينات تؤثر من الناحية الفعلية على الدول جميعا دون استثناء . وفي هذا الصدد قد تكون هذه الفترة من الاضطراب الاقتصادي هي أول فترة جديرة حقا بأن توصف بأنها أزمة عالمية .

ولاريب في أن هذين العاملين ـ تضاعف المراكز الوطنية لصنع القرار الاقتصادي والترابط المتزايد بين الاقتصادات ـ يفسران تكثيف المفاوضات الاقتصادية الدولية منذ الحرب . فبالنسبة لبلدان العالم الثالث ، التي تستحوذ التنمية الاقتصادية فيها على اهتماماتها الرئيسة ، يوفر الكثير من هذه المفاوضات في المقام الأول فرصة لمحاولة الحصول من الحكومات الأخرى ، ولاسيما من حكومات الدول المتقدمة ، على شروط معينة مواتية لنموها . وهذه السلسلة من المفاوضات ، التي تعرف على النطاق العام بالحوار بين الشمال والجنوب ، تكثفت كثيرا منذ بداية السبعينات .

غير أنه سيكون من الخطأ إرجاع بداية هذا الحوار إلى أزمة النفط . ذلك أن تنظيم العالم الثالث ، الذي اضطلع به في بداية الأمر سعيا وراء استقلال الكتلتين ، أخذ في الستينات يركز على المطالب الاقتصادية ، عندما ترتب على الانفراج وظهور عالم متعدد الأقطاب فقدان عدم الانحياز السياسي دعواه بالأولوية . وأبرزت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد) في عام ١٩٦٤ ، كما أبرز تنظيم مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة ، الاتجاه نحو وضع يمكن فيه أن يترتب على التوترات بين الشمال والجنوب تفاقم المواجهة بين الشرق والغرب .

ومع ذلك فإنه يتعين علينا أن نعترف بأن الحوار بين الشمال والجنوب كان يتقدم ببطء شديد حتى عام ١٩٧٣ ، وقد اتخذت بطبيعة الحال بضع خطوات . ففي عام ١٩٦٨ ، في الدورة الثانية للأونكتاد ، وافقت البلدان الصناعية على مبدأ إقامة نظام معمم للأفضليات بالنسبة للواردات من البلدان النامية ، وارتبطت أوروبا بالفعل مع عدد معين من البلدان الأفريقية من خلال اتفاقات ياوندي . غير أنه على وجه الإجمال لم تكن البلدان المتقدمة تبدو شديدة الاهتمام بالمفاوضات .

ولأسباب مختلفة تغيرت سرعة المفاوضات بعد أحداث الجزء الأخير من عام ١٩٧٣ . وكان من بين هذه الأسباب بلا شك الثقل السياسي الجديد للبلدان النامية الذي كانت تدين به لتحالفها مع بلدان الأوبيك ، وثمت سبب آخر هو أن جميع الدول قد أدركت في نهاية الأمر مدى الأزمة وعمقها ، وفهمت أن الاجراءات التعاونية وحدها هي التي يمكن أن تسمح بالسيطرة على هذا الوضع الجديد . وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ ، « إن النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع تصميمه منذ ثلاثين عاما هو الآن بوضوح غير موات لاحتياجات المجتمع الدولي ككل . وقد كان الاتهام الموجه إلى النظام في الماضي هو أنه يعمل لصالح الأغنياء وضد الفقراء . بل إنه يمكن القول الآن إنه لايعمل حتى لصالح الأغنياء » .

وفي بداية عام ١٩٧٤ عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية السادسة) ، واتخذت هذه الدورة قرارا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ اتخذت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة قرارا بشأن تنمية التعاون الدولي . وفي هذه الأثناء وقعت

اتفاقية لومي التي ربطت أوروبا بقرابة خمسين دولة منتسبة ، واقترح رئيس فرنسا عقد مؤتمر بشأن الطاقة ، واتخذ هذا المؤتمر فيما بعد اسم مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . وفي عام ١٩٧٦ وقعت الدورة الرابعة للأونكتاد اتفاقا بإقامة « برنامج متكامل للسلع الأساسية » بغية تثبيت أسعار هذه المنتجات . وانتهى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في عام ١٩٧٧ باتفاق بشأن إنشاء صندوق مشترك لتمويل هذه الاتفاقات السلعية ، واتخاذ « اجراء خاص » ، هو اعتماد مبلغ اضافي مقداره بليون دولار لأفقر البلدان النامية . وفي آذار / مارس ١٩٧٧ اتفق في دورة للأونكتاد على أنه ينبغي إلغاء ديون أقل البلدان نموا وأشدها فقرا ، وفي تشرين / نوفمبر ١٩٧٩ تم تجديد اتفاقية لومي .

فماذا كانت النتائج الملموسة لهذه الأنشطة المحمومة ، وهذه القرارات التي لا حصر لها ؟ إنها أنشطة وقرارات مثيرة بوجه خاص . وعلى الرغم من إنشاء صناديق خاصة جديدة ، وسد النقص في الصناديق القديمة ، فإن المساعدة الانمائية من البلدان المتقدمة ظلت اليوم كما كانت في عام ١٩٧٠ ، أي عند نصف الرقم المستهدف المتفق عليه (وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المساهمة) . وفيما يتعلق بالتجارة ازداد الوضع سوءاً خلال السبعينات بسبب « السياسة الحمائية الجديدة » . التي انتشرت في البلدان الصناعية في أعقاب الأزمة . ولم يكن الصندوق المشترك قد بدأ العمل بعد ، كما أن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لم يحرز تقدما يذكر منذ خطواته المحدودة في البداية . فضلا عن أن الحوار بين البلدان المتقدمة ، والبلدان النامية أخذ منذ نهاية السبعينات يغوص في مستنقع الروتين . وفي آيار / مايو ١٩٧٩ لم ينقذ الدورة الخامسة للأونكتاد من الاخفاق الكامل سوى نتائج قليلة محدودة النطاق ، غير أنه بعد ذلك بتسعة أشهر لم يكن هناك شيء ينقذ المؤتمر الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من كارثة كاملة . وفي آب / أغسطس ١٩٨٠ عقدت في نيويورك دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة . بشأن القضايا الاقتصادية ، وأعتمدت استراتيجية إنمائية دولية للثمانينات ، ولم تستطع هذه

الدورة أن توافق إلا على نص لا يعدو أن يكون حلا وسطا غير فعال ، كما أنه أخفق في هدفه الثاني ، وهو بدء مفاوضات عالمية . فبعد ثلاثة أعوام من بدء التفكير في هذه المفاوضات لم تكن هذه المفاوضات قد استهلت بعد ، ويبدو أنها دخلت مرحلة من السبات . وبعد ثمانية أعوام من إعلانها ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد مطمورا تحت ركام من الخطب الوزارية المنمقة وكومة من القرارات الدولية .

وعلى الرغم من أن النتائج الهزيلة للحوار بين الشمال والجنوب يتعذر اعتبارها نتائج مشجعة ، فإنها مع ذلك جانب أكثر ايجابية لاينبغي إغفاله . ذلك أن ظهور العالم الثالث على المسرح الاقتصادي الدولي ليس ظاهرة عابرة ، ولا هو مجرد نتيجة عرضية لأزمة الطاقة ، بل هو على النقيض يشكل عنصرا دائما في العلاقات الدولية ، لأنه الواجهة الواضحة لترابط على نطاق المعمورة يتجاوز كثيرا مجرد مسألة الطاقة . ومما لا ريب فيه أنه من النتائج المفيدة النادرة لعقد ساده الأضطراب الاقتصادي أننا اليوم نفهم مدى الترابط في كل قطاع بين اقتصاديات الشمال والجنوب على نحو أفضل من فهمنا له منذ عشرة أعوام . ففي عام ١٩٧٠ كان مايزال باستطاعة البلدان المتقدمة إغفال العالم الثالث بوصفه شريكا تجاريا أو مصدًرا للمواد الأولية أو الطاقة أو رأس المال ، ولكن لم يعد بوسعها أن تفعل ذلك اليوم ، وربما يكمن هنا أفضل ضمان لاستمرار الحوار بين الشمال والجنوب .

تلاشي أوهام التقدم :

إن اقتصاديي العالم الثالث وقادته السياسيين الذين اضطلعوا بمسؤولية تنمية دولهم الفتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد تحت أيديهم مجموعة مستقرة من نظريات النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من أن مشاكل التنمية الاقتصادية كانت هي الشاغل الرئيس للمدرسة الكلاسيكية منذ آدم سميث حتى كارل ماركس ، فإنها لم تكن تحظى باهتمام جدي منذ الربع الأخير من القرن

التاسع عشر . وقرابة عام ١٩٥٠ كانت النظريات التي سادت الفكر الاقتصادي في البلدان المتقدمة ـ التي تم فيها تدريب غالبية القادة الجدد للعالم الثالث ـ هي أساساً النظرية الكلاسيكية الجديدة ، وبصفة خاصة النظرية الكينزية .

وفي هذه الظروف لم يكن مما يثير الدهشة أن تتأثر الفلسفات والممارسات الاقتصادية للبلدان النامية غير الاشتراكية تأثراً ملحوظاً بهاتين النظريتين . فالنظرية الكينزية التي أستخدمت أساساً في تفسير دورية عدم الاستقرار في الاقتصادات الرأسمالية تم تكييفها بحيث تأخذ في الاعتبار الشواغل الجديدة المتعلقة بالنمو ، على حين سمحت النظريةالحدية الكلاسيكية الجديدة بشيء من التنقيح المتطور بحثاً عن تأليفات مثلى بين عوامل الانتاج . وباستخدام هذه النظرية أوتلك توصل الاقتصاديون إلى نماذج معقدة يمكن فيها لجرعات كافية من « رأس المال » و « الأيدي العاملة » أن تؤدي بصورة إعجازية إلى النمو الاقتصادي المرغوب . وبفضل تقنيات المحاسبة القومية ـ التي هي نتاج ثانوي آخر للمفاهيم الكينزية ـ كان يمكن تقييم نتائج السياسات المقترحة عن طريق قياس تطور الناتج المحلي الإجمالي والإجماليات الاقتصادية الأساسية على المستوى الكلي .

وفي كل من المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكينزية ظلت مشاكل توزيع الدخل والعمالة مع ذلك مشاكل هامشية ، بل أنها كانت كذلك في عقول المخططين والقادة الذين كانوا معنيين في المقام الأول بنمو الانتاج . ففي مطلع الخمسينات وضحت هذه النغمة في كتابات أرثر لويس التي أثرت كثيراً في هذا الميدان ، إذ قال في كتابه **The Theory of Economic Growth** « أولا ينبغي أن نلاحظ أن موضوعنا ه النمو ، وليس التوزيع »(٥) .

---

(٥) أرثر لويس **TheTheory of Economic Growth** (هو موود ، الينوي دار النشر « ريتشارد د . ايروين » ، ١٩٥٣) ، الصفحة٩ . غير أنه ينبغي للمرء أن يؤكد على أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي ، مهما يكن عمقه ، لم يصبح قط اهتماماً خالصاً وصريحاً . =

وقد كان الاهتمام الخالص والمطلق بمشاكل النمو يسير جنباً إلى جنب مع ولع ملحوظ بالصناعة . وعلى أي حال أليست التنمية مرادفة للتصنيع ؟ لقد كان الدور الرئيس للزراعة هو تزويد الصناعة بالأيدي العاملة ورأس المال والأغذية الرخيصة اللازمة لتنميتها ـ وتلك وظيفة مماثلة للدور الذي كان مفترضاً أن يقوم به هذا القطاع في البلدان المتقدمة عندما كانت تمر بمرحلة مماثلة من التطور . كذلك حظيت محاصيل التصدير ببعض الاهتمام بوصفها مصدراً محتملاً للعملات الأجنبية ، ولكن قطاع إنتاج الأغذية لم يكن على وجه الإجمال يعتبر جديراً بمثل هذه العناية المفرطة . وبينما لم يكن ذلك دائماً واضحاً وصريحاً . فكثيراً ماكانت الفكرة هي أن نمو إنتاج الأغذية سيصاحب « بصورة طبيعية » أي زيادة في السكان : ففي المعركة من أجل التنمية كانت عربة الأغذية في المؤخرة .

وعلى الرغم من أن الصورة السابقة مفرطة في التبسيط إلى حد ما ، لأنه كانت هناك استثناءات في بلدان مختلفة ، فإنها تمثل مع ذلك الاتجاه العام الذي كان سائدا حتى السبعينات في غالبية البلدان النامية غير الاشتراكية . فحتى ذلك الوقت كان نقد الأوضاع في الحقيقة نادراً نسبياً . وما كان موجوداً من نقدمحدود (مثال ذلك راؤول بريبش مع المدرسة الأمريكية اللاتينية **dependencia** ، أو بطريقة مختلفة رينيه دومون) يمكن بوجه عام أن يصرف النظر عنه بوصفه نقداً « غيرموضوعي » أو « شديد اليسارية » وبسبب الافتقار إلى الاحصاءات المتعلقة

= انظر ، ديباك لال ، **Distribution and Development : A Review Article** في **World Development 4** العدد ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٦) ، وذلك للاطلاع على نقد لبعض المؤلفات المبسطة عن الأوضاع التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات . ويقول دافيد مورافيتز أيضا إنه كان لدى الاقتصاديين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات تصور « للتنمية أقل ضيقاً من تصورهم لها في السنوات التالية : انظر كتابه ، **Twenty -FiveYears of Economic Development 1950 to 1973** (بلتيمور : مطبوعات جامعة جونز هوبكنز ، ١٩٧٧) .

بالدخل والعمالـة ، كان من الصعب علـى أي حـال إجراء قيـاس موضـوعي لتطورالأحوال المعيشية للسكان . ولما كان هدف التنمية مع ذلك هو نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فلم يكن هناك من سبب يدعو إلى نقد نظرية وممارسة مكنتا بلدانا معينة من تحقيق معدلات نمو قياسية . وحتى إذا كانت أزمة الأغـذية في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ لم تهز حقا ثقة قادة العالم الثالث ، فقد كانوا يعلمون أنه عندالحاجة ستكون سلة الخبز في الغرب الأوسط بالولايات المتحدة جاهزة لمد يد العون للبلدان التي تواجه ظروفاً صعبة[٦] .

ومما يتناقض مع ذلك أن نقد هذه الاستراتيجيات قد زاد في وقت كانت تتأكد فيه النتائج المثيرة في نمو الناتج المحلي الإجمـالي خلال العقـد الانمائي الأول . ويمكننا أن نقتفي أثر بضع مراحل من هذه الحملة . فعند نهاية الستينات شن غونار ميردال هجوماً شاملاً ضد السياسات المتبعة في بلدان جنوب آسيا ، وذلك في مؤلفه البارز **Asian Drama**[٧] . وفي عام ١٩٧١ نشر الاستاذ دانديكار دراسته الاستقصائية الاحصائيـة ، **Poverty in India** التي أوضح فيهـا أن دخل الفرد ، لدى شرائح تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من السكان الهنود ، لايكفي لأن يكفل لأبنائها أغذية مناسبة ، وبين أن الأوضاع لم يطرأ عليها تحسن يذكر بعد عقدين من الجهود[٨] . وفي البرازيل كانت هناك أدلة متزايدة على أن

---

(٦) كان ذلك على وجه الاجمال هو موقف الحكومة الهندية حتى وقت قريب نسبياً . غير أن الحكومة الباكستانية أخذت المشكلة بجدية أكثر ، ومما لاريب فيه أن ذلك كان يرجع جزئياً إلى الانخفاض الحاد في المعونة التي تلقاها ذلك البلد في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بموجب قانون فوائض المحاصيل بالولايات المتحدة (pl 480) دار النشر

(٧) غونار ميردال ، **Asian Drama** (نيويورك : دار النشر « بانيثون بوكس » ، ١٩٦٨) . انظر أيضا للمؤلف نفسه ، **The Challenge of World Poverty** (نيويـورك : دار النشر « فينتاج بوكس » ١٩٧٠) .

(٨) ف . م . دانديكار ونيلاكانتا راث ، **Poverty in India** ، المدرسة الهندية للاقتصاد السياسي (بومباي : دار النشر « ايكونوميك آند بوليتيكال ويكلي » ، ١٩٧١) .

معدل النمو الاستثنائي في الستينات لم يترتب عليه من الناحية الفعلية أي تحسن في قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة . وبالمثل في باكستان كان النمو الاقتصادي السريع مصحوباً بزيادة في العمالة الجزئية ، وفي التفاوت بين شرقي الهند وغربيها ، وكذلك بتركز متزايد للثروة ، وتلك حالة خطرةلم تلق التقدير المناسب إلى أن تفجرت في نهاية الستينات .

وقد هزت أزمة الأغذية العالمية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ حكومات العالم الثالث التي تعلمت أنها لاتستطيع الاتكال على أن تكون الحبوب الأمريكية والاسترالية في متناولها دائما كلما احتاجت إليها . وكانت هذه الرسالة واضحة بوجه خاص للهند ، التي كانت تعاني في ذلك الوقت تدهوراً في محاصيلها ولبلدان منطقة الساحل.في أفريقيا التي كانت تشهد فترة من أطول فترات الجفاف في تاريخها . وفي الوقت نفسه أخذ العالم يدرك أبعاد سوء التغذية : ففي عام ١٩٧٤ أعلنت الأمم المتحدة أن ٤٠٠ مليون شخص يعانون سوء التغذية في العالم الثالث ، وبعد ذلك بعامين أكد البنك الدولي أن الرقم الحقيقي يقرب من البليون .

واستيقظت الجامعات بدورها وأخذت تطرح الأسئلة . ماذا كان عقدان من التنمية يعنيان بالنسبة لأفقر الناس ؟ وأصبح من المألوف أن نجد في المكتبات دراسات إحصائية ونظرية في توزيع الدخل . وفي عام ١٩٧٤ ، خلصت دراسة مقارنة لبلدان مختلفة إلى أن « التنمية تقترن بانخفاض مطلق ، وكذلك بانخفاض نسبي ، في متوسط دخل الشرائح الشديدة الفقر من السكان .

---

* كلمة « الساحل » ، كلمة عربية الأصل ، أطلقها الجغرافيون العرب مجازاً على المنطقة السودانية الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى لكونهم شبهوا الصحراء ببحررملي ، واعتبروا هذه المنطقة ساحلاً لهذا البحر . وهي منطقة تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً ، وتشمل البلدان التالية : السنغال ، جنوب موريتانيا ، فولتا العليا ، مالي ، النيجر ، تشاد ، السودان ، إثيوبيا ، الصومال ـ المترجم

والحقيقة أن الزيادة المفاجئة الأولية في النمو المزدوج يمكن أن تحدث انخفاضاً من هذا القبيل بالنسبة لشرائح تصل إلى ٦٠ في المائة من السكان (٩) وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تعرضت للنقد بسبب منطقها المشكوك فيه ، وبياناتها التي يتعذر الاعتماد عليها ، فإن نتائجها المثيرة للخلاف أثارت اهتماماً كبيراً ، ودفعت الباحثين إلى أن يولوا توزيع ثمار النمو مزيداً من العناية والاهتمام . وبعد ذلك أكدت دراسات أخرى أنه نادراً ماكان يطرأ تحسن يذكر على قدر الناس وحظهم من الحياة في بلدان متعددة منذ منتصف القرن (انظر ، الفصلين الثاني والثامن) .

وكان النقد الموجه إلى الاستراتيجيات الانمائية المتبعة حتى الآن مقترناً بالبحث عن استراتيجيات تكون قادرة بصورة أفضل على إشباع احتياجات السكان الأساسية . وأجريت دراسات متأنية لتجارب وخبرات بلدان معينة وجهت مساعيها نحو مكافحة الفقر بصورة مباشرة ، وأولى اهتمام خاص للصين الشيوعية حيث بدأ الناس خارج حدودها يعرفون الشيء الكثير عن النتائج المثيرة التي حققتها في مجال مكافحة الفقر . وعند اقتراب السبعينات من منتصفها كانت قد تجمعت لدى نقاد الاستراتيجيات الانمائية الجارية براهين وأدلة مقنعة تؤيد حجتهم . واتسعت صفوف هؤلاء النقاد ، وكانت طريقتهم تدور حول سعيهم إلى أن يصبحوا الأرثوذوكسية الجديدة . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٦ اجتمع المؤتمر العالمي للعمالة تحت رعاية منظمة العمل الدولية واعتمد برنامج عمل ، وأعلن أن الاستراتيجيات وخطط وسياسات التنمية الوطنية ينبغي أن تتضمن صراحة ، كهدف له الأولوية ، تشجيع العمالة وإشباع الاحتياجات الأساسية لسكان كل بلد »(١٠) . وبذلك أصبح لاستراتيجية الاحتياجات الأساسية قداسة رسمية .

---

(٩) إيرما أديلمان وسينثيا موريس ، Economic Growth and Social Equity in Developing Countries (ستانفورد : مطبوعات جامعة ستانفورد ، ١٩٧٣) ، الصفحة ١٨٩ .

(١٠) المؤتمر العالمي الثلاثي للعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ، برنامج عمل (جنيف ، حزيران/يونيه ١٩٧٦) ، الفقرة ١ .

غير أن الاجماع الطيب الذي تحقق في هذا المؤتمر لم يدم طويلاً . فالحماسة الخرقاء إلى حد ما التي أبدتها البلدان المتقدمة أثارت شكوك بعض القادة في العالم الثالث . فهل يمكن أن يكون الترويج للاحتياجات الأساسية خدعة قصد بها إبقاء البلدان النامية فيما هي عليه من أحوال ريفيةمتخلفة وحرمانها من الوصول الى التكنولوجيا الحديثة ؟ وهل كان ذلك وسيلة تنجو بها البلدان المتقدمة من مسؤولياتها المالية (عن طريق الترويج لتنمية من « الدرجة الثانية » في بلدان الجنوب) ومن مسؤولياتها السياسية (بصرف الأنظار عن التغيرات اللازمة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد) ؟ وسرعان ما أثارت عبارة « الاحتياجات الأساسية » الارتياب وسوء الظن فيما بين دبلوماسيي العالم الثالث ، وسرعان ما أصبحت لهذه العبارة قدسيتها في المؤتمرات الدولية .

وبطبيعة الحال لم يكن ذلك ينطوي على مجرد عودة إلى استراتيجيات التنمية السابقة . فالأدلة على عدم كفاية هذه الاستراتيجيات مازالت تتراكم ، وعوضاً عن المبارزات الدبلوماسية في حوار الشمال والجنوب كان البحث عن نماذج بديلة يمضي قدماً . وبينما يوجد اليوم بوجه عام تسليم بأن الاستراتيجيات السابقة قد أخفقت في أغلب الأحوال ، فما زال الاتفاق مفتقداً حول مايمكن أن يحل محلها . وهكذا فإن نفس فكرة استراتيجيات الاحتياجات الأساسية مازالت في انتظار صياغة محددة ، وفي المقام الأول صياغة تشغيلية . وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل التاسع .

بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، والحقيقة بالنسبة لجميع الدول ، تميزت السبعينات بانتفاضات لها دلالتها . ففي ميدان التنمية واجهت عادات ومعتقدات راسخة كثيرة تحديات خطيرة . كما أن التفاؤل الذي ساد الستينات ، والذي كان ثمرة عقود متعددة من النمو الاستثنائي ، أفسح الطريق للقلق ، بل للتشاؤم ، فيما يتعلق بالمستقبل ، ووجه الطعن إلى الأهداف النهائية للنمو ، وإلى النظام الاقتصادي القائم . واليوم لم يعد ممكناً قبول نماذج الماضي ، ولكن

البحث عن استراتيجيات أخرى للتنمية وعن نظام اقتصادي دولي جديد لم يصل إلى أية نتائج ملموسة .

وقد شهد العالم الثالث طيلة ثلاثين عاماً نمواً اقتصادياً ليس له سابقة في التاريخ : فناتجه المحلي الإجمالي زاد بمقدار خمس مرات ، ومتوسط دخل الفرد وصل إلى أكثر من الضعف. وأقامت البلدان الجديدة أجهزتها الإدارية وشيدت هياكلها الأساسية ونمت مواردها الطبيعية ، وكان هناك تقدم ملحوظ في الصحة والتعليم والإسكان .

غير أنه في ختام هذه الفترة من النمو الاستثنائي أخذت عيوب وشروخ عديدة تبدو واضحة للعيان . فالفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية تزداد اتساعاً باستمرار ، كما أن الفجوات داخل العالم الثالث نفسه ازدادت بدورها . وبينما قدم عدد كبير من البلدان النامية أدلة وافية على دينامية غير متوقعة ، فإن غالبية هذه البلدان لم تفلح في الإفلات من حلقة الفقر المفرغة . وحتى في البلدان التي كانت تنمو بمعدلات سريعة نادراً ماكان يطرأ في بعض الحالات تحسن يذكر على أحوال أفقر الفئات .

وفي العقود القادمة سيظل تطور نواة الفقر هذه يشكل التحدي الحقيقي الذي يواجه العالم الثالث ، وستكون غالبية القضايا الحيوية للتنمية متعلقة بأحوال هذا البليون من الرجال والنساء الذين تطحنهم أبشع صور الفقر مهانة . وتؤكد لجنة براندت في تقريرها الأخير الأهمية الأساسية لهذه المسألة ، وتعلن أن : « الأولوية ينبغي أن تعطى لأفقر البلدان والمناطق . ونحن ندعو إلى مبادرة رئيسة لصالح أحزمة الفقر في أفريقيا وآسيا »[11] . وقد بات واضحاً اليوم أن الاستراتيجيات الحالية للتنمية لن تحل هذه المشكلة ، لأن عقوداً ثلاثة من التنمية قد أسفرت في أفضل الحالات عن ركود فعلي في أحوال أكثر من نصف سكان العالم الثالث ،

(١١) Brandt Report الصفحة ٢٧١ .

وفي أسوأ الحالات عن تدهور في هذه الأحوال .

وربما كان من قبيل التناقض أنه في الوقت الـذي أصبحت تحكمه ضـرورة لاريب فيها بتغيير محتوى النمو ، فإن امكانية استمرار هذا المحتوى تبـدو هي نفسها امكانية غير مؤكدة . كما أن الثقة التي تميزت بها الخمسينات والستينات لم تصمد أمام هزات السبعينات . واليوم لا يشعر الجنوب ولا الشمال بالتفاؤل فيما يتعلق بالعقد الذي يوشك أن يبدأ . فعدم اليقين يخيم على مستقبل الطاقة بطبيعة الحال ، ولكن يمكن القول على نحو أكثر عمومية أن التحديات التي تلوح عند نهاية العقد ، وهي تحديات أغفلناها طويلاً ، سيتعين علينا أن نـواجهها منـذ الآن .



الباب الثاني

مشكلات نهاية القرن

الفصل الرابع

النمو في العالم المتقدم

في مختلف الأحوال والظروف يوجد الآن ارتباط بين اقتصادات العالم النامي واقتصادات البلدان المتقدمة ، فنمو إحدى المجموعتين مقيد بمصير المجموعة الأخرى . وباستطاعتنا تصوير هذا الترابط إذا أعدنا إلى الأذهان كيف أن القروض التي حصل عليها العالم الثالث في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ من المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة قد مكنته من المحافظة على معدل نمو عال . وترتبت على هذا النمو بدوره زيادات في الواردات من البلدان المتقدمة التي تلقت اقتصاداتها دعما ظفر بترحيب خاص في ظروف صعبة . والحقيقة أن التقديرات قد أفادت بأنه إذا خفضت البلدان النامية غير المصدرة للنفط وارداتها من المصنوعات لموازنة الارتفاع في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٤ ـ١٩٧٥ ، فلابدمن أن تكون هناك بطالة إضافية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقدارها ثلاثة ملايين . وبالمثل ، في الأعوام القادمة ، سيكون للوضع الاقتصادي في احدى مجموعتي البلدان تأثيره على التنمية في المجموعة الأخرى ، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن ننظر في مستقبل اقتصادات العالم الثالث دون أن نقوم أولا آفاق النمو في البلدان المتقدمة .

أبعاد الترابط :

إن الترابط نفسه ، بينما هو في آن واحد سبب ونتيجة للنمو الاقتصادي العالمي السريع خلال العقود القليلة الماضية ، يعتبر الآن ظاهرة اقتصادية ذات دلالة عالمية . فالروابط بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة لم تصبح واضحة وجلية إلا خلال أزمة الثلاثينات . وربما كانت تلزمنا أزمة ذات أبعاد مماثلة لكي نفهم تعقيد

العلاقات التي تربط اليوم بين اقتصاداتنا واقتصادات العالم الثالث . غير أنه قد يكون من المفيد أن نـدرس هنا بعض جـوانب هذا التـرابط التي يتعلق أهمها بالطاقة ، والمواد الأولية ، والتجارة ، والتمويل ، وهجرة الأيدي العاملة .

إن اعتماد البلدان المتقدمة على العالم الثالث في الحصول على احتياجاتها من الطاقة هو اعتماد واضح اليوم بدرجة كافية لم يعد من الضروري معها أن نطيل فيه البحث هنا . (سأعالج في الفصل السادس الاعتماد المماثل لبلدان نامية معينة .) فضلا عن أن البلدان الصناعية جميعا تعتمد بدرجة أو بأخرى على الواردات للحصول على ما تتطلبه اقتصـاداتها من المـواد الأولية ، كـما أن كل المنتجات الزراعية الاستوائية تقريبا ، وكذلك حصة هامة من المعادن اللازمـة للصناعة ، يتعين استيرادها . فلا الجماعة الأوروبية ولا اليابان تنتج أكثر من ٢٥ في المائة من أي معدن من المعادن ذات الأهميـة الحيويـة لاقتصادهـا ، بل إن الولايات المتحدة تنتج أقل من ٥٠ في المائة[1] . وتعتبر البلدان النامية مصدر الواردات من جميع المنتجات الاستوائية ومصدر نسبة جوهرية من المواد الأولية الأخرى . ويأتي من بلدان العالم الثالث أكثر من ثلث واردات الجماعة الأوروبية من المعادن ، فيَ حين تعتمد الولايات المتحدة على هذه البلدان بالنسبة لأكثر من نصف احتياجاتها من القصدير والمطاط والمنغنيز . والحقيقة أن قرابة ٦٠ في المائة من الواردات العالمية من المواد الأولية الرئيسة ، خلاف النفط ، تأتي من البلدان النامية .

وبالنسبة للبلدان المتقدمة تمثل بلدان العالم الثالث سوقا متزايدة الأهمية : ففي خلال الأعوام الأخيرة زادت بدرجة كبيرة تلك النسبة من صادراتها التي تذهب إلى هذه البلدان . واليوم ترسل اليابان والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية أكثر من نصف صادراتها إلى البلدان النامية . كما أن صادرات الولايات المتحدة

---

(١) ميشيل نوالكه ، Europe-Third World : The Interdependence File (بروكسل : لجنة الجماعـات الأوروبية ، ١٩٧٩) . المعـادن موضـع الاهتمام هنا هي الألومنيـوم والرصاص والنحاس والزنك والقصدير والمنغنيز والنيكل والتنغستين والحديد .

إلى العالم الثالث تفوق صادراتها إلى أوروبا والصين والاتحاد السوفييتي مجتمعة ، وبالمثل فإن الجماعة الأوروبية تبيع للعالم الثالث أكثر مما تبيع للولايات المتحدة واليابان والبلدان الاشتراكية .

وعلى نحو مماثل نجد أن اقتصادات العالم الثالث تعتمد على البلدان المتقدمة في مجالات متعددة . فالتجارة مع البلدان الصناعية تستوعب أكثر من ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية ، وتشكل مصدرها الرئيسي للعملات الأجنبية . وقد كانت سياسات تحرير التجارة التي اتبعتها البلدان المتقدمة في الخمسينات والستينات حافزا هاما لنمو هذه الصادرات : ففي بداية السبعينات ، بعد تنفيذ التخفيضات في التعريفات الجمركية التي أسفرت عنها جولة كيندي ، كانت النظم التجارية في هذه البلدان أقل تقييدا مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ عام ١٩١٤ . وقد رأينا على الرغم من ذلك ، منذ عام ١٩٤٧ ، كيف يستطيع تدهور في الوضع الاقتصادي للبلدان الصناعية أن يؤثر في البلدان النامية من خلال قناة التجارة ، كما أدى كساد الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلى نقص في الطلب على الواردات من جانب البلدان المتقدمة ، ومن ثم إلى تدهور في صادرات العالم الثالث ، وانخفاض في أسعار صادرات المواد الأولية . فضلا عن أن القيود الحمائية قد زادت في البلدان الصناعية ، وأساسا تحت قناع غير تعريفي : القيود « الطوعية » على الصادرات ، الرسوم الموازية ، حصص الاستيراد ، الاعانات المالية ، وهلم جرا . غير أن هذه الاتجاهات « الحمائية الجديدة » كانت تلقى المقاومة من جانب البلدان النامية نفسها ، وينبغي للمرحلة الأخيرة من جولة طوكيو أن تدعم جهودها . (ينبغي أن نلاحظ على الرغم من ذلك أن التخفيضات التعريفية التي اتفق عليها خلال هذه الجولة ليست على وجه الإجمال أصغر بالنسبة للمنتجات الشديدة الأهمية للبلدان النامية)[٢] وعلى أي حال فإن

---

(٢) وهكذا فإن متوسط التخفيض في الرسوم التعريفية غير الجمركية للمصنوعات هو الربع بالنسبة للبلدان النامية مقابل الثلث للمتوسط الاجمالي لجميع المنتجات الصناعية . انظر ، مجموعة الاتفاق العام بأن بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .
The Multilateral Trade Negotiations of The Tokyo Round (جنيف ، ١٩٧٩) .

خبرة الستينات والسبعينات تبين بوضوح أنه بالنسبة لمختلف الظروف والأحوال سيؤثر تطور الاقتصادات المتقدمة تأثيرا مباشرا في صادرات العالم الثالث خلال الأعوام القادمة .

وحتى إذا قدر لصادرات البلدان النامية المستوردة للنفط أن تزداد بدرجة كبيرة في الأعوام القادمة ، فإن الاحتياجات المالية لهذه البلدان سوف تستمر . فمشترياتها من السلع الانتاجية اللازمة لتنفيذ برامجها الانمائية ، ووارداتها من الطاقة لاشباع احتياجات تتزايد بسرعة كبيرة ، ومن الأغذية لسد فجوة غذائية تزداد اتساعا ، من شأنها أن تثقل بشدة على موازينها التجارية . واستنادا إلى البنك الدولي فإن العجز في الحسابات الجارية لهذه البلدان (محسوبا بالأسعار الثابتة) سيظل خلال العقد القادم قريبا من المستوى القياسي الذي وصل اليه في عام ١٩٨٠[٣] .

وفي هذه الظروف فإن التحويلات المالية الضخمة وحدها هي التي ستجعل باستطاعة البلدان النامية المستوردة للنفط موازنة حساباتها الجارية دون التضحية ببرامجها الاستيرادية . وسيكون على أفقر البلدان ، التي ليست لديها إمكانية للوصول إلى رأس المال الخاص ، أن تواصل الاعتماد على المعونة الرسمية بالنسبة للجانب الأكبر من هذه التحويلات . ولما كانت بلدان الأوبيك تكرس بالفعل نسبة كبيرة من ناتجها القومي الإجمالي لهذه المعونة الانمائية ، فإنه يبدو من غير المرجح أن تزداد مساهمتها زيادة كبيرة في المستقبل[٤] . وحتى في تلك الحالة

(٣) انظر،البنك الدولي، World Development Report (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) .

(٤) في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ وصل متوسط المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان الأوبيك إلى ٤ر١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي ، وكانت النسبة المئوية المقابلة للبلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٦ر٠ في المائة ، وللبلدان الاشتراكية الصناعية ١٢ر٠ في المائة . وخلال الفترة نفسها كان معونة الأوبيك تمثل حوالي خمس مجموع المساعدة المالية التي تتلقاها البلدان النامية . انظر ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، Development Cooperation : 1981 Review (باريس ، ١٩٨١) .

المرغوبة ، وان تكن بعيدة الاحتمال لسوء الحظ ، وهي حالة حدوث زيادة كبيرة في المعونة المقدمة من البلدان الاشتراكية ، فإن البلدان النامية ستواصل بلا ريب الاعتماد بصورة أساسية على البلدان الرأسمالية المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من التمويل بشروط تيسيرية[٥] .

وبالنسبة للبلدان النامية المتوسطة الدخل سيواصل التمويل الخاص بلا جدال القيام بالدور الحيوي الذي قام به في السبعينات ، على الرغم من أنه لن يكون باستطاعته ـ ولنكرر هنا نقطة هامة ـ القيام به بنفس الفعالية السابقة . وعلى أي حال فإن المؤسسات المصرفية في البلدان المتقدمة ستسهم في هذا التمويل عن طريق إعادة تدوير فوائض البلدان النفطية ، وتحويل الأصول التي تنشأ في اقتصادات البلدان المتقدمة .

وسيتأثر التمويل العام ، مثلما ستتأثر تحويلات رأس المال الخاص ، بالوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة . وكثيرا جدا ما تصبح التوقعات الاقتصادية غير المشجعة ذريعة مريحة لهذه البلدان لكي لاتفي بالتزاماتها في مجال المعونة . وبالمثل فإن تحويلات رأس المال الخاص تتوقف على التعاون ـ أو في أسوأ الأحوال على عدم وضع العراقيل ـ من جانب السلطات الحكومية في البلدان الصناعية ، كما أن شعورها الودي ، بدوره ، من الأرجح أن يتوقف على حالة ميزان المدفوعات في هذه البلدان . ولذلك فإنه في هذا المجال أيضا سيكون للوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة مضاعفات بالنسبة لاقتصادات العالم الثالث .

وتعد هجرة الأيدي العاملة مثالا أخيرا للطريقة التي تستطيع بها الحالة الصحية للاقتصادات المتقدمة أن تؤثر في نمو البلدان النامية . وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة هي من الناحية الاقتصادية أقل أهمية من التدفقات التجارية أو المالية بين الشمال والجنوب ، فإنها بلا ريب ظاهرة منظورة بصورة مباشرة أكثر . واليوم يعمل في أوروبا الغربية حوالي خمسة ملايين عامل مهاجر ، كما يعمل ستة ملايين

(٥) من قبيل التذكرة وصلت المساعدة المالية المقدمة من البلدان الاشتراكية ، على امتداد الأعوام القليلة الماضية ، إلى حوالي ٢ بليون دولار سنويا .

في الولايات المتحدة . وقد زادت الأموال التي يرسلها هؤلاء العمال إلى أوطانهم زيادة كبيرة خلال السبعينات ، فبالنسبة لبلدان المنشأ نفسها كثيرا ما كانت هذه العائدات تمثل دعما جوهريا : مثال ذلك أن باكستان تحصل من التحويلات التي يرسلها عمالها المهاجرون على قدر من العملات الأجنبية يساوي ماتحصل عليه من صادراتها . وكما رأينا خلال العقد الماضي فإن الاستقبال الذي يلقاه هؤلاء العمال المهاجرون يتوقف بدرجة كبيرة على الأحوال الاقتصادية في البلد المضيف : مثال ذلك أن أعداد العمال المهاجرين في أوروبا قد انخفضت بمقدار مليون عامل منذ بداية أزمة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ . وبالمثل فإن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة في الأعوام القدامة سيؤثر تأثيرا مباشرا على القوة العاملة في البلدان النامية المجاورة .

وقد تأثرت التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة ، وسيزداد تأثرها ، بنمو البلدان المتقدمة ، ونحن نستطيع ، بطبيعة الحال ، أن نتصور ، بدلاً من ذلك ، الحل البديل وهو القطيعة الجذرية مع البلدان النامية التي تتحصن في « قلعة جنوبية » . ومهما تكن وجهة النظر التي تتخذها من المزايا الطويلة الأجل لمخطط من هذا القبيل ، فان أعباءه الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل ستكون هائلة ، وبالنسبة للبلدان المتقدمة بقدر ماهي بالنسبة للعام الثالث ، وذلك بسبب تعقد وصلابة الروابط الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان . وعلى أي حال فان التطور السياسي على امتداد الأعوام القليلة الماضية يبين أنه ليس من المرجح حدوث « فك ارتباط » مفاجىء من هذا القبيل في المستقبل القريب[٦] . وفي هذه الظروف لايمكن للترابط الراهن بين

---

(٦) بينما كانت فكرة الاعتماد الجماعي على الذات تناقش في أحيان كثيرة في البلدان النامية على امتداد الأعوام الماضية ، فإنه لم يتم حتى الان انجاز الشيءالكثير في هذا المجال . ولكن ذلك لايعني بطبيعة الحال أنه لايمكن عمل شيء ، أو أنه لن ينجز شيء في المستقبل . غير أني أعتقد أن الاجراءات المقبلة في هذا الاتجاه ستستهدف زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية (وبخاصة في ميداني التجارة والتمويل) اكثر مما تستهدف « فك =

البلدان والمناطق المختلفة الا أن يسمر ويتكثف ، مع مايترتب على ذلك من زيادة تأثر التطور الاقتصادي في العالم الثالث بالأوضاع في البلدان المتقدمة .

مستقبل الاقتصادات المتقدمة

ماهي إذن آفاق النمو في البلدان الصناعية خلال العقود القليلة المقبلة ؟ بينما لانستطيع أن نغوص هنا كثيراً في مناقشة لهذا الموضوع الذي طال الجدل حوله ، فليس بوسعنا حقا أن نغفله إذ ستكون له ، كما رأينا ، آثار مباشرة على التنمية في بلدان العالم الثالث . فالجمهور بوجه عام نادراً ماكانت تساوره حتى عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أي شكوك فيما يتعلق بمستقبل النمو . أما عن الاقتصاديين الذين خدرتهم التنمية الاقتصادية السريعة على امتداد خمسة وعشرين عاماً ، واستكانوا إلى الوهم الذي يقول بأن العدة الكينزية ستجعل باستطاعة الحكومات دائما أن تسيطر على النمو والتضخم ، فإن الجانب الأكبر منهم قد تصور أيضا إمكانية استمرار النمو العالي على الأقل بالنسبة للعقد القادم أوالعقدين القادمين .

فضلاً عن أن الاستقبال الذي لقيه التقرير الأول لنادي روما في عام ١٩٧٢ فإنه يعد علامة على أنه تحت هذا الهدوء الظاهر يكمن شيء من القلق(٧) . ففي العقد السابق ظهرت بالفعل توترات معينة في سير الاقتصاد العالمي ، على حين كانت ثورات الطلبة بمثابة تحد لنفس مضمون النمو . ومع ذلك فعلى الرغم من أن كتاب حدود النمو (**The Limits to Growth**) كان موضوعاً لمناقشة مكثفة ،وهدفاً لكثير من النقد في مجالات معينة ، فإن هذا التقرير لم يكن له تأثير يذكر في أفكار الرجل العادي وتوقعاته .

= الارتباط » بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة . ومثل هذا التطور الاجمالي لن يستبعد بطبيعة الحال احتمال ان تختار بلدان أو مناطق معينة ، خلال الفترة نفسها ، اتباع استراتيجية للتنمية تقوم على الاكتفاء الذاتي .

(٧) انظر ، **The Limits to Growth : A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankin** (نيويورك : دار النشر « المكتبة الأمريكية الجديدة » ، ١٩٧٢) .

وفي ذلك الوقت بدت الموجة المدية للأعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ وكأنها تأكيد مباشر لتنبؤات هذا التقرير التي ترقى إلى درجة الكارثة . فالارتفاع المفاجىء في أسعار جميع المواد الأولية بدا في الحقيقة وكأنه يشير إلى أن الحدود المادية للنمو سيتم الوصول إليها سريعاً جداً . غير أن الكساد في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ أحدث هبوطاً في الطلب ، ومن ثم في أسعار المواد الأولية ، وكذلك انخفاضاً في الأسعار الحقيقية للطاقة ، ومع بداية الانتعاش في عام ١٩٧٦ بدت العودة إلى الحالة السوية ممكنة . ومع ذلك فإن هذا الانتعاش كان يمضي في بطء وفي غير انتظام ، كما كان مقترناً ببطالة مستمرة وبالتضخم ، إلى أن تعرض لهزة شاملة عندنهاية العقد بسبب « الصدمة الثانية لأسعار النفط » .

وحتى ذلك الحين كان الانتعاش على الرغم من ذلك يغري بالاعتقاد بأن الصدمات الماضية لم تكن تمثل سوى كساد دوري مماثل للدورات التي عانيناها ـ وتغلبنا عليها إلى حد ما ـ منذ الحرب العالمية الثانية ، وإن يكن أكثر منها ضراوة . وبقدر ماظلت الحالة الاساسية للاقتصاد العالمي على ماهي عليه ، فإنه لم يكن هناك مايحول دون العودة إلى معدلات عالية للنمو ، وإلى عمالة كاملة واستقرار في الأسعار . وعلى أي حال فإنه في عام ١٩٧٦ ، مثلما في عام ١٩٣٢ ، كان الرخاء يبدو دائما وشيكاً للغاية . وحتى في عام ١٩٧٧ ، أوضح تقريراعده خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ يحمل العنوان المميز **Towards Full Employment and Price Stability** (نحو عمالة كاملة واستقرار في الأسعار) ـ أن الأسباب المباشرة للمشاكل الحادة للفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ يمكن فهمها بدرجة كبيرة في صورة تحليل اقتصادي تقليدي . . . . وكانت السمة المميزة الأكثر أهمية (للتاريخ الحديث) هي تراكم غير عادي للاضطرابات التعيسة التي لايحتمل أن تتكرر بالنطاق نفسه ، تراكم تتفاقم آثاره نتيجة لبعض الأخطاء التي لايمكن تفاديها في السياسة الاقتصادية »[٨] . وقد أكد التقرير إمكانية العودة إلى

---

(٨) **Towards Full Employment and Price Stability : A Report to the OECD by a Group of Eperts** (باريس ، حزيران/يونيه ١٩٧٧) ، الصفحة ١٤ .

فترة من النمو الاقتصادي السريع الذي يصاحبه استئناف للعمالة الكاملة واستقرار الأسعار : فبالنسبة للفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ كان في الإمكان تصور معدل نمو سنوي مقداره ٥ , ٥٪ للناتج القومي الإجمالي الحقيقي . ونحن نعرف ماقد حدث من الناحية الفعلية . ففي خلال هذه الفترة لم يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في البلدان الصناعية ٤ في المائة ، بل إن النمو تباطأ عندنهاية العقد ، أما عن العمالة الكاملة واستقرار الأسعار فيبدو أنهما اليوم أبعد من أي وقت مضى .

كما أن إخفاق الأدوات الاقتصاديةالتقليدية ، والاستحالة الظاهرة لتحقيق العودة المرغوبة إلى الأوضاع الطبيعية ، كانا يثيران دائما الشكوك فيما إذا كانت قد حدثت تغيرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، وفي أن الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ ، بدلاً من أن تكون أزمة عابرة ، كانت بمثابة نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي لما بعد الحرب .

ومنذ عام ١٩٧٧ أوضحت دراسات مختلفة ـ مع تأخر في الادراك ـ لماذا لم يكن باستطاعة النمو السريع في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ أن يستمر ، ولماذا ستواجه البلدان النامية في الأعوام القادمةنمواً أبطأ وأوضاعاً اقتصادية أقل استقراراً . غير أن ذلك ليس تأكيداً للملاحظات الرؤيوية والمتسمة بالغموض التي برزت في كتاب حدود النمو . والحقيقة أن حجج هذا الكتاب تستند في المقام الأول إلى وجود حدود مادية للنمو ، وأن الدراسات الأكثر شمولاً التي أجريت منذ ذلك الحين (ومن بينها الدراسة التي اضطلع بها نادي روما) قد زعزعت جميعا هذه الفرضية[9] . فلايبدو أن البشرية تواجه أية حدود لمواردها الطبيعية ، وإنما تواجه مشاكل تنظيم وتنفيذ السياسات الملائمة لعالم يتغير بسرعة .

---

(٩) انظر ، على سبيل المثال ، دنيس غابور وأومبرتو كولومبو ، **Beyond the Age of Waste : A Report to the Club of Rome** (ايلمسفورد ، نيويورك : دار النشر « برغامون برس » ، ١٩٧٨) .

وفي مجال الطاقة على سبيل المثال تصعب المنازعة في أن الطبيعة المحدودة لموارد النفط والغاز تفرض حدوداً على إنتاجها . ومن ثم تكون المشكلة هي ضمان أسلس انتقال ممكن إلى استخدام موارد أقل ندرة (الفحم ، الانشطار النووي) ، وفي نهاية الأمر إلى استخدام الطاقات المتجددة (الشمس ، الاندماج النووي) . وفيما يتعلق بالمواد الأولية فإنه يستبعد كثيراً ، على ضوء الاحتياطيات الموجودة ، حدوث أية ندرة مادية شاملة ، ولكن السياسات الاستثمارية اللازمة للحصول عليها ينبغي أن تنفذ في الوقت المناسب . وبالمثل فإن صون البيئة يبدو في حيز الامكان بتكلفة اقتصادية غير مانعة .

وهكذا فإننا في غالبية الدراسات التي أجريت خلال الأعوام الأربعة ، أو الخمسة الماضية نجد الفكرة القائلة بأن مشاكل الأعوام الأخيرة ، ومشاكل العقود القادمة ، لاتدور حول استنفاد الموارد المادية ، وإنما حول عدم ملاءمة السياسات المتعلقة باستغلال هذه الموارد ، أو حول الافتقار إلى هذه السياسات . ودون الدخول في مناقشة ليست محورية بالنسبة لاهتماماتنا فساكتفي بأن أجمل هنا بعض الحجج الأساسية التي قدمت بهذا المعنى .

يقول روستو ، في محاولة لاحياء نظرية الدورات الطويلة الأجل ، وهي نظرية الاقتصادي الروسي كوندراتييف التي اغفلت طويلا، إن الاقتصادات الرأسمالية معرضة لدورات تدوم مابين أربعين وخمسين عاما عبر مسار من التوازن[١٠] . وتتسبب هذه الدورات بالتغيرات في الأسعار النسبية للمواد الأولية (بما في ذلك الطاقة والأغذية) والمنتجات الصناعية . ففي خلال حركة

---

(١٠) و . و . روستو ، **Getting from here to there** (نيويورك : دار النشر « ماغرو - هيل » ، ١٩٧٨) . وأفكار كوندراتييف ، الذي كان يكتب في العشرينات ، بعيدة بوضوح عن العقائد الماركسية ، إذ أن هذه العقائد تؤكد على أن الاقتصادات الرأسمالية معرضة لأزمات متزايدة العنف إلى حين انهيارها النهائي ومقدم الاشتراكية بعد ذلك . وقد يكون ذلك هو السبب في أن كوندراتييف (استناداً الى سولجينتس في روايته « أرخبيل غولاغ ») قد أنهى حياته في السجن .

صاعدة في دورة كوندراتييف ، على سبيل المثال ، تكون أسعار المواد الأولية عالية ، ويكون عرضها محدوداً بسبب الزمن المسبق الكامن في تنفيذ المشروعات الاستثمارية ، غير أن الاستثمارات الإضافية يمكن في نهاية الأمر أن تحقق هبوطاً في الأسعار ، بما يتطابق مع حركة هابطة في الدورة . واستناداً إلى روستوفإن الاقتصاد العالمي دخل في بداية السبعينات في حركة صاعدة بمفهوم كوندراتييف (الحركة الصاعدة الخامسة منذ عام ١٧٩٠) . وللتعجيل بالعودة إلى التوازن سيكون من الضروري الآن الاستثمار في انتاج الطاقة والأغذية ، وكذلك في حماية البيئة وإنتاج المواد الأولية .

بل إن هيرمان كان قد لوثته بوضوح شكوك تتعلق بآفاق النمو ، على الرغم من أن هذا المستقبلي ظل لفترة طويلة لاينثني عن تملقها[١١] .

وبينما يدعم هيرمان كان حجج روستو فإنه يعطي الحدود « الاجتماعية » للنمو أهمية أكبر . واستناداً إلى كان فإن الثقافة المضادة والخوف (الذي لا أساس له) من الحدود المادية للنمو قد أثرا بعمق في القيم الغربية (ويبدو في رأي كان أنهما قد « أفسداها ») التي لم تعد تعطي العمل الأخلاقي الأولوية نفسها . وهذا التغير في الروح ، ذلك التغير الذي يتجاوز الصعوبات التقنية التي يمكن التغلب عليها ، هو الذي سيحول العقود القادمة إلى « مرحلة قلق وانزعاج »[١٢] وخلال هذه المرحلة ستتطلع الاقتصادات « مابعد الصناعية » في الغرب إلى ريحها الثانية ، ولن تتجاوز معدلات نموها مابين ٣ و ٤ في المائة سنويا . غير أنه عند نهاية هذه المرحلة ستكون هذه البلدان قد تغلبت على مشاكل الانتقال هذه ، وستدخل عصر « الاقتصادات مابعد الصناعية » ، ستدخل عصراً ذهبياً جديداً

---

(١١) هيرمان كان ، **World Economic Development : 1979 and Beyond** (نيويورك : : دار النشر « مورو كويل بيير باكس » ، ١٩٧٩) .

(١٢) اختار هيرمان كان هذا التعبير للمقابلة بين هذه المرحلة والمراحل السابقة في التاريخ الاقتصادي للبلدان الصناعية : المرحلة الجميلة (١٨٨٦ - ١٩١٣) والمرحلة السيئة (١٩١٤ - ١٩٤٧) والمرحلة الجميلة الثانية (١٩٤٨ - ١٩٧٣) .

لايصف هيرمان كان مباهجه .

أما الدراسة الأكثر شمولاً فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة فقد أجراها فريق المستقبلات المترابطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٣] . وتخلص هذه الدراسة أيضا إلى أن البلدان المتقدمة ستحقق خلال العقود القليلة القادمة نمواً أكثر اعتدالاً . وبصرف النظر عن الأسباب التي أشير إليها فيما سبق (مشكلة تحول الطاقة ، صعوبة الحصول على المواد الأولية ، تغير القيم) فإن عناصر أخرى ستسهم في هذا التدهور . كما أن أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالعوامل الخارجية (ظهور عالم متعدد الأقطاب ، عدم استقرار النظام النقدي) ، وكذلك الخصائص الداخلية (التصلب المؤسسي ، عجز الحكومات عن التمكن من البيانات المعقدة المتعلقة بسياساتها ، التدهور في الربحية المتوقعة للاستثمارات ، الحساسية للتضخم ، ستحول دون العودة إلى النمو العالي الذي تميزت به الخمسينات والستينات . وخلال العقدين القادمين يمكن أن يكون متوسط النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي في حدود ٣ أو ٤ في المائة . ومن المرجح ألا يكون هذا المعدل كافياً لتحقيق عمالة كاملة خلال الثمانينات ، ولكن مع الانخفاض المتوقع في نمو السكان العاملين فإن هذا الوضع يمكن أن يتغير خلال العقد القادم . وبالنسبة للبلدان جميعاً ، المتقدمة والنامية على السواء ، سيكون التحدي الرئيس الذي تطرحه العقود القادمة هو ضمان تحول الطاقة ، وستظل أوضاع الاقتصاد العالمي مزعزعة مادام إسهام النفط في إمدادات العالم من الطاقة يظل على حاله دون تخفيض .

وهناك بطبيعة الحال تقارير أخرى عن الآفاق الاقتصادية للبلدان أو المناطق المختلفة (مثل التقرير العالمي للولايات المتحدة للعام ٢٠٠٠ **U.S. Global**

---

(١٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- **Interfutures - Facing the Future : Mastering the Probable and Managing the Unpredictable** (باريس ، ١٩٧٩) .
وسيشار الى هذه الدراسة فيما سيأتي بكلمة **Interfutures** (المستقبلات المترابطة) .

2000 ، وتقارير البنك الدولي World Development Reports) [١٤] .
ودون أن أتناول تفصيلاً تحليلات هذه التقارير سأكتفي هنا بالاشارة إلى أن توقعاتها ، على وجه الاجمال ، تتجه إلى التقارب كثيراً . وقد يبرز المحللون المختلفون عوامل مختلفة ، ولكن يوجد اتفاق ملحوظ في استنتاجاتهم . والأمر المرجح هو أن البلدان المتقدمة تمضي نحو فترة من النمو البطيء غير المنتظم . وثمت جوانب شتى من عدم اليقين ، لاسيما جوانب تحول الطاقة ، من المرجح أن تجعل من العقود القادمة فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار ، على حين سيستمر مايوجد الآن من تضخم وبطالة ، ولو في الأمد المتوسط على الأقل .

إذا كانت تلك هي الاحتمالات المتوقعة بالنسبة لاقتصادات البلدان المتقدمة ، فماذا يمكن أن يكون لتلك الاحتمالات من آثار على البلدان النامية ؟ قال رئيس البنك الدولي ، في كلمة له أمام مجلس محافظي البنك في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ ، « دون (حدوث انتعاش رئيس لزخم النمو في البلدان المتقدمة) فإن الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للبلدان النامية نفسها تكون محدودة للغاية . وحقيقة هذا الأمر أن المصائر الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية تزداد تشابكاً في عالم يزداد ترابطاً » . ومن سوء الطالع ، كما رأينا من قبل ، أن ثمت احتمالاً ضئيلاً في حدوث انتعاش جوهري في البلدان المتقدمة . وفي اطار ظروف كهذه فإن المستقبل بالنسبة للبلدان النامية يبدو كئيباً حقا .

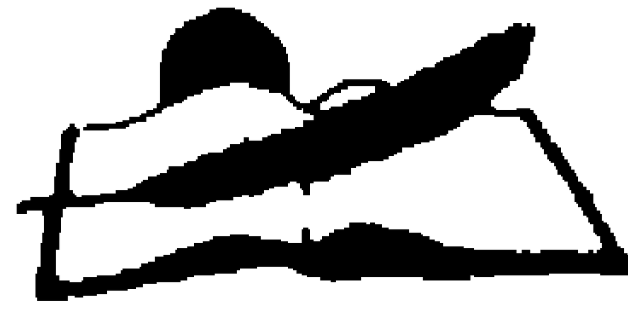
ولذا ينبغي ألا نطلق العنان لأي أوهام : إذا كانت الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال العقود القادمة تبدو متواضعة للغاية ، فإن دلائل المستقبل بالنسبة للبلدان النامية هي بلا ريب دلائل سيئة . فالحلقات بين هاتين

---

(١٤) The Global 2000 Report of the President : Entering the Twenty - First Century (واشنطن العاصمة ، ادارة النشر الحكومية ، ١٩٨٠) ، ويشار الى هذا التقرير فيما سيأتي بالتقرير العالمي للعام ٢٠٠٠ Global 2000 Report البنك الدولي World Development Report (واشنطن العاصمة) العدد ١ .

المجموعتين من البلدان هي الآن على درجة من التعدد والمتانة يتحتم معها أن تتأثر بلدان العالم الثالث بالصعوبات التي تواجهها اقتصادات البلدان المتقدمة . وفي هذه الظروف لن يستطيع أن ينقذ البلدان النامية ـ وبخاصة أشدها فقراً ـ من تدهور خطير في أوضاعها سوى جهد مستمر من جانب المجتمع الدولي .

ومما يؤسف له أنه يبدو واضحاً جلياً أن البلدان الصناعية ، الغارقة في مشاكلها الخاصة ، لم تعد اليوم أكثر ميلاً مما كانت عليه في الماضي القريب لاتخاذ خطوات من هذا القبيل .



الفصل الخامس

التحوّل الديموغرافي

لم يكن لمعدل نمو السكان في بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية سابقة في تاريخ هذه البلدان . ففي خلال هذه الفترة ترتب على الخلل الذي خلقه الانخفاض في الوفيات مضاعفة أعداد السكان فيها ، كماأن المؤشرات الديموغرافية الأخرى كانت بدورها تتغير بسرعة كبيرة ، دعك من حدوث تباطؤ معين . وفي هذا الصدد تبدو الحرب العالمية الثانية كخط فاصل ، إذ أن اتجاهات مابعد الحرب تختلف اختلافاً جذرياً عن السوابق التاريخية . وفي هذه الظروف من الانتفاضة المستمرة يبدو من الخطر الشديد أن نغامر باسقاطات طويلة الأجل .

وينبغي للديموغرافيين ، حتى قبل أن يحاولوا إجراء أية تنبؤات ، أن يسعوا إلى فهم التطور الجاري ، مستفيدين على أفضل نحو ممكن من البيانات التي هي عادة بيانات محدودة ولايعتمد عليها . وفي أوضاع تتغير بسرعة يكون هذا السعي في حد ذاته منطوياً على الخطر بوجه خاص . بل إن المخاطر تزداد عندما ننتقل من التفسير إلى الشرح والتوضيح ، ونحاول الربط بين الظواهر المشاهدة وأسبابها الكامنة . ومع ذلك فإن محاولة من هذا القبيل للشرح والتوضيح هي وحدها التي يمكن أن تجعل باستطاعتنا في نهاية الأمر أن نتبين الاتجاهات المقبلة والسياسات اللازمة بمزيد من الوضوح .

ولابد من أن يقودنا ذلك إلى الاحساس بقدر معين من التعاطف مع الديموغرافيين الذين تعتبر مهمتهم ـ وهي مهمة لم تكن يسيرة قط ـ عسيرة بوجه خاص في هذه الأوقات التي تفتقر إلى اليقين ، ولكنه ينبغي أن يحملنا أيضا على أن

نتناول الاحصاءات والتفسيرات ، وفي المقام الأول التنبؤات ، بأكبر قـدر من الحكمة والتبصر ، وهذه المشورة العامة تنطبق بوجه خاص على الحالة المحددة التي يعالجها هذاالفصل .

الاتجاهات الأخيرة

بسبب الفجوة الزمنية المحتومة بين الظواهر الديموغـرافية والتعبـير عن هذه الظواهر في شكل إحصاءات فإن الخبراء ربما يدانون ، خلال الفترة من التغير السريع ، لأنهم يعالجون دائما مشاكل هي بالفعل مشاكل عتيقة جزئياً . من ذلك أنه في الخمسينات كان الديموغرافيون الذين يضطلعون بدراسة أوضـاع العالم الثالث يركزون أساساً على مشكلة الوفيات ، على الرغم من أن الوفيات كانت تنخفض بـالفعل بمعـدل لم يسبق له مثيـل . وعندمـا كان هنـاك فهم أفضـل لنموالسكان الذي يرجع إلى هذا الانخفاض السريع ، أخذ الخبراء في الستينات يهتمون بمسألة الخصوبة . وكانت الخصوبة بدورها آخذة في الانخفاض في هذا الوقت ، ولكن رجال الاحصاء لم يدركوا هذه الظاهرة من الناحية الفعلية إلا خلال العقد التالي .

وبين بداية الستينات وأواخر السبعينات كان معدل الوفيات في البلدان النامية (ما عدا الصين) يواصل الانخفاض ، إذ هبط من ١٧ إلى ١٢ في الألف . وفي الوقت نفسه هبط معدل المواليد بمعدل أكبر ، من ٤٠ إلى ٣٤في الألف . ونتيجة لذلك فإن معدل نمو السكان انخفض بدوره من ٢,٣ في المائة إلى ٢,٢ في المائة . ويوضح الجدول ٥ ـ ١ كيف أن معدل المواليد قد انخفض من الناحية الفعلية في جميع مناطق العالم الثالث منذ عام ١٩٦٠ . وهذا الهبوط العام في المواليد هو في حد ذاته علامة مشجعة . بل إن من الحقـائق المشجعة بـدرجة أكبـر أن هذا الانخفاض يبدو أنه قد تسارع في كل منطقة خلال العقدين الأخيرين . فبالنسبة لمجموع بلدان العالم الثالث انخفض معدل المواليد بمقدار نقطة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥ ، وبمقدار ١,٧ نقطة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٠ ، وبمقدار

٢,٩ نقطة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ . (غير أننا يجب أن نلاحظ أنه في أفريقيا يكون هذا المعدل أعلى ، وينخفض بسرعة أبطأ من السرعة التي ينخفض بها في المناطق الأخرى .) وهذا الانخفاض في المواليد يبدو ـ طبقاً للحالة المشتتة للمعلومات الحالية ـ أنه انخفاض عام ، إذ أنه قد حدث في ٧٧ بلداً من البلدان الثمانية والثمانين التي تتوافر بيانات بشأنها .

الجدول ٥ ـ ١
اتجاهات المواليد الخام في البلدان النامية والمتقدمة

المنطقة	عدد البلدان	السكان في عام ١٩٧٥ (بالمليون)	المواليد الخام (لكل ألف) ١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤
أفريقيا	٣٨	٣٦٦	٤٨,٥	٤٨,٣	٤٧,٩	٤٧,١	٤٦,٢
أمريكا اللاتينية	٢١	٢٨٩	٤٣,٠	٤٢,٢	٤٠,٨	٣٩,٤	٣٧,٦
آسيا[أ]	٣٤	١٣١٨	٤٤,٦	٤٤,٨	٤٣,٥	٤١,٩	٣٨,١
جميع البلدان النامية[أ]	٩٣	١٩٧٣	٤٥,١	٤٥,١	٤٤,١	٤٢,٤	٣٩,٥
جميع البلدان المتقدمة	٣٥	١١٢٤	٢٢,٣	٢١,٣	١٨,٩	١٧,٣	١٦,٦

المصدر : روبرت س . ماكنمارا ، Address to the Massachusetts Institute of Technology (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ١٩٧٢) .

(أ) فيما عدا جمهورية الصين الشعبية .

وقد كان هذاالانخفاض ملحوظاً بدرجة أكبر في أصغر البلدان ، كما بدأ فيها قبل غيرها من البلدان . ومن بين بلدان العالم الثالث ، التي يبلغ مجموعها ٦٦ بلداً ، كان الهبوط في المواليد يتجاوز ٢٠ في المائة في ١٤ بلداً منها يقل عدد سكان كل منها عن ١٥ مليوناً ، ولديها احصاءات يعتمد عليها [1] . كما حدثت انخفاضات هامة أيضا في عدد معين من البلدان المتوسطة الحجم . ففي كوريا الجنوبية وتايلند وتركيا وكولومبيا ومصر هبطت المواليد بمقدار ٢٥ في المائة أو أكثر فيما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٤ . غير أنه بالنسبة لأكبر البلدان (وعددها ثمانية بلدان) يعتبر الاتجاه أقل وضوحاً ، إذ أنه فيما بين هذين العامين لم تتجاوز الانخفاضات ١٠ في المائة إلا في أربعة بلدان فقط هي أندونيسيا والصين والمكسيك والهند [2] . وعلى الرغم من أنه لايعرف عن الصين إلا القليل نسبياً ، فمن المؤكد أنها حالة استثنائية . فهناك انخفضت الخصوبة بعنف ، والأرجح أن يكون المواليد فيها اليوم أدنى من ٣٠ في الألف ، بل ربما ٢٥ في الألف . وهذا المعدل ، الذي يقرب من مثيله في بضعة بلدان أوروبية ، تحقق في هيكل اجتماعي ـ اقتصادي مازال من الناحية الجوهرية هيكلاً زراعياً ، مما يجعل الصين حالة ليست لها سابقة في التاريخ . وفي الأعوام العشرة ، من ١٩٦٥ الى ١٩٧٥ ، هبط معدل الخصوبة في الصين ، وكذلك في كوريا الجنوبية وتايلند ، بأكثر من ٢٠ في المائة ـ وهو هبوط أسرع كثيراً من الهبوط الذي حدث في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

---

(١) ليون تاباه ، Changement dans la trajectoire demographique Mondiale (صورة مستنسخة) ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيةالدولية بالامم المتحدة ، شعبة السكان ، ١٩٧٩ . البلدان الأربعة عشر المعنية هنا هي : بربادوس ، بنما ، ترنيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية الدومينيكان ، سنغافورة ، شيلي ، فيجي ، كوبا ، كوستاريكا ، ماليزيا ، موريشيوس ، هونغ كونغ .

(٢) البلدان الثمانية المعنية هنا هي : الصين ، الهند ، اندونيسيا ، المكسيك ، البرازيل ، باكستان ، بنغلاديش ، نيجيريا .

وعلى المستوى الإقليمي فإن آسيا هي بلاشك المثال الأكثر بروزاً للانخفاض في معدلي المواليد والخصوبة . وفي البلدان التي تسود فيها الثقافة الصينية كان الهبوط على وجه الاجمال سريعاً بوجه خاص . وعلى الجانب الآخر ، في الهند ، أدت المعارضة لسياسات التعقيم الاجباري في منتصف السبعينات إلى افتقاد الثقة في السياسات السكانية ، وإلى ارتفاع لاحق في المواليد . وفي أمريكا اللاتينية ، حققت كولومبيا نتائج ملحوظة : فقد هبطت الخصوبة بمقدار ٢٥ في المائة فيمابين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ . كما حدثت في المكسيك والبرازيل مؤخراً انخفاضات بارزة في الخصوبة . وهذه الأمثلة الثلاثة يمكن أن تشير إلى اتجاه عام في قارة أمريكا اللاتينية كان يمكن أن يعتبر اتجاهاً غير محتمل منذ عشرين عاماً بسبب التأثير الذي تمارسه الكنيسة الكاثوليكية . أما أفريقيا فهي القارة الوحيدة في العالم الثالث التي لم يحدث فيها هبوط ذو بال في معدل الخصوبةخلال السبعينات . ولما كانت الوفيات قد انخفضت خلال الفترة نفسها فإن معدل النمو السكاني قد زاد تبعاً لذلك ، واليوم يعد معدل النمو هذا أعلى منه في أية منطقة أخرى .

واستمرت الوفيات في الانخفاض في العالم الثالث خلال العقد الأخير ، ولكن ليس بنفس السرعة التي كانت تنخفض بها خلال الأعوام العشرين السابقة . والأزمات الغذائية في بداية السبعينات ربما تفسر جزئياً هذا التباطؤ في بنغلاديش أو في بلدان منطقة الساحل في أفريقيا . ومن المفترض أن انخفاض الوفيات الذي حققته بالفعل بلدان كثيرة بحلول عام ١٩٦٠ يفسر أيضا لماذا كان التقدم أبطأ خلال الأعوام التالية .

وفي مجالي الوفيات والخصوبة تعتبر مؤشرات التطورات الجارية مفتتة وهشة . وسيتعين علينا انتظار نتائج التعدادات السكانية المقرر اجراؤها خلال الثمانينات لكي نفهم بصورة أفضل مدى هذه التطورات . وعلى أي حال فإن الأدلة التي تراكمت طوال السبعينات تسمح لنا الآن بأن نقرر أن العالم الثالث ، باستثناء أفريقيا ، قد دخل حقبة من التحول الديموغرافي . فبعد هبوط سريع في الوفيات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تمر بلدان نامية كثيرة الآن بمرحلة انخفاض في

الخصوبة لابد من أن ينتهي في نهاية المطاف إلى حالة جديدة من التوقف السكاني . وبينما يستقر الآن بوضوح واقع هذه المرحلة الانتقالية ، فإن سرعتها ودوامها ما زالتا موضعاً للتخمين والتأمل .

الاحتمالات المتوقعة الطويلة الأجل

إن عدم اليقين فيما يتعلق بالتطور الديموغرافي الراهن في بلدان العالم الثالث يجعل التنبؤ الطويل الأجل منطوياً بوجه خاص على مخاطر شديدة . ففي هذه البلدان كان الهبوط في معدلي المواليد والخصوبة سريعاً نسبياً ـ وهما معدلان أسرع مما استطاع الديموغرافيون التنبوء به منذ عشرين عاماً . ومن العسير التنبؤ ، حتى بالنسبة للعقد القادم أو العقدين القادمين ، بماهية التطور المقبل لهذه التغيرات وبما سيكون عليه معدل الوفيات .

ولذلك ليس هناك ما يبعث على الدهشة في أن تقديرات سكان العالم عند نهاية القرن تختلف حسب المصادر المستخدمة : ٦ بلايين نسمة استناداً إلى البنك الدولي ، ٦,٢ بليون استناداً الى الامم المتحدة ، ٦,٣٥ استناداً إلى مكتب التعداد . غير أن هذه الفروق ، كما يمكن أن نرى ، هي فروق طفيفة . وبالمثل إذا نظرنا إلى التقديرات التي أجرتها الأمم المتحدة فإن الفجوة بين الاسقاط المتوسط والاسقاطين العالي والمنخفض ليست كبيرة للغاية (+ ٧ في المائة) . وضآلة هامش الخطأ هذا تعني أنه مهما كانت فعالية السياسات السكانية المنفذة الآن والتي ستنفذ عند نهاية القرن فإن حجم سكان العالم في العام ٢٠٠٠ لن يطرأ عليه تغير يذكر . (انظر ، الجدول ٥ ـ ٢) .

وعلى نقيض ذلك فإن عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤات الديموغرافية ، وكذلك الأثر المحتمل للسياسات السكانية ، يمكن التسليم بهما بيسر أكبر عندما ندرس الإسقاطات الطويلة الأجل .

وقد دخلت غالبية بلدان العالم الثالث الآن ، كما رأينا ، مرحلة تحول

الجدول ٥ ـ ٢ سكان العالم وسكان المناطق ، ١٩٥٠ و١٩٧٥ والإسقاطات المتوسطة ، ١٩٨٠ و٢٠٠٠

المنطقة	السكان (بالمليون)				الزيادة بالنسبة المئوية		التوزيع بالنسبة المئوية	
	١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٥٠ـ١٩٧٥	١٩٧٥ـ٢٠٠٠	١٩٧٥	٢٠٠٠
العالم	٢٥١٣	٤٠٣٣	٤٤١٥	٦١٩٩	٦٠,٥	٥٣,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المناطق الأكثر تقدما	٨٣٢	١٠٩٣	١١٣١	١٢٧٢	٣١,٤	١٦,٤	٢٧,١	٢٠,٥
المناطق الأقل تقدما	١٦٨١	٢٩٤٠	٣٢٨٤	٤٩٢٧	٧٤,٩	٦٧,٦	٧٢,٩	٧٩,٥
أفريقيا	٢١٩	٤٠٦	٤٦٩	٨٢٨	٨٥,٣	١٠٤,٠	١٠,١	١٣,٤
أمريكا اللاتينية	١٦٤	٣٢٣	٣٦٨	٦٠٨	٩٧,١	٨٨,٥	٨,٠	٩,٨
أمريكا الشمالية	١٦٦	٢٣٦	٢٤٦	٢٩٠	٤٢,٣	٢٢,٥	٥,٩	٤,٧
شرقي آسيا	٦٧٣	١٠٦٣	١١٣٦	١٤٠٦	٥٨,٠	٣٢,٢	٢٦,٤	٢٢,٧
جنوبي آسيا	٧٠٦	١٢٥٥	١٤٢٢	٢٢٠٥	٧٧,٧	٧٥,٧	٣١,١	٣٥,٦
أوروبا	٣٩٢	٤٧٤	٤٨٤	٥٢٠	٢١,٠	٩,٧	١١,٨	٨,٤
أوقيانوسيا	١٣	٢١	٢٣	٣٠	٦٧,٣	٤٠,٠	٠,٥	٠,٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	١٨٠	٢٥٤	٢٦٧	٣١٢	٤١,٣	٢٢,٦	٦,٣	٥,٠

المصدر : World Population Trends and Prospects by Country, 1920-2000 : Summary Report of the 1978 Assessment (منشورات الأمم المتحدة ، ST,ESA,SER . R , 33) .

ديموغرافي ، وهكذا يكاد يكون من المؤكد أن العالم ينبغي أن يكمل تحوله ، وأن يصل إلى حالة من التوقف السكاني خلال القرن القادم . أما السؤالان الرئيسان فهمابطبيعة الحال متى يتم الوصول إلى هذا المستوى المتوقف ،وماذاسيكون عليه سكان العالم في ذلك الوقت .

وايضا في هذه الحالة تختلف التقديرات . ولنستشهد ببضعة أمثلة ، فتقديرات البنك الدولي تفيد أن حالة التوقف السكاني يمكن الوصول إليها عند سكان يبلغ تعدادهم عشرة بلايين . وتضع المستقبلات المترابطة هذا المستوى المستقر عند تعداد يتراوح بين ١١ و ١٢ بليونا ، على حين تتنبأ الأمم المتحدة بتعداد مقداره ١٥,٨ بليون (وهو افتراض عال) . وهكذا يكون هامش الخطأ هذه المرة أعلى (من - ٢٣ في المائة إلى + ٢٨ في المائة) ، مما يبين بوضوح عدم اليقين فيما يتعلق بالتغيرات السكانية على امتداد الأجل الطويل . وهذه الحقيقة نفسها تؤكد على ما للسياسات السكانية من أهمية حاسمة بالنسبة للمستوى النهائي لسكان العالم .

فعن طريق تسارع الانخفاض الحالي في الخصوبة في العالم الثالث يكون باستطاعة هذه السياسات السكانية حقا التعجيل بمقدم اللحظة التي سيتم فيها بلوغ معدل تكاثر صاف مقداره [٣] . وهذا التعجيل بدوره يمكن أن يسمح بالوصول الى المستوى النهائي للتوقف السكاني في وقت مبكر عن ذلك ، والأمر الأكثر أهمية أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم هؤلاءالسكان ذوي المستوى المستقر . وكما نرى من الجدول ٥ - ٣ ، فإن كل عقد من التأخير في بلوغ معدل تكاثر صاف مقداره ١ يؤدي إلى زيادة مقدارها حوالي ١٥ في المائة في حجم سكان العالم عند مستواهم النهائي (عندما يتم الوصول إلى حالة التوقف السكاني) . فإذا ما تم الوصول إلى معدل ١ هذا حوالي العام ٢٠٠٠ ، فإن الحجم النهائي للسكان سيكون حوالي ١١,٢ بليون نسمة - وهو الافتراض الذي

---

(٣) يجري تعريف معدل التكاثر بأنه عدد (البنات اللاتي تنجبهن أمرأة) في ظل الأطر السائدة للخصوبة والوفيات ، واللاتي يمتد عمرهن إلى متوسط سن الإنجاب .

الجدول ٥ ـ ٣

اسقاطات سكان العالم بموجب افتراضات مختلفة فيما يتعلق بالانخفاض في معدل التكاثر الصافي

الاسقاطات	معدل التكاثر الصافي = ١	فترة الثبات السكاني	الحجم الثابت للسكان (بالمليون)	الرقم القياسي (الاسقاط ١=١٠٠)
الاسقاط ١	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٠٩٥ ـ ٢١٠٠	٥٦٩٠	١٠٠
الاسقاط ٢	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٢٠٩٥ ـ ٢١٠٠	٦٤١٧	١١٣
الاسقاط ٣	٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥	٢٠٩٥ ـ ٢١٠٠	٨٣٨٩	١٤٧
الاسقاط ٤	٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥	٢١٢٠ ـ ٢١٢٥	١١١٧٢	١٩٦
الاسقاط ٥	٢٠٤٠ ـ ٢٠٤٥	٢١٤٥ ـ ٢١٥٠	١٥١٤٨	١٦٦

المصدر : مأخوذة من ، توماس فريجكا ،

The Future of population Growth Alternative Paths to Equilibruim

مجلس السكان (نيويورك : دار النشر « جون ويلي » ١٩٧٣) .

ملاحظة : يبين العمود الثاني (معدل التكاثر الصافي = ١) الفترات المختلفة التي يفترض الوصول فيها إلى معدل صاف للتكاثر مقداره ١ . ويعطينا العمود الثالث الفترة المقابلة عندما يصل سكان العالم إلى الثبات بعد ذلك ، أما العمود الرابع فيشير إلى المستوى الثابت للسكان . والعمود الأخير هو رقم قياسي لهذه المستويات السكانية النهائية التي أعدت على أساس الاسقاط للمستوى الثابت للسكان .

وضعته المستقبلات المترابطة . وإذا أمكن التعجيل بهذا التاريخ مدة عقدين ، فإن المستوى النهائي يمكن أن يكون أقل بمقدار ٢,٨ بليون . ومن الناحية الأخرى إذا أرجىء هذا التاريخ عشرين عاماً ، فإن المستوى يمكن أن يكون أكبر بحوالي أربعة بلايين .

ويزداد كثيراً الآن مدى ما يمثله التعجيل بالتاريخ الذي سيكون معدل التكاثر الصافي عنده يساوي ١ من الأهمية بالنسبة للبلدان التي تواجه الآن نمواً سكانياً سريعاً . مثال ذلك أنه إذا وصلت الهند إلى هذا المعدل في العام ٢٠٠٠ فإن سكانها سيتوقفون عن النمو بعد ذلك بسبعين عاماً ، أي عند حوالي ١,٤ بليون نسمة . واذا لم يتم الوصول إلى هذا المعدل حتى عام ٢٠٤٠ ، فإن الحجم النهائي للسكان سيكون ٢,٩ بليون ، أي ضعف الحجم السابق . وبالنسبة للمكسيك يمكن أن يؤدي تأخير مماثل إلى زيادة مقدارها ١٤٠ في المائة (من ١٧٥ مليون نسمة إلى ٤٢٠ مليوناً) في الحجم المتوقف للسكان ، وبالنسبة لبنغلاديش يمكن أن تكون الزيادة ١٧٠ في المائة (من ٢٤٥ مليون نسمة الى ٦٦٠ مليوناً)[٤] . ونحن نعرف أن هذه البلدان ، لاسيماالبلدان الأخيران ، هي في الحقيقة من بين البلدان التي لم يطرأ فيها انخفاض يذكر على معدلات المواليد خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة . وبطبيعة الحال فإن احتمال ألا يصل سكان بنغلاديش إلى ٦٦٠ مليون نسمة يبدو للأسف احتمالاً غير مرجح إلى حد كبير . وعلى الرغم من ذلك فانِ الأرقام أعلاه تعطينا بالفعل فكرة مزعجة عما ينطوي عليه تأخير في هبوط معدلات المواليد .

واستناداً إلى « الحالة الأساسية » ماذا يمكن أن تكون عليه خريطة سكان العالم في حالة التوقف السكاني ؟ يبين الجدول ٥ ـ ٤ اسقاطات سكان العالم حتى العام ٢١٠٠ ، استناداً إلى الافتراض المتوسط للأمم المتحدة . ونحن لا نعرف بطبيعة

---

(٤) توماس فريجكا ، The Future of Population Growth : Alternative paths to Equilibrium مجلس السكان (نيويورك : دار النشر « جون ويلي » ، ١٩٧٣) .

الحال أي البلدان ستكون قد « تقدمت » وأي البلدان ستكون « في مرحلة تنمية » في فترة زمنية مدتها ١٢٠ عاما . وعلى الرغم من ذلك فنحن نرى أن البلدان المتقدمة اليوم ، والتي تمثل الآن ربع سكان العالم ، لن تمثل أكثر من الثمن عند نهاية القرن الحادي والعشرين ، على حين سيزداد سكان البلدان النامية بمقدار ثلاثة أمثال خلال هذه الفترة . وبالمقارنة بعام ١٩٨٠ سيزداد سكان شرقي آسيا بأكثر من النصف ، وسكان أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا بأكثر من ثلاثة أمثال . غير أن الاسقاطات المروعة حقا تتعلق بأفريقيا التي سيزداد سكانها في غضون قرن واحد بمقدار خمسة أمثال ليصلوا إلى ٢,٤ بليون نسمة في العام ٢١٠٠ ـ وهو رقم يقارب عدد سكان العالم الثالث بأكمله (بما في ذلك الصين) عند نهاية الستينات .

وهذه التنبوءات لايمكن إلا أن تترك لدينا إحساسا بالشك وعدم التصديق . فأي فرد لديه إلمام بشبه القارة الهندية لايمكن أن يتصور أن سكانها سيتجاوزون الخمسة بلايين في المستقبل . وبالمثل يتعذر الاعتقاد بأنه في غضون قرن واحد سيتجاوز سكان أفريقيا البليونين .

غير أن التغيرات المتوقعة في مدن العالم الثالث تدحض هذا التصور أكثر من أي وقت مضى . فالتنبوءات بالنسبة للعام ٢٠٠٠ تعلن أن سكان كلكتا سيصلون إلى ١٦ مليونا ، وأن سكان شنغهاي سيصلون إلى ٢٣ مليونا ، وأن سكان ساوباولو يمكن أن يصلوا إلى ٢٦ مليونا ، وأن سكان مكسيكو سيتي سيتجاوزون ٣١ مليونا . وبالنسبة للمدن الكبيرة في العالم الثالث ، بمستوياتها التي لم يسبق لها مثيل من حيث الاكتظاظ والضجيج والتلوث ، فإن إسقاطات من هذا القبيل تنطوي على وضع يكاد فهمه يكون مستحيلا . فماذا سيكون عليه الوضع عند نهاية القرن الحادي والعشرين ، عندما يصل سكان العالم إلى ضعف عددهم في العام ٢٠٠٠ ؟ إن علينا أن نسلم بأننا حقا لانعرف إجابة على هذا السؤال ، ولكن الآفاق هي على وجه اليقين تنطوي على شر مستطير .

الجدول ٥ ـ ٤

الاسقاطات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢١٠٠ استنادا إلى التباين المتوسط للأمم المتحدة

(بالمليون)

	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠	٢٠٧٥	٢١٠٠
المجموع	٤٤١٥	٦٤٠٧	٩٠٥١	١١٠٨١	١٢٠٤٨	١٢٢٥٧
جميع البلدان المتقدمة	١١٣١	١٣٦٨	١٥١٠	١٥٦٣	١٥٧٢	١٥٧٠
جميع البلدان النامية	٣٢٨٤	٥٠٣٩	٧٥٤١	٩٥١٨	١٠٦٨٧	١٠٦٨٧
أفريقيا	٤٦٩	٨٣٤	١٤٣٨	٢٠٠٥	٢٣٤٤	٢٤٣٥
أمريكا اللاتينية	٣٦٨	٦٢٥	٩٦٣	١٢٠٤	١٣٠٠	١٣٠٨
أمريكا الشمالية	٢٤٦	٢٩٦	٣٣٢	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩
شرقي آسيا	١١٣٦	١٣٧٣	١٦٥٠	١٧٦١	١٧٧٥	١٧٧٦
جنوبي آسيا	١٤٢٢	٢٣٨٤	٣٦٧٩	٤٧٣٩	٥٢٤٧	٥٣٥٨
أوروبـا	٤٨٤	٥٤٠	٥٨٠	٥٩٢	٥٩١	٥٨٩
جزر البحار الجنوبية	٢٣	٣٣	٤٣	٥٠	٥٢	٥٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية	٢٦٧	٣٢١	٣٦٧	٣٩١	٣٩٨	٣٩٩

المصدر : ليون تاباه ، 'The Changing Demographic Balance' ، بوبيولي (مجلة صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ، نيويورك) ، العدد رقم ٢ (١٩٧٩) ، وكذلك الأمم المتحدة The World Population Situation in 1979 (نيويورك ، ١٩٨٠) .

هل ثمت تسارع في التحول الديموغرافي ؟

لما كان العالم الثالث قد بدأ في نهاية الأمر مرحلة تحول لابد أن تؤدي إلى توقف سكاني خلال القرن القادم ، فهل باستطاعتنا أن نكف عن القلق ، وأن نهدىء من جهودنا ؟ وهل لاتؤكد لنا هذه الحقيقة أن المخاوف التي أثارها النمو الديموغرافي كانت بغير أساس أو على الأقل كان مبالغا فيها ؟ قد يجدر بنا في هذا الصدد أن نسترجع إلى الذاكرة بعضا من هذه المخاوف وأن نناقشه في إيجاز .

عندما سمع العالم عن « الانفجار السكاني » في الستينات عاد شبح مالتس إلى الظهور من جديد . ولما كان سكان العالم يتزايدون بسرعة غير عادية ، فإنهم لابد من أن يتجاوزوا عاجلا أو آجلا قدرات كوكبنا على إنتاج احتياجات البشر من الأغذية . وعند بداية السبعينات أثارت فكرة « حدود النمو » المزيد من المخاوف . ومع مواكبة الزيادة في التلوث للزيادة في أعداد السكان ، على حين تظل الموارد من الوقود الأحفوري ومن المواد الأولية محددة ، فإن النمو السكاني في العالم يبدو مسرعا نحو كارثة .

وبطبيعة الحال لايعدو ذلك أن يكون من قبيل التبسيط ، فالعلامات الظاهرة الآن والتي تشير إلى إنخفاض في النمو السكاني في العالم الثالث إنما تؤكد تنبوءات الديموغرافيين . وفضلا عن ذلك فإنه من المؤكد اليوم أننا أصبحنا نفهم بصورة أفضل ما يترتب على النمو السكاني من آثار على استهلاك موارد العالم .

كما أن الضغط الذي يمارس على الموارد المحدودة في كوكبنا (لاسيما الوقود الأحفوري والمنتجات المعدنية) هو نتيجة للنمو الاقتصادي أكثر منه نتيجة للنمو السكاني . ولنأخذ عن لجنة براندت بعض عباراتها : « إن الجانب الأكبر من استنفاد الموارد غير المتجددة والضغط على المحيطات والمناخ كان مرجعه النمو الصناعي المذهل في البلدان المتقدمة التي لا يتجاوز سكانها خمس سكان العالم »[٥] . وتمثل البلدان النامية (ما عدا الصين) ٥٢ في المائة من سكان

---

(٥) تقرير براندت ، الصفحة ١١٣ .

العالم ، ولكنها تمثل ١٨ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ومن الناحية الأخرى تشكل البلدان المتقدمة ذات الاقتصادات السوقية ١٦ في المائة من سكان العالم ، وتسهم بحوالي ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم . وبقدر ما يكون استخدام الموارد النادرة متناسبا مع الناتج المحلي الإجمالي فإننا يمكن أن نرى أن البلدان المتقدمة تستهلك من هذه الموارد قرابة أربعة أمثال ما تستهلكه البلدان النامية .

وحتى إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معدل نمو السكان هو في البلدان النامية أعلى من مثيله في البلدان المتقدمة بمقدار ثلاثة أمثال ، فإن الضغط الذي يمارس على الموارد نتيجة للزيادة في السكان هو مع ذلك أقل أهمية بالنسبة للبلدان الأولى منها بالنسبة للبلدان الثانية ، وذلك بسبب الفوارق في الدخل وفي استهلاك الفرد . ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن النمو السكاني في العالم الثالث ليس له سوى تأثير تافه على الطلب على الموارد النادرة . وعلى الرغم من ذلك فإن المناقشة السابقة تمكننا بالفعل من أن نفهم أنه عندما يوجه اللوم إلى البلدان لأنها تسرع باستنفاد موارد العالم من خلال النمو السكاني غير المسؤول فيها فإنه يكون لديها ما يبرر الاحتجاج بأن الخطأ إنما يكمن في الحقيقة فيما تستهلكه البلدان المتقدمة من هذه الموارد .

وعلى أي حال فإن مشكلة الموارد المتجددة لا تبدو ذات أهمية حيوية إلا في ميدان الطاقة لأن استنفاد المنتجات المعدنية على نطاق العالم ، كما بينت التقارير الأخيرة ، ليس من المرجح أن يحدث في المستقبل المنظور [٦] . ونتيجة لذلك فإنه

---

(٦) انظر ، على سبيل المثال ، Interfutures ، في العمل الجماعي الذي أعده ر.ث.و . أراد وآخرون تحت عنوان ، Sharing Global Resources (نيويورك : إدارة النشر « ماكروهيل » ، ١٩٧٩) ، ر. ج. ريدكر وأ. و. سيسيلسكي ، : Resources, Environment and Population The Nature of Future Limits (واشنطن العاصمة ، المكتب المرجعي للسكان ، ١٩٧٩) .

يبدو إما أن المخاوف الأولية التي أثارها النمو السكاني في العالم الثالث لم تكن متينة الأساس (في حالة المواد الأولية) وإما أن الاتهام بالاستهلاك المفرط لم يكن يوجه ضد المجرم الرئيس (في حالة الطاقة ، حيث استهلاك البلدان الغنية هو الذي ينبغي في الحقيقة أن يوجه إليه الجانب الأكبر من اللوم) .

فهل يعني ذلك أن كل الجدل الذي يدور حول مخاطر النمو السكاني هو في الحقيقة ضجة هائلة حول لاشيء ؟ إنه لا يعني ذلك تماما ، فبينما لا يمثل هذا النمو خطرا مباشرا بالنسبة لموارد الكوكب ،فإنه يشكل على الرغم من ذلك قيدا هاما على التقدم الاقتصادي لكل بلد على حدة . وثمت عوامل مختلفة تسهم في جعل النمو السكاني المفرط عقبة خطيرة في طريق التنمية الاقتصادية ، ومن بينها الزيادة في نفقات الأسرة ، أو في النفقات الحكومية نتيجة لتزايد أعداد المعالين اقتصاديا ، وتفاقم مشاكل البطالة ، والتوسع العمراني الزائد ، والأغذية .

والزيادة السريعة في أعداد المعالين اقتصاديا هي في الحقيقة إحدى النتائج الملموسة للغاية للنمو السكاني . ففي خلال العقود الأخيرة حققت البلدان النامية جميعا انخفاضا سريعا في وفيات الرضع ، على حين ظلت معدلات المواليد فيها عالية . ونتيجة لذلك فإن حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم الثالث هم اليوم أقل من الخامسة عشرة ، على حين لا تتجاوز هذه النسبة ٢٥ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة (انظر ، الجدول ٥ ـ ٥) . كما أن نسبة الإعالة ـ عدد السكان الأقل من الخامسة عشرة والأكثر من الخامسة والستين مقسوما على عدد السكان بين هذين العمرين ـ هي قرابة ٨٠ في المائة في البلدان النامية ، مقابل ٥٤ في المائة في البلدان المتقدمة . ويعني ذلك أن الدخل الذي يكسبه السكان العاملون في البلدان النامية سيقتسم بين عدد من الناس أكبر من مثيله في البلدان المتقدمة . ولما كان الأطفال في الأعوام العشرة ، أو الخمسة عشر الأولى من حياتهم يضيفون إلى مجموع الاستهلاك دون أن يسهموا في الانتاج ، فإن الانخفاض في أعداد المواليد يمكن أن يؤدي بصورة مباشرة إلى إرتفاع متوسط الدخول .

الجدول ٥ ـ ٥

التركيب العمري للسكان في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ والاسقاطات المتوسطة للعام ٢٠٠٠

المنطقة	النسبة المئوية للسكان					المجموعات العربية « المعالة » لكل ١٠٠ شخص بين الخامسة عشرة والخامسة والستين	
	العام	المجموع	أقل من الخامسة عشرة	بين الخامسة عشرة والخامسة والستين	أكثر من الخامسة والستين	أقل من الخامسة عشرة	أكثر من الخامسة والستين
العالم	١٩٧٠	١٠٠,٠	٣٦,٦	٥٧,٩	٥,٥	٦٣	٩
	١٩٧٥	١٠٠,٠	٣٦,٤	٥٨,٠	٥,٦	٦٣	١٠
	٢٠٠٠	١٠٠,٠	٣١,٨	٦١,٩	٦,٣	٥١	١٠
المناطق الأكثر	١٩٧٠	١٠٠,٠	٢٧,١	٦٣,٤	٩,٥	٤٣	١٥
تقدما	١٩٧٥	١٠٠,٠	٢٤,٨	٦٤,٦	١٠,٦	٣٨	١٦
	٢٠٠٠	١٠٠,٠	٢١,٥	٦٥,٣	١٣,٢	٣٣	٢٠
المناطظق الأقل	١٩٧٠	١٠٠,٠	٤٠,٧	٥٥,٦	٣,٧	٧٣	٧
تقدما	١٩٧٥	١٠٠,٠	٤٠,٦	٥٥,٦	٣,٨	٧٣	٧
	٢٠٠٠	١٠٠,٠	٣٤,٤	٦١,٠	٤,٦	٥٦	٨

المصدر : الأمم المتحدة ، The World Pupulation in 1979 (نيويورك ، ١٩٨٠) .

وبطبيعة الحال ، يمكن القول بأنه عندما يصل هؤلاء الأطفال إلى سن البلوغ فإنهم سينضمون إلى قوة العمل في بلدهم ويسهمون في الانتاج . ولكن في البلدان التي تشتد فيها كثيرا حدة البطالة والعمالة المنقوصة فإن أي زيادة في قوة العمل يمكن أن تخلق من المشاكل أكثر من تلك التي تحلها . وفي هذا الصدد توجد مخاطر واضحة لا لبس فيها بأن تزداد الأوضاع سوءا خلال العقود القادمة ، عندما يدخل البالغون ، الذين ولدوا خلال الستينات أو السبعينات ، سوق العمل . ومنذ الآن وحتى نهاية القرن ستزداد قوة العمل في العالم الثالث بأكثر من ٥٠ في المائة . وفي أمريكا اللاتينية ، نتيجة للنمو السكاني العالي بوجه خاص في الأعوام الأخيرة ، ستزداد قوة العمل بمقدار ٧٥ في المائة . وباستطاعتنا أن نقدر مدى ضخامة المشكلة إذا ما أدركنا أنه سيتعين على البلدان النامية ، لكي تزود القادمين الجدد إلى سوق العمل بفرص للعمل ، أن تخلق فيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠ عددا من الوظائف الاضافية يعادل الحجم الذي كان عليه مجموع سكانها العاملين في عام ١٩٥٠ . وهكذا يبدو من المرجح أن تستمر العمالة المنقوصة ، إن لم تكن ستزداد ، في معظم البلدان النامية خلال الأعوام القادمة . وبطبيعة الحال فإن أي تدابير تتخذ اليوم لتخفيض معدلات المواليد لن تؤثر في سوق العمل إلا في غضون خمسة عشر عاما على أقل تقدير ـ وذلك يستدعي البدء بأسرع ما يمكن !

ويعد كل من البطالة والعمالة المنقوصة في المناطق الريفية من بين الأسباب الرئيسة للنزوح من الريف ، والنمو الانفجاري للمدن في العالم الثالث . فسكان المدن في البلدان النامية لم يكونوا يتجاوزون ٢٥٠ مليونا منذ ثلاثين عاما ، وبين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠ قفز عددهم إلى أكثر من ثلاثة أمثال ، وسيتضاعف مرة أخرى في غضون العقدين القادمين ، ونحن نرى الآن ماذا ستكون عليه حال مدن ضخمة معينة في العالم الثالث عند نهاية القرن . وفيما عدا استثناءات قليلة فقد ثبت أنه من المستحيل السيطرة على كثبان النمل هذه ، إنها ليست مدنا ، والأحرى حقا أنها تكتلات حضري هائلة ، تعيش غالبية سكانها في مدن أكواخ

وتعاني الاكتظاظ والازدحام والأحوال الصحية الخطرة . وبطبيعة الحال ليس النمو السكاني الشامل هو السبب الوحيد في النزوح من الريف والنمو السرطاني في المدن ، ولكن من المؤكد أن تباطؤ النمو السكاني في المدن يمكن أن يهدىء من الانفجار الحضري الذي يمضي اليوم بأكثر الصور فوضوية .

وقد تجاوز النمو السكاني في كثير من البلدان قدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة الضرورية في مجالات التعليم والصحة والمرافق والنقل وغيرها . مثال ذلك أنه بينما كانت النسبة المئوية للأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية تتزايد فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٥ (ارتفعت من ٤٦ في المائة إلى ٦٢ في المائة) ، فان عدد الأطفال غير المقيدين بالمدارس كان على الرغم ذلك في ازدياد (من ١١٠ ملايين إلى ١٢١ مليون) [٧] . كما أن حكومات كثيرة كانت فيما سبق تدافع صراحة عن التعليم العام تعين عليها أن تتخلى بحذر عن أهدافها المعلنة بسبب الافتقار إلى الوسائل المالية والادارية الكافية .

ولن أسهب في الحديث هنا عن المشكلات التي سببها النمو السكاني في الزراعة والتغذية ، وكذلك في الميدان البيئي ، فهذه المسائل تعالج بالتفصيل في الفصلين السادس والسابع . غير أني أود أن أشير هنا إلى أن قوة العمل الزراعية في جميع مناطق العالم الثالث ، باستثناء أمريكا اللاتينية ، كانت تزداد بين الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ، وعام ١٩٧٥ بأسرع من الزيادة في المساحة المزروعة ، وبالتالي فقد انخفض عدد الأفدنة للعامل الزراعي ، وهو انخفاض ترتب عليه تصاعد في البطالة وتباطوء في نمو الدخل . كما أن الكثافة السكانية المتزايدة أدت بدورها إلى ظاهرة يتعذر فهمها بصورة كاملة ، وأن تكن خطورتها مؤكدة ، هي ازالة الغابات وتزايد ملوحة التربة والتصحر والتعرية ، أو عملت على أن تمضي هذه الظاهرة بسرعة متزايدة . وهذا التدهور الايكولوجي ينذر بأفدح الشرور لأنه لم

---

(٧) هذه الأرقام لا تشمل جمهورية الصين الشعبية . انظر ، الأمم المتحدة The World Population Situation in 1979 (نيويورك ، ١٩٨٠) .

يعد ممكنا في أغلب الأحوال ، لأسباب تقنية واقتصادية ، استعادة الظروف التي كانت قائمة من قبل ، وأكثر ما يطمح فيه المرء هو وقف التدهور الجاري عن طريق تدابير طارئة . ومن سوء الطالع أنه يرجح كثيرا أن تكون الزيادة السريعة في الكثافة السكانية في العقود القادمة عامل احباط لأي تدابير من هذا القبيل ، مهما تكن أهدافها محدودة ومتواضعة .

السياسات السكانية

في آب / اغسطس ١٩٧٤ افتتح المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست . وكان هذا المؤتمر ، الذي عقد بعد وقت قصير من انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واصدار الاعلان الخاص باقامة « نظام اقتصادي دولي جديد » ، مسرحا لمجادلات عنيفة وقاسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . فقد زعمت البلدان المتقدمة ، مستندة في ذلك إلى مالتس ، أن الاكتظاظ السكاني هو السبب الرئيس للفقر ، وقالت غالبيتها إن ابطاء النمو السكاني هو شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية . وكرد فعل لهذا الموقف أعلنت البلدان النامية جميعا من الناحية العملية تأييدها للرأي الماركسي القائل بأن السبب الحقيقي للفقر هو التوزيع غير المتكافىء للثروة ، وبأن الاكتظاظ السكاني هو علامة على التخلف وليس سببا له . وبينما تعرضت الحجج التي تبودلت للتشويه في أحيان كثيرة نتيجة للمناقشات المطولة الحتمية والعبارات الطنانة ، فإن الجدل مع ذلك كان يدور حول مسألة هامة ، وإن لم تحسم بعد ، هي : من أجل خفض المواليد هل يكون تحسين الأحوال المعيشية أكثر فعالية من السياسات المباشرة لتنظيم النسل أو أقل فعالية منها ؟

ومهما تكن المواقف التي اتخذت في بوخارست ، فإن مواقف حكومات العالم الثالث وآراءها قد تغيرت كثيرا خلال العقد الماضي . فالدراسات الاستقصائية التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تبين في الحقيقة أن ٨١ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان ترى حكوماتها أن إبطاء معدل النمو السكاني إنما هو أمر

مرغوب فيه من أجل نجاح سياساتها في مجال التنمية . وفضلا عن ذلك فإن البلدان التي تريد بالفعل انخفاض معدل النمو هذا قد أظهرت تفضيلا ملحوظا لأساليب التدخل المباشرة ، وإن لم تكن تستبعد الأساليب غير المباشرة . والحقيقة أن الأعوام الأخيرة قد شهدت في آن واحد ازدهارا حقيقيا لسياسات سكانية جديدة وتعزيزا للسياسات الموجودة بالفعل .

وهناك ما يغري بأن نرى في هذا التوسع في برامج العمل المباشر السبب الرئيس للهبوط في الخصوبة الذي حدث خلال هذه الفترة في بلدان كثيرة في العالم الثالث . وهناك بالتأكيد بعض الصدق في هذا الافتراض . وباستثناء الهند وباكستان وبنغلاديش ، حيث كانت البرامج السكانية القديمة العهد تدار بطريقة سيئة ، حدثت انخفاضات سريعة في الخصوبة في جميع البلدان النامية التي لديها برامج هامة لتنظيم الأسرة . وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٦ هبط معدل المواليد الخام في مدينتي جاوة وبالي (في اندونيسيا) ، حيث يجري تنفيذ برنامج هام لتنظيم الأسرة ، من ٤١ إلى ٣٣ لكل ألف . وفي تايوان ارتفعت النسبة المئوية للنساء الأميات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل من ١٩ في المائة إلى ٧٨ في المائة بين ١٩٦٥ و١٩٧٦ ، وهي الفترة التي كان يجري فيها تنفيذ برنامج قوي(٨) . ومن الواضح اليوم أن البرامج الجيدة التنظيم لتحديد المواليد يمكن أن تكون فعالة في إحداث تخفيضات جوهرية في معدلات المواليد .

وعلى الرغم من الفعالية التي أثبتتها التجربة لأساليب العمل المباشر ، ومن الاهتمام الذي حظيت به هذه الأساليب لدى حكومات العالم الثالث ، فإن برامج تنظيم الأسرة مازالت على درجة غير كافية من الضخامة والفعالية . ففي غالبية البلدان لايتجاوز ما يرصد لها واحدا في المائة من الميزانية ، وفضلا عن

---

(٨) فيليس بيوترو 'Population Policies for the 1980' في العمل الجماعي الذي أعده جورج تابينوس وفيليس بيوترو ، Family Planning Programs : an Evaluation of Six Bullion People experience ، (نيويورك ، دار النشر « ماعزوهل » ، ١٩٧٨) . وكذلك البنك الدولي ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، تموز / يوليه ١٩٧٩ .

ذلك فإنها تدار عادة إدارة سيئة ، ويعتبر ذلك جزئيا السبب في أنه لم يطرأ تغير يذكر خلال السبعينات على عدد من يستخدمون وسائل منع الحمل في بلدان متعددة تنفذ برامج من هذا القبيل .

ويمكن أن يقودنا ذلك إلى الاعتقاد بأنه يوجد بالنسبة للهبوط في معدلات المواليد والخصوبة ما هو أكثر من النتيجة البسيطة لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة . وفي هذا الصدد فإن الأدلة التي تجمعت فيما يتعلق بفعالية هذه البرامج لم تحسم بعد الجدل الدائر بين أنصار الأساليب المباشرة والمدافعين عن العمل غير المباشر من خلال تحسين الأحوال المعيشية . فهذا الجدل ليس من المرجح أبدا أن يصل إلى نهاية ، لأنه لدى محاولة تفسير التغيرات في معدلات المواليد يكون من العسير للغاية التمييز بين التأثير الخاص بكل عامل من هذه العوامل . غير أنه توجد أدلة هامة تثبت أهمية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للانخفاض في الخصوبة . فالدراسات الأخيرة ، على سبيل المثال ، قد أوضحت أنه في البلدان التي انخفضت فيها الخصوبة مؤخرا من الأرجح أن يكون هذا الهبوط راجعا إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بأكثر مما يرجع إلى استخدام أساليب تحديد المواليد(٩) .

---

(٩) انظر على سبيل المثال ، وليم ريتش ، Smaller Families through Social and Economic Progress (واشنطن العاصمة ، مجلس التنمية لما وراء البحار ، ١٩٧٣) . ويبين ريتش أنه في بلدان نامية متعددة انخفضت معدلات المواليد انخفاضا ملحوظا على الرغم من أن برامج تنظيم الأسرة كانت حديثة نسبيا ، بل إنها في حالات معينة كانت غير موجودة . غير أنه كان من السمات المميزة المشتركة لهذه البلدان جميعا أن كل سكانها يستفيدون بوضوح من التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأكثر كثيرا مما يستفيد السكان في غالبية البلدان الأخرى ، على سبيل المثال . انظر أيضا ، رشيد فاروقي ، 'Sources of Fertility Decline : Factor Analysis of Inter - Country Data' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، شباط / فبراير ١٩٧٩ . وتفيد النتيجة التي يخلص إليها فاروقي أنه بينما يكون لبرامج تنظيم الأسرة أهميتها في انخفاض الخصوبة ، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد حتى الآن العامل الأشد تأثيرا .

الجدول ٥ ـ ٦

التوافق في عام ١٩٧٠ بين معدلات المواليد الخام (Crude birthrate) ومؤشرات انمائية مختارة

المؤشرات	عدد البلدان الخام	معدلات المواليد الخام (أكثر من ٤٥	معدلات المواليد الخام (من ٤٠ إلى٤٤)	معدلات المواليد الخام (من ٣٠ إلى ٣٩)	معدلات المواليد (أقل من٣٠)
الصحة					
وفيات الرضع (المعدل لكل ألف)	٣٤	١٢٨	٨٤	٦١	٢٠
العمر المتوقع عند الميلاد (أعوام)	٤٣	٤٦	٥٧	٦٤	٦٨
التعليم					
الإلمام بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان فوق الخامسة عشرة)	٣٩	٣٣	٥٧	٧٨	٨٠
التوسع العمراني					
العمال البالغون الذكورفي الزراعة (نسبة مئوية من مجموع العمال الذكور) .	٤٦	٧٧	٦٤	٤٥	١٥

المصدر : انظر ، الجدول ٥ ـ ١ .

ملاحظة : القيم الموضحة للمؤشرات الانمائية عند كل مستوى من معدلات المواليد الخام هي قيم متوسطة للبلدان الموجودة في العينة .

وعلى الرغم من أن السببية لايمكن في الحقيقة اثباتها ، فانه يبدو أنه توجد حلقة بين معدلات المواد الخام والمؤشرات المختلفة للتطور الاجتماعي الاقتصادي في مجالات الصحة والتعليم والتوسع العمراني والتغذية وتوزيع الدخل (انظر الجدول ٥ ـ ٦) (١٠) . وثمت عامل ذو أهمية خاصة في تطور معدلات المواليد هو ما إذا كانت ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقسم بطريقة عادلة : فهذا العامل هو بوضوح أشد أهمية بكثير ـ على سبيل المثال ـ من المؤشرات المتوسطة ، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد . وهكذا فقد حققت سري لانكا وولاية كيرالا في الهند انخفاضات سريعة في معدل المواليد على الرغم من شدة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد . غير أنه في كلتا الحالتين يعتبر توزيع الدخل داخل البلد عادلا نسبيا ، فضلا عن أن وفيات الرضع منخفضة ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة عال (انظر الجدول ٢ ـ ٣) ..

وفي هذا الصدد يكون من المثير مقارنة خبرات المكسيك وكوريا الجنوبية . فالبلدان حقق كلاهما نموا هاما في الناتج المحلي الإجمالي ، ففي عام ١٩٧٣ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المكسيك ٨٩٠ دولارا ، أي أكثر من ضعف مثيله في كوريا الجنوبية (٤٠٠ دولار) . ومع ذلك فإن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية كان ، ومازال ، أكثر عدالة من مثيله في المكسيك : ففي عام ١٩٦٩ كانت الأسر الكورية الشديدة الفقر ، وتبلغ ٤٠ في المائة من مجموع السكان ، تحصل على ٢١ في المائة من مجموع الدخل ، وفي المكسيك كانت الشريحة نفسها من السكان تحصل على ١٠ في المائة فقط . كما أن وفيات الرضع كانت أدنى كثيرا في كوريا الجنوبية . ففي عام ١٩٧٠ كانت ٣٨ لكل ألف ، مقابل ٦١ لكل ألف في

---

(١٠) انظر على سبيل المثال ، الأمم المتحدة ، World Population Trends and Politics : 1979 Monitoring Report (نيويورك ، ١٩٨٠) ، المجلد الأول ، الفصل الثامن . وللاطلاع على تحليل لتأثير التثقيف ، انظر سوزان هـ . كوشر مين ، Fertility and Education : What Do We Really Know ، ورقة عمل عرضية من إعداد موظفي البنك الدولي (بلتيمور : مطبوعات جامعة جون هوبكنز ١٩٧٩) .

المكسيك . وأخيرا فإن مستوى الإلمام بالقـراءة والكتابـة كان أعـلى في كوريـا الجنوبية (٩١ في المائة) منه في المكسيك (٨٤ في المائة) . وليس من قبيل الصدفة أن معدل المواليد الخام قد انخفض في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩ لكل ألف في كوريا الجنوبية ، على حين ظل ٤٥ لكل ألف في المكسيك .

كذلك لايمكن تفسير هذه الفروق بالحقيقة البسيطة ، وهي أن كوريا الجنوبية بدأت برنامجا لتنظيم الأسرة منذ عام ١٩٦٤ ، على حين ظلت المكسيـك حتى بداية السبعينات تتخذ موقف العداء من فكرة التدخل الحكومي في هذا المجال .

إن معدل المواليد في كوريا كان قد أخذ في الهبـوط قبل تنفيـذ أي برنـامج سكاني ، فقد انخفض من ٤٥ لكل ألف في عام ١٩٥٨ إلى ٣٨ في عام ١٩٦٤ ، أي سبع نقاط في ستة أعوام . فضلا عن أن التقديرات تفيد بأن البرنامج الذي اعتمد بعد ذلك كان يمثل على الأكثر ، ثلث الانخفاض السريع في معدل المواليد خلال الستينات . وفي المكسيك ، على النقيض من ذلك ، لم يهبط معدل المواليد إلا بمقدار نقطتين فقط بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠ ، وكان التقدم الذي أحـرز خلال العقد الأخير ملحوظا بدرجة أكبر في المناطق التي كانت أكـثر تطورا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية (١١) .

لم يطرأ جديد إذن منذ عام ١٩٧٤ يحسم النزاع بين أنصار العمـل المباشـر لتحديد معدلات المواليد والمدافعين عن العمل غير المباشر من خلال النهوض الاجتماعي والاقتصادي . غير أنه كان هناك على الأقل تقدم في النقاش ، إذ أنه توجد الآن أدلة هامة فيما يتعلق بفعالية كل نوع من التدخل . وقد نوقشت بالفعل بصورة مستفيضة في بوخارست فكرة إدماج هذين النوعين من العمل ، ولو على

---

(١١) ريتش ، Smaller Families through Social and Economic Progress
وتشتمل هذه الدراسة أيضا على تحليلات أخرى تقارن بين التطور الديموغرافي لبلدان مثل تايوان وبربادوس وسنغافورة وأورغواي وكوبا وكوستاريكا والصين من ناحية ، وفنزويلا والبرازيل وغيرهما من بلدان أمريكا اللاتينية من الناحية الأخرى .

مستوى نظري إلى حد ما على الأقل . كما أن التغيرات التي أدخلتها حكومات كثيرة على مواقفها منذ ذلك الحين ينبغي لها الآن أن تيسر تنفيذ سياسات سكانية متكاملة تدمج كل من هذين العنصرين .

كانت السبعينات تمثل نقطة تحول هامة في تطور مشاكل العالم الثالث السكانية وفهمها . ففي خلال الخمسينات كان الديموغرافيون يركزون أساسا على جانب الوفيات من هذه المشاكل . وخلال العقد التالي « اكتشف » المتخصصون الانفجار السكاني في هذه البلدان ، فحولوا اهتمامهم إلى مشكلة الخصوبة . وفي السبعينات قبلت غالبية البلدان النامية فكرة العمل الحكومي في مجال تنظيم الأسرة . وبينما كان يجري تنفيذ سياسات مناسبة ظهرت العلامات الأولى على انخفاض في معدلي الخصوبة والمواليد . وفضلا عن ذلك فقد تحسن خلال العقد فهم الحلقات بين البرامج السكانية المباشرة وغيرها من أشكال التدخل . فهل لنا أن نأمل الآن أن يطرأ في الثمانينات توسع على هذه البرامج السكانية ، في حين يتم إدماجها تماما في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن التحول الديموغرافي في العالم الثالث يمضي الآن قدما . وبدلا من أن يؤدي ذلك إلى حمل الحكومات على تهدئة جهودها ، فإنه ينبغي لهذا التحول ، على النقيض من ذلك ، أن يشجعها على تكثيف اجراءاتها . فالبرامج السكانية التي تنفذ فيما بين الآن ونهاية القرن لن تسفر على الأرجح عن تعديل ملحوظ لعالم العام ٢٠٠٠ ، وإن يكن بإمكانها أن تحدث تغييرات هامة في عالم القرن الحادي والعشرين . وكما تبدو الأمور الآن فإن هذا القرن يبدو أنه قد حكم عليه بأن يعاني عددا كافيا من المشاكل ، وهكذا يكون من الضروري للغاية أن تبذل الآن أقصى الجهود للتخفيف من هذا العبء الإضافي الذي لا بد من أن يخلقه هذا النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل .



الفصل السادس

أزمات الطاقة

منذ أن ازدادت أسعار النفط عند نهاية عام ١٩٧٣ بمقدار أربعة أمثال أصبحت الطاقة موضع أهمية لاشك فيها بالنسبة للبلدان المتقدمة . كماأن الأزمة الحادة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، وما تلاها من تراخي الانتعاش ، واستمرار البطالة ، وتفاقم التضخم ، قد أسهمت ـ بطريقة غير صائبة في بعض الأحيان ـ في حالة الطاقة . وكثيراً ما يتجه العالم الغربي ، الغارق في مشاكله الخاصة ، إلى أن يعتبر الطاقة بصورة بارزة مسألة بين الشمال والجنوب ، وأن يوجه اللوم إلى البلدان النامية لسوء حظها الاقتصادي الراهن . غيرأن التضامن السياسي الذي أظهرته البلدان النامية غير المنتجة للنفط مع مجموعة بلدان الأوبيك لاينبغي أن يحملنا على نسيان أن هذه البلدان قد تأثرت بدورها « بصدمات أسعار النفط » التي تميز بها العقد الماضي . وستظل مشكلة الطاقة في الأعوام القادمة تشكل محنة للبلدان المستوردة للنفط ، سواء أكانت متقدمة أم نامية .

التحول عن النفط إلى مصادر الطاقة الأخرى

من المشكوك فيه ما إذا كانت المسألة الاقتصادية قد درست بعناية وشمول خلال العقد الماضي مثلما درست مشكلة الطاقة . ففي هذه الحالة بدورها حل نهج أكثر توازناً إزاء المشكلة محل المخاوف التي أثارتها « حدود النمو » والتي أكدتها بوضوح صدمة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ . وفي الوقت نفسه فقد اختفت بعدالارتفاع الجديد في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ الشكوك المتعلقة بحقيقة أزمة الطاقة ـ وهي الشكوك التي أطلق لها العنان الهبوط في الأسعار الحقيقية للنفط بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ . وقد توصلت غالبية الحكومات الآن إلى فهم أكثر وضوحاً سواء لحقيقة الأزمة أو للسياسات التي تطلبتها معالجة هذه الأزمة .

ومن بين جميع الدراسات التي كرست مؤخراً لهذا الموضوع تظهر حجة قوية الى حد ما[١] . فموارد العالم من الطاقة ينبغي أن تمكننا من أن نواجه ، على المدى الطويل ، مستويات للاستهلاك العالمي تفوق كثيرا مستويات اليوم ، ولكن ذلك يتطلب تحولاً عن النظام الحالي للطاقة ، المستند الى النفط أساساً ، إلى طاقات أخرى ، جديدة أو تقليدية ، تتميز بتكاليف أعلى . وبسبب القصور الذاتي لأنظمة الطاقة ، فإن فترة التحول ستكون طويلة (نصف قرن على الأقل) ، فضلاً عن أن هذه الفترة ستتميز بقدر كبير من عدم الاستقرار وبتفاقم مخاطر الأزمات .

وقد يجدر بنا أن نقارن بين الاستهلاك الحالي للطاقة ، وكذلك الاستهلاك المقبل (كما نتوقعه اليوم) ، والموارد التقديرية لمختلف أنواع الطاقة . ففي عام ١٩٨٠ وصل الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية إلى حوالي سبعة بلايين طن من معادل النفط ، ومن المتوقع أن يصل الى قرابة الضعف بحلول العام ٢٠٠٠ (١٣,٥ بليون) . والأرقام التالية ، المأخوذة من تقرير المستقبلات المترابطة (Interfutures) هي تقديرات لموارد الطاقات التجارية الرئيسة ، ولذلك يمكن تناولها باعتبارها مقاييس « للمخزونات » المتبقية من كل نوع من أنواع الطاقة[٢]

---

(١) انظر ، من بين مراجع أخرى ، دنيس غابور وأومبريو كولومبو ، **Beyond the Age of Waste** (ايلمسفورد ، نيويورك : دار النشر « برغامون برس » ١٩٧٨) ، **Interfutures Global 2000 Report** حلقة تدارس حول الاستراتيجيات البديلة للطاقة ، **Energy : Global Prospects, 1985-2000** (نيويورك : دار النشر « ماكروهيل » ، ١٩٧٧) هيرمان خان ، **The Next 200 Years** (نيويورك : دار النشر « وليم مورو » ، ١٩٧٦) ، المؤتمر العالمي للطاقة ، لجنة حفظ الطاقة ، **Report on World Energy Demand , 1985-2020** (لندن ، ١٩٧٧) .

(٢) تقديرات الموارد هذه ، التي يعطيها تقرير المستقبلات المترابطة (Interfutures) ، تعتمد بطبيعة الحال على افتراضات أساسية للأسعار وتوخيا للتبسيط فإن هذه لاتتكرر هنا ، اذ أن كل ما أبغيه هو مقارنة حدود مقادير العرض الراهن والمقبل بحدود مقادير الموارد القائمة . ومصدر تقديرات ا الاستهلاك العالمي من الطاقة في العام ٢٠٠٠ هو البنك الدولي ، **World Development Report** (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٠) .

النفط	١٧٣ ـ ٧٥٠ بليون طن من معادل النفط
الغاز الطبيعي	٢٠٠ـ٥٠٠ بليون طن من معادل النفط
الفحم	٦٧٥٠ بليون طن من معادل النفط
الخامات الثقيلة	
ورمال القار	٣٠٠ بليون طن من معادل النفط
الطفل الزيتي	٤٢٠ بليون طن من معادل النفط
اليورانيوم والثوريوم (دون	
المفاعلات المولدة)	١٠٠ بليون طن من معادل النفط

وعلى الرغم من أن هذه الموارد تتجاوز كثيراً الاستهلاك الراهن للطاقة ، فإنه ليس باستطاعتها وحدها أن توفر حلاً طويل الأجل ، غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالطاقات الجديدة والمتجددة التي تقدر إمداداتها الاحتمالية بما يلي :

اليورانيوم والثوريوم	
(بالمفاعلات المولدة)	125×10^{6} بليون طن من معادل النفط
الاندماج النووي	250×10^{6} بليون طن من معادل النفط
الطاقة الشمسية	؟
الطاقة الايدروليكية	٩ بلايين طن من معادل النفط في السنة
الموارد الأرضية الحرارية	١٢٥٠٠٠ بليون طن من معادل النفط

وبطبيعة الحال ، وباستثناء الطاقة الايدروليكية ، فان التكنولوجيات الجديدة الأخرى ليست قابلة للتشغيل تماما حتى الآن . ولكن فيما يتعلق بـالمفاعـلات المولدة والاندماج النووي والطاقة الشمسية يبدو الآن من المحتمل كثيراً أن تكون التكنولوجيات القابلة للاستمرار تجارياً وشيكة في نهاية الأمر .

ولذلك فإنه في الأجل الطويل جداً لاينبغي أن يكون إنتاج الطاقة محـدوداً

بتوافر الموارد ، شريطة أن نتحرك نحو نظام يقوم على الطاقة النووية (بمفاعلات للانشطار النووي أو الاندماج النووي) وعلى الطاقة الشمسية . بيد أن هذه النتيجة المتفائلة لاينبغي أن تؤدي بنا إلى إغفال المشاكل التي يثيرها هذا التحول .

ففي المقام الأول ، كما رأينا ، ستكون فترة الانتقال هذه طويلة . وتفيد التقديرات أن حصة النفط في الاستهلاك العالمي من الطاقة ، التي كانت قرابة ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ستظل حوالي ٣٠ في المائة في العام ٢٠٠٠ ، وخلال الفترة نفسها ستظل حصة الفحم عند حوالي ٣٠ في المائة ، على حين سترتفع النسبة المئوية للطاقة النووية من ١ في المائة إلى ٧ في المائة . أما بالنسبة للطاقات الجديدة فإنها ستلبي أقل من ٣ في المائة من الطلب العالمي عند نهاية القرن . وفي الماضي كانت فترة تتراوح بين نصف قرن وقرن واحد تلزم دائما لكي تستحوذ طاقة أوليةجديدة على نصف السوق العالمية ، ومن غير المرجح أن يكون التحول الذي بدأ الآن استثناء من هذه القاعدة .

وفضلاً عن ذلك فإننا نعلم أن تطوير أنواع معينة من الطاقة يمكن أن يسبب مشاكل إيكولوجية (بيئية) خطيرة (آثار ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري على المناخ ، آثار تعدين الفحم على البيئة ، خطر التلوث من الطاقة النووية) وكذلك المشاكل الأمنية الصعبة (الطاقة النووية مرة أخرى) .

وأخيراً فإن تطوير مصادر جديدة للطاقةسيكون باهظ التكلفة ، لاسيما أنه سيتطلب مستوى عالياً من النفقات الرأسمالية . وهذه الطاقات الجديدة نفسها ستكون أكثر تكلفة ، وبالتالي فإن فترة العقود القادمة التي سيستغرقها التحول ستكون مقترنة بارتفاع في أسعار الطاقة . ومن المؤكد أن تكلفة الطاقة (بالقيمة الحقيقية) ستزداد مرة أخرى قبل نهاية العقد ، وفيما يتعلق بالنفط فإن سرعة هذا الارتفاع في الأسعار ستتوقف على الزيادات المقبلة في الطلب العالمي ، وسياسات البلدان المصدرة ، والاتفاقات بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة (أو عدم وجود هذه الاتفاقات) .

ومن المفترض أنه من بين القطاعات الاقتصادية جميعا تعتبر الطاقة القطاع الوحيد الذي يكون فيه الترابط بين البلدان شديد الوضوح . ولذلك سيكون من العسير دراسة آفاق الطاقة واحتمالاتها المتوقعة بالنسبة للبلدان النامية دون أن نقول شيئا في باديء الأمر عن مجموعات البلدان الأخرى . ومن المؤكد أن إلمامنا بوضع البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أفضل كثيراً من إلمامنا بوضع غيرها من البلدان . ففي عام ١٩٨٠ كانت هذه البلدان مسؤولة عن ٣٧ في المائة من الانتاج العالمي من الطاقة التجارية و٥٢ في المائة من الاستهلاك العالمي من هذه الطاقة ، وكان استهلاكها من الطاقة يزداد بسرعة حتى عام ١٩٧٣ ، ومنذ ذلك الحين أخذت هذه الزيادة في الابطاء ، ومما لاشك فيه أنه سيظل كذلك في المستقبل . والحقيقة أن النمو الاقتصادي الأقل سرعة قد أدى - وسيظل يؤدي - إلى إبطاء سرعة الزيادة في الطلب على الطاقة ، فضلاً عن أن سياسات حفظ الطاقة قد أسهمت أيضا في الحد من الطلب (٣) . وعلى الرغم من هذا التقليل في استهلاك الطاقة ، فان هذه البلدان ستظل تستأثر بقرابة نصف الطلب العالمي على الطاقة في العام ٢٠٠٠ . ويعد الاستهلاك الراهن للفرد في البلدان المتقدمة أعلى عشر مرات من مثيله في البلدان النامية المتوسطة الدخل وأعلى مائة مرة من مثيله في البلدان المنخفضة الدخل ، فاليوم يستهلك الأمريكي من الطاقة التجارية أكثر عشرين مرة مما يستهلكه أحد أبناء ماليزيا وأكثر ألف مرة مما يستهلكه أحد أبناء نيبال .

---

(٣) استناداً الى الوكالة الدولية للطاقة ، فان نسبة معدل نمو استهلاك الطاقة الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هبطت من ١,٠١ في عام ١٩٧٣ إلى ٠,٨٦ في عام ١٩٧٩ في البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . كما أن استهلاك النفط لكل مليون دولار (بالقيمة الثابتة لعام ١٩٧٥) من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٤٧١ إلى ٤٠٢ طناً خلال الفترة نفسها . وبفضل سياسة حفظ الطاقة ، إلى حد ما ، فإن واردات البلدان الصناعية من النفط في عام ١٩٨٠ لم تتجاوز مثيلاتها في عام ١٩٧٠ الا بمقدار ١٨ في المائة ، على الرغم من أن ناتجها المحلي الإجمالي قد زاد في هذه الفترة بمقدار ٧٣ في المائة .

وتسهم بلدان الأوبيك بحوالي خمس الامدادات العالمية من الطاقة ، غير أن انتاجها من الطاقة على غرار بقية العالم ، سيزداد بسرعة أقل خلال الأعوام القادمة ، ولاسيما بسبب استنفاد حقول نفطية معينة ، وتصميم العديد من هذه البلدان على حفظ ثروتها الاحتمالية(٤) .

وتستأثر البلدان الاشتراكية (فيما عدا الصين) بحوالي ثلث انتاج العالم من الطاقة ، وبحصة أقل بعض الشيء في استهلاكه . ويقوم الاتحاد السوفييتي بدور هام في هذه المجموعة بسبب انتاجه من النفط ، فهذا البلد هو أكبر منتج في العالم ، وهو بعد المملكة العربية السعودية ثاني أكبر البلدان المصدرة ، غير أن عدم اليقين فيما يتعلق بالمقدار الحقيقي لاحتياطياته يحول دون اجراء تنبؤات يعتمد عليها ، ومن المرجح أن انتاجه من النفط سيزداد ببطء أكبر خلال الأعوام القادمة ، على حين سيزداد إنتاجه من الغاز الطبيعي بسرعة معجلة . وعلى وجه الإجمال فإن انتاج الطاقة في بلدان الكتلة الاشتراكية سيزداد بسرعة أقل في المستقبل ، ولكن هذه الكتلة ستظل على الأرجح مصدراً هامشياً ، على الأقل طوال الثمانينات .(٥)

---

(٤) استناداً إلى المؤتمر العالمي للطاقة ، Report on World Energy Demand ، والمستقبلات المترابطة Interfutures) فان انتاج العالم من النفط سيظل عند نفس مستواه فيما بينخعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ، ثم ينخفض بمقدار النصف فيما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ . وتفيد حلقة التدارس حول الاستراتيجيات البديلة للطاقة بأن هذا المستوى سيتم بلوغه قبل ذلك بكثير ، ربما بحلول عام ١٩٨٥ .

(٥) ان احتمالات الطاقة في البلدان الاشتراكية ، مأخوذة في مجموعها (بما في ذلك الصين) ، تبدو عالية تماما . فالاتحاد السوفييتي ، إلى جانب امكاناته في إنتاج النفط ، يمتلك أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم ، وهو بالفعل ثاني أكبر بلد منتج للغاز الطبيعي في العالم وثالث أكبر بلد مصدر له . ويعتقد أن احتياطات الصين من النفط أكبر مرتين من احتياطيات الاتحاد السوفيتي ، كما أن هذا البلد الآسيوي يعتبر أيضا ثالث أكبر بلد منتج للفحم في العالم .

وفي عام ١٩٨٠ كانت البلدان النامية (بما في ذلك الصين وبلدان الأوبيك) تستأثر بحوالي ٣١ في المائة من الانتاج العالمي من الطاقة التجارية ، ولكن حصتها في الاستهلاك العالمي لم تتجاوز نصف هذه النسبة . وعلى الرغم من ذلك فإن الزيادة في الاستهلاك كانت سريعة : من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٦ ، على حين تضاعف استهلاك البلدان المتقدمة ، وزاد استهلاك العالم الثالث إلى ثلاثة أمثاله . وعلى الرغم من أن معدل الزيادة قد انخفض منذ عام ١٩٧٣ ، فإنه ظل مع ذلك أعلى من مثيله في البلدان المتقدمة . وفضلاً عن ذلك فإن بلدان العالم الثالث تعتمد على النفط في توفير احتياجاتها من الطاقة حتى بأكثر مما تعتمد البلدان الصناعية :. فاستهلاكها من النفط كان يزداد سنوياً بحوالي ٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥ ، وهو اليوم يمثل حوالي ٥٧ في المائة من امداداتها من الطاقة التجارية .[٦] أما احتياجاتها من امداداتها المتبقية من الطاقة فيغطيها الوقود الصلب (١٩ في المائة من الامدادات) والغاز الطبيعي (١٢ في المائة) ، وبالنسبة إلى الـ ١٢ في المائة الأخيرة فتكفلها أساساً القدرة الكهربائية المولدةبالقوة المائية .

ولأسباب مختلفة سيزداد استهلاك الطاقة التجارية سريعاًفي العالم الثالث خلال الأعوام القادمة . فالمجموع الكلي لطلب هذه البلدان على الطاقة سيزداد بمعدل كبير بسبب متطلبات التنمية الاقتصادية والتصنيع والتوسع العمراني . فضلاً عن ذلك فانه يفترض أن الطاقة سيظل يستعاض بها عن الاشكال « غير التجارية » أو التقليدية من الطاقة : الخشب ، الفحم النباتي ، الفضلات (انظر الفرع الأخير من هذا الفصل) . مثال ذلك أن المستقبلات المترابطة (Interfutures) تتنبأ بأن استهلاك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة سيتضاعف بين عامي ١٩٧٦ و٢٠٠٠ ، وبأن الزيادة في استهلاك البلدان النامية

---

(٦) النسبة المقابلة حوالي ٥٠ في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي ، وحوالي ٣٠ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزياً .

ستراوح بين خمس وسبع مرات . وعلى الرغم من ذلك فإن الفرد في البلدان المتقدمة (سواء في الشرق أو الغرب) سيظل يستهلك من الطاقة التجارية عند نهاية القرن أكثرمما يستهلك الفرد في العالم بمقدار سبع مرات .

الاحتمالات المتوقعة للطاقة التجارية في العالم الثالث

تتفاوت حالة الطاقة في البلدان النامية تفاوتاً هائلاً ، إذ تكشف دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة لستة وتسعين بلداً نامياً عن عدم المساواة في مواقفها في هذا المجال . المجموعة الأولى من هذه البلدان ، بما فيهابلدان الأوبيك المنتجة للنفط ، وعددها ٣١ بلداً ، تشمل جميع البلدان المصدرة للطاقة أو التي تستورد أقل من ٢٥ في المائة من احتياجاتهامن الطاقة التجارية . وهذه المجموعة تمتلك من الناحية الفعلية جميعاحتياطيات البلدان النامية من النفط و ٩٠ في المائة من احتياطياتها من الغاز الطبيعي وأكثر من نصف احتياطياتها من الفحم .

والمجموعة الثانية (ثمانية بلدان فقط) تشمل البلدان التي تستورد مابين ٢٥ و ٧٥ في المائة من استهلاكها ، وهذه البلدان على وجه الإجمال تتمتع بموارد طيبة من الطاقة . والمجموعة الأخيرة تشمل ٥٧ بلداً تلبي وارداتها ٧٥ في المائة أو أكثر من متطلبات استهلاك الطاقة فيها . ومن المحزن أن نلاحظ أن هذه البلدان هي التي لايبدو أن مواردها من الطاقة تعد بالكثير (فيما عدا احتمالات محدودة فيما يتعلق بالقدرة الكهربائية المولدة من القوة المائية) .

ولذلك فإنه ليس هناك مايدعو إلى الدهشة أن الزيادات في أسعار الطاقة خلال العقد الماضي قد أثرت تأثيراً فعالاً على الأغلبية الساحقة من بلدان العالم الثالث . ففي عام ١٩٧٣ أدت زيادة أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال إلى زيادة مقدارها عشرة بلايين دولار في فاتورة واردات البلدان النامية المستوردة للنفط . وفي الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تسبب هذا العبء الاضافي ، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية في العالم الصناعي ، في عجز لم يسبق له مثيل في موازين حساباتها

الجارية (انظر ، الفصل الثالث) . وعلى الرغم من أنه من العسير الفصل بين الأسباب المختلفة لهذا التدهور ، فإن التقديرات تفيد بأن مابين ٤٠ و ٦٠ في المائة من الزيادة في ديون هذه البلدان خلال هذه الفترة كان مرجعه الارتفاع في أسعار النفط . كما أن الزيادات التي حدثت في الأسعار في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ قد زادت الوضع سوءاً . فقد زاد مجموع تكاليف واردات هذه البلدان من النفط بمقدار عشرين مرة خلال السبعينات ، من حوالي ٣,٧ بليون دولار عند بداية العقد إلى ٧٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . كما ارتفعت الواردات من النفط ، كنسبة من مجموع فاتورة الواردات ، من ٨,٦ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٣ في المائة بعد ذلك بعشرة أعوام ، والحقيقة أن هذه البلدان كان عليها أن تكرس أكثر من ٤٠ في المائة من الزيادة الجوهرية في حصيلتها من الصادرات لسداد الفاتورة المتضخمة لوارداتها النفطية[٧] .

وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط كانت أحداث السبعينات بلا شك كافية لاثبات أهمية تنفيذ سياسات ترمي إلى تقليل الواردات وتنمية موارد الطاقة المحلية . فقد كانت هذه الموارد مهملة إلى حد كبير حتى عام ١٩٧٤ ، وكان مرجع ذلك أساساً إلى أن أسعار النفط المستورد جعل من استغلالها عملاً غير اقتصادي . ففي الفترة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٠ انخفضت الأسعار الحقيقية للبترول الخام (فوب في موانىء الخليج) بحوالي ٦٠ في المائة . وفي بداية السبعينات كانت تكلفة إنتاج النفط الخام في البلدان غير الأعضاء في الأوبيك

---

(٧) في عام ١٩٨٠ وصلت فاتورة الواردات الصافية من النفط في البلدان النامية المستوردة للنفط إلى ٧٤ بليون دولار . انظر ، البنك الدولي ، **World Development Report** (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) ، انظر أيضا ، البنك الدولي ، Energy Options and Policy Issues in Developing Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والبنك الدولي ، Global Energy Prospects ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آب / اغسطس ١٩٨١ .

تتراوح بين ٢,٨ دولار و ٥ دولارات للبرميل ، على أن النفط الذي تنتجه بلدان الأوبيك كان يمكن شراؤه بسعر ١,٨ دولار للبرميل فوب في موانىء الخليج - أي أقل بمقدار ٣ دولارات (بما في ذلك التكاليف والتأمين والشحن) من سعره في البلدان المستوردة . ولذلك فليس ما يدعو إلى الدهشة أن شركات النفط والبلدان المستوردة (المتقدمة أو النامية) كانت تهمل استغلال موارد الطاقة التي لم يكن يبدو أنها مربحة .

وهذا الوضع تغير بطبيعة الحال خلال الأعوام الأخيرة ، ذلك أن أسعار النفط الحالية لابد وأن أصبحت حافزاً كافياً بالنسبة لجميع البلدان لكي تنمي مواردها من الطاقة . غير أنه من سوء الطالع أن حكومات البلدان النامية باستثناء قلة منها - لم تشرع بعد في تنفيذ السياسات اللازمة . ذلك أن قلة منها فقط هي التي رصدت نسبة هامة من اعتماداتها المنظورة لتنمية الطاقة : كما أن البلدان المتقدمة ليست هي وحدها التي تستجيب ببطء لأزمة الطاقة . بل إن استغلال موارد الطاقة وتقويمها ظل في أغلب الأحوال دون المستوى المطلوب ، ونتيجة لذلك فإنه مازال من الصعب اليوم أن تكون لدينافكرة واضحة عن احتمالات الطاقة في البلدان النامية المستوردة للنفط .

ومع ذلك فإنه في حالة النفط والغاز الطبيعي لايمكن أن يستهان بهذه الاحتمالات . فالعالم الثالث (بما في ذلك بلدان الأوبيك) يقدم ٥٥ في المائة من إنتاج العالم من النفط الخام ، كما أن حصته في التجارة العالمية للطاقة (التي يشكل النفط ٩٠ في المائة منها) مازالت أعلى . وعلى الرغم من أن البلدان النامية المستوردة للنفط لاتمتلك إلا ٢ في المائة من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط ، فإنها يمكن أن تمتلك ١٥ في المائة من الموارد التي يمكن استعادتها في نهاية الأمر [٨] . وقد أجرى مكتب الدراسات الصناعية والتعاون ، الذراع الاستشارية للمعهد الفرنسي للبترول ، دراسة استقصائية لاحتمالات النفط في ٧٠ بلداً

(٨) انظر ، البنك الدولي ، A Program to Accelerate Petroleum Production in the Developing Countries (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) .

نـامياً غـالبيتها من البلدان المستـوردة للطاقـة . واستنـاداً إلى هـذه الـدراسـة الاستقصائية فإن مستوى الموارد الاحتمالية يعتبر عالياً (أكـثر من ٧٥٠ مليون برميل) في ٢٣ بلداً ، ومتوسطاً (مابين ١٠٠ و ٧٥٠ مليون برميـل) في ١٥ بلداً ، ومنخفضاً (أقل من ١٠٠ مليون برميل) في ٣٢ بلداً فقط . فضلاً عن أن الغاز الطبيعي يستخدم دائما بأقل من الكميات التي تنتجها هذه البلدان ، إذ يتم إحراق نسبة كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط ، وتفيد تقديرات البنك الدولي أن الضياع في الطاقة نتيجة لذلك كان يعادل تسعة ملايين برميل من النفط في اليوم في عام ١٩٧٧ ـ أي قرابة مجموع ماتنتجه المملكة العربية السعودية من النفط !

وعلى الرغم من هذه النتائج المتوقعة نسبياً ، ومن إلحاح المشكلة ، فإن البلدان النامية لم تنهض بدرجة كبيرة باستغلالها واستثماراتها في قطاع النفط منذ عـام ١٩٧٤ . وهكذا فإنه استناداً إلى الـدراسة الاستقصـائية التي أجراها المعهـد الفرنسي للبترول ، لم تكن الجهود في مجال البحوث كافية إلا في ١٠ بلدان فقط من البلدان السبعـين . ففي الفتـرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ كـانت أعمـال الحفـر الاستكشافي في البلدان النامية المستوردة للنفط أقل مل من مثيـلاتها في الفتـرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، ولم تتجاوز ٥ في المائة من مجموع أعمال الحفر في العـالم . وكانت كثافة الحفر ـ عدد الآبار التي يتم حفرها في كل ألف ميل مربع من المنطقة الـواحـدة ـ ٥ لهـذه البلدان ، مقـابـل ٢٠ لبلدان الأوبيـك و١٩٠ للبلدان الصناعية .

وقد أسهمت عوامل متعددة في خلق هـذا الوضـع الظاهـر التناقض ، في مقدمتها أن تكاليف التنقيب عن النفط عالية (حوالي ٢٥ في المائة من مجموع التكاليف الاستثمارية) ، وتزداد ارتفاعاً[٩] . فضلاً عن أن التنقيب ينطوي على

---

(٩) في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، ارتفعت تكلفة حفر الآبار بمقدار مرتين ونصف مرة بالنسبة لما كانت عليه فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ، كما أن تكاليف العمليات الأخرى قد ارتفعت بالنسبة نفسها .

مخاطر كبيرة (في المتوسط لاتنجح سوى عملية حفر واحدة من بين كل عشر عمليات) . وأخيراً فإن البلدان النامية كثيراً ماتفتقر إلى قاعدة البيانات اللازمة للشروع في حملة للتنقيب عن النفط ، وإلى الفنيين المهرة القادرين على تحليل هذه البيانات أو على التعاون مع شركات النفط الأجنبية .

كما أن موارد العالم الثالث من الفحم أقل نسبياً ، فمجموع احتياطياته التي يمكن استردادها لايتجاوز ١٠ في المائة من مجموع الاحتياطيات العالمية ، وأنه من هذه النسبة الهزيلة تمتلك الهند وحدها أكثر من النصف (٥ في المائة) على حين تستأثر يوغوسلافيا والبرازيل بربع آخر (٢,٥ في المائة) ، بل إن حصة العالم الثالث في الموارد التي يمكن استردادها في نهاية الأمر أقل من ذلك (٢,٢٨ في المائة) . غير أن هناك امكانات هائلة لزيادة انتاج الفحم في البلدان النامية ، إذ أن إنتاجها الحالي (١٧٦ مليون طن من الفحم في عام ١٩٧٧) يمثل ٠,٣ في المائة من احتياطياتها القابلة للاسترداد . ولايوجد لدى حوالي عشرين بلداً نامياً ـ أو لايوجد لديها من الناحية الفعلية ـ انتاج للفحم في الوقت الراهن ، حتى على الرغم من أنها تمتلك احتياطيات يمكن استغلالها في ظل ظروف قابلة للاستمرار من الناحية المالية . وفي حالة النفط فإن هناك أسباباً متعددة تفسر هذا التناقض الظاهر .

أولها : أنه بينما يمكن أن يكون التنقيب عن الفحم أقل تكلفة من التنقيب عن النفط ، فإنه مع ذلك ينطوي على مخاطر مالية هامة . وذلك بلاشك أحد الأسباب الرئيسة في أن بلداناً كثيرة لم تجر قط تقويماً لاحتمالات الفحم في أراضيها . ثانيها : أن ضعف شبكات النقل المحلية يتسبب في التأخير في تنمية موارد الفحم : فالهند نفسها ، التي لديها واحدة من أكبر شبكات النقل بالسكك الحديدية في العالم وخبرة قرن كامل في صناعة الفحم ، تعاني صعوبات في هذا الصدد . ثالثها ، أن تكاليف الاستثمارات اللازمة لمنجم واحد ولهياكله الأساسية تكاليف عالية (من ٢٠ دولاراً إلى ١٥٠ دولاراً للطن من الانتاج

السنوي) ، وأن تمويل تلك التكاليف لايخلو من المشاكل [١٠] . وأخيراً فإن الطلب (في السوق المحلية أو السوق الأجنبية) كثيراً ما يكون محدوداً للغاية ، أو غير معروف بدرجة تكفي لتبرير استغلال الموارد القائمة .

لهذه الأسباب جميعا يبدو من غير المرجح أن يحدث في المستقبل القريب نمو سريع في انتاج الفحم في البلدان النامية . ففي بلدان كثيرة ينبغي أولا اجراء تقييم لموارد الفحم قبل أن يمكن حتى البدء في استغلاله . ونتيجة لذلك فإن الزيادات في انتاج الفحم في العقد القادم ستحدث أساساً في البلدان النامية التي تنتجه اليوم بالفعل .

وثمت إمكانية هامة لتنمية القوة الكهربائية المائية في كثير من بلدان العالم الثالث . وتوجد في أفريقيا ٢٢ في المائة من موارد العالم من القوة الكهربائية المائية ، ولكن لم تتم تنمية سوى ٢ في المائة فقط من هذه الموارد . وفي أمريكا اللاتينية ، وفي آسيا فإن نسبتي موارد القوة الكهربائية المائية قيد الاستغلال هما على التوالي ٦ في المائة و ١٢ من المائة من الموارد الاحتمالية . غير أن هذه الأرقام لاتعدو أن تكون بمثابة دليل لنا ، إذ أنه توجد لدى مواقع احتمالية معينة طاقة تتجاوز الاحتياجات المحلية مما يجعل تكلفة الكيلووات ساعة تكلفة مانعة .وثمت امكانيتان إحداهما أن تقام الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة الكهربائية بالقرب من هذه المواقع ، والثانية تصدير الطاقة إلى البلدان المجاورة [١١] . وفي

(١٠) كان الاستثمار في تعدين الفحم يتم تمويله تقليدياً من مصادر عامة أو خاصة داخل البلدان النامية نفسها . ومنذ عام ١٩٧٣ شرع عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات في التنقيب عن موارد الفحم وتنميتها في البلدان النامية (وإن يكن بهدف الانتاج في نهاية الأمر) .

(١١) كمثال على الامكانية الأولى مصانع الألومنيوم التي أقيمت بالقرب من نهر الفولتا في غانا ، وكمثال على الامكانية الثانية اقتسام الكهرباء بين أوغندا وكينيا أو بين البرازيل وأوروغواي .

الماضي كانت تنمية القوة الكهربائية المائية يعوقها الافتقار إلى الدراسات الجيولوجية والايدروليكية للمواقع الاحتمالية ، ومن ثم عدم وجود مشروعات معدة إعداداً كافياً . فضلاً عن أن التكلفة الرأسمالية العالية كانت حتى وقت قريب عامل احباط لهذه التنمية[١٢] .

وليست للبلدان النامية سوى حصة محدودة في موارد العالم من اليورانيوم (١٨ في المائة) ، وتمتلك النيجر وحدها أكثر من نصف احتياطيات هذه البلدان . غير أنه في غالبية الحالات لايكون باستطاعة البلدان المنتجة استخدام ماتنتجه من يورانيوم ، فليست لديها الطاقة التقنية لاستغلاله ، كما لاتكون لديها في بعض الحالات شبكة كهربائية تكفي لاستيعاب قوة محطة نووية . والحقيقة أن غالبية البلدان النامية التي توجد لديها بالفعل منشآت للطاقة النووية (كوريا ، البرازيل ، إيران ، العراق ، المكسيك) ليست هي نفسها منتجة لليورانيوم . وبصرف النظر عن مشاكل الأمن والبيئة فإن الطاقة النووية يشوبها أيضا عيب خطير هو ارتفاع تكاليفها الرأسمالية[١٣] . وفضلاً عن ذلك فإنه يظل ممكناً ، في الأمد الطويل ، أن تؤدي الزيادات في الطلب الى ارتفاع أسعار اليورانيوم . ولهذه الأسباب جميعا من الأرجح أن تقتصر الطاقة النووية في المستقبل على عدد صغير من البلدان النامية الكبيرة المتوسطة الدخل . وتفيد تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ١١ بلداً فقط من بلدان العالم الثالث هي التي ستكون لديها منشآت نووية عاملة في عام ١٩٩٠ .

ويرجح أن يظل استغلال الطفل الزيتي ذا أهمية هامشية بدوره خلال العقد القادم في البلدان المتقدمة ، وكذلك في البلدان النامية . غير أنه في الأجل الطويل ، عندما يكون قد تم تحسين تكنولوجيات الاستغلال، وتكون تكاليف

---

(١٢) في المتوسط تكون التكلفة الرأسمالية لمنشأة قوة كهربائية مائية أعلى بمقدار مرة ونصف ، للكيلووات ـ ساعة من الطاقة المركبة ، من مثيلتها في محطة حرارية .

(١٣) للكيلووات ـ ساعة من الطاقة المركبة تكون التكلفة لمحطة نووية أعلى بما يتراوح بين ١,٥ و ٢,٣ مرة من مثيلتها لمحطة حرارية .

الانتاج قد أصبحت أكثر تنافساً بسبب الزيادات في أسعار النفط المستورد ، فإنه يمكن لهذا الطفل أن يقوم بدور هام (١٤) . والبلدان الرئيسة في العالم الثالث ذات الاحتمالات الانتاجية هي زائير والمغرب والبرازيل وتايلند والصين .

وعلى غرار الطفل الزيتي ، وللأسباب نفسها فإن رمال القار لن تشكل مورداً هاماً للطاقة على امتداد الأجل القصير أو المتوسط . كما أن احتياطياته العالمية ليست معروفة بدقة ، وإن تكن بلا شك كبيرة جدا . وكندا هي الدولة الوحيدة التي شرعت في استغلاله تجارياً ، بتكلفة عالية للغاية (يقرب الاستثمار اللازم من حوالي ٣٠٠٠٠ دولار للبرميل من الانتاج اليومي) . غير أن إكوادور وبيرو وفنزويلا ومدغشقر وساحل العاج قد يكون باستطاعتها في نهاية الأمر أن تجد في رمالها موارد هامة من الطاقة .

وقد يكون الخث (خشب صخري) مورداً مربحاً للطاقة بالنسبة لبلدان نامية كثيرة ، غير أن نطاق احتياطياته غير معروف من الناحية العملية . وقد تم التعرف على حقوله القابلة للاستغلال في كوبا وجامايكا ورواندا وبوروندي ، وبالنسبة لبلدان العالم الثالث يمثل استغلال الخث مزية اضافية ، هي أنه يتطلب قليلاً من رأس المال ولكن قدراً كبيراً من الأيدي العاملة .

وأخيراً فإنه ينبغي لي ، في خاتمة هذه القائمة الجردية ، أن أذكر الطاقة الأرضية الحرارية . فعلى الرغم من أن تنميتها في الوقت الراهن محدودة للغاية ، فإن بلداناً نامية متعددة (اندونيسيا ، الفلبين ، المكسيك ، السلفادور) تستخدم هذه الطاقة لانتاج الكهرباء . وقد يكون لدى حوالي عشرين بلداً في العالم الثالث امكانات أرضية حراريةمعينة ، ولكنه ليس من المرجح أن تستغل هذه الامكانات حتى يطرأ مزيد من التقدم على هذه التكنولوجيا الجديدة .

---

(١٤) أفادت تقديرات الدراسة الاستقصائية الجيولوجية الأمريكية أن الاحتياطيات المعروفة من الطفل الزيتي الذي يعطي أكثر من ١٠ غالونات من النفط للطن تصل إلى مايعادل حوالي ١٠٠ بليون برميل من النفط في أفريقيا ، والمقدار نفسه في آسيا ، وحوالي ٨٠٠ بليون برميل في أمريكا اللاتينية .

وتبين هذه الدراسة الاستقصائية السريعة للموارد الاحتمالية للطاقة في العالم الثالث أنه توجد بالفعل احتياطيات هامة . ومع ذلك فإن هذه الاحتياطيات موزعة فيما بين البلدان بطريقة بعيدة جدا عن التساوي ، بل إن بعضها محروم منها بصورة شاذة . ولأسباب تتعلق بالتكلفة فإن استغلال هذه الاحتياطيات أهمل لفترة طويلة ، غير أنه بسبب التغيرات الأخيرة في أسعار الطاقة المستوردة فقد أصبح ملحاً الآن الشروع في تنميتها[١٥] . وبالنسبة للبلدان النامية فان التأخير في تنفيذ البرامج الاستثمارية في هذا القطاع سيتفاقم نتيجة لمشكلات القدرة المالية والادارية والتقنية . وقد انقضت الآن قرابة عشرة أعوام منذ أن هزت الصدمة الأولى لأسعار النفط البلدان المستوردة للطاقة في الشمال كما في الجنوب ، ومع ذلك لم يبذل إلا القليل النادر منذ ذلك الحين للاستجابة لهذه الاشارة التحذيرية . ونتائج هذا التسويف تعد خطيرة بوضوح بالنسبة لجميع البلدان المستهلكة ، وبالنسبة لأفقر هذه البلدان ـ وهي أيضا تلك البلدان التي تعاني أعظم صعوبة في الاستجابة ـ فإن تلك النتائج يمكن في نهاية الأمر أن تقرب من الكارثة .

مشكلات الطاقات غير التجارية

لاتمثل الطاقات التجارية التي درست سابقا بإيجاز إلا جزءاً من موارد الطاقة في البلدان النامية . وتشمل أشكال الطاقة التي تستخدمها القطاعات التقليدية (تسمى في بعض الأحيان الطاقات « غير التجارية » ، على الرغم من أنها كثيراً

---

(١٥) ينبغي أن تضاف بطبيعة الحال إلى تنمية موارد الطاقة برامج حفظ الطاقة . فمثل هذه البرامج تزخر باحتمالات بالغة الأهمية في البلدان النامية ، ولاسيما في قطاعي النقل والصناعة (اللذين يمثلان معا ما بين ٨٠ في المائة و٩٠ في المائة من استهلاك الطاقة التجارية في هذه البلدان) . وفي هذا الصدد قد يكون من المرغوب فيه أن ترفع هذه البلدان أسعار الطاقة في أسواقها المحلية ، بحيث يمكن تشجيع الجهود الرامية إلى حفظ الطاقة . (حتى الآن ، على سبيل المثال ، كانت أسعار المنتجات البترولية في هذه البلدان ، في المتوسط ، أدنى من الأسعار السائدة في البلدان المتقدمة) .

ماتباع وتشترى) الخشب والفحم النباتي والفضلات النباتية والحيوانية ، وتضاف طاقة الرياح والمياه بين الحين والآخر إلى هذه الطاقات .

واسهام هذه الطاقات غير التجارية في مجموع رصيد العالم الثالث من الطاقة ليس معروفاً بدقة ، وتفيد التقديرات بأنه يقرب من ربع استهلاك الطاقة في البلدان النامية ، أو أقل قليلاً من ٥ في المائة من الاستهلاك العالمي ، وتتفاوت هذه النسب طبقاً للمنطقةأو البلد . ففي أفريقيا تسهم هذه الطاقات بحوالي ثلثي مجموع إنتاج الطاقة ، وفي بلدان معينة (نيبال ، مالي ، تنزانيا) تتجاوز هذه النسبة ٩٠ في المائة(١٦) .

وحتى في الوقت الحاضر يستخدم نصف سكان العالم الطاقة غير التجارية لطهي الطعام . وسكان الريف هم أساساً ، بطبيعة الحال ، الذين يستخدمون هذه الأشكال من الطاقة : ففي أفريقيا ، على سبيل المثال ، يقدر أن قاطني الريف (٩٠ في المائة من مجموع السكان) يستأثرون بحوالي ٥ في المائة فقط من استهلاك الطاقة التجارية .

وبسبب أهمية الطاقات التقليدية في استهلاك العالم الثالث ، فإننا نعتقد أن سكانه لديهم مناعة جزئية ضد أزمة الطاقة التي تؤثر في القطاعات الاقتصادية الحديثة . ومن سوء الطالع أنه توجد صعاب خطيرة أيضا فيما يتعلق بالامدادات من الطاقة غير التجارية . وعلى الرغم من أن « أزمة الطاقة الأخرى » هذه معروفة بدرجة أقل ، فإنها بلاريب أكثر مأسوية ، وقد تكون نتائجها البعيدة المدى حافلة بمزيد من التهديد .

---

(١٦) النسب الواردة هنا لأفريقيا تستبعد جنوب أفريقيا . انظر ، البنك الدولي ، Prospects for Traditional and Nonconvential Energy Sources in Developing Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، تموز/يوليه ١٩٧٩ ، والبنك الدولي ، **Renewable Energy Resources in the Developing Countries** (واشنطن العاصمة ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) .

ويعتبر الخشب في الوقت الحالي أكثر الطاقات غير التجارية أهمية ، إذ هو يمثل ٨٥ في المائة من استهلاك هذه الطاقات ، وقد كان كذلك دائما منذ أن نجح الإنسان في التحكم في النار منذ مئات عديدة من آلاف الأعوام . غير أنه بسبب إزالة الغابات على نطاق واسع خلال العقود الأخيرة يعاني الآن عدد كبير من بلدان العالم الثالث صعاباً كبيرة في الحصول على الامدادات ، بل إنه توجد ندرة فعلية .

وعلى ضوء الافتقار إلى المعلومات الكافية فيما يتعلق بنطاق هذه الظاهرة ونتائجها ، فإننا ينبغي أن نكون على حذر من التعميمات المتعجلة أو الانزعاج الذي لامبرر له . فإزالة الغابات ، على أي حال ، ليست بالظاهرة الجديدة : فأفلاطون أعلن أسفه على اختفاء غابات أتيكا ، والامبراطور هادريانوس سعى - في يأس كما نعرف - إلى حماية أشجار الأرز اللبنانيةمن التدمير(١٧) . غير أنه مهما يكن واقع ازالة الغابات ونطاقها طوال التاريخ ، فإنه من المؤكد لسوء الحظ أن هذه الظاهرة قد تصاعدت في البلدان النامية في الآونة الأخيرة .

إن غابات هذه البلدان يجري تدميرها بالتدريج نتيجة لجمع حطب الوقود

---

(١٧) يبين الاقتباس التالي من محاورات أفلاطون أن الفيلسوف كان لديه فهم جيد للمشكلة :
« توجد جبال في أتيكا (شبه جزيرة في اليونان تقع فيها مدينة أثينا - المترجم) ليس باستطاعتها الآن أن تحتفظ بشيء سوى النحل ، ولكنها كانت مكسوة منذ وقت ليس بالطويل بأشجار جميلة تنتج أخشاباً مناسبة لصنع أسقف أكبر المباني، فالسقوف المنحوتة من هذه الأخشاب مازالت موجودة . وكان هناك أيضا كثير من الأشجار المزروعة السامقة ، على حين كان الريف ينتج مراع سخية للماشية . ولم تكن الامدادات السنوية من الأمطار تفقد في ذلك الحين ، كما هي الحال الآن ، من خلال السماح لها بالتدفق فوق سطح عار حتى تصل إلى البحر ، بل كان يتلقاها الريف بكل وفرتها ، ويتم تخزينها في تربة خزفية لاينفذ منها الآن ، ومن ثم كان باستطاعته التخلص من تصريف الجبال في تجاويف في شكل ينابيع أو أنهار ذوات حجم وافر وتوزيع واسع . والأضرحة التي مازالت قائمة حتى اليوم على مواقع امدادات المياه المندرسة لهي دليل على سلامة افتراضاتي » .

(الذي يمثل ٩٠ في المائة من استهلاك الأخشاب) ونتيجة لامتداد الأراضي المزروعة . فبين عامي ١٩٠٠ و ١٩٦٥ أزيلت الأشجار من نصف مساحة الغابات في البلدان النامية لتكون أرضاً صالحة للزراعة . وإذا ما مضت ازالة الغابات بسرعتها الحالية (يجري تدمير مابين ١٥ و ٢٠ مليون هكتار كل عام ، وهي مساحة تقرب من نصف حجم ولاية كاليفورنيا) ، فإن غابات هذه البلدان ستختفي في غضون ٨٠ عاما على أكثر تقدير . غير أنه نظراً لأن النمو السكاني يمكن أن يؤدي إلى زيادة في السرعة الراهنة ، فإن الوقت الذي يلزم كي يكتمل هذا التدمير يمكن أن يكون أقصر كثيراً . واستناداً إلى تقرير **Global 2000 Report** ، فإنه « بحلول العام ٢٠٢٠ يتوقع أن تكون قد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن مادياً الوصول إليها في البلدان الأقل نمواً »[١٨] كما أن الجهود الحالية الرامية إلى التشجير هي جهود عرجاء بصورة مثيرة ، ولاتصل حتى إلى عشر ماتحتاج إليه هذه البلدان لكي تكون مكتفية ذاتياً تقريباً في حطب الوقود بحلول العام ٢٠٠٠ .

وهذا الاتجاه يتسم بالعمومية ، فهو يؤثر في جميع المناطق ، كما يؤثر عملياً في جميع البلدان في العالم الثالث . وكنتيجة مباشرة لذلك فإن عدداً كبيراً من هذه البلدان يعاني ندرة في حطب الوقود . ولهذا السبب فإن سكانها يقضون في بعض الأحيان ربع وقتهم ، أو ينفقون ربع دخلهم ، في الحصول على الحطب الذي يحتاجون لمجرد طهي الطعام . وحتى وقت قريب كانت بماكو ، في مالي ، تحصل على الحطب اللازم لها من غابات لاتقل بعداً عن خمسين كيلومتراً ، والآن أصبحت المسافة ضعف ذلك . وفي الجيل السابق كان يتعين على القرويين في تلال نيبال ، عند سفوح الهيمالايا ، أن يسيروا ساعة أو ساعتين لجمع الأحطاب

---

(١٨) **Global 2000 Report** يصل مجموع مساحة الغابات في العالم الثالث إلى حوالي ١٢٠٠ مليون هكتار . انظر ، البنك الدولي ، **Forestry** ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٨) .

اللازمة لهم ، والآن يحتاجون يوماً بكامله .

بل إن النتائج الايكولوجية (البيئية) لإزالة الغابات على هذا النطاق ربما تكون أكثرخطورة من الأعباء البشرية المباشرة . فكما كانت الحال في أتيكا منذ ٢٥٠٠ عام مضت فإن تدمير الغطاء الأخضر يسبب تعرية شديدة للتربة ، مما يترتب عليه فقد خصوبتها . وربما كانت نيبال هي الحالة الأكثر مأسوية المعروفة بصورة أفضل لهذه الكوارث الايكولوجية : فمع المعدل الحالي لإزالة الغابات ستصبح تلالها عارية تماما في غضون خمسين عاماً . وتفيد التقديرات بأن أنهار هذا البلد تجرف كل عام ٢٤٠ مليون متر مكعب من الطين ، وتحملها بعيداً في اتجاه الهند . وفضلاً عن ذلك فإنه بسبب الافتقار إلى الحماية التي تسببها الغابات تكون فيضانات هذه الأنهار كثيرة التكرار شديدة العنف ، مما يسبب دماراً لايمكن السيطرة عليه للسكان الذين يعيشون في أحواض هذه الأنهار في الهند وبنغلاديش(١٩) . وتوجد المشكلة نفسها من المرتفعات الأثيوبية حتى ألتبلانو في بوليفيا ، ومن هاييتي حتى جبال باكستان . وفي مناطق كثيرة وصل تدهور التربة إلى نقطة اللاعودة ، ولم يعد هناك أمل في المحافظة على خصوبة التربة ، دعك من استعادة مافقد منها .

وأدت ندرة الحطب إلى تزايد استخدام أنواع الوقود الأخرى ،التي تتكون أساساً في المناطق الريفية من روث البهائم وفضلات المحاصيل . (تعتبر أمريكا اللاتينية ، التي يستخدم فيها الكيروسين على نطاق واسع ، استثناء من ذلك) . ففي الهند ، على سبيل المثال ، كان يتعين على كثيرين من القرويين ، بسبب

---

(١٩) فضلاً عن الخسائر البشرية لهذه الفيضانات فإنها تسبب أيضا خسائر اقتصادية ومالية كثيرة . ففي الهند ، على سبيل المثال ، تترتب على الدمار الناتج عن الفيضانات خسائر سنوية تتراوح بين ١٤٠ و ١٧٠ مليون دولار . انظر ، **World Conservation Energy** (جنيف ، ١٩٨٠) ، اشترك في نشره برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، والصندوق العالمي للحياة البرية .

الافتقار إلى الحطب ، أن يستخدموا روث الأبقار كوقود ، غير أن روث الأبقار الذي يستخدم لهذا الغرض لم يعد ممكناً استخدامه سماداً للحقول ، ونتيجة لذلك تأثرت غلةالمحاصيل تأثراً ضاراً للغاية . وتفيد التقديرات بأن روث الأبقار المستخدم كمصدر للطاقة في الهند يمثل مايعادل ستة ملايين طن من الأسمدة الأزوتية كل عام ، أي أكثرمن استهلاك الهند السنوي من الأسمدة . وبالمثل فإن استخدام فضلات المحاصيل كوقود إنما يحدث على حساب تسميد التربة أو إطعام الماشية . وفي العالم الثالث بأسره . يحرق كل عام ٤٠٠ مليون طن من الفضلات الحيوانية والنباتية ، وهي فضلات يمكن أن تستخدم في إعادة تجديد التربة ، واذا ما استخدمت كأسمدة فانها يمكن أن تحقق إنتاجاً إضافياً مقداره ٢٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ـ وهي كمية تكفي أكثر من مائة مليون نسمة .

كما أن برامج إعادة التشجير التي بدأها عدد من البلدان لم يكتب لها النجاح في أغلب الأحيان ، إذ أنه من الصعب إمكان قيام تعاون بين السكان ، حتى على الرغم من أنهم سيفيدون في نهاية الأمر من تدابيرمن هذا القبيل . وهذه الأسباب نفسهاالتي أدت إلى إزالة الغابات في المقام الأول ـ الضغوط السكانية ، ندرة الوقود ، إلخ ـ تؤدي بالقرويين ، عندما تنشأ الضرورة ، إلى قطع الأشجار قبل الأوان ، حتى عندما يكونون مدركين لما يترتب على ذلك . من نتائج ترقى إلى درجة الكارثة . بل إن الصين ، عند بداية برامجها الهائلة لإعادة التشجير ، عانت صعاباً كثيرة من هذا النوع (وإن يكن يبدو الآن أن مشاكلها قد أمكن التغلب عليها) . وبوجه عام فإن مثل هذه البرامج الواسعة النطاق لن يكتب لها النجاح إلا بقدر ماتستنبط أشكال مناسبةمن اللامركزية لضمان المشاركة الفعالة من جانب المستفيدين المقبلين .

وظاهرة إزالة الغابات ، كما رأينا ، ليست بالظاهرة الحديثة ، ولكن النمو السكاني فيما بعد الحرب عجل بهذه الظاهرة بصورة حادة . ولايمكن للارتفاعات الأخيرة في أسعار الطاقة التجارية إلا أن تزيد الوضع سوءاً ، إذ من شأنها تشجيع

مستخدمي الطاقة على العودة إلى الطاقات التقليدية ـ إلى الخشب ، ذلك هو واقع الحال ! كما أن العلماء الذين لم يتبينوا نذر إزالة الغابات في بلدان العالم النامي كانوا يأملون في أن يؤدي « تحديث » المناطق الريفية في نهاية المطاف إلى استخدام الكيروسين كبديل للخشب . غير أنهم يخشون الآن أن تحدث بدرجة ما العملية العكسية ، كلما عجلت أزمة النفط بتدمير الغابات .

وكما في حالة الطاقات التجارية فإن الأزمة في الطاقات التقليديةتتطلب جهداً كبيراً في مجالي البحث والتطوير ، وفي خلال الأعوام الأخيرة تكثف البحث كثيراً من أجل تحسين كفاءة هذه الطاقات غير التجارية . فهذا البحث له جانب براغماتي عملي يتناقض بصورة صارخة مع التجريد والتعقيد في بحوث « الطاقة الجديدة » . من ذلك أن الأفران المحسنة التي تبنى من الطين وعلب الصفيح المستعملة قد أدت بالفعل إلى وفورات جوهرية في استهلاك الوقود . كما أن الأفران الشمسية وأجهزة التقطير الشمسية قد صنعت أيضا ، ولكن تكلفتها مازالت باهظة بدرجة تحول دون استخدامها على نطاق واسع ، وفي بلدان آسيوية كثيرة تستخدم أجهزة البيوغاز (الغاز الاحيائي) لتوليد مزيج من غازات الوقود من فضلات نباتية أو حيوانية ، وثمت مزية لهذه الأجهزة هي أن روث الأبقار ، بعد استخدام الغاز ، يظل ممكناً استخدامه كسماد . وقد كان يتوقع الكثير من هذه التكنولوجيا الأصيلة ، غير أنه في بلدان كثيرة لاتوجد فضلات تكفي للسماح بانتاج مقادير كافية من الغاز . ويعد انتاج الكحول (الميثانول أو الايثانول) من الفضلات العضوية أو النباتات امكانية أخرى . وحتى الآن تعتبر البرازيل البلد النامي الوحيد الذي بدأ برنامجاً من هذا القبيل على نطاق واسع ، غير أن تطوير برامج مماثلة يمكن في نهاية الأمر أن يثير مشكلة التنافس مع المحاصيل الأخرى (انظر الفصل التالي) . وأخيراً فإن الخلايا الكهربائية الضوئية تحظى باهتمام واضح من جانب البلدان الاستوائية ، ولكن تكلفتها الراهنة مازالت مرتفعة للغاية بحيث تحول دون استخدامها على نطاق

واسع[٢٠] .

وبينما تعد هذه التكنولوجيات جميعا ذات أهمية حيوية للبلدان التي مازالت تعتمد على الطاقات غير التجارية ، فإنه لم تحظ طاقة منها بـاهتمام كـاف حتى الآن . فالأولوية في البحث كانت تعطى دائما للطاقات الأكثر تعقيداً وسحراً ـ التي يحدث أن تكون ذات صلة مباشرة أكثر باحتياجات البلدان المتقدمة . ومع ذلك فمن غير المرجح إلى حد كبير أن يكـون باستـطاعة هـذه التكنولـوجيات المتواضعة المحدودة النطاق الاسهام بأكثر من غيرها في إيجاد حلول لمشاكل الطاقة التي يواجهها سكان العالم الثالث .

تواجه البلدان النامية أزمة طاقة مزدوجة يعزز عنصراها كل منهما الآخـر . وبسبب ضخامة هذه المشاكل والصعاب الكامنة في حلها ، فإن خطورة الآثار المترتبة على هذه الأزمة تكون أكبر بالنسبـة لهذه البلدان منهـا بالنسبـة للبلدان الصناعية .

وتبين كل المؤشرات أنه خلال الأعوام القادمة سيستمر الطلب على الطاقة في الازدياد بسرعة كبيرة في العالم الثالث . وكما كانت الحال في الماضي فإن الطلب على الطاقة التقليدية ، ولاسيما الوقود ، سيزداد بسرعة لاتكاد تقل عن سرعة نمو السكان ومن الأرجح أن يزداد الطلب على الطاقة التجارية بسرعة أكبر ، بسرعة تساوي معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان أو تتفوق عليه . وفي كلتا الحالين ، وبسبب الزمن المسبق والصعاب الكامنة في برامج انتاج الطاقة ، ليس من المحتمل إلى حد كبير أن تكون سرعة زيادة الانتاج مساوية للسرعة التي يزداد بها الطلب . ونتيجة لذلك فإنه من المحتوم أن يتدهور الوضع في الأجل القصير ، حتى إذا ما اتخذت خطوات حاسمة . (وذلك لايعني ، بطبيعة الحال ، أن مثل

---

(٢٠) انخفضت هذه التكلفة من مدى يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠٠ دولار للواط من إنتاج الذروة في بداية السبعينات إلى حوالي ١٥ دولاراً في الوقت الحالي . وتتنبأ ادارة الطاقة بالـولايات المتحدةبأنها لابدمن أن تنخفض إلى ٥٠ سنتاً للواط (من إنتـاج الذروة) بحلول العـام ١٩٨٥ .

تلك التدابير لن تخدم أي غرض كان ، بل على النقيض من ذلك فإن اتخاذها وتنفيذها لهما إلحاح خاص) .

وليست هناك نهاية للجدل الدائر حوْل أي من أزمتي الطاقة أشد خطورة وأصعب حلاً . واستناداً إلى لجنة براندت فإن « أزمة الطاقة بالنسبة للفقراء هي من بعض الجوانب أقل عناداً منها بالنسبة للأغنياء » ، لأن الأشجار ، على خلاف النفط ، تعد مورداً متجدداً ويمكن زراعتها دائماً . ومن الناحية التقنية لايبدو أن ذلك ، بطبيعة الحال ، يثير صعابا كبيرة ، ولكن المشاكل السياسية والإدارية والاجتماعية هائلة ، كما تبين خبرة غالبية البلدان النامية . وكماأكدت لجنة براندت أيضا فقد « أوضحت خبرة الصين أن التأليف بين الالتزام السياسي القوي عند القمة والمشاركة العامة الواسعة واقتسام المنافع عند القاع يمكن أن يوفر الأساس لعملية اعادة تشجير سريعة »[٢١] . ولكن كم من البلدان النامية أبدى مثل هذا « الالتزام السياسي القوي عند القمة » ، دعك من « المشاركة العامة الواسعة واقتسام المنافع عند القاع » ؟

ولتكن الحال كما تكون فليس هناك أمل كبير في أن يستطيع حل سريع للمشكلة التقنية للطاقة التجارية توفير مصدر بديل لطاقة غير باهظة التكلفة ، ومن ثم تحسين الوضع في قطاع الطاقة غير التقليدية . وكما سبق أن رأينا فإن التحول إلى طاقات تجارية جديدة سيقتضي نصف قرن على الأقل ، وأن الطاقات الجديدة لن تكون رخيصة الثمن . وهذه الحقبة الزمنية التي طولها نصف قرن تتطابق أيضا مع الفترة المتبقية أمام غابات العالم الثالث ، بالمعدل الحالي لازالة الأشجار . ومعنى ذلك أن هذه الغابات يمكن أن تختفي ـ وبإمكاننا أن نتصور الكوارث الايكولوجية والبشرية التي سيسببهااختفاء من هذا القبيل ـ قبل أن يكون باستطاعة أية طاقة تجارية جديدة أن تسهم في حفظها . ومهما تكن هذه الحسابات مقربة ، فإن من شأنها أن تصور تعقيد والحاح مشاكل الطاقة التي تهاجم العالم الثالث بعنف .

(٢١) Brandt Report ، الصفحتان ٨٣ ـ ٨٤ .

الفصل السابع

أمستقبل حافل بالجوع ؟

يعد انتشار الجوع بالنسبة للجمهور بوجه عام الجانب من التخلف الأكثر أهمية وإثارة للشجون . فمنذ أن أصبحنا مدركين ، من عشرين عاما مضت ، للانفجار السكاني في العالم الثالث ، عادت تنبؤات مالتس تلاحقنا . ولا يوجد جانب آخر للعلاقة بين نمو السكان والتخلف نوقش بمثل هذا الشمول الذي نوقشت به مشكلة الأغذية . ومن سوء الحظ أن هذه المناقشة ، شأن غيرها ، قد ولدت من الحرارة أكثر مما ولدت من الضوء . فالاحصاءات نفسها يمكن أن تستخلص منها تفسيرات متفائلة أو توقعات تبعث على الجزع . وتقدم المتغيرات القصيرة الأجل على أنها اتجاهات طويلة الأجل ، ويحفل كل عام بادعاءات بالانتصار وبتقارير عن الاخفاق . وبالأمس القريب كان يروج للثورة الخضراء باعتبارها المعجزة التي تجلب الوفرة للبلدان الجائعة ، ولكنها لم تلبث أن أهيل عليها التراب بوصفها غير عادلة بقدر ماهي غير فعالة خلال فترات الجفاف ، واليوم نحن نعلم أن الهند ، بعد أن تراكمت لديها فوائض معوقة من الحبوب الغذائية ، قد انضمت إلى نادي الدول المانحة للمعونة الغذائية !

وسيجد رجل الشارع ، الحائر بين المعلومات المتناقضة ، صعوبة كبيرة في التوصل إلى فكرة عن المشكلة بدرجة معقولة من الوضوح . وعلى ضوء ذلك فلنحاول إعادة تحديد مواقع الأحداث داخل السياق الأوسع للعقود القليلة الماضية قبل أن تتناول بالدراسة الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للمستقبل .

معادلة الأغذية منذ الحرب العالمية الثانية :

كان انتاج العالم من الأغذية منذ الحرب العالمية الثانية يزداد بسرعة لم يسبق لها

مثيل . بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، زاد الانتاج العالمي من الحبوب الغذائية إلى أكثر من الضعف ، من ٦٨٥ مليون طن إلى ١٤٣٧ مليونا . وهذا النمو السريع لم يكن بأي حال مقتصرا على البلدان الصناعية ، فالحقيقة أن الانتاج ، كما يبين الجدول ٧ ـ ١ ، كان يزداد في البلدان النامية بسرعة أكبر من مثيلتها في البلدان المتقدمة . ونحن أيضا نرى في الجدول ٧ ـ ١ أنه في مجال إنتاج الأغذية ، كما هي الحال في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، كان التقدم في أفقر البلدان أبطأ منه في البلدان المتوسطة الدخل .

الجدول ٧ ـ ١
الرقم القياسي لانتاج الأغذية
(١٩٦١ ـ ١٩٦٥ = ١٠٠)

مجموعة البلدان	المجموع				للفـــرد			
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٥
البلدان المتقدمة	٧٢	٩٥	١٠٤	١٢٩	٨٤	٩٩	١٠٢	١١٥
البلدان النامية	٦٣	٩١	١٠٤	١٤٤	٨٥	٩٨	١٠١	١٠٧
المنخفضة الدخل	٦٨	٩٥	١٠٠	١٣٧	٨٨	١٠٢	٩٦	١٠٤
المتوسطة الدخل	٦٠	٨٩	١٠٧	١٤٨	٨٤	٩٧	١٠١	١٠٧

المصدر : قسم البحوث الاقتصادية ، وزارة الزراعة بالولايات المتحدة .

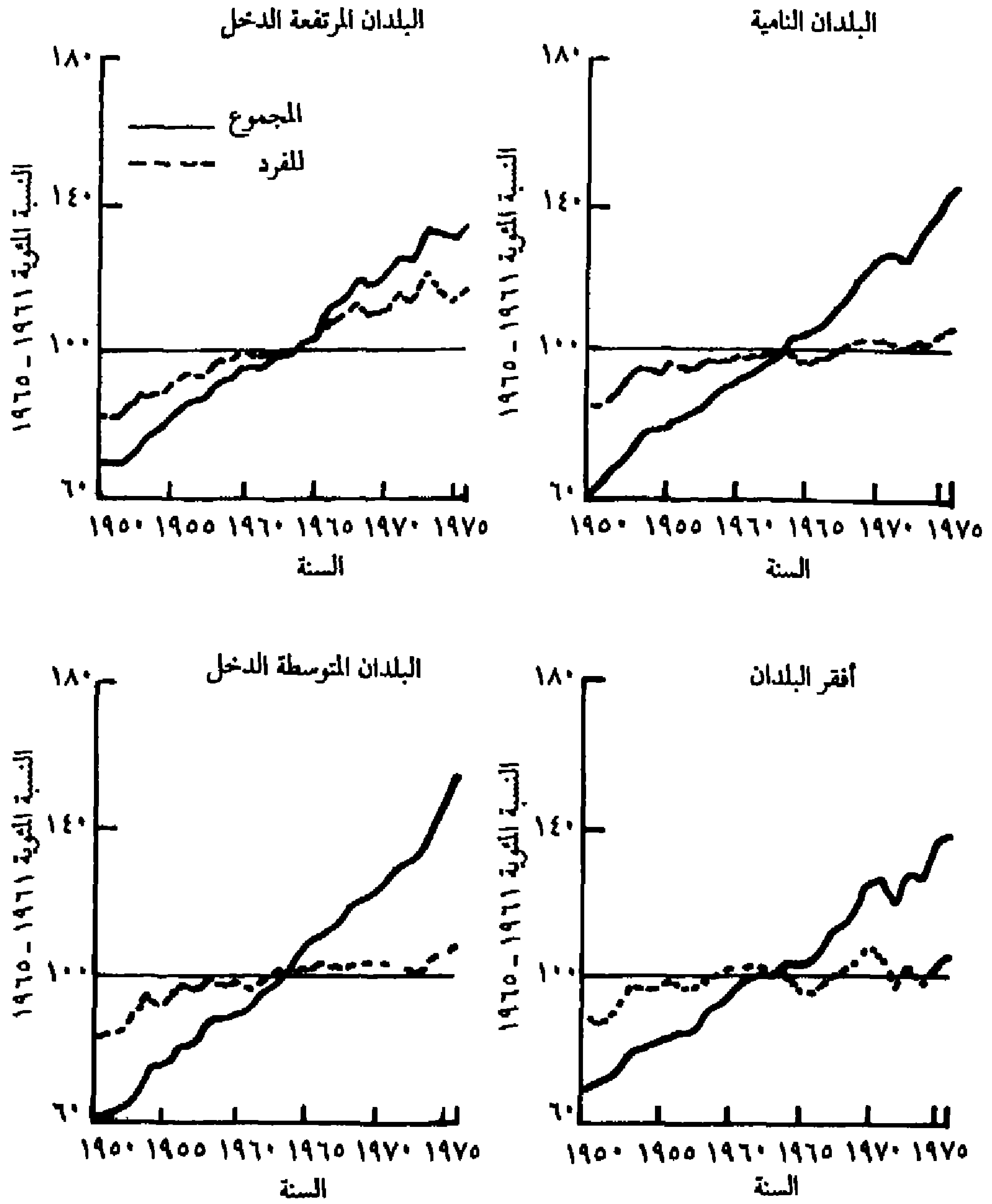
ولكنه ، كما يبين الجدول ٧ ـ ١ بطريقة ذات وضوح مباشر ، فإنه بسبب النمو السكاني لم يكن انتاج الأغذية للفرد من الناحية العملية ، يتغير بدرجة تذكر في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة . وعلى نقيض ذلك في البلدان المتقدمة حيث زاد هذا الانتاج للفرد زيادة ملحوظة خلال الفترة نفسها . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ كان إنتاج الأغذية في البلدان النامية يزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره

٢٫٣٨ في المائة ، على حين كان السكان يزدادون بمعدل سنوي متوسط ٢٫٤ في المائة : وهكذا فإن الانتاج للفرد لم يزدد إلا بمقدار ١٠ في المائة في عشرين عاما . وكان التقدم في أفقر البلدان مازال محدودا بدرجة أكبر خلال هذه الفترة ، بل إن العقد الأخير تميز بانخفاض في الانتاج ، فمعدل النمو السنوي لمجموع إنتاج الأغذية في هذه البلدان انخفض من ٢٫٥ في المائة في الستينات إلى ٢٫٠ في المائة في السبعينات ، وبالنسبة للعقد الأخير يعادل ذلك هبوطا بمعدل سنوي مقداره ٠٫٤ في المائة في انتاج الأغذية للفرد . وقد تأثرت أفريقيا بوجه خاص بسبب الجفاف في منطقة الساحل في بداية السبعينات : وبالنسبة لمجموع القارة انخفض الانتاج للفرد بحوالي ١٠ في المائة خلال هذا العقد .

ومع ذلك فإنه بينما لم تكن الزيادة في إنتاج الأغذية في العالم الثالث أكبر بدرجة تذكر من الزيادة في عدد سكانه ، فإن مجموع استهلاكه من الأغذية كان يزداد بسرعة أكبر بسبب ما طرأ من ارتفاع في دخل الفرد . فمنذ عام ١٩٦٠ ، كان الطلب على الأغذية يزداد بحوالي ٣٫٥ في المائة سنويا في المتوسط ، على حين كان الانتاج يزداد بأقل من ٣ في المائة سنويا : وكانت الفجوة بين إنتاج الأغذية واستهلاكها تملأ عن طريق الواردات ، التي كانت تتكون أساسا من الحبوب الغذائية .

وقد كانت المناقشات حول مشكلة الأغذية في العالم تتركز على الحبوب الغذائية . فهذه الحبوب تزود سكان العالم الثالث بأكثر من ٦٠ في المائة من السعرات الحرارية التي يستهلكونها (٧٠ في المائة في أفقر البلدان) ، كما تشكل العنصر الرئيس في التجارة الدولية في المنتجات الغذائية . غير أن أهمية الحبوب الغذائية في استهلاك الأغذية تتفاوت طبقا للمنطقة : إذ بينما تقوم بدور له دلالة خاصة في الاستهلاك البشري في آسيا والشرق الأوسط ، فإنها لا تمثل إلا نصف مايحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية في أفريقيا جنوبي الصحراء .

وقد كانت الزيادة في واردات بلدان العالم الثالث من الأغذية تعني تدهورا في



الرسم البياني ٧ ـ ١ : مؤشرات انتاج الأغذية ، مجموع الانتاج والانتاج للفرد ، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦ (١٩٦١ ـ ١٩٦٥ = ١٠٠) . عن المجلس الوطني للبحوث ، World Food and Nutrition Study : The Potential Contributions of Research (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٧) ، الصفحة ٣٧ .

الجدول ٧ ـ ٢

الواردات (ـ) والصادرات (+) الصافية من الحبوب حسب المنطقة

(المتوسطات السنوية بملايين الأطنان)

	أوروبا الغربية (١)	أوروبا الشرقية (٢)	الاتحاد السوفييتي (٣)	أمريكا الشمالية (٤)	اليابان (٥)	أوقيانيا (٦)	أمريكا اللاتينية (٧)	(أ) آسيا (٨)	أفريقيا (٩)	قارات العالم الثالث الثلاث ٧ + ٨ + ٩
١٩٣٤ ـ ١٩٣٨	- ٢٣ر١	+٢ر٧	+١ر٣	+٥ر٣	- ١ر٩	+ ٢ر٨	+ ٩ر٠	+ ٠ر٣	+ ٠ر٦	+ ٩ر٩
١٩٤٨ ـ ١٩٥٢	- ٢١ر٩	+ ٠ر٥	+ ١ر٧	+ ٢٢ر٤	- ٢ر٧	+ ٣ر٤	+ ٠ر٩	- ٣ر٤	- ٠ر٣	- ٢ر٨
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	- ٢١ر٩	- ١ر٤	+ ٢ر٠	+ ٢٤ر٢	- ٤ر١	+ ٣ر١	+ ١ر٢	- ٢,١	+ ٠ر١	- ٠ر٨
١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	- ٢٣ر٣	- ٥ر٤	+ ٥ر٣	+ ٣١ر٠	- ٤ر٢	+ ٣ر١	+ ١ر٦	- ٧ر٥	- ٠ر٩	- ٦ر٨
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٢٦ر٢	- ٦ر٥	+ ٢ر١	+٤٩ر٢	- ٧ر٢	+ ٦ر٧	+ ٢ر١	- ١٤ر٩	- ٢ر٤	- ١٥ر٢
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٢٣ر٠	- ٤ر٤	+ ٢ر٩	+٥٢ر٠	- ١٢ر٦	+ ٧ر٠	+ ٣ر٣	- ١٩ر٧	- ٣ر٩	- ٢٠ر٣
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٢١ر٥	- ٧ر١	- ٧ر١	+ ٧٨ر٧	- ١٧ر٢	+ ٩ر٧	- ١ر٢	- ٢٤ر٨	- ٦ر٣	- ٣٢ر٣
١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	٢٥ر٢	- ١١ر٧	- ١٣ر١	+ ٩٤ر٨	- ٢١ر٢	+ ١١ر٢	+ ١ر٦	- ٢٦ر١	- ٨ر٣	- ٣٢ر٨

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)   (١) فيما عدا اليابان

ميزان تجارتها في الحبوب الغذائية . إذ بينما بلغت صادرات القارات الثلاث التي يتكـون منها العـالم الثالث حـوالي ١٠ ملايـين طن من الحبـوب الغـذائيـة في الثلاثينات ، وبينما كانت لا تزال من الناحية العملية مكتفية ذاتيا عنـد بدايـة الخمسينـات ، فإن وارداتهـا الاجمالية وصلت إلى ٤٠ مليون طن عنـد بدايـة السبعينـات ، ووصلت في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ إلى قـرابـة ٩٦ مليـون طن (حوالي ٧٠ مليون طن من الـواردات الصافيـة)[1] . واليوم تمثـل المنتجات الغذائية حوالي ٩ في المائة من مجموع واردات البلدان المتوسطة الدخل (١٧ في المائة في حالة أفقر البلدان) .

وكما يبين الجدول ٧ ـ ٢ ، فإن البلدان النامية تعتمد الآن بدرجة متزايدة على أمريكا الشمالية في الحصول على وارداتها من الحبوب الغـذائية (التي تتكـون أساسا من القمح) . ففي عام ١٩٧٨ جاءت قرابة ٧٨ في المائة من صادرات العالم من القمح من الولايات المتحدة وكندا ، وكانت الكمية الباقية مقسمة بين استراليا (١٨ في المائة) والأرجنتين (٤ في المائة) . واليوم فإن صادرات أمريكا الشمالية من الحبوب تعادل تقريبا استهلاك ٦٦٠ مليون نسمة في الهند .

ويمثل اعتماد العالم الثالث المتزايد ـ وبالنسبة لهذا الأمر بقية العالم من الناحية الفعلية ـ على أمريكا الشمالية مخاطر عالية لا شك فيها . وقد رأينا مؤخرا أن

---

(١) الأرقام المذكورة لواردات البلدان النامية من الحبوب تتفاوت طبقا للتعريف الـذي يتم اختياره لهذه البلدان وللأسلوب المستخدم لقياس هذه الواردات (إجمالي أو صافي جميع الصادرات من البلدان النامية المصدرة) ، وهكذا تنشأ بلبلة معتادة . وأنا أعطي أرقام منظمة الأغذية والزراعة ، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحـدة ، وهذه الأرقـام تتعلق بمجموع العالم الثالث (بما في ذلك الصين) وتعتبر صادرات صـافية من البلدان النامية المصدرة . وكلتا المجموعتين من الأرقام (صافية أو إجمالية) مفيدة بحكم وضعها . وتعتبر الأرقام الإجمالية مناسبة أكثر إذا كنا معنيين بمشكلة تمويل واردات الأغذية ، على حين تكون الأرقام الصافية ذات صلة أكثر إذا ، كنا نبحث في مسألة توافر الحبوب ـ في البلدان النامية ـ اللازمة لوارداتها . وواردات البلدان النامية الصافية من الحبوب تتكون أساسا من القمح ، إذ ان صادرات الأرز تكاد تعادل وارداته .

الحبوب الغذائية يمكن أن تكون بمثابة سلاح إضافي في الترسانة الأمريكية . وحتى دون الخوض في هذه المشكلة السياسية ، فإن التغيرات في مناخ أمريكا الشمالية يمكن في حد ذاتها أن تشكل خطرا على نطاق العالم . فالجفاف الطويل الأمد ، أو الصقيع قبل الأوان ، في هذه المنطقة يمكن أن يسببا انخفاضا في مخزونات الحبوب الغذائية ، وارتفاعا شديدا في الأسعار العالمية ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لأفقر البلدان .

وبينما يمكن للبلدان المتقدمة المستوردة للحبوب بلا ريب تدبير الدولارات اللازمة لسداد ثمن وارداتها ، فإن البلدان المنخفضة الدخل لابد من أن تواجه صعابا هائلة في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة . وفي وقت يبدو فيه أننا مقبلون على فترة يتزايد فيها عدم استقرار المناخ فإنه لذلك يوجد في هذه التبعية خطر جدي بالنسبة للأمن الغذائي العالمي ، وهو خطر كثيرا ما أغفلناه .

وهكذا أصبحت الزراعة الأمريكية ذات أهمية رئيسة بالنسبة للأمن الغذائي للعالم بوجه عام ، وللبلدان النامية بوجه خاص . وخلال الأعوام الأخيرة كان لدى العالم احتياطيان غذائيان رئيسان : مخزونات الحبوب الغذائية التي تحتفظ بها البلدان المصدرة ، والأرض المراحة (التي تترك دون زراعة) في الولايات المتحدة بموجب برامج اتحادية لدعم الأسعار . وخلال الستينات وبداية السبعينات ترك حوالي ١٥ في المائة من أراضي هذا البلد القليلة للزراعة (قرابة ٥٠ مليون فدان ، أي حوالي مساحة ولاية كانساس) دون إنتاج . وعند الحاجة فإن هذه الاحتياطيات من الأرض يمكن أن تعود إلى الانتاج في غضون عام واحد : وذلك ، على سبيل المثال ، هو ماحدث فعلا في وقت أزمة الأغذية ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

وإذا ما أردنا اجراء تقدير للاحتياطيات المتاحة من الأغذية عند حدوث أزمة ، فينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط المخزونات الموجودة من الحبوب الغذائية ، بل أيضا قدرة هذه الأرض العاطلة عن الانتاج ، وإن يكن ممكنا إعادتها إليه . وبتعريف احتياطيات العالم من الأغذية على هذا النحو ، فإن هذه

الجدول ٧ ـ ٣

مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٩

العام	المخزونات الاحتياطية من الحبوب	معادل الحبوب من أراضي المحاصيل العاطلة عن الانتاج في الولايات المتحدة	مجموع الاحتياطيات العالمية	الاحتياطيات في صورة عدد أيام الاستهلاك السنوي من الحبوب
	مليـون	طن	متـــري	
١٩٦٦	١٦٧	٥٣	٢٢٠	٨٢
١٩٦٧	١٨٩	٦٠	٢٤٩	٨٩
١٩٦٨	٢٢٠	٧٤	٢٩٨	١٠٣
١٩٦٩	٢٠٦	٧١	٢٧٧	٩٢
١٩٧٠	١٦٦	٤٨	٢١٤	٦٩
١٩٧١	١٨٣	٦٥	٢٤٨	٧٨
١٩٧٢	١٤٢	٣٥	١٧٧	٥٤
١٩٧٣	١٤٧	٣	١٥٠	٤٤
١٩٧٤	١٣١	٣	١٣٤	٤٠
١٩٧٥	١٣٨	٣	١٤١	٤٢
١٩٧٦	١٩٤	١	١٩٥	٥٥
١٩٧٧	١٩١	٢٤	٢١٥	٥٩
١٩٧٨	٢٦٦	٢٤	٢٥١	٦٥
١٩٧٩	٢٠٠	صفر	٢٠٠	٥١

المصدر : معهد المراقبة العالمية ، واشنطن العاصمة .

الاحتياطيات كانت تقابل استهلاك ثلاثة أشهر عند بداية الستينات ، أما اليوم فإنها تمثل أقل من شهرين (انظر ، الجدول ٧ ـ ٣) .

والتدهور الذي حدث على هذا النحو في مستوى الاحتياطيات الغذائية خلال السبعينات هو في الحقيقة ظاهرة جديدة ودائمة . فحتى خلال أسوأ أعوام العقد السابق (بعد واردات الهند الضخمة من الحبوب الغذائية في أعقاب محصولين سيئين في السنتين المحصوليتين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، على سبيل المثال) ، لم تنخفض هذه الاحتياطيات قط عما يعادل ٨٠ يوما من الاستهلاك العالمي . وفضلا عن ذلك فباستطاعتنا أن نرى أن الوضع لم يطرأ عليه إلا تحسن طفيف بعد الأزمة الغذائية في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ . وإذا حسبنا الاحتياطيات بعدد أيام الاستهلاك العالمي فإن الاحتياطيات زادت من ٤٠ يوما في عام ١٩٧٤ إلى ٦٥ يوما في عام ١٩٧٨ ، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٥١ يوما في عام ١٩٧٩ .

ويعتبر الوضع الجديد ذات خطورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، التي لا يمكن أن تسلم جدلا بأن المعونة الغذائية التي تقدمها البلدان الغنية ستظل في متناول أيديها كلما حدثت أزمة غذائية . وتؤكد خبرة السبعينات مثل هذه الهواجس . وقد زادت المعونة الغذائية العالمية خلال الستينات بحيث وصلت إلى قرابة ١٣ مليون طن في العالم بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢ . ومع ذلك ففي الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، وبسبب الانخفاض في فوائض الحبوب الغذائية ، خفضت البلدان المتقدمة معونتها الغذائية بأكثر من النصف ، بحيث وصلت إلى أقل من ٦ ملايين طن . ومنذ ذلك الحين كانت إعادة تكوين الاحتياطيات تتم ببطء ، مما لم يؤد بوضوح إلى سخاء زائد ، فهذه المعونة مازالت أدنى من الرقم المستهدف ، وهو ١٠ ملايين طن في السنة .

ومهما تكن جدوى التحليل السابق للوضع الغذائي العالمي ، فإنه لا يعرض إلا جانبا واحدا فقط من جوانب المشكلة . وباستطاعتنا هنا أن نرسم خطا موازيا

لمشكلات الطاقة التجارية ، إذ أن الدراسة البسيطة لأزمة الطاقة التجارية يمكن أن تغفل تماما المشكلات الأقل وضوحا المتعلقة بمشكلات الطاقات غير التجارية . وبالمثل فإنه في البلدان النامية لا يكون مجرد التوازن بين عرض الأغذية والطلب عليها كافيا لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية لمجموع السكان . والحقيقة أن توازنا من هذا القبيل لا يشير إلا إلى أن احتياجات المشترين المليئين (المدعوين بقوة الابراء) تلبي ، دون أن يفيدنا بشيء عن حالة أغلبية السكان (أو أليست هي الأغلبية ؟) التي لا يكون باستطاعتها ، بسبب افتقارها إلى الدخل الكافي ، أن تحصل على الأغذية التي تحتاج إليها .

إن من تحدثت عنهم في الفصل الثاني هم أساسا هؤلاء الناس غير المليئين (غير المدعوين بقوة الإبراء) ، والذين يشكلون مئات الملايين ممن يعانون سوء التغذية . ومن هذه الزاوية فإن المشكلة لاتحلها حقيقة أن الأغذية اللازمة متاحة من الناحية المادية ، سواء في بلدان أخرى منتجة أو حتى لدى محل البقالة المحلي ، كما أن نمو إنتاج الأغذية في البلدان النامية لا يمكن أن يكون غاية في ذاته : إذ من الضروري أيضا أن يكون هذا النمو مقترنا ـ وهو بوجه عام غير مقترن ـ بزيادة في دخول من يعانون سوء التغذية بحيث يكون باستطاعتهم الحصول على الأغذية الضرورية .

وفي هذا الصدد يعد مثال الهند في العقود الأخيرة مثالا منورا بوجه خاص . فبعد محصول استثنائي في عام ١٩٧١ ، تعرض هذا البلد لسلسلة من النكسات ، ولم يتم تجاوز مستويات الانتاج السابقة إلا في عام ١٩٧١ . وعادت مخزونات الحبوب الغذائية ، التي انخفضت إلى أقل من ثلاثة ملايين طن في عام ١٩٧٣ ، إلى الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى ١٩ مليون طن في عام ١٩٧٩ . وفي عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ « أقرضت » الحكومة الهندية حبوبا غذائية لبلدان آسيوية أخرى ، وشرع الخبراء يعلنون من جديد (مثلما كان يحدث بعد كل سلسلة من محاصيل طيبة ثلاثة متعاقبة) أن البلد قد وصل بصورة نهائية الى الاكتفاء الذاتي في الأغذية .

والحقيقة أنه في عام ١٩٧٩ تسبب جفاف في نقص في المحصول يساوي ثلثي المخزونات المتراكمة ، وأصبح هذا التفاؤل المبهج ، على حين فجأة ، موضع شكوك جدية . ولكن ليس هنا يكمن التناقض ، وإنما يكمن في حقيقة أنه فيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ ، عندما كانت تتراكم لدى الهند احتياطيات لم يسبق لها مثيل من الأغذية ، كان متوسط استهلاك الفرد راكدا عند مستوى شديد الانخفاض ، بل إن استهلاك الفرد خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ كان في الحقيقة أدنى منه خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ ، أو حتى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢[٢] . ومن المسلم به أنه بينما يظهر مؤشر استهلاك الفرد منذ عام ١٩٥٠ تقلبات هامة قصيرة الأجل ، فإنه لا يكشف عن أي اتجاه طويل الأجل ، سواء أكان اتجاها صعوديا ، أم ـ لسوء الحظ ـ اتجاها نزوليا .

ومشكلة الأغذية ، سواء أكانت في الهند أم على مستوى العالم ، لاتعالج في أغلب الأحوال إلا من زاوية الانتاج ، حتى وإن يكن هذا النهج وحده لايمكن أن يؤدي إلى مكافحة فعالة لسوء التغذية ، ولذا فإن جانبي المشكلة ـ الانتاج والاستهلاك ـ إن لم يعالجا معا ، فلن تكون هناك أية امكانية لاحراز تقدم حقيقي في هذا المجال .

الدروس المستفادة من الثورة الخضراء

بالنسبة للخبراء في مشاكل العالم الثالث الغذائية فإن أحداثاً قليلة هي التي أثارت من الأمل ، وربما من النقد ، قدر ما أثارته الثورةالخضراء . فقد كانت

---

(٢) على أساس متوسط لثلاثة أعوام ، وصل استهلاك الفرد من الحبوب إلى ١٤٤ كيلوغراما في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ ، إلى ١٥١ كيلوغراما في الفترة ١٩٧٠ ، ووإلى ١٤٢ في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . انظر البنك العالمي ، Behavior of Food Grain Production and Consumption in India, 1960 - 1977 ، نسخة على الآلة الكاتبة (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) ، للاطلاع على دراسة احصائية لهذا التناقض الظاهر بين نمو الانتاج وركود الاستهلاك .

الثورة الخضراء منذ منتصف الستينات في بؤرة المناقشات حول حالة الأغذية في العالم ، كما أن مستقبلها سيحدد جزئياً تطور الجوع في العالم في العقود القادمة . ومن الواضح أن أي دراسة لهذه المشكلة لن تكون كاملة مالم تتضمن تحليلاً لنتائج هذه التكنولوجيا وإمكاناتها(٣) .

والثورة الخضراء ، بينما روجت لها لدى الجمهور النجاحات (وبعض حالات الإخفاق) التي لقيتها في جنوبي آسيا وشرقيها ، فالحقيقة أنها ولدت في المكسيك ، وتجاوز نطاق عملها القارة الآسيوية لتصل إلى غالبية بلدان العالم الثالث التي تزرع القمح ، أو الأرز أو الدرة . أما أفريقيا جنوبي الصحراء ، حيث تزرع هذه الحبوب الغذائية على نطاق أصغر ، فلم تمسها الثورة الخضراء إلا قليلاً .

وعند بداية الأربعينات كان النمو في إنتاج الأغذية في المكسيك في حالة ركود ، على حين كان السكان يتزايدون بسرعة . وفي عام ١٩٤٣ شرعت الحكومة المكسيكية ، بمعونة مؤسسة روكفلر ، في تنفيذ برنامج للبحوث الزراعية ، وكان نورمان بورلوغ ، الذي حصل على جائزة نوبل للسلم لأعماله ، أحد المديرين الأوائل للبرنامج . وكانت النتائج مذهلة : ففي غضون عشرين عاماً زاد متوسط الغلة على المستوى القومي إلى الضعف بالنسبة للذرة ، والى أربعة أمثاله بالنسبة للقمح . وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان كان يتجاوز ٣ في المائة سنوياً ، فقد تحولت المكسيك من مستورد للذرة والقمح في عام ١٩٤٤ إلى مصدر لهاتين

---

(٣) من أجل الاطلاع على عرض مثير وشامل للثورة الخضراء ، انظر ، ستيرلنغ وورتمان ورالف و . كامنغس الصغير ، **To Feed This World** (بلتيمور : جامعة جونز هوبكنز ، ١٩٧٨) . ولافتقاري إلى تعبير أفضل ، فإني استخدم كلمة تكنولوجيا لتغطية مجموعة الممارسات الزراعية التي تنطوي على استخدام أصناف وفيرة الغلة ، مع ما يقترن بذلك من المدخلات اللازمة (المياه والأسمدة بوجه خاص) .

السلعتين في الستينات [٤] . وكان النجاح المثير بوجه خاص والذي تحقق بالنسبة للقمح يرجع إلى زراعة أصناف جديدة تستجيب للأسمدة استجابة طيبة بصورة ملحوظة ، ولاتنثني سيقانها تحت وطأة الثقل الإضافي للسنابل الناتج عن زيادة الغلة . وكان من السمات الاستثنائية الأخرى لهذه الأصناف ضآلة حساسيتها للتغير في درجة الحرارة : على خلاف جميع الأصناف الأخرى التي كانت تزرع فيما سبق ، ولذلك كان بإمكانها أن تتكيف بسهولة مع الظروف الجغرافية المختلفة . بيد أن النجاح المكسيكي كانت له خاتمة مثيرة . فبسبب النمو السكاني العالي ، والزيادة في دخل الفرد وفي استهلاك الفرد من الأغذية ، وتنويع المحاصيل بعيداً عن إنتاج الأغذية ، عادت المكسيك الآن إلى وضع تعاني فيه عجزاً في الأغذية ، ويتعين عليها فيه أن تستورد كل عام جزءاً من الحبوب الغذائية اللازمة لاطعام سكانها .

وفي عام ١٩٦٠ انضمت مؤسسة روكفلر ، التي شجعتها النتائج التي حققها القمح المكسيكي ، إلى مؤسسة فورد لتأسيس المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين .وسرعان ما أسفرت البحوث التي أجراها هذا المعهد عن إنتاج صنف جديد من الأرز (IRB) تبلغ غلته أكثر من غلة غالبية أصناف الأرز المحلية في آسيا . وعلى غرار أصناف القمح « المعجزة » ـ وعلى نقيض أصناف الأرز المحلية ـ فإن IRB والأصناف التي خلفته تتطلب كميات كبيرة من الأسمدة ، كماتتطلب تنظيماً وضبطاً للري كي تحقق امكاناتها الوفيرة الغلة .

وبسبب ما تتمتع به الأصناف الجديدة من القمح والأرز من قدرة كبيرة على التكيف كانت تنتشر بسرعة فائقة . ففي أمريكا الشمالية وآسيا بأسرهما لم يكن

---

(٤) في عام ١٩٤٤ استوردت المكسيك ١٦٣٠٠٠ طن من الذرة و ٤٣٢٠٠٠طن من القمح . ولكنها كانت تصدر ٤٩٧٠٠٠ طن من الذرة في عام ١٩٦٥ وحوالي ٢٧٦٠٠٠ طن من القمح كل عام فيما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ . انظر ، وورثمان وكامنفس ، **To Feed This World**

يزرع من هذه الأصناف في عام ١٩٦٥ سوى بضع عشرات من الهكتارات ، أما في عام ١٩٦٩ فإن هذه الأصناف كانت تغطي ١٢ مليون هكتار ، وفي عام ١٩٧٥ كانت تغطي ٤١ مليوناً ! والبلدان التي استفادت أساساً من هذا التطور توجد في جنوبي آسيا (الهند وباكستان وسري لانكا) وفي شرقي آسيا (الفليبين واندونيسيا وماليزيا) ، ولكن السلالات الجديدة كانت تزرع أيضا في آسيا الصغرى (تركيا) وفي أمريكا اللاتينية (كولومبيا) . وفي آسيا وأمريكا الشمالية كانت المساحات التي تغطيها الأصناف الوفيرة الغلة مقسمة بالتساوي بين الأرز والقمح ، وعلى الرغم من ذلك فإن التوسع في هذه الأصناف الجديدة يحدث بسرعة أكبر في حالة القمح . ففي عام ١٩٧٥ ، على سبيل المثال ، كان ٣٨ في المائة من المساحات المخصصة للقمح تزرع بأصناف وفيرة الغلة ، على حين كانت النسبة المئوية المقابلة بالنسبة للأرز ٢٦ في المائة فقط . ويرجع ذلك أساساً إلى أن المساحات المخصصة للقمح يكون التحكم في ريها عادة أفضل من التحكم في ري المساحات التي تزرع أرزاً ، ولذا تكون مناسبة أكثر لهذه الأصناف الجديدة .

وبفضل هذه البذورالجديدة كان باستطاعة الفليبين بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأرز عندنهاية الستينات ، بعد أن ظلت تعتمد لأكثر من نصف قرن على الواردات لتلبية احتياجاتها . (بيد أنه هنا أيضا ، كما كانت الحال في المكسيك ، لم يكن من المستطاع المحافظة على هذا الوضع) . وقد بدأت تركيا ثورتها الخضراء في عام ١٩٦٧ عن طريق استيراد بذور القمح المكسيكي ، وفي غضون سبعة أعوام زاد الانتاج القومي بمقدار مرة ونصف مرة ، فارتفع من ٩ ملايين طن إلى ١٤ مليوناً . وفي كولومبيا قام المركز الدولي للزراعة الاستوائية في عام ١٩٧١ بادخال الأصناف التي استنبطها المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفليبين . وفي عام ١٩٧٥ كانت المساحات المروية المخصصة للأرز تزرع كلها تقريبا بأصناف وفيرة الغلة ، وزاد الانتاج إلى أكثر من الضعف بالمقارنة بعام ١٩٦٩ ، وزادت الغلة بمقدار ٢,٤ مرة بالمقارنة بعام ١٩٦٥ .

وباستطاعتنا أن نقيس على نحو أفضل نجاحات الثورة الخضراء وحدودها إذا نظرنا إلى تأثيرها على بلدان شبه القارة الهندية . فهذه البلدان الستة (الهند ، بنغلاديش، باكستان ، بورما ، سري لانكا ، نيبال) تنتج حوالي ٢٠٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ، يمثل الأرز منها أكثر من النصف والقمح ٢٥ في المائة ، والباقي يتكون أساساً من الذرة والدخن والسورغوم (الذرة الرفيعة) . والقمح هو المحصول الرئيس من الحبوب الغذائية في باكستان ، كما أنه يشكل حوالي ٢٥ في المائة من إنتاج الهند من هذه الحبوب ، ويسود الأرز في شمال المنطقة وشرقيها (بورما ، وبنغلاديش ، وولاية غرب البنغال في الهند) وكذلك في سري لانكا .

وبدراسة نمو إنتاج الحبوب الغذائية منذ عام ١٩٦٠ نلاحظ نقطة تحول في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ على وجه التقريب . فقد كان هناك معدل نمو سنوي منخفض (٠,٣ في المائة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥) أعقبه معدل أسرع كثيراً (٣,٧ في المائة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٤) . وهذا المعدل المتسارع لنمو الانتاج كان ملحوظاً بوجه خاص بالنسبة للقمح (من معدل أدنى من ٢ في المائة إلى معدل أعلى من ١٠ في المائة) .

وحتى عام ١٩٦٥ كان النمو في الانتاج يرجع أساساً إلى استخدام الأساليب التقليدية : التوسع في المساحات المزروعة ، تطوير الري ، الاستخدام التمهيدي للأسمدة بالنسبة لأصناف الحبوب الغذائية المحلية . ففي الهند ، على سبيل المثال ، كانت الزيادة في المساحة المزروعة مسؤولة عن أكثر من نصف النمو في إنتاج الحبوب الغذائية خلال هذه الفترة (٣ في المائة سنوياً من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٥) . وقد ترتب على الرياح الموسمية غير المواتية خلال الفترتين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ هبوط في محصول الحبوب الغذائية ، كما أدت بحكومات المنطقة إلى إيلاء الزراعة مزيداً من الاهتمام . وهكذا حدث في هذه المرة أن أخذت الواردات الأولى من الفصائل الوفيرة الغلة تفد على المنطقة ، وأدى الاستخدام السريع لهذه البذور من الناحية الفعلية إلى نمو جوهري في إنتاج

الحبوب الغذائية . والحقيقة أن نمو الانتاج منذ منتصف الستينات يعد أساساً نتيجة للزيادات في الغلة : ففي حالة الهند ، على سبيل المثال ، كانت هذه الزيادات مسؤولة عن ثلثي نمو الناتج (٣,٤ في المائة سنوياً) بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٩ .

وقد كان للثورة الخضراء تأثير واضح بصورةخاصة على ولايتي البنجاب (في الهند وباكستان) وعلى ولاية هاريانا في الهند ، حيث أدت الى زيادة مثيرة في انتاج القمح وإلى تحول هام في الاقتصادات الريفية . غير أنه في مناطق أخرى منتجة كان تقدمها محدوداً بسبب الافتقار إلى مرافق الري . وبالمقارنة يبدو أن الثورة الخضراء كان لها تأثير ضئيل على إنتاج الأرز . فمنذ النصف الأول من الستينات زاد انتاج القمح في الهند بمقدار ثلاثة أمثال ، على حين أن الزيادة في إنتاج الأرز لم تتجاوز الثلث . وعلى الرغم من أن ثلثي المساحات المزروعة قمحاً في الهند تغطيه اليوم الأصناف الوفيرة الغلة ، فإن النسبة فيما يتعلق بالأرز هي الثلث فقط . كما أن غلة الأرز في جنوبي آسيا ، على الرغم من إدخال الأصناف الوفيرة الغلة ، مازالت أدنى كثيراً من مثيلتها في شرقي آسيا وجنوبها الشرقي . وأخيراً فإنه بسبب الاحتياجات الملحة والكثيرة لبذور القمح والأرز الجديدة من المدخلات ، تجاوزت الثورة الخضراء تماما المزارعين الذين يفتقرون إلى شبكات للري . وتتضح حدود هذه الثورة بجلاء إذا علمنا أن ٨٠ في المائة من المساحة المزروعة في الهند و٩٠ في المائة من المساحة المزروعة في بنغلاديش لاتوجد بها أية مرافق للري .

وقد أتهمت الثورة الخضراء بأنها « تجعل الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقراً » وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه التكنولوجيا لايتوقف على حجم المزرعة ، وأن أي مزارع توجد تحت تصرفه الأسمدة والبذور ، ويستطيع ضبط استخدام المياه ، باستطاعته أن يستفيد منها . غير أنه في الممارسة يكون تنظيم الري على مزرعة واحدة كبيرة أيسر من تنظيمه على مجموعة من المزارع الصغيرة ،

وفضلاً عن ذلك فان المزارعين الكبار يستطيعون بسهولة أكبر الحصول على الموارد المالية اللازمة لحفر بئر أو لشراء الأسمدة والبذور . ففي البنجاب ، على سبيل المثال ، كان المزارعون الكبار هم أول من استخدم البذور الجديدة ، ونضيف إلى ذلك أنه حدث في كثير من الحالات أن قام كبار ملاك الأرض ، الذين أسكرتهم نشوة الأرباح العالية التي تحققها الأصناف الوفيرة الغلة ، بطرد الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم على أساس اقتسام المحصول ـ كان هؤلاء ينضمون عادة إلى الصفوف المتزايدة من العمال الزراعيين الذين لايملكون أرضا ـ وتولوا بأنفسهم إدارة مزارعهم الخاصة . غيرأنه سيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن النتائج الاجتماعية للثورة الخضراء كانت سلبية دائما . فهذه التكنولوجيا تتطلب مزيداً من الأيدي العاملة لإعداد الأرض وتسميدها وحصاد المحاصيل . ففي البنجاب ، على سبيل المثال ، أدى استخدام الأصناف الجديدة إلى زيادة في الطلب على الأيدي العاملة ، وبالتالي إلى ارتفاع في أجور العمال الزراعيين(٥) .

غير أنه يمكن القول ، على وجه الإجمال ، أن أحوال سكان الريف في شبه القارة الهندية لم تتحسن ، بل يفترض أنها ازدادت سوءاً (انظر ، الفصل الثاني) . ولكن هذا التدهور يمكن أن يعزى إلى المظالم التي يقوم عليها الهيكل

---

(٥) على امتداد العقد الماضي كان يدور جدل حامي الوطيس حول السؤال التالي : من المستفيدون من الثورة الخضراء ؟ ـ مثلما كان يدور حول المسألة ذات الصلة ، وهي ما يمكن أن يترتب على ميكنة الزراعة في المناطق التي تزرع فيها الأصناف الوفيرة الغلة من آثار بالنسبة للعمالة . ودون الدخول في تفاصيل هذا الجدل هنا ، فسأشير على الرغم من ذلك إلى أنه لاتوجد في رأيي أية إجابة على هذا السؤال يمكن أن تكون سليمة في جميع البلدان والمناطق . فالميكنة الزراعية كثيراً ماأدت إلى نقص في استخدام الأيدي العاملة ، وهي من هذه الزاوية يمكن أن تكون قد فاقمت وضعا قائما يتمثل في بطالة جزئية أو عمالة منقوصة ، غير أن استخدام الجرارات جعل من الممكن ، في حالات معينة ، زراعة محصول إضافي ، ومن ثم زيادة الكثافة المحصولية وزيادة الاحتياجات من الأيدي العاملة بالنسبة لكل وحدة من الأرض .

الاقتصادي والاجتماعي (والتي تقوم عليها ملكية الأرض بوجه خاص) ، وإلى الانفجار السكاني ، بأكثر مما يعزى الى الثورة الخضراء .

وقد تميزت نهاية الستينات بثقة ضخمة في امكانات التكنولوجيا الجديدة ، وكان بعض المتحمسين لها يعتبرون هذه البذور « المعجزة » واعدة برخاء عام في الأجل المتوسط . ولكن هذه الأحلام بالوفرة هزها بعنف العجز في الحبوب الغذائية في بداية السبعينات ، ومن الجلي « الآن أن التكنولوجيا الجديدة ، على نقيض الآمال المتحمسة وعلى الرغم من النجاح الذي لاشك فيه ، لم تؤد إلى تحسن عام في الأحوال المعيشية .

وفي هذا الصدد يجدر بنا مقارنة الدراستين الاستقصائيتين الشاملتين اللتين أجراهما بنك التنمية الآسيوي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ريف آسيا . الأولى منهما ، التي أكملت في عام ١٩٦٨ ، تعد متفائلة نسبياً ، وتتوقع أن تؤدي الثورة الخضراء إلى تطور عام قوامه المساواة على نطاق المنطقة . أما الدراسة الثانية ، التي أجريت بعد ذلك بعشرة أعوام ، فهي متشائمة صراحة . وأنا أشير هنا الى بعض ما خلصت إليه من استنتاجات بشأن تطور الفقر في الريف ، ففيما يتعلق بالوضع الغذائي تبين الدراسة ، بطريقة متحررة بعض الشيء من الأوهام ، أن « وجهة النظر الأشد تفاؤلاً التي يمكن أن تتخذ ازاء الوضع الغذائي هي أن المنطقة ليست ، بوجه عام ، أسوأ بكثير مما كانت عليه وقت اجراء أول دراسة استقصائية للزراعة في آسيا »(٦) .

فهل لنا عندئذ أن نخلص إلى أن الثورة الخضراء قد فشلت ؟ كلا ، إذ أنها

---

(٦) بنك التنمية الآسيوي ، Rural Asia : Challenge and Opportunity (نيويورك : دار النشر « برايغر » ١٩٧٧) ، الصفحة ٢ . وبالمثل من المفيد أن نفاضل بين كتاب ، ليستربراون ، Seeds of Change (نيويورك : دارالنشر « برايغر » ١٩٧٠) الذي نشر في الوقت نفسه تقريبا ، والدراسات اللاحقة لهذا الاقتصادي .

برغم كل شيء قد أدت إلى نمو سريع في إنتاج الحبوب الغذائية ، كان يمكن على الأرجح ألا يحدث لولا استخدام هذه التكنولوجيا . وهكذا كان باستطاعة الهند ، بعد فترات الجفاف التي عانتها في منتصف الستينات ، أن تزيد إنتاجها من الحبوب الغذائية بمقدار النصف في عشرة أعوام ، وفي بلد مثل الهند ، حيث الأرض غير المزروعة نادرة بوجه خاص ، كان يستحيل تحقيق نمومن هذا القبيل لولا الغلة الوفيرة للأصناف الجديدة . وبالمثل كان باستطاعة بلدان أخرى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية ـ بصورة مؤقتة على الأقل ـ بفضل امكانيات هذه الأصناف .

وثمت حقيقة مؤكدة هي أنه ، في حالات معينة ، تلاشى مرة ثانية هذا الاكتفاء الذاتي الذي حققته المنطقة حديثا ، ولكن هذه الحقيقة تشير فقط إلى أنه بينما يمكن لهذه التكنولوجيا الجديدة أن تختصر الوقت ، فإنها لايمكن أن تكون بديلاً لتنفيذ سياسات للحد من النمو السكاني . وبالمثل كان من السذاجة أن نأمل أن يكون باستطاعة التكنولوجياوحدها تصحيح الآثار المترتبة على هيكل اقتصادي واجتماعي غير عادل ، وأن تعود بالفائدة بقدر متساو على جميع فئات السكان . ولكن ليس هناك مايدعو إلى توجيه اللوم إلى الثورة الخضراء بسبب مظالم اجتماعية توجد مصادرها في مكان آخر !

آفاق الزيادات في الانتاج

إن الزيادات في انتاج العالم الثالث من الأغذية في الأعوام القادمة سيتعين أن تجيء جزئياً من التوسع في المساحات المنزرعة ، وجزئياً من الزيادات في الغلة . والامكانية الأولى يمكن أن تتحقق بادخال مساحات جديدة من الأراضي البكر إلى حيز الزراعة ، أو بالتوسع في الري في الأراضي المزروعة بالفعل (يمكن لهذا التوسع أن يؤدي إلى نتائج مماثلة عن طريق زراعة أكثر من محصول واحد في العام) أما عن الزيادة في الغلة فإن ذلك يتطلب أساليب فلاحة أكثر فعالية ، وهو ما يعني بدوره ـ بوجه عام ـ استخدام المدخلات الحديثة .

التوسع في المساحات المزروعة :

ستتوقف امكانية زيادة المساحات المزروعة ، في المقام الأول ، على توافر الأرض القابلة للزراعة . وقد كانت هناك تقديرات مختلفة لمساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم[7] وهذه التقديرات تتفق بدرجة كبيرة مع النتيجة التي تخلص إليها ، وهي أن قرابة ربع الأراضي غير المغطاة بالجليد يمكن زراعتها (٣ر٤ بليون هكتار تقريبا) ، وأن قرابة نصف هذه الأراضي تزرع الآن بالفعل .

غير أن الأراضي القابلة للزراعة ليست موزعة بالتساوي فيما بين المناطق والبلدان ، إذ مازالت توجد لدى أفريقيا وأمريكا اللاتينية احتياطيات هامة من الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد ، على حين أن موارد آسيا من هذه الأراضي أقل كثيرا (انظر ، الجدول ٧ ـ ٤) .

---

(٧) من بين هذه التقديرات المعروفة بصورة أفضل تقدير جامعة واجيننجن (ب . بورينغ هـ . أ.ج . فان هيسست ، ج . ج . ستارنغ ، Computation of the Absolute Maximum Food Production of the World (واجيننجن ، هولندا ، الجامعة الزراعية ؛ ، ١٩٧٥) ، وتقدير الفريق الاستشاري العلمي لرئيس الولايات المتحدة لامدادات الأغذية في العالم The World Food Proplem (واشنطن العاصمة ، ادارة النشر الحكومية ، ١٩٦٧) . ويرد عرض شامل لهذه التقديرات (وكذلك تحليل متفائل لمستقبل الأغذية في العالم) في ، ماريلين تشو وآخرين ، World Food Prospects and Agricultural Potential (نيويورك : دار النشر « برايغر » ، ١٩٧٧) . وعلى غرار جميع التقديرات المتعلقة بالموارد ، فإن تلك المتعلقة بمساحات الأراضي القابلة للزراعة تعتمد على افتراضات تتم على أساس تكاليف التنمية ـ وهي افتراضات لا تكون في بعض الأحيان معلنة بصراحة . ويعتقد جوزيف كلاتزمان ، ? Mourir dix milliards s'hommes (باريس ، دار نشر الجامعات الفرنسية ، ١٩٧٥) ، أن هذه التكاليف كثيرا ما تكون مانعة ، ويخلص إلى أنه لا يمكن زيادة مساحة الأراضي المزروعة في العالم إلا بحوالي الربع فقط .

الجدول ٧ ـ ٤
الأراضي المزروعة والأراضي القابلة للزراعة لكل فرد من سكان البلدان النامية
(بالهكتار)

مجموعة البلدان	المساحة المزروعة لكل فرد من السكـــان	المساحة القابلة للزراعة لكل فرد من السكان
جميع البلدان النامية	٠٫٣٣	٠٫٧٩
أفريقيا	٠٫٥٥	١٫٧١
الشرق الأقصى	٠٫٢١	٠٫٢٨
أمريكا اللاتينية	٠٫٥٢	١٫٧٩
الشرق الأوسط	٠٫٣٩	٠٫٦٠
البلدان النامية المنخفضة الدخل	٠٫٢٩	٠٫٦١

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة ، Agriculture : Towards 2000 (روما ، ١٩٧٩) .

ويزرع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أقل من ثلث الأراضي التي يحتمل أن تكون قابلة للزراعة ، ولكن يزرع من هذه الأراضي في آسيا أكثر من الثلثين . وقد يكـون من المفيد إجـراء دراسة استقصـائية قـطريـة (لكـل بلد عـلى حـدة) للاحتياطيات الموجودة لتأصيل هذا الاستنتاج الأول (انظر ، الجدول ٧ ـ ٥) . ويمكن أن نرى أن ٤٦ في المائة من سكان البلدان التسعين التي يغطيها الجدول ٧ ـ ٥ (تمثل هذه البلدان ٩٨ في المائة من سكان العالم الثالث) يعيشون في بلدان لديها أقل من ١٠ في المائة من احتياطيات الأراضي ، بل إنه حتى في أفريقيا يعيش ٤٦ في المائة مـن السكان في بلدان لديها أقل من ٣٠ في المائة من هذه الاحتياطيات ، وهي مساحات لا تكفي لتوفير احتياجات الزيـادة في السكان في العقدين القادمين .

الجدول ٧ ـ ٥

توزيع أكبر تسعين بلدا ناميا طبقا لمستوى الاحتياطيات من الأراضي ، ١٩٧٥

مستوى الاحتياطيات من الأراضي (أ)	عدد البلدان	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في بلدان ذات مستوى معين من احتياطيات الأراضي				
		أفريقيا	الشرق الأقصى	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	جميع البلدان النامية التسعين
١٠ في المائة أو أقل	١٨	٤	٦٣	٦	٧٦	٤٦
من ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة	٢٤	٤١	١٢	٧	١٤	١٦
من ٣٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة	٢٢	٢٦	٢٢	٣٠	صفر	٢١
أكثر من ٦٠ في المائة	٢٦	٢٨	٣	٥٧	١٠	٢٧
المجمـــوع	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : انظر ، الجدول ٧ ـ ٤

(أ) نسبة (مئوية) مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، ولكنها لم تزرع بعد ، إلى مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة (بما في ذلك الأراضي المزروعة فعلا) .

وفضلا عن تلك الأرض توجد مشاكل متعددة تعترض فلاحة الأراضي التي يحتمل أن تكون قابلة للزراعة ، منها مستوى الاستثمار اللازم ، فتكلفة تنمية الأرض يقدر أنها تتراوح بين ٨٠ دولارا و١٢٠٠ دولار للفدان وبالنسبة للبلدان النامية فإن الاحتفاظ حتى العام ٢٠٠٠ بمعدل نمو في المساحات المزروعة مقداره ١ في المائة سنويا (وهو مايساوي تقريبا المعدل الذي تحقق خلال العقود الماضية) سيتطلب استثمارا سنويا متوسطا مقداره حوالي ١٣ بليون دولار ـ وهو رقم يعادل مجموع تكلفة الاستثمار الزراعي في البلدان النامية في عام ١٩٧٥[٨] . وإذا أخذنا في الاعتبار الاستثمارات الزراعية الأخرى التي ستلزم في الأعوام القادمة ، فإن المحافظة على معدل نمو من هذا القبيل في المساحات المزروعة يمكن بذلك أن تنطوي على زيادة هامة في مجموع الاستثمار الزراعي .

أضف إلى ذلك أن الأرض التي تتمتع بأفضل الإمكانات ، والتي تتطلب أدنى مستوى من تكاليف التنمية ، كانت بوجه عام هي الأرض التي تزرع أولا . ولذلك فمن المرجح كثيرا ، كلما دخل في حيز الزراعة المزيد والمزيد من الأرض الحدية ، أن تزداد تكاليف تنميتها ، على حين تنخفض إنتاجيتها . وقد لوحظ بالفعل مثل هذا الانخفاض في الانتاج في البلدان التي أدخلت فيها في حيز الزراعة ، بسبب الضغوط السكانية ، أراضي من نوعية رديئة . وأخيرا ينبغي لنا ألا نستهين بالصعاب التقنية أو الايكولوجية التي تنطوي على تنمية الأراضي الجديدة ، مثلما أوضحت المشاريع المخيبة للآمال في غابات البرازيل وفي الأراضي البكر في كازاخستان .

---

(٨) تكاليف التنمية المشار إليها هنا هي التكاليف الواردة في دراسة جامعة واجينينجن المذكورة في الحاشية السابقة . كما أن زيادة سنوية مقدارها ١ في المائة في المساحة المزروعة في البلدان النامية ، على امتداد الأعوام العشرين القادمة ، يمكن أن تعني زيادة مقدارها حوالي ٢ر٨ مليون هكتار كل عام ، بتكاليف تنمية تبلغ في المتوسط حوالي ١٦٠٠ دولار للهكتار . وفي عام ١٩٧٥ بلغ مجموع الاستثمار في الزراعة في جميع البلدان النامية ما بين ١٢ و١٦ بليون دولار .

وفي الأعوام الأخيرة زادت بدرجة كبيرة مساحة الأراضي المروية في العالم الثالث (بمعدل مقداره ٢ في المائة سنويا فيما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٥) . وهي اليوم تمثل ١٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة . غير أنه من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن أن يحتفظ في المستقبل بمعدل للنمو من هذا القبيل . فقد ارتفعت تكاليف الاستثمار بسرعة خلال الأعوام الأخيرة ، وهي ستواصل الارتفاع بلا ريب بحيث تجري تنمية مواقع ذات ملاءمة متدنية . وفضلا عن ذلك ففي مناطق معينة (مثل الشرق الأوسط) تكون موارد المياه محدودة بالفعل بدرجة أكبر ، ونتيجة لذلك فإنه من المحتوم أن تمضي تنمية الري في المستقبل بسرعة أبطأ .

تدهور التربة :

خلال العقد الماضي كانت البيئة « تشكل شاغلا هاما للبلدان النامية ، ومن الناحية الأخرى لم تكن بلدان العالم الثالث ، التي تواجه مشاكل أشد إلحاحا بوضوح ، تلقى بالا كثيرا لمثل هذا النوع من « مشاكل الأغنياء » . ومن المرجح ، مع ذلك ، أنه في نهاية الأمر سيكون الشكل الأكثر خطورة للتدهور البيئي هو على وجه التحديد الشكل الذي يؤثر الآن في بلدان نامية كثيرة . ففي هذه البلدان يمكن لتدهور التربة ، وهو عملية لا رجعة فيها ، أن يعرض للخطر قدرة السكان على انتاج أغذيتهم الأساسية[٩] . وهذا التدهور ، الذي يبدو أن مرجعه الأساسي هو الضغط السكاني المتزايد والسرعة المتصاعدة للنشاط الاقتصادي في الأعوام الأخيرة ، يشكل حتى في الوقت الحاضر ظاهرة معروفة على نطاق محدود ، ونادرا ما يجري قياس لها . غير أنه يوجد عدد كاف من العلامات التي تشير إلى شيوع المشكلة وخطورتها في آن واحد .

---

(٩) لا يعني ذلك بطبيعة الحال أن البلدان المتقدمة خالية من هذا النوع من المشاكل . فالتقديرات في الولايات المتحدة مثلا تفيد أن قرابة ٤٠ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة قد تدهورت منذ عام ١٩٣٥ إلى درجة أصبحت معها غير صالحة للفلاحة .

وقد ناقشت في الفصل السابق بعض نتائج إزالة الغابات وما يترتب عليها من تعرية التربة ، وهي نتائج كثيرا ما تتخذ أبعاد الكارثة . وثمت عوامل أخرى يمكن أن تسهم في تعرية التربة : زراعة أراض غير ملائمة ، وتقليل وقت إراحة الأرض ، وزراعة محاصيل لا تعطي التربة حماية كافية ، وهلم جرا . ويتأثر بالتعرية الآن حوالي ٢٠ في المائة من الأرض في بنغلاديش و٧٧ في المائة في السلفادور و٨٠ في المائة في مدغشقر . كما أن هاييتي ـ التي يعني اسمها ، ويا للسخرية ، « الجزيرة الخضراء » ـ تعد بالتأكيد حالة من أشد الحالات خطورة : فاستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة تشكل التعرية المشكلة رقم ١ في هاييتي .

وثمت شكل خاص للتعرية ـ هو التصحر ـ يؤثر في قارات العالم الثالث الثلاث جميعا . وقد أفادت التقديرات أن الخسارة السنوية للتربة نتيجة لهذه الظاهرة تصل إلى ٣ر٠ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في هذه المناطق ـ. أي ضعف مساحة بلجيكا ـ. كما أفادت تقديرات مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ حول هذا الموضوع أن ٢٠ في المائة من الأراضي في أمريكا الجنوبية و٣٠ في آسيا و٣٥ في المائة في افريقيا تبدو متواضعة بالنسبة لمخاطر التصحر الشديدة للغاية .

وأخيرا فإن الزيادة في ملوحة التربة وفي قلويتها نتيجة للري تسبب خسارة سنوية مقدارها ٢ , ٠ في المائة من المساحة المروية في العالم الثالث . ففي باكستان ، في عام ١٩٦٠ ، تضرر نتيجة لهذين السببين خمس الأراضي المزروعة في وادي السند ، وكانت الأرض تتدهور بمعدل ٤٠٠٠٠ هكتار ضائع كل عام .

وهناك سبب مشترك يكمن بوجه عام وراء هذه الظواهر المختلفة للتدهور ، هو الاستخدام غير الملائم للتربة . ففي غالبية الحالات تكون الشروط الأولية هي إما أن تزرع الأرض بعناية ، بعد القيام باستثمارات معينة ، وإما ، بكل بساطة ، ألا تزرع إطلاقا . ويعتبر الضغط السكاني مسؤولا بوجه عام عن هذه الإدارة السيئة للأرض : فحتى إذا كان المزارعون مدركين لما يمكن أن يترتب على

الزراعة غير السليمة من أخطار في نهاية الأمر ، فإنه لايكون أمامهم من خيار آخر ، إذا أرادوا البقاء ، سوى أن يزرعوا الأرض الحدية ، أو أن يعجّلوا بالدورة المحصولية عن طريق تقصير فترة إراحة الأرض .

ولهذا السبب على وجه التحديد تكون مكافحة تدهور التربة بالغة الصعوبة . إن التدابير اللازمة معروفة جيدا ولا تكتنفها صعاب تقنية : فغالبيتها يمكن في الحقيقة تبريرها على أساس المعايير الاقتصادية الصارمة (بقدر ما تكون المنافع المحسومة أكبر عادة من التكاليف) . أما بالنسبة للحكومات ، التي كانت منذ عشرة أعوام لاتزال بوجه عام تستهين بمدى هذه المشكلة ، فإنها آخذة الآن في إيلائها اهتماما جديا . وعلى الرغم من ذلك فإن جهود الحكومات لمكافحة التدهور الجاري في الأرض لم تكن تقابل حتى الآن إلا بنجاح محدود . فكما في حالة برامج إعادة التشجير يعد التعاون النشط من جانب السكان أمرا ضروريا ، بيد أنه قد ثبت هنا أيضا أنه صعب التحقيق . وبطبيعة الحال لايمكن القول إن المزارعين ـ الذين سيكونون برغم كل شيء أول من سيستفيد من هذه البرامج ـ لا يتعاونون بالطريقة المرجوة لأنهم يفتقدون الحماسة أو الفطنة . فهم في الحقيقة يفهمون سريعا ، إذا لم يكونوا يعرفون بالفعل ، أن تقصير فترة إراحة الأرض ، أو فلاحة أرض غير ملائمة ، سيؤديان في غضون خمسة أو ستة أعوام إلى تعرية التربة وانخفاض في خصوبتها . ومع ذلك فأي خيار يكون أمامهم إذا لم تكن لديهم أي وسيلة أخرى لإطعام أسرهم ؟

وأخيرا هناك سبب أخير لفقد الأرض القابلة للزراعة لاينبغي أن نغفله : وهو التوسع العمراني . وفي الوقت الحاضر ربما كانت الخسائر التي تترتب على التوسع العمراني أكبر في العالم الصناعي (حيث تصل إلى نقص سنوي يتراوح بين ١ , ٠ و٨ , ٠ في المائة من مساحة الأراضي المزروعة) منها في البلدان النامية ، ولكن الآثار الطويلة الأجل لهذه الظاهرة ستكون أكثر أهمية بالنسبة لهذه البلدان . فمصر تفقد بالفعل ٢٦٠٠٠ هكتار من أفضل أراضيها (على ضفاف النيل) كل

عام بسبب توسع المدن وتوسع مرافقها الأساسية . وتفيد تقديرات الحكومة الهندية أن مساحة الأراضي التي تستخدم لأغراض غير زراعية لا بد من أن تزداد من ١٦ مليون هكتار في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦ مليونا بحلول العام ٢٠٠٠ . ولكن من المفترض أن السيطرة على هذه الظاهرة أصعب من السيطرة على تدهور التربة وتعريتها ، لأن ذلك يتطلب أن نكبح بنجاح نفس عملية التوسع العمراني .

وليس هناك شك فيما تحدثه هذه العمليات جميعا من آثار تراكمية خطيرة على فقدان التربة وتدهورها . والحقيقة أن تقريرا أخيرا تم إعداده تحت رعاية منظمات دولية عديدة (من بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة) يخلص إلى أنه تفقد ، على نطاق العالم ، ٢٠٠ فدان من الأراضي القابلة للزراعة كل دقيقة . (وعلى سبيل المقارنة فإن مساحة الأراضي البكر التي يتم ادخالها في حيز الزراعة في العالم الثالث لا تتجاوز ٤٠ فدانا كل دقيقة) . وإذا ما استمر تدهور التربة بهذه السرعة فإن قرابة ثلثي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم ستفقد بحلول نهاية هذا القرن[١٠] .

احتمالات الزيادة في الغلة

كانت الزيادة في مساحات الأراضي المزروعة ، حتى منتصف القرن الحالي ، هي المصدر الرئيس للنمو في إنتاج العالم من الأغذية . ومنذ ذلك الحين كانت نسبة هامة من هذا النمو في الانتاج ترجع إلى الزيادات في الغلة . والسبب الرئيس لهذا التغير هو النقص في احتياطيات الأراضي القابلة للزراعة ، وهذا النقص هو نفسه نتيجة للتوسع السابق في المساحات المزروعة . وفضلا عن ذلك يبدو أن هناك تسارعا في هذا التغير في الأهمية النسبية للعاملين اللذين يسهمان في نمو الانتاج (المساحة المزروعة أو الغلة) . فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦ كان المعدل السنوي للنمو في إنتاج الحبوب الغذائية في البلدان النامية حوالي ١,٢ في

---

(١٠) انظر ، World Conservation Strategy ، (جنيف ، ١٩٨٠) .

المائة : المساحة المزروعة كانت تتوسع بمعدل ١,٢ في المائة سنويا ، على حين كانت الغلة تزداد بمعدل متوسط مقداره ٠,٩ في المائة . ومن عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٥ كان معدل نمو الإنتاج أعلى (٢,٣ في المائة) ، ولكن المساحة المزروعة كانت تزداد بمعدل سنوي مقداره ٠,٧ في المائة فقط ، على حين كانت الغلة تنمو بمعدل ١,٦ في المائة ، وكانت الأراضي الزراعية الجديدة التي أدخلت في حيز الزراعة مسؤولة عن أكثر من نصف الزيادة في إنتاج الأغذية عند بداية الستينات ، ولكن كانت مسؤولة عن ثلث هذه الزيادة فقط حوالي عام ١٩٧٠ ، وتفيد التقديرات أن هذه النسبة ستنخفض إلى الربع خلال الثمانينات .

وللأسباب السالفة الذكر فإن توسيع مساحات الأراضي المزروعة سيزداد صعوبة باستمرار في المستقبل ، كما أن الزيادات في الانتاج ستجيء في معظمها من تحسين الغلة . وكما تبين الأرقام أعلاه كانت الغلة تتحسن بدرجة هامة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٥ (الأعوام الأولى من الثورة الخضراء) ، وكان باستطاعة هذه النتائج المشجعة أن تقودنا إلى الاعتقاد بأن الزيادات في الغلة ستظل ممكنة في المستقبل . والحقيقة أن هذه الغلة مازالت حتى اليوم شديدة الانخفاض في الدول النامية . فبلدان العالم الثالث تنتج ٩٢ في المائة من إنتاج العالم من الأرز ، ولكن متوسط الغلة فيها نادرا ما يتجاوز ١,٥ طن للهكتار ، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فإنه على النقيض من ذلك يبلغ متوسط الغلة فيها حوالي ٥,٥ طن للهكتار ، كما أن غلة الذرة في أمريكا اللاتينية تقل بما يتراوح بين مرتين وأربع مرات عن مثيلتها في الولايات المتحدة ، وغلة الأرز في بورما تقل بمقدار أربع مرات عن مثيلتها في تايوان . وثمت ذخيرة هامة من التقنيات الزراعية التي لايستخدمها معظم المزارعين حتى الآن ، والتي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى زيادات هامة في الغلة . وفيما يتعلق بالحبوب الغذائية ، على سبيل المثال ، فإن الأصناف الوفيرة الغلة التي جاءت بها الثورة الخضراء لاتستخدم في أي مكان بأكثر الطرق فعالية .

ومع ذلك توجد أسباب أخرى تحملنا على الاعتقاد بأن الثورة الخضراء قد دخلت الآن مرحلة الغلة الهامشية المتناقصة . فالنجاحات الأولى والمثيرة تحققت على أيدي أكثر المزارعين تقدما ، وفوق أفضل الأراضي . والمسألة الآن هي اقناع المزارعين ذوي النزعة المحافظة ، أو الأقل مقدرة على تمويل النفقات اللازمة ، ومن الضروري أيضا استخدام مساحات أقل ملاءمة من الأراضي التي تفتقر إلى إمدادات من المياه يمكن الاعتماد عليها . وكما نعلم فإن الأصناف الوفيرة الغلة قد استنبطت فقط للأراضي المروية التي تزرع الذرة والأرز والقمح ، ولذلك ففي نهاية الأمر سيكون التوسع في هذه المحاصيل محكوما بتنمية الري .

وفضلا عن ذلك فإنه لم يتم بالنسبة لأي محصول غذائي آخر تحقيق نتائج مماثلة لتلك التي تحققت بالنسبة لهذه الحبوب الغذائية الثلاثة عن طريق استخدام الأصناف الوفيرة الغلة . وهذا الفشل يفسر جزئيا الأداء الهزيل لقطاع الأغذية في البلدان ، أو المناطق التي تتكون الأغذية الأساسية فيها من نباتات أخرى خلاف الحبوب الغذائية . فسكان أفريقيا جنوبي الصحراء على سبيل المثال ، يحصلون على جزء هام من سعراتهم الحرارية من نباتات الجذور ، ومع ذلك فإن الباحثين الزراعيين كانوا لا يزالون حتى وقت قريب يغفلون هذه النباتات(١١) .

وفيما يتعلق بالاحتمالات الغذائية الطويلة الأجل ، فإنه من المزعج أن نلاحظ أن الحالة الراهنة للبحوث الزراعية لا تعطينا أملا في حدوث فتح علمي سريع مماثل لذلك الذي تحقق في مجال الأصناف الوفيرة الغلة(١٢) . وينبغي أن نضع

---

(١١) توفر نباتات الجذور حوالي ٣٠ في المائة مما يحصل عليه سكان أفريقيا جنوبي الصحراء من سعرات حرارية . ومن أجل الاطلاع على تحليل للمشاكل المحددة للزراعة الأفريقية ، انظر ، البنك الدولي : Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) .

(١٢) فيما يتعلق بهذا الموضوع انظر ، على سبيل المثال ، ليستر براون ، The Twenty - Ninth Day (نيويورك : دار النشر « و. و. نورتون » ، ١٩٧٨) .

موضع الاعتبار أن البحوث في هذه الأصناف بدأت في المكسيك في الأربعينات ، أي عشرون عاما قبل أن تسفر عن الزيادات المذهلة في الغلة التي حققتها الثورة الخضراء في آسيا . وهناك موضوعان من موضوعات البحوث الجارية لهما أهمية خاصة ، ويمكن أن تكون لهما - إذا نجحت البحوث - إمكانات مماثلة لإمكانات الأصناف الوفيرة الغلة . أولهما يتعلق بتحسين كفاءة التخليق الضوئي للنباتات عن طريق التغييرات الجينية ، وثانيهما يتعلق بتطوير الحبوب الغذائية التي تثبت نتروجينها مباشرة . غير أنه لاتوجد حتى الآن علامة على فتح علمي في أي من هذين المجالين ، ومثل هذا الانجاز سيتوقف دون شك على تقدم البيولوجيا الأساسية في الأعوام القادمة .

وتعتمد جميع الممارسات الزراعية الحديثة - التي سيكون استخدامها ضروريا للحصول على الزيادة اللازمة في الغلة - على استخدام كميات كبيرة من الأسمدة ومبيدات الحشرات والبذور والمياه ، وكذلك من الآلات الزراعية في حالات معينة . وسيكون من قبيل الوهم أن نعتقد أنه يمكن تحقيق زيادة هامة في إنتاج العالم من الأغذية دون الاستخدام المتزايد للأسمدة ومبيدات الحشرات(١٣) . وفيما يتعلق بالتنمية الطويلة الأجل للزراعة الحديثة ستكون المسألتان الرئيستان متعلقتين بما يتوافر في المستقبل من الأسمدة من ناحية ، والطاقة من ناحية أخرى .

وقد كان استخدام الاسمدة في البلدان النامية يزداد بمعدل سنوي يتراوح بين

---

(١٣) للإلمام بفكرة عن أوهام الزراعة العضوية ، وبوجه خاص عن الجدوى العملية للزراعة من غير أسمدة أو مبيدات ، أنظر ، كلاتزمان Nourir dix Milliards D'hommes ؟ ، وكذلك رينيه دومون ، La Croissance de la famine (باريس : دار النشر « سويل » ، ١٩٧٥) . ومن المؤكد أنه ينبغي كبح الاستخدام المفرط للاسمدة ومبيدات الحشرات ، غير أنه من السذاجة أن نعتقد أننا يمكن أن نزرع دون أية مدخلات كيميائية على الاطلاق .

١٤ و١٥ في المائة خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية . وفي بداية السبعينات حدثت ندرة مؤقتة في الأسمدة أبطأت هذا التصاعد في استخدامها ، ولكن الارتفاع استؤنف بعد عام ١٩٧٥ . ويستخدم لإنتاج الحبوب الغذائية حوالي نصف الأسمدة المنتجة ، وفي هذا الصدد فإنه إذا حدثت في المستقبل ندرة في الأسمدة فإن هذه الندرة يمكن أن تؤثر بدرجة خطيرة على إنتاج العالم من الأغذية . ومن حسن الحظ أن توافر الأسمدة في العالم الثالث لايرجح أن تعترضه أي مشاكل ، حتى نهاية القرن على الأقل ، شريطة أن تواصل هذه البلدان تنمية طاقتها الانتاجية بنفس المعدل السريع الذي شهدته الأعوام الأخيرة .

كذلك لاينبغي أن يكون هناك أي نقص في المواد الأولية اللازمة لإنتاج هذه الأسمدة . فالاحتياطيات الموجودة من الفوسفات والبوتاسيوم تبدو كافية لانتاج الأسمدة غير الأزوتية في المستقبل . غير أن إنتاج الأسمدة الأزوتية يتطلب كميات كبيرة من الطاقة ، وقد أدى ذلك إلى إثارة المخاوف من حدوث انخفاض في الإنتاج في المستقبل بسبب احتمالات ندرة النفط . ومع ذلك فإن هذه المخاوف لايبدو أن لها ما يبررها ، على الأقل بالنسبة للعقدين التاليين . ففي المقام الأول لايستخدم في إنتاج الأسمدة إلا ٢ أو٣ في المائة من الاستهلاك العالمي الراهن من النفط . وفضلا عن ذلك فإن الطاقة اللازمة لهذا الانتاج يمكن ، على أي حال ، الحصول عليها من الغاز الطبيعي الذي يجري الآن ، بوجه عام ، حرقه دون الاستفادة منه (انظر ، الفصل السادس) .

ويقودنا ذلك إلى مشكلة أكثر عمومية وهي أثر أزمة الطاقة على انتاج الأغذية . فقد أثار اعتماد الزراعة الحديثة على الطاقة مخاوف من أن تؤدي أزمة الطاقة الحالية إلى تفاقم المشاكل الغذائية في العالم الثالث في العقود القادمة . وفي هذا الصدد فإن أول سؤال يثور يتعلق بمدى ما يمكن أن تؤدي القيود على امدادات الطاقة إلى انخفاض انتاج الأغذية في البلدان النامية . وتشير عوامل متعددة إلى أنه في هذه الحالة أيضا لا بد من أن يكون الخطر محدودا تماما ، على الأقل حتى نهاية هذا القرن .

وفي المقام الأول تمثل الطاقة التجارية في الوقت الحالي ٥ في المائة فقط ـ في المتوسط ـ من مجموع الطاقة المستخدمة للإنتاج الزراعي في البلدان النامية ، أما الباقي فيوفره عمل الإنسان والحيوان . وهذه النسبة تتفاوت ، بطبيعة الحال ، تبعا للمنطقة ودرجة تحديث الزراعة ، بيد أنه حتى في أمريكا اللاتينية ، حيث الزراعة أكثر تطورا ، لاتبلغ هذه النسبة ٢٠ في المائة . وفضلا عن ذلك فإنه في حالة حدوث ندرة يمكن الاستعاضة عن هذه الطاقة التجارية بطاقة الانسان أو الحيوان في كثير من العمليات الزراعية [١٤] .

وأخيرا فإن حصة القطاع الزراعي في مجموع استهلاك الطاقة التجارية منخفض للغاية في جميع البلدان : حوالي ٣,٥ في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية ، وربما أكثر قليلا بالنسبة للبلدان النامية[١٥] . وإذا ما أخذنا في اعتبارنا مجموع سلسلة الأغذية (التجهيز والنقل والتسويق والطهي) ، فإن هذه النسبة المئوية من المفترض أن تصل إلى حوالي ١٢ في المائة في البلدان المتقدمة (١٢,٨ في المائة في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠) ، ولكنها لاتتجاوز ٨ أو ٩ في المائة في البلدان النامية . ولذلك ، ففي مثل هذه الظروف لا بد من أن يكون باستطاعة حكومات العالم الثالث ، في حالة حدوث اضطراب في إمدادات الطاقة ، تخصيص حصة كافية للاحتياجات ذات الأولوية في مجال إنتاج الأغذية .

---

(١٤) توجد استثناءات بطبيعة الحال ، منها أنه في حالات معينة قد يكون من العسير ممارسة الفلاحة دون جرارات إذا كانت هناك مهمة خاصة ينبغي انجازها في غضون فترة زمنية قصيرة (مثال ذلك عندما يتعين إعداد الأرض سريعا لمحصول تال) . وثمت استثناء آخر يتعلق بضخ المياه من آبار عميقة ، وهو ما يتطلب مضخة كهربائية أو مضخة تعمل بالوقود .

(١٥) تمثل الأسمدة والآلات الزراعية حوالي ٩٠ في المائة من استهلاك الطاقة التجارية في الزراعة . وحول هذا الموضوع ، انظر ، الفصل الخاص ، « الطاقة والزراعة » ، في منظمة الأغذية والزراعة ، The World Situation of Food and Agriculture ، (روما ، ١٩٧٦) .

وثمت سؤال آخر يتعلق بأثر الارتفاع في تكاليف الطاقة على أسعار الأغذية . فهذا الأثر من المحتمل أيضا أن يكـون طفيفا . ففي البلدان الصنـاعية تمثـل تكـاليف الطاقـة ما بـين ٥ و١٥ في المائـة من تكاليف الإنتـاج (عند بـوابات المزارع) ، ونسبة أقل من التكاليف التي يتحملها المستهلكون[١٦] . وفي هذه الظروف لاينبغي للارتفاع في تكاليف الطاقة أن يسبب غير زيادة طفيفة للغاية في الأسعار الاستهلاكية للأغذية .

ولأول وهلة قد يبدو أن مشاكل الطاقة لايمكن أن تشكل عقبة كأداء أمام تنمية إنتاج الأغذية في المستقبل . غير أنه تحاشيا للخطأ لا ينبغي مع ذلك أن نغالي في تقدير قدرة الحكومات في التغلب على الصعاب التي تواجه إمداداتها من الطاقة . ففي الفتـرة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ونتيجة لـلاضطراب في الامـدادات ، لم يكن باستطاعة المزارعين في بلدان معينة (من بينها الهند وبنغلاديش) الحصول على ما يحتاجون إليه من نفط أو كهرباء لمضخات الري ، ومن ثم تعرضوا لخسائر كبيرة في المحاصيل . وفي الحالات التي لايوجد فيها أي تخطيط للطوارىء فإنـه من المرجح كثيرا أن تحدث مشاكل مماثلة في المستقبل عندما تطرأ أزمة ، أو حتى مجرد اضطراب غير متوقع في عمليات الشراء .

غير أنه ما زال يوجد جانب هام آخر من جوانب الحلقة التي تربط بين أسعار الطاقة وإنتاج الأغذية ، وهو جانب ينبغي أن نتناوله هنا : وهو التوسع في زراعة « محاصيل الوقود » للتقطير وإنتاج الكحول . فمع ارتفاع أسعار الطاقة خلال السبعينات تحولت بلدان عديدة إلى تقطير الكحول من السلع الزراعية كمصدر إضافي للوقود اللازم للسيارات ، إذ أن محركات السيارات تستطيع ، دون إدخال أي تعديل عليها ، أن تحرق مزيجا من البنزين والكحول يحتوي على نسبة من

---

(١٦) انظر ، منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية ، 'Nutrition and Agriculture' ، نسخة على الآلة الكاتبة (باريس ، ١٩٧٦) ، وهي دراسة خلفية لمشروع المستقبلات المترابطة .

الكحول تصل إلى ١٠ في المائة . وفي الأعوام القليلة الماضية أعلنت البرازيل والولايات المتحدة كلتاهما عن برامج رئيسة لتحويل السلع الزراعية إلى كحول ، كما أن بلدانا أخرى كانت تفكر في مشاريع مماثلة . وعلى ضوء الأسعار العالمية الحالية للنفط تبدو هناك بالفعل جاذبية من الناحية المالية لانتاج الإيثانـول من محاصيل مختلفة (الذرة والقمح والسورغوم وقصب السكر) .

وهكذا يبدو من المرجح أن تبدأ بلدان عديدة في الثمانينات إنتاجها الخاص من محاصيل الوقود ، أو تنمية برامجها القائمة . ولكن هذه الآفاق تثير مسـألة المنافسة الفعلية بين إنتاج محاصيل الوقود وإنتاج المحاصيل الغذائية . والحقيقة أن هذين النوعين من الإنتاج يمكن أن تنشأ بينهما منافسة على مواد نـادرة ، مثل الأسمدة ، أو المياه ، أو الأيـدي العاملة أو الائتمـان أو الأرض ، لا سيما أن منافسة من هذا القبيل تبدو شديدة الأحتمال .

مثال ذلك ، في حالة البرازيل ، التي كان برنامجها الطموح لمحاصيل الوقود أول برنامج من نوعه يبدأ تنفيذه ، فإن انجاز الهدف الحكـومي المعلن ، وهو ١٠,٧ بليون لتر من الكحول بحلول عام ١٩٨٥ ، سيتطلب قرابة ثلاثة ملايين هكتار من قصب السكر ، أي مايعادل ١٠ في المائة من المساحة المحصولية في هذا البلد ، كما أن الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي في وقود السيارات سيتطلب مساحة تقرب من نصف مجموع هذه المساحة المحصولية . ويمكن للمرء بطبيعة الحال أن يقول إن موارد البرازيل الهائلة من الأراضي لابد من أن تكون كافية لكل من الأغذية وانتاج الوقود ، ولكن هـذه الامكانـات من الأراضي لم تمنع البرازيل من التعرض لأزمة حادة في الحبوب ، كمالم تقدم حلاً للمشاكل الغذائية المستمرة الانتشار في البرازيل . وهكذا يبدو من الأرجح أن أي توسع ملحوظ في برنامج البرازيل لمحاصيل الوقود لن يتحقق إلا على حساب انتاج الأغذية وتحسين التغذية .

وامكانية قيام منافسة بين الوقود والأغذية لاتقتصر على البلدان النامية . ففي

كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، حدد الرئيس كارتر هدفاً لانتاج بليوني غالون من الايثانول في منتصف الثمانينات ، وهو هدف سيتطلب تنفيذه ٢٠ مليون طن من الذرة أو ما يعادلها . والولايات المتحدة ليست بطبيعة الحال مستورداً للأغذية ، ولاتعاني سوء تغذية على نطاق واسع ، ولكن توجيه هذه الكمية من الحبوب إلى انتاج الايثانول سيكون معادلاً لانخفاض مقداره خمس الكميات المتاحة للصادرات . ومثل هذا الانخفاض الضخم في حجم الذرة المخصصة للصادرات يمكن ترجمته إلى زيادات هامة في الأسعار العالمية للحبوب ، ونتيجة لذلك في فواتير واردات الأغذية في البلدان النامية . ولذا فإن إنتاج محاصيل الوقود في المستقبل من المرجح أن تكون له آثار سلبية على إنتاج الأغذية في البلدان النامية ، ومن ثم على استهلاك الأغذية فيها ، سواء مباشرة أو عن طريق وارداتها(١٧) .

وإذا ماحاولنا الآن تحديد ثقل العوامل المختلفة التي ستحدد نمو إنتاج الأغذية في المستقبل ، يكون لدينا مايحملنا على استنتاج أنه مازالت توجد امكانات كبيرة بالنسبة للتنمية . وبوجه خاص لايبدو أن هناك أي حاجز مادي يقترب باستطاعته أن يحد من إمكانيات النمو . والحقيقة أن الدراسات المختلفة قد خلصت إلى أن إنتاج العالم من الأغذية يمكن أن يتضاعف بمعدل يتراوح بين خمس مرات وثلاثين مرة (١٨) . ومهما يكن عدم اليقين بشأن الحد الأقصى لهذا

---

(١٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنافسة بين الأغذية ومحاصيل الوقود ، انظر ، ليستر براون ، Food or Fuel : New Competition for the World's Cropland ، سلسلة وورلد واتش ، رقم ٣٥ ، واشنطن العاصمة . آذار/مارس ١٩٨٠ ، وهو كتاب استلهمت منه بدرجة كبيرة الفقرات السابقة . انظر ايضا ، البنك الدولي ، **Alcohol production from Biomass in the Developing Countries** أيلول سبتمبر ١٩٨٠ .

(١٨) وهكذا تفيد التقديرات التي تضمنتها دراسة جامعة واجينينجن (بورنغ ، فان هيمست ستارنغ ، **Absolute Maximum Food Production**) أن الحد الأقصى لانتاج العالم =

الانتاج ، فإنه يبدو أن هذه الامكانات لابدمن أن تمكننا من مواجهة الزيادات السكانية المتوقعة خلال هذا القرن ، ومن المفترض خلال القرن القادم أيضا .

وعلى الرغم مما في ذلك من عوامل التشجيع ، فإنه في حد ذاته لايحل مشكلتنا ، فمهما تكن إمكانات كوكبنا الهامة من حيث إنتاج الأغذية ، فإن الخطوات التي اتخذت لتحقيق هذه الامكانات كانت بطيئة بغير شك خلال العقود الأخيرة . واذا لم تكن العقبات التي تعترض نمو الإنتاج عقبات مادية في المقام الأول ، فإنها عقبات سياسية أو اجتماعية أو ادارية ، أو مالية ـ ولكنها ليست إلا عقبات واقعية . فمنذ منتصف القرن الحالي ، لم يكد يطرأ على الوضع الغذائي في العالم الثالث تحسن يذكر . فهل لدينا سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الاحتمالات المتوقعة للعقود القليلة القادمة هي بأية صورة احتمالات أفضل ؟

الاحتمالات المتوقعة للأغذية

قبل أن نغامر بالتنبؤ بالتطور المقبل لحالة الأغذية في العالم الثالث قد يكون من المفيد أن ننظر إلى الخلف ، وأن نقارن النظرة الراهنة بالحالة التي كانت قائمة منذ بداية السبعينات .

ومن العسير تفادي الاستنتاج بأن الحالة فيها اليوم من عوامل التشجيع أقل كثيراً مما كان فيها منذ عشرة أعوام مضت . ففي بداية السبعينات كان التفاؤل الذي خلفته النجاحات الأولى للثورة الخضراء مازال سائدا ، ولم يكن هناك

= من الحبوب يتجاوز مستواه الحالي بحوالي ثلاثين مرة . ويعتقد كلاتزمان ، **Nourir dix milliard d'hommes ?** أنه في المدى الطويل يمكن أن يتضاعف إنتاج العالم من الأغذية بمقدار خمس مرات . والحقيقة أن التقديرات قد أفادت بأن امكانات كوكبنا ستكون كافية لاشباع احتياجات ٤٠ بليون نفس من الأغذية (روجر ريفيل ، Scientific American 235 The Resources Available to Agriculture رقم ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٦) ، أو حتى ١٥٠ بليوناً (كولين كلارك ، **Population Growth and Land Use** (نيويورك : دار النشر « سانت مارتن » ، ١٩٦٧) .

تصور واضح لتعقيد وخطورة المشاكل المتعلقة بتدهور التربة وسوء التغذية ، كما لم يكن يبدو أن إمدادات الطاقة تمثل مشكلة ما . وكانت المخزونات الأمريكية من الحبوب الغذائية تبدو كافية لمواجهة أي نقص غير متوقع في محاصيل العالم الثالث . وقد تغير ذلك كله تغيراً كبيراً في غضون عقد واحد . واليوم نجد أن الاحتمالات المتوقعة لزيادات سريعة في الغلة أقل يقينا بكثير ، وبسبب التوسع في المساحات المزروعة أصبحت الاحتياطيات من الأراضي غير المزروعة أقل كثيراً . وفضلاً عن ذلك فقد ثارت شكوك جديدة فيما يتعلق بموارد الطاقة ، ونوعية التربة ، وتوافر فوائض من الأغذية في البلدان المتقدمة .

وربما كان التطور الايجابي الوحيد في العقد الماضي هو تزايد إدراك الحكومات لهذه المشاكل . فالأزمات التي حدثت في السبعينات هزت قادة العالم الثالث هزاً عنيفاً ومفاجئاً ، وفي بلدان كثيرة تعطى أولوية أعلى الآن لإنتاج الأغذية . ولكن مازال هناك خطر ماثل ، وهو أن التحسن الظاهر والمؤقت في حالة الأغذية في العالم يمكن الآن أن يدفع الحكومات إلى تهدئة الانتباه الذي استيقظ حديثاً .

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا هذه العوامل جميعا ، فإن خير مايمكننا أن نتوقعه هو معدلات لنمو انتاج الأغذية في المستقبل مماثلة لتلك التي تحققت في العقود الأخيرة . ومما لاريب فيه أنه يمكن من الناحية التقنية بلوغ معدل نموأسرع ، وأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لبلوغه ، ولكن خبرة العقود الثلاثة ينبغي أن تحمينا من التفاؤل المفرط فيمايتعلق بامكانات النجاح . كما أن الاستهلاك بدوره يرجح أن يواصل الازدياد بسرعة مماثلة لتلك التي كان يزداد بها في الماضي . وفي مثل هذه الظروف فإن العجز الغذائي في البلدان النامية لايمكن إلا أن يزداد في الأعوام القادمة .

وبين الفترتين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ارتفع صافي واردات البلدان النامية من الحبوب من ٣٢ مليون طن إلى حوالي ٧٠ مليوناً . وإذاما استمرت الاتجاهات الماضية فإن العجز الصافي في الحبوب الغذائية في هذه البلدان ،

استناداً إلى تقديرات الامم المتحدة ، سيصل إلى ٩٠ مليون طن في عام ١٩٩٠ ، وسيتجاوز ١٥٠ مليوناً في العام ٢٠٠٠. وتؤكد دراسات أخرى على تزايد حجم العجز المتوقع لهذين التاريخين[١٩] . وكما نرى من الجدول ٧ ـ ٦ فإن العجز الغذائي يمكن بحلول عام ١٩٩٠ أن يمثل حصة جوهرية في استهلاك بلدان معينة ، ولاسيما في أفريقيا .

ويطبيعة الحال سينطوي عجز غذائي بهذاالحجم على عدد كبير من المشاكل . وتتعلق أولى هذه المشاكل بقدرة البلدان « الرأسمالية » المتقدمة على إنتاج الفوائض اللازمة لسد عجز من هذا القبيل . ومن المرجح أن تتفاقم هذه المشكلة نتيجة لواردات الاتحاد السوفييتي التي ستضاف إلى احتياجات العالم الثالث : وإذا ما استمر التطور الجاري ، فإن هذا الطلب الإضافي يمكن أن يتجاوز ٢٥ مليون طن بحلول عام ١٩٨٥ . ومن الواضح أنه يستحيل التنبوء بدقة بالفوائض الغربية من الحبوب الغذائية لعقد مقدما ، دعك من التنبؤ بها حتى نهاية القرن . وعلى الرغم من ذلك يبدو من المؤكد أن إنتاج فوائض بهذا المقدار لن يكون بالمهمة اليسيرة على الاطلاق[٢٠] .

---

(١٩) انظر ، على سبيل المثال ، منظمة الأغذية والزراعة ، **Agriculture Towards 2000** (روما ، ١٩٧٩) . البنك الدولي ، Developing Country Foodgrains projection for 1985 ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، وزارة الزراعة بالولايات المتحدة ، **Alternative Futures for World Food in 1985** (واشنطن العاصمة ، ادارة النشر الحكومية ١٩٧٨) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، **Food Needs of Developing Countries : Projections of Production and Consumption to 1900 Global 2000 Report** (واشنطن العاصمة ١٩٧٧) ، وبالنسبة لعام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، تفيد تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن العجز الصافي في انتاج المحاصيل الأساسية في البلدان النامية لابد من أن يتراوح بين ٨٣ مليون طن مترى و ١٠٧ ملايين ـ أي في حدود إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة (٩٠ مليون طن) .

(٢٠) في هذا الصدد من المؤكد أن يثير ثبات غلةالمحاصيل الرئيسة في الولايات المتحدة خلال العقد الأخير ازعاجاً شديداً .

الجدول ٧ - ٦

العجز الغذائي بالنسبة لبلدان نامية مختلفة

البلد	العجز الفعلي ، ١٩٧٥		العجز المتوقع ، ١٩٩٠	
	مليون طن متري	النسبة المئوية الى الاستهلاك	مليون طن متري	النسبة المئوية الى الاستهلاك
الهند	١,٤	١	١٧,٦ - ٢١,٩	١٠ - ١٢
نيجيريا	٠,٤	٢	١٧,١ - ٢٠,٥	٣٥ - ٣٩
بنغلاديش	١,٠	٧	٦,٤ - ٨,٠	٣٠,- ٣٥
اندونيسيا	٢,١	٨	٦,٠-٧-٧	١٤ - ١٧
مصر	٣,٧	٣٥	٤,٩	٣٢
مجموعة بلدان				
الساحل	٠,٤	٩	٣,٢ - ٣,٥	٤٤ - ٤٦
أثيوبيا	٠,١	٢	٢,١ - ٢,٣	٢٦ - ٢٨
بورما	(٠,٤)[أ]	(٧)[أ]	١,٩ - ٢,٤	٢١ - ٢٥
الفليبين	٠,٣	٤	١,٤ - ١,٧	١١ - ١٣
أفغانستان	...	...	١,٣ - ١,٥	١٩ - ٢٢
بوليفيا وهاييتي	٠,٣	٢٤	٠,٧ - ٠,٨	٣٥ - ٣٨

المصدر : المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، Food Needs of Developing Countries (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٧) .

(أ) فائض .

كما أن تمويل مثل هذا الحجم من واردات الحبوب الغذائية سينطوي بدوره على صعاب كبيرة[٢١] . فأغلبية البلدان المصدرة للنفط ، ومجموعة كبيرة من البلدان المتوسطة الدخل من الأرجح أن يكون باستطاعتها تدبير العملات الأجنبية اللازمة ، ولكنه من العسير أن نرى كيف سيكون باستطاعة أفقر البلدان (مثل بلدان جنوب آسيا ، وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء) تمويل المشتريات المرجوة .

وليست مسألة التوازن بين عرض الأغذية والطلب المليء (المدعوم بقوة الابراء) إلا جانباً واحداً فقط من جوانب المشكلة ، كما رأينا بالفعل . فحتى اذا كان باستطاعة البلدان المتقدمة ، بحلول عام ١٩٩٠ أو العام ٢٠٠٠ ، أن تنتج الكميات من الحبوب الغذائية التي تلزم لمواجهة احتياجات العالم الثالث من الواردات ، وكان باستطاعة البلدان النامية ، بحلول هذا العام أو ذلك ، تمويل هذه الاحتياجات ، فإن ذلك في حد ذاته لن يحل مشكلة سوء التغذية ، فالطلب على الأغذية ـ المدعوم بقوة الإبراء ـ لايمثل إلا جانباً واحداً من الاحتياجات الغذائية ، كما أن النمو في انتاج الأغذية ـ أو بالنسبة لهذا الأمر النمو في واردات الأغذية ـ لن يؤدي إلى تحسين أحوال أفقر الناس ، مالم يكن هذا النمو مقترناً بزيادة في دخولهم تمكنهم من الحصول على هذه الأغذية . وكما أعلنت أكاديمية الولايات المتحدة للعلوم : « بل إنه حتى إذا تضاعف إنتاج الأغذية في العام القادم وفق الأطر القائمة فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير مادي في أحوال الأغلبية العظمى التي تعاني اليوم الجوع وسوء التغذية »[٢٢] . ولذلك ليس هناك ما يدعو

---

(٢١) من قبيل التذكرة (انظر ، الحاشية ١ أعلاه) ينبغي للمرء أن يضع في اعتباره العجز الإجمالي (لا العجز الصافي) لدى تحليل مشكلة تمويل الواردات من الأغذية . واستناداً إلى منظمة الأغذية والزراعة فإن العجز الإجمالي المتوقع لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ سيتجاوز العجز الصافي بأكثر من ٢٠ مليون طن .

(٢٢) الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة ، **World Food and Nutrition Study : The Potential Contributions of Research** (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٧) .

إلى الدهشة في أن الأمم المتحدة تتوقع أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية لانتاج الأغذية واستهلاكها (وهو مايعني أنه يمكن ، بطريقة أو بأخرى ، سد ماينشأ عن ذلك من عجز بين الانتاج والاستهلاك) فإن عدد من يعانون سوء التغذية لن ينخفض بدرجة تذكر فيما بين الآن وحتى العام ٢٠٠٠ ، إذ لن ينخفض إلا من ٤١٥ مليوناً إلى ٣٩٠ مليوناً . بل إنه حتى وفقا للافتراض الأكثر مواتاه (الذي يتطابق مع معدل لنمو الانتاج الزراعي على امتداد ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ أعلى بمقدار ٥٠ في المائة تقريباً من المعدل الذي تحقق خلال العقود الأخيرة) ، فإن عدد من يعانون سوء التغذية لن ينخفض إلا بمقدار ٤٠ في المائة فقط في عشرين عاماً . ولذلك سيكون من الخطأ أن يراودنا أمل في أن يمكننا نمو الانتاج الزراعي بمفرده من القضاء على الجوع في العالم فيما بين الآن وحتى العام ٢٠٠٠ .

وسيكون خطأ مماثلاً أن نأمل في أن يكون باستطاعة صيد الأسماك ، وتربية الأحياء المائية ، أو المنتجات التخليقية الاسهام بصورة فعالة في مكافحة الجوع في خلال العقدين الماضيين [٢٣] . وبسبب مايوجد الآن من حدود لموارد العالم من مصايد الأسماك ، فإن انتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لابد من أن يزدادا - على أكثر تقدير - بالسرعة نفسها التي يزداد بها سكان العالم . أما بالنسبة للمنتجات التخليقية (مثل البروتينات الوحيدة الخلية) ، مهما يكن مستقبلها في القرن الحادي والعشرين ، فمن غير المرجح أن تستطيع أن تواجه بصورة كافية استهلاكاً عاماً خلال القرن الحالي . وفضلاً عن ذلك فإن مشكلة إشباع الطلب غير المدعوم بقوة الابراء . من جانب أشد الناس فقراً ستنشأ بالنسبة لهذه الأغذية الاصطناعية بقدر ماهي في الوقت الحالي بالنسبة للأغذية الطبيعية[٢٤] .

---

(٢٣) انظر ، كلاتزمان ، **Nourir dix Milliards d'hommes ?** ، وكذلك ، منظمة الأغذية والزراعة ، **Agriculture : Twords 2000** وأيضا ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، **Nutrition and Agriculture**

(٢٤) فيمايتعلق بالبروتينات الوحيدة الخلية فإنه سيتعين حل المشاكل المتعلقة بالمذاق وبالمخاطر الصحية المحتملة (وبخاصة في حالة انتاجها في نهاية الأمر للاستهلاك البشري) . وفضلاً =

وخلال هذا العقد الأخير أصبح من الواضح بدرجة متزايدة أن مكافحة سوء التغذية ستتطلب هجوماً في وقت واحد ضد مشكلتي الانتاج والدخل . فلن يكون من الممكن تحسين المستويات الغذائية لأفقر السكان إلا بزيادة كل من توافر الأغذية والدخول لأفقر السكان . وفي هذا الصدد تعطينا إسقاطات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه تصويراً مفيداً . وكما رأينا فانه حتى في حالة حدوث نمو سريع للغاية في الانتاج الزراعي ، فإن عدد من يعانون سوء التغذية سيظل في العام ٢٠٠٠ عند مستوى عدة مئات من الملايين . ومع ذلك فإن الدراسات التمهيدية تبين أن إعادة توزيع معتدلة للدخل يمكن أن تؤدي إلى انقاص هذا العدد بمقدار النصف ، وأن اعادة تشكيل أكثر جذرية لهيكل الانتاج يمكن أن تنقصه بمقدار خمسة أسداس (٢٥) . وبطبيعة الحال ينبغي أن نأخذ هذه الأرقام بعد أن نضيف إليها شيئا من الملح ، ولكنها في حدود كونها مرشداً فإنها تبين بالفعل ما يمكن أن يكون للتحسين في توزيع الدخل من آثار عميقة على مستوى التغذية لدى سكان العالم الثالث .

في عام ١٩٧٤ اتخذ مؤتمر الأغذية العالمي قراراً يعلن فيه أنه ينبغي لجميع الحكومات « أن تقبل هذا الهدف ، وهو أنه في غضون عشرة أعوام لن يكون هناك طفل عرضة للجوع ، ولن تكون هناك أسرة تخشى على خبز غدها ، وألا يكون سوء التغذية عقبة أمام مستقبل البشر وقدراتهم » (٢٦) .

= عن ذلك فإن تكاليف انتاجها ارتفعت بدرجة حادة في أعقاب الزيادات في أسعار النفط في العقد الأخير . وثمت آمال كبيرة يعلقها على هذه الأغذية غير التقليدية كل من هيرمان كان ، في كتابه ، **The Next 2000 years** (نيويورك : دار النشر « وليم مورو » ، ١٩٧٦) وتشوو آخرين ، **World Food Prospects and Agricultural potential** ولكنهم يغفلون كليةمشكلة الطلب غير المليء (غير القادر على الدفع) .

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة ، **Agriculture : Towards 2000**

(٢٦) مؤتمر الأغذية العالمي ، القرار الأول ، أهداف إنتاج الأغذية واستراتيجياته » ، روما ١٩٧٤ .

والآن لم تمض بعد تلك الأعوام العشرة ، ولكنه من الواضح أننا لن نبلغ الهدف . فمنذ أن صدر هذا القرار لم يتم انجاز إلا القليل النادر على طريق المعونة الغذائية والأمن الغذائي ، أو تنمية انتاج الأغذية ، أو إعادة توزيع الدخل ، أو تنفيذ سياسات للتغذية . غير أن تبعية العالم الثالث الغذائية قد ازدادت منذ ذلك الحين سوءاً ، والأرجح أنه لم يطرأ أي نقصان على أعداد من يعانون سوء التغذية ، كما أن سكان العالم الثالث قد ازدادوا بمقدار ١٥ في المائة ، وعلى نطاق العالم ربما يكون الدمار قدلحق بقرابة ١٠ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة .

وإذا ما استعدنا الماضي وتأملنا فيه يكون من الواضح بصورة تبعث على الأسى أن الهدف الذي تحدد في روما في عام ١٩٧٤ كان هدفاً لايمكن بلوغه . غير أن الأمر الأكثر خطورة هو أن هذا الهدف مازال يبدو بعيداً عن متناولنا ، حتى عند حلول نهاية القرن . وبينماقد لاتكون السبعينات جاءت بالكثير الذي يبهجنا في هذا المجال ، فإنها مكنتنا على الأقل من أن نفقد بضعة أوهام مريحة . واليوم يبدو مستقراً بوضوح أن حالة الأغذية في العالم الثالث ستكون في العقود القادمة معرضة للخطر بوجه خاص . وإن لم يتخذ إجراء سريع من جانب المجتمع الدولي كله ، فإنه يبدو من المرجح للغاية أن يحدث تدهور خطير ، بل تدهور يرقى إلى مرتبة الكارثة . وإذا ماقدر لنا أن نتقاعس عن التحرك ، وتركنا لهذا التدهور العنان ، فلن يكون بوسعنا إلا أن نلوم جهلنا . والحقيقة أن أكثر اللجان جدارة واعتباراً قد حذرتنا مراراً . وتتنبأ المجموعة التنفيذية التي أجرت « الدراسة العالمية للعام ٢٠٠٠ » بأن « استهلاك الفرد في جنوب آسيا ، والشرق الأوسط ، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا ، لن يطرأ عليه (على امتداد العقدين القادمين) أي تحسن يذكر ، بل إنه يمكن من الناحية الفعلية أن يتدهور إلى مأدنى من مستوياته الحالية »(٢٧) . كما أن اللجنة الرئاسية المعنية بالجوع في العالم التي أنشئت بمبادرة من الرئيس كارتر ، تخلص إلى أنه « يبدو من المرجح أن تحدث

Global 2000 Report (٢٧)

خلال الأعوام العشرين القادمة أزمة رئيسة في الامدادات العالمية من الأغذية - ربما تكون ذات أبعاد أخطر من الأزمة الحالية في الطاقة - وذلك مالم تتخذ الآن خطوات لإحداث زيادة هامة في إنتاج الأغذية في البلدان النامية »[٢٨] . وتعلن لجنة براندت ، لدى توصيتها ببرنامج عمل مماثل : « إذا لم تتخذ هذه التدابير فإن الثمانينات والتسعينات يمكن أن تشهد حتى مسارح للتضور جوع أسوأ من تلك التي حدثت في السبعينات ، وزيادات مثيرة في أسعار الحبوب الغذائية في كل مكان »[٢٩] . والحقيقة أنه سيكون من العسير أن نزعم أنه لم يكن لدينا مسبقاً التحذير الكافي .



(٢٨) اللجنة الرئاسية المعنية بالجوع في العالم، **Preliminary Report** ، واشنطن العاصمة ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الصفحة ٣ III. 3

(٢٩) **Brandt Report** ، الصفحة ٧٣ .

الفصل الثامن

الفقـــــر

منذ عشرة أعوام ربما كان هناك مبرر ما الفكر اعتبار الفقر مشكلة في حد ذاتها متميـزة عن مشكلة التخلف . وعلى الـرغم من ذلـك فـإن عبـارتي « البلدان الفقيرة » و« البلدان المتخلفة » كانتا عبارتين مترادفتين ، كما أن مكافحة الفقر في العالم الثالث كانت أيضا تعني بوضوح التعجيل بنمو تلك الأمم .

وكما رأينا فإن هذه المعرفة التقليدية قد تعرضت للتحـدي خلال العقـدين الماضيين . وتشير أدلة لها وزنها أنه منذ الحرب العالمية النامية كانت ثمار النمو توزع فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة بطريقة أبعد ماتكون عن المساواة . وقد أوضحت دراسة نشرت في عام ١٩٧٤ تحت اشراف البنـك الدولي « أنـه من الواضح الآن أن عقداً من النمو السريع في البلدان المتخلفة لم يعد بمنفعة تذكر ربما على قرابة ثلث سكانها »[١] . وبسبب عدم مصداقية الاحصاءات المتاحة ، فإنه من الممكن دائما بطبيعة الحال تفنيد أرقام وأمثلة معينة . ومع ذلك فإن الموضوع ككل لايمكن نبذه بمثل هذه السهولة . فقد أكد عـدد متزايـد من الدراسـات الاستقصائية الآن أنه مهما كانت السرعـة الاستثنائيـة التي مضى بها النمـو في البلدان النامية خلال العقود القليلة الماضية ، فإن هذه النتيجة الإجمالية لايمكنها أن تخفي كثيراً من نواحي الفشل والقصور .

ونتيجة لذلك فإن أفكاراً كثيرة مسلما بها تتعلق بالانتشار التلقائي لثمار النمو فيمابين جميع الفئات الاجتمـاعية (مـا يسمى نظريـة « التساقط رذاذاً ») قـد أصبحت بطبيعة الحال موضع تساؤل ، كما أن المسائل النظرية والعملية المتعلقة

---

(١) هوليس تشينري وآخرون ، **Redistribution with Growth** (لندن : مطبوعات جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٤) ، الصفحة ٨ من المقدمة .

بالصلة بين نمو الانتاج ، وتوزيع الدخل قد أصبحت تؤخذ باهتمام متجدد . وبحماسة شديدة ـ أو بسذاجة في بعض الأحيان ـ شرعت الجامعات والمنظمات الدوليةفي البحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية .

غير أنه قبل أن كان باستطاعتنا تعريف هذه الاستراتيجيات البديلة ، كان من الضروري الإجابة على عدد من الاسئلة الهامة . من هم الفقراء ؟ وما أنشطتهم الاقتصادية وسماتهم الاجتماعية ؟ وبعد ذلك ما الذي يمكن أن تقوله لنا العلوم الاقتصادية ، والمشاهدات الاحصائية عن الصلة بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر ؟ وهل هناك ارتباط تلقائي بين المستوى المتوسط للناتج القومي الإجمالي للفرد ، ودخول ذوي الفقر المدقع ؟ وأخيراً إذا كان هناك شيء ما تلقائي في هذا الارتباط ، فهل توجد استراتيجيات بديلة باستطاعتها تحسين أحوال أشد الناس احتياجاً ؟

فيما يتعلق بهذه المسائل جميعا من سوء الطالع أن الجدة النسبية لهذا الاستقصاء ، والافتقار إلى بيانات يعتمد عليها ، قد حالا دون أي تقدم يتجاوز مرحلة الدلالات التمهيدية . وعلى هذا الأساس مازال البحث جارياً عن توجهات جديدة لجهود التنمية .

من هم الفقراء ؟

مما لا ريب فيه أن الفقر مفهوم معقد ، مفهوم لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط . فأي محاولة لتعريفة لا بد من أن تأخذ في اعتبارها معايير متعددة : الدخل ، الممتلكات ، التعليم ، التغذية ، الطبقة أو الطائفة ، إمكانية الحصول على خدمات عامة معينة ، وهلم جرا . ومن الناحية الفعلية لم تجر أية دراسات (فيما عدا دراسات جزئية مشتتة) لهذه المواضيع ؛ والحقيقة أنه لا توجد في غالبية البلدان الاحصاءات التي قد تلزم لاجراء دراسات من هذا القبيل . وسعيا وراء شيء أفضل يحاول الاقتصاديون بوجه عام الاعتماد على معيار الدخل ـ لا لأن هذا المعيار أفضل من ناحية المفاهيم ، بل لأنه في هذا الميدان على الأقل يوجد

بالفعل بعض البيانات الاحصائية . غير أني لا أستطيع أن أغالي في إبراز النوعية السيئة نسبيا لهذه البيانات ، ومن ثم الطابع التجريبي المؤقت للاستنتاجات التي يمكن أن تقوم على أساسها .

ولذا فإننا إذا ما استخدمنا معيار دخل الفرد لتعريف « الفقراء » ، فإن المشكلة لا تكون بذلك قد حلت . إذ تنشأ مسألة مقارنة الدخل بين البلدان (دخل مقداره ١٠٠ دولار يشتري سلعا أساسية في الهند أكثر مما يشتريه منها في الولايات المتحدة) وبين المناطق في البلد الواحد (مثال ذلك أنه بسبب الفروق في تكلفة المعيشة لا تكون للدخل نفسه قوة شرائية في المدينة مماثلة لما لـه من قوة شرائية في الريف) . وفضلا عن ذلك فإن استخدام عتبة الدخل في تعريف الفقر لا يمكن إلا أن يكون تحكميا : هل سنقول إن شخصا ما فقير اذا كان دخله السنوي أدنى من ٥٠ دولارا أو ١٠٠ دولار ، أو ٢٠٠ دولار ؟ ولن يترتب على التعبير عن هذا المستوى من زاوية القوة الشرائية (دخل يسمح باستهلاك أغذية تحتوي على مقدار معين من السعرات الحرارية ، أو بشراء كمية معينةمن السلع الأساسية) إلا تحويل المشكلة ، دون أن يزيل الجانب التحكمي لاختيار عتبة الدخل .

وفي هذه الظروف قد يكون من العقم بذل أي محاولة لتقدير عدد « ذوي الفقر المطلق » . ونظرا لأن خط الفقر هو بحكم التعريف تحكمي تماما ، فماذا يمكن ، على سبيل المثال ، أن يكون مغزى رقم الـ ٨٠٠ مليون الذي حدده البنك الدولي باعتباره عدد ذوي الفقر المطلق في العالم ؟ غير أن هذا التقدير ، لأسباب مختلفة ، لا يخلو من دلالة ، أولها أن نفس حجم مشكلة الفقر يصبح واضحا عندما نعرف عتبة الدخل الشديدة الانخفاض التي استخدمت للوصول إلى تقدير البنك الدولي : مابين ٥٠ دولارا ، ٧٥ دولارا بدولارات عام ١٩٧٠[٢] . ثانيها

(٢) لدى محاولة تقدير عدد ذوي الفقر المطلق في العالم ، استخدم كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فكرة تعادل القوة الشرائية ، التي عرفها ايرفنغ ب =

وأكثرها أهمية أن هذه التقديرات ذات أهتمام خاص بسبب ما تسمح بـه من مقارنات بين الأزمنة والمناطق . كما أنها تمكننا ، بوجه خاص ، من أن نحدد بدقة أكثر مواقع جيوب الفقر . ثالثها أن تقديرات البنك الدولي تفيد بأن ٨٠ في المائة من ذوي الفقر المطلق يعيشون في أفقر البلدان التي تشكـل البلدان الأفريقيـة جنوبي الصحراء وبلدان جنوب آسيا الجانب الأكبر منها .

وهذه النتيجة ، التي لا تدعو في حد ذاتها إلى الدهشة ، لاتعدو أن تؤكد على أن الفقر هو إلى حد كبير ظاهرة إقليمية .

وجدير بالذكر ، فضلا عن ذلك ، آن جميع الدراسات تخلص إلى أن الفقر في العالم الثالث هو من الناحية الجوهرية سمة مميزة للقطاع الريفي . وبينها يوجد إدراك ضبابي عام للفقر في ريف العالم الثالث ، فإنه نادرا ما يكون هناك تصور واضح للمدى الحقيقي لهذا الفقر . فالمسافرون الغربيون ، الذين يروعهم منظر المدن في العالم الثالث ، يتجهون إلى الربط بين الفقر ، وأحياء الأكواخ في دكار ، والأحياء الفقيرة القذرة في كلكتا . وبالمثل فكثيرا جدا مايخلط زعماء هذه البلدان « والخبراء الدوليون » بين مشكلة الفقر ، ومشكلة البؤس الحضري الذي يحيط بهم .

وعلى الرغم من أن الاكتظاظ السكاني في مـدن العالم الثـالث يجعل البؤس والاملاق ظاهرين لأول وهلة هناك ، فإن الأحوال في المناطق الريفية هي بوجه عام أشد سوءا بكثير . وهذه الحقيقة المألوفة لدى كل من عاش في قـرى هذه البلدان لا ينبغي أن تثير الدهشة حتى لدى المراقب العابر . وإلا فهل يمكن أن

= كرافيس ، وهي مفهوم يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين البلدان نتيجة للفوارق في أسعار الصرف والفوارق الهيكلية . وهكذا فإن دخول الفرد ، محسوبة بالدولارات الامريكيـة الاسمية ، قد تم تحويلها إلى دخول « حقيقية » محسوبة بتعادل القوة الشرائية . وقد كانت عقبة الدخل المختارة ٢٠٠ دولار محسوبة بتعادل القوة الشرائية لعام ١٩٧٠ ، وهو ما يطابق دخلا للفرد يتراوح بين ٥٠ دولارا و٧٥ دولارا (بالدولارات الاسمية لعام ١٩٧٠) حسب البلدان .

الجدول ٨ ـ ١

تقديرات مجموع السكان وسكان الريف الفقراء في البلدان النامية

المنطقة	السكان ١٩٦٩	مجموع السكان الفقراء: أقل من ٥٠ دولارا للفرد أ	مجموع السكان الفقراء: أقل من ٧٥ دولارا للفرد أ	سكان الريف الفقراء: أقل من ٥٠ دولارا للفرد أ	سكان الريف الفقراء: أقل من ٧٥ دولارا للفرد أ
		(بالمليـــــون)			
البلدان النامية					
أفريقيا	٣٦٠	١١٥	١٦٥	١٠٥	١٤٠
أمريكا	٢٦٠	٣٠	٥٠	٢٠	٣٠
آسيا	١٠٨٠	٤١٥	٦٢٠	٣٥٥	٥٢٥
جميع البلدان النامية	١٧٠٠	٥٦٠	٨٣٥	٤٨٠	٦٩٥
أربعة بلدان لآسيوية ب	٧٦٥	٣٥٠	٥١٠	٢٩٥	٤٣٥
بلدان أخرى	٩٣٥	٢١٠	٣٢٥	١٨٥	٢٦٠
		(النسبـةالمئوية)			
حصة البلدان النامية :					
أفريقيا	٢١	٢١	٢١	٢٠	٢٢
أمريكا	١٥	٥	٦	٤	٤
آسيا	٦٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٦
الحصة المشتركة ، نسبة إلى مجموع السكان	١٠٠	٣٣	٤٩	٢٨	٤١
حصةأربعةبلدان آسيوية ب	٤٥	٦٣	٦١	٦٢	٦٣

المصدر: البنك الدولي ، Rural Development ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٥) .

أ ـ أسعار عام ١٩٦٩ .

ب ـ أندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والهند .

يكون هناك في الواقع سبب آخر للنزوح من الريف إلى المدن ، ولتوسع المدن توسعا شبيها بالانفجار في هذه البلدان غير حقيقة أن هذه المدن ، على الرغم من فقرها الذي تفاقمه قذارتها ، مازالت أقل فقرا من الريف المحيط بها ؟ وكما تذكرنا لجنة براندت فإن « حقيقة أن الناس مازالوا يهاجرون إلى هذه المدن ليس من شأنها إلا أن تؤكد على الأحوال اليائسة التي يخلفونها وراءهم »[٣] .

ومهما تكن المعايير المستخدمة فإن جميع البيانات الموجودة تؤكد على أن الفقر هو في الجانب الأكبر منه ظاهرة ريفية . وهكذا فإن دخل الفرد يكون بصورة منتظمة أدنى في الريف منه في المدن (وحتى إذا ما أخذنا في الاعتبار الفروق في القوة الشرائية) . وتكشف النظرة المتأنية إلى البيانات الموجودة بالنسبة لعشرة بلدان أن نسبة متوسط الدخل في المدن إلى نسبة متوسط الدخل في الريف تتراوح بين ٣ر١ في باكستان وأكثر من ٠ر٩ في زامبيا ، ومن المفترض أن هذه الفجوات تكون على وجه الإجمال أعلى في بلدان العالم الثالث اليوم منها في البلدان المتقدمة الآن ، عندما كانت هذه البلدان عند مرحلة مماثلة من التطور[٤] .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه التباينات ، وكذلك حقيقة أن ثلاثة أرباع سكان العالم الثالث يقطنون الريف ، فلا يكون هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية[٥] . وكما يبين الجدول ٨ ـ١ ، فإنه مهما تكن عتبة الدخل التي تعتمد لتعريف « الفقراء » فإن ٨٥ في المائة منهم تعيش في المناطق الريفية .

وفضلا عن بيانات الدخل المتاحة ، فإن جميع المؤشرات الأخرى تؤكد بالمثل الإملاق المدقع للريف . ففيما يتعلق بالرعاية الصحية ، على سبيل المثال ، تعتبر الخدمات (العيادات ، والأطباء ، والمستشفيات ، والممرضات) في المدن بوجه

---

(٣) Brandt Report ، الصفحة ٥٧ .

(٤) انظر ، ميشيل ليتون ، Why Poor People Stay Poor (لندن : دار النشر « تمبل سميث» ، ١٩٧٧) .

(٥) هذا التقدير لحصة سكان الريف في مجموع السكان مأخوذ عن البنك الدولي ، Rural Development ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٥) .

الجدول ٨ ـ ٢

السكان لكل طبيب في بلدان نامية مختارة

البلد	العام	السكان لكل طبيب على نطاق الأمة	في المدن	في الريف
باكستان	١٩٧٠	٧٤٠٠	٣٧٠٠	٢٤٢٠٠
كينيا	١٩٦٩	١٢١٤٠	٨٠٠	٥٠٠٠٠
الفليبين	١٩٧١	٣٩٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠٠
هندوراس	١٩٦٨	٣٨٦٠	١١٩٠	٧١٤٠
كولومبيا	١٩٧٠	٢١٦٠	١٠٠٠	٦٤٠٠
ايران	١٩٦٧ ـ ١٩٧٠	٣٧٥٢	٢٢٧٥	١٠٠٠٠
بنمـا	١٩٦٩	٠١٧٩٠	٩٣٠	٣٠٠٠

المصدر : البنك الدولي ، Health ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٥) .

عام أفضل كثيرا منها في الريف ؛ وفي هذا الصدد تعد الأمثلة المبينة في الجدول ٨ ـ ٢ معبرة عن الأوضاع في غالبية بلدان العالم الثالث .

واستنادا إلى المؤتمر العالمي للمياه فإن حوالي ٧٥ في المائة من سكان المدن في العالم الثالث يستطيعون الحصول على امدادات كافيـة من المياه ، ولكن هـذه النسبة لا تتجاوز ٢٠ في المائة فيما يتعلق بسكان الريف فيه . ويبين الجدول ٨ ـ ٣ أنه بصرف النظر عن دخل الفرد في بلد ما فإن خدمات توريد المياه ، والصرف الصحي تكون في الريف أسوأ بكثير من مثيلاتها في المدن . كما أن المدارس تكون

عادة أقل عددا في الريف (بالنسبة للسكان) ، وليست أيضا في جودة مدارس المدن[٦] . وبوجه عام تبين جميع الدراسات الاستقصائية ، والبيانات المتاحة بشأن الفوارق بين الأحوال في المدينة والريف أن المناطق الريفية تكون في جميع القطاعات أقل حظا من المدن . ومهما يكن تعريف الفقر الذي يعتمد فمن الواضح أن الغالبية العظمى من فقراء العالم الثالث تعيش في الريف .

ولذلك فلا عجب أن كانت الزراعة هي المصدر الرئيس للعمالة بالنسبة لأفقر السكان . ففي أفريقيا وآسيا (حيث يعيش ٩٥ في المائة من فقراء العالم الثالث ، كما يبين الجدول ٨ ـ ١) تعد الزراعة النشاط الرئيس لما يتراوح بين ٧٥ و٨٥ في المائة من سكان الريف ، والحقيقة أنه بصرف النظر عن بضعة بلدان أكثر تقدما وبضع مناطق قريبة من المدن ، فإن جميع قاطني الريف من الناحية الفعلية يعتمدون إلى حد ما على الزراعة . وإذا ما انتقلنا باهتمامنا الآن من مجموع سكان الريف إلى أشدهم فقرا ، فإننا نجد أن البيانات الاحصائية المتعلقة بوسائل بقائهم شحيحة ومبعثرة للغاية . وعلى الرغم من ذلك فإن المعلومات القليلة التي توجد بالفعل تبين أن الزراعة تعد حتى أكثر أهمية ، كمصدر للدخل ، بالنسبة لهؤلاء الفقراء منها بالنسبة لمجموع سكان الريف . مثال ذلك في المناطق الريفية الأكثر تقدما في ماليزيا ، حيث الزراعة لاتزال حرفة أكثر أهمية بالنسبة للفقراء منها بالنسبة للسكان الآخرين : فهي تشكل المصدر الرئيس لدخل ٨٢ في المائة من الفقراء ، مقابل ٥٠ في المائة فقط لبقية سكان الريف .

وإذا كان ٨٥ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ، وما بين ٨٠ و٩٠ في المائة من فقراء الريف هؤلاء يجدون في الزراعة وسيلتهم الأساسية للبقاء ، فإنه يترتب على ذلك أن يكون هذا النشاط هو المصدر الأساسي للدخل

(٦) مثال ذلك أن نسبة المدارس الابتدائية التي توجد بها جميع الصفوف الدراسية أقل في الريف منها في المدن . انظر ، البنك الدولي ، Education ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٠) ، للحصول على مزيد من المعلومات عن الفروق بين المدينة والريف في هذا الميدان .

الجدول ٨ ـ ٣

امكانية الحصول على الخدمات الجماعية لتوريد المياه والصرف الصحي بالنسبة لبلدان نامية مختارة ، ١٩٧٥

(النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات)

بلدان مختارة حسب الناتج القومي الاجمالي للفرد	توريد المياه			الصرف الصحي		
	المدن	الريف	المجموع	المدن	الريف	المجموع
أقل من ١٥٠ دولارا						
الهند	٨٠	١٨	٣١	٨٧	٢	٢٠
أثيوبيا	٥٨	١	٨	٥٦	٨	١٤
زائير	٣٨	١٢	١٩	٦٥	٦	٢٢
ما بين ١٥٠ دولارا و٢٩٩ دولارا						
باكستان	٧٥	٥	٢٥	٢١	٠٠	٦
تنزانيا	٥٩	٣٦	٣٨	١٠٠	٤	١٠
أندونيسيا	٤١	٤	١١	٦٠	٥	١٥
مابين٣٠٠دولار و٥٩٩ دولارا						
السلفادور	٨٩	٢٨	٥٣	٧١	١٧	٣٩
الفليبين	٨٢	٣١	٥٠	٧٦	٤٤	٥٦
غانا	٨٦	١٤	٣٥	٩٥	٤٠	٥٦
مابين٦٠٠دولار و٩٩٩ دولارا						
شيلي	٧٨	٢٨	٧٠	٣٦	١١	٣٢
تركيا	٧٤	٦٤	٦٨	١٣	٥	٨
ماليزيا	١٠٠	٦	٣٤	١٠٠	٤٣	٦٠
مابين١٠٠٠دولار و١٤٩٩ دولارا						
أوروغواي	١٠٠	٨٧	٩٨	٩٧	١٧	٨٣
العراق	١٠٠	١١	٦٦	٧٥	١	٤٧
كوستاريكا	١٠٠	٥٦	٧٢	٩٤	٩٣	٩٣

المصدر : البنك الدولي ، Health ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٠) .

لحوالي ثلاثة أرباع أفقر السكان في البلدان النامية . وقد بين رينيه دومون مرارا أن مزارعي العالم الثالث هم بروليتاريا العصر الحديث . وينبغي لنا دون ريب تعديل هذا البيان بحيث يأخذ في الاعتبار حقيقة أن بعض كبار المزارعين ليسوا بالدقة من بين المحتاجين ، ولكن مما لا شك فيه أن الفئة الاجتماعية الأشد عوزا وإملاقا في العالم الثالث هي على وجه الاجمال مجتمع الفلاحين .

وتأتي إلى النهاية هنا ، من الناحية العملية ، معلوماتنا الاحصائية فيما يتعلق بالعمالة بين أفقر السكان . فنحن ، على سبيل المثال ، لانعرف مصدرا رئيسا لدخلهم خارج الزراعة ،كذلك لانعرف كم منهم من يشتغل لحسابه الخاص ،ولا عدد الأجراء (العاملين مقابل أجر) بين صفوفهم ، غير أنه يبدو أن الأجراء يشكلون الأقلية بينهم . وربما تفسر ذلك حقيقة أن غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية ، وتحصل على دخلها في صورة عينية من مزارع صغيرة يعملون عليها كمستأجرين أو مزارعين بالمشاركة أو كملاك .

ولذا فإن حقيقة أن أفقر الكادحين هم في غالبيتهم ممن يشتغلون لحسابهم الخاص ، وليسوا من الأجراء ، ينبغي أن تكون لها متضمنات هامة بالنسبة لتعريف سياسات مكافحة الفقر . ومن الناحية التقليدية كانت المناقشات حول توزيع الدخل وحول الفقر (في العالم الثالث وفي أي مكان آخر) تتركز على مستوى العمالة ، وعلى تلك الحصة من الدخل التي تذهب إلى الأيدي العاملة . وهذا النهج ، المعروف جيدا لدى الاقتصاديين ، يقوم على نظريات كلاسيكية ، وكلاسيكية جديدة ، ويقابل بين أصحاب رأس المال ، الذين يعملون لحسابهم الخاص ويحصلون على كسب عال ، والأجراء ، الذين يعملون من أجل آخرين ولا يحصلون إلا على دخول محدودة ، وهكذا فلا عجب أن حكومات العالم الثالث ، في معركتها ضد الفقر ، كانت تسعى في أغلب الأحوال إلى مساعدة الأجراء ، لاسيما في المدن حيث كان من الأيسر لها ممارسة نشاطها . غير أنه إذا كان الفقراء ، في غالبيتهم ، يعملون لحسابهم الخاص ، فإن السياسات المتعلقة

بالعمالة مقابل أجر ، إذا لم تكن مقترنة باجراءات أخرى ، ستكون بوضوح غير كافية في أفضل الأحوال ، وعقيمة في أسوئها .

والسمة الأخيرة التي تميز أفقر السكان هي بطبيعة الحال افتقارهم إلى رأس المال المادي افتقارا يكاد يكون تاما . ومن سوء الحظ أنه لاتوجد بيانات شاملة فيما يتعلق بتوزيع الثروة ورأس المال في البلدان النامية . ومع ذلك فإنه يرجح كثيرا أن يكون هذا التوزيع أقل عدالة من توزيع الدخل . وعلى أي حال فإننا بينما لا نملك احصاءات عن توزيع مجمل الثروة ، فإننا نملك على الأقل بيانات تتعلق بتوزيع الأرض الزراعية . ومثل هذه البيانات ذات قيمة عالية للغاية بالنسبة لدراسة الفقر ، مادام هذا الأخير هو بصورة بارزة ظاهرة ريفية .

ويبين الجدول ٨ ـ ٤ ما يسود في بلدان متعددة في آسيا ، وفي أمريكا اللاتينية بصفة خاصة ، من تركيز بالغ على ملكية الأرض [٧] . فنصف المزارع في الهند يغطي أقل من عشر مجموع المساحة الزراعية ، وفي باكستان يشغل ثلث عدد المزارع ٣,٥ في المائة من مجموع المساحة ، بل إن الوضع أشد سوءا من ذلك في أمريكا اللاتينية : ففي اكوادور وبيرو وغواتيمالا تغطي تسعة أعشار المزارع ، على التوالي ، حوالي ٧ في المائة و٨ في المائة و١٥ في المائة من المساحة المزروعة . وفضلا عن ذلك باستطاعتنا أن نرى أنه خلال الأعوام الأخيرة زادت نسبة المزارع الصغيرة (أقل من هكتار واحد) في بلدان آسيوية عديدة ، وفي حين تناقص متوسط حجم الحيازات الزراعية الصغيرة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية .

---

(٧) يعد الوضع ، على وجه الإجمال ، مختلفا في أفريقيا جنوبي الصحراء . ففي غالبية بلدان هذه المنطقة ، كثيرا ما يتعذر استخدام نفس مفهوم توزيع الأرض بين ملاك أفراد عديدين ، ، إذ أنه مازالت توجد موارد كبيرة نسبيا من الأرض ، وأنظمة تقليدية للحيازة الجماعية للأرض . غير أن أنظمة الملكية هي الآن في مرحلة تطور ، ففي بعض البلدان الأفريقية (بوتسوانا ، أو غابون ، أو الكاميرون ، على سبيل المثال) يتميز الوضع اليوم بوضوح بقدر من المساواة أقل منه في بضعة بلدان آسيوية ، مثل سري لانكا أو كوريا الجنوبية أنظر ، منظمة العمل الدولية ، 'Rural Poverty in the Third World' (جنيف ، ١٩٧٩) .

وفضلا عن ذلك فإن البيانات عن توزيع الأرض تخفق في الكشف عن سمتين سلبيتين لحالة المزارع الصغيرة : أولاهما ؛ أن أرضها ، بوجه عام ، هي أسوأ أنواع الأراضي ، وأن تنمية الأرض تكون في الممتلكات الصغيرة أصعب منها في المزارع الكبيرة (في حالة الري ، على سبيل المثال) ، ثانيتهما ، أن النمو السكاني يكون عادة بصفة خاصة بين الفئات الاجتماعية الأشد احتياجا ، مما يعني أن تفتت الأرض سيكون بوجه عام أكثر سرعة بين أصغر المزارعين .

الجدول ٨ ـ ٤

توزيع الأرض في آسيا وأمريكا اللاتينية

ألف ـ آسيا

البلد	السنة	النسبة المئوية للمزارع الأقل من هكتار	النسبة المئوية لمجموع المساحة التي تغطيها مزارع أقل من الهكتار
بنغلاديش	١٩٦٠	٥١,٦	١٥,٢
	١٩٧٤	٦٦,٠	٢٤,٠
الهند	١٩٦١	٣٩,٨	٦,٨
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٠,٦	٩,٠
أندونيسيا	١٩٦٣	٧٠,١	٢٨,٧
كوريا الجنوبية	١٩٦٣	٧٣,٣	٤٥,٠
	١٩٧٤	٦٧,٠	٥٨,٣
الفليبين	١٩٦٠	١١,٥	١,٦
	١٩٧٠	١٣,٦	١,٩
باكستان	١٩٦٠	٣٢,٩	٣,٥
ماليزيا (الغرب)	١٩٦٠	٤٥,٤	١٥,٢
تايلند	١٩٦٣	١٨,٥	٢,٥

الجدول ٨ - ٤
توزيع الأرض في آسيا وأمريكا اللاتينية

بـاء - أمريكا اللاتينية

البلد	مزارع الأسر الفرعية (أ)			الحيازات الصغيرة (ب)		
	السنة	النسبة المئوية لمجموع المزارع	النسبة المئوية لمجموع المساحة	متوسط الحجم (هكتار) ١٩٦٠	متوسط الحجم (هكتار) ١٩٧٠	النسبة المئوية للتغير ١٩٦٠ - ١٩٧٠
الأرجنتين	١٩٦٠	٤٣,٢	٣,٤	...	...	...
البرازيل	١٩٥٠	٢٢,٥	٠,٥	٢,٤٦	٢,١٦	١٢,٢-
شيلي	١٩٦٠	٣٦,٩	٠,٢	١,٤٠	١,٦٧	١٩,٣+
كولومبيا	١٩٥٥	٦٤,٠	٤,٩	١,٦٤	١,٦٤	صفر
اكوادور	١٩٥٤	٨٩,٩	١٦,٦	١,٧٢	١,٥٠	١٢,٨-
غواتيمالا	١٩٥٠	٨٨,٤	١٤,٣	...	...	...
بيرو	...	٨٨,٠	٧,٤	١,٧٠	١,٤٤	١٥,٣-
أوروغواي		...	...	٢,٦٤	٢,٧١	٢,٦+
فنزويلا		...	...	٢,١٧	٢,٢٤	٣,٢+
السلفادور		...	...	١,٦٧	١,٥٦	٦,٦-
نيكاراغوا		...	...	٣,١٠	٢,٣٦	٢٣,٩-
جامايكا		...	...	١,٥٤	١,٢٥	١٨,٨-

المصدر : منظمة العمل الدولية ، ' Rural Poverty in the Third World ' (جنيف ، مايو / أيار ١٩٧٩) .

(أ) « مزارع الأسر الفرعية » تعرف بأنها « مزارع كبيرة بدرجة تكفي لتوفير العمالة لأقل من شخصين مع الدخول النموذجية ، والأسواق ، ومستويات التكنولوجيا السائدة في كل منطقة » .

(ب) « الحيازات الصغيرة » تعرف بأنها مشاريع تقل عن خمسة هكتارات ، ماعدا السلفادور (أقل من ١٠ هكتارات) وجامايكا (أقل من ٢٥ هكتارا) .

وهذه المؤشرات القليلة المتعلقة بالسمات المميزة لأفقر السكان تعد بوضوح هزيلة للغاية ، وهو ما يعكس جزئيا جهل الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والحكومات في هذا المجال . ولأن الفقر في البلدان النامية كان يعتبر لفترة طويلة جانبا واحدا من حالة عامة من التخلف ، وليس مشكلة مستقلة ، فإن تحديد أفقر الفئات كان بصفة عامة يقابل بالاغفال . ومن الواضح أنه مازال ينبغي عمل الكثير إذا ما أريد الآن تحديد سياسات نوعية لصالح أفقر السكان .

الفقــر والنمــو

ليس باستطاعتنا الآن حقا أن نقول الكثير عن السمات الاجتماعية الاقتصادية لأفقر السكان . فهل نستطيع على الأقل أن نتحدث بثقة أكبر عن أثر النمو الاقتصادي على ظروف الحياة لدى هؤلاء المحتاجين ؟ هل تستطيع النظرية الاقتصادية والمشاهدة الإحصائية أن تلقي بعض الضوء على الصلة بين النمو والفقر ، أو بصورة أكثر عمومية ، بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ؟

أقل ما نستطيع قوله في هذا الصدد هو أن النظرية الاقتصادية لم تقدم حتى الآن اجابات نهائية ، وحاسمة على هذه المشكلة . والحقيقة أن الاقتصاديين كانوا في الماضي يؤمنون بأفكار مضادة ، كثيراً ماكانت تقوم على مجرد التأمل ، ونادراً ماكانت تساندها بيانات إحصائية[8] . ودون الخوض في هذا الجدل هنا ، فسأكتفي بالاشارة - بغية تفسير الأولوية التي تعطى للتأمل النظري - إلى أن تجميع البيانات الإحصائية فيما يتعلق بتوزيع الدخل ، وإجراء تحليل منتظم لهذه البيانات ، لم يبدأ إلا مؤخراً .

وفي هذا المجال ، كما في مجالات أخرى كثيرة ، كان كوزنتز رائداً . ففي عام ١٩٥٥ توصل هذا العالم (عن طريق الاستدلال النظري أكثر منه عن طريق

---

(٨) للاطلاع على عرض لهذه النظريات ، انظر ، كريستيان موريسون ، La Repartition des revenus dans le Tiers- Monde (باريس ، دار النشر « كوجا » ، ١٩٦٨) .

المشاهدة التجريبية) إلى استنتاج مفاده أنه في مجرى النمو الاقتصادي يتسم توزيع الدخل في بادىء الأمر بقدر أكبر من عدم المساواة قبل أن يتحسن فيما بعد[٩] . وهكذا فإن حصة أفقر الفئات (ولنقل الشريحة الأشد فقراً بين السكان والتي تتراوح بي ٢٠ و ٤٠ في المائة من المجموع) في مجموع الدخل لابد من أن تنخفض في بادىء الأمر ، ثم تأخذ في الازدياد بعد ذلك (بعد مستوى معين من التطور) وفقاً « لمنحنى نوني » (على شكل حرف U) . وفيما بعد قدم كوزنتز أدلة تجريبية على هذا « القانون » من خلال تحليل لعدة بلدان [١٠] .

ومنذ ذلك الحين أكدت دراسات إحصائية عديدة على نتائج هذه التحليلات الأولى[١١] . وهذه الدراسات تربط بين مستوى التطور (مقاساً بالناتج القومي الإجمالي للفرد) ، وتوزيع الدخل (مقاساً بوجه عام بالنسبة المئوية من مجموع

---

(٩) سيمون كوزنتز ' Economic Growth and Income Inequality ، في مجلة أمريكان ايكونوميك ريفيو ، المجلد ٤٥ ، العدد ١ مارس/آذار ١٩٥٥) . وقد أوضح كوزنتز نفسه أن هذا المقال « ربما كان ٥ في المائة منه معلومات تجريبية و٩٥ في المائة تفكيرا وتأملا » .

(١٠) سيمون كزنتز ، Quantitative Aspects of Economic Growth of Nations: Distribution of Income by Size ، في مجلة ايكونوميك ديفيلوبمنت آند كالتشرال تشينج ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، الجزء ٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٣) .

(١١) انظر ، على سبيل المثال ، هوليس تشينري ، ومواسيس سوركين ، Patterns of Development, 1950-1970 (لندن : مطبوعات جامعة اكسفورد ، ١٩٧٥) ، مونتيك ألوواليا ، Income Inquality Some Dimensions of the Problem ، في العمل الجماعي الذي أعده تشينري وآخرون ، Redistribution With Growth وللمؤلف نفسه ، Inequality, Poverty and Development في مجلة جورنال أوف ديفيلوبمنت ايكونوميكس ، المجلد الثالث ، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦) ؛ ايرما أديلمان وسونثيا موريس ، Economic Growth and Social Equity in Developming Countries (ستانفورد: مطبوعات جامعة استانفورد ؛ ١٩٧٣) ؛ ايدمارل . باتشا ، The Kuznets Curve and Beyond: Growth and Changes in Inequalities نسخة على الآلة الكاتبة أعدت لندوة بيلاجيو حول توزيع الدخل (بيلاجيو ، ايطاليا ، نيسان/ أبريل ١٩٧٧) .

الدخل التي تذهب إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان) كانت تستنـد جميعا إلى تحليلات لعدة بلدان . ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يخلق صعوبات من نـوع نـظري ، لأن من المشكوك فيـه أن تستنتـج ، من المقـارنـات بـين البلدان ، « قوانين » يمكن أن تطبق على تطور أي بلد واحد في مجرى عملية التنمية فيه . ولكن بصرف النظر عن بضع دراسات جزئية في خبرة بلدان نامية معينة خلال العقود الثلاثة الماضية ، فإن الاقتصاديين بوجه عام ليس لديهم إلا تحليلات لعدة بلدان لإلقاء الضوء على العلاقة التي يمكن أن توجد بين النمو وتوزيع الدخل ، واستنتاج مبادىء توجيهية تشغيلية لتحديد سياسات التنمية . وغني عن البيان أن الفهم الحالي مازال محدوداً ، وأن السياسات المقترحة لايمكن أن يعول عليها دائما بصورة كاملة .

و « قوانين » كوزنتز لاتعني بالضرورة أن الدخل المطلق لأفقر السكان لابد من أن ينخفض في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية . فكل شيء سيتوقف في الحقيقة على مدى السرعة التي تنخفض بها تلك الحصة النسبية في مجموع الدخل الذي يذهب إلى أفقر السكان ، وعلى مدى السرعة التي يزداد بها متوسط الدخل في البلد . مثال ذلك أنه إذا ما زاد متوسط دخل الفرد في بلد ما ، في غضون عقد من الزمان ، بمقدار ٥٠ في المائة ، في حين انخفضت تلك الحصة من مجموع الدخل الذي يذهب إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان بما يتراوح بين ١٠ و ٨ في المائة ، فإن الدخل المطلق للفرد من أفقر السكان سيرتفع بمقدار ٢٠ في المائة . والحقيقة أن الحسابات القائمة على المعاملات الفعلية لمنحنى نوني (مثل تلك التي يمكن اقرارها عن طريق تحليل لعدة بلدان) إنما تشير ، على نقيض الإنذار الذي يرسله بعض العلماء ، إلى أن نمطاً للنمو مثالاً كهذا لقانون كوزنتز لن يستلزم ، في أي مرحلة ، انخفاضاً في الدخل المطلق لأفقر السكان[١٢] .

---

(١٢) توصل أديلمان وموريس ، 'Economic Growth and Social Equity' إلى الاستنتاج (المذكور في الفصل الثالث السابق) مفاده أن المراحل الأولى من التنمية كانت مقترنة بانخفاض في الدخا . المطلق لأفقر السكان . غير أن دراستهما تعرضت لنقد شديد للمنهجية :

ولكن النتيجة الأكثر أهمية للدراسات التي أجريت في الأعوام الأخيرة يرجح أن تكون ما يلي : على الرغم من أن مستوى التطور (مقاسا بالناتج الإجمالي للفرد ، على سبيل المثال) يبدو جزئيا وكأنه يحدد هيكل توزيع الدخل ، فإنه لا يوجد في هذه العلاقة شيء تلقائي ، أو مطلق . وليس هناك قانون حديدي يمكن أن يحدد ، بالنسبة لمستوى معين (س) من الناتج القومي الاجمالي للفرد ، الحصة (ص) في الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان . وهكذا فإن المكسيك وتايوان ، على سبيل المثال ، يوجد لديهما من الناحية العملية نفس الناتج القومي الإجمالي للفرد (١٢٩٠ دولارا و ١٤٠٠ دولار على التوالي ، في عام ١٩٧٨) ، ولكن توجد لديهما أطر مختلفة تماما لتوزيع الدخل . ففي المكسيك تبلغ حصة أفقر ٤٠ في المائة من السكان في الدخل القومي ١٠ في المائة ، على حين تبلغ الحصة المقابلة في تايوان ٢٢ في المائة ؛ وفضلا عن ذلك فإن المكسيك ، بالنسبة لعدد سكانها ، يعيش فيها بشر في حالة من الفقر المدقع أكثر ثلاث مرات من البشر الذين يعيشون في حالة مماثلة في تايوان . والحقيقة أن التحليلات لعدة بلدان التي أشير إليها سابقا إنما تصل أيضا إلى استنتاج مماثل : وهو أن الناتج القومي الإجمالي للفرد ليس هو العامل الوحيد الذي يحدد توزيع الدخل .

ومن ثم يبدو أن قانون كوزنتز يمثل اتجاها أكثر مما يمثل علاقة حتمية . فإلى مستوى معين من الناتج القومي الإجمالي للفرد ينسجم قانون كوزنتز مع هيكل متوسط لتوزيع الدخل ، أما الفرق بين هذا « المتوسط » والهيكل الفعلي في

= التي ، اتبعاها وكذلك لنوعية البيانات المستخدمة . وقد بينت الدراسات اللاحقة (على سبيل المثال ، الوواليا ، Inequality, Poverty and Development') على أساس بيانات يعتمد عليها بدرجة أكبر ، ومنهجية موضع قدر أقل من الاعتراض ، أن مستوى الدخل المطلق لأفقر السكان يمكن في الحقيقة أن يرتفع عند جميع مراحل التنمية الاقتصادية إذا كانت التغيرات في توزيع الدخل تحدث بمرور الوقت وفقا لقانون المنحنى U بما يتطابق مع ذلك الذي يمكن تقديره من بيانات لعدة بلدان .

البلدان المختلفة فيتوقف على عوامل أخرى ، مثل السمات الخاصة للبلدان ونمط نموها . وبالنسبة للاقتصاديين يكون لاكتشاف ماهية هذه العوامل الأخرى أهمية خاصة . فإذا ما أدت سمات بلدان معينة أو سياساتها إلى تحسين توزيع الدخل فيها (أو جعله أسوأ حالا) ، فربما مكننا التعرف على هـذه الأسباب من أن نستخلص دروسا مفيدة بالنسبة لسياسات التنمية . وهكذا قد يكون ممكنا من الناحية الفعلية التوفيق بين النمو العالي وهيكل للدخل يقوم على مساواة نسبية .

العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل

لن أبذل هنا أية محاولة لاستعراض التقدم الذي حققته الدراسات النظرية في مجال العلاقة بين النمو ، وتوزيع الدخل ، فهدفي الآن أقل طموحا . وقد رأينا خلال العقود الأخيرة أن النمو وانحسار الفقر ليسا مترادفين بالضرورة ، ورأينا أيضا أن البلدان ذات المستويات المتماثلة من الناتج القومي الإجمالي للفرد قد تكون لديها أنماط مختلفة لتوزيع الدخل . فهل يمكننا أن نستخلص أي درس مفيد من دراسة متناقضة لهذه الخبرات ؟ وهل باستطاعتنا ، بوجه خاص ، أن نميز عوامل أو سياسات معينة كان لها دور حاسم في هذه النتائج ؟

إن البحث عن العوامل التي « تفسر » توزيع الدخل هو عملية هامة ومثيرة ليس فقط بسبب العلاقات التي يكشف عنها من الناحية الفعلية ، ولكن أيضا بسبب العلاقات التي يخفق في اقرارها . وهكذا يجدر بنا أن نلاحظ ، على الرغم مما يمكن أن نعتقد ، أن متغيرات معينة ليس لها بوضوح أي تأثير مباشر على توزيع الدخل ، على الأقل عندما تعمل هذه المتغيرات في عزلة .

مثال ذلك أن معدل الناتج القومي الإجمالي ، أو الناتج القومي الإجمالي للفرد لا يبدو أنه يؤثر بصورة مباشرة على توزيع الدخـل أو على تـطوره . فمن بين البلدان ذات النمو السريع نجد بعض البلدان لديها هيكل للدخل قـائم على المساواة (كوريا الجنوبية ، يوغـوسلافيـا) وبعض بلدان أخرى لـديها هيكـل للدخل يفتقر إلى المساواة (البرازيل ، تركيا) ، كما نجد بلدانا تحسن فيها توزيع

الدخل في مجرى النمو (تايوان ، ويفترض ساحل العاج) ، وبلدانا أخرى تدهور فيها توزيع الدخل (المكسيك ، والبرازيل مرة أخرى) . وتؤكد الدراسات الاحصائية بدورها على الافتقار إلى صلة من هذا القبيل(١٣) . ويمكن بصورة غير نهائية أن يستخلص من هذه النتيجة استنتاجان .

أولهما أنه مهما تكن التوترات الاجتماعية الاقتصادية التي يسببها النمو الاقتصادي السريع فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى تدهور في توزيع الدخل . وعندما يحدث تدهور من هذا القبيل (كما هي الحال ، على سبيل المثال ، في البرازيل أو المكسيك) فإن أصابع الاتهام ينبغي أن تصوب لا إلى سرعة النمو ، وإنما إلى الشكل الذي اتخذه هذا النمو . وإذا ما عكسنا العلاقة السببية (أو بالأحرى اللاعلاقة) يكون باستطاعتنا أن نقترح استنتاجا ثانيا ، وهو أن توزيع الدخل القائم على المساواة (أو التحسن في توزيع الدخل) يكون من البديهي محايدا إزاء النمو الاقتصادي . وإذا ماحدث عندئذ تغيير في سرعة النمو في أعقاب تعديل في توزيع الدخل ، فإننا لا نستطيع أن نلقى بالمسئولية على التعديل في حد ذاته ، وإنما على الشكل الذي يتخذه (الاصلاح الزراعي ، تحويلات الدخل ، السياسة الضريبية ، إلخ) .

كذلك لا يبدو أن حجم الصادرات الصناعية ، أو نمو هذه الصادرات مرتبطان بدرجة هامة بتوزيع الدخل ، على الرغم من أنه كان يمكننا أن نتوقع نقيض ذلك . فالصادرات الصناعية للبلدان النامية تتميز بوجه عام بكثافة استخدام الأيدي العاملة (انظر الفصل الثاني عشر) ، وهي بذلك تخلق فرص عمل كثيرة لغير المهرة ، ولا بد لها من أن تزيد دخول أفقر الطبقات . ولذلك ينبغي أن نتوقع تغيرا في السياسة لصالح صناعات التصدير يكون مقترنا بتحسن في توزيع الدخل . ومن سوء الطالع أن الحقائق لايبدو أنها تؤكد على هذه التوقعات . لأنه إذا كان هيكل الدخل القائم على المساواة في كوريا الجنوبية

(١٣) انظر ، على سبيل المثال ، ألوواليا ، 'Inequality, Poverty, and Development'

وتايوان يؤيد بوضوح هذا الافتراض النظري ، فإن البرازيل والمكسيك تقدمان مثالين متناقضين لهما وزنهما . فقد مر هذان البلدان ، منذ أن تحولا إلى التصنيع الموجه نحو التصدير ، بمرحلة من النمو السريع في ناتجهما القومي الإجمالي وكذلك في صادراتهما ، ولكن هيكلي الدخل فيهما ، اللذين كانـا يفتقران بالفعل افتقارا ملحوظا إلى عدم المساواة ، لايبدو أنه طرأ عليهما تحسن يذكر(١٤) . ومن المرجح في هذه الحالة أن الآثار المواتية لصناعات التصدير على توزيع الدخل كانت عاجزة عن تعويض آثار العوامل الأخرى التي تعمل في الاتجاه المضاد .

فما العوامل إذن التي تؤثر في توزيع الدخل ؟ يمكننا القول ، في المقام الأول ، إن النمو السكاني المرتفع تكون له بوضوح آثار ضارة على هذا التوزيع . ذلك أنه بالنسبة لمستوى مماثل من الناتج القومي الإجمالي للفرد ، يكون لدى تلك البلدان ذات النمـو السكـاني السـريـع تـوزيـع للدخـل يتسم بقـدر أكـثر من عـدم المساواة(١٥) . فالعلاقة السببية يفترض أنها علاقة تبادلية . ومن نـاحية يسهم التوزيع القائم على عدم المساواة في ارتفاع معدلات المواليد ، وبـالتالي في نمـو السكان (انظر الفصل الخامس) . ومن الناحية الأخرى ستكون لمعدل النمو السكاني المرتفع آثار سلبية على أجور العمال غير المهرة (بسبب الزيادة في عرض الأيدي العاملة) وكذلك على توزيع الأرض (وذلك لأنه بين أفقـر المزارعـين سيكون من المتعين تقسيم الأرض بين عدد أكبر من الأبناء(١٦) .

---

(١٤) غير أنه من الهام أن نلاحظ أن توزيع الدخل في البرازيل قد تدهور في الستينات (خلال مرحلة إحلال الواردات) ، ولكن كان هناك بعض التحسن خلال مرحلة التوجـه نحو التصدير في السبعينـات . انظر ، البنـك الدولي ، 'The Distribution of Income in Barazil' ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ .

(١٥) انظر ، على سبيل المثال ، ألوواليا ، 'Inequality, Poverty, and Development' .

(١٦) ثمت افتراض ضمني لقول كهذا هو أن معـدلات المواليـد تكون أعـلى بين أفقـر فئات السكـان ـ وتلك هي الحال عـادة . وإذا كانت هـذه المعدلات مماثلة في كـل الفئـات الاجتماعية ، فإن الاثر السلبي لنمـو السكان عـلى حجم المزارع يفتـرض أن يحس به المزارعون الاغنياء بقدر ما يحس به المزارعون الفقراء .

كما أن التعليم (الثانوي ، وبصفة خاصة التعليم الابتدائي) والإلمام بمبادىء القراءة والكتابة يكون لهما تأثير موات على توزيع الدخل عند مستوى معين من الناتج القومي الاجمالي للفرد(١٧) . ومن المفترض أن التعليم المدرسي يؤدي إلى تحسين إنتاجية العمال غير المهرة ، مهما تكن القطاعات التي يعملون فيها ، ومن ثم يسمح بارتفاع في الدخول الدنيا .

ولما كانت الأغلبية العظمى من أفقر السكان تعتمد على الزراعة بوصفها المصدر الرئيس لدخلها ، وكانت الأغذية تمثل الحصة الكبرى في الميزانية الاستهلاكية للفئات الأشد احتياجا ، فإننا نستطيع بداهة أن نتوقع أن يكون للزيادة في الانتاج الزراعي ، أو إنتاج الأغذية للفرد آثار مفيدة على مكافحة الفقر . غير أن الدراسات الاستقصائية الإحصائية ، في الحقيقة ، تبين أن العلاقة ليست بهذه الدرجة من البساطة ، وأن زيادة من هذا القبيل يمكن بسهولة أن تكون مقترنة بركود ، أو تدهور في أحوال أفقر السكان . ففي الفلبين وماليزيا ، على سبيل المثال ، كان النمو في إنتاج الأغذية بالنسبة للفرد ، بين الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ وعام ١٩٧٠ ، مقترنا فيما يبدو بزيادة في نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر(١٨) . وتبين دراسة استقصائية لعدةولايات هندية أنه بينما كانت توجد في القطاع الريفي ، في حالات عديدة ، علاقة متبادلة إيجابية بين مستوى الانتاج الزراعي للفرد وتراجع الفقر ، فإنه في حالات أخرى لايبدو أنه توجد أي حلقة هامة بين هذين المتغيرين . فحتى في حالة ولايات معينة أحرزت تقدما ملحوظا في الانتاج الزراعي للفرد (البنجاب

---

(١٧) انظر ، على سبيل المثال ، تشيزي وسوركين ، Patterns of Development 1950-1970 ، ألوواليا ، ' Inequality, Poverty and' Development ، أديلمان وموريس ، Economic Growth and Social Equity .

(١٨) انظر ، كيث غريفين وعزيز الرحمن خان ، Poverty and Landlessness in Rural Asia (جنيف : منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٧) ، وذلك للاطلاع على بيانات ذات طابع نوعي أكثر عن التدهور الذي حدث في هذه البلدان .

وهاريانا وأوريسا على سبيل المثال) فإنه لا يمكن أن توجد علاقة كهذه ، ولا يبدو أن نسبة الفقراء بين سكان الريف قد انخفضت بمرور الوقت(١٩) .

وعندما نتأمل هذه المسألة لايكون هناك ما يبعث على الدهشة في أن نمو الانتاج الزراعي ، أو انتاج الأغذية للفرد لايكون دائما مقترنا بآثار إيجابية على أفقر الفئات . وفي الحالات الأكثر تكرارا ، حيث يتسم هيكل توزيع الأرض ، والهيكل الاجتماعي بأكبر قدر ممكن من عدم المساواة ، يكون صغار المزارعين ، بوجه عام ، هم آخر من يستفيد من الفتوحات التقنية التي تمكنهم من زيادة إنتاجهم . كما أن المكننة التي تقترن في بعض الأحيان بهذه التحسينات التكنولوجية يمكن في حالات معينة أن تكون على حساب العمال الزراعيين المعدمين . وفضلا عن ذلك فإن نمو السكان الذي يسفر ، كما رأينا ، عن نقصان في متوسط حجم المزرعة ، وربما عن انخفاض في أجور العمال الزراعيين ، ينطوي على اتجاه خارجي المنشأ نحو الإفقار لا يكون النمو في الانتاج الزراعي ، في جميع الأحوال ، كافيا لموازنته .

وقد يكون هيكل ملكية الأرض في البلد النامي من بين العوامل الأخرى التي تحدد توزيع الدخل . ففي هذا المجال يكون التباين صارخا بين بلدان معينة في شرقي آسيا وغالبية بلدان أمريكا اللاتينية . ففي كوريا الجنوبية وتايوان والصين أسفرت الاصلاحات الزراعية التي نفذت خلال الحرب العالمية الثانية ، أو فور انتهائها عن توزيع للأرض يقوم على المساواة ، وكانت التنمية الاقتصادية التي

(١٩) ألوواليا ، 'Rural Poverty in India' . في هذا الدراسة أرجع ألوواليا ، بالنسبة لأربع عشرة ولاية هندية ، نسبة سكان الريف الفقراء إلى عاملين توضيحيين : الانتاج الزراعي للفرد من سكان الريف ، والزمن . وهكذا فهو يبين أنه كانت توجد علاقة سلبية هامة في سبع ولايات بين مستوى الفقر والانتاج الزراعي للفرد ، على حين لم تكن العلاقة هامة بالنسبة للولايات الأخرى . وبالنسبة لنصف الولايات كانت هناك علاقة مبادلة ايجابية بين الزمن ومستوى الفقر ، مما يشير إلى أنه يسود في هذه الولايات ، عند انتاج زراعي ثابت للفرد ، اتجاه نحو الافقار .

أعقبت هذه الاصلاحات تتميز بهيكل للدخل يقل فيه عدم المساواة كثيرا عن عدم المساواة في هيكل الدخل في غالبية البلدان النامية الأخرى ، وعلى نقيض ذلك تتميز غالبية بلدان أمريكا اللاتينية بقدر بالغ من عدم المساواة في توزيع الأرض وكذلك في توزيع الدخل .

ومثل هذه العلاقة بين تركيز الأرض ، وتوزيع الدخل لا تكون مثيرة للدهشة في حالة البلدان التي توجد عند مرحلة مبكرة من التصنيع ، حيث الزراعة تسهم بجزء جوهري في الناتج المحلي الإجمالي ، وتزود السكان بوسائل البقاء . ولكن هذ العلاقة تكون مستبعدة بدرجة أكبر في حالة البلدان التي يكون التصنيع فيها أكثر تقدما ، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية . ففي هذه البلدان الأخيرة يكون الأمر كذلك حتى على الرغم من أن تركيز رأس المال الانتاجي - ولا سيما الأرض - في بداية التنمية فيها ، قد فرض نمطا لتوزيع الدخل يفتقر هيكليا إلى المساواة ، ولم يكن باستطاعة التطور الاقتصادي اللاحق أن يصححه . وعلى الرغم من أن المرء لايستطيع أن يقدم دليلا على علاقة سببية من هذا القبيل ، فقد يبدو أن الهيكل الأولي لملكية الأرض (والنظام الاجتماعي السياسي الذي يعد الأساس لهذا الهيكل) يحدد بدرجة كبيرة الطريقة التي ستقسم بها ثمار النمو في المراحل اللاحقة من التنمية .

ويمكن أن تستخلص دروسا أخرى من خبرة البلدان التي كان باستطاعتها الحصول على نمو اقتصادي عال ، ويتسم في الوقت نفسه بمساواة نسبية . فبعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير أقرت كوريا الجنوبية وتايوان بأهمية القطاع الزراعي ، ونفذتا سياسات ترمي إلى تكملة الاصلاح الزراعي وتعزيزه . وأنشأ هذان البلدان أيضا نظامين للأسعار ، والحوافز لتشجيع الأنشطة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في الزراعة ، ولتشجيع هذه الأنشطة أيضا في مجال الصناعة . وبعد أكثر من عشرة أعوام من سياسات إحلال الواردات قامت تايوان (حوالي عام ١٩٦٠) ، وكوريا الجنوبية ، (حوالي الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥)

بتعديل استراتيجياتهما لتشجيع صناعات التصدير ، كما نجحت حكومتاهما في الحيلولة دون زيادة الفروق بين أجور العمال في الريف ، وأجور العمال في المدن ، وعملتا على تنمية الصناعات الريفية ، ونفذ البلدان برامج فعالة لتنظيم الأسرة .

ومعلوماتنا محدودة للغاية عن خبرة الصين ، ومع ذلك يمكننا أن نعترف بالأولوية التي تعطى هناك للزراعة ، والصناعات الريفية الصغيرة ، وكذلك لتنفيذ برنامج فعال لتنظيم الأسرة . ولكن ربما كانت خبرة الصين الأكثر أصالة هي تنفيذ برنامج ضخم للعمال الزراعيين يبدو أنه أسهم بالشيء الكثير في تحسين أوضاع العمالة ، وفي القضاء على الفقر (انظر الفصل الحادي عشر) .

وفي ختام هذه الدراسة الاستقصائية السريعة باستطاعتنا أن نخلص إلى أن الصلة بين النمو الاقتصادي من ناحية ، وتوزيع الدخل والقضاء على الفقر ، من الناحية الأخرى ، هي أبعد ما تكون عن التلقائية ، وأن السياسات الاقتصادية للحكومات لها تأثير حاسم على النتائج التي تتحقق في مجال مكافحة الفقر . وهكذا فإن السياسات القطاعية التي تنفذ في الزراعة والصناعة ، والأنظمة التي تطبق في مجال الأسعار والحوافز ، والاستثمارات العامة ، والسياسات التعليمية ، سيكون لها جميعا تأثير على تطور الأحوال المعيشية لأفقر السكان[٢٠] .

غير أنه مازالت توجد مسألة أخرى ، ألا وهي الأهمية النسبية لهذه العوامل المختلفة وفعاليتها المحتملة في حال عدم وجود تغييرات جذرية في بداية الأمر . فالخبرات المتناقضة لبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية ، التي أشير اليها

---

(٢٠) يمكن أن يضيف الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إلى القائمة نظاما تصاعديا للضرائب المباشرة أو غير المباشرة . غير أنه مهما تكن الامكانات النظرية لنظام كهذا (ومهما تكن أهميته ، في الممارسة ، في البلدان المتقدمة) ، فإنه توجد الآن وفرة من المؤلفات التي تبين أن فعاليته كأداة لتوزيع الدخل كانت محدودة تماما في العالم النامي .

أعـلاه ، تقودنـا إلى الاعتقاد بـأن التوزيـع الأصـلي لـرأس المـال ، والهيكـل الاجتماعي والسياسي الذي يعد الأساس لهذا التوزيع ، لهما تأثير حاسم على التطور اللاحق لتوزيع الدخل . واذا كان هذا الافتراض ـ لأنه لا يمكن إلا أن يكون افتراضا ـ صحيحا ، فإنه يترتب على ذلك أنه لايتم مقدما تصحيح مايوجد في بادىء الأمر من مظالم في ملكية الأرض ، ومن نظام سياسي ، كما أن الجهود اللاحقة من جـانب الحكومـات الاصلاحيـة ستفلح بالكـاد في تحسين تـوزيع الدخل . ومن المهام أن نرى أن اقتصاديين كثيـرين ـ وليس فقط من يشتبه في تطرفهم السياسي ـ قد أصبحوا يشاطرون هذا الرأي(٢١) .

والاستنتاجات التي توصل إليها ب . باردان ، في نهاية دراسته عن خبرة الهند في حربها ضد الفقر ، من المفترض أنه يمكن تطبيقها على غالبية البلدان النامية .

مجمل القول إن مشكلات الفقر في الهند مازالت تستعصي على الحل ، لا لأن أهداف إعادة التوزيع لم تدرس بالقدر الكافي في نماذج التخطيط ، ولا لأنـه لم تجرب سياسات عامة من النوع الذي أشير إليه في هذا المجلد .

وبطبيعة الحـال كانت هنـاك على المستـوى الكلي بـرامج نـوعية سيئـة التصور

---

(٢١) انظر ، ت . ن . سرينيفاسان Development Policies and Levels of Living of the Poor: Some Issues' ، نسخة على الآلة الكاتبة ، البنك الدولي مايو/آيار ١٩٧٧ ، إيرما أديلمان وشيرمان روبنسون ، Income Distribution in Developing Countries (لندن ، مطبوعات جـامعة اوكسفـورد ، ١٩٧٨) ؛ دافيد مـورافيتز ، Twenty-five Years of Economic Development 1950 to 1975 (بلتيمور : مطبوعات جـامعة جونز هوبكنز ، ١٩٧٧) ، غريفين وخان ، Poverty and Landlessness in Rural Areas ؛ وحيـد الحق وآخرين ، 'Towards A Theory of Rural Development ، الأمم المتحدة ، معهد التنمية الآسيوي ، ١٩٧٥ ؛ منـظمة العمـل الدوليـة ، Rural Poverty in the Third World' ، اللجنة الاقتصادية لامريكـا اللاتينيـة التابعـة للأمم المتحدة ، El dearollo economico Y Social Yas relaciones economicas externas de America Latina E,CEPAL,106) ، شباط/ فبراير ١٩٧٩ .

والتنسيق ، كما كانت هناك المشكلات المألوفة المتعلقة بالجمود الإداري من جانب بيروقراطية استعمارية سابقة موجهة بدرجة كبيرة نحو المحافظة على القانون والنظام وجمع الايرادات . ولكن القيد الرئيس يضرب بجذوره في حقائق القوة لنظام سياسي تسيطر عليه كوكبة معقدة من القوى التي تمثل اغنياء المزارعين وكبار رجال الأعمال وما يسمى البورجوازية الصغيرة ، ومن بينهم العمال النقابيون في القطاع المنظم . وفي سياق من هذا الطراز يكون من قبيل السذاجة المطلقة ألا نتوقع فشل سياسات توزيع الأصول أو استئثار الأغنياء بحصة غير متناسبة في ثمار الاستثمار العام[٢٢] .

وفي القطاع الريفي في كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية فإن « حقائق القوة لنظام سياسي » تتكشف أساسا في هيكل لملكية الأرض يتميز بقدر هائل من عدم المساواة . وفي حالة عدم وجود إصلاح يقوم على مساواة حقيقية ، فإن هذا النظام لن يعدل ، ولن يكون هناك طائل من التعلق بأمل حدوث تحسن ملحوظ في توزيع الدخل في الحاضر والمستقبل . غير أن مثل هذا الاصلاح يتعذر تنفيذه بطبيعة الحال ، فالطبقات الاجتماعية السائدة نجحت حتى الآن ، في الهند كما في بلدان أخرى ، في قمع كل نزعة إلى التغيير . وقد يكون الأكثر أمنا ألا نتوقع أن يكون الوضع خلاف ذلك في الأعوام القادمة . ومن المفترض أن تواصل غالبية هذه البلدان مكافحة أبشع صور الفقر عن طريق تدابير ذات طابع « اصلاحي » دون أن تمس النظام القائم لملكية الارض • أو الهيكل السياسي القائم . وفي هذه الحالة توجد لدى لسوء الطالع قناعة بأن جهودها لن تكلل بالنجاح .

وفي هذه الظروف ، ما هي الاحتمالات المتوقعة للقضاء على الفقر في الأعوام القادمة ؟ يتضح مما رأيناه لتونا أن نمط النمو المتبع سيحدد بدرجة كبيرة النتائج

---

(٢٢) ب. باردان في المرفق بعنوان « الهند » ، في العمل الجماعي الذي أعده تشينري وآخرون ، Redistribution With Growth الصفحة ٢٦١ . ومع ذلك فإن هذا الكتاب يتعذر اعتباره عملا ثوريا .

التي يتم تحقيقها . وعلى أي حال فإن ما أسفرت عنه العقود السابقة من نتائج مخيبة للآمال يبين أنه لن يكون من الواقعي أن نأمل في نصر سريع في هذا المجال .

وكما لوحظ آنفا فإن تقديرات البنك الدولي تفيد بأنه يوجد الآن ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع في العالم الثالث . وبإسقاط الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان حتى العام ٢٠٠٠ ، وافتراض أن توزيع الدخل سيتطور وفقا لقانون كوزنتز ، يخلص البنك الدولي إلى أنه سيظل هناك حوالي ٦٠٠ مليون فقير عند نهاية القرن . وإذا اعتمدت ، على نقيض ذلك ، أنماط للنمو تقوم على قدر أكبر من المساواة ، فإن العدد يمكن أن ينخفض إلى ٢٦٠ مليونا بحلول ذلك الوقت(٢٣) .

وبطبيعة الحال يمكن لمثل هذا الإسقاط أن يتعرض بسهولة للنقد . وكما رأينا فإنه من زاوية مفاهيمية لا يعتبر تعريف ذوي الفقر « المدقع » تعريفا واضحا تماما ، وعلى أي حال فإن البيانات القائمة تفتقر إلى الموثوقية بدرجة لا تمكننا اليوم من تحديد العدد الصحيح لهؤلاء البؤساء . وفضلا عن ذلك فإن « قانون » كوزنتز لايعبر عن حتمية جامدة ، ولكن بالأحرى عن اتجاه . وفي هذه الظروف إذن ما هو المدى الذي نستطيع به أن نعول على تنبؤ من هذا القبيل مدته عشرون عاما ؟

ومع ذلك فإننا إذا لم نقتصر على الأرقام الفعلية ، وإنما درسنا ببساطة ترتيب الأحجام ، فإن مثل هذا التقدير يمكن أن يكون مجديا تماما . فهو في المقام الأول يؤكد الطبيعة الوهمية لأي أمل في القضاء على الفقر في المستقبل القريب ، أو حتى قبل نهاية القرن . ومهما تكن ضخامة جهودنا فإنه بعد فترة زمنية مدتها عشرون عاما ستظل هناك ملايين عديدة من البشر في حالة بؤس تام . ولكن هذا التقدير يكشف أيضا عما يمكن أن يكون لتنفيذ استراتيجيات إنمائية تستهدف قصدا

---

(٢٣) البنك الدولي ، World Development Report (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٨) ، الصفحة ٣٣ .

تحسين هيكل توزيع الدخل من آثار على الفقر . ومثل هذه السياسات العمدية يمكن أن تنطوي على تغيير لا ينبغي أن يستهان به ، إذ أنه في الحقيقة يمكن أن يعني أن جميع البلدان باستطاعتها تحقيق نتائج لم تحققها حتى الآن سوى قلة من البلدان[٢٤] . ولكن حقيقة أن هذه البلدان القليلة كان باستطاعتها تحقيق النتائج تعد في حد ذاتها بينة واضحة على أنه برغم ضخامة التغيرات اللازمة فإنها مع ذلك ممكنة وعملية .

إن الاستنتاج الذي ينبثق من التحليل السابق هو ، في آن واحد ، مخيب للآمال ، وباعث على التشجيع . فهو مخيب للآمال لأننا قد رأينا أن النمو الاقتصادي السريع في الأعوام الأخيرة لم يكن مقترنا بنتائج مثيرة بالمثل في مكافحة الفقر ، وأن خبرات الماضي ، والتوقعات بالنسبة للمستقبل لا تسمح لنا بأن نأمل في تقدم أسرع كثيرا في هذا المجال خلال الأعوام القادمة .
ولكنه باعث على التشجيع لأننا نعرف أيضا أن الركود في الأحوال المعيشية لأفقر السكان ليس أمرا محتوما . وقد برهنت بلدان متعددة على أن ثمت سياسات معينة يمكن أن تكون بالغة الفعالية في مكافحة الفقر . وبينما لم يعد باستطاعتنا أن نسلم جدلا بأن النمو ، مهما يكن الشكل الذي يتخذه ، سيؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر السكان ، فإننا نعرف بالفعل أن أنماطا معينة من النمو ، وسياسات معينة قد مكنت بلدانا متعددة من القضاء على أبشع صور البؤس .

(٢٤) تفترض حسابات البنك الدولي أن الحصة في الزيادة في الدخل القومي التي تذهب الى أفقر ٦٠ في المائة من السكان يمكن أن تزداد من ١٨ ـ ٢٥ في المائة (المتوسط الحالي للنسبة المئوية) إلى ٤٥ في المائة . وهذه النسبة الأخيرة لم تحققها ، على امتداد الأعوام الأخيرة ، إلا قلة من البلدان النامية ، مثل سري لانكا وكوريا الجنوبية ، بل إن تايوان حققت نسبة مئوية أقل بعض الشيء (٤٢ في المائة من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٢) . انظر ، البنك الدولي ، « Growth and Poverty in Developing Countries » ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، وكذلك World Development Report (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) .

وسيتطلب الأمر بوضوح أكثر من عقدين ، أو ثلاثة عقود لتحرير العالم من الفقر المدقع ، ولكنه من الجلي بالمثل أيضا أنه بالنسبة للمعركة الطويلة التي تنتظرنا توجد أسلحة فعالة سبق اختبارها بنجاح .

وقد استعرض هذا الفصل ، كما استعرضت الفصول السابقة ، بعض المشكلات التي تواجه العالم الثالث في مستهل عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وربما لا نكون متشائمين بلا مبرر عندما نقرر أن هذه المشكلات تبدو لأول وهلة أكثر إزعاجا وأشد تعقيدا مما كانت عليه ، مثلا ، عند بداية العقد الانمائي الماضي (الثاني) . فمنذ عشرة أعوام لم تكن الطاقات التجارية تمثل أي مشكلة مباشرة ، كما أن الأزمة في الطاقات التقليدية ، على الرغم من أنها كانت بالفعل في حالة تخمر ، لم يكن يوجد بشأنها حتى ذلك الحين أي تصور واضح . وكانت البيئة الدولية تبدو مواتية ، وآفاق النمو في البلدان المتقدمة ، وهي آفاق ذات أهمية حيوية للعالم الثالث ، تبدو خالية من أي مشكلات جدية . ولم يكن أوج الثورة الخضراء قد انقضى بعد ، وكان أناس كثيرون مازالوا يعتقدون أنها الحل القادم للمشكلات الغذائية في البلدان النامية . وبالنسبة للعالم الثالث ككل يبدو من المؤكد أن يستمر النمو الاقتصادي السريع الذي ساد العقود السابقة ، وكانت قلة تتشكك في أن يؤدي هذا النمو ، إن عاجلا أو آجلا ، إلى القضاء على الفقر .

وكل ذلك تغير كثيرا الآن . ففي هذه المجالات جميعا يعتبر الوضع الآن أكثر مدعاة للانزعاج ، والتطور الديموغرافي هو وحده الآن الذي يشكل إلى حد ما قدرا أقل من التهديد . وإلى هؤلاء الذين قد يكون لديهم ميل إلى اتهامي بتشاؤم لا موجب له ، قد يجدر بي أن اقتبس هنا الفقرتين الاستهلاليتين من الدراسة الأحدث والأكثر شمولا لمستقبل العالم :

وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية ، فإن العالم في العام ٢٠٠٠ سيكون أكثر اكتظاظا بالسكان ، وأكثر تلوثا ، وأقل استقرارا من الناحية البيئية ، وأكثر تعرضا

للاضطراب من العالم الذي نعيش فيه الآن . وتبدو في الأفق بجلاء توتـرات خطيرة تشمل السكان ، والموارد ، والبيئة . وعلى الرغم من أن الناتج المادي سيزداد فإن سكان العالم سيكونون من نواح كثيرة أشد فقرا مما هم عليه اليوم .

وبالنسبة لمئات الملايين من البشر الفقراء إلى حد اليأس لن تكون آفاق الأغذية وضرورات الحياة الأخرى أفضل مما هي عليه اليوم ، بل إنها بالنسبة للكثيرين ستكون أكثر سوءا . وفيما عدا الفتوحات الثورية في التكنولوجيا ، فـإن الحياة بالنسبة لغالبية الناس على وجه الأرض ستكون أقل استقرارا في العام ٢٠٠٠ مما هي الآن ـ مالم تعكف أمم العالم على عمل حاسم لتغيير الاتجاهات الحالية(٢٥) .

غير أن الأمور ليست كلها سلبية . وما دمنا نتفهم اليوم بوضوح أكثر التعقيد الذي تنطوي عليه المشكلات التي نواجهها ، فمن المفترض أن يكون من الأيسر لنا التعرف على العناصر الرئيسة لحلها . وثمت شيء مشترك بين هذه العناصر جميعا هو ضرورة تحدي تصـور معين للتنميـة يتسم بالميكـانيكية والشمـولية . فالمشكلات التي تهاجم العالم الثالث اليوم بعنف لن تحل بتلك الوصفة القديمة ، الوصفة التي تتوقع من نمـو اقتصادي غـير تمييزي أن يتسـاقط رذاذا على أفقـر السكان . فمن الناحية الفعلية لن يكون ممكنا دحر الفقر وسوء التغذية إلا عن طريق اجراءات مباشرة لصالح الفئات الأشد بؤسا . وفضلا عن ذلك فإن حل هذه المشكلات سيتطلب كلا من المشـاركة والتعـاون الفعال من جـانب جميع السكان ، ولا سيما أفقر الفئات . وهكذا فإن سياسات أخرى متنوعة مثل تلك التي تستهدف تخفيض معدلات المـواليد أو مكـافحة تـدهور التـربة لن تكلل بالنجاح الكامل إلا إذا كـان أولئك الـذين يفيدون منهـا يتفهمون جـدواها ، ويتعاونون في تنفيذها ، وبصورة أعم يتقاسمون ثمار النمو على نحو منصف . ومن المرجح أن يكون باستطاعة هذه المبادىء القليلة توجيه المساعي الجارية بحثا عن استراتيجيات جديدة للتنمية .

---

(٢٥) Global 2000 Report .

الباب الثالث

مخطط عام لاستراتيجية

الفصل التاسع

أمع الاحتياجات الأساسية أم ضدها ؟

أصبح من المبتذل اليوم القول بأن نظريات التنمية وسياساتها قد أخفقت بدرجة كبيرة في العالم الثالث ، وبأنه ينبغي وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة . ومهما تكن النجاحات ـ التي يستهان بها في بعض البلدان ـ التي حققتها عقود ثلاثة من النمو الاقتصادي ، فإن نماذج التنمية التي اتبعت قد أخفقت بلا شك في القضاء على الجوع ، أو الفقر ، أو الجهل . وفضلا عن ذلك فإن العقود القادمة ، كما رأينا ، ستحمل معها للبلدان النامية مزيدا من الصعاب والمخاطر .

والحاجة إلى اتجاهات جديدة ، وهي حاجة يتزايد الإحساس بها ، أسفرت عن مقترحات متعددة . ومع ذلك فكثيرا جدا ما تتجه هذه المقترحات إلى أن تكون مجرد شعارات ، بدلا من أن تكون مقترحات تفصيلية وتنفيذية . كما أن الاحتياجات الأساسية ، والاكتفاء الذاتي ، والاعتماد الجماعي على الذات ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ هي صياغات كثيرة جدا لها حتى الآن جاذبية عاطفية أكثر مما بها من جوهر ملموس .

ومما لاشك فيه أن وفرة من هذا القبيل في المقترحات تجعل من الأيسر بالنسبة لي أن أقدم أسهامي الخاص . بيد أن الاقتراحات القليلة التي سأقدمها في الفصول التالية لاتشكل استراتيجية بديلة ، كما أنه ليس من الممكن ، لأسباب متعددة ، أن أقدمها بوصفها اقتراحا واحدا . ففي المقام الأول لن أتناول هنا أي مشكلة من المشكلات التي يغطيها بوجه عام تعبير « الحوار بين الشمال والجنوب » ـ وإني لاأستهين بأهمية هذه المشكلات ، ولكني على النقيض من ذلك أعتقد أن

بضع صفحات لن تكون كافية لتغطية الموضوع . وثانيا ، فإن مقترحاتي بينما هي تتعارض في بعض الأحيان مع أفكار حديثة معينة ، فإنها لا تزعم هي نفسها أنها مقترحات جديدة أو أصيلة . وأخيرا ، فإن هذه المقترحات القليلة لاتهم بلدان العالم الثالث جميعا : فبينما يمكن أن تكون جوانب معينة منها قابلة للتطبيق على البلدان المتوسطة الدخل ، فإنها تعني في المقام الأول أشد البلدان فقرا ، في أفريقيا جنوبي الصحراء وجنوب آسيا .

وفي رأيي أن ثمت أولويات نوعية خمسا تعد أساسية لإعادة توجيه استراتيجيات التنمية هي : (١) تكثيف السياسات السكانية الجارية للتعجيل بالانخفاض في معدلي الخصوبة والمواليد ، (٢) التنفيذ الذي طال انتظاره للسياسات الرامية إلى تنمية موارد الطاقة المحلية ، سواء أكانت تجارية أم تقليدية ، (٣) زيادة التركيز على الزراعة وإنتاج الأغذية ، (٤) إجراءات مباشرة لتحسين القدرة الانتاجية لأفقر السكان ، (٥) مقاومة الاغراء الانعزالي والاستفادة من إمكانات التجارة الخارجية . وآمل أن تكون الفصول السابقة الخاصة بهذه الموضوعات قد بينت بوضوح كاف أهمية زيادة الجهود المبذولة في مجالي ضبط المواليد وتنمية الطاقة ، ولن أشير مرة أخرى إلى هذه الموضوعات في بقية الكتاب . ومن الناحية الأخرى فإن المقترحات بإعطاء أهمية أكبر للزراعة ، ولأفقر الفئات ، ولامكانات التصدير ، تحتاج إلى تفسيرات : فحقيقة أن بعض هذه الأفكار تعتبر حديثة اليوم لاتشكل تبريرا كافيا .

غير أني قبل أن أحاول دعم مقترحاتي ، يجدر بي في هذا الفصل تحليل الفكرة التي نوقشت مؤخرا على نطاق واسع ، الخاصة باستراتيجية تستهدف إشباع احتياجات الناس الأساسية . فالجدل الذي أثاره هذا الاقتراح يمكن في حد ذاته أن يكون مبررا لمحاولة لدراسة حسنات وسيئات نهج من هذا القبيل ، فضلا عن أن هذا التحليل لابد من أن يمكننا من مواصلة التأمل في السمات المميزة اللازمة لاستراتيجية إنمائية قابلة للاستمرار .

استراتيجية للاحتياجات الأساسية

أدى اخفاق النمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة في تحسين قَدَر أفقر السكان وحظهم من الحياة إلى حمل كثير من الاقتصاديين وقادة الحكومات على الاعتقاد بأهمية الاجراءات المباشرة في تلبية احتياجات السكان الأساسية . وفي هذا الصدد تمت صياغة مقترحات متعددة ، وعلى الرغم من أنه لايوجد نص قويم واحد لاستراتيجية للاحتياجات الأساسية ، فإن الصياغات الموجودة المختلفة يجمع بينها عدد معين من السمات المميزة .

ويمكن أن يكون الهدف الأول لاستراتيجية كهذه هو أن يكفل لفئة محرومة معينة مستوى أدنى من إشباع احتياجات معينة تعتبر ذات أهمية خاصة ، وهي في ذلك يمكن أن تختلف عن استراتيجية لنمو عام (وقد لاتكون موجهة بصورة محددة نحو مجموعة مستهدفة من السكان) أو حتى عن استراتيجية ترمي إلى زيادة دخول فئة خاصة دون أن يؤخذ في الاعتبار استخدام هذه الدخول . ولكون الاستراتيجية يجري تعريفها على هذا النحو بالغاية منها ، معبرا عنها بعبارات ملموسة وفي بعض الأحيان بعبارات كمية (مثال ذلك ضمان حد أدنى معين من السعرات الحرارية لفئة اجتماعية خاصة) ، فإن وسائل بلوغ هذه الغاية يمكن من حيث المبدأ أن تكون مشتقة منها . واستراتيجية كهذه يمكن أن ترمي ، على سبيل المثال ، إلى ضمان توريد مياه الشرب لجميع أفراد فئة معوزة . ويمكن أن يتم اختيار وسائل تحقيق هذه الغاية ، طبقا للقدرة العملية والتكاليف ، من بين إمكانات مختلفة : تحويل الأموال لتغطية تكاليف تشييد بئر ، التشييد المباشر للبئر ، التي تسلم عندئذ إلى المستفيدين ،تقديم القروض لشراء المواد، إسداء المشورة التقنية للمستفيدين ، الذين يرعون عندئذ عملية التشييد بأنفسهم ، وهلم جرا .

وثمت جانب لسياسة للاحتياجات الأساسية هو أن الاحتياجات الأساسية التي يتم اختيارها على هذا النحو لاتشمل فقط متطلبات مادية ، ولكن أيضا

متطلبات أخرى ذات طابع سيكولوجي ، بل ذات طابع عاطفي . وهكذا فإن الحاجة إلى الاستقلال ، وإلى الحرية ، وإلى الأمن ، وإلى المشاركة في صنع القرار ، هي حاجة أساسية بنفس قدر الحاجة إلى الصحة والأغذية والمأوى . غير أن المناقشات حول الاحتياجات الأساسية كانت تتركز في المقام الأول على الاحتياجات المادية ، وعلى السبل الممكنة لإشباعها . وعلى الرغم من أنه لايوجد أي توافق وطيد في الرأي بين أنصار هذه الاستراتيجية ، فإن الكثيرين منهم يتفقون على الاعتراف بأن الأغذية والمأوى ومياه الشرب والصحة والتعليم هي لب هذه الاحتياجات الأساسية وجوهرها .

وتشكل الأفكار القليلة السابقة ، في الوقت الحاضر ، العناصر الجوهرية لمذهب الاحتياجات الأساسية . غير أن عددا كبيرا من الأسئلة مازال دون إجابة ، مثل تلك المتعلقة باختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها ، وتمويل هذه الاستراتيجية وتنفيذها ، وعلاقتها بالسياسات ذات التوجه نحو النمو . ويسلم كثيرون من أنصار هذه الاستراتيجية صراحة بأنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله ، وبأن نهجهم لايمكن حتى الآن أن يوفر أي حل إعجازي خارق . وفي حال عدم وجود مذهب معرف بوضوح ومعروض بصورة شاملة ، يكون من الصعب بطبيعة الحال تحليل محتواه ، ومع ذلك من الهام أن نؤكد على أن نهج الاحتياجات الأساسية ، بالنسبة لمؤيديه ، يحيط بما هو أكثر من اهتمام حكومي بالفقراء ، فهو يؤيد التدخل المباشر من جانب السلطات العامة لضمان بلوغ أهداف معينة محددة مسبقا لصالح فئات اجتماعية نوعية .

كيف يتم اختيار الاحتياجات الأساسية

النقد الرئيس الذي يستهدف استراتيجية للاحتياجات الأساسية هو أن تعريف هذه الاحتياجات ذاتي ، وهكذا لايمكن أن يتم إلا من جانب الأفراد المعنيين ، بل إن بعض النقاد يجادلون بأن الحكومات ، دعك من المخططين أو المنظمات المعاونة ، لايمكن أن تنصب من نفسها قضاة ذوى سيادة ، وأن تقرر

للسكان المعنيين الاحتياجات الأكثر أهمية بالنسبة لهم . واستنادا إلى هؤلاء النقاد فإن التدخل الحكومي لن يؤدي إلا إلى عرقلة الحركة الحرة للسوق التي مازالت أفضل إلهام لتفضيلات السكان ، وكذلك الأداة الأكثر ملاءمة للاشباع الفعلي لاحتياجاتهم .

إن هذا النزاع حول المبادىء يبدو لي في غير مكانه وفي غير زمانه ، ذلك أن زماننا ليس بالزمان الذي يوضع فيه أنصار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وخصومه في مواجهة بعضهم بعضا ، كل جانب يحاول أن يدعم مواقف لاتقل جمودا عن مواقف الجانب الآخر . ومع وجود قبول يكاد يكون عاما لدولة الرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فقد أفسحت هذه الحجج الطريق لاتجاه أكثر براغماتية ، فقلة من الناس اليوم يمكن أن تختلف على أن للحكومة دورا تقوم به ، ليس فقط في الحياة الاقتصادية للأمة ، بل كذلك في إشباع احتياجات اجتماعية معينة . فالفكرة التي أساسها أن تقرر السلطات الحكومية في بلد ما أن احتياجات معينة هي احتياجات أساسية ، ونتيجة لذلك تشرع في إشباعها إلى أبعد حد ممكن ، ليست أكثر غرابة بالنسبة لي من حقيقة أن حكومات معينة تقرر مبدأ التعليم المجاني والإلزامي ، أو تقيم نظاما للتأمين الاجتماعي . وعندما تواجه الحكومة بعدد معين من الاحتياجات ـ ولا أحد ينكر أن هذه الاحتياجات مثيرة في العالم الثالث ـ يكون السؤال الأكثر أهمية هو أي الجهات (الحكومة ، المجتمعات المحلية ، القطاع الخاص ، إلخ) تكون أقدر من غيرها على تلبيتها . والإجابة على هذا السؤال لايمكن إلا أن تكون براغماتية ، وينبغي أن تكون ذات طابع نوعي بالنسبة لكل من هذه الاحتياجات .

ومن ثم فإن فكرة التدخل الحكومي إذا لم تكن بداهة بغيضة بالنسبة لي ، فإن آفاق التدخل تثير بالفعل مشكلات متعددة . أولاها هو اختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها ، فكلما تعددت التدخلات الحكومية ـ ويوجد منها الكثير في استراتيجية للاحتياجات الأساسية ـ كثرت الاختيارات التي ينبغي أن تتم بين مطالب متنافسة ، وازدادت أهميتها . وإذا لم تعد تفضيلات الناس و« اشارات »

السوق هي الأدلة التي تستخدم لتخصيص الموارد ، أو على الأقل لم تعد هي الأدلة الوحيدة ، فكيف ستقرر الحكومة ، « عند الحد » ، ما إذا كان ينبغي أن تنفق ١٠٠ دولار على الصحة ، أو توريد المياه ، أو الاسكان ؟ والمشكلة ليست مجرد مشكلة أكاديمية ، إذ لا يوجد بالنسبة لكل نوع من الاحتياجات أي مستوى أدنى معين من النفقات . وحتى إذا اتفقنا جميعا على أن الصحة هي احتياج أساسي ، فإن ذلك لا يقول لنا ما هو الحد الأدنى الذي يجب أن نكرسه لهذا القطاع : هل نخطط على أساس أن تكون لدينا ممرضة لكل ١٠٠٠ من السكان أو كل ٥٠٠٠ ؟ أو أن تكون لدينا مستشفى لكل ٥٠٠٠٠ شخص أو ١٠٠٠٠٠ ؟

ومشكلة الاختيار هذه لا تقتصر بطبيعة الحال على استراتيجية للاحتياجات الأساسية ، بل إنها تواجهنا أيضا في إدارة كل ميزانية عامة بصرف النظر عن التوجهات السياسية ، أو الاقتصادية للبلد . والخلاف الهام ، على وجه العموم ، هو أن السلطات العامة تقتصر على تمويل عدد محدود من برامج الرفاهية أو « سلع الجمهور » ، وهي السلع التي لا يمكن للسوق تلبيتها بكفاءة . وكلما ارتفع مستوى النفقات العامة ، زادت احتمالات حدوث خطأ في الاختيار ، أو قصور في الادارة ، وتنطوي استراتيجية الاحتياجات الأساسية ، بحكم طبيعتها ، على مستوى عال من نفقات الميزانية .

ولتصوير هذا النوع من الصعوبة باستطاعتنا أن نحيل إلى تقدير أجراه البنك الدولي لبرنامج للاحتياجات الأساسية[1] . فبالنسبة لمجموع العالم الثالث فإن برنامجا استثماريا من هذا القبيل ، يغطي الأغذية ومياه الشرب والإسكان والصحة والتعليم ، يمكن أن يتكلف قرابة ٣٨٠ بليون دولار (بقيمة عام ١٩٧٥) . والإسكان وحده يمكن أن يستأثر بأكثر من نصف هذا المقدار . (تقوم هذه التقديرات في الحقيقة على تكلفة للوحدة السكنية مقدارها ١٠٠٠ دولار ،

---

(١) البنك الدولي ، 'Global Estimates for Meeting Basic Needs : Background Paper' ، نسخة على الآلة الكاتبة ، آب/ أغسطس ١٩٧٧ .

وهي نفقات عالية للغاية بالنسبة لأسرة تعيش على حافة البقاء !) . وإذا ما أخذت في الاعتبار الاحتياجات الملحة التي توجد في مجالات أخرى أكثر حيوية ، فإنه يوجد كل ما يحمل على الاعتقاد بأن المستفيدين سيفضلون مساكن أقل بعض الشيء ، وعلى سبيل المثال ، قدراً أكثر قليلا من الأغذية أو الرعاية الطبية . ومن الصعب أن نحدد المعايير التي يمكن أن تسمح للحكومات (أو للبنك الدولي) بالجدل حول اختيار من هذا القبيل . ومن الناحية العامة لايكون من الواضح لماذا يكون التدخل الحكومي في قطاع الاسكان ضرورة مطلقة : فمن المحتمل أن يكون مستوى الاشباع لدى الناس أعلى إذا قامت الحكومة ، بدلا من تزويدهم بمستوى معين من الاسكان ، بتحويل مبلغ مكافىء من الأموال إليهم ، وتركت لهم أن يقرروا الكيفية التي يستخدمونه بها .

وينبغي التسليم بأن السوق لا يكون باستطاعتها ، في بعض الأحيان ، أن توفر بصورة فعالة سلعا أو خدمات معينة ، وفي حالات كهذه قد يكون من المستصوب أن تصبح الحكومة أو السلطات المحلية مسؤولة عنها . غير أنه في حالات أخرى تكون السوق عادة هي الأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات . وبوجه عام فإن افتقار أناس معينين إلى الاسكان ، أو إلى الأغذية الكافية ليس مرجعه أن السوق عاجزة عن الامداد بهذه الضروريات ، وإنما مرجعه أن الفقراء لا تكون لديهم الدخول الكافية للحصول عليها . وفي هذه الظروف قد يكون من الأبسط محاولة رفع دخول الفئات الاجتماعية المعنية (ويفضل عن طريق زيادة قدرتهم الانتاجية ، أو عن طريق تحويلات الأموال إذا لم يكن ذلك ممكنا) ، وأن يترك لهم أن يقرروا كيف ينفقون هذه الدخول . وهذا الحل لا ينبغي أن يكون تصوره مقتصرا على الحالات التي يكون فيها للامداد بالسلع أو الخدمات في صورة عينية مزايا ثابتة .

التمويل والتنفيذ

إلى مبلغ الـ ٣٨٠ بليون دولار ، وهو تكلفة برنامج استثماري يستهدف تلبية

الاحتياجات الأساسية للعالم الثالث ، ينبغي أن تضاف التكاليف المتكررة ، أي مبلغ آخر يتراوح بين ٢٨ و٤٠ بليونا كل عام . وسيلزم حوالي ثلثي هذه التكاليف في البلدان النامية المنخفضة الدخل وحدها ، أي البلدان التي تكون فيها مشكلة التمويل حادة بوجه خاص .

وللوهلة الأولى ، وعلى الرغم من ضخامة المبالغ المشار إليها ، لايبدو تمويل هذه الاحتياجات مستحيلا . وإذا ما نفذ برنامج كهذا على امتداد عشرين عاما ، فإن تكلفة الاستثمارات السنوية ستكون أقل من ٣ر٠ في المائة من الدخل السنوي للعالم (أو ٥ في المائة من نفقات العالم السنوية على الدفاع والتسليح) . ومع ذلك فإن المبالغ اللازمة ينبغي أن تحدد في سياق القدرة المالية والاقتصادية للبلدان النامية ، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بأفقر هذه البلدان .

وبالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل فإن الاستثمار اللازم على امتداد عشرين عاما يمكن أن يتراوح بين ١٢ و١٦ في المائة من متوسط الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان خلال الأعوام العشرين القادمة ، وبين ٨٠ و١٠٥ في المائة من استثماراتها الإجمالية السنوية ، وبين ٨٥ و١١٠ في المائة من الايرادات السنوية لميزانياتها . وفي هذه الظروف يكون من الواضح أن هذه البلدان لاتستطيع تنفيذ برنامج من هذا القبيل دون معونة خارجيةكبيرة . ومع ذلك فإن مجرد تمويل الاستثمار اللازم كل عام يتطابق مع أكثر من نصف المعونة العامة التي تحصل عليها جميع البلدان النامية في الوقت الحالي . وعلى الرغم من أن تمويل برنامج كهذا على امتداد فترة عشرين عاما يمكن على هذا النحو ألا يكون مستحيلا تماما ، فإنه يمكن مع ذلك أن يشكل تحديا هائلا لقدرة البلدان الفقيرة على الادخار ، ولسخاء البلدان الغنية .

وفضلا عن ذلك فإنه مهما تكن المعونة التي تحصل عليها البلدان النامية خلال الأعوام القادمة ، فإنه ينبغي لهذه البلدان أن تضمن هي نفسها في نهاية الأمر تمويل التكاليف المتكررة لمثل هذا البرنامج إذا ما أريد لها ألا تظل إلى الأبد معتمدة

على مساعدة العالم الخارجي ، ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا نمت قدرتها الاقتصادية ، وهو ما يتطلب بدوره أن توجه نسبة كافية من استثماراتها نحو زيادة الانتاج . وهذه المشكلة تثير مسألة التوافق بين استراتيجية الاحتياجات الأساسية والنمو الاقتصادي السريع ، وهي مسألة سنعود إليها فيما بعد .

ولكن الضعف الرئيس في جميع المؤلفات التي تناولت الاحتياجات الأساسية يتعلق بوسائل تنفيذ استراتيجية كهذه . إن فكرة انتاج جميع السلع والخدمات اللازمة لضمان مستويات معيشية كريمة للمعوزين ، وتزويدهم بها مباشرة ، هي بالتأكيد فكرة جذابة . ولكن المشكلات الهائلة ـ الاقتصادية والادارية ، ومشكلات الإمداد والتموين ، وفي المقام الأول المشكلات السياسية ـ التي ينطوي عليها تنفيذ مثل هذا البرنامج نادرا ما تناولتها دراسة ما . كما أن الاشارات إلى خبرات بلدان معينة ، ابتداء من كوبا إلى ولاية كيرالا الهندية ، ليست كافية ، مهما تكن أهميتها ، إذ مازلنا نفتقر إلى دراسات محددة تفضي إلى اقتراحات نوعية .

وتتعلق المشكلة الأولى التي يثيرها تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية بانتاج السلع اللازمة لاستهلاك أفقر السكان . ولنطرح الأمر في عبارات بسيطة : هل يمكن لاقتصاد انخرط حتى الآن في صنع السيارات وأجهزة تكييف الهواء لأقلية صغيرة أن ينتج دراجات ومواقد تعمل بالحطب لأغلبية السكان ؟ يبدو أن الشرط الأول هو إعادة توزيع الدخل لتعديل هيكل الطلب . ولكن التعديل الجذري للنظام الانتاجي سيكون ضروريا أيضا ، وهذا بدوره سيتطلب استخدام أدوات معينة (ضريبية وإدارية وقانونية إلخ) لتشجيع إنتاج السلع الضرورية ، وعدم تشجيع إنتاج السلع الكمالية .

ما هي الدرجة اللازمة من إضفاء الطابع الاجتماعي والشمولي لأن يكفل تطابق الانتاج تطابقا حقيقيا مع النموذج الاستهلاكي المنشود ؟ لكي أتلافى أي سوء فهم ينبغي لي أن أقول على الفور إني لست بداهة خصما لمثل هذا التدخل

الحكومي ، وأود فقط أن أبين أن المسألة السابقة تشير إلى مجموعة من المشكلات التي أغفلتها بدرجة كبيرة حتى الآن المؤلفات التي تناولت الاحتياجات الأساسية[٢] .

وثمت مشكلة أخرى هي توصيل السلع والخدمات المنشودة إلى السكان المستهدفين . وهذه المشكلة ترتبط إلى حد معين بالمشكلة السابقة ، فشركة لتوريد المياه اعتادت تركيب أنابيب المياه في المدن لن تنتقل بين عشيةوضحاها إلى حفر الآبار في القرى . ولكن توجد مشكلات أخرى ليست أقل صعوبة : كيف سيمكننا ضمان توصيل الأغذية (أو مواد البناء أو المضخات اليدوية) إلى آلاف القرى المعزولة في هذه البلدان ؟ كيف سيمكننا إيجاد وتدريب الممرضات والمعلمين الضروريين ؟ وفي المقام الأول كيف سيمكننا تنظيم المستفيدين أنفسهم بحيث يشاركون مشاركة كاملة في هذه البرامج ؟ من الواضح أن مشاركة السكان هي الشرط الضروري لنجاح مثل هذه الاستراتيجية ، فمن غير هذه المشاركة ستتوقف المضخات اليدوية عن العمل ، ولن تجد المدارس أسباب بقائها واستمرارها ، وستظل المستوصفات مهجورة . وكما نعلم فإن هذه المشكلة ـ التي ربما كانت أصعب المشكلات جميعا ـ قد سببت بالفعل اخفاق كثير من البرامج الحكومية في العالم الثالث .

---

(٢) يوجد لدى بعض أنصار هذه الاستراتيجية استعداد تام للاعتراف بقصور ، أو حتى بسذاجة ، غالبية المؤلفات التي تناولت الموضوع . انظر ، على سبيل المثال ، محبوب الحق ، Basic Needs : A Progress Report • نسخة على الآلة الكاتبة ، البنك الدولي ، آب/ أغسطس ١٩٧٧ ؛ ت. ن. سترينيفاسان ، Development Policies and Levels of Living of the Poor : Some Issues ، نسخة على الآلة الكاتبة ، البنك الدولي ، أيار/ مايو ١٩٧٧ ؛ بول ستريتن وشهيد جيد بوركي ، Basic Needs : Some Issues ، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد السادس ، العدد رقم ٣ (١٩٧٨) .وعلى أي حال فإنه يوجد شيء من التناقض (لايتصوره دائما دعاة هذا النهج) في استراتيجية تعطي أهمية كبيرة للحرية أو المشاركة ـ اللتين يعطي لهما مركز « الاحتياجات الأساسية » بأوسع معانيها ـ على حين تنطوي على مستوى هام من التدخل الحكومي .

وبهذه المشكلة الأخيرة ترتبط مسألة إسهام المستفيدين في تمويل هذه البرامج . ويفترض أنه من غير المرغوب فيه أن يكون توريد السلع والخدمات للفقراء مجانيا تماما . ففي المقام الأول كثيرا ما بينت الخبرة أنـه إذا لم يشارك المستفيـدون في برنامج ما (بنقودهم أو عملهم أو بمساهمة نوعية) فسرعان مايفقدون اهتمامهم ويكون الاخفاق حليف البرنامج . وفضلا عن ذلك فإنه على ضـوء ضخامـة الاحتيـاجات التي يتعـين تلبيتها ، وقيـود الميزانيـات الحكـوميـة ، يكـون من الضروري دائما حشد موارد السكان إلى الحد الأقصى بغية تقليل الاسهام المالي من جانب الحكومات إلى أدنى مستوى ممكن . وفي هذا المجال ستكون الحلول على الأرجح حلولا نوعية بالنسبة لكل بلد ، وربما حتى بالنسبة لكل برنامج .

وعلى الرغم من ذلك فإنه سيكون من المرغوب فيه إجراء دراسـات لمشكلات البلدان الأخرى وخبراتها لتوضيح بعض الخيارات الممكنة ، وإن تكن المؤلفات ستظل في هذه الحالة بدورها سطحية للغاية .

الاحتياجات الأساسية والنمو

تمكننا تقديرات البنك الدولي ، على الرغم من مصداقيتها المحدودة ، من أن نرى أن برنامجا للاحتياجات الأساسية ستكون له تكلفة عالية تماما ، وأن الفصل بصورة تحكمية بين الاحتياجات المتنافسة سيكون ضروريا . وفضلا عن ذلك فإنه عند بداية تنفيذ برنامج كهذا على الأقل ، سيكون من الضروري ، بسبب القدرة الإدارية التقنية المحدودة للجهاز التنفيذي المسؤول ، إجراء خيار بـين الأولويات المختلفة . وكما أشير آنفا فإن عمليات الاختيار يمكن أن تكون صعبة ، ومعايير الاختيار غير جديرة بالثقة . ومع ذلك فثمت نوعان من المعايير تبدو لهما بالفعل أهمية كبيرة : هما كثافة الاحتياجات أو أهميتها ، وتأثير التدابير المتوخاة على الانتاجية . ومما لا شك فيه أن كلا النوعين يصعب تناوله .

وينطوي معيار كثافة الاحتياجات على الاختيار بين الأولويات الذي أشرت

اليه بالفعل (هل سيحقق دولار واحد ينفق على التعليم « إشباعا » أكثر مما يحققه دولار يستثمر في الإسكان ؟)[٣] ، وكذلك على الاختيار بين الفئات المستهدفة (هل هذه الفئة الاجتماعية أكثر احتياجا من تلك الفئة ؟) . وفي كلتا الحالتين نجد أن المؤلفات في الاحتياجات الأساسية لم تلق حتى الآن الكثير من الضوء على هذه المشكلات .

وبينما لا أعتزم أن أخوض هنا في مسألة الفئات المستهدفة ، فقد يجدر بي مع ذلك أن أقدم تعليقا في هذه المرحلة . ولما كان التبرير لاستراتيجية للاحتياجات الأساسية هو القضاء على أكثر أشكال الفقر تطرفا ، فإن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون ذات موقف مشايع للريف وللزراعة ، وهو توجه مازال يندر أن نجده في مؤلف يتناول هذا الموضوع . ومن الواضح أنه إذا كان ٨٥ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ، فإن الحرب ضد الفقر ينبغي أن تبدأ في الريف ، وإن الزراعة يجب أن تكون محور هذه المعركة . وكون الأهمية الرئيسة لهذه القطاعات لا تحظى بالتركيز الكافي في كثير من المؤلفات التي تتناول الاحتياجات الأساسية إنما يعد مع ذلك علامة أخرى على افتقادها للصواب . والحقيقة أن الكتاب الذين يتناولون هذا الموضوع يكتفون عادة بالعرض ، مع تعداد للاحتياجات الأساسية جدا وقائمة شاملة « بالفئات الاجتماعية المحرومة » ، دون إبراز أو تحليل ملائم لمدى الفقر في الريف .

كما أن استخدام معيار الأثر على الانتاجية ليس أقل صعوبة . فالنظرية الاقتصادية للتنمية كانت لفترة طويلة جدا تقتصر على تصور ميكانيكي للانتاجية . فكل ما هو استثمار ـ بالمعنى التقليدي للمحاسبة القومية ـ كان يعتبر إنتاجيا (فيما عدا الاسكان) ، على حين أن النفقات الاستهلاكية والإسكان كانت ، بحكم التعريف أيضا ، غير إنتاجية . غير أن الاقتصاديين أخذوا يدركون بالتدريج أن لنفقات استهلاكية معينة تأثيرا على الانتاجية . ولقد بينت

(٣) بالنسبة للحديين فإن التعبير السليم هنا يمكن ، بطبيعة الحال ، أن يكون « منفعة » بدلا من « إشباع » .

الدراسات الاحصائية أن التعليم ليس وحده الذي يحدث تأثيرا هاما على إنتاجية أفقر العمال ، وإنما يحدث مثل هذا التأثير أيضا تحسين الأحوال الغذائية والصحية(٤) .

وفي هذه الظروف غدا التمييز بين النفقات الإنتاجية والنفقات غير الإنتاجية أقل وضوحا . وقد أصبح ممكنا أن أعلن ـ كما فعل كثيرون من أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية ـ أن « الاستثمار في الانسان » يمكن أن يزيد الإنتاجية ، ومن ثم يعجل بالنمو الاقتصادي ، غير أن الواقع أكثر تعقيدا بعض الشيء . وقد يكون من المغري ، وإن يكن من الخطأ ، أن نعتقد أن كل نفقة استهلاكية في حد ذاتها تكون انتاجية . فإلمام عامل ما بمبادىء القراءة والكتابة ، أو تمتعه بصحة أفضل ، لن يجعله أكثر إنتاجية إذا ماكان ، مثلا ، دون عمل . فضلا عن أنه حتى إذا كانت جميع النفقات الاستهلاكية إنتاجية إلى درجة معينة ، فإنه مازال يتعين أن نعرف أي النفقات لها الأثر الأكبر على الانتاج .

---

(٤) كان ثيودورو . شولتز في مقدمة من اعترفوا بأهمية التعليم « كاستثمار بشري » ؛ انظر ، على سبيل المثال ، كتابه ، Economic Value of Education (نيويورك : مطبوعات جامعة كولومبيا ، ١٩٦٣) . وفيما بعد هاجم غونار ميردال مفهوم الاستثمار في البشر هذا باعتباره مفهوما شديد الضيق بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، ودافع عن وجهة النظر القائلة إنه في هذه البلدان أدت نفقات أخرى كثيرة مما يسمى نفقات استهلاكية (على التغذية والصحة بوجه خاص) إلى تحسين الانتاجية ، وإنها ، إلى هذا الحد ، يمكن أن تعتبر استثمارا : انظر ، Asian Drama (نيويورك : دار النشر « بانثيون بوكس » ، ١٩٦٨) ، وكذلك The Challenge of World Poverty (نيويورك ، دار النشر « فانتدج بوكس » ، ١٩٧٠) . وحول أهمية التغذية والصحة لانتاجية العمال ، انظر أيضا ، البنك الدولي ، Iron Deficiency Anemia and the Productivity of Adult Males in Indonesia ، والبنك الدولي أيضا ، Nutrition and Health of Indonesian ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، نيسان/ ابريل ١٩٧٤ ، والبنك الدولي أيضا ، 'Nutrition and Health of Indonesian Construction Workers' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، نيسان/ أبريل ١٩٧٢ .

ولـذلك فـإن مسألـة التناقض (أو عـلى العكس ، مسألـة التقارب) بـين استراتيجية للاحتياجات الأساسية ، وسياسات موجهة نحو النمـو لايمكن أن تسوى بمثل هذه السرعة . وقد رأينا آنفا (الفصل الثامن) أنه لا توجد أية علاقة متبادلة واضحة بين توزيع الدخل ومعدلات النمو . فما يؤثر على سرعة النمو ليس توزيع الدخل في حد ذاته ، بقدر ما هي الطريقة التي يتم بها هذا التوزيع . وبالمثل فإن مايترتب على استراتيجية للاحتياجات الأساسية من آثار على النمو الاقتصادي سيتوقف بلا شك على مضمون هـذه الاستراتيجيـة وعلى التـدابير النوعية التي تنفـذ . وفي هذا الصـد تبين خبـرات بلدان متعددة أنـه بالنسبـة للحكومات التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها يمكن أن ينطوي إغفال أهمية الانتاجية على مخاطر جسيمة للغاية .

خبرات بعض البلدان

إن خبرات البلدان التي حاولت عن وعي تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة باستطاعتها أكثر من أي مضاربة نظرية أن تنير لنا الطريق بشأن جدوى هذا النهج وتطابقه مع استراتيجية موجهة نحو النمو . ومن بين هذه الخبرات جميعا لاشك في أن الصين تقدم أكثرها إثارة وأهمية . ففي غضون الأعـوام العشرين الماضية قضى هذا البلد من الناحية الفعلية على المجاعة وسوء التغذية ، ورفع توقع الحياة (متوسط العمر) لسكانه من ٣٣ إلى ٦٦ عاما ، وزاد معدل الإلمام بمبادىء القراءة والكتابة إلى ٦٦ في المائة ، ووصل إلى العمالة الكاملة في المدن والريف ، ونزل بمعدل نمو سكانه إلى ٣ر١ في المائة سنويا . وقد تحقق كل ذلك بناتج قومي إجمالي للفرد يقل عن مثيله لدى أوغندا . وفي الوقت نفسه كان معدل نموه الاقتصادي سريعا نسبيا : فالناتج القومي الإجمالي للفرد كان يزداد بحوالي ٣ في المائة سنويا بين عامي ١٩٥٧ و١٩٧٩ ، أي قرابة ضعف السرعة التي كان يزداد بها متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد للبلدان المنخفضة الدخل .

وكما نعلم فإن الحكومة الصينية كانت تعطي الأولوية لتنمية القطاع الريفي

حيث يعيش ٨٥ في المائة من السكان . فالتحول إلى الجماعية في الزراعة خلال « القفزة الكبرى إلى الأمام » جعل فريق الإنتاج ، الذي يتكون من حوالي ثلاثين أسرة ، هو الوحدة الأساسية للإنتاج والمحاسبة . كما أن إيجاد صلة مباشرة ، داخل هذه الأفرقة ، بين جهد كل عامل وحصته في الإنتاج قد أسهم بالتأكيد في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي ؛ وينطبق الشيء نفسه على نظام الأسعار الذي كان يوجه بصورة منتظمة لصالح الزراعة والقطاع الريفي(٥) .

فضلا عن أن برامج العمال الزراعيين التي نفذت على نطاق هائل كانت أداة مفيدة في تخفيض البطالة ، وأن الاستثمارات في البنية الأساسية كانت عاملا آخر في تحسين الإنتاجية الزراعية . وأخيرا فإن أنشاء خدمات أساسية في قطاعي التعليم والصحة (« الأطباء الحفاة » الذائعو الصيت) جعل باستطاعة الصين أن تبلغ مستويات في مجال الإلمام بمبادىء القراءة والكتابة وتوقع الحياة (متوسط العمر) لم تبلغها بلدان كثيرة ذات دخول أعلى للفرد .

وعلى نقيض ذلك فإن خبرتي سري لانكا وتنزانيا قد تكونان حالتين أُولي فيهما اهتمام كبير جدا لاشباع احتياجات الرفاهية ، واهتمام غير كاف للإنتاجية . وتعد منجزات سري لانكا في القطاع الاجتماعي مثيرة بوجه خاص . فبين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٩ ارتفع توقع الحياة من ٤٣ إلى ٦٦ عاما ، على حين هبطت وفيات الأطفال من ١٤١ إلى٤٩ للألف ، وانخفض معدل المواليد الخام من ٢ , ٢٠ إلى

---

(٥) فيما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٤ يفترض أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي كانت تزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره ٤ر٣ في المائة ، على حين كان السكان يزدادون بمعدل ١ر٢ في المائة كل عام . وفي هذه الظروف لابد من أن تكون القيمة المضافة للفرد قد زادت بمقدار الثلث فيما بين هذين التاريخين . وغالبية المعلومات المستخدمة هنا مصدرها البنك الدولي Industrialization, Technology, and Employment in the People's Republic of China ، ورقة عمل من اعداد موظفي البنك ، آب/ أغسطس ١٩٧٨ ؛ وتوماس رافسكي Economic Growth and Employment in China (لندن ، مطبوعات جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٩) .

٧,٠ لكل ألف . وفي الوقت نفسه أرتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة من ٥٨ في المائة إلى ٨٥ في المائة ، ومعدل القيد في المدارس من ٤١ في المائة إلى ٩٤ في المائة . أما معدل نمو السكان ، الذي بلغ معدلا عاليا حوالي عام ١٩٥٣ مقداره ٢,٨ في المائة ، فقد انخفض إلى ١,٧ في المائة في السبعينات . وإذا قارنا سري لانكا ببلدان لديها دخل مماثل للفرد ، يكون توقع الحياة فيها أعلى مرة ونصف مرة ، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيها أعلى بحوالي ثلاث مرات ، ومعدل وفيات الأطفال ربع مثيله في هذه البلدان ، ومعدل المواليد نصف ما يمكن أن تفضي مقارنة من هذا القبيل إلى توقعه . ومن بين جميع البلدان التي لديها دخل للفرد أدنى من ٣٠٠ دولار ، فإن سري لانكا لديها أكبر عدد من أسرة المستشفيات للفرد ، وتعتبر مشكلات سوء التغذية فيها أقل حدة بكثير منها في أي بلد من هذه البلدان .

ومع ذلك فقد تحققت هذه النتائج بتكلفة عالية . ففي الستينات كان حوالي نصف النفقات الجارية للحكومة يذهب إلى البرامج الاجتماعية ، وأساسا إلى قطاعي التعليم والصحة ، وإلى دعم أسعار الأغذية والنقل ، وكان دعم أسعار الأغذية وحدها يقتضي ما بين ٥ و ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي(٦) . وفي السبعينات برز في المقدمة ذلك التناقض بين المستوى العالي للنفقات الاجتماعية ومواصلة النمو الاقتصادي الثابت . فمعدل النمو السنوي ، الذي كان يبلغ في المتوسط ٤,٦ في المائة في الستينات ، هبط إلى ٣,١ في المائة بين ١٩٧٠ و١٩٧٧ ، كما أن معدل تكوين رأس المال الإجمالي الثابت ، الذي ظل يرتفع حتى عام ١٩٧٠ ، أخذ في الهبوط بعد ذلك . وأفسحت المدخرات العامة الطريق إلى ادخار سالب متزايد ، إلى درجة أن الاقتراض الحكومي كان هو وحده القادر على السماح بتمويل مستوى أدنى من الاستثمار العام . وفي عام ١٩٧٦

(٦) في السبعينات كان أفقر ٢٠ في المائة من السكان يحصلون من برنامج بطاقات الأغذية على حوالي ٢٠ في المائة من استهلاكهم من السعرات الحرارية ، أي ما يتطابق مع ١٥ في المائة من دخلهم .

وصلت أعباء دعم أسعار الأغذية إلى نصف الانفاق على الاستثمار العام . بل إن البطالة كالتي كانت بالفعل سبب أحداث العنف في عام ١٩٧١ غدت أشد سوءا ، فوصلت إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٧ ، وكان تأثيرها واضحا بصورة خاصة بالنسبة لخريجي المدارس الابتدائية والثانوية . وفي مواجهة هذا التدهور كان على الحكومة التي جاءت إلى السلطة في حزيران / يونيه ١٩٧٧ أن تخلص إلى أن تعديل السياسات الجارية أمر ضروري لتصحيح هذا الخلل المتزايد . واشتملت التدابير الأولى التي اتخذت على برامج مختلفة تستهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي وكذلك تخفيض الأعباء المالية لدعم أسعار الأغذية .

وخلال الأعوام الستة التي أعقبت حصول تنزانيا على استقلالها في عام ١٩٦١ كان زعماؤها ينتهجون سياسة لا تختلف كثيرا عن تلك التي اتبعتها غالبية البلدان الأخرى . غير أنه في عام ١٩٦٧ حدد إعلان آروشا أولويات جديدة : فأصبحت الاشتراكية ، والتنمية الريفية ، والاستقلال الذاتي على المستويين الوطني والمحلي ، والتعليم ، والنمو الاقتصادي ، المحاور الرئيسة لبرنامج اتبع باتساق منذ ذلك الحين . وبعد ذلك بخمسة عشر عاما لم يكن الشك يرقى إلى التحسينات التي طرأت على القطاعات الاجتماعية . فتوقع الحياة ارتفع إلى ٥٢ عاما ، وهو توقع أعلى من المستوى الأفريقي ، وكان ثلثا السكان يلمون بالقراءة والكتابة ، وكان باستطاعة ٤٠ في المائة من السكان الحصول على مياه الشرب . وبينما ظل مستوى الناتج القومي الإجمالي للفرد منخفضا ، فإن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي جدير بالاحترام حقا بالنسبة لبلد شرع في تنفيذ برنامج لتغيير هيكلي رئيس[٧] . وهكذا فإنه لأول وهلة يبدو أن تنزانيا قد نجحت في أن تنفذ في آن واحد سياسة موجهة نحو النمو ، وبرامج جذرية ترمي إلى تحسين مستويات السكان المعيشية .

---

(٧) خلال الأعوام العشرة التي أعقبت اعلان آروشا كان الناتج القومي الاجمالي يزداد بمعدل سنوي يقرب من ٤,٥ في المائة . وفي عام ١٩٧٩ كان الناتج القومي الاجمالي للفرد حوالي ٢٦٠ دولارا .

ومع ذلك فإن الوضع يبدو أقل بساطة بعض الشيء عندما ننظر إليه عن كثب . فعلى الرغم من أن تنمية القطاع الريفي (حيث يعيش ٩٠ في المائة من السكان) كانت إحدى الأولويات العليا منذ عام ١٩٦٧ ، فإن الزيادة في الانتاج الزراعي لم تكن أعلى بدرجة تذكر من معدل نمو السكان[٨] .

والحقيقة أنه بالنسبة لأفقر المزراعين يفترض أن السبعينات شهدت انخفاضا في دخلهم الحقيقي . وثمت أسباب رئيسة لتلك النتائج المخيبة للآمال في مجال الزراعة ، ومن بين أكثر هذه الأسباب شيوعا عدم فعالية نظام حوافز الإنتاج ، وعدم كفاية البحوث الزراعية ، وجهود الإرشاد الزراعي ، وعدم ملاءمة البنية الأساسية وأنظمة التسويق . وربما كان أكثر هذه العوامل المختلفة أهمية الآثار المعوقة للانتاج التي ترتبت على هيكل للأسعار الزراعية أبقى عليها عمدا حتى وقت قريب عند مستوى منخفض كي لا يعود بالفائدة على كبار المزارعين ويؤدي إلى رفع أسعار الأغذية في المدن .

وشهدت السبعينات ، مثلما كانت الحال في سري لانكا ، تدهورا في مستوى الاستثمار والادخار العام (والحقيقة أن الادخار العام أصبح سلبيا مع اقتراب منتصف العقد)[٩] . وفي هذه الحالة أيضا كانت السرعة المفرطة في نمو النفقات الحكومية الجارية مسؤولة عن هذا التدهور في مستوى الادخار العام . وثمت عامل آخر هو أنه بينما كانت الأولوية تعطى بصورة فعالة للتنمية الريفية ، فإن الجهود الرئيسة كانت تبذل في قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة وتوريد

---

(٨) من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٧ كان الانتاج الزراعي يزداد بمقدار ٣,٢ في المائة سنويا والسكان يزدادون بمقدار ٣,٠ في المائة .

(٩) كان تكوين رأس المال الإجمالي الثابت ، الذي وصل في عام ١٩٦٥ ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، إلى ١٢,٩ في المائة ، يمثل في عام ١٩٧١ حوالي ٢٤ في المائة ، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى حوالي ٢٠ في المائة . كما أن المدخرات العامة التي وصلت في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ إلى +١,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي انخفضت إلى ـ١,٨ في المائة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ .

مياه الشرب ، بدلا من أن تبذل في برامج من شأنها أن تحقق زيادات مباشرة في الانتاج الزراعي والدخول .

وهكذا فإن مقارنة بين خبرات هذه البلدان الثلاثة تؤكد بوضوح أنه بينما يمكن التوفيق بين برامج القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي العالي ، فإن تنفيذ استراتيجية موجهة كلية نحو اشباع احتياجات السكان في مجال الرفاهية يمكن أن يكون على حساب النمو ، كما يمكن إلى هذا المدى أن يكون موضع شك بسبب ما ينطوي عليه من خلل ، وهكذا فإن الموازنة بين السياسات الاجتماعية والانتاجية ، وهي أكثر من مجرد مسألة أكاديمية ، تعد ضرورة حيوية ، كما أن المخاطر التي ينطوي عليها إغفال هذه الضرورة هي مخاطر حقيقية تماما .

والأمر المرجح كثيرا هو أنه لايمكن التوفيق بين استراتيجية للاحتياجات الأساسية وحتمية الانتاجية إلا إذا أعطيت الأولوية حقا لزيادة القدرة الانتاجية لأفقر السكان . وبقدر ما ستضمن هذه الاستراتيجية نمو دخلهم واستهلاكهم ، فإنها ستمكنهم من أن يلبوا احتياجاتهم الأكثر جوهرية ، وبقدر ما ستسمح بزيادات في انتاجهم ومدخراتهم ، فإنها ستؤدي أيضا إلى نمو اقتصادي ثابت ومتوازن . ولما كانت الأغلبية الساحقة من الفقراء تعتمد في معيشتها على الزراعة ، فإن زيادة إمكانياتهم الانتاجية ستتطلب الإقرار الكامل بأهمية هذا القطاع . كما أن استراتيجية للاحتياجات الأساسية لايمكن أن تكون فعالة وقابلة للاستمرار على المدى الطويل إلا إذا كانت تعطى أولوية عليا لزيادة القدرة الانتاجية للفقراء في القطاع الريفي .

قد يكون من العسير انكار أنه توجد في الزوايا أسباب كثيرة أدت إلى فكرة استراتيجية للاحتياجات الأساسية . ومن الواضح أن استراتيجيات التنمية في العقود الأخيرة لم توفق في تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة وأنه لم يعد ممكنا اليوم التوصية بالانتظار في صبر وطول أناة إلى أن تتساقط آثار النمو الاقتصادي رذاذا . فثمت حاجة إلى استراتيجيات مباشرة أكثر : وإذا لم نبادر

باجراءات تؤدي مباشرة إلى تحسين مستويات المعوزين المعيشية فلن يقضي على الفقر في نهاية الأمر .

وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون الأولوية لإعادة توجيه السياسات الحكومية نحو المحرومين . وهكذا فإنه ينبغي في بلدان كثيرة أن يعاد في داخل هذه القطاعات ، توجيه نفقات الميزانيات الحكومية على البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية نحو هذه الفئات المعوزة . وينبغي أن تكون هناك نفقات أقل على التعليم الجامعي ، ونفقات أكثر على المدارس الابتدائية ، ونفقات أقل على مستشفيات المدن ، ونفقات أكثر على العيادات الطبية في الريف ، ونفقات أقل على تزيين الضواحي السكنية وتجميلها ونفقات أكثر على تحسين مدن الأكواخ .

ولكن ، كما تذكرنا لجنة براندت ، فإن « الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية لايمكن أن تقتصر كلية على السياسات والبرامج المباشرة لمكافحة الفقر ، وإنما ينبغي أن ينظر إليها داخل الإطار الأوسع لسياسات تعزيز ـ النمو السريع والتحويل الهيكلي السريع للاقتصاد »[١٠] . ويشكل التوفيق بين الحتميتين ـ النمو السريع والتوزيع العادل ـ مشكلة حقيقية لا يمكن الافلات منها . ويفترض أن جزءا من حل هذه المشكلة يكمن في إعطاء الأولوية ، ضمن التدابير التي تتخذ لصالح أفقر السكان ، لتلك البرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية هؤلاء السكان . فمثل هذه الزيادة في الانتاجية تبدو في الحقيقة ضرورة حتمية ، سواء بالنسبة لفعالية استراتيجية للاحتياجات الأساسية أو لقابليتها للاستمرار .



(١٠) تقرير براندت ، الصفحة ١٢٨ .

الفصل العاشر
الزراعة والتنمية

إن الحجة المؤيدة لاعطاء أولوية أكبر للزراعة في استراتيجيات التنمية لا يمكن أن تقوم ببساطة على الحقائق القائلة بأن هذا القطاع قد أهمل حتى الآن إهمالا كبيرا ، أو بأنه يستخدم ثلثي قوة العمل ، أو بأنه يزود ثلاثة أرباع أفقر سكان العالم الثالث بمصدر للدخل . فبرغم كل شيء يستطيع المرء أن يجيب ـ وكثيرا ما قدمت الاجابة ـ بأن هذا القطاع قد أهمل عن حق لأن إنتاجيته منخفضة ، ولأن نفس جوهر التنمية يتطلب نقلا للعاملين من الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات ، ولأنه مهما كانت حالة الفقراء في المناطق الريفية باعثة على الأسى فإن باستطاعتهم أن يتوقعوا من التنمية السريعة للقطاع « الحديث » ـ أي الصناعي ـ أكثر مما يتوقعون من التنمية الزراعية ، التي ستظل امكاناتها محدودة دائما . وكثيرا جدا ما تقدم تأييدا لهذه الحجج أمثلة تاريخية لبلدان تم تصنيعها أو هي في طريق التصنيع .

غير أن هذه الاجابات ليست مقنعة تماما . والحقيقة أن دراسة شاملة للثورة الصناعية في البلدان المتقدمة وكذلك لتطور بلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية تبين أنه قد استهين بأهمية الزراعة في عملية التصنيع . فضلا عن أن ظروفا خاصة تنفرد بها البلدان النامية ستكون ، في العقود القادمة حتى أكثر مما كانت في الماضي ، مبررا لاعطاء الأولوية للقطاع الزراعي . ولكن مثل هذا التغيير في التوجه سينطوي دون شك على تحد لعدد معين من الأحكام السابقة المتعلقة بالزراعة . بدءا من الانتاجية المنخفضة لهذا القطاع وانتهاء بالروح المحافظة لدى المزارعين ـ وهي أحكام متأصلة بعمق في نفس جوهر العلم الاقتصادي .

خبرة البلدان المتقدمة

مازالت أسباب الثورة الصناعية وآلياتها موضع جدل بين المؤرخين حتى اليوم . لماذا بدأت في أنكلترا ؟ ما هي الظروف الخاصة التي أحدثت هذه العملية التراكمية في هذا البلد قبل غيره من البلدان ؟ ما هي الديناميات التي حثت على التطور في البلدان الأخرى المتقدمة الآن ؟ أيا كانت الإجابات على هذه الأسئلة فمن المرجح أنه لا يوجد أي عامل واحد في منشأ هذه العملية : ومن المؤكد أن سلسلة كاملة من العوامل قد لعبت دورا . وبدلا من أن تركز المناقشات على البحث عن سبب وحيد فإنها كانت توجه عادة نحو الأهمية النسبية للعوامل التوضيحية المختلفة .

وعلى الرغم من ذلك فقد أدت الأبحاث التي أجريت خلال الأعوام العشرين الماضية إلى الاقرار بأهمية الزراعة في هذه العملية . وهكذا فإن بول بايروخ ، بعد أن صرف النظر عن تفسيرات تقليدية شتى ـ التقدم التقني ، نمو السكان ، الزيادات في الأسعار ، تراكم رأس المال ـ يخلص إلى أن نمو الزراعة كان عاملا حاسما في تطور البلدان المصنعة الآن[1] .

وفي جميع البلدان التي تتوافر بشأنها المعلومات الضرورية ، كان انطلاق الانتاج الصناعي في الحقيقة مسبوقا بزيادة هامة في الإنتاج الزراعي ففي انكلترا ، في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، كانت غلة القمح تزداد بالفعل بمعدل أعلى بحوالي ثلاث مرات من مثيله في القرون السابقة . وتسارع هذا التقدم في بداية القرن الثامن عشر ، وبحلول عام ١٧٥٠ كان فائض تجارة

---

(١) انظر ، بول بايروخ ، Revolution industrielle et sovsdeveeopment (باريس : دار النشر ' S.E.D.E.S ' ، ١٩٦٣) ، وللمؤلف نفسه أيضا ، Le Tiers-Monde dans l'impasse (باريس : دار النشر « غاليمار » ، ١٩٧١) ، وكذلك ' Agriculture and the Industrial Revolution Economic ، في العمل الجماعي The Fontana History of Europe (لندن ، دار النشر « كولينز » ، ١٩٦٩) .

الحبوب قد زاد بحيث وصل إلى ١٥ في المائة من احتياجات البلد . وهكذا كان قبل وقت كاف من منتصف القرن الثامن عشر . الذي يعتبر تقليديا نقطة البداية في عملية التصنيع . أن بدأت الزراعة الإنكليزية مرحلة من النمو السريع[٢] .

وبالمثل في فرنسا كان التقدم الزراعي سابقا لبداية التصنيع . فالإنتاج الزراعي الذي كان يزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره ٣ر٠ في المائة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، أخذ يزداد بسرعة أكبر بحوالي خمس مرات في الربع الثالث من القرن . ومن الناحية الأخرى فإن العلامات الأولى للثورة الصناعية لم تظهر في هذا البلد إلا حوالي عام ١٩٧٧ ، مع الزيادة في الطلب على الحديد ونمو صناعة القطن .

وبالطريقة نفسها كان الانتاج الزراعي يزداد بسرعة في ألمانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، على حين كان القطاع الصناعي ينمو ببطء خلال هذه الفترة ، ولم يكن قد بدأ حقيقة في التوسع إلا بعد منتصف القرن .

وفي الولايات المتحدة كان الإنتاج الزراعي للفرد يزداد بسرعة بين بداية القرن التاسع عشر والحرب الأهلية (بين عامي ٨٠٠ و١٨٤٠ ، على سبيل المثال ، انخفض عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج بوشل من الحبوب بمقدار ٢٠ في المائة بالنسبة للذرة و٣٨ في المائة بالنسبة للقمح) ، ولكن التحول الصناعي للبلد لم يبدأ حقيقة إلا عند نهاية هذه الحرب . وأخيرا ففي اليابان كانت الزيادة الاستثنائية في الانتاج الزراعي للعامل عند بداية عصر الميجي (أكثر من ٥٠ في المائة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر) سابقة لفترة من التصنيع السريع الذي لم يبدأ في الحقيقة إلا خلال العقد الأول القرن العشرين .

وفي هذه البلدان جميعا كان للزيادة في الانتاجية الزراعية دور هام في تنشيط

---

(٢) وهكذا فإن النمو في الانتاجية الزراعية بدأ قبل بعض الوقت من بداية حركة الأراضي المسورة (التي كانت ذات أهمية خاصة فيا بين عامي ١٧٦٠ و١٧٨٠) التي عجلت هي الأخرى بطبيعة الحال بهذه الزيادة في الإنتاجية .

الطلب على السلع الصناعية . وبهذه العبارات على وجه التحديد يفسر بايروخ ، على سبيل المثال ، التطور السريع لصناعات الحديد والصلب والنسيج التي كانت في غالبية البلدان من أبرز السمات المميزة للثورة الصناعية . كما أن تحديث التكنولوجيا الذي ارتبط بمنشأ « الثورة الزراعية » كان في الحقيقة يرجع جزئيا إلى الاستخدام المتزايد للمعدات المصنوعة من الحديد ، أو حديد الزهر أو حتى من الصلب . والواقع أن الزيادة في طلب القطاع الزراعي على الحديد خلال الخمسين أو السبعين سنة الأولى التي أعقبت تحول هذا القطاع تكفي بوضوح لكي تفسر من الناحية الفعلية كل الطلب على الحديد خلال هذه الفترة .

وفي أعقاب ذلك ، بطبيعة الحال ، أسهمت مكننة صناعة النسيج إسهاما جوهريا في زيادة الطلب على منتجات الحديد والصلب . كما أن انطلاق صناعة النسيج نفسها كان سببه نموا في الطلب الناشىء عن زيادة في الإنتاجية الزراعية والدخول من الزراعة . وهكذا فقد تضاعفت إنتاجية العمل الزراعي في إنكلترا خلال القرن الثامن عشر ، على حين زادت في فرنسا بمقدار ٧٠ في المائة بين عامي ١٧٦٠ و١٨٦٠ . وأخيرا فقد سمحت الزيادة في الدخول الزراعية بتراكم المدخرات التي كفلت تمويل الاستثمار في هذا القطاع ، كما يفترض أنها كفلت تمويل الاستثمار أيضا في المشروعات الصناعية : وهو تحويل عبر القطاعات يسرته بدرجة كبيرة الروابط الاجتماعية القائمة بين رجال الصناعة وأصحاب الأراضي[٣] .

نحن نرى إذن أنه في جميع البلدان المتقدمة الآن كانت التنمية المسبقة للقطاع الزراعي عاملا حاسما في بداية عملية التصنيع . ومهما يكن اختلاف الظروف التي تحاول فيها بلدان العالم الثالث تنمية اقتصادياتها اليوم ، فإنه باستطاعتنا أن نتبين في خبراتها ، سواء أكانت ناجحة أم لا ، نفس الدور الجوهري للزراعة .

---

(٣) انظر ، على سبيل المثال ، بول مانتو ، La Revolution industrielle au XVIII^e siecle (باريس : دار النشر Editions Genin ، ١٩٥٩) ، للحصول على مزيد من المعلومات عن الأصول الاجتماعية لرجال الصناعة في القرن الثامن عشر .

أوجه النجاح والفشل في البلدان النامية

بالنسبة لغالبية البلدان النامية تعتبر الانتاجية في القطاع الزراعي ، حتى في الوقت الحاضر ، أدنى مما كانت عليه في البلدان المتقدمة الآن عندما كانت في بداية ثورتها الصناعية . فانتاجية العامل الزراعي من الذكور ، محسوبة بملايين السعرات الحرارية للانتاج السنوي ، كانت حوالي ٧ في كل البلدان الأوروبية عندما بدأت عملية التصنيع فيها[٤] . وحوالي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ كان هذا المؤشر يقرب من ١٢٫٩ بالنسبة لأمريكا اللاتينية (٩٫٢ اذا ما استبعدنا الأرجنتين) وحوالي ٨٫٤ بالنسبة للشرق الأوسط ، وعلى نقيض ذلك كان ٤٫٧ فقط بالنسبة لأفريقيا ، و٤٫٣ بالنسبة لآسيا (مع استبعاد الصين) . والحقيقة أن الإنتاجية في أفريقيا وآسيا كان يفترض أنها أدنى من المستوى الذي بلغته البلدان الأوروبية عند بداية ثورتها الصناعية[٥] . وحتى إذا أخذنا في اعتبارنا الزيادة في الانتاجية الزراعية التي حدثت على امتداد العقدين الماضيين ، فإن الانتاجية في غالبية البلدان الأفريقية والآسيوية مازالت أدنى من المستوى الذي تم الوصول إليه في البلدان المتقدمة الآن عندما بدأت عملية التصنيع فيها ؛ وفي هذا الصدد تعد الأوضاع في المجموعتين متباينة تماما .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الأوضاع فقد كانت غالبية البلدان النامية خلال العقود الأخيرة تحاول تشجيع التصنيع ، مع نتائج مخيبة للآمال في كثير من الحالات . ومن المفترض أن العلاقات نفسها التي تفسر كيف تمكنت البلدان المتقدمة الآن ، بفضل زيادة سابقة في الإنتاجية الزراعية ، من أن تبدأ التصنيع

---

(٤) بول بايروخ ، The Economic Development of the Third World since 1900 (لندن ، دار النشر « ميثيون » ، ١٩٧٥) . وبالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا طرأ انخفاض واضح على هذه المؤشرات بين الفترتين ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦ و١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ .

(٥) يقدر بايروخ (المرجع نفسه) بحوالي ٤٠ في المائة الزيادة في الإنتاجية خلال مرحلة « الثورة الزراعية » . ويتطابق ذلك مع مؤشر للإنتاجية مقداره حوالي ٥ عند بداية هذه الفترة .

فيها ، تفسر أيضا ، وإن يكن بطريقة عكسية ، كيف كان الإنتاجية الزراعية المنخفضة في كثير من البلدان النامية عائقا لجهود التصنيع فيها ، إن لم تكن قد أوقفتها . ففي هذه البلدان كان نمو القطاع الصناعي يعوقه الطلب غير الكافي من جانب القطاع الريفي . وكان عدم الكفاية هذا ، بدوره ، يفسره المستوى التكنولوجي المنخفض للزراعة التقليدية (التي لا تتطلب من القطاع الصناعي إلا منتجات قليلة) ، كما تفسره إنتاجيتها المحدودة (التي تحكم على العمال الزراعيين بالدخول المنخفضة التي لابد من أن تنفق كلية تقريبا على الأغذية) .

ومن سوء الطالع أن قلة فقط من البلدان النامية هي التي حققت خلال الأعوام الأخيرة تصنيعا سريعا . ومن شأن دراسة للتنمية الاقتصادية فيها أن تؤكد على أهمية القطاع الزراعي في عملية التصنيع . وفي هذا الصدد يبدو مناسبا تحليل خبرة تلك البلدان التي كللت جهودها في مجال التصنيع بأكبر قدر من النجاح . وتجدر الاشارة بوجه خاص ، من بينها ، إلى بلدان معينة في شرقي آسيا ، ولا سيما « مجموعة الأربعة » (تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ) ، وفي أمريكا اللاتينية ، وبخاصة البرازيل والمكسيك .

فسنغافورة وهونغ كونغ ، وهما نموذجان نمطيان للتصنيع الموجه نحو التصدير ، تعدان مثالين كاملين للتنمية الصناعية الناجحة دون زيادات مسبقة في إنتاجية القطاع الزراعي ـ وفي الحقيقة حتى دون قطاع زراعي ـ! وتبين خبراتهما بوضوح أن الوضع قد تغير منذ القرن الثامن عشر ، وأنه لم يعد من الضروري دائما حدوث ثورة زراعية لبدء تشغيل مضخة عملية التصنيع . ومرجع هذا التغيير هو الانخفاض السريع في تكاليف النقل منذ القرن التاسع عشر : فباستطاعة المنظمين اليوم أن يجدوا في الأسواق البعيدة الطلب الأولى اللازم لاطلاق شرارة التصنيع . غير أن ذلك لا يعد دليلا على أنه لم يعد للزراعة دور تقوم به في الثورة الصناعية للبلدان النامية . وحالتا هاتين الدولتين ـ المدينتين هما بوضوح حالتان خاصتان ، وليس هناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن التصنيع الموجه

نحو التصدير سيؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة في حالة بلد أكبر كثيرا يوجد به قطاع زراعي هام .

ومهما يكن انطباعنا الأول فإن مثالي تايوان وكوريا الجنوبية لا يتناقضان مع الافادة السابقة . فقد كـان لأسواق التصـدير أهميـة لا تنكر في تصنيـع هذين البلدين ، ولكنه سيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن التنمية المصاحبة لعملية التصنيع هذه كانت مجرد تنمية تلقائية . والحقيقة أن هذه التنمية تدين بالكثير ـ إن لم يكن بغير ذلك أيضا ـ لعدد من السياسات القطاعية التي شجعت بدرجة كبيرة على نمو القطاع الزراعي ، وكثيرا جدا ما كانت هذه السياسات من الناحية الفعليـة ، سابقـة لإعادة تـوجيه الصنـاعة نحـو أسواق التصـدير عنـد بدايـة الستينات .

وفي كـوريا الجنـوبية تـرتب على الحـرب في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ تـدمـير الاقتصاد ، وكرست الأعوام التاليـة لإعادة التعميـروللدفاع وتعـزيز الـدخول الفردية والطلب . ومهد الاصلاحان الزراعيان في عامي١٩٤٧ و١٩٥٠ الطريق أمام نمو زراعي متوازن . وبفضل سياسة فعالة في مجـال التعليم ارتفع معـدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣٠ في المائة في عام ١٩٥٣ إلى أكثرمن ٨٠ في المائة في عام ١٩٦٣ . وبينما كانت الزراعة مهملة نسبيا (كان معدل نموها بـين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٣ حوالي ٥ر٢ في المائة فقط كل عام) ، فإن التحسن في توزيع الأرض والاستثمار في « رأس المال البشري » كان لابد من أن يسمحا بنمو سريع في الانتاج الزراعي بعد عام ١٩٦٣ ،كما أن العام نفسه ، عام ١٩٦٣ ، شهد أيضا إعادة نظر في السياسة الصناعيـة التي كانت تعـطي الأولويـة لصناعـات التصدير ، ولكن هذا التغيير لم يكن يعني الحد من الانخراط الحكومي في القطاع الزراعي . وقد كان نمو الزراعة بعد عام ١٩٦٣ سريعا ودائما ، فمن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٩ كانت القيمة الزراعية المضافة تزداد بمعدل سنوي مقداره ٦ر٤ في المائة ، وهو أعلى معدل بين البلدان النامية خلال هذه الفترة . وأدت الزيادة في الدخول الـزراعية إلى تنميـة الصناعـات الصغيرة في القـطاع الريفي ، وهي

الصناعات التي تزود الأسر المعيشية بالمنتجات الاستهلاكيـة ، وتزود الـزراعة بالسلع الوسيطة . وهذه التنمية ذات السرعة الاستثنائية قدمت اسهاما جوهريا في التصنيع وفي توليد فرص العمـالة : ففي الستينـات كانت العمـال في هذه الصناعات الريفية تزداد بحوالي ٦ في المائة سنويا .

وخبرة تايوان مماثلة لخبرة كوريا الجنوبيـة . وقد طـور اليابـانيون ، خـلال احتلالهم الطويل لكوريا (من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥) زراعة ذات إنتاجية عالية للغاية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ترتب على الاصلاح الزراعي استخدام أفضل لامكانات الأرض . وكانت الأعوام الأولى بعد الحرب مكرسـة للتنمية الزراعية وللتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات . وفي القطاع الزراعي كان للبنية الأساسية الجيدة التطور ، والتي خلفهـا اليابـانيون وراءهم ، فضـل في تحقيق معدلات عالية بوجه خاص لنمو الانتاج : ٥ر٥ في المائة سنويا من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ و٧ في المائة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٩ . وفي هذه الحالة بدورها أدت الزيادات في الدخول الـزراعية إلى تنميـة الكثير من الصنـاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة . وكان لهذه التنميـة ، بتشجيع من السيـاسة الحكومية الفعالة فى مجال اللامركزية ، آفاق أوسع كثيرا مما كان لها في جميع البلدان النامية الأخرى ، فيما عدا قلة منها . وكانت العمالة في هذه الصناعات تزداد بمعدل سنوي مقداره ٤ر٧ في المائة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٦ ، وبحلول عام ١٩٧٠ كانت قرابة ٧٠ في المائة من الأسر العاملة في القطاع الزراعي تستمد جزءا من دخولها من أنشطة غير زراعية[٦] .

---

(٦) فيما يتعلق بخبرتي كوريا الجنوبية وتايوان ، انظر ، على سبيـل المثال ، هـوليس تشينري وآخرين ، Redistribution with Growth ، (لندن : مطبوعات جامعـة اوكسفورد ، ١٩٧٤) ، وأيضا البنك الـدولي ، Growth and Equity in Semi-Industridalized Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آب/أغسطس ١٩٧٩ . وفيما يتعلق بتايوان ، انظر ، جون س. هـ. فاي وغوستاف رانيس وشيرلي و. ي. كو ، Growth with Equity : The Taiwan Gase (لندن : مطبوعات جامعة أوكسفورد ، ١٩٨٠) .

وهكذا نرى أنه سيكون مبالغة في التبسيط ، بل خطأ إلى حد ما ، أن نعتبر انجازات كوريا الجنوبية وتايوان ، من الناحية الجوهرية ، مثالين لتصنيع موجه نحو التصدير أن يؤثر تلقائيا في بقية الاقتصاد ، ولاسيما القطاع الزراعي ، وأن يمضي بها قدما . ففي كلتا الحالتين سبقت التصنيع الموجه نحو التصدير مرحلة لاحلال الواردات ، عندما كان الطلب المحلي القوي ، والاصلاح الزراعي ، وتنمية رأس المال المادي والبشري ، تمهد الطريق لنمو سريع بصورة استثنائية للقطاع الزراعي . وخلال المرحلة التالية كان هذا النمو العالي للزراعة هو الذي سمح بالامتداد الشامل لعملية التصنيع وبالتطور الاقتصادي العام .

وتبدو البرازيل والمكسيك ، في خبرتيهما الاقتصاديتين ، على النقيض لخبرتي تايوان وكوريا الجنوبية . إذ بينما يعتبر البلدان الأخيران مثالين للتصنيع الموجه نحو التصدير ، فمن المرجح أن تشكل البرازيل والمكسيك أفضل مثالين للتصنيع القائم على إحلال الواردات . غير أننا ينبغي أن نلاحظ أن هذه الاستراتيجيات لاحلال الواردات تعرضت لمشكلات خطيرة ، وأنه بعد النصف الثاني من الستينات أعاد هذان البلدان ، وخاصة البرازيل ، توجيه سياستهما بحيث تقوم على تشجيع الصادرات .

وكانت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية تمثل حوالي ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في عام ١٩٤٧ (وهي نسبة مئوية مماثلة للنسبة في السنغال اليوم) . وقد أقيم في ذلك الوقت نظام الحماية الذي وفر التشجيع للتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات ، وكانت إقامته في المقام الأول رد فعل لأزمة في ميزان المدفوعات . وخلال الخمسينات وبداية الستينات كان المعدل الأسمى للحماية بالنسبة لجميع السلع الداخلة في نطاق التجارة يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المائة ؛ وكان هذا المعدل عاليا بوجه خاص بالنسبة للمنتجات الصناعية . وهكذا كانت معدلات التبادل التجاري متحيزة ضد القطاع الزراعي . ومع ذلك فإن السياسات الأخرى (أسعار الفائدة المنخفضة ،

الأسعار المعانة للأسمدة والجرارات) ربما كانت توازن العقبة التي خلقها بالنسبة للزراعة هذا الهيكل الحمائي المتباين . وعلى أي حال فان مجموع الانتاج الزراعي كان ينمو بمعدل سريع مقداره ٤,٢ في المائة سنويا من عـام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٤ ، على حين كان الانتاج للعامل الزراعي يزداد بحوالي ٢,٧ في المائة سنويا . وبعـد ذلك كـان لابد لهـذين المعدلـين من أن يستمرا في الازديـاد ، ليصلا ، على التوالي ، إلى ٢,٥ في المائة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٦ .

وبطبيعة الحال كانت الزيادة في الدخول الزراعية تقتسم بطريقة شديدة البعد عن المساواة ، ومرجع ذلك أساسا إلى التوزيع غـير المنصف للأرض . وعـلى الرغم من ذلك فإن الارتفاع الهام في متوسط الدخول الزراعية خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية قد سمح بالفعل بنمو هام في متوسط استهلاك الفرد في القطاع الريفي . كما أن إنتاج الصناعة التحويليـة ، بحافـز من هذا الطلب ، ومتمتعا بحماية تتمثل في حواجز تعريفية عالية ، كان بـدوره يزداد بسرعة (١٠ في المائة سنويا من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٢) . وابتداء من عام ١٩٦٨ فصاعدا ، في أعقاب تغيير في نظام الحافز الحكومي ، كان التوسع في الصادرات الصناعية يستعاض به عن إحلال الواردات كمحرك للنمو ، وهو ما كان يسمح بمعدل لنمو الناتج الصناعي يزداد ارتفاعا[٧] ، واليوم يمثل قـطاع الصناعة التحويلية حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي .

وقد كان تصنيع المكسيك ، من نواح كثيرة ، مماثلا لتصنيع البرازيل ، ولكن الصناعة ظلت دائما أقل تمتعا بالحماية في المكسيك ، كما كان إحلال الوارادات أقل أهمية . وفي الخمسينات والستينات أدى تطوير الري ، مثلما أدت السلالات الجديدة من القمح والذرة ، إلى زيادة سريعة بوجه خاص في إنتـاج الأغذيـة (انظر ، الفصل السابع) . وكان الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل سنوي مقداره

---

(٧) كانت صادرات المصنوعات تزداد (بالدولارات الجارية) بمعدل سنوي متوسط مقداره ٤٢ في المائة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ ، وانتقلت من ١٦٣ مليون دولار إلى ١٩٠٠ مليون دولار .

٣,٦ في المائة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات . وبينما لم يكن هذا المعدل أعلى من معدل نمو السكان (٣,٣ في المائة) إلا بصورة هامشية ، فقد كان مع ذلك أعلى من الزيادة في قوة العمل الزراعية (٠,٨ في المائة) . ونتيجة لذلك كان متوسط إنتاج العامل الزراعي يزداد بسرعة ، وكما في حالة البرازيل سمحت هذه الزيادة في متوسط الدخل في الريف بزيادة سريعة في إنتاج الصناعة التحويلية (٧,٣ في المائة سنويا خلال الفترة نفسها) . وكانت ثمار النمو الاقتصادي ، كما في حالة البرازيل مرة أخرى ، توزع بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة ، ولكن هذه الحقيقة لاتقلل بأي حال من أهمية الدور الذي تقوم به تنمية الزراعة في عملية التصنيع .

وهكذا تكشف الخبرتان البرازيلية والمكسيكية عن أهمية التنمية الزراعية بالنسبة لسياسة التصنيع موجهة نحو إشباع الطلب المحلي . كما نجد أن الشيء نفسه صحيح ، على مستوى محلي ، بالنسبة للتطور الاقتصادي لولايتي البنجاب وهاريانا في الهند . ففي هذه المنطقة ، وهي « سلة الخبز » للاتحاد الهندي ، كان النمو المثير للقطاع الزراعي خلال الأعوام التي أعقبت بداية الثورة الخضراء مقترنا بتوسع ذي سرعة مماثلة في الانتاج الصناعي . وعملية التصنيع هذه هي إلى حد ما تذكرة بالثورة الصناعية في أوروبا من حيث إن المنسوجات والمدخلات (المستلزمات) الزراعية ، والسلع الإنتاجية اللازمة للاستهلاك المحلي قد قامت بالمثل بدور رئيس .

ويمكن أيضا تصوير أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية بالأمثلة المضادة للبلدان التي انتهجت هدف التصنيع دون تركيز كاف على الزراعة . وهذه الأمثلة المضادة متعددة ، ولكننا سنقتصر هنا على الهند والجزائر والصين ، التي اتبعت جميعا ، في أوقات مختلفة ولمدد مختلفة ، سياسات تقوم على التصنيع الإجباري ، على حين أغفلت قطاعاتها الزراعية .

والخطة الخمسية الهندية الثانية (١٩٥٥ - ٩٦٠) يمكن اعتبارها نموذجا نمطيا

لاستراتيجية « التصنيع أولا » ، فهي تعطي الأولوية لإنتاج السلع الانتاجية ولاستخدام التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، على حين أغفلت بدرجة كبيرة الصناعات الخفيفة ، ولاسيما القطاع الزراعي . وقد كان هناك تسليم بالآثار السلبية لهذا النموذج من زاوية الاستهلاك الفردي وتخفيف حدة الفقر ، ولكن المدافعين عن هذه الاستراتيجية كانوا يجادلون قائلين : إن التركيز على صناعات السلع الإنتاجية يسمح بمدخرات عالية ، ومن ثم بإعادة استثمار جوهري وبنمو سريع .

غير أن النمو الفعلي كان أدنى كثيرا من المتوقع . فمن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ كان هناك نمو صناعي جدير بالاحترام مقداره ٧,٢ في المائة سنويا ، ولكن بسبب النمو الزراعي البطيء ، فإن دخل الفرد لم يكن يزداد إلا بمقدار ١,١ في المائة فقط كل عام في المتوسط ، كذلك لايمكن الادعاء بأن الخطة الثانية قد شيدت البنية الأساسية الثقيلة التي سمحت بعد ذلك بنمو أسرع : فمن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٩ كان الانتاج الصناعي يزداد بمعدل ٥,٠ في المائة سنويا ، ودخل الفرد بمعدل ١,٤ في المائة . وخلال هذه الفترة ، من الناحية الأخرى ، كان القطاع الزراعي المهمل يزداد تخلفا ، ومازال الاقتصاد الهندي يبتلى حتى اليوم بالآثار التي ترتبت على ذلك ، فواردات الأغذية ، التي كانت تمثل في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ حوالي ١١٠ ملايين دولار ، زادت خلال فترة الخطة الثانية بمقدار أربعة أمثال . وخلال الستينات أدت النكسات التي حلت بالزراعة إلى حمل الحكومة على إعادة النظر في أولوياتها وإعطاء هذا القطاع أهمية أكبر .

كما أن الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال (أو بدقة أكثر ، منذ أن أعدت في عام ١٩٦٦ خطة السبع سنوات للتنمية للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) تعد إلى حد ما تذكرة بالخيارات التي قررها ماهالا نوبيس للخطة الهندية الثانية ، وهي : التعجيل بالتصنيع ، إعطاء الأولوية لصناعات السلع الانتاجية ، والإهمال المتعمد للقطاع الزراعي . غير أن الجزائر ، في انتهاجها لهذه الأهداف ، أظهرت اتساقا وتصميما يفوقان كثيرا أداء الهند . فالاستثمار الإجمالي

للجزائر وصل بالفعل إلى ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٩ ، وتجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٧٨ ، وكانت نسبة الاستثمار في صناعات السلع الوسيطة والانتاجية وحدها تبلغ في المتوسط ٨٧ في المائة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧ .

وعلى الرغم من ذلك فإن النتائج التي تحققت بعد جهد استثنائي من هذا القبيل تبدو مخيبة للآمال إلى حد ما . وبطبيعة الحال كان الانتاج الصناعي يزداد بسرعة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ (١٢,٩ في المائة سنويا) ، ولكن نموه تباطأ بعد ذلك (٦,٥ في المائة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩) . أما بالنسبة للانتاج الزراعي ، فقد كاد نموه يتوقف : فمعدل النمو السنوي من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠ كان حوالي ٠,٥ في المائة . وبينما كان الطلب على الوظائف يزداد بسرعة (يزداد هذا الطلب الآن بحوالي ١٤٠٠٠٠ شخص كل عام) ، فإن الصناعة لم تكن تقدم إلا فرص عمل محدودة (٢٥٠٠٠ فرصة عمل إضافية سنويا من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٧) ، وكانت العمالة الزراعية في حالة توقف ، أو كانت تنخفض . كما أن إنتاج الأغذية الذي كان يمثل ٧٣ في المائة من الاستهلاك في عام ١٩٦٩ ، لم يكن يقابل إلا ٤١ في المائة فقط في عام ١٩٧٧ . ومن الواضح اليوم أنه بسبب الرغبة في التحديث لم يكن باستطاعة الزراعة والقطاع الريفي تزويد الصناعة بالأسواق المتوقعة . ومع اقتراب السبعينات من نهايتها أصبح جليا أنه يتعين إعادة النظر في أولويات الاستراتيجية الجزائرية ، وأنه في إعادة التوجيه هذه يتعين الاقرار بوضوح بأهمية الزراعة .

إن نجاح استراتيجية الصين تعزى بوجه عام ـ وعن حق ـ إلى الأهمية التي أعطيت للزراعة والقطاع الريفي . ومع ذلك ينبغي أن نتذكر أنه في الأعوام التي أعقبت مباشرة وصول الشيوعيين إلى السلطة كانت الحكومة الصينية ، تحت تأثير المستشارين السوفييت ، تولي الصناعة اهتماما أكثر . وإذا ما استعدنا الأحداث الماضية فإن إعادة توجيه كهذه تبدو أكثر مدعاة للشكوك في حالة الصين منها في حالة الاتحاد السوفييتي : ففي عام ١٩٥٢ ، في عشية خطة الصين الخمسية

الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) كان إنتاج الحبوب للفرد فيها نصف ما كان عليه في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٢٨ ، عندما شرع الاتحـاد السوفييتي في سلسلته للخطط الخمسية . وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت الصين من الناحية الفعلية تجـاوز الجهد الصنـاعي الـذي بـذل خـلال الخـطة الخمسيـة الأولى لـلاتحـاد السوفييتي : وهكذا فقد خصص للقطاع الصنـاعي حوالي نصف استثمـارات الخطة الخمسية الصينية الأولى . وفضلا عن ذلك فان غالبية الصنـاعات التي أقيمت على هذا النحو كانت ذات كثافة عالية في استخدام رأس المال ، أي مرة أخرى في صورة النموذج السوفييتي .

وعلى الرغم من الأولوية التي حظيت بها الصناعة الصينية فإنها لم تسهم بالكثير في توليد فرص عمل خلال الخطة الأولى . إذ بينما زادت العمالة بحوالي ٥٠ في المائة في خمسة أعوام ، فإنها لم تكن تجاوزت ٨ ملايين في عام ١٩٥٧ ، أي ما بين ٣,٢ في المائة من مجموع قوة العمل . ولم تهمل الزراعة اهمالا تاما ، إذ أنه خلال هذه الفترة تم التحول إلى الجماعية في الزراعة . ولكن أوجه القصور في هذا القطاع تكشفت بوضوح عند نهاية الخمسينات ، عندما أدت ثلاثة أعـوام من الأحوال الجوية السيئة إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وإلى ندرة في الأغذية . وثمت عوامل أخـرى ، مثل تجـاوزات « القفزة الكبـرى إلى الأمام » ورحيـل المستشارين السوفييت ، أسهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي تـرتب عليه ، في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، انخفاض الانتاج المحلي بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة . وفي مواجهة هذه المشكلات قامت الحكومة الصينية بتغيير توجه الخطة الخمسية الأولى ، ووضعت على رأس أولوياتها الجديدة (التي احتفظ بها منذ ذلك الحين) الزراعة ، والصناعـة الخفيفة ، والصنـاعة الثقيلة ، بـذلك الترتيب[٨] .

---

(٨) انـظر ، مارتن كـارشـر ' Unemployment and Underemployment in the People's Republic of China ' في مجلة تشاينا ريبـورت ، العدد ١١ ، أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، جون غورلي ، ' Rural Development in =

ما هي الدروس التي يمكننا أن نستخلصها من هذه الخبرات المختلفة ؟ في استراتيجية للتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات تقوم الزراعة بدور أساسي ، إذ أن الزيادات في الانتاجية تعد ضرورية لتنشيط الطلب على المنتجات الصناعية . وفي حالة التصنيع الموجه نحو التصدير ، بينما قد لايكون للزراعة دور حيوي في البداية فإن تحديثها سرعان ما يصبح ضروريا للحيلولة دون أن تظل عملية التنمية حبيسة جيوب صغيرة . ولذلك فإن تنمية القطاع الزراعي ، في جميع الحالات ، تحدد بدرجة كبيرة نجاح عملية التصنيع في نهاية الأمر ، كما أن الأمثلة المضادة لبلدان معينة أعيقت التنمية فيها لأنها أعطت التصنيع أولوية مطلقة ، تؤكد من جديد على أهمية القطاع الزراعي في المرحلة الابتدائية من التنمية .

ظروف العالم الثالث النوعية

إن كلا من تاريخ البلدان المتقدمة الآن عند بداية فترة تصنيعها ، وخبرة البلدان النامية خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، يؤيد إيلاء اهتمام أكبر للقطاع الزراعي في استراتيجيات العالم الثالث الانمائية . فضلا عن أن ظروفا نوعية معينة ، تنفرد بها البلدان النامية ، ستؤدي في العقود القادمة إلى تعزيز الحجج المؤيدة لمثل هذه الأولوية .

كما أن المشكلات الغذائية الحادة المتوقعة في العقود القادمة تبرر بالتأكيد هذا الاهتمام المضاعف بالزراعة ، ولاسيما بانتاج الأغذية . وفضلا عن ذلك ، وكما سبق أن رأينا ، فإن التدخل المباشر ، من خلال تدابير تستهدف زيادة الدخول ، هو وحده الذي سيؤدي إلى تحسين أحوال أفقر السكان . ويعني ذلك أن الأولوية العليا ينبغي أن تعطى للقطاع الزراعي ، المصدر الرئيس لدخل غالبية هؤلاء الفقراء . وأخيرا فإنه بغية كبح ما يجري في العالم الثالث من تدهور في التربة

= ' China, 1949 - 1972 في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد الثالث ، العددين ٧و٨ (تموز / يوليه ـ آب / أغسطس ١٩٧٥) ، توماس رافسكي ، Economic Growth and Employment in China (لندن : مطبوعات جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٩

وازالة للغابات ، ينبغي الاسراع بتنفيذ برامج نوعية في القطاع الزراعي ، وبصفة عامة في القطاع الريفي .

وكما رأينا في الفصل الأول ، فإن النمو السكاني الراهن في البلدان النامية يعد أعلى بكثير مما كان عليه في البلدان المتقدمة الآن عندما كانت عند بداية مرحلة التصنيع فيها . ومن هذه الزاوية فإن التوازي بين تطور هذه البلدان الأخيرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتطور العالم الثالث اليوم لابد من أن يجعلنا نضل السبيل ، وسيكون من الضروري أن نضع هذه الظروف الخاصة موضع الاعتبار عندما نتناول الاستراتيجيات الاقتصادية للبلدان النامية .

ولأسباب متعددة فإن المشكلات التي يثيرها النمو السكاني في العالم الثالث تعزز بدرجة أكبر الحجة المؤيدة لاعطاء أولوية أكبر للزراعة والقطاع الريفي . وفي مقدمة هذه الأسباب أن سرعة هذا النمو ، وهي سرعة مازالت مفرطة ، تتطلب مواصلة الجهود التي تبذل في الوقت الحالي لتقليلها . وسيتطلب ذلك بطبيعة الحال تعزيز برامج التحكم في المواليد ، ولكن فعالية هذه البرامج ، كما رأينا ، ستظل محدودة بلاشك إذا لم تكن هناك سياسات لتحسين دخول السكان المعنيين ورفاهتهم . ولما كانت غالبية سكان العالم الثالث تعيش في مناطق ريفية ، وتعتمد في توفير سبل عيشها على الزراعة ، فإن رفاهتها ستكون متوقفة على تنمية القطاع الزراعي . ومن هذه الزاوية سيكون هناك كل ما يبرز جهد خاص لصالح سكان الريف ، إذ أن معدلات الخصوبة أعلى بوجه عام بين سكان الريف منها بين سكان المدن (٩) . ذلك أن المخاطر الجدية التي يشكلها نمو السكان بالنسبة لمستقبل العالم الثالث هي في حد ذاتها مبرر كاف لاعطاء أولوية أكبر لتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الريفية .

وتعد مشكلة العمالة جانبا آخر للعلاقة بين نمو السكان وتطور القطاع

---

(٩) هكذا تبين دراسات عديدة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أن متوسط حجم الأسرة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة يكاد أن يكون ضعف مثيله في المدن الكبيرة .

الزراعي . فالانفجار السكاني في أعوام ما بعد الحرب كان مرجعه في الأساس انخفاضا في وفيات الأطفال ، وما ترتب على هذا الانخفاض من زيادة الأطفال في كل أسرة . ومع فترة زمنية فاصلة مدتها خمسة عشر عاما أدى هذا الانخفاض إلى زيادة سريعة في عدد الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل . وفي هذا الصدد يعد الوضع مختلفا تماما بالنسبة للبلدان النامية عما كان عليه بالنسبة للبلدان المتقدمة الآن عند بداية تصنيعها . ففي خلال القرن التاسع عشر كان عدد السكان العاملين في البلدان الصناعية يزداد بمعدل سنوي مقداره ٠,٩ في المائة ، أما المعدل المقابل بالنسبة للبلدان النامية اليوم فهو أكثر من ٢,٠ في المائة[١٠] . وبسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين الانخفاض في وفيات الأطفال ،

والزيادة في قوة العمل ، فإنه يبدأ الآن فقط الإحساس بكل ما يترتب على الانفجار السكاني من نتائج بالنسبة للعمالة فقد كان السكان العاملون في العالم الثالث يزدادون بمعدل ١,٦ في المائة سنويا خلال الخمسينات ، وبمعدل ١,٨ في المائة خلال الستينات ، وخلال السبعينات والثمانينات لابد أن يزدادوا بمعدل سنوي مقداره ٢,٢ في المائة ، ولكن هذه الزيادة ينبغي أن تتباطأ قليلا فقط (٢,١ في المائة) خلال التسعينات .

وآثار معدلات النمو العالية هذه تكون حتى أكثر إثارة عندما نقيس الزيادة في قوة العمل . فمن عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ سيزداد السكان العاملون في العالم الثالث بحوالي ٤٥٠ مليونا (من ٨٥٠ مليونا إلى أكثر من ١٣٠٠ مليون) ، وهو عدد يساوي تقريبا مجموع السكان العاملين في هذه البلدان قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد تضاعف عدد السكان العاملين في أفريقيا جنوبي الصحراء خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة ، وسيتطلب الأمر على الأرجح أقل من

---

(١٠) فيما يتعلق بهذا الموضوع ، انظر ، البنك الدولي ، Labour Force, Employment,
and Labor Markets in the Course of Economic Development ' ،
ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

ثلاثة عقود كي يتضاعف هذا العدد مرة أخرى . أما في أمريكا اللاتينية فقد تضاعف عدد السكان العاملين في ثلاثين عاما فقط ، ولا يكاد الأمر يتطلب ، لكي يتضاعف مرة أخرى ، أكثر من ربع قرن .

وبسبب هذا النمو السريع في أعداد السكان العاملين في البلدان النامية ، فإن التصنيع لم يكن له سوى اسهام محدود في حل مشكلة العمالة . فالصناعة لا تستخدم ، حتى في الوقت الحاضر ، غير ١٦ في المائة من السكان العاملين في العالم الثالث ، ومن قبيل المقارنة فإن هذه النسبة المئوية كانت حوالي ٣٠ في المائة في البلدان المتقدمة الآن في بداية القرن العشرين . وعلاوة على ذلك فإن هذا الاخفاق النسبي لا يفسره التطور البطيء للقطاع الصناعي في العالم الثالث : فمعدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصناعية ، والعمالة في البلدان النامية على امتداد الأعوام القليلة الماضية كانت أكثر من ضعف ما كانت عليه في البلدان المتقدمة عند بداية هذا القرن[11] . ويوجد في الحقيقة سببان رئيسان لحقيقة أن هذا النمو الصناعي السريع لم يكن له سوى أثر محدود على العمالة . أولهما ، أن الصناعة مازالت تمثل جزءا صغيرا من الناتج القومي الإجمالي ومجموع العمالة ، ونتيجة لذلك فإن نمو هذا القطاع ، حتى إذا كان سريعا للغاية ، لن يكون له إلا أثر محدود ، في الأعوام الأولى ، على توزيع القيمة المضافة والعمالة بين القطاعات المختلفة . ثانيهما ، أنه مهما يكن نمو العمالة الصناعية ، فإن الصناعة لن يكون باستطاعتها أبدا أن تمتص سوى نسبة صغيرة من الزيادة السنوية في السكان العاملين . وهكذا فإن القطاع الصناعي ، خلال العقود الأخيرة ، امتص أقل من ٣٥ في المائة من العمال الإضافيين في البلدان النامية المتوسطة

---

(١١) وهكذا كانت القيمة المضافة الصناعية والعمالة تزدادان في العالم الثالث بمعدلين سنويين مقدارهما ٤ر٨ و٨ر٣ في المائة على التوالي بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ . وفي البلدان المتقدمة كان المعدلان المقابلان ٦ر٣ و٥ر١ في المائة تقريبا ، على التوالي ، بين عامي ١٨٩٥ و١٩٢٠ .

الدخل ، وأقل من ٢٠ في المائة في أفقر السكان[١٢] .

وهذا العجز من جانب الصناعة عن حل مشكلات العمالة في العالم الثالث يتجلى بوجه خاص في حالة البلدان المنخفضة الدخل (التي كان دخل الفرد فيها أقل من ٣٨٠ دولارا في عام ١٩٧٩) . ففي هذه البلدان كانت الزيادة محدودة للغاية في النسبة المئوية لقوة العمل الصناعية إلى مجموع السكان العاملين ، من ٨ في المائة في عام ١٩٥٠ إلى ١١ في المائة فقط في عام ١٩٧٩ . وفي كثير من البلدان الأفريقية لم تتغير هذه النسبة منذ الحرب العالمية الثانية ، وفي الهند ظل توزيع السكان العاملين بين القطاعات الثلاثة (الزراعة ، التعدين والصناعة التحويلية ، الخدمات وغيرها) دون تغيير منذ عام ١٩٢١[١٣] . وكما قال غونار فإن التصنيع بالنسبة لهذه البلدان هو مجرد وهم ، بمعنى أنه كان يمثل ايديولوجية فعلية للصفوة فيها ، وأنه لم يكن في مستوى الآمال التي أيقظها .

وخلال الثمانينات ، وبسبب النمو المتسارع للسكان العاملين في البلدان المنخفضة الدخل ، فإن اسهام الصناعة في امتصاص قوة العمل الإضافية من المحتم أن يظل محدودا . وقد لاحظت الحكومة الهندية ، في مشروع خطتها

(١٢) البنك الدولي ، World Development Report (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) .
وللحصول على مزيد من المعلومات عن أثر التصنيع على العمالة ، انظر ، دافيد مورافيتز ، Employment, Implications of Industridlization on Developing Countries : Asurvey ، في مجلة ايكونوميك جورنال ، المجلد ٨٤ ، العدد ٣٣٥ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٤) .

(١٣) بالنسبة المئوية كان توزيع قوة العمل الهندية على النحو التالي في عامي ١٩٢١ و١٩٧١ :

	١٩٧١	١٩٢١
الزراعة	٧٣,١	٧٣,٨
التعدين والصناعة التحويلية	٩,٠	٩,٨
الخدمات وغيرها	١٧,٩	١٦,٤
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الخمسية للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ ، أن الزيادة في « حصة العمال الذين لا يملكون أرضا في قوة العمل غير المنظمة . . . . إنما تعكس اتجاهات متعددة لا بد من أن تسبب القلق ، وهي ضغط السكان المتزايدين في المناطق الريفية ونقص الفرص بالنسبة للعمل غير الزراعي » ، كما لاحظت أيضا أنه « إذا ظل نمو الانتاج الصناعي عند معدل ٥ في المائة سنويا ، كما هو في الوقت الحاضر ، فإن القطاع المنظم سيستوعب ٢ر٧ مليون فقط من العمال الجدد البالغ عددهم ٥ر٢٩ مليون . . . . وإذا ما ازداد (معدل) النمو إلى ٧ في المائة ، فإن الاستيعاب الاضافي من مجموع القطاع المنظم سيكون ٢٦ر٠ مليون فقط »[١٤] . ويمكن أن ينطبق تحليل مماثل على بلدان كثيرة . والحقيقة أن الحساب التقريبي يوضح أنه حتى إذا ما قدر لمعدلي نمو القيمة الصناعية المضافة والعمالة في البلدان المنخفضة الدخل أن يزدادا بمقدار النصف في الأعوام القادمة ، فسيكون في استطاعة استيعاب أقل من ربع العمال الاضافيين الذين يدخلون سوق العمل كل عام[١٥] . ومن الواضح أنه بالنسبة لهذه البلدان ينبغي للزراعة أن تواصل توفير غالبية فرص العمل الجديدة في الأعوام القادمة .

والمشكلة ، ففي الحقيقة ، مماثلة للغاية في بلدان معينة متوسطة للغاية . ففي أمريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، سيترتب على مضاعفة قوة العمل خلال ربع

---

(١٤) حكومة الهند ، Draft Five - Year Plan, 1978 - 1983 (مشروع الخطة الخمسية ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) (نيودلهي ، ١٩٧٨) ، الصفحتان ٨٣ ـ ٨٤ .

(١٥) فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ كانت القيمة المضافة الصناعية في البلدان المنخفضة الدخل تزداد بمقدار ٦ في المائة كل عام ، وكانت العمالة الصناعية تزداد بحوالي نصف هذه السرعة . وبهذا المعدل ، فإن القطاع الصناعي ، الذي يوفر اليوم فرص عمل لحوالي ١١ في المائة من قوة العمل في هذه البلدان ، يفترض أنه يستوعب كل عام حصة إضافية من قوة العمل هذه مقدارها ٣٣ر٠ في المائة ، ويمكن بدلا من ذلك أن يستوعب ٥٠ر٠ في المائة إذا ما طرأت زيادة مفاجئة مقدارها النصف على معدلي نمو القيمة المضافة الصناعية والعمالة . ومقارنة بذلك فإن النمو السنوي لقوة العمل في هذه البلدان ينبغي أن يكون حوالي ١ر٢ في المائة سنويا في الأعوام القادمة .

القرن القادم تفاقم مشكلات العمالة الموجودة بالفعل . وعلى الرغم من أن حصة قوة العمل الزراعية في مجموع السكان العاملين أقل من مثيلتهـا في أفريقيـا أو آسيا ، فإنهما كانت لا تزال عالية في عام ١٩٧٠ (٤١ في المائة) ، بل أعلى من النسبـة المئويـة في الصناعـة أو في قطاع الخـدمات[١٦] . ومهـما تكن الـطاقـة الاستيعابية للقطاعين الأخيرين ، فلن يكون باستطاعتهما توفير فرص العمل إلا لحصة صغيرة من الزيادة في قوة العمل ، ولذلك سيكون من الضروري أن تسهم الزراعة إسهاما جوهريا في خلق فرص العمل إذا ما أريد ألا يستمر التدهور في أوضاع البطالة والعمالة المنقوصة في هذه المنطقة . وفي الأعوام المقبلة سيكون من المتعين أيضا على بلدان أخرى متوسطة الدخل ، تواجه نموا سريعا في قوة العمل لديها ، أن تبحث عن إمكانات جديدة للعمالة في القطاع الزراعي .

وبالنسبة لبلدان كثيـرة من المرجـح أن تزداد المشكلة تفـاقما نتيجـةلتدهـور الأوضاع الاقتصادية العالمية . فالنمة الأقل سرعة في البلدان المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ في نمو صادرات البلدان النامية ، على حين أن الزيادات في أسعار الطاقة ستسهم في تدهور موازين مدفوعاتها . وهكذا فإن العديد من هذه البلدان من المـرجح أن يجـد نفسه مـدفوعـا إلى أن يولي القـطاع الزراعي مـزيدا من الاهتمام ، وذلك بهدف مزدوج هو توفير فرص العمل التي سيكون من الأكثر صعوبة أن توفرها قطاعات التصديـر ، وإيجاد بـدائل لـواردات الأغذيـة التي ستشكل عبئا ثقيلا على موازينها التجارية .

---

(١٦) انظر الفصل الخاص ، المتعلق بآفاق العمالة في أمريكا اللاتينية خلال العقدين القادمين ، في تقرير عام ١٩٧٧ لبنك التنمية للبلدان الأمريكية ، Frogerso Economico Y Social en America Latina (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٧) ، ولمؤسسة نفسها أيضا Tendencias Demograficás Y de Urbanizacion en America Central Y Panama (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٨) ، كما أن تقرير عام ١٩٧٩ للجنة الاقتصادية لأمريكا الـلاتـينـيـة التـابـعـة لـلأمم المتحـدة ، El Desarollo economico y social, y las relaciones economicas externas de America Latina (E,CEPAL,106) ، شباط/ فبراير ١٩٧٩ ، يوفر معلومات مفيدة عن هذا الموضوع .

ولذلك فإن البلدان النامية ستواجه في العقود القادمة بمجموعة من المشكلات التي لم يتعين في غالبية الحالات على البلدان المتقدمة الآن أن تواجهها عندما بدأت عملية التصنيع فيها . وهذه الظروف الخاصة ، على وجه الإجمال ، ستعزز مرة أخرى ضرورة اعطاء أولوية أكبر لتنمية القطاع الزراعي .

النظرية الاقتصادية والأوهام والزراعة

إن الاهتمام المطلق الذي توليه بلدان كثيرة في العالم الثالث للصناعة هو في الأساس نتيجة لمكانة هذا القطاع ، الذي يعتبر السمة الأساسية للتنمية ، فضلا عن أن عددا معينا من الأوهام قد حال دون أن تقر حكومات هذه البلدان بأهمية القطاع الزراعي في التنمية . وبينما طرأ شيء من التحسن على سياسات الحكومات ، فإن هذه الأوهام تتبدد بصعوبة ، ومازالت تثني عن تنفيذ الاستراتيجيات المنشودة . وهكذا فإني ـ بعد صفحات كثيرة أخرى ـ سأكرس بضع صفحات كي أحاول الكشف عن عقم هذه الحقائق المزعومة وجوفائيتها .

وليس هناك مايدعو إلى دهشة حقيقية إذا ما تبينا أنه كثيرا ما يكون من المستطاع إرجاع منشأ هذه الأوهام إلى نظريات بعض مشاهير الاقتصاديين ، أو الى التفسيرات الخاطئة التي كان حواريوهم يخرجون بها من أعمالهم بين الحين والآخر . وكما لاحظ كينز فان « أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة ، سواء عندما تكون صائبة ، أو عندما تكون خاطئة ، تكون أقوى من الفهم الشائع لها . والحقيقة أن العالم يحكمه شيء آخر قليل الشأن . فالناس العمليون ، الذين يعتقدون أنهم معفون من أية تأثيرات فكرية ، هم عادة أسرى اقتصادي راحل »[(١٧)] . ولن أغامر بالمصادقة على المتضمنات الشاملة لهذه الملاحظة ، كذلك لن أحاول هنا إجراء دراسة نقدية لمكان الزراعة في النظرية الاقتصادية وفي

---

(١٧) جون ماينارد كينز ، The General Theory of Employment, Interest and Money (نيويورك : دار النشر « هاركورت ، بريس آند وورلد ، ١٩٦٤) ، الصفحة ٣٨٣ .

* الفيزيوقراطيون هم أتباع مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر ، وقال اصحابه بحرية الصناعة والتجارة ، وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها ـ المترجم .

الممارسة . غير أنه توجد ثلاث مسائل اقتصادية هامة مرتبطة بهذا القطاع ، ولها تأثير هام على توجه الاستراتيجيات الإنمائية ، وأود أن أناقشها هنا ، وهي : آثار الزراعة من حيث الربط بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، والسلوك الاقتصادي للمزارعين وما يسمى اتجاهاتهم المحافظة ، والانتاجية الزراعية بوجه عام .

ما للزراعة من آثار رابطة

إن الصلات بين الزراعة والصناعة ، وما لهذين القطاعين من أثر رابط متبادل ، ربما تجلت بوضوح للمرة الأولى في كتابات كوينساي والفيزيوقراطيين*[١٨] . غير أنه ، بعد كوينساي ، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين بالحافز الذي كانت الصناعة توفره للزراعة أكثر من اهتمامهم بالعملية العكسية . وبينما أقر آدم سميث بأن « الزراعة وتحسين الريف . . . . اللذين يوفران سبل العيش ، ينبغي بالضرورة أن يكونا سابقين لتحسين المدن التي لا توفر إلا سبل الراحة والترف» ، فقد كرس بعد ذلك فصلا كاملا لتوضيح « كيف أن تجارة المدن تسهم في تحسين الترف »[١٩] . ومن بين الاقتصاديين الأحدث

---

(١٨) لا يمكن بطبيعة الحال اتهام كوينساي بأنه يبدي تحيزات ضد الزراعة ، إذ أن المزارعين ، بالنسبة له ، هم « الطبقة المنتجة » الوحيدة . وقد كان باستطاعته ، عن طريق جدوله الاقتصادي ، أن يبين كيف تؤدي الزيادة في نفقات « طبقة » واحدة أو في انتاجها إلى زيادة انتاج الطبقات الأخرى . وكان جدوله على أي حال محايدا ، إذ أنه لم يعط أي أولوية أو أفضلية لما للصناعة من آثار رابطة على الزراعة عبر الرابطة العكسية .

(١٩) آدم سميث ، Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (لندن : دار النشر « دنت » ، ١٩٧٠) ، الباب الأول ، الصفحتان ٣٣٧ و٣٦٢ . وفيما يتعلق بالزراعة يظهر سميث تناقضا ليس غريبا على الاقتصاديين الكلاسيكيين . فهو من ناحية يعتقد بأن مصالح بلد ما إنما تتطابق مع مصالح ملاك الأراضي فيه ، ومن ناحية أخرى يفضل الصناعة على الزراعة ، وسبب ذلك أساسا أن الصناعة باستطاعتها أن تستفيد على نحو أفضل من مزايا سوق كبيرة بفضل وفورات الحجم الكبير . انظر ، Wealth of Nations ، الباب الثالث ، الفصلين الأول والرابع .

كتب هيرشمان منذ أكثر قليلا من عشرين عاما يقول بأن « الزراعة مدانة بالتأكيد بسبب افتقادها الحافز المباشر على إقامة أنشطة جديدة عن طريق ما لها من آثار رابطة ـ فتفوق الصناعة في هذا الصدد إنما هو تفوق ساحق »[٢٠] .

وربما كان أفضل تفنيد لاتهام هيرشمان هو اجراء تحليل للتاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة عند بداية تصنيعها أو لخبرات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة . وكما حاولت أن أبين في القسمين الأولين من هذا الفصل ، فإن ما للزراعة من آثار رابطة على الصناعة في هذه البلدان كان ذا أهمية حيوية بالنسبة لتطورها . وفضلا عن ذلك فإن تحليل هيرشمان ـ الذي نستطيع أن نعتبره ممثلا لمدرسة خاصة في الفكر ـ يحفزني على أن أقدم ثلاثة تعليقات .

ففي المقام الأول تنشأ الآثار الرابطة ـ حسب تعريف هيرشمان لها ـ إما من الطلب على منتجات قطاعات أخرى بوصفها مدخلات في قطاع ما (الرابط الخلفي) وإما من عرض المنتجات النهائية لقطاع ما بوصفها مدخلات في قطاعات إنتاجية أخرى (الرابط الأمامي) . وعلى حين أن الصحيح أن الزراعة التقليدية تستخدم منتجات صناعية قليلة ، فإن تحديثها سيتطلب استخداما متزايدا لهذا النوع من السلع . وكان ذلك صحيحا بالفعل وقت الثورة الزراعية التي سبقت الثورة الصناعية في البلدان المتقدمة ، بل إنه أكثر صحة في الوقت الحاضر ، حيث الزراعة تستخدم الأسمدة ، والمبيدات ، ومرافق الري ، والمعدات الزراعية وهلم جرا . وقد شاهدنا في مقاطعتي البنجاب (في الهند وباكستان) أن الثورة الخضراء ترتبت عليها زيادات في إنتاج هذا النوع من المنتجات على وجه التحديد . وبالمثل كانت الروابط الأمامية في بعض الأحيان عوامل هامة في تصنيع بلد ما . ففي ساحل العاج ، على سبيل المثال ، تمثل الصناعات الزراعية والغذائية أكثر من نصف القيمة المضافة الصناعية ، ونسبة أعلى من الصادرات المصنعة .

---

(٢٠) ألبرت أ. هيرشمان ، The Strategy of Economic Development (نيوهافن : مطبوعات جامعة ييل ، ١٩٥٨) الصفحتان ١٠٩ و١١٠ .

ثانيا ، إن تعريف هيرشمان للآثار الرابطة يرجح أن يكون تقييديا للغاية ، فثمت تفاعلات أخرى ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار . أحد هذه التفاعلات هو ما يمكن أن يكون لنمو استهلاك المزارعين (الناشيء عن الزيادة في الانتاجية الزراعية والدخول من الزراعة) من أثر على الانتاج الصناعي . ففي المناطق الريفية في آسيا ، على سبيل المثال ، تمثل المنتجات غير الغذائية ، بوجه عام ، مابين ربع ونصف استهلاك الأسر . وهنا أيضا تبين أمثلة مقاطعتي البنجاب وتايوان وكوريا الجنوبية أن آثار مثل هذه النفقات الاستهلاكية يمكن أن تكون حاسمة في خلق صناعات ريفية أو في تنمية صناعات حضرية تزود الأسواق الريفية باحتياجاتها .

وأخيرا فإن هناك شكلا آخر للتفاعل يجب أن يؤخذ في الحسبان وهو أي تدفقات مالية تحدث بين القطاعات المختلفة . وفي هذا الصدد يمكن أن يكون للزراعة دور هام في تمويل التنمية الصناعية . وبسبب أهمية الزراعة في اقتصادات البلدان النامية ، لاسيما خلال المراحل المبكرة من تطورها ، فإن الموارد اللازمة لتمويل التصنيع يجب أن تأتي جزئيا من القطاع الزراعي . والطريقة التي يتم بها هذا النقل للموارد يمكن أن تحدد نجاح جهود التنمية أو فشلها . والأسلوب الذي يكثر استخدامه ينحصر ، سواء عن عمد ، أو عن غير عمد ، في تعديل معدلات التبادل التجاري على حساب المزارعين عن طريق إبقاء الأسعار منخفضة بالنسبة للمنتجات الزراعية ، وعالية بالنسبة للسلع الصناعية . ومن سوء الحظ أن آثار هذا الأسلوب كانت بوجه عام عامل إحباط للانتاج الزراعي ، ومن ثم عملية عرقلة للتنمية الصناعية . وعلى نقيض ذلك فإن البلدان التي حاولت استخدام نظام مناسب للضرائب الزراعية ، أو لتعبئة المدخرات الريفية من خلال المؤسسات المالية ، كانت بوجه عام أكثر نجاحا . وفي هذا الصدد يوجد تناقض صارخ بين كوريا الجنوبية وتايوان ـ من ناحية ـ حيث أدت الأسعار العالية للمنتجات الزراعية والأنظمة الفعالة لتعبئة المدخرات الريفية إلى نمو سريع للزراعة ، ونقل صافي الأموال إلى خارج هذا القطاع ، وبلدان جنوب آسيا ـ من

الناحية الأخرى ـ حيث لم تكن الزراعة تتقدم إلا ببطء على الرغم من النقل المالي الصافي من القطاعات الأخرى إلى الزراعة ، وذلك جزئيا بسبب هيكل الأسعار غير المكيّف .

الاتجاهات المحافظة لدى المزارعين

في البلدان المتقدمة مثلما في البلدان النامية يتمتع المزارعون بوجه عام بسمعة سيئة . فالساسة والاقتصاديون كانوا يتهمونهم ، على أساس أدلة واهية ، بالإهمال ، والتبديد ، والاتجاهات المحافظة ، وهذه المعتقدات كثيرا ما أدت بالحكومات إلى تفضيل الاستراتيجيات الانمائية الموجهة نحو التصنيع بدلا من تلك الموجهة نحو تحديث القطاع الزراعي الذي يعتبر متخلفا على نحو ميئوس منه . والاقتصاديون الكلاسيكيون ، والماركسيون مسؤولون إلى حد كبير عن هذه الأحكام المسبقة التي أسهمت في تشويه كثير من السياسات الانمائية . وتكفينا هنا بضعة أمثلة : من ذلك أن دافيد هيوم لم يتردد في اتهام المزارعين بالكسل والتبديد ، على حين كان ماركس وانجلز يريان في طبقة الفلاحين دعامة للنظام القائم من غير المرجح أن تتطور أو تقبل التحديث تلقائيا[٢١] .

وترتبط ارتباطا مباشرا بهذه الأحكام المسبقة الفكرة القائلة بأن المزارعين

---

(٢١) « وتسود عادة الكسل بصورة طبيعية . ويظل الجزء الأكبر من الأرض من غير زراعة . والغلة فيما يزرع منها لاتبلغ أقصاها بسبب افتقاد المهارة والكد ، والمواظبة لدى المزارعين » (دافيد هيوم ، Writings on Economics (ماديسون ، ١٩٥٥) ، الصفحة ٤٧) . وفضلا عن ذلك فإن هيوم يتهم أصحاب الأرض بأنهم لا يدخرون ولا يستثمرون ، وبأنهم يبددون دخولهم . واستنادا إلى ماركس وانجلز فإن الفلاحين إذا ما كافحوا ضد البورجوازية فهم لا يفعلون ذلك إلا لانقاذ وجودهم بوصفهم جزءا من الطبقة المتوسطة . « ولذلك فإنهم ليسوا ثوريين ، ولكنهم محافظون . ليس هذا فحسب ، بل هم رجعيون لأنهم يحاولون تحريك عجلة التاريخ إلى الوراء » (كارل ماركس وفردريك انجلز ، Monifesto of the Gommunist Party (بلتيمور : دار النشر « بنغوين بوكس » ، ١٩٦٧) ، الصفحة ٩١) . وبالمثل يتهم انجلز الفلاحين بأنهم « الدعامة =

يتكيفون ببطء مع التجديدات التقنية ، ولا يستجيبون لحوافز السوق . وبعد أن دحضت هذه الفكرة دحضا لا يقبل التحدي على ضوء التحديث السريع للزراعة في البلدان المتقدمة ، وفي محاولة لبعث حياة جديدة في هذا الحكم المسبق التي يتمتع بقداسة القدم ، كانت هناك تأكيدات تقول إنه بينما كان باستطاعة المزارعين في البلدان المتقدمة أن يبدوا دينامية ورشدا ، فإن فلاحي العالم الثالث ، وهم أسرى ثقافة قديمة وتقليدية ، لن يكون باستطاعتهم ابداء نفس القابلية للتطور . وكان من المعاني التي يوحي بها هذا المعيار المفترض هو أنه سيكون من قبيل الوهم التعلق بأمل مفاده أن هؤلاء المزارعين باستطاعتهم أن يستجيبوا بصورة « رشيدة » للزيادة في أسعار المنتجات الزراعية بزيادة إنتاجهم . وفي هذه الظروف لماذا يتعين على مقرري السياسات أن يحاولوا رفع هذه الأسعار ، إذ أن ذلك لن يسفر إلا عن استياء المستهلكين في المدن دون أن يؤدي إلى أي زيادة في الكميات المتاحة ؟

والحقيقة أن هذه الفكرة قد دحضتها إلى حد كبير الأمثلة القادمة من كل منطقة في العالم . ففي تايلند ، على سبيل المثال ، عندما أدت مشتريات اليابان من الذرة في الستينات إلى ارتفاع الأسعار ، استجاب المزارعون سريعا بزيادة المساحة المزروعة وكذلك بزيادة الغلة ، وفي غضون خمسة أعوام كان الانتاج قد زاد بمقدار سبعة أمثال . وفي السودان زاد إنتاج الفول بمقدار خمسة أمثال ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٥ عندما ارتفعت الأسعار . وفي الهند وباكستان تبين الدراسات الخاصة بمرونة المساحات المزروعة فيما يتعلق بأسعار المحاصيل أن المزارعين في شبه القارة الهندية يتبعون إلى حد كبير جدا نفس سلوك زملائهم الأمريكيين ،

= الأقوى ليس فقط للفساد البرلماني في باريس وروما وإنما أيضا للاستبدادية الروسية ، [فردريك انجلز ، The Peasant Question in France and Germany ، في كارل ماركس وفردريك انجلز ، Selected Works ، مجلدان (موسكو ، دار النشر باللغات الأجنبية ، ١٩٥١) ، المجلد الثاني ، الصفحة ٣٨١] .

ويستجيبون للتغيرات في الأسعار النسبية بنفس السرعة التي يستجيب بها هؤلاء[٢٢] .

وثمت دراسة تتعلق بانتاج الأرز في بلدان آسيوية مختلفة بوضوح الصلة بين الغلة المحصولية ومتوسط أسعار المنتجين[٢٣] . وكما يمكن أن نرى في الجدول ١٠ ـ ١ فإنه توجد علاقة مباشرة بين الغلة المحرزة وتركيب الأسعار . فالبلدان التي تكون النسبة فيها عالية بين أسعار المنتجين الزراعيين (مقاسة بسعر كيلو غرام من الأرز) وتكلفة المدخلات الزراعية (مقدرة بسعر كيلو غرام من الأسمدة) هي أيضا البلدان التي تبلغ فيها الغلة المحصولية أقصاها . وقد يكون من الصعب القول : إن هذه العلاقة الظاهرة هي مجرد نتيجة للتغير . فالفروق في الأسعار بين البلدان فروق جوهرية وتنشأ عن سياسات حكومية قديمة العهد ، فضلا عن أننا يمكن أن نلاحظ أن التربة في البلدان الثلاثة ذات الغلة الأعلى (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) هي من أسوأ أنواع التربة في البلدان التسعة التي شملتها الدراسة الاستقصائية .

واستخدام نظام الأسعار لتشجيع الإنتاج الزراعي ليس مجرد حيلة بورجوازية تلجأ إليها البلدان الرأسمالية . فقد قامت الحكومة الشيوعية في الصين بطريقة عمدية ، وتبدو مستمرة ، بتعديل معدلات التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والصناعية لصالح المزارعين . وهكذا فإنه عند نهاية الخمسينات كانت كمية معطاة من المنتجات الزراعية تشتري كمية من السلع الصناعية تزيد على ما كانت تشتريه عند بداية العقد بمقدار ٣٥ في المائة ، وقد ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى ٦٧ في المائة عند نهاية الستينات .

---

(٢٢) الأمثلة واردة في ثيودور ، Economic Crises in World Agriculture (آن أربور : مطبوعات جامعة ميشيغان ، ١٩٦٥) .

(٢٣) ك. بيتر تيمر ووالتر و. فالكون ، THe Poltical Economy of Ri Production and Trade in Asia' ، في العمل الجماعي الذي أعده لويدج . رينولدز ، Agricul- ture in Development Theory (نيوهافن ، مطبوعات جامعة ييل ، ١٩٧٥) .

وعندما يكون المزارعون في جميع البلدان مواجهين بتكنولوجيات زراعية جديدة فإنهم لا يستغرقون وقتا طويلا للتكيف معها ، شريطة أن يدركوا مزاياها إزاء التقنيات التقليدية . فالسرعة التي تبني بها المزارعون في العالم الثالث الحبوب الوفيرة الغلة (انظر الفصل السابع) لابد أن تكون كافية لدحض كل ما يقال عن الاتجاهات المحافظة لدى المزارعين ، والنزعة التقليدية لدى الطبقات الريفية . وعندما لايتبنى المزراعون ما يسمى بتكنولوجيا جديدة ، على الرغم من الجهود

الجدول ١٠ ـ ١

بيانات الأسعار المقارنة للأسمدة والأرز

البلدان	أسعار المنتجين للأرز غير المقشور (سنت أمريكي للكيلو غرام)	أسعار المنتجين للأسمدة (سنت أمريكي للكيلو غرام)	نسبة سعر الأرز غير المقشور إلى سعر الأسمدة	غلة الأرز غير المقشور في عام ١٩٧٠ (طن للهكتار)
اليابان	٣٠,٧	٢١,٥	١,٤٢٨	٥,٦٤
كوريا الجنوبية	١٨,٤	١٩,١	٠,٩٦٣	٤,٥٥
تايوان	١١,٧	٢٦,٢	٠,٤٤٧	٤,١٦
ماليزيا	٨,٨	٢٠,٣	٠,٤٣٣	٢,٧٢
سيلان (سري لانكا)	١١,٣	١٥,٨	٠,٧١٥	٢,٦٤
اندونيسيا	٤,٥	١٥,٢	٠,٢٩٦	٢,١٤
تايلند	٤,٥	١٤,٣-٥٠,٠	٠,٣١٥-٠,٠٩٠	١,٩٧٠
الفليبين	٧,٠	١٧,٣	٠,٤٠٥	١,٧٢
بورما	٣,١	٢٥,١	٠,١٢٤	١,٧٠

المصدر : ك بيتر تيمر ووالتر فالكون ، ' The Political Economy Rice Production and Trade in AsiA ' ، في العمل الجماعي الذي أعده لويدج . رينولدز ، Agricul ture in Development Theory (نيوهافن : مطبوعات جامعة ييل ، ١٩٧٥) .

التي تبذلها أجهزة الارشاد الزراعي ، فباستطاعتنا دون قدر كبير من المخاطرة أن نعكس الافتراض المألوف ، إذ بدلا من اتهام المزارعين بالكسل والغباء ، ينبغي أن نحاول التعرف على ما في هذه التكنولوجيا الجديدة ، من عيوب تغلب مزاياها الظاهرة في أعين مستخدميها . عندئذ قد نكتشف أن هذه السلالة الوفيرة الغلة من سلالات الذرة لها مذاق مختلف ولاتجد نفس الإقبال لدى المشترين ، وأن تلك السلالة من القمح لايمكن أن يزرعها إلا فلاحون توجد تحت تصرفهم إمدادات من المياه يمكن الاعتماد عليها ، وأن سلالة بعينها من سلالات الأرز ، بينما تغل حبوبا أكثر فإنها تنتج كميات أقل من القش (التبن) اللازم لعلف الماشية . وعندما يكف المزارعون عن التقدم وتصاب الزراعة بالركود ، فإن الخطأ لايكمن في كسل المزارعين ، أو في افتقارهم إلى الرشد الاقتصادي ، وإنما في عجز الباحثين وموظفي الإرشاد الزراعي والحكومات عن توفير الظروف التقنية والاقتصادية اللازمة لهذا التقدم .

الزراعة والإنتاجية

إن الإنتاجية المنخفضة للقطاع الزراعي هي موضوع قديم في المؤلفات الاقتصادية قدم مسألة « النزعة المحافظة الغريزية » لدى المزارعين . وحقيقة أن هذا الموضوع قد دحضه أيضا أكثر من قرنين من التاريخ الاقتصادي لم تنجح في تبديد هذه الفكرة : فبالنسبة لكثير من حكومات العالم الثالث مازالت الصناعة هي القطاع الانتاجي بلا منازع[٢٤] .

كما أن الفكرة القائلة بأن الزراعة مدانة بأن انتاجيتها أدنى من انتاجية القطاعات الأخرى ، على الرغم من أنها فكرة تتناقض مع بعض كتابات آدم سميث ، يمكن إرجاعها إلى هذا الأب المؤسس للنظرية الاقتصادية الحديثة . فقد كان سميث في الحقيقة أول من يعترف بأن وفورات الحجم الكبير ـ على

---

(٢٤) هذا القسم مستلهم بدرجة كبيرة من تحليلات ميشيل ليبتون في كتابه Why Poor People Stay Poor (لندن : دار النشر « تمبل سميث » ، ١٩٧٧) .

نقيض الصناعة - غير موجودة في الزراعة ، وبعد آدم سميث فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين والماركسيين والكلاسيكيين الجدد قبلوا جميعا الفكـرة القائلة بـأن الزراعة تعاني غلة حدية متناقصة ، على حين تستفيد الصناعة من وفورات الحجم الكبير ، أي من الغلة الحدية المتزايدة . وهذه الفكرة - التي يصعب تحديها على أي حال - لا تستلزم بصورة تلقائية أن تكون إنتاجية الزراعة اليوم أدنى بالضرورة من إنتاجية الصناعة (قصارى مايمكن أن نخلص إليه هو عند مستوى تكنولوجي ثابت يمكن للزيادات غير المحدودة في العوامل الإنتاجية أن تؤدي في نهاية الأمر إلى هذا التدني النسبي للانتاجية الزراعية) . وعلاوة عـلى ذلك فـإن كثيرين من اقتصاديي القرنين التاسع عشر والعشرين كانوا يعتقدون بـأنه من المحتـوم أن يكون للزراعة دائما إنتاجية أدنى من إنتاجية الصناعة - هذا على الرغم من أن الانتاجية الزراعية كانت تحرز تقدما لامثيل له في نفس الوقت الذي كانوا يكتبون فيه !

وثمت حجة أخرى يمكن أن تضاف إلى الحجة القائمة على فكرة الغلة الحدية المتناقصة ، وهي حجة ذات طابع نظري أقل ، إذ أنها تقوم عـلى مشاهـدات احصائية . فعدم المساواة في دخل الفرد بين القطاع الريفي والقطاع الحضري ، أو بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى يمكن تفسيره بأنه نتيجة الفروق في إنتاجية العامل في هذين القطاعين المختلفين . وحتى إذا عدلنا التقديرات العادية بحيث تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية كثيرا ما تكون مخفضة بشكل مصطنع ، فإن متوسط انتاجية العامل مازالت بوجه عام أدنى في الزراعة (والأرجح كثيرا أن ينطبق الشيء نفسه على الانتاجية الحدية للعامل) .

وعلى الرغم من ذلك فسيكون من الخطأ أن نخلص من هذه النتائج المحدودة إلى أن الزراعة ينبغي أن تحصل على حصة أصغر في جميع عوامل الانتاج وأن حصة القطاعات الأخرى ينبغي أن تزداد . فإذا كانت الانتاجيـة الحديـة لليد العاملة أدنى حقا في الزراعة فسيكون مما يتمشى بالتأكيد مع المنطق الحدي السليم

الجدول ١٠ ـ ٢

معدل انتاجية رأس المال والقيمة المضافة والاستثمار في الزراعة : متوسطات سنوية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥

البلد	المعامل الحدي الاجمالي لانتاجية رأس المال		القيمة المضافة في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الزراعي كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار
	الزراعة	الاجمالي		
بوليفيا	٠,٧	٢,٩	٢٦,٠	٣,٢
تايوان	٢,٨	١,٨	٢٧,٧	١٨,٣
قبرص	١,٠	٤,١	١٩,٠	١٢,٠
أثيوبيا	٠,٣	٣,٠	٦٦,١	٤,٠
جامايكا	٦,٨	٣,٤	١٢,٣	١٠,٩
كوريا الجنوبية	٠,٧	٢,١	٤٠,٧	١٠,٥
مالاوي	١,٣	١٠,٧	٥٤,٢	١٢,٠
الفليبين	٠,٧	٢,٢	٣٤,٠	٥,٧
السنغال	٠,٢	...	٣٣,٣	٣,٩
السودان	١,٣	٢,٥	٥٤,٠	٢٣,٣
سوريا	٠,٦	٢,٠	٣٢,٨	١٩,١
تنزانيا	١,٩	٣,٣	٥٩,٠	١٨,٢
تايلند	٢,١	٢,٥	٣٦,٠	١٧,٤
ترايندادوتوباغو	٣,٣	٨,٩	١٠,٦	٢,١
تونس	٤,٧	٣,٦	٢٣,٧	١٩,٩
الجمهورية العربية المتحدة	٣,٤	٢,٦	٣٠,٦	١٦,٢
أوروغواي	٥,١	١١,٦	١٦,٧	١١,٩
فنزويلا	٥,٩	٣,٧	٧,٥	١٢,٨
متوسط مرجح	١,٣	٣,٢	٢٩,٥	١٢,٣

المصدر : أ. تشيزيبانيك ، ' The Size and Efficiency of Agricultural Investment in Selected Developing Countries ' ، منظمة الأغذية والزراعة ، في النشرة الشهرية للاقتصاديات الزراعية والاحصاءات ، عدد كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ، الصفحة ٢ .

تشجيع نقل اليد العاملة إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية[٢٥] . ولكن مثل هذا النقل لاينبغي توخيه بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى مالم يكن من الممكن التيقن من أن انتاجيتها الحدية أعلى في القطاعات الأخرى منها في الزراعة .

وعلاوة على ذلك فإن الخطأ يكمن هنا على وجه التحديد . وثمت علامات متاحة تتجه إلى توضيح أن إنتاجية هذه العوامل الأخرى ـ رأس المال بوجه خاص ـ هي أعلى في الزراعة منها في أماكن أخرى . وهكذا ، كما يمكن أن نرى من الجدول ١٠ ـ ٣ ، أنه في غالبية البلدان التي توجد بيانات بشأنها ، فإن اجمالي المعدل الحدي لانتاجية رأس المال يكون أدنى ـ مما يشير إلى إنتاجية أعلى ـ في الزراعة في القطاعات الأخرى[٢٦] .

ويمكننا الجدول ١٠ ـ ٢ أيضا من أن نرى أنه بينما يكون للاستثمار في الزراعة ، في المتوسط ، انتاجية أعلى منها في القطاعات الأخرى ، فإن حصتها في مجموع الاستثمار مازالت على الرغم من ذلك منخفضة نسبيا . وهكذا فإن هذه الحصة تكون أدنى من حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع البلدان ، فيما عدا فنزويلا . وهذا الوضع المتناقض يمكن تفسيره جزئيا بعدم كفاءة الجهود الحكومية ، وبالصعاب التي يواجهها صغار المزارعين في محاولاتهم لأن يحصلوا ، بشروط معقولة ، على المدخلات والمعدات والقروض.

---

(٢٥) ليس معنى هذا ، بطبيعة الحال ، القول بأن النزوح من الريف هو بركة خالصة . وعلى أي حال فإن مقارنة الانتاجية الحدية لليد العاملة في القطاعين الزراعي والحضري ينبغي أن تأخذ في الاعتبار « الخسائر » التي يسببها نمو المدن بلا ضابط .

(٢٦) اجمالي المعدل الحدي لانتاجية رأس المال هو نسبة اجمالي الاستثمار في عام واحد إلى الزيادة في اجمالي القيمة المضافة لهذا العام بالنسبة للعام السابق . وهكذا فإن كون النسبة في الزراعة أدنى منها في القطاعات الأخرى إنما يشير إلى أن نفس المقدار من الاستثمار الاجمالي سيخلق قيمة مضافة أعلى في هذا القطاع منه في القطاعات الأخرى ، وبهذا المعنى يمكن عندئذ القول بأن انتاجية رأس المال تكون أعلى في الزراعة . وقد أجرى ميشيل ليبتون (Why Poor People Stay Poor) حسابات مماثلة بالنسبة لسبعة بلدان ، مستخدما رأس المال بدلا من الاستثمار ، وتوصل إلى النتيجة نفسها .

لاستثماراتهم (انظر الفصل الحادي عشر) .

ولذلك فإن الاتهام بالانتاجية المنخفضة الذي وُجِّه ضد الزراعة ينبغي تحديده ووصفه . ذلك أن اصرارا من هذا القبيل ، بينما يمكن تبريره فيما يتعلق بانتاجية اليد العاملة ، فإنه يفترض أنه ضار فيما يتعلق بـانتاجيـة رأس المال . كـما أن البيانات الاحصائية هي على درجة من السطحية لاتسمح باصدار أي حكم على إنتاجية جميع عوامل الانتاج . وعلاوة على ذلك فإنه في الولايات المتحدة ، وهي البلد الوحيد الذي توجد لدينا بالنسبـة له سـلاسل إحصـائية طـويلة بما فيـه الكفاية ، كان مجموع إنتاجية جميع العوامل يزداد في الزراعة بأسرع من زيادته في القطاعات الأخرى(٢٧) .

وتؤكد الدراسات على المستوى الاقتصادي الكلي هذا الانطباع الإجمالي (يكاد يتعذر على المرء أن يتحدث عن « النتائج » بسبب عدم دقة البيانات) . إذ بينما تكون المعدلات الاقتصادية لعائد الأنشطة الزراعية التقليديـة منخفضة بـوجه عام ، فإن التكنولوجيات الحديثـة تسمح ، بـالنسبة لأنشـطة كثيرة ، بتحقيق معدلات تساوي أو تتجاوز معدلات القطاعات الأخـرى ، ويرجـح أنه كـان يمكن ، في سياق التكنولوجيا التقليدية ، تبرير فكرة قطاع زراعي يعاني إنتاجية منخفضة . غير أن الاحتمال الأقوى هو أن هذه الفكرة لم تعد بالفعل فكرة دقيقة في البلدان التي كان اقتصاديو القرن التاسع عشر يكتبون فيها ، بل إنها أقل دقة اليوم في بلدان نامية كثيرة تسمح فيها التكنولوجيا الحديثة ، أو يمكن أن تسمح ، بغلة عالية ومعدلات اقتصاديـة للعائـد تعادل تلك التي تتحقق في القـطاعات الأخرى أو تتفوق عليها .

عناصر الاستراتيجية

قبل أن أحاول تقديم مخطط سريع لبعض عناصر استراتيجية زراعية ، قد

---

(٢٧) انظر ، بول أ. صامويلصون ، Economics (نيويورك : دار النشر « ماغروهيل » ، ١٩٦٤) .

يكون من المفيد أن أشرح الكيفية التي أرى بها دور هذا القطاع . وفي رأيي أن الزراعة لم تكن تحظى بالأولوية التي تستحقها في السياسات الحكومية لمعظم البلدان النامية . ولكني أود أن أتفادى أي سوء فهم فيما يتعلق بمنشأ هذا الرأي . وموقفي ليس نابعا من أي كراهية لحياة المدن ، إن أي نفور فيما يتعلق بالمدنية الصناعية ، أو أي تفضيل إيكولوجي للمجتمع الريفي . ولست أعتقد بأن التصنيع هدف لايمكن بلوغه ، بل اعتبره بالتأكيد هدفا مستصوبا ومرغوبا فيه .

ولكن خبرات بلدان كثيرة أوضحت أن إعطاء النمو الصناعي أولوية مطلقة كثيرا ما أدى بعملية التنمية إلى نهاية لاحياة فيها . فنمو القطاع الزراعي يعد ضروريا لتوازن نموذج التنمية وقابليته للاستمرار ، كما أن ركود هذا القطاع سيكون بوجه عام بمثابة حكم باخفاق التصنيع على المدى الطويل . وبدلا من أن تعتبر التنمية الزراعية هدفا في ذاتها ، فإنه ينبغي التفكير فيها بوصفها وسيلة نحو النمو المتوازن في جميع القطاعات الاقتصادية ـ بما في ذلك القطاع الصناعي ـ .

وليس من الممكن أن نتناول السياسات الزراعية هنا بالتفصيل ، إذ أن خصائصها تختلف من بلد لآخر ، ومع ذلك فإن الخطوط الرئيسة لهذه السياسات مماثلة بوجه عام في الدول النامية ، ومن المثير في هذا الصدد أن نلاحظ ضخامة التماثل بين نواحي القصور ، أو الضعف في السياسات . وثمت خطآن شائعان يبدو أن لهما أهمية خاصة . أولهما أن هياكل الأسعار كثيرا ما يجري تعديلها بطريقة مصطنعة تلحق الضرر بالزراعة ، وثانيهما أن التمويل العام للاستثمارات والنفقات المتكررة في هذا القطاع تعد أدنى كثيرا مما تتطلبه مستويات الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية .

وتعديل هيكل الأسعار على حساب الزراعة هو نتيجة مجموعة منوعة من التدابير التي تنفذ عادة في قطاعات مختلفة بطريقة تناسب كل حالة على حدة أكثر منها بطريقة منتظمة . وهكذا فإن أسعار المنتجات الزراعية في كثير من البلدان ، إما أن تحددها الحكومة بطريقة رسمية ، أو يتم التأثير فيها عن طريق نظام للشراء الإجباري ، وفي كلتا الحالتين فإن الأسعار التي تحدد على هذا النحو تكون عادة

لصالح المستهلكين وليست لصالح المنتجين . وعلى نقيض ذلك فإن أسعار المنتجات الصناعية بوجه عام بصورة مصطنعة بسبب التدابير الحمائية التي تطبق للتقليل من الواردات وتشجيع صناعات الاحلال ، وعندما توجد حماية مماثلة بالنسبة للقطاع الزراعي فإن مستواها يكون بوجه عام أدنى كثيرا ، وبذلك يكون هذا القطاع مرة أخرى هنا في وضع غير موات[٢٨] . ونتيجة لذلك فإن أسعار مدخلات (مستلزمات) القطاع الزراعي والسلع الصناعية التي يستهلكها المزارعون تكون عالية بصورة مصطنعة على حين تكون أسعار المنتجات الزراعية مخفضة ، وبالتالي تنخفض الأرباح التي تحققها المنتجات الزراعية مخفضة ، وبالتالي تنخفض الأرباح التي تحققها الزراعة . بل إن فرض أسعار فائدة منخفضة للقروض التي تقدمها مؤسسات الائتمان إنما يعمل بدوره ضد صالح الزراعة ، وضد صالح صغار المزارعين بوجه خاص : فالقطاع الزراعي يحصل على نسبة صغيرة من هذه القروض ، وفي داخل هذا القطاع تكاد القروض التي تقدمها هذه المؤسسات تذهب جميعا إلى كبار المزارعين .

وادراكا من الحكومة لمساوىء هذه التعديلات المصطنعة في الأسعار بالنسبة للمزارعين ، فإنها تحاول تعويضهم عن طريق دعم أسعار بعض المدخلات الزراعية ، مثل الأسمدة والمياه والبذور . ولكن هذه التدابير كثيرا ما تؤدي إلى استنزاف كبير لموارد الميزانية الحكومية على حساب الاستثمارات الأخرى الأكثر إنتاجية . وفضلا عن ذلك فإن المزايا التي تعطي على هذا النحو كثيرا ما ينفرد بها كبار أصحاب الأرض ونادرا ما تصل إلى أيدي المزارعين الآخرين .

ولذلك فإن التدبير الأول ، وربما التدبير الأكثر فعالية ، الذي ينبغي أن تتخذه الحكومات الراغبة في تشجيع الزراعة هو استعراض وتعديل النظام المركب

---

(٢٨) مازالت هذه سياسة اقتصادية أخرى يمكن أن يعتبر آباء النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، بكل عدل وانصاف ، مسؤولين عنها جزئيا . وخلال المناقشة الشهيرة حول قوانين القمح وإلغائها أسهم نفوذ ريكاردو ـ مع استخدام حجج هي موضع شك في أغلب الأحوال ـ في إضفاء الشرعية على السياسات التي تحمي القطاع الصناعي وحده على حساب الزراعة .

للسياسات الاقتصادية التي تحدد الأسعار ـ ومن ثم الحوافز الاقتصادية ـ في مختلف القطاعات الاقتصادية . فالسياسات التي ترمي إلى ابقاء الأسعار منخفضة في قطاع إنتاج الأغذية كثيرا ما يتم الدفاع عنها باعتبارها ضرورية للمحافظة على مستوى ملائم لاستهلاك أفقر فئات السكان . ويضاف إلى ذلك في بعض الأحيان أن الأسعار العالية لن يكون من شأنها إلا أن تعود بالفائدة على كبار المزارعين ، وأن تزيد من سوء أحوال العمال الزراعيين المعدين(٢٩) . وهذه الحجج خطيرة بالتأكيد ولايمكن تفنيدها بصورة مرتجلة(٣٠) . وكثيرا ما تبين الدراسات الاستقصائية لكل حالة على حدة ، رغم موضوعيتها ؛ أن هذا النوع من المشكلات ذو طبيعة محدودة أكثر مما يعتقد في أغلب الأحوال(٣١) . وفضلا عن ذلك فإن برامج بطاقات الأغذية التي توجد بالفعل في كثير من البلدان النامية يمكن تحسينها بدرجة ملحوظة في حالات كثيرة دون زيادة تكلفتها بحيث تصل إلى الفقراء بفعالية أكثر ، وبذلك يقل ما يمكن أن تتحمله هذه الطبقات من أعباء إضافية نتيجة للزيادة في أسعار الأغذية(٣٢) .

---

(٢٩) وتلك فكرة أخرى ترجع إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين .

(٣٠) كثيرا ما يتجه « الخبراء » الدوليون إلى إغفال هذه المشكلات ، أو تقليل أهميتها إلى أقصى حد ، باسم منطق اقتصادي غير حساس بدرجة كافية للحقائق الإنسانية والسياسية . وباستطاعة المرء بطبيعة الحال أن يقول إن الحكومات ، على النقيض من ذلك ، تتجه إلى إعطاء هذه الحقائق وزنا كبيرا جدا ، والتغاضي عن الأعباء الاقتصادية الطويلة المدى للاستراتيجيات التي يتبعونها .

(٣١) وهكذا فإن العمال الزراعيين كثيرا ما يحصلون على أجورهم عينا (بصورة جزئية على الأقل) في شكل وجبات أو أغذية ، وهم إلى هذا الحد سيكونون أقل تأثرا بالزيادة في أسعار الأغذية .

(٣٢) وهكذا فإنه في أغلب الأحوال يكون المستفيدون الرئيسون من هذه البرامج منتمين إلى ما يسمى الطبقة الوسطى (التي ليست في الواقع ، كما يقول ميردال ، سوى جزء من الطبقة العليا) . كما أن تخفيض أو إلغاء حصص الأغذية التي تذهب إلى هذه الفئات الاجتماعية يمكن ، دون تكلفة إضافية ، أن يحرر كمية هامة من الأغذية وتوجيهها لاشباع متطلبات المحتاجين حقا .

وفي غالبية بلدان العالم الثالث تكون حصة الاستثمار العام والنفقات المتكررة التي تذهب إلى الزراعة أقل كثيرا من نسبة السكان العاملين الذين يعتمدون على هذا القطاع . بل إن هذه الحصة تكون بوجه عام أدنى من النسبة المئوية لمجموع الانتاج الذي يأتي من هذا القطاع الاقتصادي . ففي البلدان الآسيوية ، على سبيل المثال ، تحصل الزراعة في المتوسط على حوالي ٢٠ في المائة من الاستثمار العام ، ومع ذلك فإن حوالي ٦٠ في المائة من السكان العاملين يعتمدون على الزراعة ، كما أن حصة هذا القطاع في مجموع الانتاج تبلغ قرابة ٤٠ في المائة . ويبدو أن حصة الاستثمار العام الذي يوجه إلى الزراعة تكون غير مواتية بالمثل إذا ما استخدمنا كمعيار هنا إنتاجية رأس المال المستثمر(٣٣) . والحقيقة أن انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة هو على الأرجح المؤشر الأشد تعبيرا عن تحيز غالبية حكومات العالم الثالث للمدن والصناعة على حساب الريف والزراعة .

وفي غالبية البلدان النامية ، وبسبب ضعف الامكانات المالية وكثرة القيود الادارية ، فإن المرتبات والشروط التي تقدم للموظفين العاملين في الخدمات الزراعية تكون غير كافية لجذب الموظفين من النوعية المطلوبة والاحتفاظ بهم . والحقيقة أن هؤلاء الموظفين يحصلون بوجه عام على مرتبات أقل من تلك التي يحصل عليها زملاؤهم في الجهاز الإداري الحكومي ، أو حتى في الادارات التقنية الأخرى . فضلا عن أن بدلات العمل الشاق الذي يؤدى خارج المدن تكون محدودة أو غير موجودة ، على حين أن المعدات ووسائل النقل تكون بدورها غير كافية . ونتيجة لذلك فإن خيرة الموظفين العاملين في القطاع الزراعي يحاولون الالتحاق بخدمات أخرى ، أو البحث عن وظائف في القطاع الخاص ، أما

---

(٣٣) إذا افترضنا أنه بالنسبة للاستثمار العام تقوم العلاقة نفسها (بين المعامل الحدي الاجمالي لانتاجية رأس المال في القطاع الزراعي والمعاملات المقابلة في القطاعات الأخرى) التي توجد بين المعاملات نفسها بالنسبة لجميع الاستثمار (أي العام والخاص ، انظر الحاشية ٢٦ السابقة) فإن الإدارة « الحدية » للمالية العامة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حصة الاستثمار الذي تموله الحكومة في القطاع الزراعي (حيث يكون المعامل أصغر) على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى .

أولئك الذين يبقون فيحاولون الحصول على وظيفة في مدينة كبيرة ، كما أن أولئك الذين لم يكن باستطاعتهم تفادي النقل إلى وظيفة في إحدى القرى فقد كانوا يتخذون من نقص المعدات ، ووسائل النقل ذريعة للتقاعس في عملهم وعدم أدائه على الوجه المطلوب . إن تعديل حالة الأمور هذه ينبغي أن تكون له أولوية لدى الحكومات ، وينبغي بوجه خاص أن يرمي تنقيح جدول المرتبات إلى جعل الخدمات الزراعية مجزية أكثر ، وإكسابها مكانة أكبر ، تمشيا مع أهمية هذا القطاع بالنسبة لتنمية هذه البلدان .

وفي داخل القطاع الزراعي كان توزيع النفقات العامة يتجه بوجه عام إلى محاباة الاستثمارات التي تكون مربحة بصورة مباشرة وذات جاذبية من الناحية السياسية ، وذلك على حساب البرامج الطويلة الأجل التي تبدو مكاسبها المالية والسياسية مشكوكا فيها بالنسبة للحكومات . وهكذا فإن الري كانت له الأفضلية على برامج البحوث أو الارشاد الزراعي أو إعادة التشجير أو صيانة التربة . ففي بداية الستينات ، على سبيل المثال ، كان الري يحصل على ٨٠ في المائة من تمويل الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي في تايلند ، وفي الهند وباكستان كانت النسبة تبلغ مستوى عاليا جدا مقداره ٩٥ في المائة .

وقد كانت البحوث الزراعية ، وهي استثمار طويل الأجل بلا منازع ، تهمل بصورة منتظمة . ومع ذلك فإن تاريخ الثورة الخضراء قد أوضح أن هذا النشاط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة ـ ومربحة ـ ، كما أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت تؤكد أيضا أن الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية يمكن أن تكون عالية جدا . ففي المكسيك أسفرت البحوث الزراعية التي أجريت بين عامي ١٩٤٣ و١٩٦٣ عن معدل سنوي للعائد مقداره ٢٩٠ في المائة ، بل إنه بالنسبة للبحوث في القمح وحده وصل هذا المعدل إلى ٧٥٠ في المائة(٣٤) . وعلى الرغم من ذلك

---

(٣٤) للاطلاع على دراسة في الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية ، انظر ثيودور و. شولتز ، Economic Growth and Agriculture (نيويورك : دار النشر « ماغروهيل » ، ١٩٦٨) ، وكذلك ، روبرت أ. ستيفنسون ويواف كيسلي ، Agricultural Research and Productivity (نيوهافن : مطبوعات جامعة ييل ، ١٩٧٥ .

فإن الجهود في مجال البحوث ظلت ، كما رأينا ، مقتصرة على عدد محدود من أنواع النباتات والمحاصيل . وفضلا عن ذلك ، فبينما كانت المنظمات الدولية والجهات المقدمة للمعونة تزيد بدرجة كبيرة من جهودها في هذا المجال ، فإن غالبية البلدان النامية لاتعطى هذا النشاط حتى الآن أولوية كافية . ففي عام ١٩٧٥ ، على سبيل المثال ، لم تخصص هذه البلدان للبحوث الزراعية إلا ٣, ٠ في المائة فقط من الدخل الذي استخلصته من الزراعة (كانت النسبة المقابلة في البلدان المتقدمة ١ في المائة) . وبالنسبة للعالم أجمع لا يذهب إلى الزراعة إلا ٣ المائة فقط من مجموع النفقات على البحوث ، كما أن ٩٠ في المائة من هذا المبلغ تنفق على المشكلات الزراعية في المناطق المعتدلة . ومن المرجح أن يكون عدم كفاية هذه الجهود هو التهديد الأكثر خطورة للآفاق الطويلة الأجل للنمو الزراعي - ومن ثم للتنمية الاقتصادية - في العالم الثالث .

ويعتبر الإرشاد الزراعي مجالا آخر كان نصيبه الإهمال في أغلب الأحوال . فبسبب الافتقار إلى الموظفين المؤهلين وإلى وسائل النقل والمعدات اللازمة فإن الإدارات المسؤولة تقنع بوجه عام بزيارات روتينية لعدد محدود من المزارعين . كما أن عدم وجود أي صلة بين الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ، وعدم كفاية التدريب الذي يحصل عليه موظفو الإرشاد الزراعي سرعان ما يسفران عن فقدان هؤلاء لكل جدة بالنسبة للمزارعين وكل اهتمام بهم . وعلاوة على ذلك فأنه توجد في جميع البلدان فجوة كبيرة بين النتائج التي تتوصل إليها محطات البحوث - بل تلك التي يتوصل إليها خيرة المزارعين وانجازات المزارعين المتوسطين ، وهنا توجد ذخيرة من التكنولوجيات الزراعية التي لم تستخدمها بعد غالبية المزارعين ، والتي تستطيع أجهزة الإرشاد الزراعي نشرها . وستكون لإقامة مثل هذه الصلة الفعالة بين المزارعين والعاملين في مجال البحوث مزية إضافية هي تمكين الباحثين من أن يتفهموا على نحو أفضل المشكلات التي تواجه المزارعين . ومن ثم توجيه برامج بحوثهم بطريقة مناسبة . وقد أوضحت بلدان عديدة أن خدمات الإرشاد الزراعي يمكن أن تعمل بفعالية ، وأن تكون بمثابة

حلقة بين البحوث والمزارعين . والحقيقة أن إعادة تشكيل هيكيلية بسيطة مقترنة بالحد الأدنى من النفقات الإضافية قد أدت إلى نتائج مثيرة في حقول المزارعين(٣٥) .

وأخيرا فإن إدارات الغابات والأجهزة المعنية بصيانة التربة غير كافية بطريقة مأسوية في الأغلبية الساحقة من البلدان النامية . إذ لا تخلو من علل إزالة الغابات وتدهور التربة إلا قلة ضئيلة من البلدان ، ولكن الحكومات نادرا ما تكون مدركة للمدى الكامل لهذه المشكلات ، بل إن الرغبة في العمل نادرا ما تكون بدورها موجودة . ومع ذلك فإن برامج التشجير ، أو صيانة التربة لن تثمر أي منفعة منظورة على الفور ، ولذلك لا يوجد فيهما ما يمكن أن يجذب الحكومة ، حتى إذا لم تكن خاضعة للضغط الدوري لانتخابات حقيقية . وقد رأينا في الفصلين السادس والسابع أنه في كل الأحوال تكون برامج كهذه صعبة التنفيذ ، وأنه ليس من اليسير دائما الحصول على التعاون من جانب المستفيدين . وفي مثل هذه الظروف ليس من المستغرب إن كان تنفيذ هذه البرامج ، في حال افتقاد التصميم الحكومي ، يواجه عددا كبيرا جدا من المشكلات . ومع ذلك فإنه في الغالبية الساحقة من بلدان العالم الثالث توجد غابات وتربة تقترب بالفعل من نقطة اللاعودة ، إن لم تكن قد تجاوزتها فعلا . وهاييتي ونيبال ليستا البلدين الوحيدين المهددين بكارثة إيكولوجية ، ولذلك فإن التأخير لبضعة عقود أخرى ، بل لبضعة أعوام ، يمكن أن يكون مهلكا . وقد آن الآوان لأن تشرع حكومات هذه البلدان في شن هجماتها المضادة .

إن النقاط القليلة السابقة لاتغطي بطبيعة الحال كل توجهات سياسة زراعية .

---

(٣٥) بفضل نظام « التدريب والزيارة » الذي روج له أحد الخبراء تمكنت بلدان آسيوية عديدة من تحقيق زيادات في الغلة لم يسبق له مثيل . وكثيرا ما كانت المعدلات الاقتصادية لعائد هذه العمليات أكثر من ٥٠ في المائة أو حتى ١٠٠ في المائة . انظر ، دانييل بينور وجيمس ك . هاريسون Agricultural Extension ، البنك الدولي (واشنطن العاصمة ، ايار / مايو ١٩٧٧ .

فهناك الكثير الذي ينبغي أن يقال فيما يتعلق بالائتمان ، والتسويق ، والمعدات ، وتوريد المدخلات ، وإدارة هذا القطاع وتخطيطه . وسأعود إلى بعض هذه الموضوعات في الفصل التالي عندما أناقش البرامج الموجهة بصورة محددة نحو صغار المزارعين .

في النصف الأول من السبعينات أسفرت سلسلة من المحاصيل السيئة في جنوب آسيا ومنطقتي الساحل في أفريقيا ، والاتحاد السوفييتي عن أزمة في الأغذية على نطاق العالم . وأدى ذلك ببلدان نامية عديدة إلى الاعتقاد بأن الثورة الخضراء ، وفوائض الحبوب الأمريكية يمكن ألا تكون جاهزة دائما لانقاذها في وقت الشدة ، وبأنه قد آن الأوان لايلاء إنتاج الأغذية في بلدانها مزيدا من التركيز والاهتمام . وهكذا دفع بالتنمية الزراعية والريفية إلى مصاف الأولويات الانمائية ، وعجّلت المنظمات الدولية بنشر العقيدة الجديدة .

غير أنه إذا كان الذي ترددت أصداؤه في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ مازال هو الأساس الوحيد لهذه الأولويات الجديدة ، فإنه يخشى ألا تدوم هذه الاستراتيجيات طويلاً . فللحكومات ذاكرة ضعيفة ، في الجنوب كما في الشمال ، وأزمة الأغذية لم تعد تحتل العناوين البارزة ، والقلق بشأن التباطؤ في النمو يمكن أن يجدد شعبية القطاعات « السريعة النمو » مثل الصناعة . أما بالنسبة للمتخصصين الاقتصاديين ، والمتخصصين في التنمية فليس باستطاعتهم أن يظلوا لفترة طويلة ، دون ضجر أو سأم ، يرددون الموضوعات نفسها ، إذ يبدو من الضروري ، لكي تظل المهنة في حالة يقظة ، أن يكون هناك نمطان أو ثلاثة أنماط على الأقل كل عقد ، ومن المفترض أن الاحتياجات الأساسية ، بدورها ، قد خلعت التنمية الريفية عن عرشها ، وفي بعض الأحيان يشعر المرء أنه حتى هذا الموضوع الجديد قد أخذ نجمه هو الآخر في الأفول .

ومع ذلك توجد أسباب أخرى أكثر جوهرية لإعطاء تنمية القطاع الريفي أولوية أعلى . فالتاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة الآن ولغالبية البلدان النامية

الأكثر تقدماً يمكننا من أن نرى أن الزراعة قد قامت بدور رئيس في نجاح عملية التصنيع ، وعلى نقيض ذلك تبين أمثلة أخرى كثيرة أن إهمال القطاع الزراعي قد ألحق الضرر ببرامج التنمية في عدد كبير من البلدان .

ولكن التاريخ لايكرر نفسه ، والعالم الثالث يواصل جهوده الانمائية اليوم في ظروف تختلف اختلافاً شديداً عن تلك التي واجهت البلدان المتقدمة الآن عندما بدأت جهودها في مجال التصنيع . وربما كان الخلاف الرئيس هو النمو السكاني السريع في البلدان النامية . وفي الأعوام القادمة ستكون المظاهر الأكثر مأسوية لهذا الانفجار السكاني هي الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في العجز الغذائي ، وكذلك الزيادة المفاجئة السريعة في قوة العمل ، بمعدل لن يكون باستطاعة الصناعة فقط أن تستوعبه . وليس من شأن هذين العاملين إلا تعزيز الحجة القائلة باعطاء أولوية أكبر للقطاع الزراعي . إن هذا التوجه الجديد ، بدلاً من أن يكون بدعة عابرة أو استجابة مذعنة ـ ومغرضة ـ لأهواء مانحي المعونة ونزواتهم ، ينبغي أن يعني تغيراً عميقاً في استراتيجيات العالم الثالث الإنمائية . وعندما تترجم هذه الأولوية إلى عمل ـ من خلال عمليات تنقيح في نفقات الميزانية ، أو هياكل الأسعار على سبيل المثال ـ يمكن فقط أن تصبح واقعاً ملموساً ، بدلاً من أن تكون مجرد نية أو هدف .



الفصل الحادي عشر
تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر السكان

بينت خبرة عقود ثلاثة أن النمو الاقتصادي لم يكن كافياً دائماً لتخفيف وطأة الفقر . وكانت الأدلة الإحصائية بمثابة تحد لفكرة الانتشار التلقائي لثمار النمو في اتجاه أفقر فئات المجتمع . ولما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية ، وتكسب عيشها من الزراعة ، فإن إعادة توجيه استراتيجيات التنمية لصالح هذا القطاع يمكن أن تؤدي إلى تحسين أحوال الفقراء المعيشية . ومع ذلك ففي هذه الحالة بدورها لايوجد شيء تلقائي فيما يتعلق بتحسين من هذا القبيل . وتبين أمثلة مختلفة ، بدءاً من الفليبين وانتهاء بالسلفادور ، أن النمو الزراعي السريع قد يكون مقترناً في كثير من الأحوال بافقار سكان الريف[1] . فإلى جانب إدخال تعديلات على الأولويات القطاعية فإن مايلزم من الناحية الفعلية هو تغيير في نمط النمو وتوزيع ثماره .

غير أن ثمت خطراً من أن تؤدي استراتيجيات من نمط الاحتياجات الأساسية ، مهما يكن حسن مقصدها ، إلى تناقضات في السياسات ، أو توقف في التنمية إذا غاب الغرض من التنمية الاقتصادية عن الأذهان . والسبيل الوحيد

---

(١) في الفليبين كان الإنتاج الزراعي ينمو بمعدل سنوي مقداره ٣,٨ في المائة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧١ ، وخلال الفترة نفسها انخفض متوسط الدخل الحقيقي للأسرة من فئة أفقر ٢٠ في المائة من سكان الريف بأكثر من ١٠ في المائة (انظر ، كايث غريفين وعزيز الرحمن خان ، اللذين قاما بتنسيق العمل الجماعي **Poverty and Landlessness in Rural Asia** (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٧) . وفي السلفادور كان الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل ٣,٤ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٥ ، وخلال الفترة نفسها انخفض الدخل الحقيقي للأسر المعيشية التي تفلح أقل من هكتار (٤٢ في المائة من السكان) بمقدار ٢٠ في المائة (انظر ، منظمة العمل الدولية ، **Rural Poverty in the Third World**. (جنيف ، ١٩٧٩) .

للتوفيق بين حتمية النمو الاقتصادي وضرورة تحسين الأحوال المعيشية لأفقر السكان هو الاستفادة من القدرة الانتاجية لهؤلاء المعوزين وتنميتها . ونضيف إلى ذلك أنه لما كانت الأغلبية الساحقة من الفقراء تعيش في الريف فإن هذا الجهد ينبغي أن يبدأ في الريف .

وفي كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية يعد الإصلاح الزراعي الشرط المسبق لتحسين دخول أفقر السكان وأحوالهم المعيشية . وينبغي أن يكون هذا الاصلاح مقترناً بسياسات ترمي إلى تنظيم صغار المزارعين ، ودعم جهودهم الانتاجية . وفضلاً عن ذلك فإن تنفيذ أشغال ريفية على نطاق واسع يمكن أن يوفر فرص العمل والدخل للعاطلين عن العمل في الريف . وأخيراً فإن استراتيجيات التصنيع ينبغي أن تنقح بحيث تشجع بفعالية أكثر على توليد فرص العمل وتنمية المزارع الصغيرة .

الإصلاح الزراعي

أوضح تاريخ الأعوام الثلاثين الأخيرة أنه في البلدان التي تكون موارد الأرض فيها محدودة لن يكون تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف في حيز الإمكان مالم توزع الأرض بطريقة عادلة نسبياً . ففي الصين وتايوان وكوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، سمح إصلاح زراعي أولي بتحسن استثنائي في الأحوال الاقتصادية لأفقر السكان ، على حين أنه في البرازيل والهند والفليبين ، حيث هياكل الأرض تبتعد تماماً عن العدالة ، كان صغار المزارعين والعمال المعدمون يعانون ركوداً ، بل تدهوراً ، في أحوالهم .

وكان دعاة الإصلاح الزراعي بوجه عام يدافعون عن قضيتهم على أساس الانصاف ، والعدالة الاجتماعية . غير أنه مهما تكن أهمية هذا الجانب من المشكلة ، فإنه يتجه إلى اخفاء اعتبارات أخرى لاتقل أهمية . وتلاحظ دراسة استقصائية أجراها بنك التنمية الآسيوي مايلي :

« يرجع بعض هذه المشكلات (التي تواجه الحكومات خلال تنفيذ

الاصلاحات الزراعية) إلى أنه يوجد اتجاه ، حتى بين مقرري السياسات المتعاطفين مع فكرة الاصلاح الزراعي ، إلى اعتباره أساساً وسيلة لتأمين العدالة الاجتماعية . ومع إعطاء زيادة الانتاج أولوية عليا في خطط التنمية فإن « برنامجاً للعدالة الاجتماعية » لايلقى اهتماماً كافياً ، كما أن تنفيذ هذا البرنامج ومراقبته يلقيان رعاية أقل . وعلى نقيض الاهتمام الذي يولى للتطورات الأخيرة في التكنولوجيا ، فإن المكاسب التي يمكن أن يحققها الإصلاح الزراعي من زاوية زيادة الانتاج لاتلقى ماتستحقها من تقدير . ومرجع ذلك جزئياً إلى أن البحوث الاقتصادية المصاحبة فيما يتعلق بمختلف تدابير الاصلاح الزراعي لم تبلغ إلا مؤخراً مستوى من العمق والقوة يمكن مقارنته ، على سبيل المثال ، بالبحوث التي اقترنت باستنباط سلالات محصولية جديدة وفيرة الغلة . وبينما يتجلى في يسر مايمكن أن ينشأ عن الاصلاح الزراعي من اضطرابات ، فإنه لايوجد تسليم على مثل هذا النطاق الواسع بأنه من المستطاع تعزيز هدفي الانتاجية والعمالة في آن واحد . »[٢]

والحقيقة أنه حتى وقت قريب كان الرأي التقليدي للاقتصاديين هو أن آثار الاصلاح الزراعي على التنمية الاقتصادية كانت سلبية على وجه الاجمال . وكان هذا الرأي ، في أغلب الأحوال ، يستند إلى الفكرة القائلة بأن المزارع الكبيرة تحقق بوجه عام نتائج أفضل من تلك التي تحققها المزارع الصغيرة في مجالات الانتاج ، أو المدخرات ، أو إنتاج فائض قابل للتسويق ـ وهي على أي حال فكرة نظرية ونادراً ما كانت تبررها الحقائق[٣] . ولما كان هذا الرأي مازال يؤخذ به على

---

(٢) بنك التنمية الآسيوي ، Rural Asia : Challenge and Opportunity (نيويورك : دار النشر « برايغر » ، ١٩٧٧) ، الصفحتان ٢٣١ و ٢٣٢ .

(٣) يتحمل الاقتصاديون الكلاسيكيون والماركسيون ـ مرة أخرى ـ مسؤولية جزئية عن هذا الحكم المسبق . وقد كان آدم سميث ، بوجه عام ، يعتقد أن كبار ملاك الأرض أكثر ميلاً إلى التجديد والابتكار في أساليب عملهم من صغار المزارعين . وقد شاطره ريكاردو هذا الرأي ، إذ كان بدوره يعتقد أن المزارع الكبيرة توفر عمالة أكثر بالنسبة للهكتار . وكان =

نطاق واسع ، وكثيراً مايكون الأساس الذي تقوم عليه الحجج التي تساق ضد الاصلاح ، فإنه يجدر بنا أن ندرسه عن كثب أكثر . وإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين المزارع الصغيرة والكبيرة من زاوية التنمية الاقتصادية فإنه تبرز لنا أربعة جوانب ذات أهمية خاصة هي : الانتاج بالنسبة للفدان ، والعمالة ، والمدخرات والاستثمار ، وحجم الفائض الذي يذهب إلى السوق .

وتتجه دراسات استقصائية متعددة إلى إثبات أن إنتاجية الفدان هي على نقيض الأفكار المتصورة سلفاً كثيراً ماتكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة . وقد بينت المقارنات التي أجراها كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي أن الحجم المتوسط الأصغر من حيازات الأرض والتركيز الأقل في ملكية الأرض يكونان بوجه عام مقترنين بانتاج أعلى للفدان . وهذه العلامه تؤكدها المقارنات ، داخل بلدان بعينها ، بين إنتاج المزارع ذات الأحجام المختلفة . ففي وسط تايلند تنخفض غلة الأرز غير المقشور من ٧٦٥ كيلو غراماً للفدان بالنسبة للمزارع التي تتراوح مساحتها بين فدانين وثلاثة أفدنة إلى ٤٨٥ كيلو غراماً للفدان بالنسبة للمزارع التي تبلغ مساحتها ١٤٠ فداناً أو أكثر . وفي الفليبين تتراوح الغلة بين ٢,٩ طن من الأرز غير المقشور للهكتار بالنسبة للحيازات التي تقل مساحتها عن هكتارين، و٢,٢ طن للهكتار بالنسبة للمزارع التي تزيد مساحتها على أربعة هكتارات . ويبين تحليل منتظم للفروق بين المزارع الصغيرة والكبيرة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية أن قيمة الانتاج للهكتار تكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة بما

ماركس وانجلز ، ولينين بعدهم ، يتهمون صغار المزارعين بعدم تراكم رأس المال ، ويعدم الابتكار والتجديد ، وبعدم الانصياع لأنماط الانتاج التعاونية . وبوجه عام لم تكن هذه الآراء مدعومة ببيانات إحصائية ، وعندما كانت مدعومة بمثل هذه البيانات (في حالة لينين على سبيل المثال) فإن تفسيرها كان في بعض الأحيان موضع تساؤل (انظر ، ميشيل ليبتون ، Why Poor People still Poor (لندن : دار النشر « تمبل سميث » ، ١٩٧٧) .

يتراوح بين ثلاث مرات ، وأربع عشرة مرة (انظر ، الجدول ١١ ـ ١) . وفي هذه الظروف يمكن أن نتوقع ، إذا ماتساوت كل الأمور الأخرى ، أن تؤدي إعادة توزيع الأرض إلى زيادة في الانتاج الزراعي .[٤]

وبالمثل توضح البيانات الاحصائية في اتساق أن العمالة بالنسبة لوحدة المساحة تكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة . وهكذا تبين دراسة استقصائية لإحدى المقاطعات في ولاية البنجاب الهندية أن العمالة بالنسبة للفدان في عام ١٩٦٨ كانت تتراوح بين ٣٣ و ٣٩ يوم عمل في المزارع التي تقل مساحتها عن ٣٠ فداناً وبين ٢٠ و ٢٣ يوم عمل في المزارع الأكبر حجماً . وفي الأرجنتين ، والبرازيل ، وشيلي ، وغواتيمالا يكون عدد العمال بالنسبة للهكتار أعلى مابين ثلاثين وستين مرة في المزارع الصغيرة منه في المزارع الكبيرة . وفي كولومبيا كان هذا العدد ينخفض باطراد في عام ١٩٦٠ من ٢,٧ يوم عمل في الحيازات التي تقل عن ٠,٥ هكتار إلى ٠,١٧ يوم عمل في المزارع التي تتراوح مساحتها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار . والحقيقة أن المزارع الصغيرة ، لكونها تستخدم عدداً أكبر من الأيدي العاملة (وأساساً عمل أفراد الأسرة) ، فإن ناتجها بالنسبة لوحدة الأرض يكون أكبر .

وكثيراً مايقال : إنه لما كان معدل الادخار لدى صغار المزارعين أدنى من مثيله لدى كبار المزارعين ، فإن إعادة توزيع الأرض لصالح صغار المزارعين ستكون له آثار سلبية على مجموع حجم المدخرات ، ومن ثم على الاستثمار . والحقيقة أن كلا من المقدمة المنطقية لهذه الحجة والنتيجة التي تخلص إليها إنما هي موضع

---

(٤) « إذا تساوت كل الأمور الأخرى » هو بطبيعة شرط لن يتم الوفاء به ، إذ أن الاصلاح الزراعي الحقيقي من المحتوم أن يؤدي إلى تغيير كامل في النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المناطق الريفية . غير أنه إذا ماكانت هذه التغييرات نحو الأسوأ (بسبب الاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن يطلق الاصلاح شرارته) فإنها يمكن أيضا ، إذا ما نظمت وتمت مراقبتها ، والإشراف عليها بصورة سليمة ، أن تمثل تحسناً فعلياً (بأن تقام ، بوجه خاص ، المؤسسات المساندة التي ستسمح بتنمية ريفية فعالة) .

الجدول ١١ ـ ١

الناتج الزراعي حسب حجم المزرعة في أمريكا اللاتينية

	العام	(١) أصغر مزارع الأسرة الفرعية	(٢) أكبر المزارع المتعددة الأسر	(٣) نسبة العمود (١) الى العمود (٢)
		وحدة نقدية وطنية للهكتار الزراعي		
الأرجنتين	١٩٥٠	٢٤٩٢	٣٠٤	٨,٢٠
البرازيل	١٩٥٠	١٤٩٨	١٧٠	٨,٨٠
شيلي	١٩٥٥	٣٤٤	٤١	٨,٢٠
كولومبيا	١٩٦٠	١١٩٨	٨٤	١٤,٣٠
إكوادور	١٩٥٤	١٨٦٢	٦٦٠	٢,٨٠
غواتيمالا	١٩٥٠	٦٣	١٦	٣,٩٠
		وحدة نقدية وطنية للعامل		
الأرجنتين	١٩٦٠	٤٠	١٩٢	٠,٢١
البرازيل	١٩٥٠	١١٩٧	٨٢٣٧	٠,١٤
شيلي	١٩٥٥	٢٦٨	١١٧١	٠,٢٣
كولومبيا	١٩٦٠	٩٧٢	٩٦٧٣	٠,١٠
غواتيمالا	١٩٥٠	٧٤	٥٢٣	٠,١٤

المصدر : باركلاو وكولارت ، **Agrarian Structure in Latin America** موجز للدراسات المتعلقة بحيازة الأرض التي أجرتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية في الأرجنتين ، واكوادور ، والبرازيل ، وبيرو ، وشيلي ، وغواتيمالا ، وكولومبيا ، تحت عنوان ، **Studies in the Economic and Social Development of Latin America** (لكسنغتون ، مساسوستش ، دار النشر « لكسنغتون بوكس » ، ١٩٧٣) .

شك . ففي المقام الأول بينما يكون المعدل المتوسط للادخار أدنى في الحقيقة بين صغار المزارعين ، فإن المتغير الذي ينبغي أن نضعه في اعتبارنا هنا ليس المعدل المتوسط للادخار وإنما المعدل الحدى ، وفي هـذه الحالـة لايبدو أن هنـاك فرقا ملحوظاً في هذا المعدل طبقاً لحجم المزرعة(٥) . وفضلاً عن ذلك ، وكما رأينا في الفصل التاسع ، فإنه بالنسبة للناس الذين يعيشون على حافة البقاء لايكـون التمييز شديد الوضوح بين الاستهلاك والاستثمار ، فالنفقات « الاستهلاكية » ، على سبيل المثال ، تؤدي إلى تحسين الأحوال الصحية لصغار المزارعين ، والعمال الزراعيين ، ومن ثم إلى تحسين إنتاجيتهم . وأخيراً فإنه حتى إذا كان صحيحاً أن صغار المزارعين لديهم معدل حدي أدنى للادخار ، فما زال من الممكن أن توازن ذلك حقيقة أن إنتاجهم ـ ومن ثم دخلهم ـ بالنسبـة للهكتار أعـلى . كما أن الاصلاح الزراعي ، بدءاً من صغار المزارعين إلى كبارهـم ، سيحقق زيادة في دخل صغار المزارعين أعلى من الهبوط في دخل كبارهم . وفي هذه الظروف فإن الزيادة في مدخرات صغار المزارعين يمكن أن تكون أعلى من النقص في مدخرات كبار المزارعين (حتى على الرغم من أن المعدل الحدي لمدخرات صغار المزارعين أدنى من مثيله لدى كبار المزارعين) ، وإذا كانت تلك هي الحال فإنها قد تنطوي على زيادة في مجموع مدخرات كل المزارعين(٦) . وفي هذا الصدد يكون من الهام

---

(٥) انظر ، بنك التنمية الآسيوي ، **Rural Asia** ، وكذلك غريفين وخان ، **Poverty and Landlessness in Rural Asia** ، وكتذكرة للقارىء غير الملم بـالاقتصاد فـإن المعدل المتوسط للادخار (لشخص مثلاً) هو نسبة مجموع مدخراته إلى مجموع دخله ، أما معدله الحدي للادخار فهو نسبة الزيادة في الادخار (المطابقة لزيادة ما في الدخل) إلى هذه الزيادة نفسها في الدخل . وإذا كانت المعدلات الحدية للادخار متساوية تقريباً بالنسبـة للمزارعين المختلفين ، وإذا افترضنا كذلك أن الاصلاح الزراعي لن يسبب أي تغيير في الغلة المحصولية ، فإن نقل الأرض من المزارعين الأغنياء إلى المزارعين الفقراء سيكون مطابقاً لنقل مماثل للدخل ، وستكون الزيادة المترتبة على ذلك في مدخرات المزارعين الفقراء مساوية للنقص في مدخرات الأغنياء .

(٦) نسوق مثالاً عددياً . لنفرض أن مزارعاً كبيراً لديه معدل حدي للادخار مقداره ٠,٣٠ =

أن نلاحظ أن الاصلاح الزراعي في الصين كان مقترناً بزيادة سريعة في استهلاك معظم المزارعين ، وكذلك في مدخراتهم واستثماراتهم(٧) .

وثمت حجة مماثلة لما سبق ترتبط بالمدخرات ويمكن تطويرها فيما يتعلق بالأثر الذي يحدثه الاصلاح الزراعي بالنسبة لفوائض المزارعين التي توجه إلى السوق . فمن الناحية التقليدية كان يقال إنه لما كان كبار المزارعين يبيعون نسبة أكبر من محاصيلهم ، فإن إعادة توزيع الأرض لصالح صغار المزارعين يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الفوائض التي توجه إلى السوق . غير أن هذه الحجة تعني أن الاصلاح الزراعي لن يؤثر في حجم مجموع الانتاج ، ومع ذلك فقد رأينا أن باستطاعتنا أن نتوقع زيادة ملحوظة في الانتاج من إصلاح زراعي من هذا القبيل . وفي ظل ظروف كهذه فإن الأثر على الفوائض التي توجه إلى السوق لن يكون بالضرورة سلبياً ، بل سيتوقف في الحقيقة على المدى الذي سيزيد به هذا الاصلاح من الناحية الفعلية مجموع الانتاج .

ومن زاوية اقتصادية يمكننا أن نرى أنه ليس من المؤكد على الإطلاق أن نتائج الاصلاح الزراعي ستكون ضارة . ذلك أن أثر مثل هذا الاصلاح على

= ويحصل على دخل صاف مقداره ١٠٠٠ بيزو للهكتار ، على حين يوجد لدى مزارع صغير معدل حدي للادخار مقداره ٢٥, ٠ولكنه يحصل ، بسبب عمله الأكثر كثافة ، على دخل صاف مقداره ١٤٠٠ بيزو للهكتار . وسيؤدي نقل هكتار واحد من المزارع الكبير إلى المزارع الصغير إلى انخفاض مدخرات الأول بمقدار ٣٠٠ بيزو (٣٠, ٠ × ١٠٠٠ بيزو) ، ولكنه سيزيد مدخرات الثاني بمقدار ٣٥٠ بيزو (٢٥, ٠ × ١٤٠٠ بيزو) ، ومن ثم تتحقق زيادة صافية في مجموع المدخرات مقدارها ٥٠ بيزو .

(٧) من الواضح أن نسبة الاستثمار الصافي إلى الدخل القومي ، خلال فترة تنفيذ الاصلاح الزراعي ، تزداد بسرعة ملحوظة ، من ١ أو ٢ في المائة في عام ١٩٤٩ إلى حوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٥٣ . انظر ، جون غورلي ، Rural Development in China, 1949-1972 في مجلة وورلد ديفيلو بمنت ، المجلد الثالث ، العددين ٧ - ٨ (تموز/يولية - آب/أغسطس ١٩٧٥) .

المدخرات ، أو الاستثمار أو الفائض الذي يوجه إلى السوق ليس من المحتم أن يكون سلبياً ، بل يمكن أن يكون ايجابياً ، فضلاً عن أنه من المرجح أن يؤدي هذا الاصلاح إلى زيادة الانتاج والعمالة .

غير أنه يوجد جانب آخر للاصلاح الزراعي ـ وربما كان الجانب الأكثر أهمية ـ لايمكن صياغته في عبارات اقتصادية ، ذلك هو مسألة نتائجه بالنسبة للنظام الاجتماعي ـ السياسي في القرى والمناطق الريفية . فهذا النظام مازال ذا نمط إقطاعي في مجالات عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أحوال الكادحين الزراعيين تقرب كثيراً جداً من الرق . فعلى امتداد القرون الماضية ترتب على الاستعمار وعلى كثرة الحلقات التي تربط هذه البلدان بالاقتصاد العالمي الادماج المتزايد لكثير من حيازات الأرض في الاقتصاد السوقي ، وسبب هذا بدوره تحولاً في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي ، وحلول ضياع تجارية كبيرة بالتدريج محل المزارع الاقطاعية بوصفها الحيازات السائدة . ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يحدث تحسناً يذكر في أحوال العمال الزراعيين ، فقد ظلوا تابعين اليوم لإدارة الضيعة مثلما كانوا بالأمس تابعين لمالك الارض الاقطاعي . وفي كلتا الحالتين فإنهم يعيشون تحت الرحمة الكاملة « لأسيادهم » فيما يتعلق بعملهم ، أو دخولهم ، أو إمداداتهم الغذائية ، أو قروضهم ، بل إن إرسال أطفالهم إلى المدارس ، أو زواج بناتهم يمكن أن يتوقف على الرغبة المالية لدى هذه الكائنات البالغة القوة . وهذا النظام الراكد حيث الحراك الاجتماعي ، أو الاقتصادي يظل من الناحية الفعلية مستحيلاً ، كان له من الآثار الخانقة على التنمية الاقتصادية نفس ماكان لنظام مماثل في أوروبا خلال العصور الوسطى . وهكذا فعن طريق القضاء على نظام قوامه قيود سياسية واجتماعية ذات طابع محافظ بعمق ، سيكون باستطاعة الاصلاح الزراعي تحرير القوى الانتاجية الاحتمالية ، وهو شرط مسبق لأي تنمية اقتصادية .

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن آثار الإصلاح الزراعي على النمو الاقتصادي

يمكن ، على وجه الاجمال ، أن تكون ايجابية . وسيتوقف الشيء الكثير على الظروف الاجتماعية والسياسية التي ينفذ فيها الاصلاح الزراعي ، وعلى مايقترن به من برامج لتنظيم المستفيدين ومساندتهم . وتؤكد خبرة البلدان المختلفة أنه إذا ما نفذت مثل هذه البرامج بفعالية فإن الاصلاح الزراعي يمكن أن تكون له آثار مفيدة على التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل . وتلك الحقيقة هي النتيجة التي انتهت إليها دراسات متعددة بالنسبة لبلدان آسيوية عديدة نفذ فيها إصلاح زراعي من هذا القبيل : اليابان ، كوريا الجنوبية ، الصين ، تايوان . وبدرجة أقل يبدو ذلك صحيحاً أيضا في أمريكا اللاتينية بالنسبة لبوليفيا وشيلي والمكسيك وفنزويلا[٨] . وفي جميع الحالات كانت النتيجة أيضا تحسناً في توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية . ولذلك فإنه يوجد اليوم عدد كاف من الأمثلة لتوضيح أن هدف نمو الانتاج ، والنمو الاقتصادي لايكون بالضرورة متعارضاً مع هدف العدالة الاجتماعية ، وأن الاصلاح الزراعي الذي يدار جيداً يمكن أن يؤدي إلى بلوغ كلاالهدفين .

تنظيم صغار المزارعين

كماسبق أن رأينا ، فإنه في البلدان التي يكون توزيع الأرض فيها بعيداً عن العدالة يكون من العبث أن نأمل في تراجع حقيقي في الفقر في الريف من غير إصلاح زراعي . ومع ذلك فإن الاصلاح الزراعي لن يكون كافياً مالم يقترن بتدابير لتنظيم المستفيدين ومساعدتهم .

ففي الأغلبية الساحقة من البلدان حالت مجموعة من الأسباب الاجتماعية

---

(٨) انظر ، على سبيل المثال ، البنك الدولي ، **Land Reform** ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) ، وكذلك البنك الدولي ، Land Reform in Latin America : Bolivia, Chile , Mexico, peru and Venezuela ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

والادارية ، وبصفة خاصة الأسباب السياسية ، دون استفادة صغار المزارعين بقدر ما يستفيد غيرهم من برامج الإرشاد الزراعي والائتمان ، فقد كان هؤلاء المزارعون يواجهون صعاباً أكبر في المحصول على المدخلات (ومن بينها المياه) اللازمة لمحاصيلهم ، وفي تسويق منتجاتهم . والحقيقة أن البرامج الحكومية التي وضعت لمساعدتهم كثيراً جداً ماكان يستأثر بها كبار المزارعين .

وفي معظم البلدان النامية يكون موظفو الارشاد قليلين بدرجة لاتمكنهم من السهر على مصالح جميع المزارعين في مناطقهم . وفي البلدان المتقدمة يبلغ عدد المزارعين لكل موظف إرشاد حوالي ٤٠٠ ، وفي البلدان النامية يكون هذا العدد أعلى بحوالي عشرين مرة . وفي هذه الظروف لايكون من المستغرب أن يقصر موظفو الارشاد أنشطتهم على عدد محدود من المزارعين ، كذلك ليس من المستغرب أن يكون المزارعون المتميزون دائما من كبار أصحاب الأرض . فكبار المزارعين يكون الوصول إليهم بوجه عام أيسر كثيراً ، كما أن لديهم النقود ، والوسائل المالية اللازمة لضمان خدمات المستشارين (٩) ، فضلاً عن أن نتائج المشورة المقدمة تكون أكثر وضوحاً في المزارع الكبيرة منها في المزارع الصغيرة . أضف إلى ذلك أن خدمات البحوث والإرشاد تقوم في أغلب الأحيان على ظروف مثلى (مما يعني ، على سبيل المثال ، التحكم الجيد في المياه ، وكذلك إمكانية الحصول على المدخلات والقروض اللازمة) : وهذه الظروف أقرب إلى الأحوال الفعلية لكبار المزارعين منها لصغار المزارعين .

وليس لدى صغار المزارعين سوى إمكانات محدودة للغاية للحصول على القروض التي تقدمها المؤسسات . ففي المقام الأول تذهب غالبية هذه القروض إلى المناطق الحضرية : ففي الهند ، على سبيل المثال ، لايوزع في المناطق الريفية

---

(٩) كان باستطاعتي أن ألاحظ شخصياً أنه ليس من غير المألوف في الهند وبنغلاديش ، على سبيل المثال ، أن يبيت موظف الارشاد في منزل أحد كبار المزارعين . وفي إيران يقدم هذا الموظف المساعدة إلى مضيفة كمستشار زراعي ، أو في بعض الأحيان كمعلم لأطفاله .

غير ٢٥ في المائة من قروض هذه المؤسسات ، وفي تايلند والفليبين والمكسيك لاتتجاوز النسبة المئوية المقابلة ١٥ في المائة ، وهي أقل من ١٠ في المائة بالنسبة لإيران وبنغلاديش . وعندئذ لايستخدم صغار المزارعين سوى حصة ضئيلة للغاية من الائتمان المؤسسي الذي يعطى في المناطق الريفية . فالبنوك والتعاونيات الائتمانية ليس لديها إلا ثقة محدودة فيهم : ذلك أن حيازاتهم صغيرة للغاية بحيث لاتوفر ضماناً كافياً ، وهم يعملون دائما عند حافة البقاء . فضلاً عن أن تكاليف الإدارة والإشراف تكون أعلى بالنسبة للقروض الصغيرة منها بالنسبة للقروض الكبيرة ، وبالنسبة للمصرفي يكون من الأربح له أن يركز عملياته على عدد صغير من كبار العملاء . كما أن التعاونيات الائتمانية تكون بوجه عام تحت سيطرة كبار أصحاب الأرض الذين يحرصون على أن يكونوا أول من يستفيد من القروض ، على حين يتناسون ، في بعض الأوقات ، سدادها فيما بعد . وعلى الرغم من أن صغار المزارعين يعتبرون بوجه عام مخاطر ائتمانية ، فإنه لوحظ كثيراً أن معدل استرداد ديون صغار المزارعين أعلى من معدل استرداد ديون كبار المزارعين . فهؤلاء الأخيرون يعلمون في الحقيقة أنه بسبب أهميتهم الاجتماعية ، ونفوذهم السياسي يكون من المستبعد كثيراً أن يتعرضوا للمضايقات في حالة تخلفهم عن أداء الديون .

بل إن برامج الاقراض بشروط تساهلية التي يقصد بها صغار المزارعين على وجه التحديد كثيراً ما يستأثر بها كبار المزارعين . وفي هذه الظروف لايكون أمام صغار المزارعين من ملاذ سوى قروض الأسر (إن وجدت) ، أو الاقتراض من المرابي (الذي كثيراً ما يكون هو نفسه صاحب الأرض الثري) . وفي هذا الصدد فإن سياسات الحكومات في مجال الدعم المالي للقروض المقدمة إلى صغار المزارعين لايبدو أنها أفضل سبيل لمساعدتهم . والحقيقة أن مربحية العمليات الزراعية تجعل في استطاعة هؤلاء المزارعين في أغلب الأحوال سداد قروضهم بأسعار غير مدعومة . وبدلاً من برامج دعم القروض ـ وهي غير ضرورية بالنسبة لصغار الحائزين ، بل يستفيد منها كبار أصحاب الأرض في المقام الأول ـ قد

يكون من المفضل زيادة مقدار مايوضع من هذا الائتمان المصرفي تحت تصرف هؤلاء المنتجين الصغار .

وبسبب عجز صغار المزارعين عن الحصول على القروض التي يحتاجون إليها ، فإنهم يجدون من الصعب الحصول على المدخلات والمعدات الزراعية التي تلزمهم : الأسمدة ، المبيدات ، البذور ، مضخات الري . ويمكن القول على وجه الاجمال : إن هؤلاء المزارعين لاينفقون على هذه المدخلات سوى أقل من ٢٠ في المائة من المبلغ الضروري ، وذلك بسبب افتقارهم إلى الموارد المالية . ففي آسيا ، على سبيل المثال ، تصل تكلفة الأسمدة ، والمبيدات اللازمة للاستفادة من الأصناف الوفيرة للغلة من القمح والأرز إلى مابين ٢٠ و ٨٠ دولاراً للهكتار ، ولكن المزارع الصغير لاينفق في المتوسط سوى ٦ دولارات فقط . كما أن غالبية هذا المبلغ الأخير ليس مصدرها القروض التي تقدمها المؤسسات ، وإنما مصدرها المرابي المحلي .

وفضلاً عن ذلك فإنه عندما يتم توريد هذه المدخلات والآلات الزراعية بأسعار تحددها المؤسسات المحلية ، فإن نفوذ كبار المزارعين يمكنهم من أن يكفلوا أن تقدم الخدمات إليهم أولاً في حالة الندرة . وكما في حالة الائتمان فإن هؤلاء المزارعين كثيراً ما يستأثرون دون وجه حق بالامدادات الحكومية من البذور والأسمدة المعانة ، حتى على الرغم من أن هذه الامدادات يقصد بها أساساً أصحاب الحيازات الصغيرة .

والأمر الأقل احتمالاً هو أن يكون لدى صغار المزارعين مرافق للري . وأحد أسباب ذلك أن صغار المزارعين لايكون لديهم بوجه عام الوزن السياسي الذي يستطيع كبار الملاك ممارسته للحصول على الموقع المرغوب بالنسبة للسدود أو قنوات الري . فضلاً عن أن ري كثير من المزارع الصغيرة من مصدر واحد يثير مشكلات تنظيمية تكون أشد تعقيداً منها في حالة مزرعة كبيرة واحدة . فنشر قنوات الري ، أو توزيع المياه ، أو تقسيم تكاليف التشغيل ، سيكون دائما

مصدراً للاحتكاك عندما تتقاسم قرابة عشرين مزرعة نفس البئر الأنبوبية العميقة ، (الأرتوازية) أما عندمايتعلق الأمر بحيازة كبيرة واحدة فقط ، فان هذه المسائل تتم تسويتها بطريقة أيسر .

وأخيراً فإن صغار المزارعين يواجهون عقبات خطيرة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم . فهم بسبب مواردهم المالية المحدودة لايستطيعون تحمل عبء الاحتفاظ بمحاصيلهم بعض الوقت للاستفادة من تطور موات في الأسعار ، ويكونون مرغمين على بيعها بعد الحصاد مباشرةفي وقت تكون فيه الأسعار عند أدنى مستوياتها ، كما أنهم بسبب افتقارهم إلى وسائل النقل لايستطيعون بيع منتجاتهم مباشرة في أقرب مدينة (حيث تكون الأسعار بوجه عام أعلى) ، وبدلاً من ذلك يتعين عليهم استخدام خدمات الوسطاء الباهظة التكلفة .

وفي أغلب الأحوال لم تكن جهود الحكومات لزيادة إنتاج صغار المزارعين تكلل بقدر كبير من النجاح . فالبرامج العادية لدعم الزراعة كانت تعود بالفائدة في المقام الأول على أصحاب الحيازات الكبيرة ، بل إن البرامج المحددة التي يقصد بها صغار المزارعين كان جانب كبير من ثمارها يتسرب إلى الفلاحين الأكثر ثراء . وقد بينت الخبرة أنه مهما يكن النجاح الذي تحققه التعاونيات في البداية ـ وهو نجاح كثيراً مايكون مرجعه إلى تفاني قلة من الرواد وديناميتها ـ فإنه من العسير تلافي تشويه من هذا القبيل في النهاية . ففي بنغلاديش ، على سبيل المثال (أو بالأحرى في باكستان الشرقية ، كما كانت تسمى في ذلك الوقت) ، أدت جهود أكاديمية التنمية الريفية إلى تحسن في الستينات في دخول صغار المزارعين وأحوالهم المعيشية في منطقة كوميللا . وعندما استؤنف هذا البرنامج مرة أخرى على المستوى القومي في السبعينات فقد واجه على الرغم من ذلك صعوبات متعددة ، وكثيراً ماكان كبار المزارعين يستأثرون بالجانب الأكبر من منافعه . وكما سبق أن رأينا فإن مايوجد في كثير من البلدان النامية من توزيع بالغ التشويه للأرض لايعدو أن يكون العلامة الأكثر وضوحاً على نظام اجتماعي سياسي يفتقر

افتقاراً عميقاً إلى المساواة . وفي ظروف كهذه يكون من السذاجة بطبيعة الحال أن يراودنا أمل في أن يكون لبرامج التنمية الريفية والجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر المزارعين أثر كبير على أوضاعهم .

غير أنه حيث تكون هذه الهياكل قائمة على مساواة نسبية فإن تنظيم المزارعين في تعاونيات أو روابط يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وربما كانت الصين تمثل الانجاز الأكثر إثارة في هذا المجال، فقد تم تنفيذ تنظيم الفلاحين على مراحل : التعاونيات ، أو التعاونيات « المتقدمة » أو المزارع الجماعية ، ثم ، خلال « القفزة الكبرى إلى الامام » ، تحويل هذه الأخيرة إلى كوميونات . واليوم يوجد في الصين حوالي ٥٠٠٠٠ كوميون يجري تنظيمها على ثلاثة مستويات : فرقة الانتاج (حوالي ثلاث وثلاثين أسرة) ، واللواء (يتكون من ست أو سبع فرق) ، والكوميون (ويتكون من حوالي خمسة عشر لواء) . وتقوم الألوية بدور جوهري في هذا التنظيم لكونها تزود الفرق بعدد كبير من الخدمات ، مثل الائتمان ، وتسليم المدخلات الزراعية ، وتسويق المنتجات ، والتعليم الابتدائي ، والرعاية الصحية(١٠) . وفي كوريا الجنوبية تقوم التعاونيات الزراعية التي ينتمي إليها ٩٠ في المائة من المزارعين ، بدور أساسي في الإرشاد الزراعي وتوفير القروض . أما نجاح تايوان في القطاع الزراعي فيرجع بدرجة كبيرة إلى روابط المزارعين فيها التي تزود أعضاءها بكثير من الخدمات . وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ تمكنت مزارع تايوان التي تقل مساحتها عن هكتار من زيادة إنتاجها بسرعة أكبر من سرعة الزيادة في إنتاج مجموع القطاع الزراعي (على الرغم من أن هذا القطاع كان ينمو بمعدل عال مقداره ٥ في المائة سنوياً في المتوسط) .

---

(١٠) للاطلاع على دراسة في الخبرة الصينية في مجالي الاصلاح الزراعي وتنظيم المزارعين انظر ، غورلي ، Rural Development in China,1949 ، ونيفيل ماكسويل ، Learning From Tachai أيضا في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد الثالث ، العددين ٧، ٨ (تموز/يولية ـ آب/أغسطس ١٩٧٥) .

وهذه الخبرات المختلفة في أطر سياسية شـديدة الاختـلاف تبين أن تنـظيم الفلاحين يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الريفية عندما تكون الهياكل الزراعية والسياسية والاجتماعية قائمة على مساواة نسبية . وما من شـك في أن أشكال التنظيم الأفضل تكيفاً (الكوميونات ، التعاونيات ، الروابط) ستختلف من بلد لآخر ، وليس باستطاعتنا أن نضع تعريفاً لنموذج عالمي . ولكن هذه الأمثلة تبين أن الحلول ممكنة وأنها نفذت بالفعل .

الأشغال الريفية

لن يكون تنظيم الفلاحين من أجل تنمية قدرتهم الانتاجيةكافياً لتحقيق تحسن ملحوظ في قدر العمال الزراعيين الذين لايملكون أرضاً أو قدر هؤلاء الفلاحين الصغار (أولئك الذين تكون حيازاتهم في جميع الأحوال صغيرة للغاية بحيث لاتقيم أودهم) . إن النمو الاجمالي للزراعة سيؤدي بطبيعة الحال إلى خلق فرص عل إضافية سواء داخل قطاع الزراعة أو خارجه ، ولكن هذه الفرص الجديدة لن تكون بوجه عام كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العمال الذين لايملكون أرضاً ، أو العمال الهامشيين .

ومشكلة العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا موجودة في جميع مناطق العالم الثالث . والحقيقة أن مجموعة متزايدة من الأدلة تبين أنه في كثير من البلدان كانت أعدادهـم ـ بل حتى نسبتهم من مجموع سكان الريف ـ تتزايد على الأرجح خلال العقود الأخيرة . من ذلك أن عدد العمال الزراعيين ، في أمريكا اللاتينية ، كان يـزداد بوضـوح خلال الستينـات (في البرازيـل وبنـما وكـوستـاريكـا وهـاييتي وغيرها) ، على حين كان متوسط حجم المزارع الصغيرة يتناقص في بلدان عديدة (انظر ، الجدول ٨ ـ ٤) . وبالمثل كانت نسبة المتكسبين في قوة العمل الزراعية (التي هي نفسها في تزايد مستمر) تزداد على امتداد الاعوام القليلة الماضية في المغرب ومصر . غير أن البيانات الأقل التباسا تتعلق بآسيا ، حيث تتفق شتى الدراسات على استنتاج مفاده أن نسبة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا من

السكـان العاملين قـد ازدادت في بلدان عديـدة ، مثـل بنغـلاديش والهنـد ، واندونيسيا (انظر ، الفصل الثاني)[١١] .

ولايمكن لهذه الأوضاع إلا أن تزداد سوءا خلال الأعوام القادمة بسبب الزيادة المتوقعة في قوة العمل الريفية (انظر ، الفصل العاشر) . وفي ظروف كهذه لن يكون النمو في القطاع الزراعي في حد ذاته كـافيا لتحسـين حالـة العمالـة ، والـدخول لـدى هؤلاء العمال الـذين لا يملكـون أرضـا ـ مثلما لم يكن النمـو الاقتصادي وحده كافيا لتحسين قدر أفقر السكان في الخمسينات والستينات . ففي كلتا الحالتين سيكون العمل المباشر في الحقيقة أمرا ضروريا ـ .

وينبغي أن يكون الإجراء الأول بطبيعة الحال هو الاصلاح الزراعي ، وذلك لاعطاء هؤلاء العمال المعدمين ، والمزارعين الهامشيين قـطعة أرض تكفي لأن يكسبوا الحد الأدنى من الدخل . غير أنه في بلدان معينة لن يكون هذا الاجراء كافيا ، لأنه حتى إذا أعيد توزيع كل الأراضي القابلة للزراعة بالتسـاوي بين السكان العاملين ، فإن حجم الحيازات سيكون على درجة من الضآلة لاتكفي لأن تغل الحد الأدنى اللازم لمعيشة أسرة . من ذلك أن متوسط المساحة القابلة للزراعة بالنسبة لكل مقيم في الريف هو ٢٢ , ٠ هكتار في نيبال و١٦ , ٠ هكتار في بنغلاديش و١٠ , ٠ هكتار في هاييتي ـ أي أقل مما في بلد مثل اليابان (٢٦ , ٠ هكتار) يعتبر بلد المزارع الصغيرة[١٢] . وبطبيعة الحال لن يكون من شأن النمو السكاني إلا أن يزيد الأمور سوءا . وفي هذه البلدان لن يكون باستطاعة الزراعة وحدها توفير العمالة الكاملة والدخول الكافية للسكان جميعا ، ومن أجل ذلك

---

(١١) انظر ، مكتب العمل الدولي ، ' Rural Poverty in the Third World ' ، وبنك التنمية الآسيوي ، Rural Asia ، وغريفين وخـان ، Poverty and Landless-ness in Rural Asia ، وذلك للاطلاع على بيانات إحصائية عن الزيادة في عدد العمال الزراعيين والكادحين الذين لايملكون أرضا في هذه البلدان .

(١٢) هذه البيانات وردت في ، البنك الدولي ، Land Reform . وعلى سبيل المقارنة فان المتوسط المقابل هو ٦٣ , ١ هكتار في أوروبا و٥ , ٢١ في الولايات المتحدة .

ستكون مباشرة أنشطة أخرى أمرا ضروريا . والحال كذلك في بلدان كثيرة أخرى ، حيث ستكون الأنشطة غير الزراعية لازمة لتحسين دخول أفقر السكان وتنويع اقتصاد المناطق الريفية . والمهن الرئيسة التي يمكن توخيها هي تنمية الصناعات الصغيرة (التي سأناقشها في الجزء الأخير من هذا الفصل) وتنفيذ برامج للأشغال الريفية .

وفي غالبية البلدان النامية لم تكن الخبرات الماضية فيما يتعلق بالأشغال الريفية مشجعة كثيرا ، كما أن اسهامها في خلق العمالة والتنمية الاقتصادية ظل محدودا للغاية . وعلاوة على ذلك فإن هذه النتائج الهزيلة كانت أمرا متوقعا بسبب الطريقة المرتجلة التي كانت تخطط وتنفذ بها الأشغال الريفية . وكما بيّن البنك الدولي في دراسة له تتعلق بهذه الأنشطة فإن « الاستخدام الأكثر شيوعا لبرامج الأشغال العامة هو بمثابة استجابة للأزمات أو التقلبات الاقتصادية أو البطالة الموسمية ، أو البطالة الصريحة المستمرة . وبوجه عام كانت هذه الأنشطة تخطط وتنفذ في عزلة ، وليس كجزء من استراتيجية أوسع للتصدي للمشكلات الأساسية[١٣] . ويصدق هذا القول بوجه خاص على جنوب آسيا ، حيث كثيرا ما كانت برامج الأشغال العامة تباشر دون إعداد عندما ترغم السلطات ، بسبب سوء المحاصيل ، على توزيع الأغذية وخلق فرص عمل إضافية لمساعدة سكان الريف الذين طحنتهم المجاعة .

وفي ظل برامج من هذا القبيل للأشغال الريفية نادرا ما كان تنفيذ المشروعات مقترنا باجراءات إنمائية تكميلية لتحقيق الاستفادة الكاملة من الاستثمارات التي نفذت . فعلى سبيل المثال تم بناء طرق لخدمة أسواق الريف ، ولكن لم يبدأ في الوقت نفسه برنامج لمساعدة المزارعين على زيادة انتاجهم . كما بنيت مدارس لم

---

(١٣) البنك الدولي ، ' Public Works Programs in Developing Countries : A Comparative Analysis ' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الصفحة ٧٢ .

تستطع الحصول على حاجتها من المعلمين ، وأقيمت مراكز صحية تركت دون أدوية . وفضلا عن ذلك فإن هذه المشروعات تفتقر بوجه عام إلى الإعداد الكافي . وعندما يكون الموظفون في عجلة لخلق وظائف جديدة استجابة لأزمة ما فإنهم ينفذون مشروعات تخفق في تلبية المعايير المرغوب فيها من حيث الجودة التقنية والمربحية الاقتصادية . وأخيرا فإن الغالبية الساحقة من البرامج لم يكن يعنيها إلا التنفيذ المباشر للمشروع ، وكانت صيانة هذا المشروع في الأعوام التالية تهمل تماما . وهكذا فإن ثمار شهور ، أو أعوام عديدة من العمل يمكن أن تتبدد سريعا عندما تسد قنوات الري ، وتنهار هياكل صيانة التربة ولايعاد تشجير المناطق التي اجتثت أشجارها .

ومثل هذا الاهمال يؤسف له كثيرا لأن الصيانة يمكن أن تكون مصدرا هاما للعمالة . ومن سوء الحظ أنه لدى تحديد برامج الأشغال الريفية وتنفيذها لا يؤخذ في الحسبان بوجه عام إلا الوظائف التي تخلق خلال فترة التشييد ، ولا يولي أي اهتمام للعمالة التي يمكن أن يوفرها فيما بعد كل من صيانة هذه الاستثمارات وتشغيلها . علاوة على أن أنشطة الصيانة تكون بوجه عام ذات كثافة من حيث استخدام اليد العاملة أعلى من مثيلتها في الأنشطة المرتبطة بالتشييد . وفضلا عن ذلك فإنها تتطلب عددا أقل من الموظفين المهرة (التقنيين أو ملاحظي العمال) ، ومن ثم تكون أيسر في التنفيذ . وبالمثل فإن المشروعات ذات الانتاجية المباشرة (الري والصرف وصيد الأسماك) يمكن أن يكون لها أثر جوهري على العمالة خلال مرحلة التشغيل . ففي اندونيسيا وبنغلاديش ، على سبيل المثال ، كان تجديد شبكات الري والصرف يخلق كل عام خلال مرحلة التشغيل ضعف عدد جميع الوظائف التي خلقت خلال كل فترة الاستثمار . فضلا عن أن أنواع المشروعات والتصاميم والتكنولوجيات التي يتم اختيارها ليست دائما هي الأكثر ملاءمة - على نقيض ما يعتقد عادة - بالنسبة للمشروعات التي تشتمل مقاصدها الرئيسة على خلق فرص العمل . وتبين دراسة استقصائية للبرامج التي نفذت في بلدان مختلفة أن حصة فاتورة الأجور في مجموع النفقات تتفاوت بدرجة كبيرة

(من ١٦ في المائة في بنغلاديش إلى ٧٠ أو ٧٥ في المائة في كوريا الجنوبية) ، مما يبين أنه مع الإعداد الكافي تكون هناك فرصة جوهرية لاختيار برامج تسمح بخلق عدد أكبر من الوظائف .

وأخيرا فإن منافع هذه الأشغال الريفية كانت توزع بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة . والحقيقة أن دراسات استقصائية معينة قد بينت أن أصحاب الأرض يستفيدون من هذه البرامج بأكثر مما يستفيد العمال الزراعيون ثلاث مرات على الأقل(١٤) . وفضلا عن ذلك فإنه من بين أصحاب الأرض هؤلاء أنفسهم كثيرا ما يكون أكثرهم ثراء هم الذين يحصلون على أكبر المزايا . ولأنه توجد تحت تصرف كبار المزارعين حصة أكبر من الأرض القابلة للزراعة ، فإنهم يستفيدون أكثر مما يستفيد صغار أصحاب الأرض حتى إذا كان اختيار المساحات التي ينبغي تنميتها يتم بطريقة « محايدة » . والحقيقة أن كبار المزارعين يمكنهم ، عن طريق استخدام نفوذهم السياسي ، أن يضمنوا أن يكون هذا الاختيار أبعد ما يكون عن الحياد ، وألا يكون اختيار المستفيدين متروكا للصدفة .

ولما كانت المنافع توزع بطريقة تفتقر كثيرا إلى المساواة ، فإن ذلك يلحق ضررا كبيرا بانتاجية أعمال الريف . إذ يكون من العسير كسب التعاون الحماسي من جانب العمال لاسيما عندما يدركون أن كبار أصحاب الأرض سيكونون أول من يستفيد من هذه الجهود . وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد بوجه خاص أن نذكر حادثة وقعت ، منذ أعوام عديدة مضت في أثيوبيا . فقد شرعت السلطات هناك في تنفيذ برامج لإعادة التشجير للسيطرة على تعرية التربة ، وعهدت بعملية الزراعة إلى بعض المجموعات المعوزة (وأغلبها من عمال لايملكون أرضا) التي وزعت عليها النباتات (الشجيرات الصغيرة) . ويبدأ البرنامج فيما يبدو دون أي

---

(١٤) تخلص دراسة البنك الدولي السالفة الذكر (المرجع نفسه) ، على أساس بيانات مأخوذة من بلدان آسيوية عديدة ، إلى أنه كمتوسط (ومع أخذ منافع كل من مرحلتي الاستثمار والتشغيل في الاعتبار) كانت نسبة منافع أصحاب الأرض إلى منافع العمال ٣,٢ لأشغال الري و٣,٠ لاستصلاح الأراضي و٤,٣ للصرف .

مشكلات رئيسة ، ولكن عندما قام المشرفون بزيارة منطقة المشروع اكتشفوا أنه في أماكن كثيرة كانت الشجيرات تغرس بطريقة مقلوبة ! والعمال كانوا بطبيعة الحال يعرفون الجذور من الفروع ، ولكنهم كانوا يعرفون في الوقت نفسه أن كبار أصحاب الأرض سيكونون هم المستفيدين الرئيسين من عملهم . وهكذا كان الكادحون الفقراء ، بطريقتهم الخاصة ، يظهرون أنه تعوزهم الحماسة لفكرة العمل من أجل مزيد من التحسن في أحوال هؤلاء المزارعين الأثرياء(١٥) .

وهذه النادرة تدلل أيضا على أهمية كسب التعاون الفعال من جانب السكان المحليين . فكثيرا ما أخفقت برامج حسنة المقصد في تحقيق النتائج المرتجاة لأن الادارة المسؤولة عن تنفيذها لم يكن باستطاعتها حمل المستفيدين منها على المشاركة فيها ودعمها . كما سيكون من الضروري وجود قدر فعال من لا مركزية البرامج ، بحيث يكون باستطاعة السكان المعنيين المشاركة في المشروعات ، ليس فقط في مرحلة التنفيذ ، وإنما أيضا في مرحلة اختيار الاستثمارات وتحديدها . كما أن مشاركة من هذا القبيل من شأنها جعل الصيانة أيسر كثيرا بعد اكتمال استثمارات .

وعلى الرغم من حالات الفشل في الماضي ، فإن خبرات بلدان متعددة تبين أن برامج الأشغال الريفية يمكن أن تكون أداة مفيدة في خلق فرص عمل واستثمارات إنتاجية جديدة ، وفي تحسين دخول أفقر السكان . ولكن الحكومات لايمكنها أن تستخدم هذه البرامج كبديل سهل للاصلاح الزراعي . وقد رأينا كيف أن كبار المزارعين ، في حال عدم وجود هيكل للأرض يقوم على مساواة نسبية ، سيكونون دائما أول من يستفيد من الأشغال الريفية ، وإلى هذا المدى ستؤدي هذه البرامج في الحقيقة إلى تعزيز عدم المساواة في النظام الاجتماعي الاقتصادي . فضلا عن أنه في أوضاع كهذه يمكن أن تنخفض إنتاجية هذه الأشغال بسبب افتقاد التعاون من جانب أغلبية السكان . ولذا فإن

---

(١٥) انظر ، ايريك ب. ايكهولم ، Losing Ground : Environmental Stress and World Food Prospects (نيويورك : دار النشر « و. و. نورتون » ، ١٩٧٦) .

الاصلاح الزراعي الحقيقي يعد شرطا أساسيا مسبقا للحملات الريفية ، إذ أنه سيحدد بدرجة كبيرة فعالية برامج الأشغال الريفية فيما يتعلق بالانتاجية وكذلك بالعدالة الاجتماعية .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومات ؛ كما رأينا ، بحاجة إلى تغيير جذري في تصوراتها ، وإلى أن تنظر إلى حملات الأشغال الريفية بوصفها أحد عناصر استراتيجية شاملة للتنمية الريفية . ويتطلب ذلك أن يتم إعداد هذه البرامج في ارتباط بالعناصر الأخرى لهذه الاستراتيجية . تقديم المساعدة في عملية الانتاج ، وتزويد المزارعين بالمستلزمات الزراعية ، ودعم التسويق ، وتوزيع الموظفين اللازمين للخدمات الصحية والتعليمية ، وما شابه . وينبغي أن يتم في عناية دراسة واعداد المشروعات التي تنفذ في سياق هذه البرامج . ويتضمن ذلك بوجه خاص أن تجري الدراسات اللازمة قبل التنفيذ بوقت كافٍ . وفي حالة بلدان جنوب آسيا ، التي تواجه المجاعة بصورة دورية ، ينبغي أن يكون ممكنا البدء على الفور في إعداد الدراسات والتصاميم اللازمة للمشروعات التي تنفذ خلال الأزمة القادمة ـ وهي أزمة يعتبر وقوعها أمرا مؤكدا تماما ـ .

كما أن الجهد الجاد فيما يتعلق ببرامج الأشغال الريفية سيتطلب أيضا زيادة ملحوظة في تمويلها . ففي غالبية البلدان لايتجاوز متوسط الانفاق السنوي على هذه البرامج ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، وفي جنوب آسيا ، حيث تكون هذه الأشغال الريفية ذات أهمية خاصة ، تكون هذه النسبة المئوية بوجه عام أقل من ٠,٥ في المائة[١٦] . والحقيقة أن تقديرات بنك التنمية الآسيوي تفيد بأنه خلال العقد القادم ينبغي لبلدان هذه المنطقة أن تخصص ما بين ١ , ٢ في المائة من دخلها القومي للأشغال الريفية .

وربما تزودنا الصين بخير دليل على أن برامج الأشغال الريفية باستطاعتها أن

---

(١٦) وحتى في تونس ، حيث نفذ برنامج هام للغاية ومستمر ، لم تتجاوز النسبة المئوية ٢,٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩ .

تؤدي في آن واحد إلى زيادة جوهرية في فرص العمل ، وتنمية البنية الأساسية ، وخلق استثمارات انتاجية . ومنذ بداية الستينات أصبحت برامج الأشغال العامة الواسعة النطاق سمة مميزة للحياة الريفية الصينية في الشتاء . وبينما كان تشييد السدود الكبيرة يجذب بوجه خاص اهتمام المراقبين الأجانب ، فإنه تجري في الحقيقة تغطية مدى واسع من الأنشطة : التشجير ، الري ، التحكم في الفيضانات ، تشييد المحطات الكهرومائية ، حفر الآبار ، تسوية الأرض ، تشييد الطرق الترابية ، استعادة الأرض القابلة للزراعة . وقد كان عدد الوظائف التي خلقت كبيرا بصورة استثنائية : ففي الأعوام الأخيرة كان حوالي ١٠٠ مليون شخص ، أي ربع قوة العمل الزراعية ، يشاركون كل شتاء في حملات الأشغال العامة . وإذا ما قسنا برامج الأشغال الريفية بعدد أيام العمل التي خلقت لكل شخص في قوة العمل ، فإنه يمكن القول إن فعالية هذه البرامج في الصين هي أعلى بمقدار ثلاث مرات من مثيلتها في كوريا الجنوبية أو المغرب ، وبمقدار عشر مرات من مثيلتها في الهند أو بنغلاديش[١٧] . وكان مجموع إسهامها في العمالة مماثلا لمجموع إسهام الصناعات القائمة في المناطق الريفية أو أعلى منه ، وهي نتيجة تعتبر ملحوظة للغاية منذ أن أصبح التصنيع أكثر نجاحا في الصين منه في غالبية البلدان النامية[١٨] . وفضلا عن ذلك فإن الاستثمارات التي تخلق على

(١٧) انظر ، البنك الدولي ، Industrialization, Technology and Employment in the People's Republic of China ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آب / أغسطس ١٩٧٨ ، وكذلك ' Public Works Programs in Developing Countries ' وبالنسبة للصين يمكننا أن نقدر ، على أساس فترة عمل متوسطة تتراوح بين يوم ونصف ويومين للعامل (من حملات الأشغال العامة) ، إن العمالة التي خلقت تصل إلى عشرة أيام للفرد في قوة العمل الصينية . ويبلغ الرقم المقابل يوما واحدا في الهند وبنغلاديش وثلاثة أيام في كوريا الجنوبية والمغرب .

(١٨) ربما تكون الأشغال العامة قد خلقت كل عام في المتوسط حوالي خمسة بلايين يوم عمل ، أي حوالي ٢٠ مليون فرصة عمل كاملة . وعلى سبيل المقارنة فإن العمالة في الصناعات الريفية الصينية يفترض أنها تضيف ما بين ١٠ ملايين و١٧ مليون فرصة عمل (انظر ، الجزء التالي من هذا الفصل) .

هذا النحو يتم ، على وجه الإجمال ، اختيارها بعناية ، وتسهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

إطار أكثر ملاءمة للتصنيع

لقد ركزنا الجانب الأكبر من اهتمامنا حتى الآن على مشكلات الزراعة والقطاع الريفي ، ومرجع ذلك في المقام الأول إلى أن هذين القطاعين يشكلان الأساس الاقتصادي لأفقر البلدان النامية ، وأنه كثيرا ماكان يستهان بأهميتهما بالنسبة لهذه البلدان . ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن بلدان العالم الثالث ينبغي لها أن تهمل القطاعات الأخرى ، ففي هذا الصدد سيظل للزراعة دوما دور حيوي في عملية التنمية .

كما أن سياسات التصنيع التي نفذت في غالبية البلدان لم يكن لها سوى أثر محدود على العمالة وعلى أحوال السكان المعيشية . وكما رأينا في الفصل السابق فإن مرجع ذلك هو النمو السريع في مجموع القوة العاملة ، وحقيقة أن القاعدة الصناعية كانت في البداية صغيرة للغاية . وثمت سبب آخر هو حقيقة أن أنماط التنمية الصناعية التي اتبعت لم تكن بوجه عام هي الأنماط الأكثر تكيفا مع أحوال البلدان النامية . وقد كانت هناك توجهات ثلاثة جانبها التوفيق . أولها أن سياسات هذه البلدان كانت متحيزة عادة لصالح التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال والموفرة لليد العاملة . ثانيها أن السياسات الصناعية كانت تحابي الشركات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والحرفيين . وأخيرا فإن امكانات التصنيع في المناطق الريفية كانت تهمل بدرجة كبيرة .

وليس المرء بحاجة إلى أن يكون اقتصاديا لكي يفهم أنه في بلد نام ـ يتميز بوفرة في الأيدي العاملة ، وندرة في رأس المال ـ تكون التكنولوجيات الأكثر ملاءمة هي تلك التي تستخدم كثيرا من العمال ، وقليلا من المعدات . ومع ذلك فإن اهتمام الاقتصاديين بهذه المشكلة لم يبدأ إلا مؤخرا . والحقيقة أنه حتى أعوام قليلة مضت كان كثيرون من الاقتصاديين مازالوا يعتقدون أن إمكانات

التكنولوجيات البديلة محدودة للغاية ، وأنه نتيجة لذلك يكاد يكون من العسير اختيار تقنيات مختلفة أفضل تكيفا مع الظروف المحددة لهذه البلدان[19] .

غير أن هذا الرأي مرفوض اليوم على نطاق واسع ، ويوجد قدر من الأدلة التي تبين أنه بالنسبة لكثير من عمليات الانتاج توجد بالفعل بدائل من هذا القبيل[20] . مثال ذلك أن البنك الدولي يلاحظ أن « الدراسات الهندسية ودراسات تحليل العمليات التي أجريت على عدد محدود من الصناعات تبين أن امكانية استبدال عوامل الانتاج تبدو ممكنة تماما ، وأن الفروق في نسب عوامل الانتاج يمكن أن تكون جوهرية للغاية »[21] . وتعدد دراسة أخيرة اجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أكثر من مائة تكنولوجيا طورتها معاهد البحوث في البلدان النامية[22] ، وحتى بالنسبة لانتاج اليوريا والأمونيا ـ وهما

---

(١٩) كتب ر. س. إيكهاوس ، منذ خمسة وعشرين عاما ، في 'The Factor Proportions Problem in Developing Countries' ، في مجلة أمريكا ايكونوميك ريفيو ، المجلد الخامس والأربعين ، العدد ٥٤٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٥٥) ، يقول : « لا بد أن تكون لدي رغبة الآن في أن أوحي بأن استخدام « التقنيات الحديثة » ليس بالضرورة محاكاة رشيدة ، ولكنه نتيجة للقيود الحقيقية في الخيارات التكنولوجية المتاحة ، ويعد هذا بدوره مصدرا رئيسا لمشكلات تشغيل الأيدي العاملة في المناطق المتخلفة » .

(٢٠) انظر ، على سبيل المثال ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، World Industry Since 1960: Progress and Prospects ، (نيويورك ، ١٩٧٩) ؛ ومكتب العمل الدولي ، Employment and Development of Small Enterprises (جنيف ، ١٩٧٥) ، ودافيد مورافيتز : 'Employment Implications of Industrialization in Developing Countries: A Survey' ، في مجلة إيكونوميك جورنال ، المجلد الرابع والثمانين ، العدد ٣٣٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤) .

(٢١) البنك الدولي ، Employment and Development of Small Enterprises ، الصفحة ١٥ .

(٢٢) انظر ، اليونيدو ، Technologies from Developing Countries ، في سلسلة التنمية ونقل التكنولوجيا ، رقم ٧ (ID/208) (نيويورك ، ١٩٧٨) .

نموذج أصيل للصناعة الكثيفة الاستخدام لرأس المال ـ فإنه توجد إمكانات معينة للاحلال ، وتؤكد هذا الـرأي دراسات الاقتصـاد القياسي التي تقيس مـرونة الاحلال بين اليد العاملة ورأس المال ؛ وتعد هذه المرونة ، بوجه عام ، عالية نسبيا ، مما يشير إلى إمكانية هامة للاحلال[٢٣] .

وعلى ضوء ماسبق يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون الأفضلية بصورة آلية في البلدان ذات قوة العمل الكبيرة للتقنيات الكثيفة الاستخدام للعمالة . غير أن الواقع هو أن التكنولوجيات الكثيفـة الاستخدام لـرأس المال هي التي تعتمـد عـادة . ففي الممارسـة تتحالف مجمـوعة من العـوامـل لـلإثنـاء عـن اختيـار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة . وتعتبر العوامل التالية من بين أكثر العوامل أهمية :

ـ كثيرا ما تكون تكلفة رأس المال أدنى من « تكلفة الخيار » (التكلفة البديلة) . فعلى سبيل المثـال تستفيد واردات السلع الانتـاجية بـوجه عـام من أسعار الصرف والتعريفات واللوائح الجمركية التفضيليـة ، فضلا عن أن أسعـار الفائدة التي تقتضيها المؤسسات المصرفية تكون مدعومة في أغلب الأحوال ، ، مما يشجع على استخدام السلع الانتاجية .

ـ على نقيض ذلك تكون تكلفة اليد العاملة في القطاع الحديث أعلى بوجه عام من تكلفتها البديلة (كما يمكن قياسها بتكلفة اليد العاملة في القطاع التقليدي) بسبب اللوائح الحكومية أو النقابية بوجه خاص .

ـ يكون المنظمـون والموظفـون والمصارف أسـرى مكانـة التكنولـوجيا الغـربية وهيبتها ، ويعزفون عن تجربة البدائل التي تعتبر أدنى مرتبة .

ـ البدائل الممكنة ليست معروفة جيدا لدى المستعملين الاحتماليين .

ـ موردو التكنولوجيا والمعـدات ، وكذلـك الخبراء الاستشـاريون الأجـانب ، لاينصحون إلا بالتقنيات التي يألفونها .

---

(٢٣) وهكذا تشير دراساة اليونيدو ، World Industry Since 1960 ، إلى أن دراسات أجريت على خمسة وعشرين بلدا على الأقل تبين أن هذه المرونة تتراوح بين ٥ر٠ و٢ر١ .

- المساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة كثيرا ماتكون في صورة مشتريات من هذه البلدان .

وفي هذه الظروف سيكون من العسير على أي حكومة بلا ريب تنفيذ سياسات تشجع بصورة فعالة على استخدام التكنولوجيات الأكثر ملاءمة . ومع ذلك فإن بلدانا آسيوية مختلفة - اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية ، تايوان - قد نجحت في تعزيز استخدام التكنولوجيات الأفضل تكيفا مع أوضاع هذه البلدان ، وينبغي للدروس المستفادة من خبراتها أن تجعل باستطاعة بلدان أخرى تنفيذ سياسات مماثلة .

وربما كان التدبير الأول الضروري هو تصحيح نظام الحوافز السعرية بأن تعدل ، بوجه خاص ، السياسات الحكومية التي تخفض بطريقة مصطنعة سعر رأس المال . وسيلزم كذلك جهد هام في مجال البحوث التكنولوجية ، وفي المقام الأول في تثقيف المستعملين الاحتماليين ، ولكن سيكون من الخطأ توقع الشيء الكثير من هذه السياسات مادام نظام الأسعار القائم يجعل اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة غير مربح من الناحية المالية .

والعوامل نفسها التي تثني عن اختيار التقنيات الموفرة لرأس المال لها تأثير مضاد على المنشآت الصغيرة . فهذه المنشآت بوجه عام أقل كثافة من المنشآت الكبيرة من حيث استخدام رأس المال . أو فلنضع الأمر بصورة مختلفة ، ذلك أن رأس المال بالنسبة لكل فرصة عمل تخلق يكون أقل في حالة المنشآت الصغيرة منها في حالة المنشآت الكبيرة . وعلى الرغم من أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة وحديثة نسبيا ، فإنها تتجه إلى تبيان أن المنشآت الصغيرة لديها أيضا قيمة مضافة أقل للعامل ، ومعدل أجور أدنى ، وقيمة مضافة أعلى للوحدة من رأس المال . ويمكن رؤية ذلك على سبيل المثال ، في الجدول ١١ - ٢ ، الذي يقدم نتائج دراسة استقصائية للمنشآت اليابانية ، ولذلك فإنه في البلدان التي لديها ندرة في رأس المال تبدو المنشآت الصغيرة أكثر كفاءة

الجدول ١١ - ٢ هيكل الانتاج في اليابان حسب حجم المؤسسات الصناعية ، ١٩٦٧

عدد المستخدمين	Y/L		Y/L		Y/L		W/L (= W)		LW/Y	(Y-LW) / K (P)	
	ألف ين	المؤشر	ألف ين	المؤشر	النسبة	المؤشر	ألف ين		نسبة مئوية	النسبة	المؤشر
١ - ٩	١٩٢	٣٨	٧٩	٣١	٢,٤٣	١٢٢	١١٨	٦١	٣٤,٦	١,٥٩	١٢٣
١٠ - ١٩	٢٧٢	٥٣	٧٦	٣٠	٣,٥٩	١٨٠	١٣٢	٦٩	٤٤,٩	١,٩٨	١٥٣
٢٠ - ٢٩	٣١٥	٦٢	٨١	٣٢	٣,٩٠	١٩٦	١٤٤	٧٥	٤٣,٨	٢,١٩	١٧٠
٣٨ - ٤٩	٣٤٧	٣٨	٩٠	٣٥	٣,٨٥	١٩٣	١٤٤	٧٥	٤٢,١	٢,٢٣	١٧٣
٥٠ - ٩٩	٤٢٠	٨٢	١٢٠	٤٧	٣,٥	١٧٣	١٥٦	٨١	٣٨,١	٢,١٦	١٦٧
١٠٠ - ١٩٩	٤٨٩	٩٦	١٦٦	٦٥	٢,٩٥	١٤٨	١٦٨	٨٨	٣٥,٧	١,٩٠	١٤٧
٢٠٠ - ٢٩٩	٥٦٦	١١١	٢٠٩	٨١	٢,٧٠	١٣٦	١٩٢	١٠٠	٣٣,٦	١,٨٠	١٤٠
٣٠٠ - ٣٩٩	٦٩٥	١٣٦	٣٠٩	١٢٠	٢,٢٥	١١٣	٢٠٤	١٠٦	٢٩,٩	١,٥٨	١٢٢
٥٠٠ - ٩٩٩	٧٨٤	١٥٣	٤٠٧	١٥٨	١,٩٢	٩٦	٢٢٨	١١٩	٢٩,٦	١,٣٥	١٠٥
أكثر من	٩٢١	١٨٠	٦٢٤	٢٤٢	١,٤٨	٧٤	٣٠٠	١٥٦	٣٣,١	٠,٩٩	٧٧
المتوسط	٥١٢	١٠٠	٢٧٥	١٠٠	١,٩٩	١٠٠	١٩٢	١٠٠	٣٥,١	١,٢٩	١٠٠

المصدر : كاتوشي أوكاوا وموتسوتاجيا ، Small to Meduim Scale Manufacturing Industry : A Comparative Study of Japan and Developing Nations سلسلة أوراق العمل رقم A - 02 (طوكيو : المركز الياباني للتنمية الدولية ، آذار/مارس ١٩٧٦) .

ملاحظة : Y = القيمة المضافة . L= العمالة ، K = قيمة الاصول المادية الثابتة (فيما عدا الارض) ، W = مقدار الاجور . P = معدل عائد راس المال .

بقدر ما يكون بإستطاعتها أن تنتج بنفس القدر من رأس المال قيمة مضافة أعلى ، وأن تخلق عددا أكبر من فرص العمل المباشرة . (وحتى على الرغم من أن الافتقار إلى احصاءات يعتمد عليها يحول دون أي بيان محدد ، فإنه يبدو أن الأمر نفسه يصدق على العدد الكلي لفرص العمل ، أي فرص العمل المباشرة زائدا فرص العمل غير المباشرة التي تخلقها الروابط الأمامية والخلفية) . وإذا ما أضفنا إلى ذلك المزايا الأخرى لهذه المنشآت (خلق دخول بين الفئات الاجتماعية المحرومة ، تكوين طبقة من صغار المنظمين ، إمكانية خلق أنشطة جديدة في المناطق الريفية) ، فإننا يمكن أن نرى أن الصفات الخاصة لهذه المؤسسات تبرر أن تنتهج الحكومات سياسة نشطة لصالحها .

وأخيراً فإن سياسة لصالح صغار المزارعين يمكن أن تكون تكملة لسياسة إنمائية تستهدف القضاء على الفقر وزيادة دخول أفقر السكان وقدرتهم الاستهلاكية . وكما نرى من الجدول ١١ ـ ٣ فإن حصة صغار المزارعين في الانتاج تكون عالية بوجه خاص بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية (مجموعتي الصناعة الأولى والثانية) ، ولذلك فإن النمو في الطلب على هذه السلع الذي يمكن أن ينشأ عن زيادة في دخول الفئات المعوزة يشجع بوجه خاص تنمية المزارع الصغيرة .

ولذلك فإن المزارع الصغيرة تمتلك سمات مميزة كثيرة لابد لها من أن تجتذب المخططين ومقرري السياسات الصناعية في البلدان النامية . ومع ذلك فالحقيقة هي أن هذا القطاع الفرعي قد أهمل في الغالبية العظمى من هذه البلدان ـ وذلك على الرغم من الاعلانات الرسمية التي تصدر في بعض الأحيان مؤكدة على أولويته . مثال ذلك ما أعلنته الحكومة الهندية في عام ١٩٥٦ في قرار بشأن السياسة الصناعية : « واليوم تواصل الحكومة ، كما كان شأنها في الماضي ، تنمية القطاع الفرعي (الصناعات الصغيرة) على أساس قدرته على خلق عمالة هامة بالنسبة للوحدة من الاستثمار الرأسمالي ، وإمكاناته في مجال تقليل عدم المساواة في الدخول بين الأفراد وبين المناطق ، ومقدرته على تعبئة موارد نادرة ، وهي

الجدول ١١ ـ ٣

حصة وحدات الانتاج الصغيرة في القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية (بالنسب المئوية)

مجموعة الصناعة[أ]	الوحدات الصغيرة			جميع الوحدات	حصة المجموعة في مجموع القيمة المضافة الصناعية
	أقل من ٥ مستخدمين	أقل من ١٠ مستخدمين	أقل من ٥٠ مستخدما		
مجموعة الصناعة الأولى	١٠,٩	١٦,٢	٣٧,٢	١٠٠,٠	٤٣,٠
مجموعة الصناعة الثانية	١٤,٨	١٩,٧	٣٨,٠	١٠٠,٠	١٩,٠
مجموعة الصناعة الثالثة	٦,٠	٨,٧	٢٢,٠	١٠٠,٠	٣٨,٠
كل المجموعات	٧,٩	١١,٢	٢٣,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : على أساس راناديف بانيرجي ، Small - Scale production Units in Manufactur-ing : An International Cross - Section Overview في مجلة Weltwirtschaftliches Archiv المجلد ، ١١٤ ، العدد (١٩٧٨) .

(أ) مجموعة الصناعة الأولى تشمل الأغذية والمشروبات والأخشاب والأثاث والطباعة والنشر والمنتجات الفلزية غير المعدنية وصناعات متنوعة . ومجموعة الصناعة الثانية تشمل المنسوجات والملابس والجلود . ومجموعة الصناعة الثالثة تشمل الورق ، والمطاط ، والكيماويات ، والبترول ، والمعادن ، المصنعة ، والآلات الكهربائية ، والآلات غير الكهربائية ، ومعدات النقل .

مقدرة لولاها لكان هناك قصور في استخدام هذه الموارد »[٢٤] . ومع ذلك ففي عام ١٩٧٠ استرعت لجنة خاصة الانتباه إلى الأهداف التي لم يتم بلوغها ، وأوضحت أن هذا القطاع الفرعي « لم يعط الأولوية العالية التي يستحقها »[٢٥] .

وفي غالبية البلدان تواجه المنشآت الصغيرة معوقات كثيرة بالمقارنة بالمنشآت الكبيرة ، فكثيراً ما يتعذر عليها الوصول إلى مؤسسات الائتمان ، ويتعين عليها اللجوء إلى المرابين ، كما تعترضها صعوبات أكثر في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لأنشطتها ، وتتمتع عادة بحماية من المنافسة الأجنبية أقل من تلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة التي تستفيد من العناية الحكومية المفرطة . وأخيراً فإنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة التي تمكنها من تنويع إنتاجها وتوسيع أسواقها .

ولذلك فإن تنفيذ سياسات حكومية لمساعدة المنشآت الصغيرة يبدو له كل مايبرره من واقع المزايا التي تقدمها هذه المنشآت من الزاوية الاقتصادية ، وبسبب العقبات التي تواجهها في مجرى أنشطتها . وهذه السياسات تتطلب في المقام الأول تكييف المؤسسات القائمة بغية تحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات هذه المنشآت الصغيرة ، وفي حالات معينة ينبغي أن ينظر في إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة لخدمة هذا الغرض النوعي . كما أن إقامة جهاز للإرشاد الصناعي يتكيف مع الأحوال الخاصة للمنشآت الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تحسين درايتها الفنية في مجالات التكنولوجيا والتسويق والمحاسبة . وتشمل التدابير الأخرى الممكنة تعديل لوائح وممارسات إجراءات الشراء الحكومية

---

(٢٤) كما وردت في فان ديرفين ، 'A Study of Small Industries in Gujarat State India' ، ورقة عمل عرضية رقم ٦٥ أعدتها لجنة كورنيل للاقتصاديات الزراعية ، آيار مايو ١٩٧٣ ، الصفحة ١ .

(٢٥) لجنة الاصلاحات الادارية ، Report on Small Scale Sector ، حكومة الهند ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٨ .

لتمكين هذه المنشآت من المشاركة في سوق كانت تنفرد بها حتى الآن ، بوجه عام ، المؤسسات الكبيرة ، وتكييف المناطق الصناعية بحيث يمكن أن تستخدمها المنشآت الصغيرة أيضا .

غير أنه ينبغي ألا تساورنا أي أوهام حول سهولة تغييرات من هذا القبيل . وتخلص دراسة أجراها بنك التنمية الآسيوي الى مايلي :

في إيجاز فإن السياسات الصناعية ، ونمط التنمية ، والاعتبارات الإدارية ، تتضافر جميعا لمساندة المنشآت الصناعية الكبيرة التي تزدهر في بلدان نامية كثيرة بسبب ماتتمتع به من « وفورات الحجم الكبير » . ولكن وجود وفورات حجم المنشأة لايمكن تناوله بطريقة ذات مغزى في معزل عن عوامل أخرى . كما قيل فيما سبق فإنه توجد بالفعل في أنشطة الصناعة التحويلية مجموعة منوعة من التكنولوجيات الملائمة : مثال ذلك أن نفس وجود وفورات الحجم يمكن أن يتوقف على تحريفات تستحثها السياسة في نسب أسعار عوامل الانتاج ، وسير أنظمة التوزيع غير السعري ، ونمط توزيع الدخل ، وطبيعة الهيكل الإداري الصناعي ، ومجموعة من الاعتبارات الأخرى ، وبطبيعة الحال فإن القوة الدافعة لنظام معقد متشابك من هذا القبيل يجعل من العسير إحداث تحول رئيس نحو الانتاج الكثيف الاستخدام للأيدي العاملة(٢٦) .

وهكذا لن يكون من السهل تصحيح التحيز القائم لصالح المنشآت الكبيرة والتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، بل سيكون من الصعب بدرجة أكبر تنفيذ سياسات تشجيع التصنيع الريفي تشجيعاً فعالاً . وعلاوة على ذلك فإن هذا النوع من الصناعة يمثل مزايا كثيرة . فالصناعات الريفية في أغلبها صغيرة الحجم ، يضاف إلى ذلك أنها بسبب موقعها في الريف ، يكون باستطاعتها توفير دخول إضافية لسكان الريف ، وهم كما نعلم معوزون بوجه خاص . وعلى الرغم من ذلك فإن قلة من البلدان هي التي نفذت برامج

---

(٢٦) بنك التنمية الآسيوي ، Rural Asia ، الصفحة ٢٩٠ .

للصناعات الريفية ، ومن بين هذه القلة حقق عدد أقل من البلدان شيئا من النجاح . ومع ذلك فإن أمثلة الصين ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، تبين أن سياسات كهذه يمكن أن تكون فعالة شريطة أن توضع وتنفذ بصورة جيدة[27] .

وفي هذا المجال فإن نجاح الصين هو بلاريب النجاح الأكثر اثارة . فالعمالة الصناعية في المناطق الريفية في هذا البلد تشمل مابين ١٠ ملايين و ١٧ مليون عامل ، أي نصف مجموع العمالة في الصناعات التحويلية وصناعات التعدين . ويبين مثال الصين ـ ومثال البلدان الأخرى التي نجحت في تنفيذ استراتيجية فعالة للتنمية الصناعية في المناطق الريفية ـ أن كلا من أهمية التكنولوجيات المختارة وجدواها يلائم الظروف المحلية ، كما يبين أيضا أن برامج التصنيع الريفي ينبغي تصورها باعتبارها عناصر ضمن استراتيجية شاملة لتنمية هذه المناطق .

وفي هذا الصدد يجدر أن نقتبس فقرة من دراسة كرست لهذا الموضوع :

إن نجاح جهود التصنيع الريفي في الصين كان يرجع إلى عدد من الأسباب . كما أن تشجيع الصناعات الريفية وإقامتها كانا يندمجان اندماجاً وثيقاً في التحسين الزراعي وغيره من الأنشطة الريفية (بما في ذلك تنمية البنية الأساسية ، والتدريب ، وتطوير العلم والتكنولوجيا ، الخ) داخل استراتيجية قطاعية تستلزم اختيارات واعية للتكنولوجيا (عن طريق التقليل من التكنولوجيا الكبيرة) وللمنتجات او النوعية والتصاميم الملائمة بحيث تناسب الأسواق المحلية . وفي الوقت نفسه تم النهوض بتكنولوجيا الحرف القروية التقليدية . وتشمل الاستراتيجية القطاعية تنمية كل من صناعات الروابط الخلفية لتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية والمدخلات الزراعية ، وصناعات الروابط

---

(٢٧) للاطلاع على معلومات عن سياسات البلدين الأخيرين ، انظر ، البنك العالمي ، ' Small - Scale Enterprises in Korea and Taiwan ' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

الأمامية القائمة على الموارد المحلية . ولم يكن تشجيع الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية يتم على حساب تنمية المؤسسات المتوسطة والكبيرة في المواقع الملائمة أو في تنافس مع هذه التنمية . وكان الهدف هو أن تتيسر في نهاية الأمر تنمية هيكل صناعي متوازن مع تفاوت أحجام المؤسسات تفاوتاً واسعاً(٢٨) .

ولن يكون من اليسير المغالاة في تقدير أهمية إدماج برامج التصنيع الريفي إدماجاً وثيقاً في الاستراتيجية الإنمائية لهذه المناطق . فاخفاق هذه البرامج كان مرجعه في أغلب الأحوال إلى إغفال التدابير التي ينبغي أن تصاحبها في القطاعات الأخرى . وفي هذا الصدد تعتبر تنمية القطاع الزراعي ذات أهمية جوهرية ، فهي كمارأينا ضرورية لنجاح برامج التصنيع ، بل إنها ستكون أكثر أهمية بالنسبة لنجاح جهود التصنيع الريفي . وهكذا فإن حجم السوق المحلية ، التي تعد المنفذ الرئيسي للصناعات الريفية ، سيتوقف على الانتاج الزراعي الذي سيؤدي نموه إلى حفز ما للروابط الامامية والخلفية من آثار على الصناعات الريفية . ففي المقام الأول سيحقق النمو في الدخول الزراعية زيادة في الطلب على السلع الصناعية ، ذلك أن الأسر الريفية في المناطق الريفية تنفق في المتوسط بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من دخولها على شراء المنتجات الغذائية المجهزة أو المنتجات غير الغذائية أو الخدمات ، فضلاً عن أن مرونة هذا الطلب فيما يتعلق بالدخل تبدو عالية تماما . ولما كانت نسبة هامة من هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في المناطق الريفية ، فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة ما للروابط الخلفية من آثار على الصناعات في هذه المناطق . ثانيا ، ستترتب على نمو الزراعة زيادة في طلب هذا القطاع على المدخلات من القطاع الصناعي . وبصرف النظر عن الأسمدة ، والمعدات الزراعية الثقيلة مثل الجرارات ، فإن هذه المدخلات التي يستخدمها

---

(٢٨) اليونيدو ، World Industryn since 1960 ، الصفحة ٢٨٥ . انظر أيضا ، جون سيغوردسون ، Rural Industrialization in China ' في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد الثالث ، العددين ٧ ـ ٨ (تموز / يوليو ـ آب / أغسطس ١٩٧٥) .

القطاع الزراعي يتم بوجه عام تجهيزها محلياً ، ولذلك فإن هذه الزيادة في الطلب ستكون بمثابة عامل تنشيط للصناعات الريفية .(٢٩)

وأخيراً فإننا ينبغي أن نلاحظ أنه بقدر ماستعمل تنمية القطاع الزراعي على تنشيط التصنيع الريفي فإنها ستتوقف هي نفسها على هيكل توزيع الدخل . ويبدو في الحقيقة أن صغار المزارعين والعمال الذين لايملكون أرضاً يستهلكون من منتجات الصناعات الريفية ـ وهي منتجات غيرمتطورة نسبيا ـ أكثر مما يستهلكه منها كبار المزارعين الذين يتجهون إلى استخدام المنتجات الأكثر « حداثة » التي تصنعها المنشآت الحضرية أو الأجنبية . وبهذا القدر ستكون استراتيجية التنمية الزراعية والريفية التي تعطي أهمية أكبر لصغار المزارعين والعمال الذين لايملكون أرضاً تكملة ودعماً لسياسة التصنيع الريفي .

واذا قبل المرءالمقدمة المنطقية لهذا الكتاب ـ وهي ضرورة تعديل استراتيجية التنمية بغية زيادة القدرة الانتاجية لأفقر السكان ـ يكون من اليسير إلى حد ما الاستدلال على السياسات اللازمة . ومما لاشك فيه أنه سيكون من بين العناصر الرئيسة لمثل هذه الاستراتيجية تنفيذ إصلاح زراعي يقضي باعطاء قطعة من الأرض لكل عامل زراعي ، والجهود الانمائية الموجهة بصورة محددة نحو صغار المزارعين ، وبرامج الأشغال الريفية ، وتشجيع الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، ودعم المزارع الصغيرة في المناطق الريفية . وقد يكون الترابط المنطقي لاقتراح من هذا القبيل مقنعاً ـ أو هكذا آمل ـ ومع ذلك يظل هناك سؤال : هل هذا الترابط يسري حقا ؟

إن حقيقة أن بلدانا متعددة قد نفذت بنجاح استراتيجية كهذه هي بالتأكيد أكثر اقناعاً من أي برهان نظري . فقد اعترف بلدان بينهما كل هذا القدر من

---

(٢٩) هذه الزيادة في الطلب ستكون هامة للغاية ، إذ أن مرونتها فيما يتعلق بالانتاج الزراعي تبدو عالمية تماما . انظر ، Rural Enterprise and Non-Farm Employment ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

الخلاف الأيديولوجي ، هما الصين وكوريا الجنوبية ، بأهمية القطاع الزراعي في التنمية الريفية ، ونفذا اصلاحات زراعية ، ودعما بنشاط جهود صغار المزارعين ، وزادا العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية ، وشجعا على استخدام التكنولوجيا الصناعية الملائمة . وكانت النتائج مثيرة في كلتا الحالتين ، كما كان النمو الاقتصادي السريع مقترناً بتحسن شامل في الأحوال المعيشية .

وقد نفذت بلدان كثيرة بنجاح لعقود عديدة استراتيجيات مماثلة لتلك التي عرضناها هنا ، وبهذا المعنى لايوجد ماهو « ثوري » فيما يتعلق بالمقترحات الراهنة . غير أننا إذا ما استخدمنا معنى مختلفا لكلمة « ثوري » فإننا قد نتساءل عما إذا كان يمكن في الحقيقة أن تنفذ بصورة فعالة مجموعة كهذه من التدابير العلاجية في حالة عدم وجود تغيير سياسي عنيف . فالبرامج التي تدعم المزارعين الحديين والصناعات الصغيرة ستكون بالتأكيد غير مقبولة لدى كبار المزارعين والبورجوازية الصناعية . أما عن الاصلاح الزراعي . . .

فالحقيقة أنه في جميع الدول التي انتهجت سياسة مماثلة لتلك المقترحة هنا (الصين ؛ وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، واليابان) كان تنفيذ الاصلاح الزراعي مسبوقاً بفوضى الثورة وعنفها أو بحرب أهلية . ومع ذلك فإن خبرات بلدان قليلة ـ مثل شيلي في الستينات ، أو سري لانكا في السبعينات ـ تبين أن الاصلاح الزراعي يمكن تنفيذه بطريقة سلميةنسبياً ، حتى إذا لم يكن مدى مثل هذا الاصلاح ونتائجه ، في جميع الأحوال ، على مستوى الآمال التي راودت منفذيها في بداية الأمر .

ومما لاشك فيه أنه من بين جميع السياسات المعروضة هنا سيكون الاصلاح الزراعي هو الاجراء الذي يلقى أعنف مقاومة وأكثرها ضراوة من جانب حشد من القوى يعيد تجميع صفوف كبار المزارعين ، ورجال الصناعة ، والبيروقراطيين الحكوميين . وفي هذا الصدد يفترض أن يكون مثال الهند هو الأكثر تعبيراً ـ والأكثر إحباطاً بكل تأكيد . ففي هذا البلد لم تكلل جهود ثلاثين

عاماً ـ وهي جهود من المسلم به أنها لم تكن شديدة الاخلاص ـ في إعطاء تعبير ملموس للإعلانات التي صدرت عن جميع الحكومات المتعاقبة فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى إصلاح من هذا القبيل . وفي ظروف كهذه قد يبدو من الأفضل التخلي عن هذه الجهود اليائسة . ومحاولة تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة عن طريق تدابير أخرى لا ، إدخال تحسينات على العقود التي تبرم بين أصحاب الأرض والمستأجرين ، والتصنيع الريفي ، وتنفيذ برامج خاصة للمزارعين الحديين والعمال الذين لايملكون أرضاً(٣٠) .

ومع ذلك فإني اعتقد أنه سيكون من قبيل الوهم أن نأمل أن يتم على هذا النحو تفادي ضرورة الاصلاح الزراعي . ذلك أنه في غيبة إعادة تشكيل أساسية من هذا القبيل لـلهيكل الاجتماعي السياسي فإن أي سياسات بديلة يجري تنفيذها سيستأثر بثمارها دائماً أكثر المجموعات ثراء ، ومن ثم يثبت عدم فعاليتها . فالتنمية الزراعية ، والأشغال الريفية ، والصناعات الصغيرة ، نادراً ما ستؤدي إلى تحسين قدر أفقر السكان ، وحظهم من الحياة مادام الهيكل الاجتماعي السياسي بعيداً عن العدالة والمساواة . وعلى الرغم من ذلك (ودون أي سخرية) فإن مثل هذه السياسات لاتختلف كثيراً عن تلك التي انتهجتها الهند على امتداد العقدين الماضيين ـ والتي كادت نتائجها في ميداني العدالة الاجتماعية ، والقضاء على الفقر أبعد ماتكون عن الاقناع . فمن غير الاصلاح الزراعي ستظل منافع هذه البرامج المختلة تنتهي ألى حيث كانت توجد عادة في الماضي : إلى جيوب الأغنياء .

---

(٣٠) مثال ذلك أن غورنار ميردال [في Asoan Drama (نيويورك : دار النشر « بانثيون بوكس » ، ١٩٦٨) ، الصفحات ١٣٦٦ ـ ١٣٨٤] ، وجون ميلور [في The New Economics of Growth (إيثاكا ، نيويورك : مطبوعات جامعة كورنيل ، ١٩٧٦) ، الصفحات ١٠٤ ـ ١٠٦] ، يدافعان عن استراتيجية إصلاحية من هذا القبيل .

الفصل الثاني عشر
استغلال امكانات التجارة الدولية

التجارة الدولية ليست محببة بوجه خاص لدى الاقتصاديين اليساريين ، ولاسيما لدى المعنيين منهم بتنمية العالم الثالث ويعتقد البعض منهم أن التبادل بين البلدان المتقدمة والنامية لابد من أن يكون تبادلا غير متساوٍ ، وأن التجارة هي إحدى الوسائل الرئيسة التي يسيطر بها « المركز » على « المحيط » (الأطراف) . وهم يخلصون من هذه المقدمات المنطقية إلى أن « القطيعة مع السوق العالمية هي الشرط الأول للتنمية[1] ، وأن الاستراتيجية الانمائية « المعتمدة على الذات » ، سواء على نطاق بلد بمفرده أو نطاق إقليم بأسره ، هي وحدها القادرة على إشباع احتياجات الأغلبية الساحقة للسكان . كما أن الرؤى التي يحملونها (وإن يكن نادرا ما يصفونها بالتفصيل) لهذا النموذج الإجمالي الجديد كثيرا ما تستند إلى الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والصناعات الصغيرة ، وتشير في إسراف إلى خبرة الصين .

ومهما يكن تعاطفي مع استراتيجية للتنمية تبدأ من القاع فصاعدا وتعطي الأولوية للقطاع الريفي ، وعلى الرغم من اعجابي بالتنمية الاقتصادية في الصين ،فإني لاأشاطرهم الآراء السابقة فيما يتعلق بدور التجارة الدولية في سياسات التنمية . فقد كان للتجارة الخارجية بالفعل دور هام في تنمية كثير من بلدان العالم الثالث ، واعتقد أنه يمكن أن يظل لها هذا الدور في الأعوام المقبلة . غير أني قبل أن أشرع في تطوير هذه الحجة ، اعتقد أنه قد يكون من المفيد أن نخطو قليلا إلى الخلف ونرجع إلى تطور التجارة في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية .

(١) سمير أمين ، L'Accumulation a L'echelle mondiale (باريس : دار النشر « أنثروبو » ، ١٩٧٠) ، الصفحة ٥٨ .

تجارة العالم الثالث الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت توجد لدى أبرز الاقتصاديين شكوك شديدة للغاية فيما يتعلق بامكانية استفادة البلدان النامية بطريقة مربحة من إمكانات التجارة الدولية . وفي الخمسينات كان غونارميردال ، وبول بريبش متشائمين بوجه خاص في هذا الصدد[٢] . وفي عام ١٩٦١ كتب نورسكه يقول إن « المراكز الصناعية في العالم في منتصف القرن العشرين لا تصدِّر معدل نموها الخاص إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية عن طريق توسع مقابل في الطلب على هذه الموارد » . وأضاف قائلا إنه بالنسبة للبلدان النامية « يمكن أن يواجه التصنيع من أجل أسواق التصدير . . . . صعوبات على جانب العرض » ، وكان يرى أن العقبات التي يمكن أن يواجهها هذا النوع من التصنيع هي عقبات لاتقل خطورة ، وذلك بسبب السياسة الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية[٣] . والطريقة التي كان هؤلاء المتخصصون ، منذ عشرين عاما ، يستهينون بها بامكانات التجارة الدولية ، ربما ينبغي لها أن تحمينا اليوم من الافراط في التشاؤم فيما يتعلق بامكاناتها في المستقبل .

وعلى أي حال فإن صادرات البلدان النامية أخذت بالفعل تنمو بمعدل سريع في الخمسينات ، وتسارع معدل نموها بدرجة أكبر في العقد التالي . وكما رأينا في الفصل الأول فإن هذه الصادرات لم تكن تتكون كلية من المواد الأولية ، بل كانت تشمل أيضا سلعا مصنعة كان تصاعد نسبتها ملحوظا تماما . ففي عام ١٩٦٠

---

(٢) انظر ، غونار ميردال ، Economic Theory and Underdeveloped Regions (لندن : دار النشر « دوكورث » ١٩٥٧ ، راؤول بريبيش ، ' Commercial Policy in the Underdeveloped Regions ' American Economic Review Papers and Proceecings ، في آيار / مايو ١٩٥٩ .

(٣) راغنار نورتسكه ، ' Patterns of Trade and Development ' Equilibrium and Growth in the World Economy في (كمبردج ، مساسوستش : مطبوعات جامعة هارفارد ، ١٩٦١) ، الصفحتان ٢٨٩ ، ٣١٠ .

كانت قيمة صادرات المواد الأولية خلاف الوقود تمثل قرابة خمسة أمثال مقدار الصادرات الصناعية ، وفي عام ١٩٨٠ كانت الأولى مساوية للثانية تقريبا ، كما أن الصادرات الصناعية لابد من أن تتجاوز في القريب المواد الأولية خلاف الوقود . وبينما يعد العالم الثالث مصدِّرا هاما للمواد الأولية ، فمن الواضح أنه يعتبر اليوم ما هو أيضا أكثر من ذلك .

وقد كان النمو السريع في الصادرات الصناعية مقترنا بعملية تنويع وبتغيير هيكلي . فصادرات المنتجات التامة الصنع والسلع الأكثر تعقيدا من الناحية التقنية كانت تحقق نموا أعلى ، وكان ذلك ملحوظا بدرجة كبيرة لان العقبات الناجمة عن نقص المعرفة بالأسواق ، وهياكل التسويق هي عقبات هائلة بوجه خاص بالنسبة لهذا النوع من المنتجات . وكما نرى من الجدول ١٢ ـ ١ ، فإن الآلات ومعدات النقل والملابس ، التي كانت تمثل أقل من ١٠ في المائة من الصادرات الصناعية للبلدان النامية في عام ١٩٦٠ ، وصلت إلى قرابة ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٥ . وفضلا عن ذلك فإنه داخل كل مجموعة من مجموعات المنتجات الممثلة في هذا الجدول حدث تنويع هام ، ولا سيما بالنسبة لمجموعات المنتجات التي حققت أسرع نمو . ونتيجة لذلك فإن عدد المنتجات المصنعة التي تصدِّرها البلدان النامية هو اليوم أعلى كثيرا مما كان عليه منذ عشرين عاما[٤] .

وقد كان هذا التنويع الذي اشتمل على سلسلة كاملة من المنتجات الأكثر تطورا مقترنا بتنمية الصادرات الكثيفة الاستخدام لرأس المال . وعلى نقيض ما كان يمكن توقعه فإن الصادرات الأسرع نموا لم تكن داخل فئات المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وإنما داخل فئات السلع الكثيفة الاستخدام لرأس

---

(٤) انظر ، على سبيل المثال ، البنك الدولي ، 'World Trade and Output of Manufactures ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، فرانسواز بروكار ـ مارتيني ، Le Exportations de Produits manufactures des pays en developpement : Facteurs et tendances (كليرمون ـ فيران ، فرنسا : دار النشر ' CERDI ' ، ١٩٧٩) .

الجدول ١٢ ـ ١

تكوين السلع المصنعة ومعدل نموها في البلدان النامية
(بالنسب المئوية)

	تكوين مجموع الصادرات		معدل النمو السنوي (من حيث الحجم)
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥
الآلات ومعدات النقل	٧,٥	٢١,٩	٢٠,٣
الملابس	١,٨	١٧,١	٢٠,٣
المنسوجات	٢٧,٨	١٥,١	١٨,٧
المواد الكيميائية	١١,٩	١٠,٥	١٦,٥
الحديد والصلب	٣,٦	٤,١	١٠,٧
المنتجات الأخرى	٤٧,٤	٣١,٤	١٠,٢
جميع المصنوعات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٤,٩

المصدر : تم إعداد هذه الأرقام من تقرير البنك الدولي ، World Development Report, 1978 ، وكذلك World Trade and Output of Manufactures ' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

المال ، سواء أكان رأسمالا ماديا أم بشريا ، أم حتى رأسمالا متجسدا في البحث والتطوير (R & D) . كما يمكن أن نرى من الجدول ١٢ ـ ٢ فإن المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، التي كانت تشكل ٧٨ في المائة من الصادرات المصنعة في عام ١٩٦٨ ، لم تكن تمثل إلا ٦٨ في المائة من هذه الصادرات في عام ١٩٧٤[٥] .

(٥) تنتج البلدان أو المناطق السبع عشرة التي يتناولها الجدول ١٢ ـ ٢ حوالي ٦٥ في المائة من الصادرات الصناعية للبلدان النامية . ومن بين صادرات العالم الثالث من المصنوعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال فإن الحصة التي تذهب إلى البلدان الأخرى (ومن بينها بلدان الأوبك) تعتبر أعلى ، وكانت تنمو بسرعة أكبر من تلك التي تنمو بها الحصة التي تذهب إلى البلدان المتقدمة .

الجدول ١٢ ـ ٢

معدل النمو في صادرات بلدان نامية مختارة من المصنوعات وحصة فئة المنتجات في هذه الصادرات

(بالنسب المئوية)

فئة المنتجات	معدل النمو السنوي	حصة فئة المنتجات في مجموع الصادرات	
	١٩٦٨-١٩٧٤	١٩٦٨	١٩٧٤
المنتجات الكثيفة الاستخدام للبحث والتطوير والأجور	٥٠,٣	٠,٩	٢,١
المنتجات الكثيفة الاستخدام للبحث والتطوير ورأس المال البشري والمادي	٣٤,٩	٨,٢	١٠,٣
المنتجات الكثيفة الاستخدام لرأس المال البشري والمادي	٣٦,٩	٩,٤	١٣,٧
المنتجات الكثيفة الاستخدام لرأس المال المادي	٤١,٤	٣,٧	٥,٧
المنتجات الكثيفة الاستخدام للعمال غير المهـرة	٢٨,٠	٧٧,٨	٦٨,٢

المصدر : اليونيدو ، World Industry Since 1960 : Progress and Prospects (نيويورك ، ١٩٧٩) .

ملاحظة : البلدان والمناطق السبع عشرة هي : الأرجنتين ، إيران ، باكستان ، البرازيـل ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهـورية كـوريا ، سنغافورة ، السودان ، غواد يلوب ، الفلبين ، فنزويلا ، مصر ، هونغ كونغ .

وكانت ترتبط بهذا النمو في الصادرات الكثيفة الاستخدام لرأس المال زيادة ملحوظة في صادرات السلع الانتاجية . والحقيقة أن دراسة للصادرات المصنعة حسب الاستخدام النهائي تبين أن الصادرات من هذا النوع من المنتجات كانت تـزداد في الأعوام الأخيـرة بحوالي ضعف سـرعة الـزيادة في صـادرات السلع

الوسيطة ، أو الاستهلاكية . وهذه الظاهرة ينبغي بطبيعة الحال أن ينظر إليها في سياقها المناسب . فهذا النمو السريع لم يكن ممكنا إلا لأن السلع الانتاجية كانت لاتزال تمثل نسبة مئوية صغيرة من صادرات البلدان النامية : ٥ في المائة في عام ١٩٧٩ ، مقابل ٣٨ في المائة من صادرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . كما أن هذا النوع من الصادرات يقتصر في الوقت الحالي على عدد صغير من البلدان : ففي عام ١٩٧٩ كانت خمسة بلدان مسؤولة عن حوالي أربعة أخماس مجموع صادرات البلدان النامية[٦] . وعلى الرغم من ذلك فإن النمو المتسارع لهذه الفئة من الصادرات لايعكس الاتجاه العام نحو تنويع المنتجات المصدَّرة بحيث تشتمل على منتجات أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية .

وهكذا فان تحليل تطور صادرات البلدان النامية في العقود الأخيرة يبين سرعة نموها وديناميته ـ سرعته ـ لأن صادرات هذه البلدان كانت تزداد بمعدل ليس له سابقة في تاريخها ، وديناميته ، لأن السلسلة الكاملة من المنتجات المصدَّرة كانت تتنوع بدرجة واسعة ، من المواد الأولية في اتجاه السلع الصناعية التي كان الطلب عليها يزداد بسرعة أكبر ، ومن المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، والتي يجري تصنيعها بتكنولوجيا بسيطة نسبيا في اتجاه منتجات أكثر تعقيدا ، وأكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال . وبطبيعة الحال لاينبغي لنا ، كما رأينا في الفصل الأول ، أن نغالي في أهمية ظاهرة كانت البلدان النامية المختلفة تشترك فيها بدرجات متفاوتة للغاية . ولكن ينبغي لنا اليوم أن نقر بأن التقسيم الدولي

---

(٦) هذه البلدان هي : أسبانيا (٢٢,٣ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من السلع الإنتاجية في عام ١٩٧٩) ، سنغافورة (١٧,٥ في المائة) ، كوريا الجنوبية (١٥ في المائة (، هونغ كونغ (١١,٨ في المائة) ، البرازيل (١١,٣ في المائة) . وللاطلاع على عرض أكثر تفصيلا لصادرات البلدان النامية انظر ، البنك الدولي ، ' The Changing Composition of Developing Countries ' Exports ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

الجدول ١٢ ـ ٣

صادرات البلدان النامية المستوردة للنفط من المصنوعات ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

(بليون دولار من دولارات عام ١٩٧٠)

فئة البلـــدان	١٩٧٠	١٩٨٠	التغير بالنسبة المئوية
البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا	٢ر٠	٢ر٠	-٢
في آسيـــا	٢ر٨	٥ر٦	+١٠٤
المجمـــوع	٣ر٠	٥ر٨	+٩٠
البلدان المتوسطة الدخل	١١ر٤	٤٣ر١	+٢٧٨
جميع البلدان النامية المستوردة للنفط	١٤ر٤	٤٨ر٩	+٢٤٠
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	١٦١ر٤	٣٠٣ر٤	+٨٨

المصـدر ، على أسـاس تقرير البنك الـدولي ، World Development Report (واشنـطن العاصمة ، ١٩٨١) .

للعمل ، بدلا من أن يكون التعبير عن حتمية سكونية (استاتية) ، يتطابق مع مفهوم دينامي ويتطور بسرعة بمرور الوقت .

ويتأكد بدرجة أكبر انطباع القوة الذي توحي به تجارة البلدان النامية إذا ما أخذنا في اعتبارنا تطور صادراتها من المصنوعات خلال السبعينات . وهكذا ففي عام ١٩٧٥ ، على سبيل المثال ، بينما تسبب الكساد العالمي في انخفاض مقداره حوالي ٥ في المائة في حجم الصادرات الصناعية للبلدان المتقدمة ، فإن صادرات البلدان النامية واجهت تغيرا إيجابيـا ـ وإن يكن صغيرا . وبـين عامي ١٩٧٠

و١٩٨٠ كان حجم الصادرات الصناعية للبلدان النامية غير النفطية يزداد بسرعة تفوق الزيادة في صادرات البلدان المتقدمة بحوالي ثلاث مرات . والحقيقة أنه على الرغم من النمو الأبطأ كثيرا ، والحواجز الحمائية الجديدة في العالم الصناعي ، فإن صادرات البلدان النامية من المصنوعات كانت تتوسع في السبعينات بأسرع من توسعها في الستينات . ففي خلال العقد الماضي زاد حجم هذا النوع من الصادرات من البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل بحوالي أربعة أمثال ، بل إن البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل لم تتدهور أحوالها كثيرا ، إذ أن حجم صادراتها من المصنوعات زاد بحوالي ٩٠ في المائة (الجدول ١٢ ـ ٣) .

وهذا النمو السريع في الصادرات الصناعية للبلدان النامية يكون مثيرا بدرجة أكبر إذا نظرنا إليه على ضوء حقيقة أن التدابير الحمائية الكثيرة التي اتخذتها البلدان المتقدمة خلال الأعوام الأخيرة قد أدت إلى إبطاء الواردات ، لاسيما الواردات من العالم الثالث . وهذه الدينامية تفسرها جزئيا فقط الزيادة الهامة في الصادرات من منتجات مثل الآلات الكهربائية وغير الكهربائية ، وهي منتجات أقل تأثرا بالقيود الكمية . والحقيقة أنه حتى بالنسبة للمنسوجات والملابس وهي الأهداف الأساسية للحواجز الحمائية التي أقيمت حديثا ـ استمر حجم الصادرات إلى البلدان الصناعية في الازدياد بسرعة خلال العقد الماضي . ولنستشهد بفقرة من تقرير للبنك الدولي : « كانت صادرات البلدان النامية إلى البلدان الصناعية تتوسع بأكبر سرعة (خلال السبعينات) في تلك المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة الأكثر تعرضا للقيود التجارية . ويعكس ذلك الفروق الكبيرة في التكاليف بين البلدان الصناعية والنامية ، وهي فروق لم يكن باستطاعة الحواجز التجارية موازنتها ، كما أنه إتاوة لبراعة المصدرين في البلدان النامية الذين وجدوا سبلا لمواجهة هذه المتطلبات الإدارية ولتنويع المنتجات والأسواق للتقليل من تأثيرها إلى أقصى حد »[7] .

---

(٧) البنك الدولي ، World Development Report (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) ، الصفحة ٣٠ .

وقد كان هناك أيضا نمو هام في التجارة بين البلدان النامية نفسها . فبينما لا تزال صادرات البلدان النامية إلى دول العالم الثالث الأخرى تمثل حوالي ربع مجموع صادراتها الكلية فقط ، فإن هذه النسبة كانت تتجه إلى الازدياد في الأعوام الأخيرة(٨) . فاليوم ، على سبيل المثال ، تتجاوز تجارة البرازيل مع البلدان النامية الأخرى تجارتها مع الولايات المتحدة . كما كان باستطاعة البلدان النامية (كوريا الجنوبية وتايوان بوجه خاص) الحصول على حصة في الأسواق الجديدة في البلدان المصدرة للنفط : فبين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ تضاعفت صادراتها إلى هذه الأسواق بأكثر من ثماني مرات (من حيث القيمة) . ومنذ عام ١٩٧٣ كانت التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية تتصاعد بضعف السرعة التي تتصاعد بها الصادرات من هذه البلدان إلى البلدان المتقدمة . وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ كانت التجارة بين البلدان النامية تمثل حوالي ٥٠ في المائة من الزيادة في صادراتها من المصنوعات مقابل نسبة أعلى قليلا من ٢٥ في المائة في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ . ويبدو أن تطور هذه التجارة « بين بلدان الجنوب » مدين للدينامية التجارية لبلدان معينة في العالم الثالث ، وللعنفوان الجديد لصناعاتها ، بأكثر مما هو مدين لتوقيع اتفاقات إقليمية تفضيلية(٩) .

والدينامية الجديدة في صادرات البلدان النامية ، لاسيما في صادراتها من المصنوعات ، ليست ـ على مستوى التجارة الدولية ـ سوى التعبير عن التصنيع المتزايد لبلدان عديدة في العالم الثالث ، ولما لم تكن هذه الدينامية مجد ظاهرة عابرة فإنها تكون بوضوح نتيجة للتطور الهيكلي لاقتصادات هذه البلدان . ونظرا لأن

---

(٨) في المتوسط كانت الصادرات إلى البلدان النامية الأخرى ، بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ، تمثل حوالي ١٩ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية ؛ وفي عام ١٩٨٠ كانت هذه النسبة المئوية قد ارتفعت الى ٢٧ في المائة .

(٩) وهكذا فإن سدسا فقط من مجموع التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية يتم بين بلدان أمريكا اللاتينية أو بين البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء ـ وهما المنطقتان الوحيدتان اللتان تحققت فيهما برامج للتكامل الإقليمي لها أي قدر من الدلالة الحقيقية .

الحالة الكاسدة للاقتصاد العالمي ، واقامة الحواجز الحمائية في الأعوام الأخيرة ، لم تنجحا في الحد من نمو صادراتها ، فإن ذلك يعد علامة أخرى على العنفوان الصناعي للعالم الثالث . ولهذا السبب يكون باستطاعتنا أن نتوقع أن تواصل صادرات العالم الثالث في الأعوام القادمة تأكيد وجودها في الأسواق الدولية .

وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى أن تصنيع العالم الثالث لا يشكل تهديدا للبلدان الصناعية . فالأسواق التي تتسع سريعا في البلدان الحديثة التصنيع كانت تزود صناعات البلدان الغنية ، وستظل تزودها ، بفرص لمبيعات جديدة . ويظهر الميزان التجاري للمنتجات الصناعية بين البلدان المتقدمة والنامية فائضا متزايدا لصالح البلدان الأولى (بلغ ١٦٩ بليون دولار في عام ١٩٨٠) . وفضلا عن ذلك بينت دراسات متعددة أن التجارة في السلع المصنعة بين هاتين المجموعتين من البلدان كان لها تأثير تافه ـ وإيجابي في بعض الأحيان ـ على العمالة في البلدان الغنية . وتفيد تقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية أن التجارة في السلع المصنعة بين « البلدان المصنعة حديثا » في العالم الثالث والبلدان المتقدمة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ خلقت متوسطا صافيا يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ فرصة عمل كل عام في البلدان المتقدمة ، وبالنسبة لفرنسا وحدها فإن التجارة في السلع المصنعة من جميع البلدان النامية خلقت على الأرجح ، اذا ما أخذت جميع العوامل الأخرى في الاعتبار ، ١٠٠٠٠٠ فرصة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦[١٠] .

---

(١٠) إذا أخذت في الاعتبار الآثار الرابطة غير المباشرة (بما يتطابق مع الأيدي العاملة اللازمة لانتاج المدخلات التي تقوم شركات أخرى بتوريدها الى البلدان المصدرة) ، فإن الأثر الصافي على العمالة يمكن أن يصل إلى ٩٠٠٠٠٠ فرصة عمل إضافية بالنسبة للبلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . انظر ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures (باريس ، ١٩٧٩) . بالنسبة لفرنسا ، انظر ، ايفيس بيريثلو وجيرار تاردي ، Le Defi economique du Tiers-Monde ، الوثائق الفرنسية (باريس ، ١٩٧٨) .

يمكن القول على وجه الإجمال إن الحجج التي تؤيد ازدياد مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية إنما تتبع الخطوط العامة لنظرية ريكاردو . فبقدر ما تملك البلدان النامية مزية مقارنة في مجالات معينة (المواد الأولية الوفيرة ، الأيدي العاملة الرخيصة ، الخ) ، يكون من مصلحتها أن تصدر إلى بلدان أخرى ، ذات مزية مختلفة من حيث الموارد الطبيعية ، المنتجات التي يتم الحصول عليها من هذه الموارد ، وأن تستورد من هذه البلدان السلع التي تتمتع هذه الأخيرة بالنسبة لها بمزية مماثلة . وتكون النتيجة هي تخصيص أكثر كفاءة للموارد المستخدمة وكسب صاف لجميع المشتركين ، لاسيما أن هذا الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد لابدمن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي معجل في البلدان النامية المصدرة .

وبصرف النظر عما يكون قد وجه من نقد إلى النظرية الريكاردية ـ أو ادخل عليهامن تنقيح ـ فإنها لاتزال صحيحة بوضوح في أن المشاركة في التجارة الدولية تؤدي بالفعل إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي . وقد رأينا ذلك يحدث في البلدان المتقدمة عندما خفضت الرسوم التعريفية (الجمركية) داخل إطار المفاوضات التي تجري تحت رعاية الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . وبالمثل فإنه بالنسبة للبلدان النامية توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات . مثال ذلك أن معامل الارتباط بين التغيرات في نمو الصادرات (من حيث الحجم) ، والتغيرات في نمو الناتج القومي الإجمالي كان +٦٢ر٠ بالنسبة لعينة من الثمانية وعشرين بلدا[١١] . كما أن دراسات أجريت لكل بلد على حدة من مجموعة بلدان حققت نموا سريعا في الصادرات (« البلدان المصنعة حديثا » على سبيل المثال) تؤكد ما يبدو أنه بينه بديهية .

---

(١١) انظر ، البرت فيشلو ، 'A New International Economic Order: What Kind?' ، في العمل الجماعي الذي أعده ألبرت فيشلو وآخرون ، Rich and Poor Nations in the :

وتؤدي الصادرات إلى تنشيط النمو الاقتصادي بسبل متعـددة . وبقدر مايزداد ذلك الانتاج عن طريق التصدير ، فإن رأس المال الموجود يستخدم على نحو أفضل ، وتخلق فرص عمل جديدة ، وتوزع الدخول[١٢] . ويؤدي ذلك بدوره إلى حث ما للروابط الأمامية والخلفيـة من آثار عـلى الأنشطة الانتـاجية الأخرى ، فضلا عن أن الدخول الموزعة تعمل على تنشيط الطلب عن طريق عملية المضاعف الكينزي . وأخيرا فـإن العملات الأجنبيـة التي يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات تسمح باستيراد سلع استهلاكية ، وكذلك باستيراد ماهو أكثر أهمية ، أي السلع الانتاجية اللازمة للاستثمار في المستقبل .

وثمت جانبان نوعيان في هذه الحجة النظرية استرعيا انتباه الاقتصاديين أكثر مما استرعته جوانبها الأخرى : أولها خلق فرص عمل مباشرة وغـير مباشـرة عن طريق الانتاج من أجل التصدير ، وثانيها حصيلة العملات الأجنبية الناشئة عن بيع المنتجات المصدرة . وللجانب الأول أهميته على الرغم من أنه كثيرا ما يعث

= World Economy (نيـويورك : دار النشـر « ماغـروهيـل » ، ١٩٧٨) . وتـرد أدلـة إحصائية أخرى في بيلا بالاسا ، 'Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A Comparative Study' ، في مجلة Weltwirtschaftliches Archiv ، المجلد ١١٤ (١٩٧٨) . وقد قام بيلا بالاسا بقياس معامل الارتباط من رتبة سبيرمان بين نمو الصادرات والزيادة في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لعينة من سبعة عشر بلدا ، وكان هذا المعامل ٨٢ر٠ للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ و٩٣ر٠ للفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ .

(١٢) على الرغم من أن تحسين استخدام رأس المال الموجود كثيرا ما يذكر أقل من غيره من منافع تنمية الصادرات ، فإنه يعد نتيجة هامة للسياسات ذات التوجه نحو الصادرات . وتؤكد ذلك حقيقة أن المعاملات الحدية لانتاجية رأس المال تكون أدنى كثيـرا بالنسبـة للبلدان المصدرة . وهكذا فـإنه بـالنسبة للفتـرة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ كانت هـذه المعامـلات ٧٦ر١ لسنغافورة و١٠ر٢ لكوريا الجنوبية و٤٤ر٢ لتايوان ، على حين وصلت إلى ٤٩ر٥ لشيلي و٧٢ر٥ للهند . ومثل هذه الفروق في المعاملات الحدية لانتاجية رأس المال هي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية نظرا لندرة رأس المال الشديدة فيها . انظر ، بيلا بالاسا ، 'Export Incentives and Export Performances in Developing Countries' .

آمالا مبالغا فيها . أما الجانب الثاني فمازال ، في رأيي ، يزودنا بالحجة الأكثر صلابة التي تؤيد الاستراتيجيات الانمائية ذات التوجه نحو التصدير .

وخلال السبعينات ، عندما كان الاقتصاديون يقيسون بدقة أكثر مشكلات العمالة في العالم الثالث ، وكذلك الاحتمالات المتوقعة للعقود التالية ، كان اهتمامهم موجها نحو الأنشطة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة . وقد كان النجاح المثير الذي حققته بعض البلدان شبه الصناعية في غزوها للأسواق الأجنبية مقترنا في أغلب الأحوال (في كوريا الجنوبية ، وتايوان على سبيل المثال) بأداء لايقل امتيازا في تخفيض البطالة ؛ ونتيجة لذلك كان باستطاعة بعض الاقتصاديين أن يروا في تنمية صناعات التصدير البلسم الذي سيمكن البلدان النامية من حل مشكلات البطالة لديها . غير أنه إذا كان يتعين علينا أن نصدر حكما على هذه الآمال فإنه ينبغي لنا أن نقارن بين آثار هذه الصناعات على العمالة ، الحالة الراهنة لسوق الأيدي العاملة ، واحتمالاتها المتوقعة المقبلة .

ويبدو من الدراسة المتأنية أن إسهام صناعات التصدير في العمالة صغير نسبيا . فتقديرات البنك الدولي تفيد بأن مجموع عدد فرص العمل المباشرة التي تخلقها صناعات التصدير في العالم الثالث لايتجاوز مابين مليونين وثلاثة ملايين ، أي حوالي ١٠ في المائة من مجموع العمالة الصناعية في هذه البلدان . وإذا ما أخذ أثر المضاعف في الاعتبار فإن مجموع عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تخلقها هذه الصناعات يمكن أن تصل إلى مابين ٥ و١٠ ملايين ، أي ربما ١ في المائة من مجموع قوة العمل في هذه البلدان[١٣] . ولما كانت قوة العمل هذه تنمو

(١٣) من قبيل التذكرة كان مجموع قوة العمل في البلدان النامية يمثل حوالي ٨٥٠ مليون شخص في عام ١٩٨٠ . انظر ، البنك الدولي ، 'World Trade and Output of Manufactures' ، وولیم تایلر ، Manufactured Exports and Employment Creation in Developing Countries: Some Empirical Evidence' في مجلة إيكونوميك ديفيلوبمنت اند كالشرال تشينج ، المجلد الرابع والعشرين ، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦) .

اليوم بمعدل سنوي مقداره ٢ر٢ في المائة ، فإن عدد العمال الذين يضافون كل عام إلى السكان العاملين في العالم الثالث يبلغ حوالي ضعف مجموع قوة العمل في هذه البلدان المستخدمة في الأنشطة التي تولدها الصادرات من المصنوعات . وعلى المستوى العالمي من الواضح أن صناعات التصدير لا تستطيع أن تنجح في استيعاب قوة العمل الإضافية التي تصل إلى سوق العمل ـ دعك من امتصاص البطالة الموجودة ـ وحتى إذا ما أخذنا في اعتبارنا البلدان التي نجحت في أن تنمي بسرعة صادراتها من المصنوعات ، فإن أثر هذا النمو على العمالة يظل ، في المتوسط ، محدودا . وتخلص دراسة للنتائج التي حققتها ثمانية من هذه البلدان (البرازيل ، تايوان ، الفليبين ، كوريا الجنوبية ، مصر ، المكسيك ، الهند ، يوغوسلافيا) خلال الستينات إلى أن فرص العمل المباشرة زائدا فرص العمل غير المباشرة التي خلقتها الصادرات من السلع المصنعة كانت تمثل ، كمتوسط مرجح ، ٣ في المائة فقط من مجموع العمالة(١٤) .

وبالنسبة للبلدان الصغيرة ذات المستوى العالي من الصادرات الصناعية فإن إسهام هذه الصادرات في العمالة يمكن أن يكون هاماً على الرغم من ذلك . وهكذا ففي تايوان خلقت الصادرات المصنعة في عام ١٩٦٩ فرصة عمل من كل ست فرص ، على حين أنه في كوريا الجنوبية خلقت الصادرات من جميع الأنواع في عام ١٩٧٠ فرصة عمل من كل عشر فرص(١٥) . بل إن الأمر الأكثر احتمالاً

---

(١٤) انظر ، وليم تايلر ، 'Manufactured Exports and Employment Creation' ، وتختلف النسب المئوية من ١ في المائة للبرازيل في عام ١٩٦٩ إلى ١٧ في المائة لتايوان في العام نفسه . وبالنسبة للبرازيل انظر أيضا ، المؤلف نفسه ، Manufactured Export Expansion and Industrialization in Brazil ، كيلر ستودين ١٣٤ (كييل ، ألمانيا ، ١٩٧٦) .

(١٥) بالنسبة لتايوان ، انظر ، تايلر ، **Manufactured Exports and Employment Creation**؛ وبالنسبة لكوريا الجنوبية ، انظر ، لاري وستفال ، The Republic of Korea's Experience with Eport-led Industrial Development في مجلة وورلد =

هو أن هذه النسب أعلى اليوم بسبب الزيادة الشديدة التي حدثت في صادرات هذين البلدين خلال السبعينات . فضلاً عن أنه بالنسبة للدول المدينة . مثل هونغ كونغ أوسنغافورة ، تعتبر الأرقام بالتأكيد أعلى كثيراً . ولذا فإنه بالنسبة للبلدان الصغيرة يبدو أنه باستطاعة التجارة الخارجية أن تسهم بدرجة هامة في العمالة .

وسيكون الاستنتاج السابق صحيحا بوجه خاص بالنسبة لصناعات التصدير ، إذ أن هذه الأنشطة تعتبر بوجه عام كثيفة الاستخدام لليد العاملة . فالمنسوجات والملابس وتجميع المعدات الكهربائية والميكانيكة تستخدم قدراً كبيراً من اليد العاملة للوحدة من الناتج ، وهذه اليد العاملة تكون عادة غير ماهرة نسبياً . والبيانات القليلة الموجودة تؤكد بوضوح أن معامل اليد العاملة للسلع المصنعة التي تصدرها البلدان النامية يكون بوجه عام أعلى من مثيله للمنتجات الصناعية التي تستوردها أو تقوم بتصنيعها للسوق المحلية . . وهكذا في كوريا الجنوبية في عام ١٩٦٨ كان متوسط اليد العاملة إلى نسبة رأس المال (مقاساً بعدد الأشخاص لليد العاملة وبملايين وحدة العملة في كوريا الجنوبية (الوون) لرأس المال) ٣,٥٥ للصادرات الصناعية ، على حين كان ٢,٦٤ للمنتجات التي يتم تصنيعها للسوق المحلية ، و٢,٣٣ للواردات من المصنوعات . وبهذه المناسبة فإن ذلك يبين أيضا أن هذا البلد يستغل بمهارة مزيتة المقارنة عن طريق تصدير منتجات كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، على حين يستورد سلعاً صناعية كثيفة الاستخدام لرأس المال . وثمت نتائج مماثلة فيما يتعلق بمعامل اليد العاملة لأنشطة الصادرات تم الحصول عليها بالنسبة لبلدان تختلف كثيراً فيما بينها مثل

ديفيلوبمنت ، المجلد السادس ، العدد ٣ (١٩٧٨) . وتوخيا للسلامة ينبغي ألا نحاول مقارنة نتائج على نطاق البلدان يتم التوصل إليها بمنهجيات ليست متماثلة تماما . وكذلك فإن هذه النسب تتغير بسرعة في البلدان التي تنمو الصادرات فيها بسرعة : ففي عام ١٩٦٠ لم تكن صادرات كوريا الجنوبية تمثل سوى فرصة عمل واحدة من كل ثلاثين فرصة .

اندونيسيا ، والبرازيل ، وتايلند ، وكولومبيا[١٦] .

وفضلاً عن ذلك فإن كون صناعات التصدير لها معامل عال لليد العاملة غير الماهرة إنما يعني أن الدخول التي توزعها هذه الصناعات سيذهب منها جانب أكبر نسبياً إلى أفقر الفئات ، وجانب أقل إلى الطبقات الاجتماعية الغنيةفي المهارات التقنية أو في رأس المال . ولهذا السبب فإن هذه الصناعات يكون لها بوجه عام تأثيرمؤات على توزيع الدخول : ومن المرجح أن يكون ذلك أحد الأسباب في أن بعض البلدان المصدرة ، مثل تايوان أوكوريا الجنوبية ، توجد لها هياكل للدخول تعد من أقل الهياكل ابتعاداً عن المساواة في العالم الثالث . أما في البلدان الكبيرة فإن هذا الأثر الايجابي سيكون بطبيعة الحال أقل وضوحاً ، لاسيما إذا كانت الأرض والثروة في هذه البلدان مقسمتين بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة ، مثل البرازيل والمكسيك . بيد أنه في الحالة الأخيرة سيكون من الخطأ إلقاء اللوم على صناعات التصدير بشأن المظالم التي ينطوي عليها هيكل الدخل ، إذ أن منشأ التشوهات ينبغي أن نبحث عنه في مكان آخر .

ونختتم ذلك بالقول بأنه يبدو أن صناعات التصدير باستطاعتها أن تسهم ، وقد أسهمت بالفعل ، بدرجة هامة في خلق العمالة ، وفي تحسين توزيع الدخل في بلدان صغيرة معينة . ومع ذلك فسيكون من الخطأ أن نعتقد أن هذه البلدان ليس باستطاعتها سوى أن تقدم إسهاماً هامشياً في حالة العمالة في العالم الثالث ككل . ولنأخذ ما خلصت إليه إحدى الدراسات بشأن هذا الموضوع : « إن أولئك الذين يعرضون التصنيع الموجه نحو التصدير على أنه علاج شاف إنما يخدعون أنفسهم ويضللون من ينصت إليهم ، كما يوفرون أساساً منطقياً لعدم

---

(١٦) النسبة بين محتوى العمل لوحدة من القيمة المضافة فيمايتعلق بالتصدير والمحتوى المقابل لوحدة من القيمة المضافة فيما يتعلق بالسوق المحلية هي حوالي ١,٠٧ للبرازيل و١,٩٣ لكولومبيا و ٢,٠٩ لاندونيسيا و ٢,٢١ لتايلند . انظر ، آن و . كريجر ، Alternative Trade Strategies and Employment in Developing Countries في مجلة أمريكان إيكونوميك ريفيو ، المجلد الثامن والستين ، العدد ٢ (آيار/مايو ١٩٧٨) .

الاضطلاع بتدابير أكثر جذرية لحل مشاكل القصور في استخدام اليد العـاملة والتصنيف الحدي للعمل »[١٧] .

وعلى الرغم من أنه كانت هناك مغالاة في تقدير إمكانات أنشطة التصدير من حيث خلق العمـالة ، فـإنـه من الصعب انكـار أهميتهـا كمصـدر للعمـلات الأجنبية . وكما رأينا في الفصل الأول فإن واردات البلدان النامية كانت تزداد بسرعة في العقـود الأخيرة ، وإن تمـويل هـذه الواردات يتـوقف ، في الجانب الأكبر ، على حصيلة صادرات هذه البلدان . وهكذا ففي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ كانت صادرات البلدان غير النفطية تمول أكثر من أربعة أخماس وارداتها ، أما الباقي فكانت تموله أساساً المساعدة الانمائية الرسمية بالنسبة لأفقر البلدان ، والمساعدة الرسمية ورؤوس الأمـوال الخاصـة بالنسبـة للبلدان الأخرى[١٨] . ويبدو من غير المحتمل حدوث زيـادة سريعـة في المعونـة الرسميـة في الأعوام القادمة . أما عن رؤوس الأموال الخاصة فستظل تغفل أفقر البلدان ، بل إن البلدان المتوسطة الدخل لن يكون باستطاعتها أن تجتذبها إلا إذا كانت قدرتها على السداد ـ أي آفاقها التصديرية ـ تبدو مرضية . ولذلـك ففي التحليل الأخـير سيكون البديل الوحيد للزيادة في صادراتها هو تخفيض وارداتها .

غير أن تخفيضاً من هذا القبيل ستكون له آثار ترقى إلى درجة الكارثة بالنسبة لنمو هذه البلدان ، وربما اقتضى الأمر في حالات معينة تكلفة بشرية عالية . والحقيقة أنه نادراً ما توجد كماليات يمكن التضحية بها بسهولة في واردات هذه البلدان. ففي عام ١٩٧٩ ، على سبيل المثال ، كانت السلع الاستهلاكيـة غير الغذائية تبلغ أقل من ١٠ في المائة في واردات البلدان النامية غير الأعضـاء في الأوبيك . وعلى نقيض ذلك كانت المنتجات الغذائية ـالتي تمثل الحبوب الغذائية اللازمة لمواجهة العجز الغذائي جانباً هاماً منهـا ـ تمثل ١٢ في المـائة من هـذا

---

(١٧) تايلر Manufactured Exports and Employment Creation ، الصفحة ٣٧٠ .

(١٨) خلال هذه الفترة كانت النسبة المئوية للواردات التي تمولها الصادرات حوالي ٨٢ في المائة بالنسبة لأفقر البلدان و ٨٦ في المائة بالنسبة للبلدان الأخرى .

المجموع ، على حين كانت المنتجات الكهربائية والميكانيكية تسهم بأكثر من ٣٠في المائة . وكان الوقود (وأساساً النفط) يستأثر بحوالي ٢١ في المائة من هذه الواردات في عام ١٩٧٩ ، ولكنه كان قد ازداد بالفعل الى ٢٦ في المائة بحلول عام ١٩٨٠ .

وفي العقود القادمة من المرجح أن يشتد كثيراً عبء تكلفة الأصناف الاستهلاكية التي تضمها قائمة الواردات هذه . فالعجز الغذائي لابد من أن تترتب عليه زيادة في الواردات من الحبوب الغذائية وغيرها من الأغذية . كما أن حجم استهلاك الطاقة سيزداد إذا أريد لنمو هذه البلدان أن يستمر ، ومن المحتمل أيضا أن تواصل تكلفة الوحدة من برميل النفط الازدياد (١٩) . وأخيراً فإن البلدان النامية ستستمر في استيراد السلع الانتاجية اللازمة لنموها ، إذ أن عدداً كبيراً منها لن يكون في وضع يسمح له بانتاج هذه السلع بنفسه .

ومن هذه الزاوية فإن الاستراتيجية الانمائية المستندة إلى اعتماد على الذات على المستوى الإقليمي لن توفر حلاً عاجلاً لهذه المشاكل . ومما لاشك فيه أن العلاقات التجارية والمالية بين البلدان النامية يمكن تطويرها ، وهي قد تكثفت في الحقيقة خلال الأعوام الأخيرة ، ومن المرغوب فيه أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل . مثال ذلك أنه باستطاعة مجموعات اقليمية معينة أن ترمي إلى تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي . ومع ذلك فإن تاريخ هذه الروابط الاقليمية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة ، التي تميزت بكثرة المشكلات وندرة النجاحات، تبين أننا لاينبغي الاستهانة بالصعاب التي تواجه مسعى من هذا القبيل .

وفضلاً عن ذلك « فأن موازين المدفوعات واحتياطيات العملات الأجنبية ستثير المشكلات الصعبة نفسها بالنسبة للبلدان الأعضاء داخل كل مجموعة من

---

(١٩) يتنبأ البنك الدولي بأنه على امتداد العقد القادم ستمثل فاتورة واردات الوقود للبلدان النامية المستوردة للنفط حوالي ربع حصيلة صادراتها (٢٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٠) على الرغم من الزيادة الهامة في حجم الصادرات . انظر ، **World Development Report** ، ١٩٨١ .

مجموعات الاعتماد على الذات . فمهما تكن الرابطة الاقليمية التي ينتمي إليها بلد مثل البرازيل فإنه سيتعين عليه إيجاد الموارد اللازمة لسداد فاتورة وارداته من الطاقة ، سواء أكانت هذه الواردات تأتي من فنزويلا أم من الشرق الأوسط . وبالمثل فإنه مالم تتمكن بلدان الساحل الأفريقي بفضل المناقب الاعجازية للاعتماد على الذات من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، فستظل في حاجة إلى العملات الأجنبية لسداد ثمن وارداتها من الأغذية ، سواء أكانت تشتريها من الأرجنتين أم من الولايات المتحدة .

كما أن الاتحادات النقدية التي تربط بلداناً نامية متعددة لن توفر بدورها حلاً طويل الأجل قابلاً للحياة مالم ينجح كل بلد عضو في الاتحاد ، بمرور الوقت ، في أن يحقق توازناً تقريبياً بين إيراداته من العملات الأجنبية ونفقاته . ومهما تكن حقيقة عمليات التضامن الإقليمي ، فإننا قد نظل نتساءل عما إذا كانت البلدان التي لديها فائض في ميزان المدفوعات يمكن أن توافق على أن تمول ، على أساس دائم ، احتياجات البلدان ذات العجز الهيكلي الاعضاء في مثل هذه الروابط من العملات الأجنبية . ولن يكون باستطاعة الروابط الإقليمية ولا الاتحادات النقدية تفادي الضرورة التي تملى على كل بلد نام تنمية صادراته بغية تمويل النمو في وارداته .

أما الاستراتيجية التي اتبعتها الصين ، التي كثيراً ما تذكر في هذا الصدد ، فلايمكن أن تنقل مباشرة إلى أغلبية البلدان النامية ، إن لم يكن فقط لإن هذا البلد الضخم قد واتاه الحظ بأن وجدت تحت تصرفه موارد طبيعية تفتقر إلى مثلها غالبية البلدان الأخرى . وفضلاً عن ذلك ينبغي أن نتذكر أن تجارة الصين الدولية لايستهان بها ، فهي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي يرجح ألا تكون أدنى كثيراً من مثيلتها لدى الهند ، وهي بلد نام آخر ذو حجم مقارن[٢٠] . وبالنسبة

---

(٢٠) انظر ، كارلوس دياز ـ اليجاندرو ، **Delinking North and South** في العمل الجماعي الذي أعده فيشلو وآخرون ، **Rich and poor Nations in the World Economy**

للبلدان الأصغر حجماً والأقل حظاً من حيث الموارد فإن مشكلة تمويل الواردات الأساسية يمكن حتى أن تكون أشد خطورة . ومن شأن الاعتقاد بأن صيغة الاعتماد الفردي أو الجماعي على الذات ستكون حلاً إعجازياً لهذه المشكلة أن ينطوي على خطر جعل هذه البلدان ، في الحقيقة ، أكثر تبعية ، إلى درجة أنها يمكن أن تظل عاجزة حتى عن تمويل أشد احتياجاتها من الواردات أهمية .

وبالنسبة للبلدان النامية غير النفطية يبدو أن تمويل العجز المتوقع في موازين مدفوعاتها سيكون إحدى المشكلات التي ستسود الثمانينات . ومهما تكن الطريقة التي نتناول بها المسألة فإنه لايوجد إلا حلان يبدوان عمليين في الأجل المتوسط ، فإما أن تنجح هذه البلدان في زيادة صادراتها لتمويل ماتحتاج إليه من واردات ، وإما أن تخفق في ذلك وتكون عندئذ مرغمة على تخفيض وارداتها ، ومن ثم نموها الاقتصادي ورفاهة سكانها .

وهذا التحليل لن يكون بالتأكيد مقبولاً من جانب جميع الاقتصاديين أو السياسيين . ومن المفترض أن يواجه خطين رئيسين من النقد . وسيكون الخط الأول هو مسألة إمكانية حدوث تنمية حقيقية لبلد في العالم الثالث مادام يواصل الانخراط في النظام الدولي للتجارة والتمويل . ويحاج الخط الثاني بأن الاستراتيجية الانمائية الموجهة نحو التصدير ، مهما يكن ما تنطوي عليه من مزايا ومساوىء ، لايمكن أن تكلل بالنجاح في ظل الأوضاع الراهنة لغالبية بلدان العالم الثالث وللاقتصاد الدولي . وينبغي لي الآن التصدي لهذين النوعين من النقد .

التجارة الدولية والتبعية

إن الفكرة القائلةبأن العلاقات الاقتصادية الدولية تعمل لصالح البلدان الغنية وضد مصالح البلدان الفقيرة إنما هي موضوع قديم في الكتابات الاقتصادية . بل إن أشد المؤيدين عناداً لفكرةالتجارة الحرة لم يكونوا دائما متحررين من الشكوك ، وكان لآدم سميث ـ مبتكر سياسة عدم التدخل ـ بين

الحين والآخر بعض التعليقات غير المألوفة : « كان اكتشاف أمريكا ، واكتشاف طريقةالوصول إلى جزر الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح ، أعظم وأهم حدثين سجلهما تاريخ البشرية . وكانت نتائجهما عظيمة للغاية حقا ، ولكن في الفترة القصيرة التي تتراوح بين قرنين وثلاثة قرون والتي انقضت منذ أن تم هذان الاكتشافان ، يكون من المستحيل أن نلمس المدى الكامل لنتائجهما . . . غير أنه بالنسبة للسكان الأصليين ، سواء في جزر الهند الشرقية أو جزر الهند الغربية ،فقد غاصت ودفنت ، في المحن المروعة التي تعرضوا لها ، جميع المنافع التجارية التي كان يمكن أن تنتج عن هذين الحدثين »[٢١] ومما لاريب فيه أن هذا التأكيد سيلقى موافقة الأنصار الأكثر حماسة للتنمية التي أساسها الاعتماد على الذات .

وقد تجدد الاهتمام بهذا الموضوع خلال العقد الماضي ، واليوم كثيرا ما يقال إن تنمية بلدان العالم الثالث (الأطراف) لن تكون ممكنة إلا إذا قطعت جميع علاقاتها مع البلدان الصناعية (المركز) ، واتبعت نموذجا مستقلا للتنمية أساسه الاعتماد على الذات . والآثار التي ستترتب على قطيعة من هذا القبيل تتجاوز كثيرا بطبيعة الحال الجوانب التجارية وحدها ، بل إنها تتعلق أيضا ، على سبيل المثال ، بالعلاقات المالية أو الثقافية ، إذ أن هذه العلاقات تجعل باستطاعة المركز أيضا السيطرة على الأطراف واستغلالها .

ولنتناول الآن العناصر الرئيسة لهذه القضية . إن العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف ، التي كثيرا ما أقيمت عن طريق العنف في بداية العصر الاستعماري مازالت اليوم من الناحية الجوهرية علاقات غير متوازنة . وفي وقت « الحلف الاستعماري » كانت البلدان الفقيرة تزود البلدان الأم بالمواد الأولية

---

(٢١) آدم سميث ، Inquiry into Nature and Causes of the Wealth of Nation (لندن : دار النشر « دنت » ١٩٧٠) المجلد الثاني ، الصفحتان ١٢١ و ١٢٢ (الكتاب الرابع ، الفصل السابع) .

اللازمة لتنميتها ، وتعمل كأسواق لصناعاتها . وبينما تغير السياق السياسي مع حصول المستعمرات السابقة على الاستقلال ، فإن التقسيم الدولي للعمل الذي يقترحه المركز اليوم على الأطراف مازال يفتقر إلى العدالة . وبصرف النظر عن الدور التقليدي للعالم الثالث كمورّد للمواد الأولية ، فإنه يعد في الحقيقة مسؤولا عن إنتاج السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أجل تصديرها إلى بلدان المركز المتقدمة التي تحتفظ لنفسها برأس المال « السامي المنزلة » أو المنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا . وهذا التقسيم يعمل بدرجة أكبر في خدمة الشركات متعددة الجنسيات التي سيكون باستطاعتها التعويض عن معدلات الربح المنخفضة التي تحققها في البلدان الغنية بمعدلات أعلى كثيرا في البلدان الفقيرة .

وفي بلدان الأطراف تكون العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المركز في أيدي الطبقة البورجوازية « الكومبرادورية » التي تتطابق مصالحها مع مصالح بلدان المركز ، وعن طريق هذا التطابق تنتفع تلك الطبقة من العلاقة القائمة مع البلدان الأخيرة . وهذه القيادة البورجوازية تفرض نموذجا للتنمية يخدم مصالحها الخاصة ومصالح بلدان المركز ويلحق الضرر بسكان العالم الثالث . وتلك هي الحال بالنسبة للاستراتيجيات الانمائية القائمة على إحلال الواردات ، إذ أن الصناعات التي تخلق على هذا النحو ـ في بعض الأحيان بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات ـ تغذي احتياجات الطبقات الغنية على حساب الأغلبية الأشد فقرا وعلى حساب زراعة الكفاف . ولكن ذلك يصدق أيضا على الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير ، إذ أنها ترمي إلى اشباع احتياجات بلدان المركز وليس إلى اشباع احتياجات السكان في بلدان الأطراف ، لاسيما أن القطاعين الريفي والزراعي يظلان مهملين بالقدر نفسه في حالة التوجه التصديري . وفي هذه الظروف يكون الحل الوحيد هو القطيعة مع المركز ، وانتهاج استراتيجية للتنمية قوامها الاعتماد على الذات « وينبغي للتصنيع فيها أن يوضع في المقام الأول في خدمة إنتاجية القطاع الريفي »[22] . غير أن التنمية التي قوامها الاعتماد على

(٢٢) سمير أمين ، Development autocentre autonomie collective et ordre ' =

الـذات لاتعني بالضـرورة الاكتفاء الـذاتي على مستـوى البلد الواحـد ، فهذا الاستقلال ينبغي بدلا من ذلك توخيه على مستوى إقليم أو مجموعة من البلدان المتجاورة .

وهكذا فإن النقد الموجه إلى هذه العلاقة بين المركز والأطراف إنما يتجاوز مجرد إبداء الارتياب في دور أنشطة التصدير في استراتيجيات العالم الثالث الانمائية . ويرجح أن تكون الجوانب غير الاقتصادية (المالية والسياسيـة ، بل الجـوانب العاطفية) هي الأكثر أهمية ، حتى إذا استسلمت في يسر لمناقشة رشيدة(٢٣) . ولذا فإني عندما أقتصر على الجانب الأكبر من تعليقاتي على الجوانب التجارية لهذه القضية أكون مدركا أني لا ألتزم جادة الصواب حيال نظرية ترمي إلى أن تكون ذات طابع شامل . وباستطاعة مؤيدي هذه النظرية بلاشك أن يوجهوا إلى اللوم لأني أفضل ما بين جوانب مختلفة ليست في الحقيقة قابلة للفصل ، ولأني أشوه فكرهم نتيجة لذلك . وحجتي الخاصة مع ذلك هي أن هذه الجوانب قابلة في الحقيقة للفصل إلى حـد معين ، وأن الاستغـلال الحكيـم والمعقول لامكـانات التجارة الدوليـة يمكن في الواقـع أن يجعل بلدان العـالم الثالث أقـل تبعية من الناحيتين السياسية والمالية(٢٤) . وفي هذا الصدد أود أن أناقش هنا بتفصيل أكثر

= economique international nouveau : quelques reflexions ، في العمل الجماعي الذي أعده اكسافييه غريف وجان ـ لوي رايفير ، L'Occident en desarroi : Ruptures d'un Systeme economique (باريس : دار النشر « دومون » ، ١٩٧٨) .

(٢٣) ينبغي أن أضيف أن هذا القول لا يجب تفسيره على أنه نقد . وإذا ما قلت شيئا موازيا (ربما يكون غير مناسب) فهو أن الجوانب العاطفية للمشكلات العنصرية لا تخضع بسهولـة لمناقشة عقلانية . ومع ذلك لايستطيع أحد الادعاء بأن هذه الجوانب غير هـامة ويمكن إغفالها .

(٢٤) للاطلاع على عرض غير متحيز لآثار الاستراتيجيات الإنمائية المختلفة بالنسبة للاستقلال الاقتصادي والسياسي لأحد البلدان ، انظر ، ميشيـل رومر ، Dependence and Deelopment Strategies ، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد التاسع ، العدد ٥ (١٩٨١) .

ثلاثة جوانب محددة من التجارة الدولية للبلدان النامية هي : دور الشركات المتعددة الجنسية ، والتقسيم الدولي للعمل ، وآثار هذه التجارة فيما يتعلق باشباع احتياجات السكان .

وموضوع علاقات العالم الثالث التجارية يثير على الفور مسألة الشركات المتعددة الجنسية ، وهو موضوع مثير للخلاف إن كان هناك موضوع أصلا . وقد كرست مؤلفات هائلة ـ ومتناقضة في أغلب الأحوال ـ لهذه الشركات في الأعوام الأخيرة . وعلى الرغم من هذا الاهتمام فإني لا أعتزم أن أدخل هنا في هذا الجدل ، كذلك لن أحاول أن أثبت أن هذه الشركات « جيدة » أو « سيئة » بالنسبة لتنمية البلد المضيف . والفكرة التي أود الدفاع عنها هي أن البلد الذي يريد أن ينمي صادراته لا يتعين عليه أن يتنازل عن استقلاله للسلطة الجبارة لهذه الشركات .

ومن الهام أن نتذكر ، في المقام الأول ، أن تنمية صادرات العالم الثالث خلال الأعوام القليلة الماضية لاترجع فقط ـ والأرجح أنها لا ترجع حتى من الناحية الجوهرية ـ إلى أنشطة الشركات المتعددة الجنسية . فقد كان للشركات المحلية في هذه البلدان دور هام في هذه التنمية الأخيرة : ويصدق ذلك بوجه خاص على قطاعات الصادرات « التقليدية » ، مثل المنسوجات والملابس والأحذية ، حيث كانت الشركات المحلية مشتركة فيها اشتراكا بارزا . وينبغي لي أيضا أن أؤكد أنه بينما كان للشركات متعددة الجنسيات دور ملحوظ بوجه خاص في أمريكا الجنوبية والوسطى ، فإن وجودها كان أقل عمقا وكثافة في بقية العالم الثالث ، حتى في البلدان المصدرة في هذه الأقاليم الأخرى . وفضلا عن ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات المنتمية إلى أمريكا الشمالية قد تحركت في أول الأمر إلى أمريكا اللاتينية لاستغلال الموارد الطبيعية أو لإقامة صناعات لاحلال الواردات ، ولم يصبح دورها في تنمية صناعات التصدير أكثر وضوحا إلا في وقت لاحق ، خلال الستينات(٢٥) .

(٢٥) من الناحية التاريخية كان توسع الشركات المتعددة الجنسيات يتبع ـ أو يقود ـ استراتيجيات =

وفي حالة البلدان الآسيوية كانت مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن تنمية الصادرات أقل أهمية مما يعتقد عادة . والحقيقة أنه بالنسبة للقارة بأكملها تتراوح حصة الصادرات المصنعة التي تعزى إلى هذه الشركات بين ٥ و١٥ في المائة فقط .[٢٦] وهذه النسبة المئوية يمكن أن تصل إلى ٣٠ في المائة في حالة سنغافورة ، ولكنها تقل عن ١٥ في المائة بالنسبة لبلدين مصدرين هامين مثل تايوان وكوريا الجنوبية . وتخلص دراسة عن كوريا الجنوبية إلى أن نجاحها في مجال الصادرات ينبغي أن يعزى « إلى جهود المنظمين فيها أو إلى سياسات الحوافز التي يعملون في ظلها » بأكثر مما يعزى إلى روابط هذا البلد بالشركات متعددة الجنسيات، ويرجح أن ينطبق الاستنتاج نفسه على غالبية بلدان الأقليم[٢٧] . وهكذا فإن مقارنة خبرات بلدان متعددة وقارات مختلفة تقودنا إلى الاستنتاج بأن توسع الشركات متعددة الجنسيات ونمو صادرات العالم الثالث إنما هما ظاهرتان ، بينها تكونان متشابكتين في بعض الأحيان ، ليستا مترابطتين بالقوة التي يعتقدها البعض بين الحين والآخر .

هذا علاوة على أن حكومات البلدان النامية هي اليوم أفضل مقدرة على التحكم في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاما . ففي المقام الأول يجري اليوم تداول المعلومات عن هذا الموضوع بكفاءة

= البلدان النامية : استغلال الموارد الطبيعية ، ثم اقامة صناعات لاحلال الواردات ، وأخيرا تنمية صناعات التصدير . وفي عام ١٩٦٧ تم في أمريكا اللاتينية أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية التي وجهت إلى العالم الثالث .

(٢٦) أنغوس هون ، ' Multinational Corporations and Multinational Buying Groups ' ، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت ، المجلد الثاني ، العدد ٢ (شباط / فبراير) ١٩٧٤ . وكذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء التابعة للأمم المتحدة ، Regional Development Strategy for the 1980's ، بانكوك ، اذار / مارس ١٩٨٠ ، وبالنسبة لكوريا الجنوبية ، وستفال ، ' The Republic of Korea's Experience with Export-Led Industrial Development ' .

(٢٧) وستفال ، المرجع نفسه ، الصفحة ٣٦٢ .

أكثر ، كما أن دول العالم الثالث تستطيع الآن أن تستفيد على نحو أفضل من خبرة البلدان الأخرى . من ذلك أن قوانين كثيرة سبق أن أصدرتها البلدان الأعضاء في سوق الأنديز ، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، وإعادة الأرباح إلى بلدان المقر ، والمشاركة في الصناعات الرئيسة ، ونقل التكنولوجيا ، سرعان ما طبقتها الأرجنتين وبيرو ، والآن تقوم رابطة الكاريبي للتجارة الحرة بدراسة هذه القوانين(٢٨) . وبالمثل فإن العقود التي أبرمتها عدة شركات متعددة الجنسيات مع البلدان الاشتراكية الشرقية ، وتنص على اشتراك هذه البلدان بحصة الأغلبية في رأسمال الشركات الفرعية التي يجري إنشاؤها ، تستخدم الآن حجة من قبل بلدان العالم الثالث للمطالبة بعقود مشابهة لصالحها ، بدلا من الاتفاقات المعتادة التي تعطى الشركات متعددة الجنسيات حصة الأغلبية في رأس المال .

وفضلا عن ذلك فإن مجال الشركات متعددة الجنسيات لم يعد يقتصر على الشركات الأمريكية ، كما كانت الحال أساسا في الخمسينات ، فقد ظهرت الآن على الساحة الدولية شركات من بلدان أخرى (مثل ألمانيا الاتحادية واليابان) . وقد ترتبت على ذلك ، بقدر معين ، زيادة في نطاق المساومة أمام حكومات العالم الثالث مكنتها من الايقاع بين هذه الشركات بعضها بعضا للفوز بأفضل الشروط . كما أن البلدان النامية أصبحت أفضل تسليحا وأكثر خبرة في التفاوض مع هذه الشركات . مثال ذلك أنها تعلمت كيف تتفادى الوقوع في براثن شركة واحدة ، سواء عن طريق تقسيم مشترياتها بين عدة شركات ، أو « تفكيك » « رزمة الاستثمار ـ التكنولوجيا » بحيث تفصل ما بين عناصرها المختلفة (الاستثمار ، التكنولوجيا ، التمويل ، التسويق ، الادارة) . وأخيرا ـ ودون الانغماس في أي أوهام ـ هل لنا أن نأمل في أن توفق مدونة قواعد السلوك

---

(٢٨) انظر ، رتشارد نورنيت وورونالد مولر ، Global Reach : The Power of the Multinational Corporations (بيفرتون ، أوريغون : دار النشر « تاتشستون » ، ١٩٧٤) ، وهو كتاب يتعذر اعتباره مواتيا للشركات المتعددة الجنسيات.

للشركات عبر الوطنية أو المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وكلتاهما تم التفاوض عليها في الأمم المتحدة ، في الارتقاء بالمعايير الأخلاقية لنشاط دولي لم يكن دائما فوق الشبهات في الماضي .

وذلك لايعني بطبيعة الحال أن الشركات المتعددةالجنسيات قد تم ترويضها نتيجة للهجمات التي تعرضت لها في الأعوام الأخيرة ، وسيكون من الحمق الاعتقاد بأن تنمية البلدان المضيفة قد أصبحت تحتل الأولوية الأولى لديها . ولكنه يظل صحيحا أن البلدان النامية أفضل مقدرة اليوم من حيث السيطرة على عمليات هذه الشركات ، والأمر الأكثر أهمية أيضا أن البلدان النامية ليست مرغمة دائما على الالتجاء إلى هذه الشركات لتنمية صادراتها الخاصة .

وسيكون من الخطأ بالمثل بأن التقسيم الدولي الجديد للعمل لن يقصر بالضرورة دور البلدان النامية على توريد السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة . فقد رأينا أن الوضع قد تغير ، وأن نسبة السلع الانتاجية والمنتجات الكثيفة لرأس المال في صادرات هذه البلدان من المصنوعات في تزايد مستمر . وتؤكد الدراسات المختلفة أنه في مجرى التنمية الاقتصادية يتغير هيكل الصادرات لبلدان العالم الثالث بحيث يتكيف مع مزيتها المقارنة : فالبلدان ذات الاقتصادات الأقل نموا تصدر أساسا منتجات كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، على حين أن البلدان الأكثر تقدما تصدر سلعا أكثر ذات معامل عال لرأس المال (المادي أو البشري)[٢٩] . وتطور من هذا القبيل (مماثل لتطور اليابان) يمكن

---

(٢٩) انظر ، على سبيل المثال ، البنك الدولي ، 'A'Stages' Approach to Compara-tive Advantages' ورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، آذار / مايو ١٩٧٧ . وكذلك ، هوليس تشينري ، 'Transitional Growth and World Industrid-lization' ، في العمل الجماعي الذي أعده برتيل أوهلين وآخرون ، The Interna-tional Allocation of Economic Activity (لندن : دار النشر « ماكميلان » ، ١٩٧٧) .

رؤيته اليوم بوضوح في بلدان مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية[٣٠] . والحقيقة أن هذا التطور ، وهو أكثر من أي تكيف « طبيعي » مع التغيرات في المزية المقارنة ، كثيرا ما يكون نتيجة لجهد مدروس من جانب هذه البلدان لتنويع صادراتها بحيث تصبح أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وأكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال . مثال ذلك أن ستغافورة قد زادت الأجور الصناعية فيها كمحاولة لاعاقة الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، كما أن حكومة تايوان تتخذ الآن تدابير منتظمة لايفاد الطلبة إلى الخارج للتدريب على أحدث التكنولوجيات الصناعية . وبهذه المناسبة يكون من المفيد أن نلاحظ أنه بينما يتهم بعض الاقتصاديين الشركات متعددة الجنسيات بأنها تقصر دور بلدان العالم الثالث على الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، فإن نمو الصادرات المصنعة الكثيفة الاستخدام لرأس المال في هذه البلدان يعزى جزئيا ، في رأي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، إلى ما قام به بعض هذه الشركات من نقل الأنشطة إلى البلدان النامية[٣١] .

---

(٣٠) في كوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، يبدو أن كثافة رأس المال في الصادرات المصنعة قد زادت بدرجة ملحوظة بعد عام ١٩٦٨ ، عندما توسعت بسرعة الصادرات من منتجات مثل الأسمنت أو الصلب أو الأسمدة . انظر ، لاري وستفال وكوانغ سوك كيم ، ' In-dustrial Policy and Development in Korea ' ، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، آب / أغسطس ١٩٧٧ . وحول خبرة سنغافورة ، انظر ، تشي هوك بينغ ، ' Export - Oriented Industrialization and Dependent Develop-ment : The Experience of Singapore ' ، في نشرة معهد الدراسات الانمائية ، المجلد ١٢ ، العدد ١ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) .

(٣١) من أجل الإلمام برأيين متناقضين عن دور الشركات متعددة الجنسيات في هذا الميدان ، انظر ، سمير أمين ، ' Developement autocentre autonomie collective et ordre economique international nouveau : quelques reflexions ' ، واليونيدو ، World Industry since 1960 : Progress and Pros ects (نيويورك ، ١٩٧٩) .

الجدول ١٢ ـ ٤

نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة الإجمالية للصناعة التحويلية ، ونسبة القيمة المضافة الصناعية الى الناتج القومي الاجمالي ، ١٩٧٠
(بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان[أ]	نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة الاجمالية للصناعة التحويلية	نسبة القيمة المضافة الصناعية الى الناتج القومي الاجمالي
أكبر البلدان المصدرة	١٢,٤	١٩,٥
البلدان المصدرة للمواد الأولية أساساً	١٠,٢	١٠,٩
البلدان الأخرى	١٢,٠	١٤,٢
كل المجموعات الثلاث	١١,٥	١٤,٩

المصدر : انظر ، الجدول ١٢ ـ ٢

(أ) أكبرالبلدان المصدرة هي : البرازيل ، وتايلند ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، والهند . والبلدان المصدرة للمواد الأولية أساسا (التي كانت صادراتها من المصنوعات تقل عن ١٠ في المائة من مجموع صادراتها) تشمل اثيوبيا ، واندونيسيا ، وايران ، وبنما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، والسودان ، وشيلي ، والكويت ، وليبيا ، ونيجيريا ، وهندوراس . والبلدان الأخرى هي : بربادوس ، وبيرو ، وتركيا ، وتونس ، وسري لانكا ، والصومال ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وفيجي ، وكولومبيا ، والكونغو ، وكينيا ، ومالاوي ، ومدغشقر ، ومصر ، وموريشيوس .

ومن البديهي أن يقال : إن أنشطة التصدير تلبي احتياجات مستهلكين أجانب لاحتياجات السكان المحليين ، غير أنه سيكون من الخطأ أن نخلص من ذلك إلى أن السكان المحليين لا يفيدون من الأنشطة التي تنفذ عن هذا الطريق . والحقيقة أن هذه الأنشطة تخلق فرص عمل ودخولا جديدة في البلدان المصدرة :

وهذه الدخول بدورها لها أثر مضاعف تزداد أهميته بقدر ما تقتسم على نطاق واسع . وفي هذا الصدد يكون لصناعات التصدير الكثيفة الاستخدام لليد العاملة تأثير موات على كل من النمو والعمالة . كما أن الطلب على المنتجات الصناعية ، الذي يرجع إلى ما يترتب على ذلك من دخول إضافية ، يشجع بدوره على تنمية الصناعات التي تزود السوق المحلية . ونتيجة لذلك فإنه في البلدان ذات التوجه نحو التصدير كثيرا ما تكون الأرجحية للصناعات التي تغذي الطلب المحلي . وكما نرى في الجدول ١٢ ـ ٤ فإنه في البلدان الرئيسة المصدرة للسلع المصنعة لاتمثل هذه الصادرات إلا ١٢ في المائة من قيمة الانتاج الاجمالية ، وإذا ما وضعنا الأمر بصورة مختلفة فإنه حتى في هذه البلدان يتم انتاج ما يقرب من تسعة أعشار المصنوعات من أجل الاستهلاك المحلي .

وثمت مسألة ذات صلة ترتبط بالعلاقة (وبالتناقض المدعى به) بين تنمية الصادرات وإشباع الاحتياجات الأساسية . فالنتائج المباشرة لأنشطة التصدير من المرجح ـ اذا ما أخذت جميع العوامل في الاعتبار ـ أن تكون ذات أثر إيجابي (وإن يكن محدوداً) على تخفيف حدة الفقر ، إذ أنها بما تؤدي إليه من توسع في تشغيل العمال غير المهرة (بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال أثر المضاعف) تزود أفقر الفئات من سكان المدن ببعض الدخل الإضافي . وكذلك فإن السياسات الداعمة للتجارة يرجح كثيراً أن تكون قائمة على هيكل سعري واقعي (بالنسبة لليد العاملة ورأس المال) من شأنه ، في جميع الأنشطة الاقتصادية ، تشجيع تفضيل التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة . وعلى نقيض ذلك فإن سياسات إحلال الواردات كانت تعمل عادة على أن يكون هذا الهيكل السعري مواتياً للتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال عن طريق إبقائه على سعر صرف مغالي في قيمته ، ومن ثم السماح باعفاء الواردات من المعدات الانتاجية اللازمة للصناعات « ذات الأولوية » من الرسوم الجمركية . ولكن ما تحدثه أنشطة التصدير من أثر على العمالة ، كما أشرت من قبل ، بينما يكون أثراً إيجابياً ، فإنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى حل مشكلة

البطالة في البلدان النامية ، وبهذا القدر ليس من المرجح أن تكون هذه الأنشطة أكثر من انبعاج في الفقر الشامل للسكان .

ولذلك فإن التصدي لمشكلة الفقـر الجماهيـري يتطلب سيـاسات مبـاشرة إضافية . وفي هذا الصدد فـإنه كثيـراًما يقـال : إن التوجـه الداعم للتجـارة لايتمشى مع الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الفقر ، وإن الأنظمـة السياسيـة المواتية لتشجيـع الصادرات من غـير المحتمل أن تـدعم العدالـة الاجتماعيـة والاقتصادية بوصفها هدفاً له الأولوية . وربما كان خير تفنيد لهذا الاتهام هو خبرة بلدان عديدة في شرقي آسيا انتهجت استراتيجيات موجهة نحو التصدير ، على حين كانت تنفذ في الوقت نفسه سياسات ترمي إلى تحسين قدر أفقـر السكان وحظهم في الحياة (وإن يكن من المسلم به أن ذلك كثيراً ما يكون لأسباب سياسية انتهازية) . ومهما يكن مايمكن قوله عن النظامين السياسيين في تايوان وكوريا الجنوبية فإنه لابد للمرء من أن يعترف بأن هذين البلدين قد انتهجا ، وحققا ، في آن واحد هدفي تنمية الصادرات وإعادة توزيع الدخل . والحقيقة أنه يمكن القول : بأن افتقاد الاهتمام بمحنة الفقراء في الماضي كثيراً ماكان ، بوجه عام ، مرتبطاً بسياسات وأنظمة مناهضة للتجارة أكثر منها داعمة لها . غير أنه لايبدو على وجه الإجمال أنه توجد أي علاقة مباشرة بين السياسة الاقتصادية الخارجية لحكومة ما ، وبين اهتمام هذه السيـاسة بمكـافحة الفقـر وفعاليتهـا في هذا الصـدد . ولنستشهد بالاستنتاج الذي خلصت إليه دراسة في هـذا الموضـوع ، « ومجمل القول إنه ليس من الواضح أن انتهاج سياسات داعمة للتجارة سيكون معادياً للاصلاحات الاجتماعية التي ترمي إلى إعادة توزيع الدخل ، أو أن السياسات المناهضة للتجارة ستؤدي بأي طريقة يعتمد عليها إلى سياسات لاعادة تـوزيع الدخل ، إلى قدر أقل كثيراً من إعادة التوزيع إلى جانب النمو . والأحرى أنه لايبدو أنه توجد أي آلية سياسية يعول عليها في إطار هذا النوع من السياسات التجارية ، لبدء جهود مبكرة لاعادة التوزيع »(٣٢) .

---

(٣٢) دونالد ب . كيسنغ ، ' Trade Policy for Developing Countries ' ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، آب/أغسطس ١٩٧٩ ، الصفحة ٦٥ .

وبالمثل فإن نمو الصادرات لاينبغي بالضرورة أن يتم على حساب التنمية الزراعية ، بل يبدو ، على النقيض من ذلك ، أن نظاماً للحوافز الاقتصادية يشجع صناعات التصدير ـ ولذلك لايحمي بلا بموجب صناعات إحلال الواردات ـ لن يؤدي إلى تعديل معدلات التبادل التجاري على حساب المزارعين ، وبالتالي سيكون أكثر ملاءمة للأنشطة الزراعية من نظام الحماية الصناعية الذي تتطلبه استراتيجيات إحلال الواردات . وعلى أي حال فإن تنمية الزراعة ستتوقف أساساً على السياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة ، وليس من الواضح لماذا يتحتم أن تكون أي حكومة انعزالية أكثر اهتماماً بهذا القطاع أو أكثر فعالية في سياستها . ومع ذلك فإن التنمية الزراعية لم تكن موفقة بصفة خاصة في بورما غينيا ، على حين حققت كوريا الجنوبية وساحل العاج نتائج ملحوظة تماما في هذا القطاع .

ومع ذلك فلست أود أن أعطي الانطباع بأني أؤيد التجارة الحرة المطلقة العنان وعدم التدخل على الاطلاق في مجالات التجارة أو التمويل أو نقل التكنولوجيا . ذلك أن قدراً من الانتقائية هو بالتأكيد أمرمرغوب فيه ، لاسيمافي الميدانين الأخيرين . ولكن الحكمة والانتقائية لا تعنيان الاكتفاء الذاتي ، وفي مجال التجارة من المحتمل أن تكسب البلدان النامية من أخذ إعلانات البلدان المتقدمة المتعلقة بالتجارة الحرة على علاتها أكثر مما تكسبه من الارتداد إلى برج عاجي .

وفضلاً عن ذلك فإنه أيا كانت التصريحات التي صدرت حول هذا الموضوع ، فإن التنمية التي أساسها الاعتماد على الذات والتنمية القائمة على المساواة ليستا بالضرورة مترادفتين ، فإغلاق الحدود ليس في ذاته كافياً لاعطاء استراتيجية إنمائية ما واجهة تقدمية . ومن المرغوب فيه بالتأكيد أن تعاد صياغة سياسات التنمية بحيث تأخذ في الحسبان ، على نحو أكثر انتظاماً ، مختلف اعتبارات العدالة الاجتماعية ، واعادة توزيع الدخل ، ومع ذلك فإن الانعزالية التجارية ليست شرطاً ضرورياً ، ولاحتى كافياً ، لتوجه جديد من هذا القبيل .

الاحتمالات المتوقعة لتنمية الصادرات

ثمت خط آخر للنقد كثيراً مايوجه ضد فكرة إعادة توجيه سياسات التنمية نحو التصدير لايشكك في المزايا الحقيقية لاستراتيجية كهذه بقدر مايشكك في فرصها في النجاح . فالاحتمالات المتوقعة للنمو في البلدان المتقدمة ـ التي تعتبر الأسواق الرئيسة لصادرات العالم الثالث ـ لاتبدو واعدة للغاية ، وثمت مخاطر كبيرة من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم الاتجاهات الحمائية البادية الآن بالفعل فهل عندئذ تكون هذه حقا هي اللحظة المناسبة للتبشير لدى البلدان النامية بمعجزات الاستراتيجيات ذات التوجه نحو التصدير ؟ إن لدينا بالتأكيد حجة جادة هنا ، وسيكون من الخطأ الاستهانة بالأخطار الحقيقية التي يمكن أن تتعرض لها صادرات العالم الثالث نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في العالم الصناعي . غير أن ثمت أسباباً عديدة تحملني برغم ذلك على الاعتقاد بأنه لايوجد بعد سبب يدعو إلى اليأس .

وفيما يتعلق بالصادرات المصنعة على وجه التحديد تزداد حدة القلق بشأن امكانات النمو في المستقبل . ذلك أن السلع الصناعية كانت تشكل حتى الآن العنصر الأكثر دينامية في صادرات البلدان النامية . فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ كانت صادرات هذه البلدان من المصنوعات تزداد من حيث الحجم بمعدل سنوي مقداره ١٢,٣ في المائة ، أي ضعف السرعة التي كان يزداد بها مجموع صادراتها ، وأربعة أمثال السرعة التي تزداد بها صادراتها من المنتجات الزراعية . ولكن هذه الصادرات الصناعية كانت أيضا الهدف الرئيس للتدابير الحمائية الجديدة التي اتخذتها البلدان المتقدمة خلال العقد الماضي . ألا يحق لنا أن نخشى ن يكون من شأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلدان الصناعية أن تثير ، في الأعوام القادمة ، مزيداً من العقبات أمام تنمية هذا النوع من الصادرات ؟

إن الاجابة على هذا السؤال ستتوقف جزئياً على الدرجة التي تكون المنتجات الصناعية للعالم الثالث قد تغلغلت بها أسواق البلدان المتقدمة . والحقيقة أن هذا

التغلغل محدود للغاية بوجه عـام : ففي عام ١٩٧٨ لم تكن منتجـات البلدان النامية تمثل سوى ٢,٩ في المائةمن استهلاك البلدان المتقدمة من المصنوعات . والتغلغل في الأسواق الأوروبية أعلى قليلاً (٤,١ في المائة) ، ولكنه أدنى من ذلك في أسواق أمريكا الشمالية وكندا واليابان : ٢,٩ في المائة و١,٩ في المائة و ١,٥ في المائة على التوالي . وحتى بالنسبة للقطاعات التي كانت الواردات فيها من العالم الثالث تنمو بسرعة فإن نسبة هذه الواردات في استهلاك البلدان الصناعية ظلت منخفضة نسبياً : في عام ١٩٧٥ كانت هذه النسبة ٨,٦ في المائة للملابس و ٣,٢ في المائة للمنسوجات و ١,٧ في المائة للمنتجات الكيميائية(٣٣) .

وفي هذه الظروف يبدو أن البلدان النامية لديها مجال كاف لتنمية صادراتها ، ولنا أن نعجب أيضا لماذا يبدو العالم الثالث وكـأنه يشكـل تهديـداً ما للبلدان المتقدمة . فالسبب الرئيس للاهتمام الذي حظيت به هذه المشكلة مؤخراً هو في الحقيقة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في هذه البلدان الأخيرة . كما أن معدلات البطالة العالية التي تصيب الدول المتقدمة جميعا تجعلها شديدة الحساسية لما يمكن أن يترتب على المنافسة الأجنبية من مشاكل نقل اليد العاملة واعادة توطينهـا . وثمت سبب آخر هو على الأرجح حقيقة أن الصناعات الأكثر تعرضاً للتهديد من جانب منافسة العالم الثالث (المنسوجات ، الملابس ، الأحذية) كانت بالفعل تعاني مصاعب قبل أن يظهر أي أثر لهذه المنافسة ، وفضلاً عن ذلك فإنها تقام في

---

(٣٣) انظر ، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، ' Adlustment Trade and Growth In Developed and Developing Countries ' في نشـرة دراسات الغات في التجارة الدولية ، العدد رقم ٠٦ ومازالت الواردات من البلدان النامية تمثل حصة صغيرة فقط في مجموع واردات البلدان المتقدمة ، حتى بالنسبة للسلع الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وهكذا فإنه بـالنسبة للبلدان المتقـدمة الأربعـة عشر لاتشكـل الواردات من البلدان النامية ، في المتوسط ، إلا ١٣,٥ في المائة فقط من مجموع وارداتها من المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة في عام ١٩٧٠ . انظر ، راناديف بانيرجي ، ' The Export performance of the Less Developed Countries Weltwirtschaftliches Archiv ' في مجلة العدد ٣ (١٩٧٤) .

أغلب الأحيان في مناطق كاسدة اقتصادياً ، وتستخدم أيد عاملة (من النساء أو المتقدمين نسبياً في السن) لايمكن أن يعاد توطينها بسهولة . وأخيراً فإن هـذه الصناعات كثيراً ما تتخصص في نوع وحيد من المنتجات ، ومن ثم يكون من المتعذر عليها تنويع إنتاجها إلى خطوط أخرى أقل تعرضـاً للتهديـدمن جانب المنافسة الأجنبية .

وهذه العوامل تفسر على الأرجح لماذا كانت التدابير الحمائية التي تتخـذها البلدان المتقدمة ضد واردات العالم الثالث تقتصر أسـاساً عـلى هذه المنتجـات الحرجة . ومع ذلك فإنه توجد قطاعات أخـرى تستطيـع فيها البلدان النـامية الاستفادة من مزيتها المقارنة دون أن تشكل في البلدان المتقدمة منافساً لصناعات لها حساسية المنسوجـات أو الأحذيـة . فأدوات القيـاس الدقيق ، والمعـدات الفوتوغرافية ، بل حتى الآلات الالكترونية ، ليست سوى أمثلة قليلة لمنتجات من هذا القبيل تستطيع فيها البلدان النامية أن تنوع ـ وهي تنوع بالفعل ـ إنتاجها دون أن تعرض نفسها للنزعة الحمائية اليقظة من جانب البلدان المتقدمة(٣٤) . كما أن البلدان الحديثة التصنيع ، التي تنتهج سياسة دينامية ومنتظمة للتنويع ، قدأثبتت أنه توجد أسواق هامة أمام البلدان النامية خارج القطاعات التقليدية للملابس والمنسوجات وهو ماينبغي أن يبطل التشاؤم الذي لاموجب له فيما يتعلق بمستقبل صادرات العالم الثالث الصناعية ، وفي هذا الصدد فإن الطريقة القوية النشطة التي تغلبت بها هذه الصادرات عـلى العقبات الحمـائية التي أقيمت في

---

(٣٤) للاطلاع على دراسة قطاعية تأثير السياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان المتقدمة على صادرات العالم الثالث ، انظر ، جويرجين دونجز وجيمس رايدل ، The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries : An Empirical Assesment of Supply and Demand Issues في مجـلة **Weltwirtschatliches Archiv** العدد ١ (١٩٧٧) ويخلص المؤلفان إلى استنتاج مفاده « أنه بصرف النـظر عن المنسوجات والملابس والأحذية فإن القيود على جانب الطلب لايبدو في الوقت الحاضر أنها بالحدة التي تعتقدها البلدان النامية » .

الأعوام الأخيرة تعتبر مشجعة بكل تأكيد .

كذلك لاينبغي أن نغالي في الصعوبات التي يمكن أن تواجهها البلدان التي تضطلع اليوم بتنفيذ استراتيجية للتصنيع موجهة نحو التصدير لأن بلداناً نامية أخرى ربما تكون قد انتزعت الأسواق بالفعل . فهذه الأسواق ، كما رأينا ، هي في الحقيقة أبعد من أن تكون قد انتزعت ، كما أنه مازال توجد بوجه عام آفاق لبعض الزيادة في الصادرات الصناعية للبلدان النامية . وفضلاً عن ذلك فإننا نعرف أن أنواع الصادرات تتطور في مجرى النمو الاقتصادي :

فعندما تصل البلدان المصدرة إلى درجة أكثر تقدماً ، تتجه إلى التخلي عن صناعات معينة يمكن أن تحل محلها صناعات جديدة . وهكذا فقد شاهدنا منذ الحرب العالمية الثانية تنقلات متتابعة لمختلف الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من اليابان إلى هونغ كونغ ، ومن هونغ كونغ إلى كوريا الجنوبية ، كما أن الكوريين بدورهم يحاولون الآن أن ينقلوا إلى بلدان نامية أخرى أنشطة متعددة تتمتع هذه البلدان فيها بمزية مقارنة . وهكذا يمضي التقسيم الدولي للعمل ليس فقط بين البلدان النامية والمتقدمة ، وإنما في داخل العالم الثالث نفسه أيضا . ونتيجة لذلك فإنه بين البلدان النامية لاتكون البلدان التي دخلت سباق التصنيع في وقت متأخر مدانة بالضرورة لأنها ترى أن جيرانها الأكثرسرعة يحتكرون بصورة غي محددة المواقع التي كان باستطاعتهم كسبها في الأسواق العالمية .

وأخيراً فمهما تكن أهمية التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة فقد بذلت جهود جادة للحد من توسعها . وتعد النتيجة التي توصلت إليها « المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف » أحدث مظهر لادراك البلدان الغنية للمخاطر التي تشكلها الضغوط الحمائية . وبينما لم تكن نتائج هذه المفاوضات بالنسبة للبلدان النامية إيجابية بقدر الآمال التي كانت معلقة عليها ، فإنها كانت على الرغم من ذلك تعبيراً عن رغبة البلدان الصناعية في مقاومة إغراء النزعة الحمائية . ولهذا السبب سيكون من قبيل التسرع الشديد افتراض حدوث توسع ملحوظ في الحواجز التجارية في الأعوام القادمة .

ومن المؤكد أني لاأريد الزعم بأنه لاتوجد أي عقبات أمام تنمية صادرات العالم الثالث ، بل إني أشد عزوفاً عن تبرير الاجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة لإقامة أنواع معينة من هذه العقبات . غير أنه في المناخ الراهن الذي يفل العزم قد يجدر بي أن أقتبس عن تقرير للبنك الدولي يخلص ، بعد استعراض متأن للوضع ، إلى أنه « على الرغم من عدد من المشاكل يمكن القول ، إذا أخذت جميع العوامل في الاعتبار ، إنه على امتداد السبعينات لم يصبح النظام التجاري الدولي أقل انفتاحاً »(٣٥) . وسيكون من الضار أن نغالي في أهمية الصعاب القائمة إذا كان من شأن ذلك إحباط البلدان النامية ودفعها الى التخلي عن الجهود اللازمة لتنمية صادراتها . وقد يكون من المفيد أن نتذكر هنا أنه بعد الكساد العالمي في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ واصلت البلدان شبه المصنعة ، التي اختارت المضي في سياستها المتعلقة بالتوجه نحو الصادرات ، زيادة مبيعاتها الخارجية بسرعة ، مثال ذلك أن صادرات كوريا الجنوبية من المصنوعات قد زادت بمقدار الثلثين في عام واحد بعد الربع الثاني من عام ١٩٧٥ . وعلى نقيض ذلك بلدان ـ مثل البرازيل ، أو كولومبيا ، أو المكسيك ـ كانت لها ردود فعل مختلفة تجاه الصعاب التي خلقتها ، إذ استدارت نحو الداخل ، واتخذت إجراءات ضد الواردات ، وقد حققت هذه البلدان نمواً أدنى بكثير لصادراتها(٣٦) . وعلى أي

---

(٣٥) البنك الدولي ، **World Development Report** (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) ، الصفحة ١١٥ .

(٣٦) للحصول على مزيد من المعلومات عن أثر السياسات ذات التوجه نحو الصادرات على نمو الصادرات والناتج القومي الاجمالي بعد أزمات الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، انظر ، بيلا بالاسا وأندرية بارسوني وآن ريتشاردز **Policy Responses to External Shocks in Developing Countries** (باريس : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ١٩٨١) . وكذلك بيلا بالاسا ، **The Newly-Industrializing Developing Countries after the Oil Crisis** ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ وشرحه ، Structural Adjustment policies in Developing Economies ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي ، تموز/يوليه ١٩٨١ .

حال فإن البلدان شبه المصنعة ، إذ أخذت معا ، قد صمدت صموداً ملحوظاً للكساد والنزعة الحمائية في البلدان المتقدمة : فبعد أن راوحت صادراتها الخطى قرب منتصف العقد استأنفت نموها بقوة ونشاط . وكما نرى فإن ذلك يبين أن التدهور في الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة ، على الرغم من كل خطورته ، لم يستطع تدمير الامكانات التصديرية للبلدان النامية .

وفي هذا الصدد قد يخشى المرء أن تكون أفقر البلدان في مقدمة ضحايا فقدان الثقة . هذا فيما يتعلق بامكانات التصدير إذا ما تحولت هذه البلدان بعيدا عن استراتيجية كانت شديدة النجاح بالنسبة للبلدان النامية الأكثر تقدماً . ولنأخذ عن تقرير آخر للبنك الدولي : « إن أسوأ نتيجة للنزعة الحمائية المتزايدة يمكن أن تكون مزيداً من العزوف من جانب بلدان نامية كثيرة عن المجازفة بسياسات تجارية أكثر توجهاً نحو الخارج ، حتى عندما تكون الحاجة ماسة إلى هذه السياسات . . . ولهذا السبب جزئياً . . . . . فإن الآثار المعاكسة للحماية المضاعفة يمكن أن يكون الاحساس بها أكبر لدى البلدان الأفقر والأقل نجاحاً أكبر منه لدى الأهداف الأكثر نجاحاً ووضوحاً[٣٧] .

سياسات التصدير

لم يكن النجاح الذي حققته بلدان عديدة في تنمية تجارتها الخارجية مجرد نتيجة سعيدة لظروف مواتية . والحقيقة أن هذا الأداء كان في جميع الحالات نتيجة لسياسات حكومية مدروسة ترمي إلى تشجيع الصادرات .

ويقال في بعض الأحيان إن الانجازات الملحوظة لبلدان معينة حديثة التصنيع إنما ترجع إلى عدد من الظروف الخاصة ـ ومن متضمنات مثل هذا بالتأكيد أن البلدان النامية الأخرى الأقل حظاً لن يكون باستطاعتها أن تكرر نسخة طبق

---

(٣٧) البنك الدولي ، **World Development Report** (واشنطن العاصمة ، ١٩٧٩) الصفحة ٢٢ .

الأصل من هذا الأداء . . وهكذا فإن هونغ كونغ وسنغافورة ، بسبب سوقيهما المحليتين الصغيرتين ، لم يكن أمامهما خيار آخر غير أن تعملا على غزو الأسواق الأجنبية ، غير أن ذلك يعني نسيان أن بلداناً كثيرة في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، أو الكاريبي لم تشعر بالضرورة نفسها ، واختارت ، على النقيض من ذلك ، أن تعمل على تنمية صناعاتها في مجال إحلال الواردات مع نجاح محدود في أغلب الحالات .

وبالمثل فإن انجازات كوريا الجنوبية ، وتايوان كانت تعزى في بعض الأحيان إلى علاقات هذين البلدين المتميزة بالولايات المتحدة واليابان . ومن غير فهم أهمية هذه العلاقات (وبصفة خاصة أهمية المعونة الأمريكية في تعمير هذين البلدين) ، فإنه يمكن لي على الرغم من ذلك أن أوحي بأن دورها في تنمية صادرات هذين البلدين لم يكن أساسياً . ففي حالة كوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، كانت حصة مبيعاتها لليابان والولايات المتحدة في مجموع صادراتها تنخفض باستمرار منذ عام ١٩٦٠ ، وكان دور استثمارات هذين البلدين في المرحلة الأولى من تنمية صادراتها محدوداً للغاية ، كما أن السلع الكورية لم تكن تستفيد من المعاملة التفضيلية للواردات من جانب هذين البلدين[٣٨] . وقد أجرى اقتصاديان دراسة « للظروف الاستثنائية » التي تفسر نجاح كوريا الجنوبية ، وفي ختام دراستهما كان باستطاعتهما أن يخلصا إلى أنه « بينما أسهمت مجموعة منوعة من العوامل في التنمية الناجحة لهذا البلد ، فإن الحقيقة الأساسية مازالت على الرغم من ذلك هي أن السياسات الاقتصادية قد قدمت إسهاماً كبيراً

---

(٣٨) انظر ، وستفال ، 'The Republic of Korea's Experience with Export-Led Industrial Development' وكذلك وستفال وكيم ، Industrial policy and Development in Kores والحقيقة أن الاستثمارات اليابانية في كوريا الجنوبية لم تشرع في الزيادة إلا بعد عام ١٩٧٠ . وكان الاستثناء الوحيد لعدم وجود معاملة تفضيلية بالنسبة للشركات الكورية ينحصر ، خلال الحرب الفيتنامية ، في السماح للمصدرين الكوريين بالتقدم بعطاءات لادارة المشتريات في الجيش الأمريكي خارج أراضي الولايات المتحدة .

في تعزيز مايبدو أنه عملية تصنيع على قدر معقول من الكفاءة والعدالة . وهكذا تقدم كوريا الجنوبية مثالاً يكاد يكون كلاسيكياً لاقتصاد يستفيد من مزيته المقارنة ويجني الثمار التي تنبأت بها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية »[٣٩] .

وتؤكد دراسات كثيرة على أن السياسات الاقتصادية الحكومية تعتبر عاملاً حاسماً في تنمية ـ أو في ركود ـ الصادرات الصناعية . وقد كانت حكومات العالم الثالث في أغلب الأحيان تنتهج سياسات لإحلال الواردات تجمع ما بين مستويات عالية من الحماية وسعر صرف مغال في قيمته . ومن المستقر اليوم (عن طريق دراسات إحصائية ضمن جملة أمور) أن هذه السياسات كانت في الحقيقة عامل احباط للصادرات بتمكينها الصناعات التي تنتج من أجل السوق المحلية من أن تحقق ربحاً احتكارياً[٤٠] . وثمت دراسات أخرى كان باستطاعتها أن تقرر ، بطريقة حاسمة بالمثل ، وجود صلة بين اعتماد مخطط لحوافر الصادرات ونمو الصادرات[٤١] . وهكذا فإن صادرات البلدان الحديثة التصنيع

---

(٣٩) وستفال وكيم ، ' Industrida Policy and Development in Korea ' الصفحات ٥ ـ ١٣ .

(٤٠) ليس من العسير تماما أن نرى (على مستوى نظري على الأقل) كيف أن المستوى العالي لحماية السوق المحلية سيثني المنظمين عن بذل الجهود اللازمة لغزو الأسواق الأجنبية التي تكون دائما أكثر عرضاً للأخطار من السوق المحلية . ولكن لما كانت الحجج البديهية كثيراً ما تبدو مريبة بعض الشيء ، فقد يكون مما يبعث على الاطمئنان أن نرى أن الدراسات التجريبية تدعم هذا الاستدلال النظري . وهكذا فان توماس موريسون ' Manufactured Exports and Protection in Developing Countries : A Cross-Country Analysis ' في مجلة **Economic Development and Cultur Change** المجلد ٢٥ ، العدد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦) يبين ، بارتداد احصائي على نطاق البلدان ، أنه توجد علاقة عكسية بين أداء الصادرات ومستوى الحماية .

(٤١) حاول بعض هذه الدراسات إرجاع تطور الصادرات إلى الاستجابات للتغيرات في سياسات الحوافز . مثال ذلك دونجز وراديل اللذان تبينا في دراستهما ، The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries أنه في ثمانية بلدان من =

ونواتجها القومية الاجمالية كانت بوجه عام تنمو بسرعة أكبر كثيراً بعد أن اعتمد مخطط من هذا القبيل لحوافز الصادرات . وذلك لايعني بطبيعة الحال أنه يكفي تنفيذ سياسات مختبرة مختلفة ـ اذا ما استخدمنا « صيغاً » معينة ـ لكي تزداد الصادرات بسرعة . بيد أنه من المسلم به اليوم أن السياسات الحكومية تسهم إسهاماً حاسماً في نجاح ـ أو فشل ـ جهود المنظمين الرامية إلى التصدير .

ومن العسير بلاشك أن نبين عند أي مرحلة من تطور بلد ما ينبغي تنفيذ استراتيجية لتنمية الصادرات . فسياسات إحلال الواردات كثيراً ماكانت تبرر على أنها مرحلةأساسية لخلق الأساس الصناعي اللازم لنمو الصادرات فيها بعد . غير أن هذه الحجة ليست مقنعة تماما . فبلدان كثيرة معينة لم يكن لديها سوى مرحلة قصيرة للغاية لاحلال الواردات (ستة أعوام في حالة سنغافورة) ، أو حتى لم يكن لديها أي مرحلة من هذا القبيل على الاطلاق (في حالة هونغ كونغ) . وفضلاً عن ذلك ففي بلدان مثل كوريا الجنوبية ، أوتايوان ، أو سنغافورة لم تمر غالبية صناعات التصدير الحالية (بما في ذلك المنسوجات التركيبية ، والمعدات الالكترونية ، وبناء السفن) من خلال مرحلة سابقة لاحلال الواردات . أما في أمريكا اللاتينية فإن الصناعات التي أقيمت خلال مرحلة إحلال الواردات كثيراً ماكانت تفتقر إلى الكفاءة وكانت غير متكاملة بدرجة كافية ، وبهذا القدر كانت تشكل بوجه عام عقبة أكثر منها عوناً خلال المرحلة التالية ـ مرحلة تنمية الصادرات . وأخيراً فإن مراحل إحلال الواردات التي مددت بأكثر مما ينبغي

= البلدان المصدرة الاثنى عشر حدث تغير هام احصائياً في اتجاه الصادرات في أعقاب انشاء نظام للحوافز بالنسبة للصادرات من المصنوعات . وثمت دراسات أخرى ، على النقيض من ذلك ، أجرت مقارنة بين تطور بلدان متعددة (أو قطاعات متعددة داخل البلد نفسه) لديها نظم مختلفة للحوافز . مثال ذلك أن وستفال وكيم ، في دراستهما ، Industrial Policy and Development in Korea قاما بقياس الحوافز الاقتصادية التي تقدم في كوريا الجنوبية الى مختلف الصادرات الصناعية ، وخلصا من ذلك الى أن الصادرات كانت ، على وجه الاجمال ، تزداد بسرعة اكبر بالنسبة للسلع التي تحصل على مستوى أعلى من الحوافز .

خلقت في كثير من الأحيان شبكات حصينة من المصالح الراسخة والنفوذ السياسي أخذت تقاوم في أوقات لاحقة ـ بنجاح في بعض الأحيان ـ التغيرات الضرورية في مجال السياسة . ولكن ذلك لايعني أن المرحلة التمهيدية للإحلال ينبغي تجاوزها دائما ، إنما قديبدو من المرغوب فيه على الرغم من ذلك اختصار أمدها ـ وذلك على نقيض مافعلته بلدان كثيرة .

ومن خبرات العقود الأخيرة وتجاربها يكون من الممكن التسليم بالمكونات الرئيسة لسياسة حوافز الصادرات وتحديد معالمها . وفي حالات كثيرة قد يكون العنصر الأول هو تخفيض قيمة العملة لجعل سعر صرف العملة الوطنية أقرب الى قيمته الحقيقية ، ولتحسين القدرة التنافسية للصادرات في السوق العالمية . غير أنه مهما تكن مزايا سياسية من هذا القبيل فإنه من الهام أن نعرف بأنه في حالات معينة يمكن أن يصبح تنفيذها مستحيلاً بسبب اعتبارات سياسية أو اقتصادية أخرى . وفي وضع كهذا قد يكون من المفضل الابقاء على تعادل العملة ، وعلى النظام القائم للحماية التعريفية (الجمركية) عن طريق إقرار إعانات للصادرات ذات مستوى مكافىء . ومن زاوية التجارة الخارجية فإن مثل هذه السياسة ترقى إلى تخفيض لقيمة العملة يكون من شأنه زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة مساوية لمتوسط التعريفة . وبصفة خاصة بسبب الاعانات التي تعطى للصادرات ، فإن الصناعات ذات التوجه نحو الخارج لن تكون في وضع سيء بازاء الصناعات التي تغذي السوق المحلية .

وبالمقارنة بتخفيض مباشر في قيمة العملة فإنه يوجد على الرغم من ذلك عيب مضاعف لهذا النهج الأخير ، أولا ، أن تنفيذه هو بلاشك أكثر تعقيداً من مجرد تعديل في سعر الصرف . ثانيا ، أن حكومات البلدان المستوردة ، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة ، تكون بوجه عام أكثر حساسية لاستخدام إعانات التصدير ، كما تكون دائما سريعة الارتياب في وجود نوايا « للاغراق » . ولهذا السبب فإن البلدان النامية كثيراً ماتجد أن من مصلحتها أن تقتصر على الإعانات

التي تتمتع بمباركة الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) (مثل خصم الرسوم على المدخلات المستوردة) ، أو الإعانات التي تستخدمها البلدان المتقدمة نفسها (مثل الائتمانات التفضيلية للصادرات ، أو مخططات التأمين الائتماني ، أو تأجيل سداد ضريبة الدخل)[٤٢] .

وينبغي ألا يكون الغرض من إعادة تشكيل هيكل نظام الحوافز على هذا النحو هو اعطاء أنشطة التصدير دعما أكثر من ذلك الذي يعطي للصناعات التي تمد السوق المحلية باحتياجاتها ، بل أن يكون مجرد إقامة تكافؤ تقريبي بين الحوافز التي تمنح داخل هذين القطاعين . وهكذا يكون ممكناً تصحيح حالة تسود في الحقيقة في غالبية البلدان النامية ، إذ أن أنشطة التصدير . في هذه البلدان تكون بوجه عام في وضع غير موات بالنسبة للأنشطة التي تغـذي السوق المحليـة . وبالمثل فإن مستوى هذه الحوافز ينبغي أن يكون ، إلى أقصى حد مستطاع ، هو نفسه في مختلف القطاعات المصدرة ، ولكن لاينبغي تنفيذ تدابير دعم نوعية إلا عندما يكون من المستطاع أن يحدد بصورة نهائية أن نشاطاً ما يحقق مزايا خاصة للاقتصاد (لايأخذها معيار المربحية المالية في الاعتبار) . ويمكن تصور بضعة استثناءات مؤقتة بالنسبة لصناعات التصدير الجديدة (أخذا بحجة مماثلة لتلك التي تبرر الحماية المؤقتة للصناعات التي مازالت في أولى مراحلها) ، ولكن في هذه الحالة بدورها ينبغي أن تحدد المدة بوضوح في البداية .

وبوجه عام فإنه بغية تلافي أي اضطراب ضار في الأنشطة الانتاجية يكون من المستصوب ألا تحدث هذه التغيرات في نظام الحوافز بصورة مفاجئة ، ذلك أن تعديلات من هذا القبيل ينبغي أن تنفذ على مراحل ، طبقا لجدول زمني مقرر سلفاً ، بحيث تتمكن الشركات من إعداد التطوير الضروري لأنشطتها .

---

(٤٢) انظر ، حول هذا الموضوع ، بيلا بالاسا وميشيل ساربستون ، Export Subsidies by Developing Countries : Issues of Policy في مجلة **Commercial Policy Issues** عدد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .

وكما هي الحال فيما يتعلق بجوانب أخرى كثيرة من العلاقات الدولية ، فإن مشكلة التجارة الخارجية للبلدان النامية كثيراً ما تفهم بوضوح أكثر إذا ما تم تناولها بطريقة أكثر واقعية وبراغماتية . وبوجه خاص فإن تحليل الحقائق كثيراً ما يمكننا من إعادة النظر في أفكار متصورة سلفاً .

وهكذا يبدو من الصعب اليوم الاعتقاد بأن البلدان النامية ليس لديها ماتكسبه عن طريق تنمية تجارتها مع بقية العالم بوجه عام ، ومع البلدان النامية بوجه خاص . غير أنه مهما يكن عدم التكافؤ في التبادل بين الشمال والجنوب ، فإن هذا التبادل قد مكن بلداناً كثيرة في العالم الثالث من التعجيل بالتنمية فيها . كما أن خبرة بلدان مختلفة قد بينت أيضا أن الاستراتيجية الانمائية التي تستفيد من إمكانات التجارة الخارجية ليست بالضرورة استراتيجية غير متوازنة أو غير منصفة . ودون الزعم بأن الانخراط في التجارة الدولية بصورة منتظمة وخالية من التمييز يكون دائما في صالح العالم الثالث ، فإننا ينبغي على الرغم من ذلك أن ننوه بأن التجارة الخارجية توفر دائما إمكانات حقيقيــة للبلدان النامية إذا كان باستطاعتها أن

وعلى الطرف الآخر سيكون خطأ مماثلاً أن نغالي في تقدير قدرة التجارة الدولية على حل مشكلات هذه البلدان . وهكذا فإن تنمية الصادرات التي توجه نحو البلدان الصناعية لن يكون باستطاعتها قط تحقيق حل اعجازي لمشكلة البطالة في العالم الثالث إن نمو هذه الصادرات يمكنه أن يسهم في تخفيض البطالة ، ولاسيما في البلدان الصغيرة ، غير أنه لايستطيع أن يشكل بديلاً مستمراً لما يتحتم تنفيذه من سياسات نوعية ترمي إلى تحسين حالة العمالة وزيادة دخول أفقر فئات السكان . والحقيقة أنه ـ من الناحية الأساسية ـ عن طريق تمكين البلدان النامية من تحرير ميزان مدفوعاتها من القيود التي تثقل عليه يكون باستطاعة تنمية الصادرات أن تسهم في النمو الاقتصادي للعالم الثالث . وهذا الدور لابد من أن تكون له أهمية خاصة في الثمانينات ، وذلك بسبب ما يتوقع خلال هذا العقد من حدوث زيادة هائلة في احتياجات البلدان النامية غير النفطية من الموارد المالية .

وبالطريقة نفسها سيكون من المرغوب فيه ألا يسمح للوضع الاقتصادي الراهن بأن يزيد بصورة مفرطة من ظلمة تقويما للاحتمالات التجارية المتوقعة للبلدان النامية . وقد كانت هناك موجة تشاؤمية مماثلة منذ خمسة وعشرين عاماً ، ولكن هذه الموجة دحضها ربع قرن من النمو السريع في الصادرات . واليوم يقال لنا إن الظروف قد تغيرت وإن مثل هذا النمو لم يعد ممكناً ، غير أنه في هذه الأثناء واصلت صادرات العالم الثالث الزيادة بمعدلات ثابتة .

ونحن نسمع أيضا أن « المعجزات » سواء أكانت كورية أم برازيلية ، أم « صنع في هونغ كونغ » إنما ترجع إلى ظروف خاصة ولايمكن تكرارها . غير أنه يتبين لنا عند الدراسة الدقيقة أن « الظروف الخاصة » قد ثبت في النهاية أنها سياسات اقتصادية ذكية ، وأنها ـ ولننتحل عبارات كينز ـ بضعة منظمين وحيوية شبابهم . وإذا لم يكن من المستطاع تكرار المعجزات ، فمن المستطاع محاكاتها ، وذلك على وجه التحديد هو ما تفعله الآن بلدان العالم الثالث المشغولة في الوقت الحالي بتنمية صادراتها . والسياسات الاقتصادية نفسها التي سمحت بالأمس باعادة التوجه نحو التصدير ، ومعجزات بلدان معينة ، يمكنها في الغد أن تجعل باستطاعة قادمين جدد انتزاع حصة في السوق الدولية .

وذلك لايعني الزعم بأنه لاتوجد أي صعاب ، وبأنه لاتوجد أي عقبات أمام تنمية صادرات العالم الثالث ، ولكن الطريقة التي استطاعت بها هذه الصادرات مقاومة الظروف غير المواتية في العقد السابق تشد العزم بكل تأكيد . والحقيقة أنه سيكون مما يؤسف له أن يؤدي تشاؤم لامبرر له إلى إثناء البلدان النامية عن مواصلة جهودها في هذا الاتجاه في الوقت الذي يملي فيه الوضع الاقتصادي العالمي هذا التوجه بأكثر مما كان عليه في أي وقت مضى .



خاتمة

كانت الحرب العالمية الثانية، في جوانب كثيرة، حدا فاصلا بالنسبة لبلدان العالم الثالث . فعلى المستوى السياسي شهدت الفترة التي تلت الحرب مباشرة مولد دول مستقلة وقيام حكومات جديدة في أفريقيا وآسيا . وفي المجال الديموغرافي ترتب على التحسن العام في الأحوال الصحية انفجار سكاني ليس له سابقة من قبل . وأخيرا فإنه فور استقلال البلدان الجديدة ، وللمرة الأولى في تاريخها ، أصبحت التنمية الاقتصادية إحدى الأولويات الرئيسة لحكوماتها وطبقاتها الحاكمة .

وربما كانت السبعينات نقطة تحول جديدة في التاريخ الاقتصادي لهذه البلدان . ففي خلال هذه الفترة كان النمو الاقتصادي ذو السرعة الاستثنائية في العقدين السابقين موضع تساؤل وارتياب ، وذلك بعد ان تجمعت أدلة هامة تبين أن التنمية الاقتصادية كانت مقترنة بحالات متكررة من الاخفاق وبنواقص خطيرة . وفضلا عن ذلك فإن إمكانية استمرار النمو نفسها بدت أقل يقينا ، كما أن « صدمات » مختلفة ـ في مجالات الطاقة ، والأغذية ، والمواد الأولية ـ بدا أنها تؤكد وجود حدود مادية للنمو . وعند بداية عقد جديد أصبح من الواضح الآن أن النمو ينبغي أن تعاد صياغته بحيث يأخذ في الاعتبار حالات الاخفاق السابقة والعقبات التي ستواجهه في المستقبل .

غير أنه من الواضح الآن أن الأساس لتأمل من هذا القبيل يجب أن يكون تقويما موضوعيا لخبرة العقود الماضية ، وكذلك للاحتمالات المتوقعة في الأعوام القادمة . وعلى نقيض ذلك فإن تجاهل حالات الاخفاق الماضية أو الاستهانة الشديدة بالصعاب التي يمكن أن تطرأ في المستقبل ، لن يكون من شأنها إلا الحيلولة دون تحديد الاستراتيجيات الملائمة وتنفيذها .

وفي خلال العقود الثلاثة الماضية حققت البلدان النامية نموا اقتصاديا استثنائيا . فمعدل نموها أثناء هذه الفترة كان ضعف مثيله خلال النصف الأول من القرن العشرين . وعلى الرغم من النمو السكاني السريع ، فإن دخل الفرد ازداد أيضا بمعدل لم يسبق له مثيل . فبالنسبة للعالم الثالث ككل ازداد متوسط دخل الفرد بحوالي الثلث خلال النصف الأول من هذا القرن ، ولكنه تضاعف خلال ربعه الثالث . وكانت الانجازات ذات طابع استثنائي مماثل فيما يتعلق بالأحوال المعيشية . وفي ثلاثين عاما شهد توقع الحياة عند الميلاد (متوسط الأعمار) في العالم الثالث زيادة تطلب حدوثها قرنا من الزمان في البلدان التي هي متقدمة الآن . وفي عشرين عاما ، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠ ، ارتفع عدد الطلبة في المدارس الابتدائية إلى أكثر من ثلاثة أمثاله ، كما ارتفع إلى ستة أمثاله في كل من التعليم الثانوي والجامعي .

ولكون انجازات العقود الأخيرة ليست موضع ارتياب ، فإن حالات اخفاقها تغد أكثر اثارة . فالنمو الاقتصادي السريع في هذه البلدان قد عاد بمنفعة محدودة على الثلث الأشد فقرا من سكانها ، إن كان قد عاد عليهم بشيء أصلا . والحقيقة أنه في بعض الحالات ربما كانت أحوال أفقر السكان قد تدهورت . وفضلا عن ذلك فإن النمو لم يؤد إلى القضاء على الجوع ، أو الجهل ، أو المرض ، بل إنه يرجح أن تكون أعداد من يعانون سوء التغذية أو الأميين قد ازدادت خلال العقود القليلة الماضية . واليوم لم يعد ممكنا لنا أن نعتقد ـ كما كنا لانزال نعتقد منذ عشرة أعوام ـ أن هذه المشكلات التي كنا عاجزين عن حلها ستجد حلها في نهاية الأمر في مواصلة النمو والتعجيل به . والواقع أن ماهو موضع تساؤل الآن ليس سرعة هذا النمو وانما نوعيته ومضمونه .

وخلال الأعوام الأخيرة توصلنا أيضا إلى تفهم أكثر وضوحا لما ينطوي عليه النمو في العقود القليلة الماضية من إمكانات وما يحفل به من مخاطر . ويبدو الآن أن مشكلة العالم الثالث الرئيسة في الأعوام القادمة لن تكون مشكلة وجود حدود

مادية للنمو ، وإنما تنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد اللازمة لاستمرار هذا النمو . وصعاب العقود القادمة لن يكون من المتعذر التغلب عليها إذا استطعنا ، دون مزيد من التأخير ، تحديد الاستراتيجيات الضرورية وتنفيذها . ذلك أن تنفيذها قد تأخر كثيرا بالفعل لسوء الحظ على الرغم من تعدد إشارات الإنذار : ففي مجالي الطاقة والأغذية ، على سبيل المثال ، ربما يخشى الآن أن تكون التدابير اللازمة قد تأخرت كثيرا بحيث أصبح من المتعذر تلافي الأزمات الوشيكة .

ولذلك فإنه بالنسبة لبلدان العالم الثالث يبدو من الضروري تعديل سياساتها الانمائية ، سواء لعلاج حالات الاخفاق الماضية ، أو لمواجهة مشكلات المستقبل ، كما أن أولويات متعددة تبدو جوهرية لإعادة تحديد من هذا القبيل . إذ يجب تكثيف الجهود الجارية الرامية إلى تقليل النمو السكاني ، كما سيكون من المتعين إعطاء أولوية عالية لتنمية الطاقة التجارية والتقليدية . وينبغي أيضا التعجيل كثيرا بنمو الانتاج الزراعي ، وبصفة خاصة إنتاج الأغذية . وأخيرا فإنه سيتعين على هذه البلدان ، بسبب الزيادة المتوقعة في احتياجها من الواردات أن تعمل على زيادة صادراتها بغية الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمشترياتها .

فضلا عن أن إعادة التوجه بالنسبة للنمو يجب أن تعدل حيث تأخذ في اعتبارها احتياجات أفقر السكان . فلم يعد باستطاعتنا أن نعتقد أن النمو الاقتصادي غير المتمايز سيكون وحده كافيا لتحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء البؤساء ؛ ذلك أن خبرة العقود الماضية قد بينت انه سيلزم اتخاذ إجراءات نوعية لهذا الغرض . غير أن تغييرا كهذا لايعني التخلي عن هدف النمو الذي كان بوجه عام الموجه لاستراتيجيات التنمية في الخمسينات والستينات . والحقيقة أن النمو الاقتصادي سيكون ضروريا في الأمد الطويل لسلامة السياسات التي ترمي إلى تحسين قدر المعدمين وحظهم في الحياة . ولكن التوفيق بين هدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لن يكون ممكنا إلا إذا أعطيت الأولوية لزيادة إنتاجية أفقر السكان .

وفي هذا الصدد سيكون هناك دور أساسي لتنمية الزراعة التي تعتمد عليها الأغلبية الساحقة من هؤلاء المعوزين .

وإذا كان هناك إلحاح خاص من جانبي في هذا الكتاب على ضرورة زيادة القدرة الانتاجية لأفقر السكان ، فذلك لأن هذا الجانب كان يغفل عادة لدى صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية معينة . ففي بلدان متعددة أدت الأهمية المفرطة التي تولي لرفاهة المعوزين ـ على حساب السياسات الرامية إلى زيادة قدرتهم الانتاجية ـ إلى إيقاف التنمية الاقتصادية . غير أنه بينما تعطى الأولوية للتدابير الرامية إلى زيادة إنتاجية الفقراء ، لاينبغي لنا أن ننسى أنه من الضروري أيضا ، داخل البرامج الحكومية « غير الانتاجية » ، أن يعاد التوجه نحو هذه الفئات من السكان . ففي مجال التعليم أو الصحة أو توريد المياه ، على سبيل المثال ، سيكون من المتعين أن يعاد توجه السياسات الحكومية ـ والنفقات العامة بوجه خاص ـ نحو الفئات الاجتماعية التي هي في أمس الحاجة إليها .

والتدابير التي أجملتها ، إذا ما أخذ كل تدبير منها على حدة ، يمكن أن تبدو ذات طبيعة محدودة ، وقد يتساءل المرء عما إذا كانت هذه التدابير كافية من الناحية الفعلية لتصحيح النواقص الخطيرة التي تميزت بها الأعوام الثلاثين الماضية ، والتصدي للمشكلات الكثيرة التي تنذر بها العقود القادمة . غير أني أود القول : إن هذه السياسات ليست محدودة الآفاق ، وإنما هي في الواقع ذات طابع عميق الأثر نوعا ما . وإذا ما نفذت هذه السياسات في عزلة عن بعضها بعضا فمن غير المرجح بطبيعة الحال أن تكون شديدة الفعالية ـ بل إن المرء قد يتشكك في أي أثر لها على الاطلاق ، غير أنها إذا ما نفذت بوصفها أجزاء من استراتيجية متماسكة ، فإن البرنامج الشامل من المرجح أن يبدو أشد عنفوانا بكثير ، كما أنه سيكون أكثر فعالية بما لايقاس . فهل باستطاعتنا حقا أن نعتبر في عداد الاستراتيجيات المحدودة الأثر استراتيجية تؤلف مابين برنامج متكامل فعال لتنظيم الأسرة ، وسياسة قوية لتنمية موارد الطاقة المحلية (بما في ذلك برامج واسعة النطاق لإعادة التشجير) ، وأولوية حقيقية (على نقيض الأولويات

البلاغية النمقة) للتنمية الريفية ، وتنظيم تعاونيات صغار المزارعين ، وتنفيذ أشغال ريفية إنتاجية واسعة النطاق ، ومخطط للتصنيع الكثيف الاستخدام لليد العاملة يدعم المؤسسات الصغيرة ، وبرنامج مرن وكفء لتنمية الصادرات ؟ وإذا ما اعتقد المرء ، فضلا عن ذلك ، أنه في البلدان التي يكون توزيع الأرض فيها منحرفا ومشوها يعتبر الاصلاح الزراعي شرطا أساسيا مطلقا ، وإذا ما تشكك المرء أيضا في أن إصلاحا من هذا القبيل يمكن أن ينفذ بنجاح بالوسائل السلمية ، فإنه ينبغي للمرء أن يسلم بأن الاستراتيجية في مجملها تمثل ماهو أبعد بكثير من سياسة إصلاحية تدريجية ومحدودة .

وباستطاعة المرء مع ذلك القول بأن استراتيجية كهذه ، على الرغم من طبيعتها العميقة الأثر ، قد لاتكون كافية لتفادي مشكلات المستقبل التي تلوح عنيفة للغاية قرب نهاية العقد . فبسبب خطورة هذه الأزمات الوشيكة قد لا أستطيع أن أكون على يقين تماما من أنه حتى هذه الاستراتيجية سيكون في إمكانها أن تكبح جماحها . غير أني مقتنع بأننا إذا لم نشرع في تنفيذها فسرعان ماستجرفنا هذه المشكلات نفسها . كذلك اعتقد أن « مخططات البقاء » البديلة التي تعرض بصورة مختلفة ، سواء بدوافع رأسمالية أو ماركسية ، لاتزودنا باجابات على جوانب الاخفاق التي حفل بها الماضي وعلى قضايا المستقبل .

وهذا الكتاب الذي يتناول التنمية في العالم الثالث يعني أساسا بالاستراتيجيات الاقتصادية لهذه البلدان . ومن الواضح أن المسئولية الرئيسة عن هذه التنمية ستقع على دول العالم الثالث نفسها ، وأن أداءها الاقتصادي سيتوقف في الجانب الأكبر منه على جهودها الخاصة . ومع ذلك فإن المجتمع الدولي يتحمل مسئولية هامة ، وأن سياسات البلدان الصناعية ستحدد جزئيا النتائج التي تحققها البلدان النامية . وفي هذا الصدد أيضا كان العقد الماضي بمثابة نقطة تحول ، وذلك بقدر ماجعل باستطاعتنا أن نفهم بوضوح أكثر الترابط الذي يوجد الآن بين جميع الدول . فمن الواضح اليوم أن بلدان « الشمال » لم يعد باستطاعتها تشكيل سياساتها دون اهتمام ببلدان « الجنوب » ، بقدر مالم يعد باستطاعة هذه الأخيرة

تحديد استراتيجياتها الانمائية دون أن تضع موضع الاعتبار أوضاع الدول الصناعية والاجراءات التي تتخذها .

وبقدر ما هو من الجوهري الآن أن يعاد النظر في النمو في البلدان النامية يكون من الضروري أيضا أن يعاد تحديد العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة في عالم مترابط . فاليوم لم يعد بوسع البلدان المتقدمة أن تتجاهل دول العالم الثالث ، كما أن تطور هذه الدول لم يعد شاغلا لها دون غيرها ، وأن هذا التطور يتعلق الآن بصورة مباشرة بالمجتمع الدولي بأسره . وخلال العقد الماضي تفهمنا بوضوح أكثر أهمية العالم الثالث ، واكتشفنا أبعاد اعتماد كل جانب على الآخر . وعلينا الآن أن نحول هذا الترابط السلبي إلى تضامن إيجابي وفعال .



المحتوى



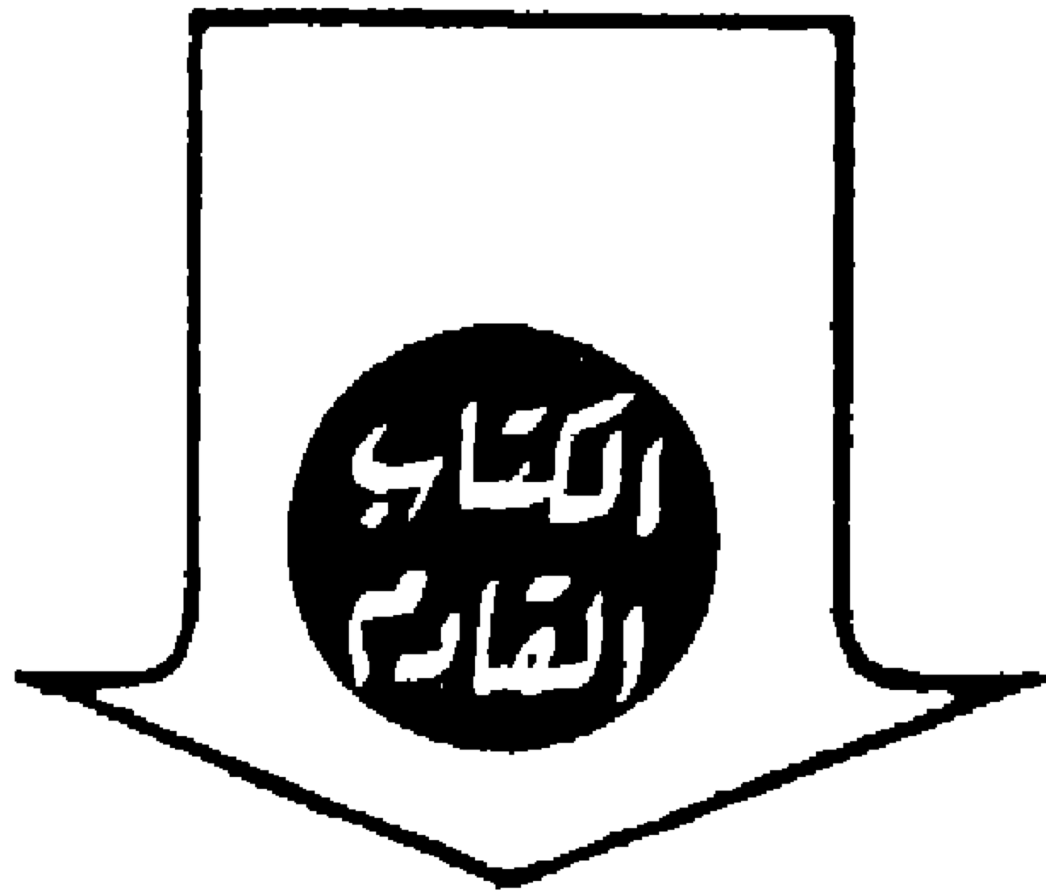
المؤلف في سطور

جاك لوب اقتصادي سابق في البنك الدولي ، ويشغل الآن منصب رئيس إدارة دراسات التنمية في وزارة التعاون والتنمية في فرنسا .

المترجم في سطور

احمد فؤاد بلبع

- من مواليد القاهرة .
  يعمل منذ عام ١٩٧٦ في أقسام الترجمة العربية بمقار الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا .
- نشرت له عدة مقالات وأبحاث في عدة مجلات ثقافية بالقاهرة ، منها مجلة الطليعة ، والكاتب ، والفكر المعاصر .
- قام بنقل مايربو على خمسة عشر مرجعا إلى اللغة العربية تتناول الاقتصاد السياسي والمالية العامة ، والشؤون السياسية ، والدراسات الأفريقية .
- يعمل في مركز فيينا الدولي في النمسا « الشعبة العربية) التابع لمنظمة التنمية الصناعية الدولية (اليونيدو) UNIDO .



المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي

تأليف د. إبراهيم عبدالله غلوم

صدر عن هذه السلسلة

١ ـ الحضـارة	تأليف : د/ حسين مؤنس
٢ ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس
٣ ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا
٤ ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦ ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف د/ عزت حجازي
٧ ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د/ محمد عزيز شكري
٨ ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما
١٠ ـ جحـا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
١١ ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٢ ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبد العليم
١٤ ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي
١٥ ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبد المحسن صالح
١٦ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبد الفضيل
١٧ ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨ ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : د/ شوقي السكري د/ علي الراعي

١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر — تأليف : د/ سعد أردش
٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج — ترجمة : حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صدقي حطاب
٢١ ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي — تأليف : د/ محمد علي الفرا
٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها — تأليف : رشيد الحمد
محمد سعيد صباريني
٢٣ ـ السرق — تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٢٤ ـ الإبداع في الفن والعلم — تأليف : د/ حسن أحمد عيسى
٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي — تأليف : د/ علي الراعي
٢٦ ـ مصر وفلسطين — تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث — تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٢٨ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي — ترجمة : شوقي جلال
٢٩ ـ العرب والتحدي — تأليف : د/ محمد عماره
٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة — تأليف : د/ عزت قرني
٣١ ـ الموشحات الأندلسية — تأليف : د/ محمد زكريا عناني
٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني — ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف
مراجعة : د/ رجا الدريني
٣٣ ـ الإنسان والثروات المعدنية — تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله
٣٤ ـ قضايا أفريقية — تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي
٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠) — تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري
٣٦ ـ الحب في التراث العربي — تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
٣٧ ـ المساجد — تأليف : د/ حسين مؤنس
٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة — تأليف : د/ سعود يوسف عياش
٣٩ ـ ارتقاء الإنسان — ترجمة : د/ موفق شخاشيرو
مراجعة : زهير الكرمي
٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر — تأليف : د/ مكارم الغمري
٤١ ـ الشعر في السودان — تأليف : د/ عبده بدوي

٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإســلام في الصــين	تأليف : فهمي هويدي
٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعــوة إلـى الموسيقا	تأليف : يوسف السيسي
٤٧ ـ فكـرة القانـون	ترجمة : سليم الصويص
	مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جـان الكسـان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائيــة	ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمـــان	تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ ـ الوجوديــة	ترجمة : د/ إمام عبد الفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ انطونيوس كـرم
٦٠ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦١ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الأول)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
٦٥ ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : د/ عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ ـ بنـو الإنسـان	ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ ـ الثقافة الالبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكـو
٦٩ ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمـر

٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) — ترجمة : د/ علي حسين حجاج
مراجعة : د/ عطيه محمود هنا

٧١ ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي — تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي

٧٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني) — ترجمة : د/ فؤاد زكريا

٧٣ ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي — تأليف : د/ مجيد مسعود

٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي — تأليف : د/ أمين عبدالله محمود

٧٥ ـ التصوير والحياة — تأليف : د/ محمد نبهان سويلم

٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي — ترجمة : كامل يوسف حسين
مراجعة : د/ إمام عبد الفتاح

٧٧ ـ الشعر الاغريقي تراثاً إنسانياً وعالمياً — تأليف : د/ أحمد عتمان

٧٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية — تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن

٧٩ ـ مفاهيم قرآنية — تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله

٨٠ ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام) — تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني

٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر — تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد

٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث — ترجمة : شوقي جلال
مراجعة : صدقي حطاب

٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان — تأليف : د/ سعيد الحفار

٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية — تأليف : د/ رمزي زكي

٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية — تأليف : د/ بدرية العوضي

٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس — تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم

٨٧ ـ في تراثنا العربي الاسلامي — تأليف : د/ توفيق الطويل

٨٨ ـ الميكروبات والإنسان — ترجمة : د/ عزت شعلان
مراجعة : د/ عبد الرزاق العدواني
د/ سمير رضوان

٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان — تأليف : د/ محمد عماره

٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول) — تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري
د/ هدى حجازي
مراجعة : د/ فؤاد زكريا

٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت اسلام
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي
٩٥ ـ تغيير العالم	تأليف : د/ أنور عبدالملك
٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز
٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبد الوهاب المسيري د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩٨ ـ قصة الانثروبولوجيا	تأليف د. حسين فهيم
٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د. محمد عماد الدين اسماعيل
١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف د. محمد علي الربيعي
١٠١ ـ الادب في البرازيل	تاليف د. شاكر مصطفى
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية	تاليف د. رشاد الشامي
١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون	تاليف د. محمد توفيق صادق

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠ دنانير
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢ ديناراً
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠ دولاراً امريكياً
● الأفراد خارج الوطن العربي	٤٠ دولاراً امريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب ٢٣٩٩٦ الكويت ● برقياً ثقف ● تلكس ٤٤٥٥٤

TLX No 44554 NCCAL

البلد	سعر النسخة
* الكويت	٥٠٠ فلس
* السعودية	١٠ ريالات
* العراق	دينار واحد
* الأردن	٧٥٠ فلس
* سوريا	١٥ ليرة
* لبنان	١٥ ليرة
* ليبيا	دينار واحد
* المغرب	١٥ درهم
* تونس	١/٤ ١ دينار
* الجزائر	٢٠,ـــ دينار
* مصر	١,ـــ جنيه
* السودان	١,ـــ جنيه
* عمان	١ ريال
* اليمن الجنوبية	٨٠٠ فلس
* اليمن الشمالية	١٠ ريالات
* البحرين	١,ـــ دينار
* قطر	١٠ ريالات
* الامارات العربية	١٠ دراهم

مطابع الرسالة - الكويت